نهاية الملكية ◆ مذكرات كريم ثابت

عشر سنوات مع فاروق

١٩٤٢ - ١٩٥٢

بقلم : كريم ثابت



دار الشروق

عشر سنوات مع فاروق

الطبعة الأولى
يناير ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
الطبعة الثانية
يونيه ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk, com.

مذكرات كريم ثابت

عشر سنوات مع فاروق

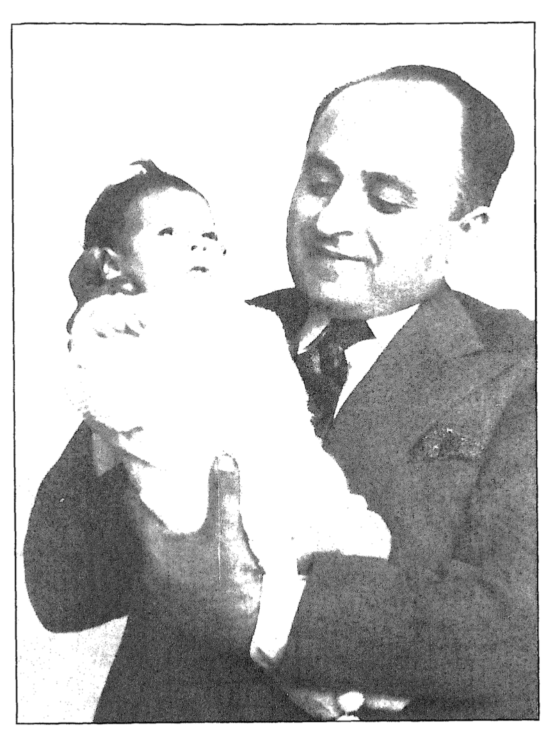
١٩٤٢ - ١٩٥٢

٢

نهاية الملكية



دار الشروق



كريم ثابت مع ابنته «ليلى»

إهـــداء

إلــى ابنتــى ليـــلى

لتقــرأه عنــدما تكبــر

كريم ثابت

كلمة للمؤلف

ليست الذكريات التى تضمنها هذا الكتاب كل ذكرياتى عن الأحداث التى جرت فى مصر فى عشر سنوات.

وليست هذه الذكريات تأريخًا للسياسة المصرية فى عشر سنوات . .

وإنما هى صور وصفحات استخرجتها من ذكرياتى، وراعيت فى اختيارها أن تجلى بعض الغوامض التى اكتنفت السياسة المصرية خلال تلك الحقبة، وتفسر بعض الأمور والتصرفات التى قد يستغلق فهمها . .

وأرجو مخلصا أن تكون هذه الصور والصفحات عونًا للمؤرخين فى بحوثهم للكشف عن الحقيقة، واستخلاص الصورة الكاملة لأحداث تلك السنوات العشر.

الفصـــل الأول

غـاية أم وســيلة؟!

كان شعورى بعد اجتماعى الأول بفاروق أن حديثى طاب له، فلما تعددت اجتماعاتنا تأكدت أننى لم أخطئ التقدير، وأن شعورى كان فى محله، غير أنه لم يخطر لى يومئذ أنه سيكتب لمعرفتنا أن تتجاوز حدود اللقاء العابر من وقت إلى آخر، ولم يدر فى خلدى دقيقة واحدة أن تلك الجلسات التى كنا نعرض فيها لمائة موضوع وموضوع، حسب مرورها بالخاطر، ستمهد السبيل إلى الصلة القوية التى نشأت بيننا على مر الأيام.

فلما توثقت علاقاتنا، وغدوت فى طليعة المقربين إليه، قلت لنفسى ذات ليلة: أما وقد شاءت الظروف أن أدرك هذه المكانة عنده فماذا أنا فاعل؟

هل تكون «غايتى» أن ألازمه فى غدواته وروحاته، وأن أصحبه فى زياراته ورحلاته، وأن أكون جليسه فى حفلاته وندواته، وأن يرانى الناس مشمولا بعطفه، مرموقا برعايته.. هل تقف غايتى عند ذلك؟

أم أستفيد من هذه العلاقة الشخصية، فأجعل منها «وسيلة» لتحقيق خدمة عامة بالقدر الذى يوفقنى الله إليه؟..

وبعد تفكير طويل، قررت أنه مادام قد قيض لى أن أحظى بهذه المنزلة عنده، فسأستعين بها على تحقيق ما أصبو إليه من خدمة عامة، وفى الوقت نفسه أخدم عرشه ومجده، لأن مظهر كل نجاح أدركه سيعزى إليه بطبيعة الحال.

ولم أكن فى ذلك الحين قد عينت مستشاراً صحفيا له بعد، بل لم يكن فى الجو ما ينبئ بأننى سأكون مستشاره الصحفى يوما ما، وخصوصًا أن هذا المنصب كان غير موجود فى القصر، ولو قيل لى إذ ذاك أننى سأصبح بعد سنوات ثلاثة من «كبار رجال القصر» لسخرت من هذا القول، فقد نشأت صحفيا، وجاوزت الأربعين والصحافة عملى

الوحيد، فليس من المعقول أن أترك عملاً حرّا ورثته عن آبائى وأجدادى، وامتزج به دمى منذ حداثتى؛ لأقيد نفسى بقيود «الوظيفة»، ولاسيما بعدما بلغت فى الصحافة مقاما مرموقا.

هذا من حيث «الوظيفة» بوجه عام، فكيف بوظيفة فى القصر، والقصر كله قيود ومراسم، ودسائس ووشايات، وكنت قد قرأت عن حياة القصور ما قرأت، وعرفت عنها ما عرفت!..

❊ ❊ ❊

وكنت قد مارست الصحافة عشرين سنة كاملة، ممارسة عملية يومية، لما عرف الناس صلتى بفاروق، وقد قال موسولينى وهو فى أوج مجده إن الصحافة كانت أكبر مدرسة له فى الحياة!

وأتاح لى عملى الصحفى عشرين سنة أن أدرس شئون البلاد الداخلية وأحوالها وأن أتتبعها يومًا فيومًا، وقد كتبت عنها مئات المقالات فى «المقطم»، فى الفترة التى كنت فيها من محرريه فرئيسا لتحريره، وفى «المصرى» فى الفترة التى كنت فيها أحد أصحابه ومنشئيه.

وكنت فى أثناء جانب كبير من تلك السنوات العشرين المندوب الأول «للمقطم» فى رئاسة مجلس الوزراء، وبعض الوزارات الكبيرة كالخارجية، والمالية، فساعدنى ترددى اليومى عليها على الإحاطة بكثير من الأمور التى يحيط بها الصحفى فى خلال اضطلاعه بمهمته.

ومن جهة أخرى هيأ لى عملى الصحفى معرفة جميع زعماء مصر، ورجالها وساستها ووزرائها معرفة شخصية، عززها ميل طبيعى فىَّ إلى درس أخلاق الرجال وطبائعهم وعاداتهم وأحوال معيشتهم، ومن يرجع إلى مجموعة مجلتى «العالم» بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧، وإلى مجموعة مجلة «كل شيء والعالم» بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٤، وإلى مجموعة «المصور» فى الفترة عينها، يجد لى فيها عشرات من المقالات عن رجال مصر فى حياتهم الخصوصية، أو عن المجهول فى سيرهم السياسية، كما يجد لهم فيها أحاديث كثيرة معى فى موضوعات شتى، وكنت أمضى تلك الكتابات كلها إما باسمى أو بحرف «ك»؛ كيلا يرد اسمى كاملا أكثر من مرة فى عدد واحد من المجلة..

وكأنما أراد الله أن يعوضنى عن بعض ما حرمت منه ، فحبانى بذاكرة قوية ، فكنت إذا سئلت عن رجل من رجال البلاد ، أو عن حدث قديم من أحداثها ، أمكننى أن أوافى السائل ، عن ظهر قلب ، بما قد يغنيه عن البحث والاستطلاع فى أحوال كثيرة .

ولا ريب أن مازودتنى به «أكبر مدرسة فى الحياة» كان من العوامل الأساسية التى حثت فاروق على تقريبى إليه ، فقد كنت له من هذه الناحية بمثابة «أرشيف» حى ، أو مرجع حى ، يمكن أن يُرجع إليه فى كل وقت ، ليعرف ما يريد معرفته ، أو ليعرف على الأقل أيسر الوسائل التى تساعده على الاهتداء إلى ما يريد معرفته .

ولا ريب كذلك أن ما تعلمته فى أكبر مدرسة للحياة كان الأساس الأول الذى اعتمدت عليه فى العمل ، لما قررت فى نفسى أن تكون علاقتى بفاروق «وسيلة» لا غاية !

* * *

وقبل أن أبتعد كثيراً عما ذكرته فيما تقدم عن دراستى لرجالنا فى جميع نواحى حياتهم ، وعما أفدته من إحاطتى بأحوالهم فى عملى مع فاروق ، سأسوق للقارئ مثالا صغيراً على ذلك ، وإن كان سيطلع فى الفصول التالية على حوادث كثيرة تجلت فيها فوائد تلك الدراسة بصورة عملية واضحة .

وقد تعمدت أن يكون المثال الذى اخترته لأتحدث عنه هنا مثالا صغيرا ؛ ليتبين للقارئ كيف أن أبسط المعلومات وأقلها شأنا لم يخل من فائدة فى بعض المناسبات .

كان ذلك فى شهر يناير سنة ١٩٥٠ ، وقد كلف فاروق الرئيس السابق مصطفى النحاس تأليف الوزارة ، فأعطى النحاس الرئيس السابق حسين سرى - وكان قد عين رئيساً للديوان الملكى - قائمة بأسماء الذين يرشحهم لأن يكونوا وزراء معه ، وجلس فاروق إلى مكتبه فى قصر القبة يصغى إلى حسين سرى وهو يتلو عليه تلك الأسماء .

ولما وصل رئيس الديوان إلى اسم إبراهيم فرج المرشح وزيراً للشئون البلدية والقروية ، قال فاروق : «من هو إبراهيم فرج؟» فقال حسين سرى : «إنى لا أعرف عنه شيئًا يا أفندم» ، فسأل حسن يوسف وكيل الديوان فأجاب بأنه هو كذلك لا يعرف عنه شيئا ، فالتفت إلىَّ وقال : وأنت هل تعرف عنه شيئا؟» فقلت له : إن إبراهيم فرج من سمنود يا أفندم ، وترجع علاقته بالنحاس إلى أكثر من ثلاثين سنة مضت ، ولما نفى النحاس إلى سيشل مع سعد باشا كان إبراهيم فرج لايزال طالبا بمدرسة الحقوق ، فأخذ يتردد على بيت

النحاس، ويساعد عائلته فى كل ما تحتاج إليه من مهام، فلما عاد النحاس من المنفى قدر إخلاصه ووفاءه، فلازمه إبراهيم فرج من ذلك الحين.

ثم حدثته عن جهاده فى الحركة الوطنية، وعن الوظائف التى تقلدها فى الحكومة وكيف فصل من خدمتها فى كل مرة ترك فيها النحاس الوزارة. .

ووافق فاروق على اسمه وهو يقول مازحًا: يكفى لقبوله أن يكون من سمنود «ولأجل عين تكرم ألف»! . .

ولما انفرد بى بعد ذلك سألنى: من أين لك معلوماتك عن بداية علاقة إبراهيم فرج بالنحاس؟ . .

فقلت له: من أكثر من عشرين سنة أعددت بحثا صحفيا فى سيرة النحاس منذ نشأته، وزرت سمنود لهذا الغرض، ولما وصلت فى بحثى إلى فترة نفيه إلى «سيشل» مع سعد جاء ذكر إبراهيم فرج، ثم عرفت إبراهيم فرج شخصيا فيما بعد، ولما فصل من الحكومة عند إقالة النحاس فى سنة ١٩٣٧؛ اشتغل معنا فى جريدة «المصرى»؛ فازددت معرفة به.

* * *

وكان «للأرشيف» الحى الذى وضعته تحت تصرف فاروق جانبه الخارجى كذلك، وأعنى المعلومات التى جمعتها من رحلاتى المتعددة فى البلدان العربية والشرقية والأوروبية، ومن بحوثى الصحفية فيها، ومن مقابلاتى لرؤساء دولها وزعمائها وأقطابها.

ففيما يتعلق بالبلدان العربية - وقد زرت أكثرها غير مرة - كنت أعرف معظم ملوكها وأمرائها ورؤسائها وزعمائها وساستها، وكان لى بكثيرين منهم صلات مستمرة.

وزرت إيران فى سنة ١٩٣٢، أى فى وقت لم تكن زيارتها أمرًا مألوفا فى مصر بعد، وكان ذلك قبل زواج جلالة الشاه الحالى «والأميرة» فوزية بسنوات، ولعلى أول صحفى مصرى أو عربى قابل الشاه رضا بهلوى.

وزرت تركيا الكمالية حيث أتيح لى مقابلة الرئيس السابق عصمت إينونو، وتوفيق رشدى أراس وكان يومئذ وزيرًا لخارجيتها، وقضيت شهرًا بين إستانبول وأنقرة فى درس وبحث واستطلاع.

وزرت إيطاليا وألمانيا فى عهد النظام الفاشستى والنظام النازى، ودرست ما تيسر لى درسه من أحوالهما تحت حكم موسولينى وهتلر، وكنت أول صحفى مصرى وعربى قابل موسولينى وكان ذلك فى سنة ١٩٢٩، ثم قابلته مرتين أخريين إحداهما فى سنة ١٩٣٣، والأخرى فى سنة ١٩٣٧، وكذلك كنت أول صحفى مصرى وعربى قابل هتلر بعدما قفز إلى رئاسة الحكومة، وكانت مقابلتى له فى شهر يوليو سنة ١٩٣٣.

ومن أقطاب أوروبا الذين عرفتهم وقابلتهم المرشال هندنبرج، والرئيس ماساريل منشئ تشكوسلوفاكيا الحديثة وخليفته الدكتور بينش، والمرشال بلسدسكى دكتاتور بولندا، ولويد چورچ، وتشرشل، وإيدن، ومكدونلد يوم كان رئيسا لحزب العمال الإنجليزى، ثم لما أصبح رئيسا للوزارة، وسترزمان مستشار ألمانيا الأسبق وهو الذى استطاع أن يدخل ألمانيا جامعة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وقداسة البابا السابق، وقداسة البابا الحالى لما كان قاصدا رسوليا فى برلين، والملك ألبرت البلچيكى، وهو الذى كانوا يلقبونه «بالملك الجندى» لما أبدى من بطولة فى الحرب العالمية الأولى، والملك فرديناند البلغارى وهو الذى كانوا يسمونه «ثعلب البلقان» وغيرهم.

ولئن كنت لم أزر الهند والحبشة إلا أنى عرفت المهاتما غاندى واجتمعت به، وقابلت جلالة الإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور الحبشة فى سنة ١٩٣٧، فى الدار التى كان يقيم بها بمدينة «باث» بإنجلترا، لما اضطر إلى الرحيل عن بلاده على أثر اعتداء موسولينى عليها.

ولما سافر الملك فؤاد إلى أوروبا فى سنة ١٩٢٩، وزار ألمانيا وتشكوسلوفاكيا وسويسرا رسميا، اختارنى لأصحبه فى رحلته، فشهدت استقبالات واستعراضات وزيارات ما كان ليتاح لى أن أشهدها فى ظروف عادية.

وكان من الطبيعى أن يجتمع عندى بعد كل تلك الرحلات والزيارات والمقابلات عدد كبير من المعلومات، أفادتنى أعظم فائدة فى علاقاتى بفاروق، وفى بعض نواحى عملى معه.

* * *

ولعلى بهذا التمهيد الوجيز قد وفقت فى الرد على سؤال طالما سأله كثيرون، وهو: ماذا وجد فاروق فى كريم ثابت ليقربه إليه؟

غير أن ماذكرت ما كان ليبلغنى ما بلغت عند فاروق، لو لم أعن من بداية علاقتنا

بدرس أخلاقه وطبائعه، الدراسة الدقيقة التى استعنت بها على تلمس طريقى إلى أسلم أساليب العمل معه وأجداها نفعا فيما توخيت تحقيقه، وكانت الطريق محفوفة بالأشواك والأخطار، بسبب نزواته من جهة ودسائس بعض رجال القصر من جهة أخرى.

فقد لاحظت مثلا أنه ينفر نفوراً شديداً من الذين يستشف من أحاديثهم أو من تصرفاتهم أنهم يعاملونه على أساس أنه شاب صغير السن، ولذلك حرص دائما على الظهور بمظهر أكبر من سنه، حتى أنه لما أصيب بالصلع اغتبط به، إذ رأى فيه تعزيزاً للمظهر الذى كان يبغيه، فكان من الطبيعى وقد لاحظت فيه هذا الخلق أن أبذل أقصى ما يمكننى بذله، كيلا أشعره دقيقة واحدة بأنى أعامل شابا تنقصه الخبرة فى شئون الحياة العامة!..

وصارحنى مرة إبان خلافه الشديد مع مصطفى النحاس بأن نفوره منه يرجع إلى ما قبل حلفه اليمين الدستورية، وكان قد خلف والده على العرش ولكنه لم يكن قد باشر سلطته الدستورية بعد، فقد كان فى باريس، حين كان النحاس يزور لندن، لإمضاء المعاهدة المصرية الإنجليزية «فلم يكلف النحاس نفسه مشقة الحضور إلى باريس للسلام علىّ وإطلاعى على ما جرى فى لندن، لأنى لم أكن قد باشرت سلطتى الدستورية بعد، فكنت فى نظره ولداً صغيراً لا يستحق أن يهتم به، ولم يحضر لزيارتى إلا بعد ما نبهوه إلى هذا الواجب»!..

ولم ينس فاروق أن يذكر لى، وهو يحدثنى عن ذلك، أن النحاس تأخر يومئذ - أى يوم زيارته له فى باريس - ساعة كاملة عن الموعد الذى عينه لمقابلته «ولا أظن أنه كان يجرؤ على هذا التأخير لو كانت المقابلة مع والدى»!..

ووقف عند هذا الحد فى تعقيبه على تصرف النحاس نحوه فى ذلك اليوم، ولو أراد أن يمضى فيه لقال: ولكنه تأخر علىّ أنا ساعة كاملة، لأنى كنت فى نظره ولداً صغير السن!..

وقص علىّ فى مناسبة أخرى، أن النحاس قال له يومًا بعد حلفه اليمين الدستورية فى سنة ١٩٣٧ «أرجو من جلالتك أن تعتبرنى بمثابة والدك»، ولم يكتم عنى أنه وجد ساعتئذ صعوبة عظيمة فى إخفاء «الغيظ» الذى تملكه حين سمع النحاس يقول له إنه «كوالده»، ويخاطبه كما يخاطب «الوالد ولده!»..

وكذلك نفر فاروق من رئيس الوفد من بداية الأمر، لأنه أحس أنه يريد أن يعامله

كولد، ولأنه لم يفسر العبارة التى قالها له إلا بأنه ينظر إليه كولد، فلم يصعب بعد ذلك على الذين سعوا عنده للإيقاع بينهما أن ينجحوا فى سعيهم!

* * *

ولاحظت أنه فى حبه للظهور بمظهر «العارف بكل شىء» يكره أن يبدو كمن يتعلم من إنسان آخر، أو كمن يستفيد خبرة من آخر، أو كمن يعمل بوحى من آراء آخر. . وقد باعد بينه وبين رجال كثيرين لأنهم أشعروه، أو خيل إليه أنهم أرادوا أن يشعروه، بأنهم على استعداد لأن يكونوا مستشارين له فى السياسة والشئون العامة. .

ويحضرنى بهذه المناسبة ما حدث له مع المرحوم توفيق دوس (باشا). . . فقد كان توفيق دوس من المقربين إلى الملك فؤاد، وكان يقدر إخلاصه وعلمه وكفاءته تقديراً كبيراً ويستشيره فى شئون كثيرة، فلما جلس فاروق على العرش واستقبله أول مرة، قال له إنه يعرف المنزلة التى كانت له عند والده، فرد عليه بأنه شديد الاعتزاز بالثقة التى أولاه إياها الملك فؤاد، وأنه «كان يأخذ رأيه فى كثير من المشكلات التى كانت تعرض له، مما يدل على ما كان له من ثقة فى إخلاصه» . . وكان من الطبيعى أن يستطرد توفيق دوس من ذلك إلى القول «بأنه يرجو أن يفوز بالثقة نفسها من جلالته» . .

ولكن فاروق شاء أن يفهم من هذه العبارة الأخيرة أن توفيق دوس أراد أن يقول له إنه مستعد لأن يفيده بآرائه ونصائحه! . . وبعدما كان ينوى أن يكثر من مقابلته ومن الانتفاع بمواهبه فى أمور كثيرة، عدل عن ذلك واقتصر على مقابلته فى بعض المناسبات ليفهمه «أننا لسنا فى حاجة إلى آرائه ونصائحه»، كما قال لى فاروق نفسه وهو يحدثنى مرة عن علاقته بتوفيق دوس!

وبعد مصرع أحمد حسنين فى حادث السيارة الذى حدث له، كتبت عنه الصحف والمجلات فى أوروبا وأمريكا كتابات كثيرة، أجمعت فيها على أنه كان المستشار الأول لفاروق، وقال بعضها إنه كان المستشار الذى تتلمذ عليه فاروق، وقال بعض آخر إنه كان خير مستشار لفاروق وإنه فقد بوفاته مستشاراً من الصعب أن يعوض!

وامتعض فاروق من تلك الكتابات امتعاضاً شديداً، ورسم خطاً أحمر تحت كل عبارة وردت فيها لفظة مستشار استنكاراً لها، وقال لى يوماً معقبا عليها: «إن هؤلاء المغفلين- إشارة إلى أصحاب تلك الكتابات - يظنون أن حسنين هو الذى كان يعمل ويتصرف، ولا يعلمون أن حسنين لم يكن سوى آلة منفذة!» . . .

وبعد وفاة حسنين ظل منصب رئيس الديوان شاغراً سنة كاملة، لا لأن فاروق لم يجد الرجل الذى يعينه فيه، وإنما لأنه أحب أن يظهر للملإ أنه يستطيع أن يستغنى عن حسنين، بل يستطيع أن يصرف شئون الدولة بدون رئيس ديوان! . . . قال لى يومًا: «ولماذا الاستعجال فى تعيين رئيس للديوان. . . ألست أنا الرئيس الفعلى للديوان وإن لم يعرف الناس ذلك!» . . .

* * *

ولما عرفت فيه هذا الخلق، راعيت ألا أقترح عليه اقتراحًا واحدًا على أساس أنه اقتراح منى، بل كنت أورده فى خلال حديثى معه كأن عبارة قالها هى التى أوحت إلىّ به! . .

كنت أعد «البرشامة» على أساس أنه هو الطبيب الذى وصف الدواء، وأما أنا فلست سوى الصيدلى الذى أعد «البرشامة» طبقا لأوامر الطبيب وتعليماته! . .

وحدث فى أحوال كثيرة أن عزوت بعض اقتراحاتى إلى آراء زعمت له أننى سمعتها منه فى خلال بعض أحاديثه معى، ومع أنه كان فى قرارة نفسه يعلم أنه لم يفض إلىّ بتلك الآراء، كان يوافق على الاقتراحات وهو بادى الانشراح إلى الطريقة التى قدمتها له بها، ويتظاهر بأنها حقيقة من وحى آراء سابقة له.

واضطررت مرة أن أقترح عليه خطة جديدة فى موضوع معين من غير أن أنسبها إليه؛ لأن الموضوع كان موضوعا طارئا، فأقرها وهنأنى بها، فأردت أن أهون عليه أمرها، فقلت له: «إن جلالتك تهنئنى بهذه الفكرة كأنها ثمرة تفكيرى، وقد تبدو كذلك، ولكن الواقع أن ملازمتى لك تتيح لى أن أعرف آراءك فى مختلف الشئون والأمور، فإذا واجهت موضوعا من الموضوعات أمكننى أن أقدر على وجه التقريب وجهة نظر جلالتك فيه، استنادا إلى الآراء التى سمعتها منك فى الموضوع نفسه أو فى موضوع مماثل له» . . . فاغتبط بهذا التفسير وقال: «هل فهمت الآن لماذا أكثر من استصحابك معى؟!» . . .

ومن ذلك اليوم أقدمت فى ظروف كثيرة على مكاشفته باقتراحاتى من غير أن أبحث عن الإطار الذى أقدمها له به، ما دمنا قد تفاهمنا على أن كل فكرة أعرضها عليه ما كانت لتخطر لى لولا الآراء التى سمعتها منه فى مناسبات مختلفة! . .

وقد يصف بعضهم مسلكى هذا بأنه كان مداراة لحالة نفسية كان يتعين علىّ أن أحسب لها حسابا، وقد يصفه آخرون بأنه كان ضربا من ضروب النفاق. . . وربما كان الأمرين

معًا . . . ولكن لما لم أر فيه ضررًا لأحد وكان سبيلي الوحيد إلى تحقيق ما وطدت العزم على تحقيقه لم أتردد فى سلوكه ، وكل أملى أن يتحرر فاروق من نزواته كلما تقدمت به السن ، وكثرت تجاربه فى الحياة! . . .

غير أن هذا التفاهم بين الملك وبينى كان معلقًا على شرط لم يكن فاروق فى حاجة إلى اشتراطه علىَّ صراحة لكى أعمل به ، وهو أن أظهر أمام كل شخص آخر ، أو كل أشخاص آخرين أنه هو صاحب كل رأى ، وكل اقتراح ، وكل حل ، وأننى أنا وسائر رجاله لسنا سوى المنفذين لتعليماته وتوجيهاته! . . .

الفصـــل الثانى

أخلاق فاروق وطبائعه أيضا

وكان يحلو لفاروق أحيانا إذا عمل عملاً سياسّيا، أن يتحدث فى مجالسه عن بعض الأسرار التى صاحبت مرحلة الإعداد أو مرحلة التنفيذ، كأنه قائد منتصر يتحدث بعد معركة كبيرة عن أسرار الخطة التى رسمها لجيشه، وكان كثيرًا ما يشير إلىَّ فى خلال حديثه قائلا «وحتى كريم لم يشعر بأن هناك شيئا يجرى حوله!»... فى حين أننى فى الحقيقة صاحب الفكرة أو الخطة التى يتحدث عنها بزهو وافتخار...

ومن ألطف ما اتفق لى معه فى هذا الصدد، أنه لما تقرر فى شهر يوليو سنة ١٩٤٩ أن تستقيل وزارة إبراهيم عبدالهادى، وأن يؤلف حسين سرى الوزارة التى تجرى الانتخابات الجديدة، دعى حسين سرى من أوروبا سرّا بواسطة صهره، وعلى إثر وصوله إلى مصر اتصل بى تليفونيا الأستاذ إدجار جلاد صاحب جريدتى «الزمان» و«الجورنال ديجبت»، وقال لى: إن حسين سرى عاد إلى مصر فجأة، وسألنى هل لعودته علاقة بالموقف السياسى؟ فأجبته بأننى أجهل أمر عودته إلى مصر جهلا تامّا ولم أسمعه إلا منه!..

وبعد استقالة وزارة عبدالهادى، وتأليف وزارة حسين سرى، استقبل فاروق فى مكتبه بقصر المنتزه حسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة، وحسين حسنى السكرتير الخاص، وإدجار جلاد، وكاتب هذه السطور ليسلمهم براءة الباشوية التى أنعم بها عليهم فى ٢٩ يوليو بمناسبة ذكرى حلف اليمين الدستورية..

وكان من الطبيعى أن يتحدث عن تغيير الوزارة، وكيف أنه كان مفاجأة للناس بل لرجال القصر أنفسهم وللمتصلين به... «حتى أنه فيما عدا حسن يوسف لا أظن أن أحدًا منكم كان يعلم به مقدمًا!»...

فأمَّنا جميعًا على كلامه طبعا، وقلت: لدرجة أن جلاد كلمنى بالتليفون وسألنى عن سر عودة حسين سرى؛ فقلت له: إننى لم أعرف خبر عودته إلا منه..

وكان فاروق أول من ضحك لذلك، مع أنه كان أول من يعلم أننى صاحب السياسة التى قام عليها التغيير الوزارى وأننى أنا الذى نقلت إلى حسن يوسف أمره «بأن يعمل الترتيب اللازم» لاستدعاء حسين سرى من أوروبا ليتولى تأليف الوزارة الجديدة!

وهذا الذى كان فاروق يعلمه كان كل واحد من الجالسين أمامه قد عرفه كذلك! . . .

ولكنه كان يفرح بالظهور بهذا المظهر، ولم نكن نحن نرى فى ذلك ضرراً، فلم لا ندعه يفرح، ولم لا نتركه يغتبط . . . «والعبرة بالنتائج» كما يقولون . . .

* * *

ولاحظت فى أول معرفتى له أنه كثير الشك، وأنه يستخرج أحيانا من الأحاديث التى يسمعها أموراً لم يعنها المتحدث إطلاقًا، فعلمنى ذلك ألا أجرى لسانى أمامه بقصة أو برواية، قبل أن أقلبها على جميع وجوهها وأفكر مليّا فى جميع عواقبها! . . .

ومن ذلك أننى حدثته فى اجتماعنا الثانى عن المضايقات التى يعانيها الجمهور من التدابير التى يتخذها البوليس عند خروجه من القصر فى موكب رسمى، وصارحته بأن الناس يعزون إليه الأوامر التى تسبب لهم تلك المضايقات مع أننى واثق من أنه ليس على علم بها . . .

ورأيت فى تلك المناسبة أن أعزز كلامى بقصة حادث حدث لوالده، فقلت إنه لما زار الملك فؤاد ألمانيا رسميا، أقام له وزير مصر المفوض فى برلين حفلة استقبال رسمية فى دار السفارة المصرية، ودعا إليها رجال السلك السياسى وجمهوراً من كبار الألمان، ليتيح لهم فرصة معرفته والتحدث معه، وخصص داخل الدار لرجال السلك السياسى، وأعد الحديقة لسائر المدعوين، ولما انتهت الحفلة وودع الملك فؤاد رجال السلك السياسى وقف فى أحد أركان بهو الدار مستدبراً الجانب الأكبر منه، ليستطيع القادمون من الحديقة أن يجتازوه فى طريقهم إلى باب الدار بدون أن يسلموا عليه مرة أخرى، ولما ظن أنهم انصرفوا جميعا غيَّر وقفته، والتفت إلى الباب القائم بين البهو وسلم الحديقة فهاله ما رأى! . . . رأى الأميرالاى محمد حسين (وهو الذى أصبح فيما بعد محمد حسين باشا وكان محافظا للإسكندرية) واقفا فى وسط الباب وباسطا يديه على جانبيه ليمنع القادمين من الحديقة من اجتياز البهو «لأن جلالة الملك لم ينسحب بعد» . . فاحمر وجهه غضبا وأمر بفتح الطريق لهم فى الحال وقال بالعربية: «هم يعملوا الغلط . . والملك يتحمل النتيجة . . مسكين الملك!» . .

وتوقعت فى نهاية حديثى أن يقول فاروق إنه سيأمر بإعادة النظر فى تدابير البوليس فى المناسبات التى أشرت إليها وخصوصا بعد سماعه قصة الحادث الذى حدث لوالده فى برلين، فإذا هو يقول لى: «يظهر أنك لا تحب محمد حسين! . .».

فقلت: إنى لم أتصل به منذ تلك الأيام يا أفندم، والواقع أننى كنت أحبه، ولم يكن غرضى من هذه القصة سوى أن أحدث جلالتك عن الحادث الذى تنصب عليه لمغزاه، أما اسم محمد حسين فلم يأت إلا عرضا . .

فقال: على كل حال هذه هى النتيجة التى خرجت بها أنا! . .

ومن تلك الساعة تعلمت ألا أحدثه عن أحد إلا بعدما أحسب حساب جميع التأويلات المحتملة . . وغير المحتملة! . .

وكان للعمل معه خطر آخر من هذه الناحية أيضا، فقد كان إذا لاحظ أن لزيد من رجاله رواية فى موضوع معين تختلف عن الرواية التى رواها عمرو، أمر بدعوة عمرو وواجهه بزيد غير مكترث للجرح الذى يقع فيه زيد وخصوصا إذا ظهر أن عمرو مخطئ، أو إذا كان عمرو أعلى منه مقامًا فى مناصب القصر! . .

* * *

ولاحظت فى خلال دراستى الأولية لأخلاقه وطبائعه أنه شغوف بإحاطة أعماله وتصرفاته بجو من السرية والكتمان، مع أن أغلبها كان معروفًا للمحيطين به مما كان هو نفسه يفضى به عنها إلى كل واحد منهم على حدة، ولكنه كان يهتم اهتمامًا شديدًا بأن يلتزم رجاله الصمت بشأنها حتى عندما يكون «السر» متعلقا «بأمور تافهة لا تستحق التفاتًا»! . .

سمعت أحد أصدقائه يقول له مرة: أعتقد أن البرنامج الذى وضع لحفلة كذا سيعجب جلالتك، فقال متكلفا البساطة: ومن أخبرك أننى سأحضر هذه الحفلة؟

وتنبه الصديق «لزلة لسانه» فحاول أن يتدارك غلطته بقدر الإمكان، فقال: خيل إلىّ أننى فهمت ذلك من فلان ولكن يظهر أننى أخطأت الفهم . .

فقال له: كلا. أنت لم تخطئ الفهم، ولكن هو الذى كان طويل اللسان! . .

وأمر باستدعاء فلان وقال له: ألم يعد يمكننى أن أقول لك كلمة بدون أن أسمع صداها فى كل مكان؟

وسمعت بعد أيام أنه سيدعو لفيفًا من أصدقائه وأصفيائه إلى رحلة خاصة، فوددت أن أتحقق من ذلك، لأنظم بعض مواعيدى فى متسع من الوقت، فسألت المسئول عن تنظيم الرحلة وإعداد معداتها . . هل لما سمعته نصيب من الصحة؟ فأجابنى بأنه لا يعرف عن ذلك شيئا . . . وبعد أقل من ساعة رأيته يعرض عليه برنامج الرحلة وكان فى جيبه، ولما اختليت به بعد ذلك اعتذر إلىّ عن إجابته السابقة بقوله: إن مولانا يحب أن تكون طريقتنا فى العمل بهذه الكيفية!

* * *

وكان إذا دعا بعض خلصائه إلى لقائه بعد قليل فى مكان ما تعمدوا أن يذهبوا إليه «متفرقين»، لأنه لو ذهب أحد منهم بصحبة آخر لكان فى ذلك دليل على أن أحدهما اتصل بالآخر تليفونيا وكلمه فى موضوع الدعوة! . .

وكثيراً ما كان «يمتحن» مساعديه والمحيطين به، ليعلم هل يتبادلون الأخبار عما يجرى بينه وبينهم، أو هل يتناقلون الأحاديث التى تدور بينه وبينهم، فإذا تبين له أن كل واحد يخفى ما عنده على الآخرين ارتاح إلى ذلك ارتياحا عظيما.

وأتعبنا خلقه هذا فى أحوال كثيرة، وعقد عملنا تعقيداً كبيراً، ولكن بعد ظهور بعض الفضائح التى اقترن بها اسمه، كفضيحة الأسلحة وفضيحة القطن وغيرهما، كنت فى مقدمة الذين حمدوا الله على أنه انتهج تلك الخطة فى عمله مع رجاله فجهلت أموراً شتى وظللت بعيداً عن أمور شتى! . .

* * *

وأسدى إلىّ مرة الأستاذ سليمان نجيب خدمة كبيرة فى هذا الموضوع، كان لها أجمل وقع فى نفس فاروق، إذ أيدت له بعد خدمة عدة سنوات ما كان يعرفه عن الكتمان الشديد الذى اعتدت أن أحيط به الأعمال والمهام السياسية التى كان يعهد فيها إلىّ.

ففى اليوم الذى تم تحويل وزارة حسين سرى الائتلافية إلى وزارة محايدة فى سنة ١٩٤٩، كان سليمان نجيب يزور بعض أصدقائه فى القصر، وعند خروجه من عندهم مرَّ بى فى مكتبى، وسألنى هل صحيح أن الوزارة ستتغير؟ فإن هناك إشاعة بذلك، فقلت له بلهجتى العادية: ومتى خلت المجالس من الإشاعات يومًا واحدًا؟ . .

وكانت أسماء أعضاء الوزارة الجديدة مكتوبة على ورقة أمامى فلم أمدّ إليها يدى خشية أن تريبه حركتى . . ولم أغير جلستى طول مدة وجوده عندى!

وبعد ساعة واحدة سمع سليمان نجيب الإذاعة تذيع نبأ تأليف الوزارة الجديدة وأسماء أعضائها! . .

وفى مساء الغد كنت جالسا فى بهو نادى السيارات بصحبة فاروق فمر بنا سليمان نجيب، وكان فاروق يعرفه معرفة جيدة، فلاحظ أنه ينظر إلىّ باسمًا نظرة ذات معنى، فقال له: «مالك ياسليمان؟» فقال: يقولون يامولاى عن يوسف وهبى إنه ممثل ويقولون عنى إننى ممثل، فى حين أن الممثل هو هذا الرجل (وأشار إلىّ) فقد كنت عنده أمس قبل إذاعة أخبار الوزارة الجديدة بساعة واحدة، وسألته هل هناك تغيير وزارى كما يشاع، فلم ينف الإشاعة وإنما تركنى أخرج من مكتبه وأنا أعتقد أن الإشاعة غير صحيحة! . .

فضحك فاروق وقال: أمال إحنا جبناه ليه؟

ولما انصرف سليمان نجيب قال لى فاروق ما ردده غير مرة لأصدقائه فى أحاديثه معهم عنى. قال: هل تعرف يا كريم إننا «نجرناك» كثيراً منذ اشتغالك معنا. . أنت طبعًا لا يمكنك أن تلاحظ الفرق الكبير بين ما أنت عليه الآن وبين ما كنت عليه لما عرفتك، ولكن هذا هو الواقع!

وكأنما أراد أن يقول لى إن سليمان نجيب معجب بك، ولكنه نسى أن هناك معلِّمًا علَّمك ودربك، وأن هذا المعلم هو أنا. فلا تنس أنت ذلك! . .

* * *

ولاحظت أنه كان يزدرى كل من يبدى لهفة لمعرفته ومحادثته ومجالسته، أما من يبدى تحفظًا وقلة اكتراث فكانت قيمته تعلو فى نظره، بشرط ألا يداخله شكّ فى أنه مسلك مصطنع، وإلا أعرض عنه إعراضه عن المتلهف المستعد لأن يقبِّل الأرض التى يسير عليها! . .

ولذلك لم أسع إلى لقائه قط فى بداية معرفتنا، بل قللت من ارتياد الأماكن التى كان يغشاها، وكدت أقاطعها، لكى لا يظن أننى أذهب إليها بأمل أن أصادفه فيها بعد أن عرفت أنه يتردد عليها.

ودأبت على هذه الخطة حتى بعد ما طلب إلىّ بنفسه أن أداوم الذهاب إلى تلك الأماكن ليجدنى فيها عند ذهابه إليها!

وكان إذا وصل إلى مكان منها سأل عنى بمجرد وصوله إليه، فإذا لم يجدنى أرسل فى

طلبى، وكان فى كل مرة يسألنى لماذا لم أحضر من تلقاء نفسى كما طلب إلىّ أن أفعل، فأجيبه بأننى رهن إشارته فى كل وقت. . .

وهكذا عودته من البداية على أن يكون هو الذى يبحث عنى، وهو الذى يسأل عنى، وهو الذى يدعونى إلى موافاته فى مجالسه، فكانت نتيجة ذلك أننى لم «أرخص» فى نظره فى يوم من الأيام! . . .

وكنت إذا صحبت بعض أصدقائى إلى مكان عام وجاء هو إليه بعد قليل مصادفة، لزمت مكانى ولم أسع إليه، وتصرفت كأنه غير موجود فى المكان نفسه، فلا ألبث أن أتلقى إيعازاً بالانتقال إلى مائدته. وكان يندر بعد ذلك أن أعود إلى المائدة التى جلس إليها أصدقائى!

وسألنى مرة لماذا لا أتقدم لتحيته عند التقائنا فى مكان عام، فقلت لأنى أخشى أن أظهر بمظهر المتطفل على مجلسه، وهو أمر لا أرضاه له ولا أحبه لنفسى. . . ولم أغير مسلكى هذا طوال السنوات العشر التى لازمته فيها، فلم أقترب منه فى أى مكان كان إلا بدعوة منه!

ولا أغالى إذا قلت إننى كنت أول من أقدم على استئذانه فى ترك مجلسه «لأعود إلى البيت وأنام» فقد كان يحب السهر ولا يستطيع النوم عادة إلا قبيل الفجر، فحدث بعد نشوء معرفتنا بأمد قصير أن قلت له فى منتصف إحدى السهرات إننى أستأذن فى الانصراف لحاجتى إلى النوم واضطرارى إلى النهوض فى الغد مبكراً لأبدأ عملى فى الساعة المعتادة. .

وكان هذا النوع الجديد من الاستئذان مفاجأة له، إذ لم يألف قط أن يستأذنه أحد فى مغادرة مجلسه. . فأذن لى بالانصراف، بينما كان سائر الحاضرين ينظرون إلىّ بدهشة مستغربين هذه الجرأة! . . . ومن تلك الليلة جريت على الخطة نفسها فى جميع سهراتى معه فكانت تنجح أحياناً ولا تنجح أحياناً أخرى، فقد كان يصمم فى بعض الليالى على ألا أغادر مجلسه مبكراً، فأنزل على رغبته وألازمه شطراً آخر من سهرته.

وأعترف بأننى لم أكن أطلب الانصراف قبله تدللاً أو رغبة منى فى أن أسمعه ملحّا علىّ بالبقاء، وإنما كنت أفعل ذلك لشعورى فعلاً بحاجة ماسّة إلى النوم، ولأنى كنت أمضى فى الغد نهاراً متعباً إذا لم أنم فى الليل نوماً كافياً.

ولكن هذا التصرف . . الذى لم أتعمده . . عزز مسلكى الأول تجاهه ، فازداد إقبالاً علىّ .

* * *

ولاحظت أنه يداعب أحيانًا بعض جلسائه بعبارات قارصة لا تخلو من روح الاستهزاء والسخرية ، ولاحظت أنه كلما ازدادوا سكوتًا ازداد تطرفًا فى أقواله ، كأنه «يعاقبهم» على أدبهم بالتمادى فى إيلامهم ، فقررت فى نفسى الموقف الذى أقفه منه إذا بدر منه شىء من ذلك نحوى . . .

وجاء هذا اليوم . . . وقال لى فى أحد مجالسه الخاصة مازحًا : أنت حمار . . .

وكان ذلك فى تعقيبه على كلام لى .

فقلت له على الفور : لأ . لأ . لأ . هذه كلمة لا أحب أن تكررها جلالتك ! . .

فقال لى أحد الحاضرين : ماذا جرى لك يافلان . . . ألا ترى أن مولانا يمزح معك . . وقال هو باسمًا : يبقى حقيقة حمار إذا زعل . .

فقلت : لو انتظرتم جميعًا بقية كلامى لأرحتم أنفسكم . . . أنا لا أحب أن يكرر جلالته هذه الكلمة لأجله هو . . . فالمعروف عنه أنه ذكى ، فلو كنت حمارًا لاكتشف ذلك من الأسبوع الأول لمعرفتنا ، ولما احتاج إلى كل هذا الوقت ليكتشف أننى حمار . . . فالموضوع إذن ليس فى مصلحة جلالته ، ولذلك قلت إننى لا أحب أن يكرره !

فضحك ضحكة عالية وقال : أمّا طويل اللسان صحيح !

ومن ذلك اليوم كان إذا أراد التعليق على حديثى بشىء من الدعابة قال : يا طويل اللسان !

ولم يذهب فى مداعبته الكلامية إلى أبعد من هاتين الكلمتين قط ! . . .

* * *

تلك هى أبرز الملاحظات التى خرجت بها من دراستى الأولية لأخلاقه وطبائعه ، وعلى ضوئها تقدمت للعمل معه ، مستمدًا العون من الله ، ومعتمدًا على ما زودتنى به أكبر مدرسة فى الحياة .

وكانت الأيام تكشف لى طبعًا عن ملاحظات جديدة ، فأسجلها فى ذهنى تباعًا لأفيد

منها إفادتى من الملاحظات التى سبقتها . فمكنتنى مثابرتى على دراستى له من الإحاطة بأطواره إحاطة واسعة النطاق ، حتى أصبحت أفهم مراده من عبارات وجيزة ، أو من كلمات يسيرة ، أو من إشارات صغيرة ، بل صرت أدرك مرامه إن هز كتفيه ، أو قلب شفتيه ، ثم ازددت معرفة به لدرجة أننى كنت أقدّر ما سيكون لبعض الأحاديث أو الحوادث من وقع فى نفسه ، وما سيكون موقفه بشأنها وتعلمياته بصددها فأعد العدة مقدمًا لجميع الاحتمالات التى أتوقعها .

وكان من نتيجة هذا كله أن ارتاح إلى طريقتى فى العمل معه ارتياحًا اطرد على مر الأيام ، فتوثقت علاقة العمل بيننا توثق علاقة الصداقة الخاصة ، واندمجت العلاقتان إحداهما فى الأخرى!

ولم يشك فاروق «من أننى لم أفهمه» سوى مرة واحدة!

ولذلك قصة طريفة تصوِّر بعض العناء الذى كنت أعانيه فى عملى معه . . .

أيقظنى بالتليفون فى إحدى الليالى ، وكانت الساعة تقترب من الثالثة صباحًا ، وقال لى : أريد منك أن تتفق غداً مع حسين سرى على موعد يستطيع عبد الجليل العمرى أن يقابله فيه . ليكلمه فى رأى له فى موضوع غطاء الذهب للنقد .

وكان ذلك فى سنة ١٩٤٩ ، وكان حسين سرى رئيسًا للوزارة .

فقلت مستغربا : موعد لعبد الجليل العمرى؟

فقال : نعم لعبد الجليل العمرى ، لماذا هذا الاستغراب؟

فقلت : لأن عبد الجليل العمرى وكيل لوزارة المالية ، ويستطيع مقابلة حسين سرى فى كل وقت من غير وساطة! . .

فقال متأففًا : هل تسمح بأن تطلب غداً من حسين سرى أن يعين موعداً سريعًا لمقابلة عبد الجليل العمرى . . .

فقلت : إن عبد الجليل العمرى وكيل لوزارة المالية ، والمفروض أنه ليس بينه وبين رئيس الوزارة حجاب ، فماذا يقول حسين سرى عندما يعلم أنه لجأ إلى الملك ، وأن الملك هو الذى يأمر بتحديد موعد له . . . أرى أن فى ذلك إحراجا لعبد الجليل العمرى نفسه .

فقال : هو لم يلجأ إلىَّ ، بل أنا لما سمعت كلامه نصحت له بمقابلة رئيس الوزارة ليشرح له وجهة نظره كما شرحها لى . .

فقلت : وإذا طلب عبد الجليل العمرى مقابلة رئيس الوزارة فهل يرفض طلبه؟ . . . فلماذا نتدخل نحن بين وكيل وزارة ورئيس الوزارة لأجل مقابلة؟ . .

فقال : أنت غريب الليلة ياكريم ، ولا أفهم لماذا تتناقش كل هذه المناقشة . . . كل المطلوب منك هو أن تأخذ موعداً سريعًا لعبد الجليل العمرى بأمر منى . . . أما شعور رئيس الوزارة فلا يهمنا . . . مفهوم؟!

فقلت : مفهوم يا أفندم وغير مفهوم . . .

فقال : نفذ إذن المفهوم ولا تهتم بغير المفهوم!

وبعد نحو ساعة دق جرس التليفون مرة أخرى ، وإذا هو يسألنى : هل هضمت فكرة أخذ موعد لعبد الجليل العمرى؟ . .

فقلت : أتريد جلالتك الحق . . إننى لم أهضمها! . . .

فقال : أنت حقيقة غريب الليلة . . . إننى لم أعرفك يومًا مغلق الفهم كما عرفتك الليلة . . .

فقلت : كل ما أريد أن أفهمه هو لماذا نطلب نحن موعداً لوكيل وزارة المالية ، وخصوصًا أن علاقته برئيس الوزارة طيبة .

فقال : لا . . أنت حتما مريض الليلة . . . ألم أقل لك إن فكرة المقابلة جاءت منى . . .

فقلت : فهمت ذلك يا أفندم ، ولكننى لم أفهم لماذا لم يقل عبد الجليل العمرى عندئذ لجلالتك إنه يستطيع أن يقابل رئيس الوزراء فى كل وقت وأن يكلمه فى هذا الموضوع . .

فقال : لأنى أنا قلت له إننا سنعمل له ترتيب المقابلة لتتم بسرعة لأهمية الموضوع!

فقلت : حاضر يا أفندم . . . سأنفذ الأمر وإن كنت لا أفهمه . . .

فقال : ويظهر أنك لن تفهمه . .

وفى الصباح طلبت الصحف الصباحية كعادتى ، فقرأت فى بلاغ ديوان كبير الأمناء أنه جرت مقابلات ملكية بعد ظهر اليوم السابق ، ولما راجعت أسماء الذين قابلوا الملك لم أجد بينها اسم عبد الجليل العمرى ، وإنما وجدت اسم أحمد سليم (بك) السكرتير العام للبنك البلچيكى والدولى ، وكان قبلاً من كبار رجال وزارة المالية ، فأدركت حالاً أنه هو

الذى كان فاروق يعنيه فى حديثه معى، وأنه ذكر اسم عبد الجليل العمرى سهواً ولم يتنبه لسهوه فى أثناء المناقشة الطويلة التى دارت بيننا!

واتصل فاروق بعد الظهر بالتليفون وقال: هل أخذت الموعد مع حسين سرى أم ماتزال تجهد فكرك فى تفسير الموقف وتعليله؟ . . .

فقلت: هل كنت جلالتك تريد الموعد لأحمد سليم سكرتير البنك البلچيكى؟ . . .

فقال على الفور: لمن إذن كنت أريده؟ . . . طبعًا له! . . فماذا عملت؟ . .

فقلت: لقد حدد له الموعد يا أفندم وأبلغوه إياه . . . ولكنى أود أن أوضح لجلالتك أنك لما كلمتنى فى الليل قلت لى إن الموعد مطلوب لعبدالجليل العمرى ولذلك استغربت الأمر . .

فقال: من ذكر لك اسم عبد الجليل العمرى . . . هل ترى كيف كنت أمس مريضًا . . . وإلا من أين جئت باسم عبدالجليل العمرى الذى لم يرد على لسانى، فى حين أننى ذكرت لك اسم أحمد سليم عشرين مرة! . .

وأبى أن يقتنع بأننى لست المسئول عن اللبس الذى نشأ!

وفى المساء أراد أن يعهد إلىَّ بمهمة أخرى، فقال: إذا كان معك قلم وورقة فيحسن أن تكتب الأسماء التى سأذكرها لك؛ لئلا يتكرر ما حدث أمس لما قلت لك أحمد سليم فسمعت عبد الجليل العمرى! . . .

* * *

غير أن لا مدرسة الصحافة ولا دراستى لأخلاقه وطبائعه، ولا السرعة التى كنت أنجز بها عملى - كان كافيًا لنشوء العلاقة التى قامت بيننا، لو لم يسيّرها ذلك العامل الذى لا يفسر . . . وهو القدر!

الفصــل الثالث

فى سبيل العروبة

بدأت إذن العمل مع فاروق قبل أن أكون مستشاره الصحفى، وقبل أن تكون لى صفة رسمية فى قصره. . .

وكانت جميع شئون السياسة الداخلية مركزة يومئذ فى يد أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى إذ ذاك، فلم يكن لى مجال للعمل من هذه الناحية، وخصوصًا أن الملك لم يكن يسألنى عن رأيى فيها.

ولذلك وجهت نشاطى إلى ناحية أخرى لاحظت أنها لا تلقى فى القصر ما هى خليقة به من عناية واهتمام، وقدرت أن اشتغالى بها لن يزعج رجاله، فلن يحسبنى أحد منهم منافسا له فى عمله أو معتديا عليه فى دائرة اختصاصه! . .

وأعنى ناحية السياسة العربية

واغتبطت بهذا المجال الواسع أمامى، وقلت فى نفسى إنه لو ساعدتنى الظروف على تحقيق ما أرجو تحقيقه لأسديت إلى مصر والعروبة خدمة عظيمة، وقد رأيت النور فى بيت له فى خدمة العروبة وقضايا شعوبها جهود معروفة، فترعرعت وقد امتزجت فكرة العروبة بروحى، ثم ما لبثت أن أضحت مع الأيام جزءا من عقيدتى. .

وإذا كان أحب الأعمال إلى المرء ما يعكف عليه عن عقيدة، فمن الطبيعى أن أكون قد توفرت بكل قواى على العمل الذى قدرت أن أبذل فى سبيله كل جهد. . .

* * *

وكنت فى ذلك الحين أعتقد اعتقادًا صادقًا أن الجامعة العربية لن يكتب لها اطراد التقدم والنمو والرسوخ فى مصر إلا إذا رعى الجالس على العرش فكرتها وتعهد أغراضها.

وكذلك كنت أعتقد أن الشئون العربية لن تتبوأ المقام الذى هى جديرة به فى سياسة الحكومة المصرية بكيفية عملية دائمة، إلا إذا تبنى الملك هذا الاتجاه، فيكفل له التنفيذ من جهة والاستمرار من جهة أخرى.

ففى كل مناسبة كانت تسنح لى كنت أحدث فاروق عن الفوائد المتعددة التى تجنيها مصر، وسائر البلدان العربية، إذا خطت مصر خطوات عملية فى طريق تحقيق أغراض الجامعة العربية.

ولم يفتنى فى كل مرة أن أنوه له بالمجد الذى يعود عليه، وعلى عرشه، إذا رعى هذه الحركة، مؤكدًا له أن جميع أسباب العمل والنجاح مهيأة له، وفى مقدمتها أنه على رأس الدولة التى لها عند العرب المقام الأول لاعتبارات شتى..

ولما ظهر لى أنه بدأ يأنس هذا الحديث، ويبدى اهتمامًا بتتبع ما أذكره له، رأيت أن أخطو خطوة جديدة فى حثه على العمل، فاستفززته يومًا، فنجحت الخطة، وكان نجاحها بداية مرحلة جديدة فى تاريخ السياسة العربية!

فقد كنت أعرف يومئذ كرهه لمصطفى النحاس ونقمته عليه، وكان النحاس قد أمضى بروتوكول الجامعة العربية المعروف ببروتوكول الإسكندرية، وأمضاه معه السيد نورى السعيد، وكان رئيسًا للوزارة العراقية - ففى اليوم الذى رأيت الفرصة ملائمة لاستفزازه قلت له: لا شك أن النحاس اكتسب مقامًا جديدًا فى البلدان العربية بسياسة الجامعة العربية وإمضاء بروتوكول الإسكندرية، فلماذا لا تنتزع هذه المكانة منه «بتبنى» سياسة الجامعة العربية، فيعزى إليك كل فضل فى المستقبل، وتصبح جلالتك زعيم هذه الحركة فى نظر العرب جميعًا!..

فأطرق مفكرًا، فأيقنت أن كلامى يشق طريقه إلى قلبه..

* * *

ولم أترك له وقتًا للتعقيب عليه بل مضيت فيه قائلا: وثق جلالتك أنه إذا شعر الإنجليز يومًا بأنه أصبح لك هذه المكانة فى الشعوب العربية، ازداد تقديرهم لك، وازداد كيلرن مراعاة لك..

وكان فاروق يبغض لورد كيلرن السفير البريطانى بغضًا شديدًا، ولم ينس له حادث ٤ فبراير قط، فكنت بكلامى عنه بعد كلامى عن النحاس كمن يزيد نارًا متأججة وقودًا، فما

كدت أنتهى من حديثى حتى قال لى : «أنا موافق على كل ما ذكرت ، ففكر فيما يمكننا عمله» . فقلت : «يجب عمل شىء كبير ليكون صداه كبيرًا فى مصر وفى سائر البلدان العربية» . فقال : «فكّر !» . .

* * *

ولم يكن خافيًا فى تلك الأيام على المشتغلين بالشئون العربية والمهتمين بها أن جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية يقف من الجامعة العربية موقفًا فاترًا ، وخيل إلىَّ من قرائن شتى ومن أحاديثى الخاصة مع بعض رجاله أنه لم يسترح إلى الكيفية التى دُعى بها إلى الاشتراك فيها وإن لم يجهر بذلك ، فقد امتعض - كما سمعته يقول فيما بعد فى اجتماع «رضوى» - من أن يرسل إليه النحاس يقول «إنه اتفق مع نورى السعيد على إنشاء الجامعة العربية ، وأنه يدعوه إلى الاشتراك فيها» فلم يسعه اعتزازًا بكرامته وكرامة بلاده إلا أن يسلك المسلك الذى سلكه ، مع ما كان معروفًا عن غيرته العظيمة على جميع الشئون العربية .

وتحققت من أنه لو زار فاروق الملك عبدالعزيز وكاشفه بأنه تبنى سياسة مصر العربية ، وأنه يضع يده فى يده للعمل على ما فيه مصلحة العرب وإعلاء شأنهم - لعدل العاهل السعودى عن موقفه من الجامعة العربية وآزرها بكل قواه . وكنت أعرف ما للملك عبدالعزيز من منزلة رفيعة فى نفوس العرب قاطبة ، و أعلم أن الجامعة العربية لن تكون فى أعينهم المؤسسة المنشودة ما لم يستوثقوا من أن جلالته فى طليعة مؤيديها والعاملين على تحقيق أغراضها .

* * *

وإنما خشيت أن أفاتح فاروق بفكرة «الزيارة» صراحة خوفًا من أن يعارض فيها ، ولو حبّا بالمعارضة وحدها كما كان يفعل أحيانًا ، فأجد بعد ذلك صعوبة فى إقناعه بها ، وأخذت أفكر فى أسلم طريقة يمكننى أن أقدمها له بها . . . إلى أن كان اليوم الذى عدت فيه إلى الكلام عن موقف الملك عبدالعزيز من الجامعة العربية ، فقال لى : «يجب عمل شىء فى هذا الموضوع» . فقلت له إنه الوحيد الذى يستطيع أن يحقق الأمنية التى ينشدها العرب جميعًا . فقال : «هل تظن أن كتابًا أكتبه إليه يأتى بنتيجة عملية» . فقلت : إنه يفيد طبعًا ، إذ لا شك عندى فى أن الملك عبدالعزيز يقدر كل ما يصل إليه من جانب جلالتك ، ولكنك قلت لى قبلاً إنك تريد أن تعمل عملاً كبيرًا ، وفى مرة أخرى قلت إنك معجب

بالملك عبدالعزيز وتحب أن تراه. فلماذا لا تجتمع به جلالتك، فيكون اجتماعكما حدثًا عظيمًا يتحدث عنه العرب والعالم كله؟

فقال: أنا مستعد للاجتماع به. وخصوصًا أنني معجب به فعلاً!

وهكذا تفاديت استعمال كلمة «زيارة»، والزيارة تقتضى إجراءات وتدابير ومراسم، إلى جانب ما لها من تقاليد وقيود خفت أن تنفره من فكرتها... وهيأت ذهنه «لاجتماع» يتم بينه وبين الملك عبدالعزيز... ما دامت النتيجة ستكون واحدة!

* * *

وكانت وزارة النحاس قد أقيلت فى تلك الأثناء، وتألفت وزارة أحمد ماهر، فشجعه فوزه فى التخلص من النحاس على البحث عن فوز جديد، فلم يعد يفكر إلا فى الاجتماع بالملك عبدالعزيز «ليضرب الضربة» التى تعزز مقامه فى البلدان العربية، بعدما نجح فى توطيد نفوذه فى مصر!..

وفى غمرة ابتهاجه بما آل إليه الموقف السياسى فى داخل مصر، قرر أن يجتمع بالملك عبدالعزيز «فى المكان الذى يختاره جلالته ويريحه»!

وانتهت مهمتى فى مرحلة الإعداد عند ذلك..

وتولى بعض رجال القصر الاتصال ببعض رجال الملك عبدالعزيز للاتفاق على برنامج الاجتماع من جميع نواحيه، إذ لم يكن لى صفة رسمية فى القصر كما أسلفت القول.

واقترح الملك عبدالعزيز «شرم ينبع» على مقربة من ميناء «ينبع» بالحجاز مكانًا للاجتماع، فوافق فاروق عليه، وسمى الاجتماع بعد ذلك «اجتماع رضوى» نسبة إلى جبال «رضوى» المشهورة عند العرب، وهى تشرف على تلك البقعة الجميلة الهادئة التى حوّلها رجال الحكومة السعودية فى خلال أسابيع إلى مدينة صغيرة من الخيام والمضارب، مستوفاة لجميع أسباب الراحة والرفاهية.

* * *

وفى ذات ليلة قال لى فاروق: خذ قلمًا وورقة واكتب الأسماء التى سأمليها عليك..

وأملى علىّ طائفة من الأسماء، وكان اسمى منها، ثم قال: هؤلاء هم الذين سيرافقوننى فى الرحلة التى سأجتمع فيها بابن السعود، وستكون أنت بينهم لتصف الاجتماع، فإن ذلك من حقك...

وبعد ما شكرته على ذلك، قلت له إننى لا أرى فى القائمة التى أملاها علىَّ اسم وزير الخارجية أو غيره من الوزراء . . .

فقال على الفور: «لقد بحثت الأمر مع حسنين، واتفقنا على أنه ما دامت الرحلة غير رسمية فلا موجب لأن يكون وزير الخارجية أو أحد من الوزراء معى، وخصوصًا أننى أريد أن أستأثر بفضل النتائج التى ستسفر عنها الرحلة».

ثم قال: «وسيبلغك حسنين تنبيهًا سيبلغه لجميع الذين سيسافرون معى، وهو ألا تذكر أمام أحد أننا مسافرون للاجتماع بالملك عبدالعزيز، فإن الحكومة لن تعلم سوى أننى مسافر فى رحلة بحرية للراحة والاستجمام، ثم تفاجأ بنبإ الاجتماع كما سيفاجأ العالم كله به، ولذلك اتفقت مع الملك عبدالعزيز على كتم جميع أخباره إلى أن يتم فعلاً».

فقلت: وهل ستكون الوزارة ممنونة من ذلك؟

فقال: «هذا شغل حسنين وليس شغلى، وعلى كل حال ليس عندنا أحد لا يمكن الاستغناء عنه، فإذا لم تسترح الوزارة إلى ذلك فما عليها إلا أن تشعرنا بعدم ارتياحها ونحن نريحها! . . .».

وعاد إلى الكلام عن الرحلة، ثم قال فجأة: «أظن أنه يحسن أن يكون عبدالرحمن عزام معى، فقل غدًا لحسنين إننى نسيت اسمه فليضفه إلى القائمة».

* * *

وفى اليوم الثانى لاجتماع «رضوى» قال لى الملك عبدالعزيز: «يمكنك أن تذيع على العالم كله بلسانى أنه الآن أصبحت الجامعة العربية حقيقة قائمة».

وكنت الصحفى الوحيد الذى رافق فاروق فى هذه الرحلة، ولم أر أن أخص جريدتى - المقطم - وحدها بأخبار الاجتماع، وخصوصًا أننى كنت أريد لها أكبر قسط من الذيوع والانتشار، فكنت أرسلها باللاسلكى من اليخت الملكى «فخر البحار» إلى عابدين، فيتولى الديوان توزيعها على جميع الصحف المصرية فى وقت واحد، وكانت وكالات الأنباء تنشر أهمها فى جميع أنحاء العالم، ولما انتهى الاجتماع كان الملك عبدالعزيز أول من تفضل بتهنئتى بالتوفيق الذى حالفنى فى مهمتى الشاقة الدقيقة.

* * *

وبلغ من شدة حرص فاروق على إرضاء مضيفه وكسب صداقته ومودته أنه لم يمسك عن التدخين فى مجلسه وحده، بل امتنع عنه حتى فى خلوته وفى خيمته الخصوصية كذلك، إذ بلغه أن الملك عبدالعزيز ينفر من رائحة الدخان حتى إذا كانت عالقة بالملابس أو فائحة من الفم!

ومع ذلك ارتكب فى مساء اليوم الأول لوصولنا إلى «رضوى» خطأ كاد يحدث تأثيرًا سيئًا فى النفوس لو لم يتدارك فى الغد بما أزال أثره.

فقد كانت إقامتنا كلها فى خيام كبيرة نصبت بشكل «فيلات» صغيرة، وفرشت فرشًا جميلاً، وزودت بالماء الجارى البارد والساخن، وأضيئت بالكهرباء، وكانت الخيمة التى أعدت لفاروق منظمة ومنسقة كأنها «فيلا» كبيرة، فكانت هناك حجرة للجلوس وأخرى للأكل وثالثة للنوم ورابعة للتواليت وخامسة للحمام وحجرتان لتابعين مع حمام خاص بهما، وقد أثثت جميعًا بأفخر الأثاث والسجاد... ولكن لسبب لم نعرفه آثر فاروق النوم فى اليخت!... وفى صباح الغد سمعت بعض إخواننا السعوديين يسألون هل شكا جلالته من نقص فى خيمته فلم ينم فيها!... وصارحنى أحدهم سرًا، وكان صديقًا خاصًا لى، بأنه يجمل بى أن أهمس فى أذن جلالته بأن «بعضهم» قد يسىء تأويل ذلك، فانتهزت أول فرصة ونقلت إليه ما سمعته..

وشعر فاروق بغلطته، وتضايق منها، وأخذ يفكر فى كيفية إصلاحها..

وبينما كنا نبحث عن خير عذر يبرر به مسلكه فى حديثه المقبل مع الملك عبدالعزيز، حمل إلينا الهواء رائحة السمك الذى سيقدم فى مأدبته فأوحت بالحل المطلوب!

ولما جاء دور السمك على المائدة، سمع المدعوون فاروق يقول للملك عبدالعزيز: إن السمك الذى يقدم لجلالتك الآن من «صيدى»، فقد مضيت جانبًا من الليل على ظهر اليخت مشاركًا رجاله صيد السمك لهذا الغداء!..

ولم أدر هل صدق الملك عبدالعزيز الرواية أم لم يصدقها، ولكنه على كل حال شكره على عنايته ومجاملته...

وجاءنى صديقى السعودى بعد الغداء منشرحًا، ومهنئا «بالحل الموفق» الذى برّد أثر التأويل الأول!

* * *

ولم يعادل سروري بشهود اجتماع «رضوى» سوى اغتباطي بالتشرف بمعرفة الملك عبدالعزيز، فقد كنت أتوق من زمان طويل إلى لقاء «بسمارك الجزيرة العربية» كما سماه الصحفي النمسوي فون فايزل من خمس وعشرين سنة.

وليس هنا مجال التحدث عن أعمال الملك عبدالعزيز وأفعاله، أو عن عظمته وعبقريته، وإنما سأروي للقارئ بعض ما رأيته في «رضوى» ولم أشر إليه في الوصف الذي نشرته الصحف يومئذ.

فقد كنا جميعًا لابسين الردنجوت والطربوش عند وصولنا إلى «شرم ينبع» وكان الملك عبدالعزيز في استقبال ضيفه في المرفإ، وبعد أن تصافحا وتعانقا قدّمنا فاروق إلى العاهل السعودي بسرعة وهو «يكر» أسماءنا كرًا... ولم يخطر لي آنئذ أن جلالته سيميز اسم كل واحد منا، ويذكر الوجه الذي ينطبق عليه الاسم من هذا التقديم العاجل، وخصوصًا أننا كنا جميعًا مرتدين ملابس متماثلة ولم نقف أمامه سوى لحظات..

وبعد الاستراحة وشرب القهوة دخلنا خيمة كبيرة حولت إلى قاعة للأكل، فجلسنا على السجاد جماعات جماعات، إذ جرى تقديم الطعام في أول مأدبة على الطريقة العربية المعروفة «بالسّماط».

وأخذت مكاني حول السماط الذي تصدره الملكان مع بعض رجال الحاشيتين...

وأقبل المصوران اللذان رافقا فاروق من مصر يلتقطان عشرات الصور...

وقال فاروق لمضيفه باسمًا وهو يشير إليهما: هذا شرّ لابد منه كالصحافة!

فابتسم الملك عبدالعزيز والتفت إليّ وقال: هذا لك..

ولم يكن قد رآني قبل ذلك سوى لحظة واحدة... في المرفإ!

* * *

وكان عدد أنجاله وأحفاده الذين رافقوه إلى «رضوى» بمناسبة هذا الاجتماع نحو أربعين أميرًا، وفي مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل نجله الثاني، وكانوا يحضرون كل مأدبة من المآدب الرسمية، وفي كل مرة كنت أشاهد علامات الغبطة ترتسم على محياه؛ وهو يُسرّح الطرف فيهم جميعًا، ثم أسمعه يسأل فجأة: «وأين فلان فإني لا أراه...» ويذكر اسم أحد أنجاله أو أحفاده. فيقال له إنه متعب وإنه اعتذر عن عدم

استطاعته الحضور، فيسأل: «وأين فلان» ويذكر اسم أمير آخر منهم. فيقال له إنه لم يحضر لوعكة طارئة..

وهكذا كان يعرف الأربعين أميرًا الموجودين معه فى «رضوى» واحدًا واحدًا، ويذكر أسماءهم واحدًا واحدًا، ويكتشف المتخلف منهم أو المتخلفين من نظرة خاطفة، مع أنه كان يشكو من أن بصره فقد قوته القديمة!

* * *

وسمعته بعد انتهاء بعض المآدب يتحدث عن تاريخ غزواته وحروبه، ومنها الحرب التى نشبت بينه وبين جلالة الملك حسين الهاشمى، وانتهت باستيلائه على بلاد الحجاز وامتداد سلطانه إليها - فبسط أسبابها وظروفها وملابساتها، وكيف أنه أراد تجنبها فلم يفلح، وكان يسرد ذكرياته عن تلك الأحداث كأنه يقرؤها فى كتاب أمامه، مع أنه كان قد انقضى على معظمها أكثر من خمس وعشرين سنة.

وتجلى لى من أحاديثه فى الشئون العامة أنه مطلع على أنباء العالم يومًا فيومًا، بل ساعة فساعة، بالرغم من تقدم سنّه واشتداد العلة عليه، وأتيح لى أن أرى كيف نظم الطريقة التى كان يتتبع بها تلك الأنباء، فقد كان فى ديوانه عدد من الشبان النابهين يجيدون اللغات الأجنبية الشائعة، ويستمعون إلى أهم الإذاعات الخارجية ويسجلون ما يسترعى انتباههم فى نشراتها وأحاديثها الإخبارية، ثم يدخلون عليه فى مجلسه عدة مرات فى اليوم، ويتربعون على الأرض أمامه، ويتلون عليه الأخبار التى سجلوها، ثم يستأذنون وينصرفون، فيتناولها جلالته بالتعليق فى أحاديثه مع جلسائه من مستشاريه..

وهذا طبعًا إلى جانب ما كان يعرفه من البرقيات والتقارير التى ترد من السفارات والمفوضيات السعودية، ومن كتابات أمهات الصحف العربية والأفرنجية، وكانوا يوافونه بكل ما يعتقدون أنه يهمه معرفته والإحاطة به..

وفى الداخل أنشأ الملك عبدالعزيز شبكة لاسلكية مترامية الأطراف، استطاع بواسطتها أن يكون على اتصال سريع دائم برجال الحكومة فى جميع أرجاء مملكته!

* * *

وفى خلال إقامتى فى «رضوى» عرفت سر كلمة «الشنطة»!..

فقد استوقف نظرى غير مرة فى بعض برقيات الملك عبدالعزيز إلى فاروق أن «جهة

الإرسال» كانت «الشنطة»! . . . ولما كنت لم أسمع أن فى الحجاز أو فى نجد بلدًا أو قصرًا اسمه «الشنطة» حسبت أن «الشنطة» اسم مقر خاص، ولم أعرف تفسيرها الحقيقى إلا فى «رضوى» . . . فقد قيل لى إنه إذا خرج الملك عبدالعزيز إلى الصحراء ليمضى أيامًا فى البادية، أخذ سكرتيروه معهم حقيبة «شنطة» تحتوى على جهاز لإرسال الإشارات اللاسلكية والتقاطها، فلا تنقطع صلته بجميع أنحاء بلاده وبالخارج لحظة واحدة!

وكان إذا أراد إرسال إشارة لاسلكية أو برقية لاسلكية بواسطة هذا الجهاز الذى كان يرافقه فى جميع رحلاته وتنقلاته، قال سكرتيروه فى مطلع الإشارة أو البرقية: إن جهة الإرسال هى «الشنطة». فيفهم أن جلالته ضارب فى البادية . .

الفصـــل الرابع

زيارة الملك ابن السعود لمصر

وشقّ على أعداء العرب والعروبة أن يُعقد اجتماع «رضوى»، فأخذوا ينشرون فى منطقة النفوذ الهاشمى أنه مظاهرة عدائية ضد الأسرة الهاشمية!

وبعد عودة فاروق إلى مصر من «رضوى» بأيام قلائل أذاعت إحدى وكالات الأنباء الكبيرة برقية من عمان بعنوان «مؤتمر هاشمى»، جاء فيها أن صاحب السمو الملكى الأمير عبدالإله الوصى على عرش العراق وصل إلى عمان «للمشاورات» مع عمه جلالة الملك عبدالله . .

وكانت صيغة البرقية تنم على أن هذا «المؤتمر الهاشمى» يعقد ردًا على اجتماع «رضوى»، فلم يعجب ذلك فاروق طبعًا وطلب منى معالجة الموضوع.

وكان فوزى الملقى باشا يمثل شرق الأردن فى مصر يومئذ، وكانت علاقاتنا علاقات صداقة وود، فاتصلت به لهذا الغرض، وبعد اتصالات طويلة بينه وبين الملك عبدالله، أوعز إلى الصحف بأن تنشر «أن لا مؤتمر هاشمى هناك ولا اجتماع استثنائى، فقد اعتاد سمو الأمير عبدالإله أن يتردد على عمان لزيارة جلالة عمه، فليست هذه الزيارة سوى زيارة من زياراته العادية لجلالته».

* * *

والواقع أن الحديث فى «رضوى» لم يعدُ تبادل المجاملات وعبارات الود والإخاء، ولم يجاوز فى السياسة العربية المبادئ العامة التى انطوى عليها ميثاق الجامعة العربية . . . ولم يتناول بتاتًا عقد اتفاق سرّى أو ميثاق سرّى بين الملك عبدالعزيز وفاروق، كما أشاع بعضهم ليوغروا صدور الهاشميين!

أما فيما يتعلق بسوريا، فإنه لما عرض الجانبان لموضوعها لم يفعلا أكثر من توكيد ماهو

معروف من موقف مصر والمملكة العربية السعودية تجاه مشروع «سوريا الكبرى»، أو تجاه مشروع «الهلال الخصيب». فلم يكن هناك إذن ما يدعو إلى عقد ميثاق أو اتفاق سرى لهذا الغرض.

وتوليت يومئذ بسط ذلك بإفاضة لفوزى الملقى باشا، وللسيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض فى مصر، ولما قابلا فاروق فى أول فرصة أتيحت لهما، أكّد لهما أن ما سمعاه منى فى هذا الصدد كان «بأمر منه»!

ولكن مع كل تلك التأكيدات ظل بعض الهاشميين مقيمين على رأيهم الأول...

ولما كان فاروق لا يحب الملك عبدالله وافقنى على أن ينتهز أول فرصة تسنح له «ليظهر وده لملك العراق»!

* * *

وحلّ بعد أمد قصير عيد مولد جلالة الملك فيصل الثانى ملك العراق، ودعا السيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض كبار المصريين ورجال السلك السياسى إلى حفلة ساهرة فى دار مفوضيته احتفالاً بعيد مليكه.

وذكرت فاروق بأنه «قال» لى مرة إنه يود «أن يظهر وده لملك العراق»، وأشرت إلى الحفلة الساهرة التى يقيمها السيد تحسين العسكرى إشارة أدرك غرضى منها، فقال إنه سيفاجئ وزير العراق المفوض بحضور حفلته مشاركة منه للعراقيين فى احتفالهم بعيد ميلاد ملكهم، وأوصانى بألا أنبئه بذلك حرصًا على رونق المفاجأة وروعتها!

وكنت أحب السيد تحسين العسكرى، وكانت بيننا صداقة قديمة، فشق علىّ أن يفاجأ بهبوط الملك عليه مفاجأة «حقيقية» وألا يكون مستعدًا لها «سرًا»، ولكنى كنت من جهة أخرى أعرف سلامة طويته، فخشيت إن كاشفته بالأمر أن تفضحنى بساطته أمام الملك، فيلحظ من بعض المظاهر أننى لم أحافظ على السر كما أوصانى، فقررت أن أكتفى بالتلميح دون التصريح، وأن أترك له تفسير التلميح كما يشاء تفسيره، فخاطبته قبل ظهر يوم الحفلة بالتليفون وبعدما هنأته بالعيد سألته عن عدد المدعوين إلى حفلته الساهرة، ثم سألته هل شملت رجال السلك السياسى، ثم سألته عن موعد افتتاح المقصف «البوفيه»، ثم سألته عن نوع برنامج السهرة... كل ذلك بأمل أن يسألنى عن الباعث على تلك الأسئلة كلها فأقول له مثلا: «لا شىء.. سوى أننى أحببت أن أعرف للطوارىء»... أو

أى عبارة أخرى بهذا المعنى، فيفطن إلى ما أخفى، ولكنه خيَّب أملى وأجاب عن جميع أسئلتى من غير أن يثير «فضولى» شكوكه، ومن غير أن يسألنى على الأقل عن سرّ هذا الاهتمام الذى أبديه لأول مرة بنظام حفلاته!

وكانت الساعة تقرب من الحادية عشرة مساء حين وصل فاروق فجأة إلى دار المفوضية العراقية بسيارته الخاصة، وكان يقودها بنفسه، وبعدما مكث أكثر من ساعة كرر للسيد تحسين العسكرى التهنئة وانصرف.

وانتهز السيد تحسين العسكرى فرصة انشغال فاروق بالكلام مع بعض المدعوين فقال لى: «الآن فهمت سرّ أسئلتك لى فى هذا الصباح» ثم عاتبنى على عدم إفصاحى، فاعتذرت إليه بالأمر الذى صدر إلىّ، وقلت له إننى أعذر عدم تنبهه لمغزى أسئلتى، إذ لم يكن ليخطر له أن الملك سيفاجئه بحضور حفلته، فإنه لم يحضر قبل ذلك الاحتفال بعيد ملك فى أى سفارة من السفارات أو فى أى مفوضية من المفوضيات!

وكنت حريصًا على أن أفضى إليه بهذا الشرح ليوافى به البلاط فى بغداد، فشكرته فى قرارة نفسى على الفرصة التى أتاحها لى بعتابه!

* * *

وبعد انقضاء سنة على اجتماع «رضوى»، وفى أول سنة ١٩٤٦، زار الملك عبدالعزيز مصر زيارة رسمية ومعه لفيف من أنجاله وبعض مستشاريه، فاحتفلت به البلاد شعبًا وحكومة احتفالاً حماسيا عظيمًا، واستقبله فاروق فى السويس مبالغة فى تكريمه والترحيب به.

وكان قدومه إلى مصر وعودته منها باليخت «محروسة»، ورافقته فى الرحلتين بعثة شرف ملكية طبقًا «للبروتوكول» والتقاليد الدولية، واختار فاروق الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد وكاتب هذه السطور ليكونا مع البعثة فى مرافقة الملك عبدالعزيز؛ لموافاة الصحف بأنباء الرحلتين، ولم أكن قد أصبحت مستشارا صحفيا بعد، فتجددت لى الفرصة السعيدة لقضاء أيام أخرى بالقرب من العاهل السعودى العظيم.

* * *

ولما استقل الملك عبدالعزيز القطار الملكى من السويس إلى القاهرة كانت هذه أول مرة يسافر فيها بسكة الحديد، فطابت له التجربة، ثم سافر «بالديزل» الملكى من أنشاص إلى

القاهرة فازداد إعجابًا بها، فلما عاد إلى بلاده قال إنه قرر إنشاء خط سكة حديد بين الرياض والظهران مهما بلغت تكاليفه، وقد أنشأه فعلا!

ونزل جلالته فى قصر الزعفران، ولما كان يشكو من ألم شديد فى رجليه أرادوا أن يوفروا عليه مشقة صعود الدرجات القليلة التى عند مدخل القصر، فأزالوها مؤقتًا وعلُّوا الأرض تعلية تدريجية ليرقاها بسهولة عند نزوله من السيارة.

ولما كنت فى «جدة» وزرت القصر الملكى فيها، رأيت السيارة الملكية تصل إلى الطابق الثانى منه وتقف أمام الجناح الخاص بالملك سالكة طريقًا أنشئ خصيصًا لهذا الغرض، ليجنبوا جلالته عناء صعود السلالم، ولابد أنهم عمموا ذلك فى سائر قصوره التى تتألف من أكثر من طابق واحد..

ومن طريف ما أذكره بهذه المناسبة أنه فى المرات الثلاث التى كنت فيها فى الحجاز شاهدت السيد بشير السعداوى، وكان من مستشارى الملك عبدالعزيز الخصوصيين، يسير دائما متكئًا على عصا غليظة، فلما اجتمعت به فى مصر لاحظت أنه يمشى بدون عصاه بسهولة تامة، فاستوقف ذلك نظرى، فعلمت أنه يحمل العصا عندما يكون بمعية الملك كيلا يشعر جلالته أنه هو وحده الذى يتوكأ على عصا... وكان جلالته يعطف عليه عطفًا شديداً ويداعبه فيناديه «بوالدنا» وإذا سأل عنه قال «أين والدنا» مع أنه كان دون بعض رجاله الآخرين سنّا!

* * *

وحدث فى خلال زيارة الملك عبدالعزيز لمصر أن كادت نزوة من نزوات فاروق تؤلم جلالته وتقضى على جانب كبير من بهجة استقباله...

ففى يوم وصوله إلى القاهرة أهدى فاروق إلى بعض أنجاله الوشاح الأكبر من نشان النيل، وأمر بإهداء ساعات إلى الآخرين...

وكانت وجهة نظره فى ذلك أنه يجب قصر النياشين على الأمراء الذين بلغوا سن الرشد، وأما الذين كانوا دون هذه السن؛ فتهدى إليهم ساعات تذكارية!

وحاولت إفهامه أن الملك عبدالعزيز يحب أنجاله حبّا جمّا، وأنهم جميعًا فى نظره سواء، بل إنه يعطف على صغارهم عطفًا خاصّا، فإذا أكرمناهم زدنا من تكريمنا له وفرحناه لفرحهم... ولكنه أبى أن يصغى إلى هذا الكلام وأصر على وجهة نظره!

فقلت له عندئذ: أما إذا نظرنا إلى الموضوع من الناحية الرسمية وجدنا أن الأمراء، ولاسيما أنجال الملوك، كانوا دائما فوق اعتبار السن . . . ألم يهد ملك إيطاليا إلى جلالتك وسام «الأنونسياد» وكان أكبر الأوسمة فى إيطاليا الملكية وأنت ما تزال ولداً!

فقال: كنت ولى عهد!

فقلت: إنى لا أتكلم عن نوع النشان ودرجته، وإنما أتكلم عن المبدإ فى ذاته . . . والمبدأ لا يتجزأ!

ولما تبين لى أنه تشبث بنظريته قلت له: أليس غرض جلالتك من كل هذه الحفاوة التى تحيط بها الملك عبدالعزيز أن يكون مسروراً؟ . . . ومع ذلك أؤكد لك أن هذه التفرقة فى معاملة أنجاله ستؤلمه!

فقال: لا . . . إذا كنتم تنظرون إلى الموضوع من هذه الناحية فاطمئنوا، فإنى أعرَف به منكم . . . أنا موقن من أنه سيكون «ممنوناً» من تصرفى!

وكأنما أراد أن يفسر لى عبارته الأخيرة، فأردفها بقوله: «لازم الأولاد يكبروا شوية شوية!».

فقلت: وهل نحن الآن فى صدد دروس فى التربية؟

فقال محتداً: هذا ما عندى، وليس عندى غير ذلك! . .

ولما أبلغوا الأمر الملكى إلى حسن يوسف لتنفيذه، كان رأيه مماثلاً لرأيى، وحاول من جهته أن يزحزح فاروق عن رأيه فلم يفلح أيضاً . .

* * *

وكان الملك عبدالعزيز وأنجاله سيشهدون فى المساء مأدبة العشاء الرسمية فى قصر عابدين، وكان حضورها بالنياشين، فإذا بعضهم يبلغ حسن يوسف قبل موعد العشاء بوقت قصير أن الأمراء الذين لم تهد إليهم نياشين يأبون تسلم الساعات ويرفضون الذهاب إلى المأدبة الرسمية!

وقيل لحسن يوسف إن الأمر عرض على الملك عبدالعزيز فقال«إنه يتركه لتقدير الملك فاروق!».

واتصل حسن يوسف «بالشمشرجى النوبتجى» وطلب منه إبلاغ فاروق كل ما تقدم،

مكرراً الرجاء بأن يأمر بنياشين لجميع الأنجال تفاديًا لنشوء موقف «غير لطيف». وخصوصًا أن قول الملك عبدالعزيز بأنه يترك الموضوع لتقدير مولانا يُشعر بأنه لا يميل إلى التفرقة فى معاملة أنجاله! . .

وطلب حسن يوسف من «الشمشرجى النوبتجى» أن يرد عليه حالاً «لأن الوقت يمر بسرعة» . . .

وردّ عليه «الشمشرجى النبوتجى» بعد قليل بأن «العرض غير متيسر لأن مولانا مشغول»! . . . .

ومن المحقق أن «الشمشرجى النوبتجى» عرض عليه رسالة حسن يوسف فأدار له ظهره ولم يرد عليه، فلمّا لم يعلم ماذا يقول لحسن يوسف ادَّعى «أن العرض غير متيسر»! . . .

وقرر حسن يوسف أن يرسل نياشين إلى الأمراء المتبرمين ليتقلدوها ويحضروا بها المأدبة حلاً للإشكال، وسألنى رأيى فى القرار فأيدته.

* * *

وتسلم الأمراء النياشين فى اللحظة الأخيرة، وشهدوا بها المأدبة فما كاد فاروق يلمحها على صدورهم حتى استشاط غضبًا، ولما انتهت المأدبة قال لى إنه سيطلب إلى حسن يوسف أن يبحث لنفسه عن وظيفة فى خارج القصر! . . .

فقلت له إن حسن يوسف تصرف أحسن تصرف كان يمكنه أن يتصرفه، وإننى مسئول معه لأنه سألنى عن رأيى فأيدته فى مسلكه!

فقال: ولكن هو الذى خالف الأمر فيتحمل هو المسئولية . . . وكان يجب عليه على كل حال أن يستأذن!

فقلت: لقد حاول الاستئذان فلم يوفق إلى ذلك . . .

فقال: فى هذه الحالة كان يجب عليه ألا يتصرف . . . إن موضوع هذه النياشين لن يمر هكذا!

فقلت: إذا نمى إلى الملك عبدالعزيز أن أحد رجالك أصيب بسوء بسبب هذه النياشين، فثق جلالتك أن رونق كل ما تعمله للاحتفاء به سيتلاشى فى نظره . .

فأكد لى أننى مخطئ فى ظنى، وأنه سيمضى فى تصميمه!

ولكنه لم يمض فيه، ولم يتكلم فى هذا الموضوع مرة أخرى . . .

وبعد أيام اختار حسن يوسف لرئاسة بعثة الشرف التى رافقت الملك عبدالعزيز عند عودته إلى بلاده لمرض رئيسها الأصلى مراد محسن (باشا) ناظر الخاصة الملكية!

* * *

واغتبط فاروق بما كان لاجتماع «رضوى» وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر من صدى فى البلدان العربية، فطلب منى أن أفكر فى «شىء جديد» . . .

وفى ذات ليلة آنست منه استعدادًا للإصغاء، فهيأت ذهنه لاجتماع كبير يدعو إليه ملوك العرب ورؤساءهم لتعزيز الصلات بينهم، ولتبادل الرأى فى الموضوعات والمشكلات التى تشغل أذهان الشعوب العربية، فيكون أول اجتماع من نوعه فى تاريخ العرب الحديث!

فسألنى هل أعتقد أن الفكرة قابلة للتنفيذ، وخصوصًا بين الملك عبدالله والسعوديين . .

فقلت له إنه الوحيد بين رؤساء الدول العربية الذى تسمح له الظروف بتنفيذها، وبسطت له هذه الظروف . .

فقال: إنى أسألك عن عبدالله بالذات، فهل يقبل أن يجتمع بآل سعود تحت سقف واحد؟

فقلت: إذا دعوت جلالتك إلى هذا الاجتماع فلن يتخلف الملك عبدالله عنه . . .

فقال: لا أدرى . . . وعلى كل حال دعنى أفكر فى الموضوع . . .

ولم أره فى الغد . . .

وفى اليوم الذى بعده قال لى بدون أى مقدمة: ما رأيك فى «أنشاص»؟

فقلت: عظيمة يا أفندم . . .

فقال: هل سألتك عظيمة هى أم غير عظيمة . . . إنى أريد أن أعرف هل تنفع أم لا تنفع؟

فقلت: لأى شىء؟ . . .

فقال: هل نسيت الموضوع الذى تكلمنا عنه آخر مرة . . . موضوع اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم! . . .

فقلت: لا شك أن «أنشاص» أحسن مكان له . . . إذن جلالتك عازم على تنفيذ الفكرة؟ . . .

فقال ضاحكًا: وشرعت فى تنفيذها فعلاً . . هل تظن أننى منتظر حضرتك!

وفى هذه المرة أيضا انتهت مهمتى فى مرحلة الإعداد عند ذلك، إذ لم يكن لى صفة رسمية فى القصر بعد . .

* * *

وفى تلك الجلسة أخبرنى فاروق أن عبدالعزيز بدر (بك) الأمين الأول فى القصر سيزور العواصم العربية زيارة خاطفة بالطائرة الملكية الخاصة، ليوجه الدعوة باسمه إلى ملوك العرب ورؤسائهم . . . فيما عدا اليمن لبعدها وصعوبة مواصلاتها؛ فيتم الاتصال بجلالة ملكها لاسلكيّا . . .

وأخبرنى كذلك أنه عيّن يوم ٢٦ مايو (١٩٤٦) موعدًا لبداية الاجتماع، وأنه سيدوم ثلاثة أيام، وأن الطائرات التى ستقل المدعوين ستنزل بهم فى مطار «بلبيس»، أقرب مطار إلى أنشاص . . .

فقلت: وهل سيزود عبدالعزيز بدر بهذه البيانات كلها من الآن؟ . . .

فقال: لقد زودته فعلاً وانتهينا . . . وأعتقد أنه سيشرع فى رحلته غدًا، لأن الوقت ضيق والأيام التى تفصلنا عن موعد الاجتماع لم تعد كثيرة!

فقلت: والحكومة؟

فقال: مال الحكومة؟

فقلت: ألا تنوى جلالتك استشارتها.

فقال: حتما لا! . . . إننى لم أستشرها فى اجتماع «رضوى» ولا أنوى أن استشيرها الآن . . .

وهنا دار حديث عن كيفية معاملة الملك فاروق لوزارة إسماعيل صدقى التى تألفت سنة ١٩٤٦، وهى الوزارة التى كانت قائمة عند عقد اجتماع «أنشاص»، وحسبى أن أقول إن فاروق أغفل الوزارة إغفالاً تاما فى اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم... كما أغفلها قبلاً فى اجتماع «رضوى»... فكافأه صدقى على هذه المعاملة المزرية للوزارة بذهابه إلى أنشاص فى صباح اليوم الثانى من أيام الاجتماع ليرفع إلى جلالته أصدق تهانئه بنجاح فكرته وبما ينتظر أن يكون لها من نتائج عظيمة!

* * *

وكان الملك عبدالله أول من قبل الدعوة!

ورحب بها الملك عبدالعزيز وأثنى على فكرة الاجتماع، واعتذر عن عدم حضوره بنفسه بسبب حالته الصحية - ولم يكن قد انقضى على زيارته لمصر سوى وقت قصير - وأناب عنه صاحب السمو الملكى الأمير سعود ولى عهده.

وجاء من جلالة الإمام يحيى أنه ينيب عنه نجله سيف الإسلام عبدالله، وكان موجودًا فى مصر فى ذلك الحين.

وقبل السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية والشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية الدعوة، مرحبين بالفكرة التى أوحت بها.

وقال صاحب السمو الملكى الأمير عبدالإله - الوصى على عرش العراق - إنه يقبلها بسرور «مع رجائه تأجيل موعدها أياما لعذر قاهر».

وكان فاروق لا يميل إلى الأمير عبدالإله، فما كاد يسمع أنه يطلب تأجيل الموعد بضعة أيام حتى قال إنه يريد إقامة العراقيل لإحباط فكرة الاجتماع!... بدليل أنه لم يبد نوع «العذر القاهر»!

وأصر فاروق على عقد الاجتماع فى التاريخ الذى عيّنه له، وقال إنه إذا تمسك الأمير عبدالإله بطلب تأجيله عدل عنه وألغاه!

ولاحت فى الأفق بوادر أزمة لم يكن أحد يتوقعها..

وبعد اتصالات تليفونية بين القاهرة وعمان وبيروت، وبين بيروت وعمان، وبين بيروت وعمان وبغداد، نجح الملك عبدالله والشيخ بشارة الخورى فى إقناع الأمير عبدالإله بقبول الموعد الذى يريده فاروق..

الفصل الخامس

مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم

وشاء فاروق أن أكون إلى جانبه فى أنشاص فى أثناء الاجتماع ، فاعترض ذلك مانعان ، الأول : أننى لست من رجال القصر ، والثانى : أنه قرر عدم الإذن للصحفيين بدخول أنشاص فى أيام الاجتماع . فلم يكن من المتيسر إذن أن أكون بالقرب منه كصحفى . . .

وأخيراً حل الإشكال بمنحى لقب «المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك» فأقمت فى أنشاص بهذه الصفة ، وسأعود فى فصل تال إلى الكلام عن قصة هذا اللقب بإسهاب . . .

وكنت أعرف جميع المدعوين إلى أنشاص معرفة شخصية قديمة العهد ، ما عدا سيف الإسلام عبدالله بن يحيى فلم أكن قد اجتمعت به قبل ذلك سوى مرتين أو ثلاث مرات .

أما الملك عبدالله فكنت أعرفه منذ سنة ١٩٢٤ ، وكنت أقابله كلما جاء إلى مصر بعد ذلك ، وهذا بخلاف زيارتى له فى عمان سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٧ .

وكانت معرفتى للأمير سعود ترجع إلى سنة ١٩٢٦ ، حين قدم مصر لمعالجة عينيه ، وكنت كثير التردد عليه .

وفى خلال وجودى فى عمان سنة ١٩٣٧ عرفت الأمير عبدالإله ولم يكن قد أصبح وصيا على عرش العراق بعد ، وكان يمضى أياماً فى ضيافة جلالة عمه ، ثم قابلته بعد ذلك غير مرة .

وعرفت السيد شكرى القوتلى منذ ما اتخذ مصر مقاماً له ، قبل ذلك بعشرين سنة ، فراراً من اضطهاد السلطات الفرنسية له ، ثم زرته فى سوريا مراراً بعدما أصبح رئيسا للجمهورية .

واجتمعت أول مرة بالشيخ بشارة الخورى فى سنة ١٩٣٨ ، وكان يومئذ رئيسًا لحزب الكتلة الدستورية فى لبنان ، ولم يعتل رئاسة الجمهورية بعد .

ولعل هذه الصلة القديمة بالمدعوين كانت من الاعتبارات التى بعثت فاروق على أن أكون قريبا منه فى أنشاص .

* * *

والواقع أنهم ما كادوا يصلون إلى مقر الضيافة حتى غدوت صلة الاتصال بينهم وبين فاروق فى جميع الاتصالات الخصوصية . . ومن ذلك أن الملك عبدالله دعانى إليه مرة ، وقال لى إنه لاحظ أن السيد شكرى القوتلى تقدمه فى ترتيب الجلوس إلى المائدة ، فهل لى أن أوجه نظر الملك إلى ذلك بطريقة لطيفة ، فقلت له إنه لا خطأ هناك ، وإن الأمر لا يحتاج إلى مراجعة الملك ، فقد رُئى منعًا لكل عتاب وتفاديًا لكل إشكال أن يكون ترتيب الجلوس على أساس الحروف الهجائية وترتيبها ، وحيث إن «السين» (سوريا) تجىء قبل «الشين» (شرق الأردن) تقدمه رئيس الجمهورية فى ترتيب الجلوس إلى المائدة . . .

ثم قلت له : غير أنه تقرر لجلالتك تكريم خاص بوصفك ملكًا ، فأفرد لك هذا الجناح ، وهو مماثل لجناح الملك فاروق . فى حين أنه خصص لكل ضيف من سائر الضيوف حجرة واحدة ، لضيق المكان ، وكلها حجر متماثلة . .

فارتاح جلالته إلى هذا البيان .

وكان الجناح الذى أقام فيه هو الجناح الخاص «بجلالة الملكة» لعدم وجود جناح آخر فى تلك السراى القديمة لغير الملك .

* * *

وكان الأمير سعود أول من وصل إلى أنشاص ، وكان سرورى بندبه لشهود هذا الاجتماع عظيمًا ؛ لأن فاروق لم يكن قد عرفه بعد ، وكنت أعلق أهمية على تعارفهما قبل أن يخلف الأمير والده على العرش يومًا ما .

وضرب الأمير سعود «ضربة معلم» من الساعة الأولى . إذ ما كاد يعلم أن فاروق سيذهب إلى مطار «بلبيس» ليستقبل الملك عبدالله والأمير عبدالإله حتى أبدى استعداده لمرافقته إليه ليشترك معه فى استقبالهما ! . .

ولا جدال فى أن هذا المسلك من جانب الأمير سعود ساعد على تهيئة «الجو» المنشود للاجتماع بسرعة، إذ «كسر الثلج» «كما يقول الإفرنج» من اللحظة الأولى، وكنا جميعًا نتساءل كيف سيكون «جوّ» أول لقاء بين الملك عبدالله والأمير عبدالإله والأمير سعود؟!..

وأقيمت بعد ظهر ذلك اليوم حفلة شاى على ظهر الذهبية «إستار» وكانت راسية على مقربة من السراى، فدار الحديث بين الجميع كأنهم أصدقاء من زمان طويل، وعند العودة إلى السراى لم يركبوا السيارات، بل عادوا إليها مشيًا، فسار الملكان فى الطليعة، وسار خلفهما الأمير عبدالإله والأمير سعود وسيف الإسلام عبدالله.. ويد الأمير سعود فى يد الأمير عبدالإله.

* * *

وقبيل ظهر الغد وصل السيد شكرى القوتلى والشيخ بشارة الخورى إلى مطار بلبيس، وكان المقرر أن تصل طائرة الرئيس اللبنانى قبل طائرة الرئيس السورى بدقائق، ولكن لسبب ما نزلت الطائرة السورية أولاً، فاستقبل فاروق الرئيس القوتلى، ثم وقفا جنبًا إلى جنب فى انتظار نزول الطائرة اللبنانية ليستقبلا الشيخ بشارة الخورى، وفى تلك الأثناء قال لى فاروق باسما: لازم بشارة عاملها مخصوص علشان نكون كلنا فى استقبال لبنان!

فقلت: وليه ما نقولش عاملها مخصوص تكريمًا لسوريا!

فقال الرئيس القوتلى: نحن ولبنان واحد يا جلالة الملك... إن تقدم تقدمنا، وإن تأخر تأخرنا!

ولم يعجب منظر الشيخ بشارة الخورى «بالبرنيطة» فاروق، ولكن لما سمعه يتكلم، ويتناقش، ويبدى آراءه، احترمه وقدره.

وكان الشيخ بشارة يردد أحيانًا فى بعض الاجتماعات الخاصة كلمات وعبارات مألوفة فى لبنان وفى بعض البلدان العربية الأخرى، ولكنها غير شائعة فى مصر، فيحار فاروق فى تفسيرها، ثم يدرك معناها من سياق الحديث.... وفى إحدى المناسبات أراد الشيخ بشارة أن يقول له إن الذين يستظهرون الميثاق الذى اتفقوا عليه ويكتبونه بالخط الجميل كانوا سيلقون به فى الماء من شدة تضايقهم منه لكثرة التعديلات التى أدخلها على بعض الألفاظ والعبارات، فقال: «كانوا حيزتونى فى الماى!»

وكان فاروق قد سأله لماذا تركهم وحدهم، فقال: «كانوا حيزتونى فى الماى!»

وهنا نادانى فاروق قائلا: تعال يافلان إلحق. . . إيه «حيزتونى فى الماى» دى كمان؟

وضحك الشيخ بشارة حتى أدمعت عيناه.

وفسرت لفاروق أن «كانوا حيزتونى فى الماى» معناها أنهم كانوا «حيرمونى فى الماء». . .

فالتفت إلى الشيخ بشارة وقال له: بقى فخامتك كنت عاوزنى أفهم «حيزتونى» دى!

* * *

وأراد فاروق أن ينتهز فرصة هذا الاجتماع ليظهر للملك عبدالله والأمير عبدالإله أنه لا يحابى السعوديين، فبالغ فى تكريمهما والعناية بهما، حتى أنه فى إحدى المآدب اختار بنفسه شرائح اللحم وقدمها للملك عبدالله بيده.

وفى اليوم الثانى للاجتماع تلقى الأمير عبدالإله برقية من بغداد بنشوء أزمة وزارية بسبب الميزانية، وأن ظروفها تقتضى عودته على جناح السرعة لمعالجة الموقف، فقرر السفر جوّا فى ساعة مبكرة من صباح الغد، ودعانى سموه وحدثنى عن ذلك بإسهاب راغبا إلىّ فى بسطه لفاروق، مع الإعراب له عن أسفه الشديد على اضطراره إلى تقديم موعد رحيله عن أنشاص، وقال لى إنه سيؤكد له ذلك كله عندما يقابله مودعًا، ولكنه يريد منى أولاً أن أعد «الجوّ» عنده لهذا السفر الاضطرارى؛ لأنه لا يود بعد الذى حدث فى موضوع موعد الاجتماع أن يساوره ظنّ ما، وخصوصًا أنه ممتن من التكريم الذى أحاطه به «هذه المرة»!

وبعد ما سكت سموه لحظة استأنف كلامه قائلا: وقد كنت أتوقع هذه الأزمة الوزارية، ولذلك طلبت تأجيل اجتماع أنشاص أيامًا ريثما أنتهى من حلها، فأجىء إلى مصر وأنا مستريح البال وأمامى متسع من الوقت، ولعلك تدرك أنه لم يكن فى استطاعتى يومئذ أن أبدى السبب الذى من أجله طلبت تأجيل الاجتماع أيامًا. . فأرجو أن تشرح هذا أيضًا لجلالة الملك، فلا يظل شىء عالقًا بذهنه من هذه الناحية!

وذهبت إلى فاروق وبسطت له ما كلفنى الأمير عبدالإله بسطه، ولما أخبرته بالسبب الذى من أجله طلب سموه تأجيل الاجتماع بضعة أيام قال: ولماذا لم يبلغنى يومئذ ذلك. . . أنا فعلاً آسف على الإزعاج الذى أسببه له الآن!

واغتنمت هذه الفرصة، فاستطلعته سر عدم ميله إليه فى الماضى، فقال: كنت أحسبه متكبراً . . . كنت أكلمه نصف ساعة فلا يرد علىّ إلا بكلمتين! . .

فقلت: إنه قليل الكلام بطبيعته، فضلاً عن أن التقاليد والآداب العربية تقضى بأن يترك مجال الكلام لجلالتك.

فقال: هذا ما لاحظته فى هذين اليومين، فشعرت بأننى ظلمته فى الماضى!

وتمّ وداعهما فى جوّ صاف يسوده الود، وقال الأمير عبدالإله لفاروق إن الملك عبدالله سينوب عنه فى إمضاء الميثاق الذى استقر الرأى على وضعه وإمضائه.

وكان فاروق قد أمر بأن يوضع أمام مكان كل واحد من ضيوفه فى حجرة الجلسات «قلم حبر» نقش على غطائه الذهبى اسم أنشاص وإلى جانبه تاريخ الاجتماع . . . ولما علم بعد سفر الأمير عبدالإله أنه نسى قلمه أمر بإرساله إليه ليحتفظ به تذكاراً لهذه المناسبة التاريخية!

* * *

وفى اليوم الأخير للاجتماع لم تعط «مسودة» الميثاق للخطاطين إلا فى السهرة، فكان من الطبيعى أن يتأخروا فى إنجاز مهمتهم، وشعر الملك عبدالله بالنعاس، فاتفق مع فاروق وسائر المجتمعين على أن يأذنوا له بالذهاب إلى فراشه، وخصوصاً أنه سيسافر فى ساعة مبكرة من الصباح، وقال إنه سيمضى الميثاق عندما يستيقظ . .

وكانت الساعة قد قاربت من الثانية صباحًا حيث انتهى الخطاطون من إعداد النسخة الرسمية النهائية للميثاق، فدعا فاروق المجتمعين إلى إمضائها، وتبودلت التهانى.

ثم قال فاروق: «سأوقظ الملك عبدالله وأطلب منه أن يمضى الآن! . .»

والتفت إلى الشيخ بشارة الخورى وقال له: «لئلا يغير رأيه فى الصباح! . . .»

وهرع إلى الجناح الخاص بالملك عبدالله، وطرق بابه بقوة . . .

وارتفع صوت جلالته من الداخل قائلا: «من . . . خيراً إن شاء الله؟»

فقال فاروق: «أنا فاروق . . إحنا جينا علشان جلالتك تمضى!»

وفتح الملك عبدالله الباب وعيناه الناعستان تكذبان تأكيده لفاروق بأنه لم يزعجه بإيقاظه بتاتًا!

ثم جلس وأمضى الميثاق وهو لابس «الروب دى شامبر» . . .

ولعله أول ميثاق أمضى «بالروب دى شامبر» !

* * *

وظل فاروق بعد ذلك فى حديث مع عبدالرحمن عزام وحسن يوسف وكاتب هذه السطور حتى الرابعة صباحًا، ثم قال لى: «أريد أن تكون فى وداع الملك عبدالله فى المطار مع رجال التشريفات» . . .

فقلت: إن الملك عبدالله يغادر أنشاص الساعة السادسة . .

فتجاهل ما رميت إليه بهذه العبارة وقال: مايزال عندك وقت للحلاقة وارتداء الردنجوت . . .

وفى الساعة السادسة كنت فى مطار بلبيس فى وداع الملك عبدالله !

ولم أنم بعد ذلك طبعًا . . . ولم يكن مجموع الساعات التى نمتها فى الليالى الثلاث السابقة قد زاد على تسع !

* * *

وكنت أود أن أقول إن لحظة إمضاء الميثاق كانت من لحظات العمر، أو من المناسبات القليلة التى خفق لها قلبى، أو أى عبارة أخرى من العبارات التى اعتاد الكتاب ترديدها فى مثل هذا المقام، ولكن الواقع أن «الهرجلة» التى تمَّ بها إمضاء الميثاق قضت على ما كان يجب أن يسود تلك المناسبة التاريخية من روعة وجلال!

فقد أمضوا الميثاق فى الذهبية «إستار» وكانوا قد تعشوا على ظهرها، ثم جلسوا فى أحد جوانبها يتسامرون فى انتظار «تبييض» النسخة الرسمية، ثم نعسوا، ثم أحس الملك عبدالله أنه متعب، فعاد إلى السراى لينام، ثم تعب الرئيس القوتلى وأخذ يقاوم نعاسه مقاومة شديدة، ثم تعب كل واحد بدوره، وكاد فاروق يجلس متمددًا، ثم أقبل حسن يوسف من داخل السراى مهرولاً وبيده مظروف كبير يحتوى على الميثاق، ثم جاء الخدم وأخذوا ينقلون ما كان على مائدة صغيرة من كئوس عصير الليمون والبرتقال، ليفسحوا مكانًا توضع عليه النسخة الرسمية للميثاق لإمضائها، ثم كان صياح فاروق بأنه سيوقظ الملك عبدالله ليطلب منه أن يمضى! . . . فلا غرو إذا قلت إنه إزاء هذه الفوضى تلاشى ما كان يجب أن يسود هذا الموقف من جلال وروعة! . .

أما اللحظة التى كان لها أعظم تأثير فى نفسى فكانت فى بداية المأدبة الرسمية الأولى حين وقف الجميع فى خشوع واحترام يستمعون إلى الموسيقى وهى تعزف السلام الوطنى لكل دولة من الدول العربية السبع . .

ففى تلك اللحظة أغرورقت عيناى وأنا أسمع السلامات العربية الرسمية السبعة تعزف معًا . . . وكان قد آن لها أن تعزف معًا من زمان طويل !

❊ ❊ ❊

ولما عقد اجتماع أنشاص ، أو مؤتمر أنشاص كما سمى رسميًا ، لم يكن الملك عبدالله قد رفع تمثيله السياسى فى مصر إلى مرتبة مفوضية بعد ، غير أن ذلك أصبح متوقعًا بين يوم وآخر ، بعدما نادى جلالته بنفسه ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية قبل قدومه إلى مصر بوقت قصير .

وكان يمثله فى مصر فى ذلك الحين فوزى الملقى باشا برتبة قنصل عام ، وكان محبًا لمصر ، حريصًا على التفاهم معها ، فاتفقت مع فاروق فى خلال اجتماع أنشاص على أن نطلب من الملك عبدالله إبقاءه فى مصر عند إنشاء مفوضية أردنية بالقاهرة ، فيكون أول وزير مفوض للأردن على ضفاف النيل .

ورحب فاروق بالفكرة وإنما طلب أن أبدأ أنا الكلام مع الملك عبدالله ، ثم يزكى هو كلامى . . . فإذا لم يستجب إليه الملك عبدالله فى المستقبل لا يكون كمن رفض رغبة له ! . . .

وفى أول فرصة ملائمة سنحت لى تحدثت أمام الملك عبدالله عن السيد فوزى الملقى ، وعن الجهود الموفقة التى يبذلها فى سبيل توطيد علاقات الصداقة بين البلدين ، وتمنيت أن يكون الوزير المفوض المقبل لجلالته فى مصر ، وهنا قال فاروق «وأنا أقر كل ما قاله كريم عن فوزى» ، فقال الملك عبدالله : «إنى سعيد بسماع هذه الشهادة عنه» .

وبعد مدة قصيرة حولت القنصلية الأردنية العامة فى مصر إلى مفوضية ، وعين فوزى الملقى وزيرًا مفوضًا لها ، فاستمرت علاقاتنا قائمة على صداقة وتفاهم متبادلين .

ثم أنعم عليه الملك عبدالله بالباشوية ، ولما زرته مهنئًا صارحنى بأنه يرى فى هذا الإنعام نذيرًا بقرب نقله من مصر !

بمعنى أنه إذا نقل بعد ذلك من مصر لم يتبادر إلى الأذهان أنه نقل لعدم ارتياح ملكه إلى سياسته فى مصر، وإلا ما أنعم عليه بالباشوية! . . .

وكان جلالته قد قال فى بعض المناسبات «إن فوزى أصبح مصريًا أكثر مما يجب»!

وفعلاً لم يمض على «الباشوية» أمد قصير حتى تقرر نقله إلى عمان، ونشرت الصحف نبأ القرار، ورشحت حكومته خلفه وأذاعت اسمه!

غير أن فاروق لم يوافق على الاسم الذى رشحته الحكومة الأردنية وأبلغ الملك عبدالله أنه يرى من الخير أن يبقى فوزى فى مصر «فى الظروف الحاضرة» لمصلحة العلاقات بين البلدين.

وأود أن أنوه هنا بأن عدم الموافقة على اسم الخلف لم يكن لسبب متعلق به - أى بالخلف - وإنما رُئى للظروف التى كانت تحيط بعلاقات البلدين فى ذلك الحين أن يكون ممثل الأردن فى مصر «رجل نعرفه ويعرفنا» كما قيل للملك عبدالله . .

ومكث فوزى الملقى باشا وزيرًا مفوضًا فى مصر.

وسواء لجأت عمان بعد ذلك إلى مناورة سياسية لنقله من مصر، أو أن نقله منها جاء أمرًا طبيعيًا، فالذى حدث أنه فى أول تغيير وزارى أجراه الملك عبدالله عين فوزى باشا وزيرًا للمواصلات فى الوزارة الجديدة!

* * *

و«لأنشاص» ذكريات عربية أخرى غير اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم، فقد استضافت الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين عقب دخوله مصر سرًا والتجائه إلى قصر عابدين، ثم عادت فاستضافت الأمير عبدالكريم الخطابى يوم نزل مصر واتخذها مقامًا له . . .

ولم يكن لى يد فى موضوع الحاج أمين الحسينى، غير أننى أعلم أن «مفاجأة» طرقه باب قصر عابدين الساعة السابعة مساء لم تكن مفاجأة «حقيقية»، فقد عرفت فيما بعد أن فاروق كان يعلم «مقدمًا» أن الحاج أمين سيدخل مصر متنكرًا، وكذلك كان يعلم «مقدمًا» أنه سيذهب إلى عابدين فى الساعة السابعة من مساءيوم ذهابه إليه، فارتدى ملابسه وانتظر فى مكتبه ليمثل الرواية التى روتها الصحف فى الغد، وهى أنه ما كاد يعلم بوجوده فى

القصر حتى أمر بإدخاله عليه إلخ . . . وبعد المقابلة أمر باستصحابه إلى أنشاص ريثما يتم تنظيم موضوع إقامته.

وكنت فى تلك الليلة على موعد مع فاروق لأصحبه إلى حفلة خاصة فى دار صديق إنجليزى له فى «بولاق الدكرور» فقص علىّ قصة المفتى وكان مغتبطًا بها اغتباطًا شديدًا.

ولما بلغنا مكان الحفلة سأل فاروق عن الملحق العسكرى الأمريكى، فقيل له إنه جالس فى حديقة الدار، فاستدعاه إلى مجلسه وبعدما صافحه قال له: ما آخر الأخبار عندك يافلان؟

فقال الملحق العسكرى الأمريكى: لا جديد يستحق الذكر يا صاحب الجلالة . . .

فقال فاروق: أليس عندكم أخبار جديدة عن الحاج أمين الحسينى المفتى؟

فقال: لا ياصاحب الجلالة . . . لماذا؟ . . . هل هناك شيء جديد عنه؟

فقال فاروق: إنه فى القاهرة!

فصاح الرجل قائلا: فى القاهرة؟! . . . أواثق جلالتك من ذلك؟

فقال فاروق: كل الثقة لسبب واحد . . . وهو أنه كان عندى من نصف ساعة!

وهرول الملحق العسكرى إلى التليفون لينقل الخبر إلى القائد العام للقوات الأمريكية، بينما كان فاروق يقول ضاحكًا: إن هذا الخبر سيضايق الإنجليز والأمريكان مضايقة شديدة!

* * *

أما فيما يتعلق بالأمير عبدالكريم فقد شاء بعض الفرنسيين أن يعزوا إلىّ فكرة «تهريبه» وإبقائه فى مصر!

والواقع أننى لم أكن أعلم أنه سيجتاز قناة السويس فى طريقه إلى فرنسا فى ذلك التاريخ . . . ولم يكن أحد فى القصر يعلم ذلك . . .

ولولا برقية تلقاها فاروق لما عرف أن عبدالكريم سيمر بمصر إلا بعد مروره بها، أو لما خطر له أن يقدم على ما أقدم عليه . . .

فقد أبلغه مرسل البرقية أن عبدالكريم بطل المغرب يصل إلى السويس يوم كذا بالباخرة

كذا فى طريقه من منفاه إلى فرنسا، بعدما قررت الحكومة الفرنسية نقله إليها، واستحلفه باسم العروبة والجهاد فى سبيل الاستقلال أن يعمل على إنزاله فى مصر واستضافته فيها.

وكذلك عرّفت البرقية فاروق بالنبإ. . . وبالخطة التى تتبع. . . فى آن واحد!

وأعجبته الفكرة، وقرر تنفيذها فوراً فدعا إليه «الأميرالاى» محمد حلمى حسين، وأمره بأن يقابل عبدالكريم عند وصول باخرته إلى السويس ويبلغه أنه أوفده إليه ليقترح عليه الالتجاء إلى مصر والاحتماء بملكها. .

واتصل حلمى «بالشمشرجى النوبتجى» تليفونيا من السويس، وأبلغه أنه اجتمع بعبد الكريم خلسة وكاشفه بموضوع مهمته، فوعده بالتفكير فيه والرد عليه عند وصول الباخرة إلى بورسعيد، فنقل «الشمشرجى النوبتجى» رسالته إلى فاروق.

وفى بورسعيد قال عبدالكريم لحلمى إن رأيه استقر على قبول دعوة الملك مع الشكر والامتنان، فاتفق معه حلمى على تفاصيل التمثيلية التى مثلت بعد ذلك؛ لكى تستطيع السلطات المصرية أن تقول إن عبدالكريم وشقيقه وضعاها أمام الأمر الواقع بالتجائهما إليها.

ونزل عبدالكريم وشقيقه إلى المدينة بحجة الرغبة فى مشاهدتها، ولما ركبا السيارة طلبا إلى سائقها أن يتجه بهما إلى دار المحافظة. . فقابلا المحافظ وقال له عبدالكريم إنه وشقيقه ينزلان مصر كلاجئين سياسيين ليعيشا فى رحاب ملكها، فاتصل المحافظ برئيس الوزراء تليفونيا وسأله عن تعليماته، فاستمهله ريثما يستأنس برأى القصر. . .

وصدر الأمر الملكى بأن يرحلا إلى القاهرة بالسيارة فى اليوم نفسه، وأن يذهبا إلى قصر عابدين رأساً للشكر والتحية، وأن يستأنفا بعد ذلك السفر إلى أنشاص ليمضيا فيها أياماً للراحة والاستجمام.

وأمرنى فاروق بأن أكون فى استقبال عبدالكريم عند وصوله إلى قصر عابدين، وأن أرحب به باسمه، وأن أقول له ما يقتضيه المقام، وأنه - أى فاروق - كان يود استقباله فى تلك الليلة لولا علمه أنه متعب وفى حاجة إلى راحة، ولذلك سيزوره فى أنشاص إن شاء الله. . وكانت مظاهر التعب والإرهاق تبدو عليه فعلاً.

واستراح عبدالكريم وشقيقه فى القصر نحو نصف ساعة، ثم استأنفا السفر إلى أنشاص، وأقاما فى «استراحة» ناظر الخاصة الملكية، وهى الاستراحة التى أقام فيها قبلاً الحاج أمين الحسينى. .

الفصــل السادس

زيارات واجتماعات عربية

وبعد يومين ذهبت إلى أنشاص وحدى ، بإيعاز من فاروق ، ومكثت مع عبدالكريم ثلاث ساعات ، قضيناها فى حديث طويل تناول موضوعات شتى وفى مقدمتها طبعًا موضوع تنظيم معيشته فى مصر ، .

وأخذت إليه فى ذلك اليوم هدية منى . . .

وكانت هدية صغيرة متواضعة . . .

كانت كتابًا صدر فى القاهرة سنة ١٩٢٥ باللغة العربية بعنوان «عبدالكريم والحرب الريفية» وتضمن «فذلكة» عن نشأته ثم أسباب خلافه مع السلطات الإسبانية فى المغرب ، ثم تاريخ جهاده ضد الإسبان وضد الفرنسيين ، والمراحل التى اجتازها إلى أن اضطر إلى الاستسلام للفرنسيين . . .

ولم يكن المؤلف الذى أعجب بسيرة عبدالكريم فى سنة ١٩٢٥ ، وألف عنها هذا الكتاب ، يظن أنه سيتاح له يومًا أن يهدى إلى عبدالكريم شخصيًا آخر نسخة كانت عنده منه . . . ولو بعد نشره بأكثر من عشرين سنة . . . وأن يتم ذلك فى أنشاص!

إذ لم يكن مؤلف هذا الكتاب سوى كاتب هذه السطور نفسه . . .

* * *

وبعد يومين آخرين ذهب فاروق إلى أنشاص بسيارته الخاصة لزيارة عبدالكريم ، واستصحبنى معه ، واجتمع به فى حجرة مكتبه بالدار الجديدة (الفيلا) التى بناها على مسافة صغيرة من السراى القديمة ، وكانوا يسمونها «الحمام» بسبب حمام السباحة الكبير الذى أنشئ أمام مدخلها .

ثم دعاه وشقيقه إلى الغداء على مائدته فى الحجرة التى عقد فيها ملوك العرب ورؤساؤهم جلسات مؤتمرهم، ولم يكن معنا غير المجاهد المغربى المرحوم محمد بن عبود، وكانت علاقاتى به علاقات صداقة وود.

* * *

وبعد شرب القهوة، ودّعنا عبدالكريم وشقيقه ورجعنا إلى القاهرة لنواجه الأزمة التى أثارتها فرنسا يومئذ بشأنه..

وما كادت السيارة تنطلق بنا قليلاً حتى قال فاروق: من يصدق أن برقية صغيرة هى التى سببت هذه الضجة الكبيرة!

وكان يشير إلى البرقية التى تلقاها بأن عبدالكريم سيجتاز قناة السويس فى طريقه إلى فرنسا...

وقد أرسلها إليه الأستاذ محمد على الطاهر صاحب جريدة «الشورى»... فهو «الجندى المجهول» فى قصة التجاء عبدالكريم إلى مصر من أولها إلى آخرها!

* * *

وإذا كان اجتماع أنشاص قد أتاح لفاروق معرفة الذين كان لا يعرفهم من رؤساء الدول العربية، فقد اجتهدت من جهة أخرى فى تعريفه برجال العرب الذين يزورون مصر بالقدر الذى وفقت إليه.

ولم أكن أراعى فى ذلك الظروف السياسية التى تحيط بهم فى بلادهم، أى لم يكن يهمنى هل هم من الموالين لحكوماتهم أو من المعارضين لها، أو هل هم من هذا الحزب أو من ذاك، فهذه الاعتبارات «المحلية» كانت تتلاشى فى نظرى من اللحظة التى يصلون فيها إلى مصر، فلا أنظر إليهم إلا على ضوء اعتبار واحد، وهو أنهم من رجال العرب الذين يجمل بفاروق أن يعرفهم.

وحينما كانت الظروف لا تسمح، لسبب ما، بأن أهيئ لهم مقابلة رسمية، كنت أسعى للاستعاضة عنها بمقابلة خاصة، ومن ذلك أنه لما مر فخامة السيد كميل شمعون - الرئيس الحالى للجمهورية اللبنانية[*] - بالقاهرة، فى طريقه إلى لندن ليتقلد منصب وزير لبنان المفوض فيها، جمعت بينه وبين فاروق فى مأدبة عشاء خاصة أقمتها لهذا الغرض.

(*) وقت كتابة هذه المذكرات فى أوائل الخمسينيات.

ولما زار العقيد أديب الشيشكلى مصر أول مرة، وكان مايزال رئيسًا لهيئة أركان حرب الجيش السورى، ولم يتيسر ترتيب مقابلة رسمية له، رأيت لاعتبارات شتى أنه يحسن ألا يغادر مصر من غير أن يجتمع بفاروق، فدعوتهما إلى عشاء خاص فى منزلى، ودعوت مع الشيشكلى الضباط الذين كانوا يرافقونه فى زيارته لمصر، ومنهم العقيد شوكت شقير الرئيس الحالى لهيئة أركان حرب الجيش السورى.

وزار مصر السيد مزاحم الباجه جى، السياسى العراقى المعروف، وهو بعيد عن الحكم، فحرصت حرصًا شديدًا على أن يعرف فاروق هذا الوطنى العربى الكبير، وخصوصًا أنه يحب مصر حبًا جمًا، وكان دائما فى طليعة المنادين بوجوب تعزيز العلاقات بين العراق وبينها. فدعاه إلى شرب الشاى معه على ظهر اليخت «محروسة» ولم يكن معهما سواى.

* * *

ولا أنسى قصة طريفة قصّها السيد مزاحم فى خلال تلك الجلسة، وكان الحديث يدور على ما لبعض الكلمات العربية من معان مختلفة فى مختلف البلدان العربية. . . قال: أبحرت من بورسعيد فى سنة ١٩١٠ قاصدًا أوروبا، وبعد إقلاع الباخرة بقليل صعدت إلى ظهرها وأخذت أتتبع حركة ابتعادها عن الشاطئ، وكان البحر فى ذلك اليوم هائجًا هياجًا شديدًا، وكان إلى جانبى محام مصرى فقال لى «البحر جامد!» فأدهشنى أن يصف البحر الشديد الهياج بأنه «جامد» فقلت له «بل إنه هائج هياجًا شديدًا» فقال «أيوى جامد قوى!»، وعندئذ أدركت ماذا كان صديقى المصرى يعنى بكلمة «جامد»!

* * *

وكان السيد عبدالله اليافى، رئيس الوزارة اللبنانية السابق، من رجال العرب الذين اهتممت بأن يقابلهم فاروق كذلك، وكان سيادته يومئذ فى صفوف المعارضة.

ولما اجتمع فى مصر مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد لبلدان الشرق الأوسط أحببت أن يقابل رؤساء الوفود المشتركة فيه؛ لأنه كان بينهم شخصيتان أو ثلاث شخصيات عربية قدّرت أن من المصلحة أن يعرف أصحابها، فقال لى إنه لو قابل الأعضاء العرب رسميًا لاضطر إلى مقابلة أعضاء المؤتمر من ممثلى الحكومات غير العربية، وهو لا يرغب فى مقابلتهم.

وبعدما فكرنا فى الأمر مليّا اقترح عليّ أن أدعو الأعضاء العرب إلى شرب الشاى فى «ضيافتى» فى أنشاص ثم يفاجئنا هو بحضوره ويجتمع بهم!

فقلت: وكيف يمكن أن أدعوهم إلى الشاى فى «ضيافتى» فى أنشاص؟!

فقال: وما وجه الغرابة فى ذلك؟ . . . أنت رجل متصل بى وتعرفهم، فاستأذنتنى فى دعوتهم إلى مشاهدة أنشاص، وهناك قدمت لهم الشاى . . . شىء طبيعى جدّا!

وزرتهم جميعا ووجهت إليهم «دعوتى»!

ولاحظت من ملامح الشيخ عبدالله السلمان وزير مالية المملكة العربية السعودية إذ ذاك أنه فطن حالا إلى ما تخفيه هذه الدعوة «المستترة»، ثم ما لبثت أن تأكدت من ذلك بعد قليل، إذ بينما كان يودعنى قال لى: «أرجو أن ترفع مزيد شكرى إلى جلالة الملك».

ولما ذهبت إلى السيد حبيب أبو شهلا، وكان وزيرا المالية لبنان فى ذلك الحين، وأبلغته «دعوتى» أجابنى على الفور بقوله: وماذا سيكون «اللبس»؟

فقلت له: عادية . . لماذا؟

فقال مداعبًا: لأنى لم أسمع أنك امتلكت أنشاص!! . . .

وفى أنشاص قلت لهم إنه لما عرف الفريق عمر فتحى كبير الياوران بدعوتى لهم احتج عليّ وأصر على أن يقاسمنى هذا السرور، فطلب منى أن تشربوا المرطبات هنا وأن تشربوا الشاى فى ضيافته على ظهر اليخت الملكى «قاصد خير» عند عودتنا إلى القاهرة.

وكان فاروق قد غيَّر رأيه فى آخر لحظة، وقرر أن تكون «المفاجأة» فى اليخت «قاصد خير»! . .

ودنا منى الأستاذ حبيب أبو شهلا واستأنف مداعبته قائلا: يظهر أنكم «شلحتم» فاروق كل ما عنده . . . فأنت تدعو فى «أنشاص» وعمر فتحى يدعو فى «قاصد خير» . . .

ثم قال باسمًا بروحه المرحة المعروفة: يظهر أن «المفاجأة» تأجلت لليخت . . .

وفى اليخت تمت «المفاجأة»!

وتظاهرنا جميعًا طبعًا بأننا «فوجئنا» بها! . .

* * *

ولما كان السيد جميل مردم بك وزيراً مفوضًا لسوريا فى مصر، ترأس اجتماع مجلس الجامعة العربية فى إحدى دوراته، وأقام لتلك المناسبة حفلة ساهرة فى دار المفوضية السورية دعا إليها أعضاء المجلس وجمهوراً من المشتغلين بالقضية العربية.

وأقنعت فاروق «بمفاجأة» تلك الحفلة بحضوره، تحية لسوريا وتقديراً لجهود السيد جميل مردم بك فى سبيل العروبة.

غير أننى استصوبت عدم إشعار جميل مردم بك بذلك، خشية أن يغير فاروق رأيه فأحرج تجاهه...

وفى يوم الحفلة لم أطمئن إلا لما رأيت فاروق داخلا بيتى فأدركت أنه قادم ليستصحبنى معه إلى دار المفوضية السورية.

ولكن سرعان مازال جانب من اطمئنانى حينما سمعته يقول «إنه يشعر بجوع ويريد أن يأكل لقمة!»...

وكان موعد العشاء قد قرب، فأعد الطاهى ما تيسر إعداده، ودخلنا حجرة الأكل...

وأخذ يتكلم ويأكل، وكانت شهيته فى تلك الليلة مفتوحة للكلام والأكل معًا...

وخيل إلىَّ أن الوقت يعدو عدوًا!

وكنت أعلم أن السهرات العربية التقليدية لا تمتد طويلاً لافتقارها إلى غير عنصر واحد من العناصر التى تساعد على امتدادها، ولأن عددها كان يكثر فى موسم اجتماع الجامعة، فكان المدعوون إليها ينشدون الراحة بأسرع ما يستطاع.

ولكنى من جهة أخرى كنت أعرف أطوار فاروق فإذا لاحظ أننى قلق أمعن فى التباطؤ واسترسل فى التأخير...

وخفت أن أنبهه إلى فوات الوقت، فيكون رده أنه عدل عن رأيه...

وإلى جانب ذلك كله لم يكن من السهل علىَّ أن أستعجله وهو فى بيتى... بل وهو جالس إلى مائدتى!

وأخيراً نظر إلى ساعته وقال: هيا بنا!

* * *

وبعد دقائق خمس وقفت سيارته أمام الباب الداخلى لدار المفوضية السورية بالزمالك . . .

ويعلم الذين دخلوا هذه الدار أنه ليس بين بابها وبهوها الكبير فاصل ، وأنه بمجرد أن يجتاز زائرها الباب يجد نفسه فى البهو . . .

ولم يترك لى وقتًا لأعلن أحدًا بقدومه . . .

وفجأة رآه المجتمعون فى البهو داخلا عليهم فنهضوا واقفين . . .

وكان جميل مردم بك فى حجرة الأكل ؛ فهرع إلى استقباله . . . وفى هذه المرة كانت «المفاجأة» حقيقية ! . .

وكانت المائدة ماتزال مزدحمة بالأطباق الشهية فجدد فاروق العشاء وأكل من بعضها !

وكان المغنّى السورى الموجود فى الحفلة قد استعد فى تلك الأثناء لأنشودة أنشدها وأقحم فيها اسم فاروق ، فسره سرعة خاطره وهنأه بغنائه .

ولما انصرفنا قال لى : لمحت وزير لبنان المفوض (وكان الشيخ سامى الخورى) يكلمك فى أذنك فماذا كان يقول لك؟

فقلت : سألنى «متى سيجىء دورنا؟»

فقال : هذا ما ظننت . . . وماذا قلت له؟ . . .

فقلت : ابتسمت ولم أقل له شيئا طبعًا !

فقال : ولماذا «طبعًا»؟ . . .

فقلت : هو أنا ضمنت حضور حفلة الليلة إلا بعدما «نشف دمى» حتى أضمن حفلة السنة القادمة أو التى بعدها ! . . .

فضحك وقال : طويل اللسان صحيح ! . . .

* * *

وقد تشرفت بمعرفة جلالة الملك طلال ملك الأردن السابق فى سنة ١٩٢٦ حين مرَّ بمصر ، وهو فتى يافع ، فى طريقه إلى إنجلترا لتلقى العلم فيها .

وقابلته بعد ذلك كل مرة جاء فيها إلى مصر ، فنشأت بيننا علاقة زادتها الأيام نموًا ورسوخًا ، ولما اجتمعت به فى عمان فى سنة ١٩٣٧ ، وكان ممتلئا قوة وحماسة ، تجلى لى من حديثه أمران : الأول أن شعوره نحو الإنجليز سينشئ له متاعب كثيرة فى المستقبل ، والثانى أن الألفة بينه وبين الملك عبدالله والده ليست قوية ، وأنه لا يشاطره كثيراً من آرائه ومواقفه .

وكنت ألاحظ أنه عند قدومه إلى مصر لا يلقى من عناية فاروق سوى مندوب يوفده إليه لإبلاغه تحياته ، فانتهزت فى سنة ١٩٤٧ فرصة مجيئه إلى الإسكندرية مع أسرته ليصحب إليها الأمير حسين أكبر أنجاله ، وكان يتلقى العلم فى كلية فكتوريا ، وحدثت فاروق عنه ، وكان فى الإسكندرية فى ذلك الحين ، مبينًا له ضرورة اجتماعهما ، حتى إذا ارتقى طلال العرش يومًا ساعدت المعرفة القائمة بينهما على تعزيز العلاقات بين البلدين ، وقلت إن هذا اليوم قد لا يكون بعيداً لتقدم الملك عبدالله فى السن . فوافقنى على رأيى .

* * *

ولما كان البلاط لم ينتقل إلى الإسكندرية رسميًا فى ذلك الصيف اتفقنا على أن تكون المقابلة غير رسمية ، وعلى أن تتم فى المبنى الوحيد المفتوحة أبوابه فى القصور الملكية بالإسكندرية ، وهو مبنى صغير ملحق بقصر رأس التين ، وكان فاروق ينزله فى أثناء ترميم القصر وإصلاحه فى تلك الأيام .

ولعدم وجود أحد من الأمناء أو التشريفاتية فى الإسكندرية إذ ذاك ، اتفقنا كذلك على أن أنهض بمهمة استقبال الأمير عند وصوله إلى رأس التين ، ثم أدخله عليه ، وأتركهما وحدهما وأجلس مع فوزى الملقى الوزير المفوض فى حجرة أخرى إلى أن تنتهى المقابلة فأودع الأمير كما استقبلته .

واتصلت بفوزى الملقى وأبلغته كل ما تقدم ، فسر بنبإ المقابلة كثيرًا ، واغتبط بأن تتقدم العلاقات فى عهده هذا التقدم .

ولما طال الاجتماع بين فاروق وطلال ، شاطرنى ارتياحى إلى هذه الظاهرة وما لها من دلالة . . .

وبينما كنت أودع الأمير طلال قال لى : هل سأراك مرة أخرى؟

وتلطف ؛ فدعانى إلى تناول فنجان قهوة معه فى الغد فى فندقه .

وعدت إلى حيث كان فاروق ينتظرني فقال لي: إن طلال شاب ظريف، وأظن أنه أحبني كما أحببته، وقد وضع يده في يدي، وأظن أنه سيمكننا أن نعمل أشياء كثيرة عندما يخلف والده على العرش!

وكأنما أراد أن يقيم دليلا على أنه أحبه؛ فأمر بأن يرسلوا إلى سموه صندوقًا من «المانجو» التي تنتج في أنشاص!.

* * *

وفي اليوم التالي زرت الأمير طلال في الجناح الخاص به في فندق «سان إستفانو»، وكان وحده، فاستقبلني بالبشاشة والتواضع اللذين عرفتهما دائمًا فيه، ثم وجه إليَّ عبارة لطيفة دلت على أن ما كان لي من يد في ترتيب اجتماعه بفاروق لم يغرب عن باله.

وبعدما تكلمنا في شئون شتى نهض وتركني لحظة، ثم عاد وبصحبته الأميرة زين قرينته، وقدمني إلى سموها قائلا «إنه صديق قديم لي»، واشتركت معنا سموها في حديث طويل خرجت منه بأنها خليقة بكل احترام وإكبار، وأنها خلقت لكي تكون أميرة فملكة. وكانت تتكلم العربية بلهجة مصرية، فقد نشأت في الإسكندرية وتلقت علومها في مدارسها، وكان الأمير جميل والدها قد اتخذها مقامًا له بعد خروج الأسرة الهاشمية من الحجاز.

ثم نادى سموه الأمير حسين أكبر أنجاله، فأقبل مسرعًا ووجهه يطفح بشرًا وصحة، ولما بسط لي يده مصافحا قال والده: هذا حسين أكبر أولادي.

فقلت للأميرة زين إنني لما اجتمعت بالأمير طلال أول مرة كان في سن نجلهما «ولكنه لم يكن جميل الوجه مثله» فضحكا، واحمر الأمير حسين خجلاً.

وسأل الأمير طلال عن نجله الثاني محمد، فقالت له الأميرة زين إنه نائم، فقال: ومع ذلك أود أن تراه..

فنهضنا ودخلنا الحجرة التي خصصت لنوم الأمير حسين وشقيقه، فألفينا الأمير الصغير غارقا في النوم.

وكانت كل نظرة من نظرات الأمير طلال لنجليه تنطق بحبه العظيم لهما وتعلقه الشديد بهما.

ورأيت الأمير طلال بعد ذلك فى عمان، وزرته فى داره، وكانت هذه الزيارة آخر مرة رأيته فيها على نحو ما سيجىء الحديث فى فصل تال.

* * *

ونزل الإسكندرية بعد حين جلالة الملك فيصل الثانى ملك العراق، وأقام فى فندق «سان إستفانو» بالرمل مع المغفور لها والدته جلالة الملكة علية.

وكان فاروق غاضبًا علىَّ فى ذلك الحين ولا يكلمني، غير أن علاقات العمل كانت مستمرة بيننا كتابة، فأرسلت إليه مذكرة اقترحت عليه فيها أن يزور الملك فيصل الثانى زيارة خاصة فى الفندق.

ومما قلته له إننى أعلم أن فيصل الثانى مايزال فتى صغيرًا ولكن الأيام تمر بسرعة، فلن تنقضى بضع سنوات حتى يباشر سلطته الدستورية «فإذا تعهدت جلالتك علاقاتك به من الآن وحل ذلك اليوم ألفاكما صديقين متحابين، وفى ذلك مصلحة للبلدين وخير للعروبة».

وصادف الاقتراح قبولاً عنده، فاتصلت بالسيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض وتفاهمنا على موعد الزيارة.

واستصحبنى فاروق معه، ولما وصلنا إلى المدخل الذى يؤدى إلى الطابق العلوى، حيث الجناح الخاص بملك العراق، استغربت ألا أرى الملك فيصل الثانى والسيد تحسين العسكرى، وأن يكون «المرافق» (الياور) هو وحده فى انتظار فاروق، وخشيت أن يلاحظ ذلك فيكون له تأثيره فى «جوّ» الزيارة وفيما سأسمعه من تعليق عليها، ولكن الله سلم!

وكان الملك فيصل الثانى واقفا بالقرب من باب المصعد فى الطابق العلوى وإلى جانبه فتى آخر فى سنه، عرفنا بعد قليل أنه الأمير رعد نجل صاحب السمو الملكى الأمير زيد الشقيق الأصغر للملك فيصل الأول جد فيصل الثانى، فاستقبلا فاروق واتجها به إلى «الصالون».

وكنت قد تشرفت قبلاً بمعرفة الملك فيصل الثانى، فعاونني ذلك على «وصل» الحديث بينهما غير مرة، وخصوصًا أنها كانت أول مقابلة بينهما، وقد أبدى فيها فيصل الثانى لباقة ملحوظة بالرغم من حداثة سنه فى ذلك التاريخ.

وخيل إلىَّ أن الملكة علية كانت تتبع الحديث من خلف ستار لمحته - يهتز مرتين، ولعله

اهتز للفرح الذى شعرت به جلالتها فى تلك الساعة وهى ترى ابنها يتصرف كرجل فى موقف لم يكن قد واجهه بعد .

* * *

وسألت «المرافق» عن السيد تحسين العسكرى ، فقال لى إنه يشكو من وعكة ألزمته الفراش . ثم قال إن ملكه كان يشكو أيضًا من برد لم تذهب آثاره بعد ، وإنه لذلك لم يستطع استقبال الملك فاروق عند المدخل ، فقد أوصاه الأطباء بالاحتياط ، وخصوصًا أنهم مسافرون بعد يومين . . .

وفى تلك اللحظة سأل فاروق عن السيد تحسين العسكرى ، فقلت له إننى علمت الآن من حضرة الياور أنه مريض وملازم الفراش ، فكلفنى أن أزوره للسؤال عن صحته وإبلاغه أطيب تمنياته .

ولما انتهت الزيارة ودنونا من «المصعد» ، لاحظت أن فاروق مستمر فى حديثه وماض فى طريقه ، ظنًا منه أن الملك فيصل الثانى سيسير فى صحبته حتى المدخل كما تقضى بذلك التقاليد . . . ولاحظت أن فيصل الثانى محرج ومتردد وهو لم يبرأ من برده بعد ، فتقدمت وقطعت على فاروق حديثه وأخبرته بحالة جلالته الصحية وما أوصاه الأطباء به ، فقال له : «طبعًا . طبعًا . وما كان يجب عليك أن تخرج لغاية هنا» وأبى عليه أن يخطو خطوة أخرى إلى الأمام .

ثم أردف ذلك بقوله : وبناء على هذا لا تتعب نفسك برد الزيارة لى ؛ لأنه يهمنى أن تسترد عافيتك كاملة قبل سفرك ! . . .

ولم يكن من المتفق عليه أن يرد له الملك فيصل الثانى هذه الزيارة الخاصة ، ولكنه نسى ذلك ، وأراد أن يختم حديثه بعبارة لطيفة ، فلم يجد سوى هذه العبارة !

تلك هى لمحة وجيزة سريعة عن المرحلة الأولى من مراحل عملى مع فاروق فى سبيل العرب والعروبة ، وستعقبها لمحات عن سائر مراحل هذا العمل ، وسيجدها القارئ فى مواضعها فى الفصول التالية من هذه المذكرات .

الفصــل السابع

علاقات فاروق باللورد كيلرن

قبل أن أمضى فى سرد ظروف تعيينى مستشارًا صحفيًا، أرى أن أتكلم عن حدثين وقعا قبل هذا التعيين بثلاثة أشهر، لاتصالهما برجلين كان لكلٍّ منهما تأثيره الكبير فى عهد الملك السابق وصلته الوثيقة بحوادث كثيرة سيجىء عنها الكلام فى الفصول التالية.

والحدث الأول هو نقل لورد كيلرن السفير البريطانى من مصر!

والحدث الثانى هو مصرع أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى فى الحادث الذى حدث لسيارته على كبرى قصر النيل.

عاش فاروق بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى خوف مستمر من لورد كيلرن!

وازداد خوفا منه بعد انكسار «المحور» فى معركة «العلمين» الحاسمة..

وظل الريب يساوره فى نياته نحوه حتى آخر يوم له فى مصر!

وكان هذا الريب يبلغ أحيانًا درجة القلق..

وكان يجاوز القلق أحيانًا أخرى!

* * *

ولما بدأ اختلاطى به فى سنة ١٩٤٣ لاحظت أن علاقاته حسنة بغير واحد من العسكريين الأمريكيين الموجودين فى مصر بسبب ظروف الحرب، وأنه يعدّ بعضهم من «أصدقائه الخصوصيين»!... ولاحظت من جهة أخرى أن خطته هذه تلقى تحبيذًا وتشجيعًا من بعض رجاله فى القصر ومن بعض ضباط «الياوران»، بل خيل إلىَّ أن نفرًا منهم كان يحثه على الاسترسال فيها!

ولا أكتم أننى استصوبت مسلكه فى بادىء الأمر، إذ كان من رأيى أن يكون له أصدقاء فى كل مكان وبين جميع الأقوام، غير أننى ما لبثت أن أدركت أن له غرضًا آخر من خطب ود بعض العسكريين الأمريكيين، وهو أن يشدُّوا أزره إذ حاول كيلرن تكرار ٤ فبراير بكيفية ما! . . .

هذا إلى جانب رغبته فى إغاظة الإنجليز بطريقة غير مباشرة!

* * *

وكنت عنده فى قصر عابدين فى مساء أحد الأيام، فقال لى إنه دعا الكولونيل «دريجى» الملحق العسكرى الأمريكى إلى المبيت فى عابدين فى تلك الليلة «لأنه بلغه أن لورد كيلرن قد يقدم على عمل عدائى ضده فى هذا الليل، فأراد أن يكون الملحق العسكرى الأمريكى موجودًا بالقصر ليشاهد بنفسه ما قد يجرى»!

ولا أدرى هل أفضى إلى الكولونل «دريجى» بالباعث الحقيقى له على دعوته إلى قضاء تلك الليلة فى ضيافته أم أخفاه عنه، وإنما أدرى أننى انتهزت هذه الفرصة وقلت له إننى لا أعتقد أن أمريكا وإنجلترا، وهما تخوضان معًا حربًا يتوقف عليها مصيرهما، تجازفان بهذا المصير لأجل خلاف بينه وبين لورد كيلرن! . . .

فقال: ماذا تريد أن تقول بذلك؟

فقلت: أريد يا مولاى أن أقول إن أمريكا وإنجلترا تقاتلان جنبًا إلى جنب فى حرب تعلمان أن مصيرهما معلق عليها، فلا يعقل والحالة هذه أن تختلفا بسبب جلالتك!

فقال: أنت لا تعرف مدى الصداقة التى بينى وبين العسكريين الأمريكيين، ولذلك لا يمكنك أن تحكم!

وهنا أخرج من جيبه مفتاحًا صغيرًا، وقال لى إنه مفتاح منزل الضابط الأمريكى فلان، وإنه يمضى الليل عنده سرًا كلما ترامى إليه أن كيلرن ينوى له شرًا! . . .

وأسرّ إلىَّ فى تلك المناسبة أنه اتفق مع الفريق محمد حيدر(*) بعد حادثة ٤ فبراير على أن يخبئه فى أحد السجون إذا اضطرته الظروف يومًا إلى التوارى عن الأنظار ليفلت من كيلرن!!

* * *

(*) كان مدير مصلحة السجون فى ذلك الوقت.

واستغربت يومئذ أن يتركه حسنين على تلك الحالة النفسية المزعجة، وأعنى حالة القلق الدائم والخوف المستمر من جهة كيلرن!

ثم عدت فقلت لنفسى إنه ربما رأى حسنين أن من المصلحة أن يظل سيده مقيمًا على مخاوفه من كيلرن، فيحد من نزواته، ويقلل من طلباته، ويكفل عدم مناوأته للوزارة، فلا يجلب له متاعب من هذه الناحية . .

وإلا كيف رضى حسنين أن ينام ضابط أمريكى فى قصر عابدين، مقر الملك الرسمى، وهو فى الخدمة العاملة ومرتد ملابسه العسكرية؟!

وكيف استساغ ما توهمه فاروق، وهو أنه قادر على الإيقاع بين الأمريكيين والإنجليز من أجل خاطره؟!

وكيف لم يتكلم معه فى هذا الموضوع بصراحة ليفهمه أنه إذا كان بعض الضباط الأمريكيين يحضرون حفلاته الخاصة، ويدعونه إلى بعض حفلاتهم الخاصة، ويجاملونه، ويفتحون له أبواب ناديهم، فليس معنى ذلك أن أمريكا على استعداد لأن تختلف مع إنجلترا بسببه!

أما رجال المفوضية الأمريكية الدبلوماسيون فكان لا يقابلهم إلا رسميًا وفى المناسبات الرسمية؛ «لأنه يتفاهم مع العسكريين بسهولة» كما قال له غير مرة!

* * *

ولما أصيب بما أصيب به فى حادث اصطدام سيارته فى «القصاصين» بالقرب من الإسماعيلية، ورُئى أن حالته أخطر من أن تسمح بنقله إلى مستشفى بعيد، حملوه إلى المستشفى العسكرى البريطانى فى صحراء «القصاصين» حيث أقام ثلاثة أسابيع، تأثر فى خلالها بما أحاطه به رجاله من مجاملة، فأكثر من الاجتماع والتحدث إليهم.

وفى ذات يوم قال له واحد منهم: إنى أعجب لما كان يقال لنا، وهو أنك لا تحب الإنجليز، فى حين أننا لم نر من جلالتك إلا كل ظرف وود . . . وهذا شعورنا جميعًا هنا!

فابتسم وقال له: «سلوا المسئول عن ذلك»!

ولم يكن يعنى «بالمسئول» سوى كيلرن طبعًا . . .

وأوحت إليه تلك العبارة التى سمعها من أحد ضباط المستشفى بخطة جديدة!

وكنت أسافر إلى «القصاصين» بعيد ظهر كل يوم لأعوده. فلما زرته فى ذلك اليوم حدثنى عما قاله له الضابط الإنجليزى وعما أجابه به، ثم قال لى: «ولذلك سأشرع عند عودتى إلى القاهرة فى تنفيذ خطة جديدة إن شاء الله».

ولما حل موعد عودته إلى القاهرة طلب من إدارة المستشفى أن تصحبه إليها ممرضتان من الممرضات اللواتى خدمنه «لأنه يرى أنه ليس من الإنصاف لهن أن يستكمل علاجه على أيدى ممرضات غيرهن بعد التعب الذى تعبنه» وقال إنه اختار الممرضتين اللتين كانتا تسهران عليه ليلا؛ لأنهما تعبتا أكثر من سائر زميلاتهما، فأجابوه إلى طلبه.

وطلب كذلك أن يصحبه «الجاويش» المدلِّك للحجة نفسها، فيستمر فى تدليكه مدة نقاهته، فقالوا له إن الأمر يحتاج إلى إذن خاص من القائد العام للقوات البريطانية فى مصر . . . وبعد يومين جاء رد القائد العام بالموافقة.

وفعلاً أقام «الجاويش» الإنجليزى والممرضتان الإنجليزيتان فى قصر عابدين بملابسهم الرسمية طوال الأيام التى استغرقتها فترة النقاهة!

* * *

وزرته مساء يوم عودته إلى القاهرة - وكانت أول مرة دخلت فيها الجناح الخاص به - فلما جاء ذكر الممرضتين و«الجاويش» المدلِّك قال لى: لقد فرح حسنين بهذه الحركة لما فيها من مجاملة للعسكريين الإنجليز، ولأنها تنشىء شيئًا من التوازن بينهم وبين العسكريين الأمريكيين، ولكنى فى الحقيقة لم أفكر فيها على هذا الأساس، بل عملتها كبداية للخطة الجديدة التى اعتزمت تنفيذها! . .

ثم أخذ يحدثنى عن هذه «الخطة الجديدة» فقال: سأصاحب بعض العسكريين الإنجليز من الذين أجدهم غير متعجرفين، كما صاحبت بعض العسكريين الأمريكيين، وسيكون غرضى الظاهر من ذلك إيجاد توازن بينهم وبين الأمريكيين كما قال حسنين، أما غرضى الحقيقى فسيكون إفهامهم بطريقة غير مباشرة أن ما يقوله كيلرن عن كرهى للإنجليز غير صحيح، بدليل ما يرونه هم منى، وأن شعورى نحو كيلرن وجماعته شىء، وشعورى نحو سائر الإنجليز شىء آخر، فينتهى الأمر بأن يدركوا أن وجود هذا الرجل فى مصر لا يخدمهم فيخلصونا منه، ولا أخفى عليك أنه مادام كيلرن موجودًا فى مصر فلن يهدأ لى بال! . . .

ولما كانت علاقاتى به يومئذ لم تمتد إلى السياسة بعد، ولا تسمح لى بأن أناقشه فى

تصرفاته السياسية، اكتفيت بأن قلت له: لقد أعجبنى قول جلالتك أنك ستفهمهم ذلك «بطريقة غير مباشرة» لأنى أخشى إذا تعرضت لكيلرن فى أحاديثك معهم أن يبلغه كلامك، فيوغر صدره نحوك ويزداد عداء لك! . .

فقال: طبعًا. طبعًا. هذا مفهوم وغير غائب عن بالى!

* * *

وكان مارشال الجو السير شولتو دوجلاس القائد العام للسلاح الجوى البريطانى فى الشرق الأوسط، فى مقدمة العسكريين البريطانيين الذين صاحبهم . . .

ودعاه السير شولتو دوجلاس إلى حفلة خاصة أقامها فى داره بالزمالك بمناسبة وجود «نويل كاورد» المؤلف والموسيقى الإنجليزى الشهير فى مصر، ودعا إليها معه لفيفًا من كبار ضباط الطيران البريطانيين وقريناتهم.

واستصحبنى معه إلى هذه الحفلة، فلاحظت أن مجلس «نويل كاورد» طاب له؛ فأحاطه بكثير من عنايته وخصه بحديث طويل، ولما عزف على البيانو وغنى بعض «طقاطيقه» صفق له إعجابًا أكثر من مرة!.

وبعد أسابيع وضع أمام نظرى قصاصة من مجلة إنجليزية وقال: «اقرأ هذا» . . . فإذا القصاصة مقالة بقلم «نويل كاورد» عن ذكريات رحلته إلى مصر، وقد أشار فيها إلى اجتماعه بفاروق، وقال إنه شعر بعد هذا الاجتماع بأنه إذا كان لورد كيلرن لم يتفاهم مع فاروق؛ فالذنب فى ذلك ليس ذنب فاروق حتمًا!

وبعد ما فرغت من قراءة المقالة قال لى منشرحًا: يظهر أن «نتيجة» خطتى الجديدة بدأت تظهر!

ولم يدر فى خلده، وهو يمنى النفس بنجاح خطته، أن كيلرن سيبقى فى مصر ثلاث سنوات أخرى!

* * *

ونمى إلى فاروق يومًا أن كيلرن حجز مائدة باسمه فى «أوبرج الأهرام» لسهرة اليوم نفسه. . . وكان الناس قد أخذوا يتناقلون الأحاديث عن كثرة تردده على «الأوبرج» . . .

وقال لى فى ذلك اليوم إن أمين عثمان - ولا أعلم من أين جاء بهذه الرواية - حدّث

كيلرن عن «الأوبرج» فقرر أن يذهب إليه شخصيًا ليرى هل هو مكان يليق بالملك أن يغشاه أم لا!

ومع أنه كان مقرراً أن يمضى الليل فى «دهشور» ليستيقظ مبكرًا استعدادًا للصيد، عرج على «الأوبرج» بملابس الصيد لعله يوفق إلى معرفة رأى السفير فى المكان . . .

وكان قد أمر بأن تحجز لكيلرن مائدة قريبة من مائدته ـ وكان له فى كل مكان من الأماكن العامة التى يتردد عليها مائدة محجوزة له بصفة دائمة ـ فيمر بها وهو فى طريقه إلى مائدته «مروراً طبيعيًا» . . .

ولما أبصر كيلرن تظاهر بأنه فوجئ بلقائه وحياه تحية لطيفة .

وكان مع السفير ابنته مارى وبعض أصدقائهما، فصافحهم جميعًا باسمًا، ثم قال: إنى وحدى؛ فهل لى أن أشاطركم مائدتكم لبعض الوقت؟ . . .

فقال كيلرن: إنه لشرف عظيم ياصاحب الجلالة . .

واستهل فاروق الحديث بقوله: كنت فى طريقى إلى «دهشور» استعدادًا للصيد مع الفجر، فلما مررت بهذا المكان خطر لى أن أشرب بعض المرطبات ثم أستأنف سيرى . .

فقال كيلرن: إنه مكان لطيف ولم أكن قد رأيته قبلاً . . . أليس كذلك ياماري؟ . . .

فقالت ابنته: إنه لطيف جدًا فعلاً . .

وانشرح صدر فاروق

وبعدما مكث معهم نصف ساعة، وشرب عصير البرتقال الذى طلبه، قال لهم إنه مضطر مع الأسف الشديد، إلى الانصراف ليتمتع ببعض النوم قبل أن يبدأ الصيد . . .

ولما أخبروه فى الغد أن كيلرن والذين كانوا معه رقصوا فى «الأوبرج» ومدّوا سهرتهم إلى ما بعد منتصف الليل اطمأن! . . .

اطمأن إلى أن سفير صاحب الجلالة البريطانية لن يفرض عليه مقاطعة «أوبرج الأهرام»!!

* * *

وكرت الأشهر . . .

وفى يوم من الأيام، ولم أكن قد تغديت بعد، تلقيت إشارة تليفونية من قصر القبة «بأن مولانا أمر بدعوتى إلى مقابلته فوراً» . .

ولما وصلت إلى القصر سألنى «الشمشرجى النوبتجى» هل فى الجو شىء؟ . . .

فقلت : لماذا؟

فقال : لأنه فى حالة غضب شديد «ومش عارفين نكلمه»! . .

وما كادوا ينبئونه بقدومى حتى أقبل على «الصالون» الخاص وهو فى حالة هياج ظاهر، وقال بدون أن يحيينى : اقعد . . . عندى خبر «زى الزفت»! . .

وجلس، فجلست، فقال : أنت تعرف فلانا . . .

وذكر اسماً أمريكيا وكان صاحبه من الضباط الأمريكيين المتصلين به . . .

فقلت : أعرفه يا أفندم . . .

فقال : وتعرف علاقتى به وعلاقته بى؟ . . .

فقلت : أعرف يا أفندم

فقال : لا يمكنك أن تتصور ماذا علمت عنه اليوم! . . .

فقلت : خيراً إن شاء الله . .

فقال : علمت أن جميع أخبارى كانت تصل إلى المخابرات الإنجليزية عن طريقه . . .

فقلت : وهل جلالتك واثق من ذلك؟

فقال : كل الثقة! . . . إن هناك أشياء لم يكن أحد غيره يعرفها!

ثم قال : وأنا متضايق لأنى لا أعرف ماذا سيكون تأثيرها فى كيلرن! . . .

ولم يسترح باله إلا لما انقضت عدة أيام ولم يطلب كيلرن مقابلته! . . .

ونقل مارشال الجو السير شولتو دوجلاس من مصر . .

وكان نقله فى حركة ترقيات وتنقلات أجرتها وزارة الطيران البريطانية . . .

ولكن فاروق شاء أن يعزو نقله إلى صداقته له، وقال لى : وسترى أنهم سينقلون من مصر كل من يظهر لهم أن بينى وبينه صداقة!

فقلت مازحًا : إذن لماذا لا تصادق جلالتك لورد كيلرن فتخلص منه!

فقال : أنت تمزح ، ولكنى أؤكد لك أن هذا هو الواقع ، فقد سمّم كيلرن الجو فى إنجلترا ضدى! . . .

ومن ذلك الحين قلل جدًا من اتصاله بالعسكريين الإنجليز والأمريكيين بعد أن قطع الأمل من التخلص من كيلرن بواسطتهم!

* * *

وفى كل مرة كان يقابل عبدالفتاح عمرو سفير مصر فى لندن كان يقول له : كيلرن ياعمرو . . . خلصنى منه . . . إنى لا أطلب منك سوى ذلك! . . .

وفى كل مرة كان عمرو يقول «إنه يسأل الله أن يكلل جهوده ومساعيه بالنجاح فيحقق رغبة مولانا قريبًا» .

ولكن هذا القريب كان دائمًا بعيدًا! . .

* * *

إلى أن أتت ليلة من ليالى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وكان فاروق يمضى السهرة فى تلك الليلة فى ضيافة «الأميرة» شويكار وقرينها إلهامى حسين (باشا) وقد دعوا له بعض الأصدقاء ليتسلى معهم «ببرتيتة بوكر» صغيرة . .

ورنَّ جرس التليفون ، ودنا أحد الخدم من إلهامى حسين وهمس شيئًا فى أذنه ، فنهض واقترب من الملك وأسرَّ إليه بالفرنسية أن حسنين يود مخاطبته بالتليفون ، فقال بالفرنسية بصوت مرتفع : لابد أن هناك أمرًا مهمًا وإلا ما طلب أن يكلمنى هنا . . .

وعاد بعد قليل متهللا ، وقال بالفرنسية ونشوة الفرح تتجلى فى نبرات صوته : هذا من أسعد الأيام التى عرفتها منذ ما أصبحت ملكًا . . وربما كان أسعدها جميعًا . . . وقد كنت أنتظره من عدة سنوات ساعة فساعة . . . لقد أبلغونى الآن أنه تقرر سحب كيلرن من مصر! . . .

ثم التفت إلى «الأميرة» شويكار وقال لها : أظن ياصاحبة السمو أن هذه هى فرصة «الشمبانيا» فدعينا نحتفل بهذا الحدث السعيد!

فنادت كبير خدم قصرها، وأمرته بإحضار «شمبانيا» فى الحال . . .

وشربوا جميعا ابتهاجًا بالتخلص من كيلرن، وكرروا التهنئة لصاحب الجلالة!

* * *

وكان عمرو قد اتصل بحسنين، وأبلغه أنه أصبح فى حكم المقرر نقل كيلرن، فرأى حسنين أن يزف البشرى إلى الملك، فتملكه الفرح لدرجة أنه فهم أن النقل تقرر فعلاً!

وعلى كل حال لم يخطر لحسنين لحظة واحدة أن جلالته سيذيع الخبر فى الدقيقة نفسها سواء كان النقل قد تقرر أو أصبح فى حكم المقرر! . . .

* * *

وأقام وزير تركيا المفوض بعد يومين حفلة استقبال كبيرة فى دار مفوضيته بمناسبة عيد تركيا الوطنى.

وفى خلال تلك الحفلة التقى لورد كيلرن بالفريق عمر فتحى كبير الياوران، فتبادلا التحية . .

وإذا السفير البريطانى يقول لكبير الياوران بالإنجليزية: قل لمولاك (أو لسيدك) إننى لم أنقل بعد، وأن شرب «الشمبانيا» كان سابقًا لأوانه! . .

وتركه، وانتقل إلى الكلام مع غيره . . .

وقدّر عمر فتحى أن عبارة السفير البريطانى ولهجته لا تحتملان إرجاء عرض موضوعهما إلى الغد، فلما غادر دار المفوضية التركية ذهب إلى القصر رأسًا، واستأذن فى مقابلة الملك لأمر مهم وعاجل، فلما قابله أبلغه عبارة كيلرن بحذافيرها ووصف له اللهجة التى قالها بها . .

الفصـل الثامن

جنرال فى الجيش البريطانى

انزعج فاروق لما نقله إليه عمر فتحى، وخشى أن تكون معلومات عبدالفتاح عمرو عن نقل كيلرن غير صحيحة، ففكر فى الأمر مليّا، ثم طلب إلى عمر فتحى أن ينتظره ريثما يرتدى ملابسه . .

وفى نحو الساعة التاسعة والنصف استقل سيارته الخاصة، وإلى جانبه عمر فتحى، وانطلق بها إلى قصر شويكار - دار رئاسة مجلس الوزراء الآن - فلما بلغه قيل له إن «الأميرة» وقرينها غير موجودين، فسأل عن المكان الذى ذهبا إليه فقيل له إنهما فى دار «الأوبرا» . . . فأمر عمر فتحى بأن يذهب إليهما هناك ويطلب منهما العودة إلى قصرهما فورًا، وجلس فى أحد «الصالونات» ينتظر عودتهما على أحرّ من جمر!

وكانت «الأميرة» شويكار وإلهامى حسين جالسين فى مقصورتهما فى «الأوبرا» يستمعان إلى غناء مغنية تركية شهيرة حين فوجئا بدخول عمر فتحى عليهما . . .

وبعد دقائق كان فاروق يأمر عمر فتحى بأن يقصّ عليهما ما قاله له كيلرن!

وذهلت «الأميرة» شويكار لسماع هذا الحديث، وشاطرها زوجها ذهولها، واتفقت آراؤهم جميعًا على أنه من المحقق أن أحد المدعوين إلى تلك السهرة الخاصة هو الذى أبلغ كيلرن تفاصيل ما حدث فيها . . .

وقال لهما فاروق إنه يتهم فلانًا بذلك، وذكر اسمه . . .

ثم قال: وليس هذا هو المهم الآن، وإنما المهم أن نجد مخرجًا من هذا المأزق!

وبعد أخذ وردّ، قالت شويكار إنها ستعالج الأمر عن طريق ليدى كيلرن قرينة السفير . . . وارتاح فاروق إلى الحلّ الذى فكرت فيه وهنّأها به!

وكانت شويكار على علاقات طيبة بليدى كيلرن، وكانتا تتزاوران، فدعتها إلى تناول الشاى فى قصرها.

وفى خلال الشاى، وفى سياق حديثهما عن أخبار المجتمع، قالت شويكار بلهجة طبيعية: إن جلالة الملك كان عندنا من أيام، فأخبرنا أن شقيقته فائزة قد خطبت، فأفرحنى النبأ كثيراً لأنى أحبها حبّا جمّا، وأمرت حالا «بالشمبانيا» فشربنا نخب خطبتها وسعادتها! . . .

ولا أدرى ماذا كان تعليق كيلرن على هذه الرواية لما رددتها له زوجته . . .

أما المدعو الذى اتهمه فاروق بأنه هو الذى أبلغ كيلرن قصة «الشمبانيا» فقوطع منه مقاطعة تامة وأقصى عن جميع الحفلات الخاصة التى كان يحضرها، ولم أره موجّهًا إليه الكلام إلا بعد ذلك بنحو خمس سنوات . . .

* * *

وبعد ثلاثة أشهر أو أكثر قليلاً . . .

وفى أحد أيام الأسبوع الأول من شهر فبراير (١٩٤٦) كنت جالسًا إلى مكتبى بالجريدة، فاتصل بى «الشمشرجى النوبتجى» تليفونيا وقال: مبروك يا أفندم!

فقلت: خيراً إن شاء الله؟ . .

فقال: كيلرن . . . خلاص! . . . ومولانا عاوز الخبر يطلع فى الجريدة فى العدد اللى حيصدر اليوم بعد الظهر . . .

فقلت: هل الخبر رسمى هذه المرة؟ . . . فإن الرجل «بسبعة أرواح»!

وهنا سمعت صوت فاروق يقول لى: اليوم طلعت «روحه السابعة» أكيد!

فقلت: مبروك يا أفندم!

فقال: ده عاوز ألف مبروك مش مبروك واحد . . أهه دا الخبر اللى يستحق ألف مبروك صحيح! . .

فقلت: إنما أرجو ألا يكون كخبر الشمبانيا! . .

فضحك وقال: لا . . الخبر النهارده رسمى! . . . ومع ذلك «فالشمبانيا» كانت فى محلها!

فقلت: فى هذه الحالة ننشر الخبر . . .

فقال: بالبنط العريض . . . ويمكنك أن تتفق مع الديوان على صيغته .

واتصلت بالديوان وتفاهمنا على الصيغة التى ينشر بها الخبر ، ولم أكن قد عُيِّنت مستشاراً صحفيّا بعد ، فإن هذا التعيين لم يتم إلا فى الأسبوع الأخير من مايو .

ولم تمض دقائق حتى رنَّ جرس التليفون ، وكان فاروق هو المتكلم رأسًا هذه المرة ، فقال: هل كتبت الخبر؟

فقلت: كتبته ياأفندم ، وتفاهمت مع الديوان على صيغته! . . .

فقال: لازم النشر يكون فى مكان بارز ، وما تنساش تكبَّر العنوان!!

فقلت: حاضر يا أفندم

ولم يكن له طول السهرة سوى حديث واحد: كيلرن ، وتصرفات كيلرن ، وما عمله كيلرن ، وإساءات كيلرن إليه ، وما تحمله من كيلرن ، وغطرسة كيلرن!! . .

وكان إذا انقطع عن الكلام عنه حينًا ظننا أنه استنفد كل ما فى قلبه ضده ، فإذا هو بعد قليل يستأنف الحديث عنه كأن ما امتلأ به قلبه ضده لا يفرغ أبدًا!

ولما ودعنى فى نهاية السهرة قال لى: إننا لم ننم الليلة . . . ومن المؤكد أن هناك رجلاً آخر لم ينم الليلة أيضًا ، ولكنه لم ينم لشعور آخر!

ثم قال كأنه يخاطب نفسه: وياما حرمنى هو من النوم!! . . .

* * *

وخيل إلى عبدالفتاح عمرو بعد رحيل كيلرن عن مصر وإحالته إلى المعاش أنه سيستريح من إلحاح فاروق عليه ولو لفترة من الزمان . . .

فإذا هو يلح عليه فى موضوع آخر . . .

قال له إنه يود أن تعلم الحكومة البريطانية أنه لن يعد حادث ٤ فبراير منتهيًا فى نظره إلا إذا قدمت له «ترضية» عنه!

وسمعته مراراً يقول إنه لا يريد أن تكون «الترضية» وسامًا!

فسألته هل ينتظر دعوة رسمية لزيارة إنجلترا، فأجابني بأنه لن يقبل أن يزورها قبل أن ينال «الترضية» الواجبة!

ولم يقل لى ما هى «الترضية» التى يحبها، ولا أدرى هل صارح عبدالفتاح عمرو بها أم ترك للحكومة البريطانية تعيين نوعها . . .

ومرت سنة بعد أخرى من غير أن يبدو فى الأفق أن إنجلترا تفكر فى «ترضية» ما!

ولكن أليس أحد كبار الساسة الإنجليز فى القرن التاسع عشر هو الذى قال «ليس لإنجلترا أصدقاء أبديون، وليس لإنجلترا أعداء أبديون، وإنما لإنجلترا مصالح أبدية!».

ففى ربيع سنة ١٩٥٠ رأت إنجلترا أن تقدم لفاروق ترضية عن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . . .!

وتلقى فاروق أنه أصبح «جنرالاً» فى الجيش البريطانى، وأن جلالة ملك إنجلترا أمضى براءة الرتبة، وأن شقيقه صاحب السمو الملكى دوق جلوستر هو الذى سيحملها إليه، فاغتبط بذلك اغتباطًا عظيمًا!

وجاء دوق جلوستر إلى مصر ومعه الدوقة قرينته، فاستقبلهما فاروق فى قصر القبة، وبعدما تسلم البراءة من الدوق، دعاه والدوقة إلى شرب الشاى معه ومع شقيقته فوزية، وكانت فوزية تقوم مقام الملكة فى المناسبات الرسمية بعد طلاقه من فريدة.

وتجدد فى ذلك اليوم اغتباطه العظيم بالرتبة!

وفوجئت وسائر رجال القصر، بعد أيام، بنبإ أنه دعا كبار الضباط البريطانيين الموجودين فى «فايد» إلى حفلة شاى يقيمها لهم فى حدائق «أنشاص»، وأن ترتيبات الدعوة عملت عن طريق حاشيته العسكرية.

وتناسى فى تلك المناسبة أنه سيكرم ضباط القوات البريطانية التى تحتل جزءًا من أراضى بلاده، بينما البلاد كلها تطالب بجلاء تلك القوات عن أراضيها، ولم ينظر إلى الموضوع إلا من ناحية واحدة، وهى أن الذين حاصروا قصره بالأمس سيؤدون له اليوم التحية العسكرية فى بيته بكل إجلال واحترام! . . .

وكأنما أراد أن يبرز هذا المعنى، ففاجأنا يوم الحفلة وقد علق على بدلته العسكرية الشارات الإنجليزية لرتبة جنرال فى الجيش البريطانى!

ويظهر أنه قرر ذلك فى آخر لحظة، لأن الرسول الذى جاء إلى «أنشاص» بتلك الشارات لم يبلغها إلا قبل موعد الحفلة بدقائق! . . .

وكان كل ما أمكننى عمله فى تلك المناسبة هو أنه لما جلس بعد الحفلة يختار الصور التى تصلح للنشر من المجموعة التى صورت للحفلة، رجوت منه أن يستبعد الصور التى ظهرت فيها الشارات العسكرية الإنجليزية بشكل واضح!

وفكر فاروق يومئذ فى مفاجأة ثالثة . . .

وكان سينفذها لو لم يذكرها لى عرضًا «قبل التنفيذ» فاستطعت أن أثنيه عنها!

ففى طريق العودة من أنشاص إلى القاهرة قال لى إنه سيلبس يوما بدلة جنرال فى الجيش البريطانى ويذهب بها فجأة إلى المعسكرات البريطانية فى «فايد». . . و«يفتش» على القوات الموجودة فيها باعتبار أنه يحمل رتبة جنرال فى الجيش البريطانى!

وتذكرت فى تلك اللحظة ما قرأته فى مذكرات البرنس فون بيلوف رئيس الحكومة الألمانية فى عهد الإمبراطورية، عما قاله الإمبراطور غليوم الثانى لكبير وزرائه لما تسلم رتبة «أميرال» فى الأسطول البريطانى . قال له إن هذه الرتبة تخوله حق «التدخل» فى بناء وتنظيم وإدارة الأسطول البريطانى، وأن يتولى قيادة أية سفينة بريطانية يكون على ظهرها!!

ولم أشأ أن أقول له إن الرتبة التى أهديت إليه هى فى الحقيقة بمثابة رتبة «فخرية»، وأنها لا تخوله حقًا ما من الوجهة العملية. . . خشية أن يعند فيصمم على تنفيذ فكرته ليثبت عكس ما قلته له!

وآثرت أن أقول له: إنها فكرة جميلة لو لم تكن تلك المعسكرات البريطانية فى أرض مصرية، إذ ماذا يقول الناس؟ . . . سيقولون إن الملك فاروق زار القوات البريطانية التى تحتل جزءًا من أراضى مصر . . . فأين المصلحة فى ذلك؟

فقال: «وأنا فكرت» فى هذه النقطة أيضًا. . خسارة صحيح!

والواقع أنه لم يفكر فى هذه النقطة، ولكنه أراد أن يفهمنى أنه عدل عن فكرته من تلقاء نفسه! . .

* * *

ولكن إذا كانت الرتبة التى أهداها إليه ملك إنجلترا أنسته حادثة ٤ فبراير، فإنها لم تنسه لورد كيلرن!

ففى ذات يوم اتصل عبدالفتاح عمرو بالقصر تليفونيا من لندن، وقال إن كيلرن طلب «تأشيرة» مرور بمصر لجواز سفره . . .

فلما رفعوا إلى فاروق فحوى حديث عمرو أمر بإبلاغه أنه يرفض إعطاء كيلرن «التأشيرة»! . . .

وكان رد عمرو أنه لا يستطيع ذلك، لأنه تلقى «جواز السفر» من وزارة الخارجية البريطانية» وأعطى «التأشيرة» المطلوبة له وفقًا للتقاليد الدبلوماسية! . .

وعندئذ أصدر فاروق أمره إلى الجهات المختصة فى مصر بمراقبة كيلرن عند وصوله إلى مطار القاهرة، فلا يسمح له بالخروج منه بحال ما ولو لساعة واحدة!

ولم يضطر المختصون إلى تنفيذ الشطر الثانى من هذا الأمر، فقد انتظر كيلرن فى المطار حتى حل موعد قيام الطائرة الثانية، واستأنف السفر رأسًا . . .

وعند عودته إلى بلاده اختار غير طريق مصر لسفره!

وفى الإسكندرية ناد مشهور اسمه «النادى السورى» وهو من أرقى الأندية . . . .

وكان كثيرون من أصدقاء فاروق ورفقائه فى «اللعب» أعضاءً فيه . . .

وطالما تاقت نفسه إلى زيارته، وقضاء بعض الوقت بين جوانبه، وخصوصًا أنه لم يكن فى الإسكندرية أماكن كثيرة يتردد عليها، ولكنه لم يدخله قط، لأن كيلرن كان يذهب إليه من وقت إلى آخر!

ولما غادر كيلرن مصر ظل مقيمًا على مقاطعته له . . .

وسأله مرة بعض رفقائه فى «اللعب» عن سبب ذلك وقد رحل كيلرن؟ . . .

فأجابهم بقوله: لأن الجلوس فيه يذكرنى به!!

الفصل التاسع
وفاة حسنين

كنت قد انتهيت من غدائى فى ذلك اليوم، وتخففت من ملابسى، ودخلت فراشى لأتمتع بغفوة قصيرة، حين أقلقنى جرس التليفون الرابض بجوار سريرى. .

وإذا فاروق نفسه ينبئنى بعبارات مقتضبة، سريعة، أن سيارة حسنين اصطدمت بسيارة أخرى على كوبرى قصر النيل، وأن حسنين أقرب إلى الموت منه إلى الحياة! . . .

ثم طلب منى أن ألتقى به فى مستشفى «الأنجلو أميركان» بالجزيرة، وكانوا قد حملوا إليه رئيس الديوان لقربه من مكان الحادث. .

ولما بلغت المستشفى قيل لى إن حسنين أسلم الروح، وإنهم نقلوا جثمانه إلى داره «بالدقى»، وإن الملك ذهب إليها ليودعه الوداع الأخير ويواسى أهله. . .

وفى الدار قيل لى إن الملك حضر، وانصرف، فجلست مع بعض مساعدى حسنين، وكانوا قد هرعوا إلى بيته عند سماعهم بالحادث، فقصّوا علىَّ تفاصيله. .

وكان حسنين مدعواً إلى الغداء عند الأستاذ الظاهر حسن المحامى، ولكنه اتصل به تليفونيا فى موعد الدعوة، ورغب إليه فى تأجيلها إلى المساء، فتكون عشاء بدلاً من غداء، لأنه يشعر بشىء من التعب ويروم أن ينام قليلاً فى فترة الغداء! . . .

وهكذا عدل حسنين خط سيره فى اللحظة الأخيرة. . . كأنما كان على موعد مع الموت فى الطريق الذى يؤدى إلى بيته! . . .

* * *

وبينما كنت أستمع إلى بقية التفاصيل دخل علينا فاروق، وكان بادى الانزعاج،

فأخلوا الحجرة وتركونا وحدنا، فعزيته، فقاطعنى بقوله: لقد جمعت بنفسى كل أوراقه الخصوصية هنا وفى عابدين قبل أن تمتد إليها يد!

واسترعى انتباهى اهتمامه «بجمع كل أوراقه الخصوصية» بنفسه عقب الوفاة مباشرة، وحرصه على أن يكون ذلك أول ما يكلمنى عنه فى تلك الدقيقة...

ثم لاحظت أنه لا يتحسر على رائده، ولايذكر رئيس ديوانه بعبارة واحدة تنم على حزنه، وبينما كنت أتوقع أن أسمع منه كلمة فى رثائه، قال: تركنا واحنا فى عز الشغل!

ولم يقل: ونحن فى حاجة شديدة إليه...

أو على الأقل: ونحن فى حاجة إليه...

بل قال: تركنا واحنا فى عز الشغل!

كأنه كان يلوم حسنين على الوقت الذى اختاره لإجازته.. أو لرحلته!

وبعد قليل أنعم على «اسمه» بالوشاح الأكبر من نشان محمد على!

وفسر الناس هذا التكريم لرئيس ديوانه بعد وفاته بأنه تحية لإخلاصه وتقدير لخدماته..

أما هو فقال: لكى يتمكنوا من تشييع جنازته عسكريا!

وخيل إلىّ ساعتئذ أن «الملك» يكرم ذكرى رائده ورئيس ديوانه لكى يثنى الناس على وفائه!...

أما فاروق «الرجل» فلم يذرف عليه دمعة واحدة!...

بل بدا لى من بعض الدلائل أن فاروق الرجل ارتاح إلى رحيله!!

فإنه بعدما أنعم على اسمه بالنشان الذى يمكّن من تشييع جنازته عسكريا، وبعدما اطلع على بعض الأوراق المرفوعة إليه من الديوان الملكى، غادر القصر بسيارته الخاصة، واستصحبنى معه..

ولما رأيته متجها إلى كوبرى قصر النيل تبادر إلى ذهنى أنه عائد إلى دار الفقيد ليكرر عزاءه لأهله ومواساته لهم فى مصابهم، فإذا هو عند وصولنا إلى بداية شارع الجيزة يمضى

فيه ولا يعرج على «الدقى» ، ولما بلغ نهايته سلك طريق الهرم ، وأطلق لسيارته العنان ، فظننت أنه يلتمس الترويح عن نفسه بنزهة فى الهواء الطلق . .

وكنت فى ذلك الحين أعتقد أننى «عرفت» فاروق ، وأحطت بأحواله وأطواره . . .

ولكن ما حدث بعد توغلنا فى طريق الهرم أظهر لى أننى لازلت بعيدا عن معرفته وفهمه ، وأننى قد لا أفهمه أبدًا ! . .

إذ ما كاد يقترب من «أوبرج الأهرام» حتى خفف من سرعة السيارة فجأة ، وقبل أن أسأله عما ينوى عمله ، عرج عليه ، وأوقف السيارة أمام بابه !

ودخلت المكان فى إثره وأنا أقول فى نفسى : إذا كان قد جاء إلى «الأوبرج» ليلة وفاة حسنين ، فما عساه فاعلا ليلة وفاتى !

وكان نبأ مصرع حسنين قد ذاع فى العاصمة ، فلما رآنا الذين كانوا يتعشون فى «الأوبرج» فى تلك الليلة لم يصدقوا أعينهم ، وقرأت فى نظراتهم سؤالاً كنت أول الحائرين فى الإجابة عنه . . .

وماذا كان فى وسعى أن أقول فى تبرير ، أو تفسير ، ذهاب الملك إلى مكان عام تعزف فيه الموسيقى ويدور الرقص . . بينما رائده ورئيس ديوانه مسجًّى على فراش الموت ! . . .

ولعل الشعور الذى استولى علىَّ فى تلك الساعة كان فى ضمن العوامل التى زادتنى عزوفًا عن المنصب الذى كان يريد تقليدى إياه فى القصر !

وعلى أنغام الموسيقى جلس فاروق الرجل يحدثنى عن مأساة أخرى من مآسى القصر . . .

واستهل حديثه بقوله : لابد أن هناك «مأتما» آخر الليلة فى «الدقى» !

وكانت الملكة السابقة نازلى منذ خلافها معه تقيم فى الدار التى كانت لوالدها فى حى «الدقى» . . .

ولم أعقب على عبارته . . .

وكأنما خشى ألا أكون قد أدركت معنى إشارته فقال : إنى أتكلم عن الوالدة !

ثم قال : من حسن الحظ أن كل شىء قد انتهى الآن !

وللمرة الأولى منذ نشوء معرفتنا لم أجد كلمة واحدة أقولها . . .

وماذا كان يمكننى أن أقول فى هذا الموقف؟ . . .

وتركته يتكلم . . . فتكلم ، وتكلم طويلا ! .

وكان مما قاله أن أمه دخلت عليه يومًا ومعها حسنين ، وقالت له باسمة إنهما يستأذناه فى عقد زواجهما «فطار عقلى وهجمت على حسنين وصفعته على وجهه بكل قوتى ، ثم طردتهما من حجرتى وأنا ألعنهما شر لعنة» ! . .

وفى مرة أخرى لم يستطع تحمل «ما يجرى تحت سقف القصر الذى مات فيه والدى ، فأصدرت أمرى إلى الخدم بأن يلقوا بفرش حجرة حسنين فى حديقة القصر» ! . .

وبعدما ذكرنى بظروف طلاق حسنين من «زوجته الشرعية بعدما ذاقت المر من علاقته بأمى» قال «ولذلك كان أول ما عملته اليوم بعد وفاته أن جمعت أوراقه الخصوصية بنفسى خوفًا من أن يكون فيها شىء يتصل بهذه الفضيحة ، فيقع فى يد غريبة» ! . .

وقيل إنه عثر بين تلك الأوراق على عقد «زواج عرفى» بين حسنين ونازلى ، ولكنه لم يطلعنى عليه على كل حال .

وأردت أن أسأله : وكيف احتفظت به فى قصرك ، ولماذا أبقيت عليه؟

بل أردت أن أسأله أكثر من سؤال واحد ! . . .

ولكن كيف أسأله؟

ألم يكن يكفينى الحرج الذى كنت به وأنا أصغى إلى ما كان يقصّه علىّ؟ . . .

ثم إذا هو يطرق من تلقاء نفسه موضوع السؤال الأول من غير أن أسأله إياه فيقول : ولكنى كنت مضطرًا إلى الاحتفاظ بحسنين . . . كان يعرف طبيعتى وأخلاقى . . . وكان يعرف سياستى وأسرارى . . . وكان يعرف دخائلى وشئونى الخاصة . . . وكنت فى البداية محتاجًا إليه فى عملى ، ثم لم أعد فى حاجة إليه ، ولكنى كنت قد اعتدت العمل معه ، وكان يريحنى ، فظل فى خدمتى بقوة الاستمرار ولا سيما أنه كان فى عمله مطيعًا ومؤدبًا ! . . .

وعاد فكرر معانى هذا الجزء من حديثه بعبارات أخرى ، وألفاظ أخرى ، وختمه هذه

المرة بقوله: وقد كنت أنا فى الواقع الرئيس الفعلى للديوان.. ولذلك لن أستعجل وأعين رئيسًا جديدًا للديوان الآن!...

ولما أنهى حديثه انصرفنا من «الأوبرج» حتى إذا أشرفنا على كوبرى الجلاء اتجه إلى اليسار، وبعد دقيقة واحدة كنا أمام دار حسنين...

فقد أراد فاروق «الملك» أن يراجع بنفسه نظام جنازة رائده ورئيس ديوانه!

وعرفت الصحف ما جرى فى دار الفقيد..

ولم تعرف ما جرى فى «أوبرج الأهرام»!

ونام فاروق فى تلك الليلة وهو يعتقد أن انتهاء علاقة أمه بحسنين تعوضه عما خسر بوفاة رائده ورئيس ديوانه!

فإذا نازلى بعد وفاة حسنين تسافر إلى أوروبا، ومن أوروبا تسافر إلى أمريكا!!!

وإذا فاروق يقول يومًا لنجيب سالم (ناظر الخاصة الملكية) وحسن يوسف (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وكاتب هذه السطور: «لو رأيت أمى الآن لضربتها بالرصاص!».

وبعد وفاة حسنين بأكثر من سنتين كنت والدكتور يوسف رشاد بصحبة فاروق فى سيارته الخاصة، ولما بلغنا ميدان كبرى الجلاء، شاهدنا تمثال المرحوم أحمد ماهر (باشا) وكان قد نصب فى ذلك المكان من يومين ولم يزح عنه الستار بعد...

وسألنا فاروق قائلا: تمثال من هذا؟

فقال يوسف رشاد: إما أحمد ماهر يا أفندم أو أحمد حسنين..

وكان بعضهم قد اقترح يومئذ فى الصحف إقامة تمثال لأحمد حسنين...

فقال فاروق موجها إلىَّ الكلام: إذا كان هذا التمثال لأحمد حسنين فاعمل ترتيبك لإزالته فى الحال!

ولما قلت له إنه تمثال أحمد ماهر، قال: فى هذه الحالة يبقى!

❊ ❊ ❊

تلك هى صفحة وجيزة عن علاقات حسنين ونازلى، وعن علاقات فاروق وحسنين...

وهى صفحة واحدة من صفحات كثيرة، وقد ضمنتها ما تيسر تدوينه مكتفيا بالقدر اللازم لموافاة القارئ بصورة سريعة لتلك المأساة الكبيرة، وللجو الذى شب فيه فاروق وواجه منه الحياة! . .

بقى سؤال واحد، وهو كيف سكت فاروق على علاقة أمه بحسنين؟

والردّ على ذلك أنه سكت عليها فى بادئ الأمر مكرهًا . .

سكت عليها مكرهًا لأنها أمه، ولأنه كان يخاف منها، ولأنه كان يعرف حدة طبعها وتطرف نزواتها، فخاف أن يستفزها خشية أن تثير فضيحة علنية يستغلها الوفد، ويستغلها كيلرن، ويستغلها خصومه جميعًا فسكت عليها صاغرًا!

هذا فى البداية . .

أما فيما بعد فقد لاحظ فاروق أن أمه ورائده يقللان من ملاحظاتهما على بعض أعماله وتصرفاته، وأنهما لأجل ضمان رضائه وعدم إغضابه يغضان الطرف عن نزواته ومغامراته، فأخذ يتغاضى عن غرامهما من جهته، وكانت أخبار هذا الغرام تبلغه تباعًا من بعض خدمه وصديقاته . . .

وساد بينهم مبدأ المثل العامى القائل «شيّلنى وأشيّلك»!

ولم يعد فاروق يحفل بمواعظ رائده ورئيس ديوانه، واستخف بأمه فلم يعد يحسب لها حسابًا، فكانت علاقته بالنبيلة التى أشعلت نار خلافه مع زوجته فريدة استهلالا لعشرة المحظيات والخليلات، وقضاء الليل فى الأماكن العامة أو حول المائدة الخضراء فى الأندية والمجتمعات.

وعرف رائده ورئيس ديوانه أخبار مغامراته النسائية وحياته الليلية العلنية وهى فى بدايتها، وكان الوحيد الذى يستطيع، لاعتبارات شتى، أن يكبح جماح استهتاره وانزلاقه، وخصوصًا لو استعان بما كان لأمه من سلطان عليه، ولكنه أغفل واجباته وتهاون فى تبعاته، لا عن جهل، بل عن عجز، وكيف لا يعجز وقد أضحى عشيق أمه!!

وكيف يستعين بالأم على ابنها، والابن يعلم أنها أصبحت خليلة لرائده ورئيس ديوانه! . .

وهكذا اشترى فاروق سكوتهما على مسلكه بسكوته على علاقتهما! واشترى الرائد والأم سكوته على غرامهما بسكوتهما على حياته الخاصة!

فأى فساد كان فاروق بعد ذلك فى حاجة إلى تعلمه، وقد ترعرع فى محيط لا يرى فيه سوى النميمة والوشاية والدسّ والتآمر والتجسس والرياء والكذب والنفاق. فإذا ارتقى العرش وأطل على حياته الجديدة كان منظر امرأة مرتمية فى أحضان رجل أول ما أبصر!

وكان اسم المرأة نازلى، وكانت أمه.

وكان اسم الرجل حسنين، وكان رائده ومستشاره!

* * *

وبمناسبة حديثى عن حسنين أعود فأقول إنه إلى آخر يوم له فى رئاسة الديوان لم يكن فاروق يباحثنى فى شئون السياسة الداخلية بعد، حتى أنه لما أقيلت وزارة النحاس فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ عرفت كيفية تأليف وزارة أحمد ماهر وسائر الأخبار المتصلة بها كما عرفها الصحفيون جميعًا، وكنت أنا من جهتى أتجنب محادثته فى تلك الشئون، خيفة أن يتوهم أننى أحاول استغلال صلتى به لأتسقط أخبارًا لجريدتى، أو أننى أسعى لإقحام نفسى فى أمور لا تعنينى!

ولم يشذ فاروق عن تلك الخطة سوى مرة واحدة...

فقد حدث بعد تأليف وزارة أحمد ماهر بأمد قصير أن قال لى فاروق يومًا: إننى حائر فيما يبلغوننى إياه عن موضوع محاكمة النحاس... هذا يقول لى شيئا وذاك يقول لى شيئًا آخر... فأريد منك أن تذهب إلى أحمد ماهر كأنك ذاهب إليه لعمل صحفى، فإذا اختليت به قلت له إننى أوفدتك إليه لكى أعرف حقيقة رأيه فى هذا الموضوع، على أن يبقى الأمر سرّا بينكما لا يعلم به أحد سواى!...

فقلت له: وكيف أثبت له أننى أسأله هذا السؤال بأمر من جلالتك إذا لاحظت أنه متردد فى الإجابة عنه؟

فأطرق لحظة ثم قال: قل له «بأمارة» ما سمعه منى عن بدلة «الردنجوت»...

ونفذت تعليماته بحذافيرها، فقال لى أحمد ماهر: إن موضوع محاكمة النحاس أخطر جدّا مما يظن بعضهم... أنا لا يكفينى أن يقال لى إن نسبة احتمال إدانته ٩٠ فى المائة أو ١٠٠ فى المائة لكى أوافق على محاكمته... إذ لا يخفى أن محاكمته - لو تقررت - يجب أن تجرى أمام محكمة عليا خاصة، ينص الدستور على كيفية تأليفها، وسيكون ضمن رجالها بعض أعضاء مجلس الشيوخ، وهؤلاء يحتم الدستور اختيارهم بالقرعة،

وقد يكونون جميعًا أو أغلبهم من الوفديين، فينبغى لى والحالة هذه أن أحسب حسابًا لجميع الاحتمالات، ولذلك فإنى لن أوافق على محاكمته إلا إذا ثبت لى أن إدانته محققة ١٥٠ فى المائة لا مائة فى المائة بحيث إذا خسرنا «خمسين» لتفاوت الآراء فى التقدير ظل هناك مائة فى المائة لضمان الإدانة! . .

وأردف أحمد ماهر ما تقدم بقوله: وأرجوك أن تقول لجلالة الملك إنه لو حوكم النحاس وبرئ لضاع كل شىء. . . هذه الوزارة. . . وهذا النظام. . . وعرشه أيضًا!

فقلت: سأبلغه هذا كله حرفيا.

فقال: وما رأيه هو فى الموضوع؟

فقلت: إنه يميل إلى المحاكمة طبعًا، ولكنى توقعت أن تسألنى دولتك هذا السؤال، فسألته عما يكون ردى عليه، فقال لى إنه يترك تقدير الموضوع لك، وإنه إذا قيل لك غير ذلك فلا تصدق!

فقال: وهو كذلك. . . إن هذا يريحنى كثيرًا!

وكان شعورى بعد هذه المقابلة أن أحمد ماهر لا يريد هذه المحاكمة. . .

ولما اجتمعت بالملك أعدت عليه حديث أحمد ماهر برمته، فسألنى: وأنت ما رأيك؟

فقلت له: رأيى يامولاى أن أحمد ماهر رجل عاقل، وأن كلامه فى محله!

وكانت هذه أول مرة سألنى فيها فاروق عن رأيى فى موضوع سياسى محلى معين. . .

وكنا فى أواخر سنة ١٩٤٤.

أما المرة الثانية فكانت فى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦، أى بعد تعيينى مستشارًا صحفيّا بأربعة أشهر. . .

والواقع أن فاروق كان يتمنى محاكمة النحاس، ولكنه كان، فى قرارة نفسه، متخوفًا من عواقبها، فلما عرف رأى أحمد ماهر على حقيقته، أبى أن يندفع وراء الذين كانوا يحثونه على مطالبة رئيس الوزارة بعدم التردد فى إجراء المحاكمة، فطوى موضوعها. . .

وكان الذين ينادون بوجوب محاكمة النحاس يريدون محاكمته على أساس ما جاء فى «الكتاب الأسود» بوجه خاص.

ولا يخفى أنه لما اختلف الأستاذ مكرم عبيد (باشا) مع النحاس ألّف عنه وعن حكمه كتابًا سماه «الكتاب الأسود»، وكان النحاس رئيسًا للوزارة يومئذ، وكانت الأحكام العرفية قائمة والرقابة مفروضة على الصحافة ودور الطباعة، فتولى بعض أصدقاء مكرم عبيد طبع كتابه خفية، وأخذوا يوزعون أجزاءه خلسة، فيتداولها الناس سرًا.

ومن المعلوم أن فاروق كان يكره النحاس فى ذلك الحين كرهًا شديدًا، فحرص على أن تصل إليه أجزاء «الكتاب الأسود» تباعًا، والحبر الذى طبعت به لم يجف بعد. . . وكان لا يخرج من قصره إلا بعد ما يحشو بها جيوبه فإذا جلس فى مجلس خاص سأل قراء العربية من الحاضرين هل اطلعوا على «الكتاب الأسود»، فلا يكادون يقولون إنه لم يتسن لهم الاطلاع عليه بعد حتى يخرجه من جيوبه ويطلب إليهم أن يشرعوا فى قراءته فورًا!

ولم يكتف فاروق بذلك، بل أمر بعض مترجمى الديوان الملكى بترجمة «الكتاب الأسود» إلى الفرنسية والإنجليزية. . . ليضع الترجمة تحت تصرف الذين لا يعرفون العربية.

ودأب على هذه الخطة نفسها فى كل ما كان يصل إليه من نشرات سرّية ضد الوزارة النحاسية، وكان يوزعها بيده فى جميع مجالسه الخصوصية!

ولعله كان أول «ملك دستورى» فى العالم اشترك فى توزيع مطبوعات سرية مناوئة لحكومته!!

الفصـــل العاشر

تعييني مستشارًا صحفيّا

بدأت فكرة إلحاقى بالقصر رسميّا تراود فاروق بعد عودتنا من اجتماع «رضوى»، ولعل تساؤل بعض الناس عن الباعث له على اختيارى لمرافقته فى تلك الرحلة دون غيرى من الصحفيين هو الذى أوحى إليه بها، فأراد أن تكون لى فى قصره صفة رسمية تسوغ وجودى إلى جانبه فى جميع المناسبات من غير أن يؤدى ذلك إلى إحراج موقف الديوان الملكى فى علاقاته بسائر الصحفيين.

ولما فاتحنى فى هذا الموضوع أول مرة تبادر إلى ذهنى أنها فكرة عابرة، فأبديت له أننى أستطيع أن أخدمه وأنا خارج القصر أكثر مما أستطيع أن أخدمه لو كنت فى القصر، مقيدًا بقيود المنصب ومقتضياته!

وزدت على ذلك قولى إنه إذا كان غرضه من إلحاقى بالقصر هو الرغبة فى إظهار تقديره لى، فحسبى ما ألقى من عطفه ورعايته. . .

ولم يصارحنى فى هذا الحديث الأول بالسبب الذى من أجله «يحب أن يرانى ملحقًا بالقصر بصفة رسمية» على حد قوله، بل شاء أن يُلقى فى روعى أنه فكر فى هذا «المشروع» لرغبته فى تقدير جهودى!

ولما لم يناقشنى فى ردى عليه، وانتقل فى حديثه إلى موضوع آخر، ظننت أنه أخذ بوجهة نظرى، ولم يخامرنى شك فى أنها كانت فكرة عابرة فعلاً. . . ومرت!

غير أنه لما عاد بعد حين إلى التكلم فى «المشروع» نفسه ظهر لى خطأ تقديرى، وإذ صارحنى هذه المرة بغرضه الحقيقى من التفكير فى إلحاقى بالقصر رسميّا أدركت أن إقناعه بالعدول عن فكرته لن يكون أمرًا سهلاً!

* * *

وكانت هناك عدة اعتبارات تدعونى إلى عدم الترحيب بالفكرة التى خطرت له، وفى مقدمتها أن الجريدة التى أشرف على تحريرها جريدة مستقلة، وقد لا يكون من مصلحتها أن أنتسب إلى القصر رسميا، وخصوصًا فى وقت كان الخلاف مستحكمًا بين الملك وبعض الهيئات السياسية الكبيرة فى البلاد، فضلاً عن أننى سوف أجد مشقة عظيمة فى التوفيق بين مطالب عملى الصحفى وتبعات عملى فى القصر!

وتمثل أمام نظرى ما سأستهدف له من الحسد - والحسد بعض الطبيعة البشرية - وبخاصة أن هذا المنصب الصحفى سينشأ فى القصر لأول مرة، ولم يغب عن ذهنى ما سوف أتعرض له من معقبات هذه الصلة الرسمية بالقصر، وما ستجره بطبيعة الحال من القيل والقال!

وحسبت فى الوقت نفسه حساب رجال القصر، فقد كانوا يجمعون على كراهية كل رجل يدخل القصر ويتقلد منصبًا ذا اتصال مباشر بالملك، خشية أن ينافسهم بعض نفوذهم!

وزادنى عزوفًا عن هذا المنصب أننى كنت وثيق الصلة بالملك وفى غير حاجة إلى إضفاء مظهر رسمى عليها يورثنى كل هذه المتاعب!

* * *

ولم أخف عن فاروق شيئا من هذه الاعتبارات، بل بسطتها له بسطًا صريحًا، وظننت أننى قد بلغت منه مبلغ الإقناع، فمضت سنة ١٩٤٥ كلها دون أن ينفذ رأيه. وحلت سنة ١٩٤٦ ومات حسنين موته المفاجئ فى الحادث المعروف، فشعرت أن الملك قد عاد إلى «مشروعه» القديم، وأخذ يحدثنى عنه بشىء من الحزم والإلحاح، فعاودت من جهتى بسط أسباب اعتذارى. ومازلنا فى أخذ ورد حتى كان اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم، فإذا به يستدعينى إلى «أنشاص» صبيحة أول يوم وصل فيه بعض الضيوف، ويبلغنى أنه أصدر أمرًا بتعيينى «مستشارًا صحفيا لديوان جلالة الملك»، ثم طلب إلىَّ أن أبقى فى «أنشاص» إبَّان انعقاد المؤتمر بصفتى مستشارًا صحفيا! . .

وعرف الناس نبأ تعيينى من أول بلاغ أصدره ديوان كبير الأمناء من «أنشاص»، وكان عند استقبال فاروق لصاحب السمو الملكى الأمير سعود وجلالة الملك عبدالله وصاحب السمو الملكى الأمير عبدالإله. . . ففى هذا البلاغ أورد ديوان كبير الأمناء اسمى مقرونًا باللقب الجديد. .

واشترطت يومئذ لقبوله ألا يكون مصحوبًا بمرتب، فسألني فاروق عن وجه الحكمة في ذلك، فقلت له لأني أبغي أن أحتفظ بعملي الصحفي في جريدتي، وأن أنصرف إليه بكليتي عندما تنتهي مهمتي في القصر . . .

واقتنع بوجهة نظري، وفعلاً لم أتقاض مرتبًا ما من القصر طوال السنوات الست التي كنت فيها مستشاره الصحفي؟ غير أنه حدث في السنة التالية لمنحي هذا اللقب أن تقرر صرف «بدل تمثيل» لأصحاب المناصب الرئيسية في القصر، فاشتمل القرار على أن يكون للمستشار الصحفي «بدل تمثيل» أسوة بهم وخصص له خمسمائة جنيه في السنة.

ولما علمت بأمر هذا القرار رفعت إلى فاروق مذكرة رجوت منه فيها أن يعفيني من «بدل التمثيل» فرد عليَّ بأن إعفائي منه يحرج بعض إخواني في القصر، وأن لا غضاضة عليَّ في قبوله لأنه ليس مرتبًا، ولا يمكن أن يعتبر مرتبا، وإنما هو مبلغ يسير لمواجهة نفقات الضيافة في المكتب و«البقاشيش» التقليدية . . .

* * *

ولم يجر تعييني بأمر ملكي مكتوب، أو بكتاب من رئيس الديوان الملكي، أو بقرار منه، بل عينت بما كانوا يسمونه «نطقًا ساميًا» فكان أول تعيين يتم في القصر بهذه الكيفية .

وأردت أن أعرف اختصاصاتي لأكون على بينة مما لي ومما عليَّ، فقال لي فاروق إن الأيام هي التي ستعينها لي، فكانت النتيجة أنه لما استقلت من خدمته بعد ست سنوات لم تكن هذه الاختصاصات قد عينت بعد!

وتفاهمنا من اليوم الأول على أن أرجع إليه رأسا في جميع شئون عملي، وأن يكون لي «كمستشار صحفي» حق الاتصال المباشر به أسوة بالحقوق المخولة لسائر كبار رجال القصر.

* * *

وأراد فاروق من اليوم الأول لتعييني مستشارًا صحفيا أن يشعر رجال القصر بأنه لا يخلط بين العلاقة الشخصية وعلاقة العمل، وأنه إذا بدر من كريم ثابت «المستشار الصحفي» ما يستوجب المؤاخذة، فلن تنقذه منها صلاته الخاصة بالملك!

فحدث بعد عشاء اليوم الأول في «أنشاص» أن دعا فاروق ضيوفه إلى قضاء بعض الوقت على سطح القصر فرارًا من حَرِّ حُجَرِه، وكنا في آخر شهر مايو . . .

ولم يكن السطح معدًا لهذا الغرض، بل لم يكن عليه مقعد واحد أو كرسى واحد، ولم يكن يضيئه سوى النور المنبعث من مصابيح الحديقة المحيطة به . . .

وبينما كان فاروق يحادث الملك عبدالله أراد أن يستوضحنى أمرًا فدعانى إليه وسألنى عنه، ولما انتهيت من إعلامه به استدبرتهما وعدت إلى مكانى، فكانت «غلطة» منى لأن تقاليد القصر ومراسمه كانت تقضى علىَّ فى هذا الموقف بأن أرجع إلى الوراء خطوات، ووجهى متجه إليهما، فلا أستدبرهما إلا عند ابتعادى عنهما . . غير أن «جو» السطح أنسانى ذلك، ولا سيما أننى شديد الحرص على رجلى اليسرى لضعفها ومرضها، وأخاف عليها دائمًا من كل صدمة أو عثرة!

وانتهت السهرة، وودع فاروق ضيوفه، وصحب الملك عبدالله إلى الجناح الذى أفرد له، وبعدما ودعه بدوره اتجه إلى الجناح الخاص به وخلفه عبداللطيف طلعت كبير الأمناء ومحمود يونس التشريفاتى «النوبتجى» وكاتب هذه السطور باعتباره المستشار الصحفى الجديد! . .

وفى اللحظة التى فتح فاروق الباب المؤدى إلى داخل الجناح الخاص به، استدار وخاطبنى بقوله: «تبقى من فضلك تانى مرة لما تخلّص كلامك مع ملكين ما تدلهمش ظهرك!» . . .

وقبل أن أفوه بكلمة واحدة دخل حجرة مكتبه المتصلة بحجرة نومه وأقفل الباب! . . .

وقلت فى نفسى: أهذه هى بداية الوظيفة؟! . .

ونظر إلىَّ كبير الأمناء باسمًا وقال مداعبًا: تفضل استلم ياسعادة المستشار . . . تحية الاستقبال!

أما محمود يونس فاحمر وجهه، وتظاهر بأنه لم يسمع شيئا . . .

وما كدت أدخل حجرتى حتى جاءنى «الشمشرجى النوبتجى» وأخبرنى أن «مولانا» يود أن يرانى، وأدخلنى الجناح الخاص به عن طريق حمامه كيلا يلمحنى أحد من رجاله . . . ولما وقع نظره علىَّ قال لى وهو يضحك مغتبطًا: هل عجبك الفصل اللى عملته فيك؟ . . . علشان يفهموا إنه فى الشغل ما عنديش خيار وفاقوس، وإن اللى يغلط ياخد على دماغه مهما كان مركزه عندى!

ثم سألنى كيف بدر منى ذلك «التصرف المنتقد» على السطح؟ . . .

فقلت: لأنه سطح مهمل ومظلم وغير مفروش، فأنساني مع خوفي على رجلي مراسم القصر . . .

فقال: هذا عذر غير كاف .

فقلت: وهل تنتظر جلالتك أن أصبح في يوم واحد كأولئك الذين أمضوا سنوات طويلة في ممارسة تلك الحركات! . . .

فقال: هذا صحيح . . . ولكن اجتهد!

* * *

وأقيمت بعد مدة حفلة استقبال في قصر القبة لبعض أعضاء «الأسرة المالكة» . . .

وبعد ما صافحت «الأميرات» شقيقات فاروق أحببت أن أظهر له التقدم الذي تقدمته في المراسم الواجب اتباعها في المناسبات الرسمية، فرجعت إلى الوراء متقهقراً . . . حسب الأصول!

وإذا بي أسمع صوت إناء للورد (فاز) من «البللور» يهوي على الأرض بقوة!!

ولم أكن في حاجة إلى من ينبئني بأنني اصطدمت بالمنضدة التي كان الإناء موضوعًا عليها . . . وكان فاروق واقفًا في جانب آخر من القاعة فقال: هذا كريم ثابت حتمًا . . .

ومن ذلك اليوم اتفقنا على أن «أرجع إلى الوراء بنصف جسمي» في المناسبات الرسمية لا خوفًا على رجلي . . . بل خوفا على كل إناء للورد في القصر!

فحمدت الله على حرصه على إناء الورد على الأقل!

* * *

وكان قد انقضى عليَّ في منصب المستشار الصحفي أكثر من ثلاث سنوات حين كرر ما عمله في اليوم الأول في «أنشاص» . . . ولكن بصورة أخرى .

فمن التقاليد التي كانت متبعة في القصر أن كبار رجاله كانوا يدعون دائمًا إلى الغداء على المائدة الملكية إذا صلى الملك الجمعة رسميا، وكانت الدعوة تشملني كل مرة بأمر منه . . .

وفى خلال مأدبة من تلك المآدب، التفت إلىَّ وسألنى قائلا: كيف حال ابنتك اليوم يافلان؟ . . .

فقلت له إنها تحسنت كثيراً وتسير فى طريقها إلى الشفاء، ودعوت له بطول العمر . . .

وقال كل واحد من الحاضرين فى نفسه إنه إذا كان الملك يهتم بأن يسأل علنا عن صحة ابنة مستشاره الصحفى فهذا دليل آخر على مكانته العظيمة عنده!

وإذا هو بعد دقيقتين اثنتين يلتفت إلىَّ مرة أخرى ويقول: أظن يافلان أنك تعرف أن فى هذا القصر تقليداً بأنه إذا كان فى بيت أحد رجاله مرضى امتنع عن الظهور فى مجلس الملك خوفًا من العدوى! . .

فوجم الحاضرون وقال كل واحد فى نفسه: إذن لم يكن سؤاله عن ابنته دليل عطف واهتمام، بل كان مقدمة ماكرة للوصول إلى هذا اللوم العلنى الذى يدل على أن أسهمه عنده قد هبطت هبوطًا كبيراً! . .

وقلت: إنها كانت تشكو من برد خفيف. . لا أكثر.

فقال: هذا أمر يرجع تقديره إلى الدكتور الكفراوى، وأنا أستغرب كيف أنه لم ينبهك إلى ذلك! . .

وكان الدكتور عباس الكفراوى الطبيب الخاص حاضراً، فقال إنه لم يكن يعلم أن ابنتى مريضة! . .

فقال إنه يترك له «تحقيق» هذا الموضوع بعد الغداء. . .

وخيل إلىَّ فى تلك اللحظة أن بعض الحاضرين يتوهمون أننى تعمدت إخفاء مرض ابنتى كيلا تفوتنى فرصة الغداء على المائدة الملكية! . . .

وما كدنا نغادر قاعة الأكل حتى أسرع إلىَّ الدكتور الكفراوى يسألنى عن نوع مرض ابنتى . . .

وقبل أن أجاوبه عن سؤاله أقبل علىَّ أحد الحجاب الخصوصيين وقال لى بصوت مرتفع سمعه أغلب الواقفين حولنا: «مولانا عاوز سعادتك فوق»!

وكان يعنى «بفوق» الجناح الخاص بالملك، وكان فى الطابق العلوى من القصر. . .

وضحك الكفراوى . . . وابتسم كثيرون . . .

وقد ابتسم بعضهم لافتضاح «المناورة» التى أرادها الملك!

وابتسم الآخرون ابتسامة صفراء تنم على خيبة الأمل!

ولم يتوقع فاروق أن يبلغنى الحاجب الخاص دعوته جهراً . . .

ولذلك ظل يعتقد أن «مناورته» قد نجحت وأن المدعوين انصرفوا دون أن يعلموا أنه استدعانى إلى جناحه الخاص!

* * *

وكانت عقيدتى من أول يوم دخلت فيه «عابدين» بصفتى الجديدة أنه مهما بذلت من حرص وحذر فلن أدفع عنى حكم القدر فى اليوم الذى يكون مقدراً لى أن أترك القصر، فما دام الأمر كذلك فلم لا أصون النظام الذى وضعته للعمل مع الملك، كاملاً؟ ولم لا أواجه تبعات عملى بقوة وشجاعة؟ . .

وحدث فى القصر بعد حين حادث عزز تلك العقيدة تعزيزاً عظيماً، فازددت استمساكاً بها . . .

وأعنى حادث الخلاف الذى نشأ بين الفريق محمد حيدر وعبدالعزيز بدر الأمين الأول إذ ذاك، وانتهى بخروج الثانى من القصر . . .

فقد كان معروفاً أن لعبدالعزيز بدر منزلة خاصة عند فاروق، فهو الذى «اختاره» للعمل فى القصر، وهو الذى عينه «أميناً»، كان يقول عنه فى كل مناسبة إنه «من رجاله» الذين يعتمد عليهم . . .

وكان عبدالعزيز رجل واجب . . . وكان دائماً شديد الحرص والحذر فى كل عمل يعمله ليجنب كرامته كل مؤاخذة من جانب الملك، وليكون متمتعاً بعطفه ورضائه فى كل وقت . . .

وحدث فى استقبال جلالة الملك عبدالله فى المطار عند زيارته للقاهرة أن لاحظ عبدالعزيز بدر أن الفريق محمد حيدر - وكان وزيراً للحربية - خرج من المكان المعين لوقوف الوزراء، وأراد أن يسير بمعية فاروق لما تقدم للسلام على الملك عبدالله عند نزوله من الطائرة، فدنا منه ولفت نظره إلى أنه ليس من الذين يسمح «البروتوكول» بأن يتبعوا الملك عند تقدمه للترحيب بجلالة ملك الأردن!

ولما انتهى الاستقبال اتصل حيدر «بالشمشرجى النوبتجى» وقصَّ عليه ما بدر من عبدالعزيز بدر نحوه، وأنه «شده من ذراعه» فآلمه تصرفه . . .

وقال إنه لما تقدم للسير بمعية الملك تقدم بوصفه وزيرًا للحربية، إذ كان هناك «قره قول شرف» من الجيش لتأدية التحية العسكرية للملك عبدالله، وإنه إذا فرض جدلاً أنه لم يكن له كوزير للحربية أن يفعل ذلك، فإنه يحمل لقب «ياور جلالة الملك»!

وكانت علاقة حيدر بالملك فى ذلك الحين فى أقوى مراحلها وأزهر أيامها، فما كاد فاروق يسمع ما نقله إليه «الشمشرجى النوبتجى» حتى أبلغ عبدالعزيز بدر أنه يجب عليه أن يعتذر إلى حيدر!

وانتهز عبدالعزيز بدر فى الغد فرصة وجود حيدر فى القصر فقال له إنه تلقى أمرًا بأن يعتذر إليه، وأنه تنفيذًا للأمر يعتذر!

وكان عبداللطيف طلعت كبير الأمناء مجتمعًا بعد يومين فى مكتبه بعبدالعزيز بدر الأمين الأول وعلى رشيد الأمين الثانى، فدخل عليهم حيدر، فوقف عبداللطيف طلعت وعلى رشيد تحية له، وظل عبدالعزيز بدر جالسًا!

ونمى الأمر إلى الملك عن طريق «الشمشرجى النوبتجى» فغضب على عبدالعزيز بدر، وقال إنه «حُرٌّ فى أن يفعل ذلك فى بيته لا فى القصر» وأمر بأن يبحث لنفسه عن عمل فى وزارة الداخلية أو فى وزارة الخارجية . . .

وحاول غير واحد وقف تنفيذ هذا الأمر فلم تنجح مساعيهم، واقترح كبير الأمناء أن يجمع حيدر وعبدالعزيز بدر فى مأدبة فى بيته وأن يصلح بينهما، فلم يوافق فاروق على الاقتراح، وأصر على وجوب خروج عبدالعزيز بدر من القصر، فخرج فعلاً!

وأراد عبدالعزيز بدر يومئذ أن يبلغ الملك أنه اختار منصب محافظ بورسعيد، وأنه يرجو أن يوافق على ذلك مع الأمر بأن تحسب له أقدميته فى وزارة الداخلية باعتبار أنه كان مدير مديرية قبل تعيينه فى القصر - أراد أن يبلغ الملك ذلك فلم يجد من يبلغه إياه؛ إذ كان قد شاع فى جميع أرجاء القصر «أن مولانا غاضب عليه»، وقد سرنى أن أسدى إليه هذه الخدمة وأن أوفق إلى تحقيق رغبتيه، ولكنى فشلت فى إقناع فاروق بمقابلته قبل سفره إلى مقر عمله الجديد!

ومكث عبدالعزيز بدر محافظًا لبورسعيد إلى أن تولى حسنى الزعيم حكم سوريا،

فأراد فاروق بعد زيارة حسنى الزعيم له فى «أنشاص» أن يعين على رأس المفوضية المصرية فى دمشق رجلاً يثق به ثقة تامة، ويعتمد عليه اعتماداً كاملاً، فرضى عن عبدالعزيز بدر فجأة، وأمر بنقله إلى وزارة الخارجية بين عشية وضحاها، وعينه وزيراً مفوضا فى سوريا.

فهذا الحادث الذى حدث لرجل كان مثالاً فى الحرص والحذر، وكان فاروق من جهته يصطفيه ويباهى بأنه هو الذى «اختاره» ويصفه بأنه من خيرة رجاله - زادنى إيماناً بأنه إذا أزفت الساعة فالماضى كله بحرصه وحذره لا يشفع ولا ينفع!

وعلى ضوء تلك العقيدة واجهت هذه الناحية الجديدة فى علاقاتى بفاروق، فلم تلبث صلة العمل أن تبوأت بعد أمد قصير مكانة تضارع المكانة التى كانت للصلة الشخصية.

الفصـــل الحادى عشر

الدستور غير المكتوب

ما كدت أعين مستشارًا صحفيًا وأشرع فى مباشرة عملى فى «عابدين» حتى اكتشفت أن العلاقات بين القصر والحكومة تقوم على دستورين . . .

أحدهما مكتوب ومعروف للشعب ، وهو الدستور الرسمى للدولة ، وقد فصل بين السلطات والاختصاصات وبين الحقوق والواجبات . .

والآخر «غير مكتوب» وغير معروف للشعب!

أو بعبارة أصدق : مكتوم عن الشعب!

وقد نظم هذا الدستور «غير المكتوب» العلاقات بين الحكومة والقصر تنظيما أصبح على مر الأيام «عرفًا» له قوة القانون وقوة الدستور ، بل كان له أحيانا من الناحية العملية قوة أكبر من قوة القانون ومن قوة الدستور! .

تلك هى الحقيقة التى اكتشفتها عند تعيينى مستشارًا صحفيا فعرفت أن الحكومة لا تعمل عملا واحدا قبل أن تخاطب القصر فى موضوعه وتستطلعه رأى الملك فى شأنه!

وأعنى بقولى «لا تعمل عملا واحدا» كل عمل يستحق أن يكتب عنه خبر فى الجرائد! .

وأؤكد أنه ليس فى هذا التعريف مبالغة أو مجافاة للحقيقة ، فلو أردت أن أحصى أو أن أحصر الموضوعات والشئون والأعمال التى كانت الحكومة ترجع فيها إلى القصر قبل «التنفيذ» لما استطعت ذلك لكثرة عددها ، وحسبى هنا أن أذكر بعضًا منها على سبيل المثال والتدليل . .

كان هناك قبل كل شيء جدول أعمال (رول) جلسات مجلس الوزراء ، فقد كان

جدول كل جلسة يرسل إلى القصر قبل عقدها لرفعه إلى الملك، وكان الملك يبدى فى شأنه ما يشاء، فإذا أمر بحذف موضوع منه حذف، وإذا أمر بإرجائه أرجئ. . .

وكانت جميع الترشيحات للمناصب الحكومية من درجة مدير عام فما يعلوها تعرض على القصر، إما شفويا أو كتابة، ليقول الملك كلمته فيها. . . بما فى ذلك المناصب الفنية التى لا تمت إلى سياسة الدولة الداخلية أو الخارجية بصلة، كمنصب المدير العام لمصلحة المجارى أو منصب المدير العام لمصلحة التنظيم. . . فلم تكن الحكومة تقدم على تقليدها إلا إذا أقر الملك أسماء المرشحين لها!

وكثيراً ما كان القصر يعارض فى بعض الأسماء، أو يراجع الحكومة فيها، أو يطلب بيانات إضافية عن أصحابها. . . وكانت الحكومة تعرض أحيانًا - تسهيلا للعمل - اسمى مرشحين اثنين أو أسماء ثلاثة مرشحين لمنصب واحد، وتترك للملك أن يختار أحدها!

ولم يكن وزير الخارجية يمنح سفيراً أو وزيراً مفوضاً إجازة عادية أو استثنائية إلا بعد عرض الأمر على القصر. وقد سمعتهم مرة يستأذنون الملك فى إجازة لقنصل مصر فى ليفربول، ولم يكن يعرف اسمه!

ولم تكن مشروعات حركات ترقيات وتعيينات وتنقلات ضباط البوليس ورجال القضاء، والنيابة، ورجال الرى والصحة، وما إليها، تُعتمد إلا بعد عرضها على القصر ونيل موافقته عليها!

ولست فى حاجة إلى القول إن المبدأ عينه كان يطبق على جميع مشروعات حركات الترقيات والتعيينات فى الجيش وفى السلاحين الجوى والبحرى.

وكذلك على مشروعات حركات وزارة الخارجية.

بل إن «العرف» أو «الدستور غير المكتوب» كان يقضى باستطلاع رأى القصر فى جميع تعيينات وزارة الخارجية من درجة «ملحق» فما فوق!

ولم يكن «الاستطلاع» أو «العرض» استطلاعا شكليا أو عرضًا شكليا، بل كان للملك رأى حاسم وكلمة نافذة فى كل شأن من تلك الشئون!

وإلى جانب الاستطلاع والعرض كانت هناك الأمور والشئون التى اعتادوا أن «يستأذنوا» الملك فيها، وكانت لا تُحصى ولا تعد!

كانوا يستأذنون مثلا فى مواعيد المحمل . . .

وفى مواعيد تغيير ملابس رجال الجيش والبوليس صيفا وشتاء . . .

وفى مواعيد سفر السفراء والوزراء المفوضين إلى مقر أعمالهم . . .

وفى منح «تأشيرة» سفر لكل فرد من أفراد أسرة محمد على يود السفر إلى الخارج . . .

وفى مواعيد إجازات الوزراء وأسماء زملائهم الذين يندبون مكانهم . . .

ومن الطبيعى ، وقد كانوا يرجعون إلى القصر فى كل كبيرة وصغيرة ، إن خطاب العرش لم يكن يلقى إلا بعد اعتماده من الملك ، وكانت الفقرات «الناعمة» الخاصة بالسياسة الخارجية ترفع إليه أحيانًا قبل الفراغ من إعداد مشروع الخطاب كله ليتسنى له مراجعتها ومباحثة الوزارة بشأنها فى متسع من الوقت!

كذلك كانوا يرفعون إليه مقدمًا صورة من جميع الكلمات التى كانت تلقى فى الاحتفالات التى كان يحضرها . . . أو التى كان رؤساء الوزارات يذيعونها بمناسبة أعياده!

فهل كنت بعد هذا كله ـ وهو قليل من كثير ـ مبالغًا أو مجافيًا للحقيقة حين قلت إن الحكومة لم تكن تعمل عملاً واحدًا يستحق خبرًا فى الصحف بدون أن ترجع فيه إلى القصر مقدما؟! . . .

ولعلى بالأمثلة التى ذكرتها ـ على سبيل التمثيل والتدليل لا على سبيل الإحاطة والحصر ـ قد وفقت إلى تصوير «الدستور غير المكتوب» الذى كان معمولاً به بين الحكومة والقصر فى جميع الأوقات وفى عهد جميع الوزارات .

* * *

ولما توفى فؤاد وخلفه فاروق على العرش فى سن مبكرة ، قبل أن يستكمل علمه وقبل أن يدرس أحوال البلاد ، ظن العارفون بأمر «الدستور غير المكتوب» وبالعرف الذى أصبح له قوة القانون بدون أن يكون قانونًا ـ ظن العارفون بتلك «الأسرار الداخلية» ـ التى كتمت دائما عن الشعب ـ أن الحكومة ستنتهز الفرصة وتكيف ذلك «العرف» تكييفًا جديدًا على ضوء الظروف الجديدة فى القصر ، وعلى ضوء التحول السياسى الذى تحولته البلاد والنمو الذى نماه وعى الشعب منذ سنة ١٩٢٣ ، ولكن من الأسف أن الوزارات التى تعاقبت على الحكم فى عهد فاروق لم تعمل شيئًا فى هذا السبيل ، فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد تدخل القصر فى أعمال الحكومة كل يوم أكثر من اليوم الذى قبله .

ولا ريب أن على ماهر وأحمد حسنين كانا يستطيعان عند ارتقاء فاروق العرش وعند شروعه فى مباشرة سلطته الدستورية أن يسديا خدمة جليلة إلى المبادئ والتقاليد الدستورية الصحيحة لو عدّلا العقلية القديمة التى كانت تُسيّر الديوان الملكى فى علاقاته بالحكومة.

كانت عند على ماهر من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩، وكانت عند حسنين من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٦ - الفرصة لتغيير تلك العقلية أو لتعديلها، على أساس أن الملك فؤاد قد توفى، وأن الوعى القومى قد وثب وثبات كبيرة إلى الأمام، وأن من مصلحة البلاد ومن مصلحة الملك الشاب نفسه أن تنسق علاقات العمل بين القصر والحكومة، وبين الحكومة والقصر، تنسيقًا جديدًا يساير روح الزمان وأحكامه ومقتضياته، قبل أن تسيطر العقلية الأوتوقراطية على الملك الجديد، وقبل أن يستمرئ التدخل فى جميع الأعمال والشئون الحكومية، ولكنهما لم يصنعا شيئًا!

أما التبعة الكبرى فتقع فى نظرى على جميع الأحزاب التى اشتركت فى الحكم فى عهد فاروق، فلولا تنافسها على الحكم، وحرصها على الاحتفاظ به، لما تيسر للقصر أن يجعل من «الدستور غير المكتوب»، دستورًا رسميا تخضع له جميع الوزارات، وسأكشف للقارئ فى هذه المذكرات عن بعض ما كانت الأحزاب تبذله فى سبيل الوصول إلى «الكرسى» وفى سبيل عدم النزول عنه!

* * *

وكان أحمد حسنين يقول لأصفيائه وهو يشير إلى «خزانة» فى حجرة مكتبه: مادام فى هذه الخزانة «قطعة جبنة» فسنجد دائما من يرغب فى تذوقها!

ولم تكن «قطعة الجبنة» سوى الوزارة والمنصب الوزارى!..

ومن المؤلم أن التجارب أثبتت لفاروق صحة أول درس لقنه إياه حسنين فى سياسة الحكم!.. فقد استوى فاروق على العرش وفى البلاد وزارة دستورية تمثل الأغلبية البرلمانية، وهى الوزارة الوفدية، فلم يلبث أن أقالها بنصيحة من على ماهر رئيس ديوانه..

ولا أقف عند ظروف تلك الإقالة، وهل كانت دستورية بروحها أم لا، فإن ذلك ليس غرضى من الإشارة إليها.

ودُعى محمد محمود - رئيس الأحرار الدستوريين - إلى تأليف الوزارة الجديدة، فاعتمد فى تكوينها على الأحرار الدستوريين والسعديين.

وكان من الطبيعى أن يدعى محمد محمود إلى تأليف الوزارة الجديدة بوصفه زعيمًا للمعارضة، فلم يكن فى هذا الاختيار وجه للاستغراب . .

بل لغاية هنا يمكن أن يقال إن الأمور كانت تسير - ولو فى الظاهر - سيرًا منطقيا . . . ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟

لم يمض على تكليف محمد محمود باشا برئاسة الوزارة فترة طويلة حتى أكرهه القصر على الاستقالة.

وهنا بدأت الأمور تسير سيرًا غير منطقى حتى فى الظاهر!

فقد كان من الطبيعى عند استقالة محمد محمود أن يعهد الملك فى رئاسة الوزارة إلى قطب من أقطاب أحد حزبى الأغلبية فى مجلس النواب، وهما حزب السعديين وحزب الأحرار الدستوريين . . ولكنه لم يفعل ذلك، وعين على ماهر رئيس ديوانه رئيسًا للوزارة!

وقبل السعديون أن يعملوا برئاسته مع أنه لم يكن فى يوم ما من السعديين أو من الأحرار الدستوريين!

وأقر البرلمان هذا الوضع الجديد!

وهكذا رأت مصر على رأس الوزارة الحزبية رجلاً لا ينتمى إلى حزب ما من الأحزاب المشتركة فى الاضطلاع بمهام الحكم ومسئولياته! . .

وبينما كان على ماهر يقفز من رئاسة الديوان إلى رئاسة الوزارة كان حسنين يمرن رجليه للقفز إلى رئاسة الديوان الملكى!

* * *

وقد يقال - جدلا - إن الظروف هى التى قضت باختيار على ماهر رئيسًا للوزارة، وإن الأحزاب التى تعاونت معه قدرت تلك الظروف فسلمت برئاسته . .

ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟

اضطر على ماهر إلى الاستقالة.

وكانت الفرصة مواتية لإصلاح الوضع باختيار أحد السعديين أو الأحرار الدستوريين رئيسا للوزارة . . أو بالرجوع إلى الشعب . .

غير أنه فى هذه المرة أيضًا تجاهل القصر المبادئ والتقاليد الدستورية ، فاختار الملك - بناء على نصيحة أحمد حسنين - رجلاً مستقلا لرئاسة الوزارة الحزبية ، وهو حسن صبرى . .

وفى هذه المرة أيضًا رضيت الأحزاب المشتركة فى الحكم بهذا الوضع !

وصفق برلمانها للرئيس الجديد !

وسواء كانت الرغبة فى إرضاء الإنجليز هى التى أوحت إلى أحمد حسنين - الرئيس الجديد للديوان الملكى - بأن ينصح للملك بسلوك هذا السلك . .

أو سواء كان شعور حسنين بأنه ليس فى السعديين والأحرار الدستوريين من يصلح للنهوض بأعباء الحكم فى تلك الظروف هو الذى أملى عليه النصيحة التى أسداها إلى الملك . .

فالمهم أن هذا ما حدث !

وإنى إذ أعرض تلك الأحداث لا أبحثها ولا أناقشها ، ولا أبدى فيها رأيًا ، وانما أقصر مهمتى على تسجيلها لتكون إطارًا للأسرار التى سيزاح عنها النقاب فى الفصول التالية . .

* * *

وفاضت روح حسن صبرى إلى خالقها وهو يتلو خطاب العرش فى البرلمان . .

وللمرة الثالثة علقت الأحزاب المشتركة فى الحكم على أبواب دورها «يافطة» كتب عليها : أحزاب للإيجار .

واستأجرها القصر للمرة الثالثة . . .

وللمرة الثالثة فرض عليها فاروق رئيسًا مستقلا ، وهو حسين سرى !

وللمرة الثالثة رضيت تلك الأحزاب بما فرض عليها !

وللمرة الثالثة أقر برلمانها هذا الوضع !

وأيد حسين سرى ومنحه ثقته !

* * *

وللمرة الثالثة أقول إننى أسجل هذه الأحداث، وأسجلها فقط . .

وأترك للقارئ أن يسميها بما يشاء من الأسماء، وأن يصفها بما تستحق من الأوصاف، وأن يعلق عليها ما شاء له التعليق . .

وأكتفى من جهتى بالتنويه بأمر واحد، وهو أن كل الأحداث التى سجلتها فى هذه السطور القليلة حدثت فى السنوات الخمس الأولى من عهد فاروق!

أى فى فترة تعليمه صناعة الملك وتدريبه على أن يكون ملكًا «دستوريا»!

علموه - وهو لم يجاوز العشرين بعد - أنه يستطيع بجرة قلم أن يقيل وزارة تتمتع بأغلبية برلمانية، وعلموه أنه يستطيع بإشارة أن يدعو زعيم المعارضة إلى تأليف وزارة جديدة وأن يقصيه عن الحكم بإشارة أخرى، وعلموه أنه يستطيع «بنطق سام» أن يعين رئيس ديوانه «المستقل» رئيسًا لوزارة حزبية برلمانية، وعلموه أنه يستطيع «بمشيئته» أن يفرض أى رجل آخر على هذه الوزارة ليكون رئيسًا لها! . .

علموه كل ذلك ودربوه عليه، وهو بين السادسة عشرة من عمره والعشرين، لم يتأهب لصناعة الملك يومًا واحدًا، ولا يعرف من هذه الصناعة شيئًا، ولا يعرف من أحوال البلاد شيئًا، لا يعرف من رجالها سوى المحيطين به والقائمين على خدمته!

وعلى هذه الصورة لقنوه الدروس الأولى فى معنى الدستور!

بل تعلم ما هو أدهى، وأخطر . .

تعلم أنه يستطيع أن يفعل هذا كله بدون أن يعارضه أحد، وبدون أن يلقى مقاومة من أحد!

فكان لهذه التعاليم - إلى جانب شعوره بأنه حفيد محمد على وإسماعيل - أثرها فى سيرته كلها فيما بعد، فساد القصر روح الدستور «غير المكتوب»!

هذا الدستور الذى لا جدال فى أن جميع الأحزاب مسئولة عنه، وعن عواقبه!

* * *

ولما عينت مستشارًا صحفيا فى مايو سنة ١٩٤٦ استرعى انتباهى فى المذكرات التى كان الديوان الملكى يرفعها إلى الملك أمران :

الأول: خلو أغلبها من كل رأى شخصى، أو اقتراح، أو حل، يستطيع الملك أن يستنير به فى قراره أو فى تعليماته..

وأعنى المذكرات التى كان الديوان يرفقها بالمذكرات والتقارير والأوراق الرسمية الواردة إليه من الحكومة لاستطلاع رأى الملك فيها!

وما يقال عن المذكرات التى كانت ترفع إليه من الديوان الملكى يقال عن المذكرات التى كانت ترفع إليه من سائر أقسام القصر!

فكان يندر، ويندر جداً، أن يقول كبار رجال القصر فى مذكراتهم أو فى حواشيهم على الأوراق الرسمية إن رأيهم هو كيت وكيت أو إنهم يقترحون كيت وكيت، أو إنهم يستصوبون أن يكون الحل كيت وكيت.

بل كانوا فى معظم الأحيان يختمون مذكراتهم بالعبارة التقليدية التالية وهى: «فى انتظار التوجيه السامى».

وما تزال تلك المذكرات محفوظة فى القصر، وعندى أنه لو توفر كاتب نابه على مراجعتها ودرسها لاستخرج منها أن الشجاعة لم تكن حتمًا أبرز صفات كبار رجال القصر.. فإن حرصهم على عدم إبداء رأى أو اقتراح أو حل لم يكن عن عدم معرفة، أو عن عجز فى التقدير، بل كانت تجنبًا للمسئوليات وفراراً منها وخوفًا من ألا يصادف الرأى قبولاً حسنًا عند الملك... فقد كانوا يحرصون على ألا يتقدموا إليه بفكرة ما إلا إذا اعتقدوا أنه سيرتاح إليها أو استشعروا أنه سيرحب بها.

أما الأمر الثانى الذى استرعى انتباهى فى تلك المذكرات فهو أن معظمها كان يعود من عند الملك وعليها «تأشيراته» بخط «الشمشرجية» لا بخطه هو... وليس تحت هذه «التأشيرات» أو إلى جانبها، إمضاء يدل على أن الملك قرأ «التأشيرة» التى كتبها «الشمشرجى النوبتجى» بأمر منه... أو راجعها!

وكان الدليل الوحيد على أن الملك هو الذى أملى تلك «التأشيرات» وأقرها هو أن المذكرات والأوراق الرسمية كانت تعاد إلى الديوان الملكى وإلى سائر أقسام القصر فى داخل «مظاريف» تحمل ختم «المكتب الخصوصى لجلالة الملك»!

ولم يجرؤ أحد طبعًا من رؤساء الديوان أو من كبار رجاله على أن يستلفت نظر فاروق

يومًا إلى ما فى تنفيذهم «لتأشيرات» وتعليمات مكتوبة بخط «الشمشرجية» من مسئولية عليهم، وخصوصًا أن تلك «التأشيرات» والتعليمات تأتى إليهم خالية من إمضائه!

وكذلك استوقف نظرى أن «الشمشرجية» هم صلة الاتصال بين كبار رجال القصر والملك - وبالعكس فى أكثر الشئون! .

والواقع أن نظام الاتصال عن طريق «الشمشرجية» بدأ منذ أيام حسنين، وفى عهد تولى حسنين لرئاسة الديوان!

فكان حسنين نفسه أول من طبق عليه هذا النظام أو التقليد الجديد، فكان فاروق كثيراً ما يتصل به عن طريق «الشمشرجية» ويبلغه أوامره ورغباته بواسطتهم!

وكان حسنين أول كبير فى القصر رضى بهذه المعاملة!

أى أن حسنين الرائد السابق لفاروق رضى بعدما تربع فى كرسى رئاسة الديوان بأن يتصل به «الشمشرجية» من وقت إلى آخر ليبلغوه توجيهات مولانا، ورضى بأن يقول «حاضر» للشمشرجى الذى لا يعدو اختصاصه، أو كان يجب ألا يعدو اختصاصه، العناية بملابس الملك!

وأذكر أن حسن يوسف (باشا) كان مايزال مديراً للإدارة العربية بالديوان الملكى حين أبدى لى دهشته واستغرابه الشديدين من «أن يقبل حسنين باشا هذا الوضع الشاذ» وقال إنه لو قيض له يومًا أن يتقلد منصبًا رئيسيا فى الديوان لما سلّم بهذه المعاملة بتاتًا . .

ولكن لما أصبح حسن يوسف وكيلاً للديوان ورئيسًا له بالنيابة كان «النظام» الذى أنشأه فاروق وفرضه على رجاله - من حيث اتصال «الشمشرجية» بهم - قد استقر وصار التقليد المعمول به فى القصر، فرضخ له كما رضخ له جميع كبار رجال القصر فى «جميع العهود» وفى جميع الأوقات، وليس بينهم واحد يستطيع أن يقول إنه رفض هذا «النظام» أو انتقده للملك، أو تردد فى قبوله، أو حاول التحرر منه، أو هدد بالاستقالة بسببه . . أو لوح بالاستقالة على الأقل!

وعندما أقول «جميع العهود» أعنى أن هذا النظام لم «يعطل» فى أثناء رئاسة إبراهيم عبدالهادى وحسين سرى وحافظ عفيفى للديوان الملكى . . . بل ظل قائمًا فى عهدهم كما قام فى عهد حسنين وحسن يوسف!

وبذلك ساد «الدستور غير المكتوب» علاقات الملك برجال قصره كما ساد علاقاته برجال الحكم.

* * *

وهنا قد يسألنى القارئ: وأين كان إذن السكرتير الخاص للملك؟ وأين كان سائر كبار رجال القصر، وكيف كان «الشمشرجية» هم الذين يتولون تلك المهام؟

وسأرد على هذه الأسئلة، وعلى أسئلة كثيرة غيرها، فى الفصل التالى فإن كل ما ذكرته فى هذا الفصل ليس سوى إطار لما سيجىء عنه الكلام.

الفصــل الثانى عشر

حول عودة دستور ١٩٢٣

قال لى نجيب الهلالى يومًا ونحن جالسان فى ركن من أركان حديقة «جروبى» القديم : لقد اتفقت مع نسيم باشا على أن تكتب فى «المقطم» غدًا أن دستور ١٩٢٣ سيعود! . . .

وكانت الأقلام المناوئة لوزارة توفيق نسيم قد دأبت فى الأيام الأخيرة على ترديد أن كل ما يقال عن احتمال إحياء دستور ١٩٢٣ هذر لا يراد به سوى تضليل الشعب وتخدير أعصابه ، فلا توفيق نسيم يفكر فى دستور ١٩٢٣ ولا الذين هم خلف توفيق نسيم يريدون دستور ١٩٢٣! . . .

وذهب بعض الكتاب فى حملته على نسيم إلى أبعد من ذلك فاتهموه بأنه عدو لكل حياة دستورية ، وأنه آخر من ينتظر منه أن يعمل على أن يكون للبلاد دستور ترتضيه! . .

فقلت للهلالى : . . . أكتب إيه؟

فقال باسمًا : زى ما بقولك كده . . . اكتب إن دستور ١٩٢٣ سيعود . . . وخلّى قلبك من حديد واجعل العناوين على عرض الصفحة كلها! . . .

فقلت : حلمك بس يا نجيب بك . . . فالكتابة درجات . . . يعنى هل أقول إن الوزارة عاوزة دستور ١٩٢٣ . . . ولا الوزارة بتفكر فى دستور ١٩٢٣ . . . ولا الوزارة بتسعى لإعادة دستور ١٩٢٣؟ . . .

فقال : إنت بتتعب نفسك ليه ، ومش عاوز تصدقنى؟ . . . اكتب بالخط الثلث أن دستور ١٩٢٣ سيعود . . . اكتب أن الدستور سيعود قريبًا جدًا ، وأنه سيكون دستور ١٩٢٣ بالذات . . . ولا يهمك! . .

فقلت : ولما أكتب وأؤكد وما يحصلش . . . أودّى وشّى فين؟ . .

فقال : دستور ١٩٢٣ راجع . . . راجع بنصه وفصه . . . وراجع بلا تغيير ولا تعديل . . . وراجع بلا قيد ولا شرط . . أظن الكلام ده واضح! . .

فقلت : أما من حيث إنه واضح فهو واضح . . . بس . . .

فقال باسمًا : بس إيه؟ . . قول . .

فقلت : بس أحب أعرف بينى وبينك ، هل أنتم ماليين إيديكم من كده؟ . .

فقال : بأقولك اكتب على عهدتى . . . ولكن ما تسألنيش عن تفاصيل . . . وإذا كنت مش عاوز تكتب فبخاطرك . . بكره تندم . . .

فقلت له : أصل ابتسامتك دى محيرانى شوية . .

فقال : إذا كنت ما ابتسمش لخبر زى ده أمال ابتسم إمتى . . . ومع ذلك إذا كنت عاوزنى أكَشَّر . . . أكَشَّر ! . .

فقلت : خلاص! مادام بتقول على عهدتك سأكتب . . . وإذا كنت شايفنى بأدقق التدقيق ده كله فلأن الخبر خبر حتهتز له البلاد . . . ولذلك جيت أوضح لمعاليك إن خصوم الوزارة حيحاسبونا على كل حرف فيه! . . .

فقال : واحنا مستعدين للحساب . . . اسمع منى واكتب بأقوى لهجة ومتسألش . . خلّى عنوانك إن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى سيعود . . . ثم اكتب اللى حتكتبه بلهجة التأكيد . . ومش حتندم . . صدقنى! . . . فقلت له باسمًا : يعنى مش كلام دعاية . . . وبعدين أغرق فيه أنا! . . .

فقال : أما إنك غريب صحيح . . . طيب بشرفى إن دستور ١٩٢٣ سيعود . . . إنت لسه فاكرنى بأهزر . . . هى دى حاجات يهزر فيها الواحد ياكريم . . . باقولك بشرفى! . . .

فقلت له : خلاص . . . خلاص . . . بكره تقرأ! . .

* * *

وفى الغد لم يكن للبلاد حديث سوى موضوع عودة دستور سنة ١٩٢٣ . .

وانتظرت صحف صباح اليوم التالى بفارغ صبر لأعرف ماذا سيقول الذين اعتادوا مناوأة وزارة توفيق نسيم ومهاجمتها ، فإذا هم ، كما توقعت ، ينفون . . . وينفون بقوة . . . كل كلمة كتبت عن عودة دستور ١٩٢٣ . .

فاتصلت بتوفيق نسيم تليفونيا فقال لى : أهنئك بما كتبت أمس عن عودة دستور ١٩٢٣ فقد كنت موفقًا فيه كل التوفيق . .

فقلت له : متشكر يا أفندم ، وربما يكتب لدولتك دوام التوفيق ويتمم على خير . .

ثم سألته : بس دولتك شفت جرايد النهارده؟ . . شفت فلان وفلان كاتبين إيه؟ ! . .

فقال متهكما : شفتها . . سيبك منهم ! . .

فقلت : ولكنهم بينفوا بقوة ! . .

فقال : خلّيهم ينفوا بقوة علشان بكرة يموتوا من غيظهم ! . .

فقلت : يعنى أستمر فى التأكيد . .

فقال : طبعًا !

ثم قال بالفرنسية : إن كل شىء سائر سيرًا حسنًا ياعزيزى !

فقلت له : عال يا أفندم . . . مبروك . . . وربنا يتمم على خير . . .

فقال : إن شاء الله . . .

فجلست إلى مكتبى ، وكتبت ردّا على الرد : إننا نعود فنؤكد أن الدستور عائد ، وأن دستور ١٩٢٣ هو الذى سيعود بالذات . . . غدًا سترى البلاد . . . وعندئذ ستعرف هل كنا جادِّين أم هازلين ! ! . .

وضربت على هذه النغمة يومين متواليين ! . .

ولم يسكت معارضو الوزارة من جهتهم ؛ فكتبوا يقولون «إن المطبلين والمزمرين» يؤكدون للشعب أن دستور ١٩٢٣ عائد ، ونحن نؤكد للشعب أن «المطبلين والمزمرين» يخدعونه ، ويضللونه ، ويهرفون بما لا يعرفون ، وسوف تكشف الأيام عن كذبهم وغيهم وضلالهم ! . .

واشتد وطيس المعركة !

* * *

ومرت أيام من غير أن يظهر شىء . . .

فبدأ الفأر يلعب فى عبى! . . .

ترى أتفاءل توفيق نسيم ونجيب الهلالى أكثر من اللازم؟ . .

ترى هل كان لهما غرض معين من إثارة هذه المعركة الصحفية؟ . .

ترى هل بالغت أنا فيما كتبت فتورطت وورطت معى جريدتى؟ . .

ولكن نجيب الهلالى حلف لى بشرفه إن الخبر أكيد! . .

وتوفيق نسيم هنأنى بما كتبت! . .

إذن علام يبنى المعارضون تأكيداتهم، ومن أين لهم معلوماتهم؟ . .

وكيف يتحدون بهذه القوة، وبهذا العنف، وهم يعلمون أن نتيجة هذا السجال ستظهر بين يوم وآخر . . . فعلام يعتمدون؟!

* * *

ولاحظ نجيب الهلالى أننى غير هادىء البال، فقال لى فى صباح أحد الأيام بالتليفون: اذهب عند الظهر إلى رئاسة مجلس الوزراء لتسمع من نسيم باشا ما يطمئنك . .

فقلت له: أنا مطمئن . . .

فقال: لأ معلهش . . . روح برضه . . اسمع منى . . .

وعند الظهر ذهبت إلى رئاسة مجلس الوزراء وطلبت مقابلة دولة الرئيس . .

فعاد إلىّ السكرتير بعد لحظة يقول: يظهر أنك كنت على موعد مع دولته لأنى ما كدت أذكر له أنك ترغب فى مقابلته حتى قال: هو فين؟ . . . خلّيه يتفضل.

فأدركت حالاً أن نجيب الهلالى اتصل به، وأخبره أنه أوعز إلىّ بزيارته . . .

واستقبلنى توفيق نسيم هاشّا باشّا، ودعانى إلى الجلوس على أقرب كرسى إليه . .

وسألنى باسمًا عما يقال فى الدوائر والمجالس؟

فقلت له إنه لا حديث للناس سوى موضوع الدستور ومتى يعود، وهل الدستور الذى سيعود هو دستور ١٩٢٣ أم سيكون دستوراً جديداً تضعه جمعية تأسيسية جديدة . .

فابتسم وقال: وأنت ماذا تعتقد؟

فقلت ما كان من الطبيعى أن أقوله: وهل تريد منى يا دولة الباشا أن أعتقد خلاف ما أكتب؟ . . .

فقال: ثق أن الطريق الذى أنت سائر فيه هو الطريق الصحيح . . . ولا تبال بكل ما يقال غير ذلك! . .

فقلت: ومتى ستظهر النتيجة ياباشا؟

فقال: قريبًا جدًّا إن شاء الله . . .

وهنا فتح ملفًا كان أمامه، وبعدما تصفح بعض أوراقه، وضعه على مكتبه فى أقرب مكان تصل إليه يدى . . .

ثم قال لى: لا تؤاخذنى يا أستاذ كريم إذا تركتك وحدك دقيقتين . . .

واتجه إلى حجرة «التواليت» الملاصقة لمكتبه! . .

ولا أدرى ما الذى أشعرنى فى تلك اللحظة بأنه لم يغادر مكتبه إلا لكى يتيح لى أن ألقى نظرة على الملف الذى تركه على مقربة منى، فمددت إليه يدى . .

وفركت عينىَّ! . .

فقد وجدت أمامى صورة من الكتاب الذى رفعه توفيق نسيم إلى الملك فؤاد يسأله فيه هل يشير جلالته بإحياء دستور ١٩٢٣ أم يشير بعقد جمعية تأسيسه تتولى إعداد دستور جديد؟! . .

ثم قلبت صورة هذا الكتاب . . .

وفركت عينىَّ مرة أخرى! . .

فقد كان أمامى الآن الرد الذى تلقاه توفيق نسيم من الملك بأنه يؤثر إحياء دستور ١٩٢٣ على الحل الآخر!! .

أجل . . . كان أمامى الرد الأصلى نفسه! . . . فهذا ورق جوابات الملك: لا شك فى ذلك، وهذا هو الخط الذى تكتب به جوابات الملك: لا شك فى ذلك؛ وهذا هو إمضاؤه: فؤاد . . لا شك فى ذلك! . .

وقرأت . . . وقلبى يرقص فرحًا!

وعاودت القراءة . . حتى استقرت كل عبارة فى ذهنى!

ثم أعدت الملف إلى مكانه . . .

ولزمت مكانى . . .

وأقبل نسيم باشا وهو يكرر لى اعتذاره راجيًا ألا أكون قد تضايقت فى أثناء غيابه . . .

فقلت له : أبدًا يا دولة الباشا بل أنا المتأسف على إزعاجك فى وسط مشاغلك . . .

فقال باسمًا : لعلك بعد الذى «سمعته» منى تكون قد اطمأننت . . .

فقلت له : كل الاطمئنان يا أفندم . .

* * *

وانصرفت من عنده إلى وزارة المعارف رأسًا لمقابلة نجيب الهلالى، فما رآنى حتى قال لى : هل آمنت دلوقت؟ . .

فقلت له : ولماذا لم تخبرنى بوجود هذا الجواب بإمضاء الملك نفسه! . .

فقال : لأن نسيم باشا حلفنى بأن أكتم التفاصيل، ولكن لما قلت له إنك متوغوش وإنك معذور فى وغوشتك، وافق على أن يطلعك على الجواب . .

فقصصت عليه عندئذ ما عمله نسيم . كيف فتح الملف . . . وكيف تصفح بعض أوراقه . . . وكيف تركه فى متناول يدى . . . وكيف دخل «التواليت» ومكث فيه الوقت اللازم لى لقراءة الكتابين واستيعاب مضمونهما . . .

فأغرق فى الضحك . . .

فقلت إننى واثق من أن نسيم باشا لجأ إلى كل هذه المناورة ليستطيع عند اللزوم أن يحلف على أنه لم يطلعنى على كتاب الملك! . . .

فابتسم الهلالى وقال : إنت عارف نسيم باشا وطرقه . . . ولكن مادام ده بيريحه فمفيش ضرر . . .

ثم سألنى : ودلوقت حتعمل إيه؟ . . .

فقلت : دلوقت حيشوفوا إزاى يكون التطبيل والتزمير صحيح! . .

وفى الغد حشوت مقالتى بجميع أنواع المفرقعات! . .

وأفرغت تأكيداتى بأن دستور ١٩٢٣ عائد، وعائد، وعائد، بعبارات لا تترك مجالاً للشك فى أنى أكتب وتحت يدى وثائق ومستندات! . . .

ومع ذلك عاد مناهضو الوزارة إلى تكذيب «المطبلين والمزمرين» مؤكدين أن دستور ١٩٢٣ لن يعود! . . .

* * *

واتصل بى نجيب الهلالى، ودعانى إلى مقابلته . .

ولم يعجبنى صوته بالتليفون، فسألته هل هو متعب؟ . .

فقال: لا . . . حصل لخبطة . . بس تعالى . . .

وبدت لى كل دقيقة من الدقائق الخمس التى استغرقها وصولى إلى وزارة المعارف . . . كأنها سنة!

وفى خلال تلك الدقائق الخمس سألت نفسى عشرات من المرات: ترى ماذا جدَّ . . وما هى «اللخبطة» التى أشار إليها . . . هل هى «لخبطة» فيما كتبت . . هل جاوزت حدودى . . هل هى «لخبطة» من جهة القصر . . . هل غيرَّ الملك رأيه . . هل حدثت دسائس . . . هل للإنجليز طلبات . . هل نشأ خلاف فى الوزارة . . .

ويا فرحة خصوم توفيق نسيم فينا . . . ويا ويل «المطبلين والمزمرين»!

وقلت للهلالى: خيرًا يا نجيب بك؟ . .

فقال قانطًا: راحت كل الجهود فشوش . . فلا دستور ولا مستور! . .

فقلت مبغوتًا: إزاى كده . . إيه إللى جرى؟

فقال: أبلغ الإنجليز نسيم باشا أنهم يعارضون فى إحياء دستور ١٩٢٣ . . .

فقلت: وإيه علاقتهم هم بالدستور؟

فقال: آدى إللى حصل . . . يظهر إنهم كانوا متعشمين إن الملك سيرفض إعادة دستور ١٩٢٣ ويشير بوضع دستور جديد، فلما وافق على إعادة دستور ١٩٢٣ اضطروا أن يكشفوا أنفسهم . . .

فقلت : وبعدين؟ . .

فقال : سيحاول نسيم باشا أن يقنعهم بالعدول عن معارضتهم فإذا لم ينجح استقلنا! . . .

فقلت : أما خبر زى بعضه . . .

فقال : وعلشان كده حبيت أن تسمع الخبر منى قبل ما تسمعه من بره ؛ فتظن أنى خبيته عنك . . . وأنا على كل حال سعيد بأنك شفت جواب الملك بعينك فريَّحت ضميرى بالنسبة لك . . . نعمل إيه يا كريم إذا كان القدر عاوز كده . . .

فقلت : ياما يفرحوا فينا ويشمتوا! . . .

فقال : معلهش . . . إحنا عملنا إللى علينا . . . وكل شىء حيبان فى وقته . . . وحييجى يوم يعرف فيه الناس إنك كنت على حق لما كتبت ما كتبت . .

* * *

وعدت إلى منزلى مريضًا!

ولا أعلم هل ارتفعت حرارتى بعد الظهر من هول الصدمة . . أم لوعكة أصابتنى فى ذلك اليوم صدفة! . .

ولزمت الفراش . . .

ولما أصبحت طلبت الصحف ، وألقيت عليها نظرة . . .

ثم طويتها ، وأنا أقول : لهم أن يقولوا كل ما يريدون قوله ما دامت الأحداث تؤيدهم!

وبلغنى أن توفيق نسيم فشل فى محاولة إقناع الإنجليز بالعدول عن موقفهم . . . وأنه صمم على تقديم استقالته!

ولم تكن هذه الأنباء لتساعدنى على التخلص من الوعكة التى ألزمتنى الفراش . . .

ولما أيقن توفيق نسيم أن الإنجليز متشبثون بوجهة نظرهم أخبر الوزراء أنه قرر الاستقالة نهائيا ، ودعاهم إلى الاجتماع به فى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم التالى ليتلو عليهم مشروع كتاب الاستقالة! . .

وفى نحو الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم رنّ جرس التليفون فى بيتى، فظننت أن أحد زملائى فى «المقطم» يروم إبلاغى نبأ استقالة الوزارة . . .

ولكن المتكلم كان الأستاذ حسنى عبدالحميد؛ فصاح بملء صوته قائلا: مبروك يا أستاذ كريم . . . أنا هنا جنب دولة نسيم باشا، وقد أمرنى بأن أكلمك علشان أبشرك بأن مفيش استقالة . . . وأن الدستور سيعود! . .

فقلت: دستور ١٩٢٣ .

فقال: أيوه . . . دستور ١٩٢٣ . . . أمال إيه؟

فقلت: قل لدولة الباشا ألف مبروك . . . وسأحضر حالاً!

وأخذ نسيم باشا «السماعة» منه، وقال لى ضاحكًا: إزاى صحة الطبالين والزمارين؟

فقلت له: بيحضروا الطبل والزمر . . . مبروك يا أفندم ألف مبروك! . . .

فقال لى: أنا رأيت أن من حقك أن تكون أول من يعرف الخبر بعد الوزراء . . .

فقلت: ألف شكر يا أفندم وسأحضر حالاً لسماع التفاصيل .

فقال: أنا فى انتظارك! . .

وقفزت من سريرى! . .

وقالت لى زوجتى: إلى أين؟ . .

فقلت لها: إلى رئاسة مجلس الوزراء . . .

فقالت: والحرارة التى تشكو منها؟ . .

فقلت لها: ستبرد فى الطريق!

* * *

وكان الرئيس مختليًا بنجيب الهلالى، فتبادلنا التهانى، والقبلات، وأمطرنى توفيق نسيم بوابل من «يامونشير»!

وجلس يقصّ علىّ ما حدث . . .

ونجيب الهلالى يبتسم تارة، ويطلق دخان سيجارة تارة أخرى . .

فعلمت أنه قرر الاستقالة فعلاً، وأعد مشروع كتابه إلى الملك، ودعا الوزراء إلى الاجتماع فى مكتبه فى الساعة التاسعة والنصف صباحًا ليتلوه عليهم . . . وليشكرهم على معونتهم له . . وليودعهم ! . .

ولكن حدث عند الفجر أن سمع طرقًا بباب داره، فسأل عن الطارق، فقيل له إنه السير ألكسندر كين بويد، وأنه يستأذن فى مقابلة دولته لأمر عاجل ومهم!

وكان ألكسندر كين بويد يومئذ مديرًا للإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية . . .

فتوهم توفيق نسيم أن كين بويد قادم إليه بإنذار بريطانى ! . .

فإذا كين بويد يقول له: مبروك ياباشا فأنا موفد إليك لأبلغك أن دار المندوب السامى لا تعارض فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣، وأن لدولتك أن تعيد العمل به فى أى وقت تشاء بلا قيد ولا شرط . . . وإنى سعيد جدًا بالنهوض بهذه المهمة . . ولعل هذا الخبر الطيب يغفر لى إزعاج دولتك فى هذه الساعة المبكرة من الصباح . . .

فابتسم توفيق نسيم، وشكره على رسالته، ورجا منه أن يبقيها سرًا بينهما؛ لأنه يروم أن يفاجئ بها الوزراء عندما سيجتمعون عنده بعد قليل . . .

وفى الساعة التاسعة والنصف أخذ الوزراء يفدون إلى دار الرئاسة تباعًا . . . وأكثرهم تعلقًا بالمنصب الوزارى يحاولون ستر شحوب وجوههم بابتسامة مصطنعة . . .

وقابلهم توفيق نسيم بوجه ينم على الألم، والحزن، واليأس . . .

ولما اكتمل عقدهم تلا عليهم مشروع الاستقالة بصوت متهدج خافت لا يشك المستمع إليه فى أنه صوت رجل مهزوم خابت آماله وطاشت أحلامه ! . . .

ولما فرغ من تلاوة الاستقالة، وقالوا إنهم موافقون عليها، حدق فيهم وضحك ثم قال بقوة: لكن مفيش استقالة ! . . .

فأذهلتهم المفاجأة . . . وعادت الحياة إلى بعض الوجوه . . .

وكرر قوله: مفيش استقالة . . . فالوزارة باقية . . . ودستور سنة ١٩٢٣ سيعود!

ثم حدثهم عن زيارة كين بويد له، والرسالة التى أبلغه إياها، فغمرهم الفرح والانشراح، فأحاطوا به مباركين مهنئين . . . واستعان بعضهم بدمعه ليعرب عن مقدار اغتباطه ! . .

وشاع نبأ المفاجأة فى دار الرئاسة ، فأقبل جميع الموظفين ومندوبى الصحف على توفيق نسيم مهنئين . .

وكان الأستاذ حسنى عبدالحميد من المقربين إلى توفيق نسيم ؛ فكان أول من دخل عليه وهنأه . . .

ثم اتصل بى حسنى بالتليفون ليزف إلىَّ البشرى العظيمة على نحو ما قدمت . . .

وبعدما كررت تهنئتى لتوفيق نسيم نهضت منصرفا فقال باسمًا : رايح فين «يامونشير»؟ . .

فقلت : رايح أطبل وأزمر ! . . .

فضحك وقال : شد حيلك ! . .

وأخرج نجيب الهلالى السيجار من فمه وقال باسمًا : علشان تبقى تصدق الكلام . . .

فقلت له ضاحكا : التوبة ! . .

* * *

واستهللت مقالتى بقولى : «لم نكن بمطبلين وبمزمرين لما قلنا إن الدستور سيعود ! » .

«ولم نكن بمطبلين ومزمرين لما قلنا إن دستور ١٩٢٣ هو الذى سيعود بالذات ! . . » .

«وإنما كنا عارفين ببواطن الأمور ! . . . »

وهات على هذه النغمة !

ولما عدت إلى البيت سألتنى زوجتى عن حرارتى وهى تبتسم . . .

فقلت : حرارتى؟ . . . مال حرارتى؟ . . .

وعندئذ . . . وعندئذ فقط . . . تذكرت أننى كنت مريضًا ! .

الفصـــل الثالث عشر

نظام «الشمشرجية»

تكلمت عما كان «للشمشرجية» من شأن كبير فى اتصالات كبار رجال القصر بالملك، فقلت إن هؤلاء كانوا يرفعون إليه جميع رسائلهم الشفوية عن طريق «الشمشرجية» وإنه هو من جهته كان يبلغهم جميع أوامره وتوجيهاته الشفوية عن طريق «الشمشرجية» أيضًا!

وقلت كذلك إن معظم المذكرات والأوراق الرسمية التى كانت مكاتب الديوان الملكى وسائر مكاتب القصر ترفعها إلى فاروق كانت تعود إليها من عنده «بتأشيرات» مكتوبة بخط «الشمشرجى» الذى يكون قائمًا على خدمة الملك عند إطلاعه على «البوستة»، وكانوا يسمونه «الشمشرجى النوبتجى». .

وكان «الشمشرجى النوبتجى» هو الذى يتولى إعادة تلك المذكرات والأوراق الرسمية إلى المكاتب المختصة، فما كان مرفوعًا من رئيس الديوان كان يضعه فى مظروف يكتب عليه رئيس الديوان ويرسله إليه، وما كان مرفوعا من وكيل الديوان كان يضعه فى مظروف آخر يكتب عليه اسم وكيل الديوان ويحيله إليه. وكذلك كان الحال مع كبير الأمناء وكبير الياوران وناظر الخاصة الملكية وسائر كبار رجال القصر الذين لهم حق الاتصال المباشر بفاروق، فقد كانوا جميعًا يتلقون عن طريق «الشمشرجية» المذكرات والتقارير والأوراق الرسمية التى رفعوها إليه!

* * *

وأول سؤال يخطر هنا للقارئ هو: وأين كان السكرتير الخاص إذن؟ . . أو لم يكن هو الذى يعرض على الملك الأوراق والمذكرات الرسمية المرفوعة إليه ويتلقى منه أوامره وتعليماته بصددها ثم يتولى تبليغها للمختصين؟

وردى على هذا السؤال أن الدكتور حسين حسنى «باشا» كان يتقلد منصب «السكرتير الخاص للذات العلية» (هكذا كان لقبه الرسمى) وكان منصبه فى درجة وكيل وزارة، وكان يتقاضى ١٨٠٠ جنيه فى السنة تضاف إليها ٥٠٠ جنيه بدل تمثيل . . ولكنه كان كسائر كبار رجال القصر يتصل «بالشمشرجى النوبتجى» كلما أراد رفع رسالة شفوية، وكان كسائر كبار رجال القصر يتلقى مذكراته وتقاريره عن طريق «الشمشرجى النوبتجى» وعليها التأشيرات الملكية مكتوبة بخط «الشمشرجى»!

وهنا يقول القارئ: ولكن كيف كان حسنى «باشا» سكرتيرًا خاصًا للملك ويعرض عليه شئون مكتبه بواسطة «الشمشرجية» . . بل كيف كان «السكرتير الخاص» لا يلازم الملك ولا ينهض بالمهام التى كان «الشمشرجية» يضطلعون بها من حيث الاتصال بكبار رجال القصر، ومن حيث كتابة «التأشيرات» الملكية على المذكرات والتقارير والأوراق الرسمية؟

والواقع أننى قبل أن أعين مستشارًا صحفيا، وقبل أن أحيط «بدخائل» القصر، كنت أعتقد ما يعتقده الناس جميعًا وهو أن «السكرتير الخاص» أقرب رجال القصر إلى الملك وأكثرهم اتصالاً به، بل كنت أعتقد أن السكرتير الخاص هو الرجل الذى يلازم الملك ملازمة دائمة، ويقابله فى كل وقت، وأنه هو الذى يعرض عليه الأوراق الرسمية، ويسجل تعليماته وتوجيهاته، ويبلغ رجال القصر أوامره ورغباته . .

ولكن لما عينت مستشارًا صحفيا، وأخذت أعرف «حقيقة» الأمور فى داخل القصر، ظهر لى أن «السكرتير الخاص» آخر من يرى الملك، وآخر من يقابل الملك، وآخر من يتصل بالملك شخصيًا، واتضح لى أن «الشمشرجية» هم الذين يؤدون - إلى جانب الملك - أغلب العمل الذى كان مفروضًا أن يؤديه «السكرتير الخاص»!

ولا ريب أن وضع «السكرتير الخاص» كان من أعجب ما رأيت فى «عابدين».

وكيف لا أعجب وقد كانت الأسابيع، والأشهر، تمر وتتعاقب، والرجل الذى يلقب «بالسكرتير الخاص للذات العلية» لا يقابل الملك ولا يجتمع بالملك ولا يتكلم مع الملك . . . ولا يتصل به إلا كتابة أو عن طريق «الشمشرجى»، أى عن طريق الرجل الذى يشرف على ملابس الملك ويعتنى بها ويساعده على ارتدائها!

وقد وقف حسنى «باشا» بعد قيام الثورة يقول أمام بعض المحاكم إن فاروق لم يتح له مقابلته فى السنوات الثلاث السابقة للثورة!

وظن وهو يجهر بهذا الاعتراف المهين أنه سيكتسب عطف سامعيه ، فإذا رئيس المحكمة يسأله كيف استساغ أن يقبض مرتبه فى أثناء تلك السنوات الثلاث ، ويقول له : لو كنت محلك لما رضيت بذلك يومًا واحدًا .

فأطرق سعادة السكرتير الخاص وقال : رأى المحكمة فى محله يا أفندم!

وكم وددت لو سئل السكرتير الخاص عن عدد المرات التى قابل فيها فاروق فى السنوات الثلاث السابقة للسنوات الثلاث الأخيرة!

ومنذ تعيينى مستشارًا صحفيا فى مايو سنة ١٩٤٦ لا أذكر أننى لمحت السكرتير الخاص مع الملك فى أى مناسبة من المناسبات التى كان وجوده فيها أمرًا طبيعيًا بل أمرا تقتضيه «صفة» لقبه و«اختصاص» منصبه!

حتى إنه لما سافر فاروق إلى الحجاز فى سنة ١٩٤٥ ليزور الملك عبدالعزيز آل سعود استصحب معه السكرتير الخاص المساعد، وأغفل السكرتير الخاص.

ولما عقد فاروق فى شهر مايو سنة ١٩٤٦ مؤتمر «أنشاص» لملوك العرب ورؤسائهم اختار «بالاسم» من يريد أن يكون معه من كبار رجال القصر ، فكان هناك رئيس الديوان بالنيابة ، وكبير الأمناء ، وكبير الياوران ، وبعض الأمناء . . أما «السكرتير الخاص» فلم يرَ موجبًا لدعوته مادام «الشمشرجية» حاضرين!

وبعد ذلك لم أر السكرتير الخاص مع فاروق إلا لما كان يدعى إلى المآدب والزيارات والحفلات الملكية أسوة بسائر كبار رجال القصر . .

ورُبّ سائل يسأل : وكيف سلم السكرتير الخاص بهذا الوضع؟ وكيف قبل أن يعامله فاروق هذه المعاملة؟ . .

لا أدرى ما هو رد السكرتير الخاص على هذا السؤال . .

وإنما أدرى أمرًا واحدًا وهو أن سعادة «السكرتير الخاص للذات العلية» لم يبلغ فاروق احتجاجه على هذا الوضع قط!

ماذا أقول؟ . . احتجاجه؟ . . أستغفر الله . . بل لم يبلغه قط أنه متذمر أو متبرم . . أو على الأقل متضايق . . أو متألم! . .

أما الاستقالة فلم ترد على لسانه ، ولم تمر فى جنانه ، ولم يذكرها بالقول أو بالفكر تصريحًا أو تلميحًا!

بل لم يخطر له أن يقول إنه إذا كان الملك لا يروم أن يستفيد من وجوده فى القصر فلماذا لا ينقله إلى منصب آخر فى خارجه.

ولكن لا . . إن المنصب جميل ومرتبه جميل . . ومظاهره جميلة وما دام الناس يجهلون الحقيقة، ويرونه راكبًا السيارة الحمراء، فلماذا يفضح أمره بنفسه ويتخلى عن منصب له رونقه وأبهته ونفوذه!

وما يقال عن السكرتير الخاص يقال عن سائر كبار رجال القصر.

فأولئك الذين كانوا يتبخطرون بالسيارات الحمراء . . .

ويلبسون البدل المزركشة بالقصب . .

ويحفون بالملك فى زياراته ورحلاته وحفلاته، وأيديهم معقودة على بطونهم أدبا واحترامًا . .

ويجلسون فى كل احتفال فى الصف الأول مواجهين رئيس الوزراء والوزراء . .

والذين كانوا إذا مثلوا الملك فى مناسبة من المناسبات خيل إليهم أن الدنيا على سعتها تضيق بهم . .

والذين كانوا إذا سئلوا فى موضوع ما لاذوا بالصمت وألقوا فى روع جلسائهم أنهم يعرفون جميع أسرار القصر، ولكنهم لا يتكلمون لأنهم أمناء عليها . . .

والذين كانوا يجيدون مراسم الدخول والخروج، والجلوس والوقف، والانحناء والسلام، والسير إلى الوراء أكثر من السير إلى الأمام . .

والذين كانوا إذا قالوا «إن مولانا يرى . . » أو «إن مولانا يقول» تبادر إلى الأذهان من لهجتهم أنهم ملازمون للملك فى كل وقت، وأن الملك يباحثهم فى جميع الشئون، وأنهم هم من جهتهم يبدون له الآراء والاقتراحات والحلول فى جميع الأمور التى تعرض لهم، أو يرون من الواجب عليهم أن يصارحوه بأفكارهم فيها . .

إن أولئك جميعا كانوا لا يتصلون بالملك إلا عن طريق «الشمشرجية» . . أو عن طريق المذكرات الرسمية . . ولا يقابلونه إلا فى النادر القليل!!

وكانوا جميعًا يتطارحون الحديث فى هذه المعاملة الأليمة كلما خلوا إلى أنفسهم،

داخل مكاتبهم، وهم مطمئنون أن مسافة طويلة تفصل بينها وبين الجناح الخاص للملك، فلا تصل إليه أصواتهم الخافتة . .

كان تبرمهم وشكواهم موضوعًا «نظريا» . . كان سرّا بين رءوسهم وقلوبهم، وبين قلوبهم ورءوسهم . . أما فى الواقع والعمل فكانوا خاضعين وراضين بأن تكون علاقاتهم بالملك عن طريق «الشمشرجية» والمذكرات الرسمية . . فإذا تعطف «حفظه الله» ومنحهم مقابلة من وقت إلى آخر فإن الحماسة التى كانوا يبدونها فى لثم يده ومظاهر السعادة التى كانت ترتسم على وجوههم كانت آخر ما يُشعر فاروق بأنهم غاضبون متبرمون .

* * *

ومن ألطف ذكرياتى فى هذا الصدد أنه لما بدأ اتصالى بفاروق كنت ألاحظ دائمًا وجود تشريفاتى نوبتجى فى قصر القبة أو فى قصر المنتزه عند إقامة الملك فى أحد هذين القصرين بدلا من الإقامة فى عابدين أو فى رأس التين، فكنت أحسب أن «سعادة البك التشريفاتى» موجود فى القبة أو فى المنتزه ليرفع إلى الملك الأوراق الرسمية التى ترد من عابدين أو من رأس التين، وكذلك الإشارات التليفونية، وليتلقى أوامر الملك ويبلغها للمختصين. كنت أحسب أن هذا هو عمل «التشريفاتى النوبتجى» إلى جانب استقباله للزائرين فى أيام المقابلات الملكية، وكانت لا تزيد على يومين أو ثلاثة أيام فى الشهر .

ولم أعرف الحقيقة، أى حقيقة عمل التشريفاتى النوبتجى، إلا بعدما عرفت «دخائل» القصر وأحطت بها . . .

فإنى لما اكتشفت أن جميع الاتصالات تجرى عن طريق «الشمشرجية» بحثت عن مهام «التشريفاتية النوبتجيين» الذين يتناوبون الخدمة فى القبة أو فى المنتزه من الساعة التاسعة صباحًا إلى الساعة السادسة مساء، فعلمت أنهم يفدون إلى القصر فى الصباح وينصرفون منه فى المساء يومًا بعد يوم بدون أن يقابلوا الملك وبدون أن يروه . . . ولو عن بعد!

فلما هدانى البحث إلى هذه النتيجة دفعنى حب الاستطلاع إلى المضى فى بحثى ابتغاء معرفة ما يعمله «التشريفاتى النوبتجى» إذن مادام لا يرى الملك لحظة واحدة وما دامت جميع اتصالات كبار رجال القصر بالملك تجرى بواسطة «الشمشرجية».

ويالهول ما اكتشفت!

بل يالسخف ما اكتشفت!

فهل تعلم ياسيدى القارئ ماهو العمل المهم الذى كان مطلوبًا من «التشريفاتى النوبتجى» أن يكتب كل يوم على الآلة الكاتبة قائمة ألوان الطعام التى ستقدم للملك والملكة فى الغداء وفى العشاء على أربع بطاقات . . نقلا عن الكشف الذى يتلقاه من المطابخ الملكية . .

ثم كان عليه أن يضع بطاقتى الملك فى مظروف ، وبطاقتى الملكة فى مظروف آخر ، ويرسل المظروف الأول إلى «الشمشرجى النوبتجى» ويرسل المظروف الثانى إلى الوصيفة . .

وعند انتهاء «سعادة البك التشريفاتى» من هذه المهمة الخطيرة كان يستريح من عناء عمله اليومى . . فقد كانت كتابة تلك البطاقات الأربع على الآلة الكاتبة هى عمله الوحيد فى الساعات التسع التى كان يقضيها فى قصر القبة أو قصر المنتزه .

ترى هل خطر للذين كانوا يقابلون أولئك الرجال الكبار فى المجالس والمجتمعات أنهم يكتبون قائمة ألوان طعام الملك والملكة على الآلة الكاتبة . . . وأن الشمشرجية هم الذين كانوا يؤدون عمل الباشا السكرتير الخاص والبكوات التشريفاتية ! !

* * *

وكانت اتصالات كبار رجال القصر بالشمشرجية لا تقتصر على الشئون الثانوية أو العادية بل كانت تشمل أدق المسائل وأخطر الأسرار ، وكان كبار رجال القصر لا يجدون فى هذا الوضع الشاذ مساسًا بكرامتهم يحفزهم على السعى للتحرر منه ، أو ضرراً بمصالح الدولة يدفعهم إلى التكاتف فى سبيل دفع هذا الضرر أو - فى القليل - بذل النصح والتبصير بنتائجه .

حدث بعد قيام الثورة أن وقف حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، أمام بعض المحاكم يقص قصة كيف أوفده فاروق إلى النحاس ليبلغه أنه مستاء من محمود محمد محمود الرئيس الأسبق لديوان المحاسبة ، فقال إن محمد حسن الشمشرجى هو الذى جاءه وأبلغه أمر الملك بأن يزور النحاس ليحادثه فى موضوع محمود محمد محمود . .

ولما سأله رئيس المحكمة هل كان الملك يعلم أن لرئيس ديوان المحاسبة حصانات ، أجاب بقوله : أظن ذلك وأنا بصرته بهذا !

س : متى حصل هذا التبصير؟

ج : عقب تكليفى مباشرة بزيارة النحاس .

س : ماهو الطريق الذى بصرت به الملك ؟

ج : قلت لمحمد حسن إن المسألة خطيرة ولا يمكن عزله إلا بموافقة مجلس النواب وطلبت منه إبلاغ الملك ذلك . .

ثم سأله رئيس المحكمة بعد ذلك : وهل أبلغت الملك السابق رد رئيس الحكومة ؟

فقال : فى نفس الليلة اتصلت بالتليفون فرد علىَّ محمد حسن ؛ فأبلغته أننى أديت المأمورية . .

فقال له رئيس المحكمة : ألم يقابل الملك السابق رئيس الحكومة السابق على أثر ما أبلغك إياه محمد حسن ؟

فقال : لا أعتقد .

فسأله رئيس المحكمة : ماهى آخر مرة قابلت فيها الملك قبل مقابلة محمد حسن ؟

فأجاب : من الصعب تذكر هذا . . .

هكذا اعترف حسن يوسف بأنه لما كان رئيسًا للديوان الملكى بالنيابة قبل أن يتلقى أمر الملك فى موضوع خطير كهذا الموضوع عن طريق «الشمشرجى» . . ورضى بأن يبلغ الملك نتيجة مقابلته لرئيس الحكومة على لسان «الشمشرجى» .

وعجب رئيس المحكمة كيف لم يطلب حسن يوسف مقابلة الملك لهذا الموضوع الخطير فسأله : ماذا كانت وظيفة حضرتك ؟

فقال : رئيس الديوان بالنيابة .

فسأله : أليس من حقك أن تطلب مقابلة الملك ؟

فأجاب قائلا : علما منى بطباع الملك لو كنت طلبت المقابلة لما مكننى من ذلك ، وهو اختار هذا الطريق «أى طريق الشمشرجى» .

وهكذا اعترف حسن يوسف بأنه كان يعرف طبائع فاروق ؛ فلم يشأ أن «يزعجه» بطلب مقابلته ، وآثر أن تدور أحاديثه كلها مع «الشمشرجى» !

كنت أفهم أن يقول إنه طلب المقابلة ، وإن الملك رفض ، وإنه ألح فى طلبها ، وإن الملك

أصر على الرفض، فلم ير عندئذ مندوحة عن مباحثة «الشمشرجى» . . لأن كل تفكير فى الشكوى أو فى التذمر أو فى التلويح بالاستقالة كان مستبعداً طبعًا كما قلت قبلا . .

كنت أفهم أن يقول ذلك . . . فإذا هو يعترف صراحة وعلنا بأنه لم يطلب المقابلة، ولم يحاول أن يطلبها . .

لمـــاذا؟

لأنه كان يعرف طبائع الملك؛ فكان حريصًا على عدم إزعاج المزاج الشريف!

وتلك كانت مصيبة كبار رجال القصر .

فقد كان همهم الأول أن يضمنوا الابتسامة الملكية على الدوام .

وكانت جهودهم كلها تتجه فى اتجاه واحد، وهو ألا تتقلص هذه الابتسامة لئلا يتقلص «الرضاء السامى» .

وفى سبيل الاحتفاظ «بالرضاء السامى» ارتضوا الخنوع لنظام «الشمشرجية» .

الفصـــل الرابع عشر

عود إلى كبار رجال القصر

تطلق كلمة «الشيفرة» على الرموز السرية التى تستعملها كل حكومة فى البرقيات التى تتبادل بين وزارة خارجيتها وسفاراتها ومفوضياتها .

وتحيط وزارة الخارجية «شيفرة» الدولة بسياج من التدابير الوقائية ، الشديدة الإحكام ، لتحول دون تسربها إلى يد أجنبية .

أما فى السفارات والمفوضيات ؛ فالسفراء والوزراء المفوضون هم المسئولون شخصيًّا عن مفتاح الخزانة التى تحفظ فيها «الشيفرة» .

ولا تكتفى وزارة الخارجية بما تتخذه من احتياطات غير عادية لصون سرية «الشيفرة» ، بل كثيرًا ما تعمد إلى تغيير «مفاتيحها» مبالغة منها فى الاحتياط ، لئلا تكون إحدى الدول الأجنبية قد اهتدت إلى سر «المفاتيح» القديمة! . .

ولا يخفى أن بعض الدول تبذل مجهودًا كبيرًا ومالاً كثيرًا لمعرفة «شيفرة» سائر الدول وحل أسرار رموزها ، بغية الوقوف على ما يدور بينها وبين ممثليها السياسيين من مخاطبات سرية!

* * *

وكان «الدستور غير المكتوب» المعمول به بين القصر والحكومة يقضى على وزارة الخارجية بأن توافى الديوان الملكى تباعًا بصورة من جميع البرقيات السياسية التى تتبادل «بالشيفرة» بين وزارة الخارجية والسفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج . . . وذلك بعد حل رموزها طبعًا!

وكانت كل صورة تحمل فى أعلاها رقم البرقية التى حلت رموزها ، والجهة التى

أرسلت منها، وتاريخ إرسالها، وتاريخ وصولها، بحيث إنه كان يكفى أن تقع هذه الصورة فى يد الدولة الأجنبية التى جاءت البرقية من بلادها لكى تكتشف أسرار «الشيفرة» التى تستعملها السفارة المصرية فى برقياتها السياسية، وذلك بالرجوع إلى البرقية التى أرسلت «بالشيفرة» ومقابلتها بالصورة التى تتضمن نصها بعد حل رموزها! . .

وما يقال عن البرقيات التى كانت ترد إلى وزارة الخارجية من الخارج، يقال كذلك عن البرقيات التى كانت ترسل من وزارة الخارجية إلى السفارات والمفوضيات المصرية فى البلدان الأجنبية!

* * *

ولا ريب أن كل وزير خارجية كان يرسل صور تلك البرقيات إلى الديوان الملكى وهو مطمئن اطمئنانًا تاما إلى أنها «ستمر» بين أيدى رجلين اثنين فقط . . . أحدهما هو رئيس الديوان الملكى أو رئيس الديوان بالنيابة، والآخر هو الملك . . .

ولا ريب كذلك أن كل وزير للخارجية كان يحسب أن رئيس الديوان يقدر خطورة البرقيات المرسلة «بالشيفرة» ويعمل من جهته على صونها من كل عبث بوصفها من أخطر أسرار الدولة!

ومن المحقق أنه لم يدر فى خلد أى وزير من وزراء الخارجية أن تلك البرقيات التى كانت وزارة الخارجية ترسلها إلى القصر فى مظروف كتب عليه «سرى جدًا» ستقع فى أيدى «الشمشرجية» أو غير «الشمشرجية» من خدم الملك! . .

* * *

أما رؤساء الديوان الملكى فكانوا يعلمون أن أسرار «الشيفرة» تتداولها أيدى «الشمشرجية» وغير «الشمشرجية»!

إن إبراهيم عبدالهادى كان يعلم ذلك لما كان رئيسًا للديوان!

وكان حسين سرى يعلم ذلك لما كان رئيسًا للديوان أيضًا! وكلاهما كان وزيراً للخارجية قبل أن يصبح رئيسًا للديوان! وما يقال عنهما يقال عن حافظ عفيفى كذلك!

وكان حسن يوسف - ابن الخارجية القديم - يعلم طوال السنين التى قضاها وكيلاً للديوان ورئيسًا له بالنيابة أن برقيات «الشيفرة» غير محاطة فى القصر بالسرية الواجبة، وأن الدولة

لا تنفق عليها الأموال الطائلة كل سنة ليكون مصيرها فى أيدى «الشمشرجية» وغير «الشمشرجية»! . .

كانوا جميعًا على بينة من هذه الحقيقة الفظيعة . . .

كانوا على بينة منها ؛ لأن البرقيات كانت تعود إليهم من عند الملك فى مظاريف كتب عليها «الشمشرجية» أسماءهم بخط أيديهم ! .

وكانوا على بينة منها؛ لأن بعض البرقيات كانت تحمل «تأشيرات» مكتوبة بخط «الشمشرجية»! .

وكانوا على بينة منها؛ لأن بعضًا من البرقيات كان لا يعاد إليهم من عند الملك ، إما لاحتفاظه به ، أو لاطلاع بعض أعوانه عليه أو «لإعدامه» بواسطة «الشمشرجى» . . .

كانوا على بينة من ذلك كله!

ولكنهم تظاهروا بأنهم لا يعلمون، ولا يدرون، ولا يرون، ولا يلاحظون كيلا يحركوا ساكنًا!

أو بعبارة أصدق : كيلا يضطروا إلى التكلم مع الملك فى هذا الموضوع وتوجيه نظره إلى ما ينطوى عليه هذا الحال من خطر على أسرار الدولة . . .

أى بعبارة أخرى : كيلا يجازفوا بتعكير صفو مزاجه!

* * *

وقد رأينا أنه لم يكن لجهود كبار رجال القصر سوى اتجاه واحد، وهو ألا تتقلص الابتسامة الملكية التى كان كل واحد منهم يحاول أن يظفر بها ، لأن هذه الابتسامة كانت «ترمومتر» الرضاء السامى ومقياسه!

وفى سبيل ضمان عدم تقلص الابتسامة الملكية كان كبار رجال القصر يمسكون عن مكاشفة الملك بأى موضوع يعلمون أن حديثهم عنه قد لا يطابق رغبته! .

أو بأى موضوع يشعرون بأن الإفصاح عن حقيقته قد لا يرضيه!

بل بأى موضوع يحتمل ألا يصادف ارتياحه . . . ولو كانت نسبة هذا الاحتمال واحدًا فى المائة! . .

إن جميع التقارير التى رفعت إلى فاروق محفوظة فى «عابدين» لو رجع إليها الباحثون لما وجدوا بينها تقريرًا واحدًا لأحد من كبار رجال القصر عن رأيه فى أحوال البلاد فى أى فترة من الفترات، وفى أى عهد من العهود . .

وقد شكا كبار رجال القصر بعد قيام الثورة، من أن فاروق كان لا يقابلهم، أو كان لا يقابلهم إلا فى النادر القليل! . .

ولا أريد هنا أن أسأل لماذا رضوا بهذا الوضع وسكتوا عليه، وإنما أريد أن أسأل ماذا صنعوا هم لمعالجة هذا الموقف؟ . .

هل خطر لأحد منهم يومًا أن يكتب إلى فاروق تقريرًا يصارحه فيه بحقيقة الأمور فى البلاد كما يراها، أو كما يسمع أحاديث الناس عنها؟ . .

هل فكر أحد منهم يومًا فى الكتابة إلى فاروق؛ ليقول له إنه يرجو منه مقابلته ليكاشفه بحقائق يرى من الواجب عليه أن يفضى بها إليه خدمة للصالح العام أو منفعة للملك نفسه؟! . .

إن جميع التقارير محفوظة وموجودة، ليراجعها الباحثون . . لن يجدوا فيها شيئا من ذلك . . . لن يعثروا على ورقة واحدة تدل على أن أحدًا من كبار رجال القصر جازف يومًا بموافاة الملك برأيه فى الموضوعات التى كانت تشغل الأذهان، أو التى كانت محلا للقيل والقال . . .

هذا مع العلم بأنه كان لجميع كبار رجال القصر حق الكتابة إلى الملك مباشرة، أى بدون أن يطّلع رئيس الديوان على مذكراتهم، ومع ذلك لم يستعمل أحد منهم هذا الحق لمصارحة فاروق برأى من الآراء، أو تبصيره بأمر من الأمور، خاصًا كان أو عامًا! . .

وفى هذا أكبر دليل على أن ضَنّ فاروق عليهم بالمقابلات لم يكن السبب الحقيقى لصمتهم وتقصيرهم فى واجباتهم نحو بلادهم . . . وإنما كان لذلك سبب آخر وهو الحرص على عدم تقلص الابتسامة التى كانت جميع آمالهم معلقة عليها! . .

آمالهم فى استمرار العطف السامى . . . وآمالهم فى الترقية والعلاوة . . . وآمالهم فى الرتب والأوسمة! . .

* * *

وبلغ من شدة حرصهم على عدم تعكير المزاج الشريف أنهم كانوا يتجنبون إبداء الرأى فى أبسط الشئون العادية التى لا تمس السياسة العامة من قريب أو من بعيد! . .

كانوا مثلاً إذا مر بمصر ولى عهد دولة أجنبية بحثوا طويلاً هل يقترحون على الملك أن يقيم له حفلة شاى أو مأدبة غداء . . . وبعد البحث الطويل كانوا يقررون ألا يقترحوا شيئا فقد يكون الملك غير راغب فى تكريم الضيف . . . فلماذا يعكرون مزاجه . . . ولماذا يُستهدفون لسماع كلمة «لا»! . .

حتي موضوع إيفاد مندوبين عن الملك للتعزية أو الاشتراك فى الجنازات، كانوا لا يبدون فيه رأيا .

وقد يكون المتوفَّى رجلاً لا يعرفه الملك، أو لا يعرف عنه سوى النزر اليسير، ومع ذلك كانوا يتجنبون أن يبدوا رأيهم فى المذكرة أو فى الإشارة التليفونية التى كانوا يرفعونها إلى فاروق للاستئذان فى التعزية، أو فى إيفاد مندوب للسير فى الجنازة .

إن كلمة «لا» كانت تخيفهم وتقضّ مضاجعهم، إنهم كانوا لا يفسرونها إلا تفسيراً واحدًا، وهو أن الملك لم يرتح إلى الرأى الذى أبدى له . . . وعدم ارتياحه إليه معناه أن الابتسامة الملكية قد تتأثر أو تتقلص، وهنا الطامة الكبرى والمصيبة العظمى! . .

ولذلك كانوا لا يقترحون على الملك اقتراحًا من عندهم إلا إذا أيقنوا «مائة فى المائة» أن رده عليه سيكون بالموافقة والارتياح!

وأذكر بهذه المناسبة أنه فى اليوم السابق لمرور العام الأول على وفاة إسماعيل تيمور «باشا» الأمين الأول، فكر بعض زملائه فى القصر فى ترشيح ابنه فؤاد تيمور ليكون تشريفاتيا فى القصر .

ولكن التفكير شىء، والعمل شىء آخر! . .

فقد يقول الملك: لا! . .

ولم يشأ أحد أن يُستهدف لهذا الخطر! . .

وأخيرا طلبوا إلى كاتب هذه السطور أن يرسل إلى الملك مذكرة بالاقتراح الذى فكروا فيه، فكتبت به مذكرة صغيرة ورفعتها فجاء الرد فى الغد بطلب صورة فؤاد تيمور وفذلكة عن حياته، ولم يمض يومان حتى وافق الملك وعين فؤاد تيمور تشريفاتيا بالقصر! . .

وإذا كنت أستشهد بهذا الحادث بالذات، فذلك لأن بساطته تبرز المعانى التى نوهت بها آنفا، وتبين أنه لم يكن منتظرًا من قوم هذا؛ مدى حرصهم، وترددهم، وهلعهم، أن يصارحوا فاروق بآرائهم فى أحوال البلاد وشئونها!

* * *

وكان كبار رجال القصر إذا جلسوا فى المجالس والمجتمعات لا يعترفون طبعًا بأنهم لا يقابلون الملك إلا فى النادر القليل..

ولا يعترفون طبعًا بأن اتصالاتهم به تجرى عن طريق «الشمشرجية»...

ولا يعترفون طبعًا بأنهم لا يبدون له رأيًا. فى أحوال البلاد وشئونها...

ولا يعترفون طبعًا بأنهم لا يصارحونه بما يجب عليهم أن يصارحوه به...

بل كانوا يؤكدون فى كل مكان أنهم يؤدون ما عليهم للبلاد كاملا «وإن كانوا لا يستطيعون أن يجهروا بما يفعلون»...

ولعل الصورة التى قدمتها للقارئ فى هذا الفصل، وفى الفصل السابق تصف كيف كانوا يخدمون بلادهم، وكيف كانوا يضطلعون بتبعات وظائفهم!..

غير أن من حق كبار رجال القصر علىّ أن أشهد بأن هناك أمرًا لم يقصروا فيه بتاتًا... وهو استئذان الملك فى عقد خطبة نجل أو كريمة... فقد كانوا يرون أن الإخلاص والولاء يحتمان عليهم استئذانه فى تلك المناسبات لئلا يكون له اعتراض أو توجيه خاص فى شأن المصاهرة الجديدة.

ومن طريف ما أذكره بهذه المناسبة أن أحد كبار رجال القصر استأذن من فاروق فى عقد خطبة ابنة شقيقته على شاب معروف، فصدر الأمر بالموافقة ولكن بشرط ألا يحضر أحد من رجال القصر حفلة القران، فنزلوا جميعًا على «الرغبة السامية» طبعًا!..

* * *

ولا يسعنى وأنا أتحدث عن حرص كبار رجال القصر على الابتسامة الملكية وتنافسهم فى سبيل الفوز بها والإبقاء عليها، إلا أن أقص قصة الشركسية والباذنجان!..

من المعروف أن «صلصة» الشركسية تصنع عادة بالجوز.. ولكن المطابخ الملكية كانت

تصنعها أحيانا بالفستق . . . فحدث فى مأدبة غداء أقيمت فى قصر القبة لكبار رجال القصر أن قدمت للمدعوين شركسية صنعت صلصتها بالفستق . . .

وما كاد بعضهم يذوقها حتى رسم على وجهه علامات الإعجاب الشديد بهذا الفتح الجديد الذى وفقت إليه المطابخ الملكية فى عالم الطهى ! . .

وقال فاروق : أنا شايف إن صلصة الفستق دى عجبتكم . . .

فتعالت الأصوات من كل جانب قائلة : حاجة عظيمة صحيح يامولانا ! . .

فقال فاروق : هذه طريقة جديدة ابتكرتها مطابخ القصر . .

فارتفعت الأصوات مرة أخرى لتقول : عظيمة فعلا يا مولانا ! . .

ولاحظ فاروق أننى لم أشترك فى تقريظ صلصة الشركسية فالتفت إلىّ وقال : يظهر أن سعادة المستشار ليس من أصحاب هذا الرأى . .

فقلت : إذا أراد مولاى الحقيقة فإنى أفضل الصلصة الأخرى .

فقال : قد يكون الأمر كما تقول ، ولكن ماذا أصنع برأى هؤلاء السادة جميعًا . .

وضحك . . . فضحكوا جميعًا !

وكأنما رأى بعضهم فى كلام الملك تسخيفًا لرأى كريم ثابت ، فاسترسل فى الضحك . . .

فقلت : هل يسمح مولانا بأن أروى قصة الخديو والباذنجان .

فقال باسمًا : احك . . .

فقلت : كان بين حاشية الخديو أحد البشوات اشتهر بين إخوانه بحبه للباذنجان . . . فحدث مرة فى عزومة كهذه العزومة أن قدموا للضيوف طبق باذنجان ، فما كاد نظر الخديو يقع عليه حتى حمل على الباذنجان حملة شعواء . . . فلم يكن من ذلك الباشا الذى كان يحب الباذنجان إلا أن انبرى يذم الباذنجان ويصف ما فيه من مضار بحماسة تستلفت الأنظار . . . ولكن لما انتهى الغداء قال أحدهم للخديو إن الباشا المذكور يحب الباذنجان حبًا جمًا ، وإنما تظاهر بكرهه له إرضاء لأفندينا . . . فلما جاء موعد العزومة التالية أمر الخديو بأن يكون الباذنجان بين أصناف الطعام التى تقدم للمدعوين . . . وفى هذه المرة راح

الخديو يمدح الباذنجان بالقوة التى ذمه بها فى المرة السابقة . . . ثم سكت . . . فما كان من الباشا إياه إلا أن اندفع فى مدح الباذنجان والتنويه بمزاياه . . . ولما فرغ من كلامه قال له الخديو : اسمع يا فلان لما شتمت أنا الباذنجان فى العزومة اللى فاتت شتمته أنت أكثر منى ، واستعملت كل بلاغتك فى إظهار مساوئه . . . واليوم لما أطريت أنا الباذنجان غيرت لهجتك واستعملت بلاغتك كلها فى إظهار محاسنه ، فما هى الحكاية بالتمام؟ . . فلم يكن من الباشا إياه إلا أن قال على الفور : هو أنا يا أفندم خدام أفندينا ، واللا خدام الباذنجان؟ . .

ثم أردفت قائلا فهُم يا أفندم خدامين مولانا ، واللا خدامين صلصة الشركسية؟! . .

فقهقه فاروق ضاحكًا . . .

فضحكوا جميعًا! . .

وهكذا كانت مجاراة الملك ، والتماس رضاه شعار القوم حتى فى الشركسية ، وقصة الباذنجان!!

الفصــل الخامس عشر

٤ فبراير ثانية... وثالثة!

كانت الوزارة المتربعة فى دست الحكم عند تعيينى مستشارًا صحفيا ـ وزارة إسماعيل صدقى، وهى الوزارة التى تألفت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٦ .

ولكن قبل أن أتحدث عنها أرى أن أميط اللثام عن حادثين مهمين حدثا بعد حادث ٤ فبراير المشهور، ولا يقلان عنه شأنًا وخطورة . . . ولا سيما أن الحادث الثانى هو الذى أدى إلى تأليف وزارة صدقى المذكورة .

لما بدأت أختلط بفاروق كانت الوزارة الوفدية التى تألفت فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، متربعة فى دست الحكم .

ولم أحتج يومئذ إلى كثير من الفطنة لكى ألاحظ أنه يكره النحاس كرهًا شديدًا أما نوع هذا الكره . . و«السبب الأكبر» لهذا الكره . . . فعرفتهما مع الأيام! فقد كان فاروق يكره الوفد والنحاس لماضيهما مع أبيه . .

وكان يكره النحاس لأنه بدا له عند ارتقائه العرش أنه يزدريه ويعامله «كولد» . . . وكان يكرهه لأن «كيلرن» فرضه عليه بالقوة وأرغمه على قبوله رئيسًا للوزارة . . وكان يكرهه لأنه كان يشعر بأنه يريد أن ينال من مقامه ونفوذه . . .

غير أننى ما لبثت أن عرفت أنه كان لذلك الكره الشديد سبب أكبر من تلك الأسباب جميعا . .

فقد كان فاروق يعتقد أن للنحاس مطامع خفية، وأن هذه المطامع لا تقنع برئاسة الحكومة وحدها!

أو بعبارة أخرى كان يعتقد أن النحاس يُمنِّى نفسه بأن يكون أول رئيس للجمهورية المصرية!

وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر إليه . . .

كان ينظر إليه على أنه خطر يهدد العرش . . .

ومنافس له فى العرش . . .

وعدو شخصى له يريد أن يسلبه العرش!

وهذا الذى أقوله هنا عما كان فاروق يتوهمه عن مطامع النحاس ليس نتيجة اجتهاد فى تفسير بعض القرائن أو فى تحليل بعض حالات فاروق النفسية . . .

بل إن فاروق نفسه هو الذى صارحنى به!

ولم يصارحنى به مرة واحدة، بل مرات!

حتى إنه لما عاد من «القصاصين» قال لى: لما كنت أقرب إلى الموت منى إلى الحياة زادنى ألماً شعورى بأننى قد أموت والنحاس فى رئاسة الوزارة!

وكان اعتقاده بأن النحاس يطمع فى رئاسة الدولة يزداد على مر الأيام والأحداث، ويتأصل، حتى أصبح عقيدة!

ولا أخالنى فى حاجة إلى التنويه بأنه كان للدسائس والوشايات اليد الطولى فى نشوء تلك العقيدة، ولا سيما بعد حادث ٤ فبراير! . .

وحلت سنة ١٩٤٤ وفاروق يلح على حسنين بضرورة التخلص من النحاس وإقصائه عن الحكم بكل وسيلة . . .

وأخذ حسنين يسبرغور كيلرن مرة تلو أخرى . . .

وفى كل مرة كان السفير البريطانى يقول له: لا تغيير!

وفى كل مرة كان حسنين يقول لفاروق: صبرا يا مولاى . .

إلى أن كان شهر إبريل فضاق فاروق بالنحاس ذرعًا، ولم يعد يستطيع احتمالاً . .

فقد بلغه فى منتصف ذلك الشهر أن النحاس سيسافر بعد أيام إلى الإسكندرية ليستعرض فيها عشرين ألف عامل . .

فدعا إليه حسنين وقال له: لقد عيل صبرى، والنحاس يطغى كل يوم أكثر من اليوم الذى قبله، فماذا تنتظر . . . إنى أفضل التنازل عن العرش على هذه «المرمطة» المستمرة . . .

وحاول حسنين أن يهدئ من ثورة هياجه وغضبه فلم يفلح، فقد كان فاروق مقتنعاً بأنه «إذا لم نبادر إلى العمل فوراً فسيأتى قريبًا اليوم الذى يطردنا فيه النحاس من هذا القصر طردًا! . .»

وكأنما أراد أن يزيده تحمسًا لفكرته فقال له إنه يعهد إليه فى تأليف الوزارة الجديدة! . .

وشكره حسنين باشا على هذه الثقة، وقال إنه سيضع كيلرن أمام الأمر الواقع بتأليف وزارته بدون أن يكاشفه بذلك، وإنه لا يعتقد أنه - أى كيلرن - سيجرؤ على تكرار يوم ٤ فبراير . .

واغتبط فاروق بخطة حسنين، وفرح بعنصر المفاجأة فيها، فقد كان شغوفا بالمفاجآت!

ولكن حسنين كان رجلاً ذكيا وحصيفًا.

فلننظر كيف نفذ «خطته» ليضع كيلرن «أمام الأمر الواقع»!

أخذ يدعو مرشحيه لعضوية الوزارة الجديدة إلى مقابلته تباعًا ليعرض عليهم المناصب الوزارية . . .

إلى مقابلته أين؟

فى بيته؟ . . . لا!

فى بيت أحد معاونيه زيادة فى «السرية» والتكتم؟ . . . لا!

فى بيت من بيوت فاروق الخصوصية؛ فلا تصل إليه أنظار الرقباء؟ . .

لا!

بل قابلهم فى مكتبه بقصر عابدين!

وهو الذى كان يريد مفاجأة كيلرن، ووضعه أمام الأمر الواقع! . .

ولم يقابل كل يوم واحدا منهم أو اثنين حتى لا تستلفت مقابلتهما الأنظار فى وسط سائر مقابلاته . .

بل قابلهم جميعا قبل ظهر يوم واحد . . وكان يوم ١٧ إبريل!

* * *

وما كاد يشرع فى مقابلتهم حتى شاع فى القصر «أن حسنين باشا يؤلف وزارة!» . .

شاع ذلك بين موظفى القصر، وبين ضباط القصر، وبين حرس القصر . .

وبين حجاب القصر، وخدم القصر، و«قهوجية» القصر!

وكنت أزور القصر فى هذا اليوم بصفتى صحفيا ولم أكن قد عينت مستشاراً صحفيا بعد . .

وأبصرت بعض المرشحين يدخلون على حسنين وعلى وجوههم أمارات الاستغراب لهذه الدعوة المفاجئة، ثم يخرجون من عنده وعلى وجوههم علائم الاغتباط «بالكرسى الوزارى»!

حقا لقد كان حسنين فى ذلك اليوم عنوانًا للسذاجة إذ كيف أمكنه أن يتصور لحظة واحدة أن جميع هذه المقابلات والاجتماعات ستمر بدون أن يذاع أمرها فى جميع جوانب الديوان الملكى، ومن ثَمَّ فى جميع أرجاء القصر الملكى؟ . .

ولكن لا . . فقد كان حسنين رجلاً ذكيا وحصيفًا! . .

ولم يكن بتلك السذاجة، أو بتلك البساطة . .

إذن كيف «كشف ورقه» بتلك الكيفية؟ . .

كيف «لعب»علنًا وجهراً وقد كان يريد مفاجأة كيلرن ووضعه أمام الأمر الواقع؟! . .

والرد على ذلك أنه أراد لخطته الشيوع والإعلان؛ فلم يهتم بالتستر والكتمان!

قال للملك إنه سيفاجئ كيلرن ويضعه أمام الأمر الواقع . . .

ولكنه فى الحقيقة لم يشأ أن يفاجئه، ولم يخطر له جديا ـ ولو لدقيقة واحدة ـ أن يضعه أمام الأمر الواقع!

أو لم يكن حسنين رجلاً ذكيا وحصيفًا!

فقد انتظر ريثما هدأت ثورة غضب فاروق وهياجه، وقال له إنه سيمضى فى تنفيذ أمره

الخاص بتأليف الوزارة، ولكنه فكر فى مناورة لطيفة «لامتحان» كيلرن واستطلاع موقفه من فكرة الوزارة الجديدة بدون أن يتصل به بشأنها. .

وسأله فاروق فى لهفة عن هذه «المناورة اللطيفة»؟

فقال حسنين إنه سيتصرف بطريقة تكفل أن يصل إلى سمع كيلرن أنه فى سبيل تأليف وزارة جديدة تحل محل الوزارة الوفدية التى ستقال، فإما أن يقابل ذلك بالسكوت ؛ فيكون سكوته دليلاً على رضائه بالتغيير ورغبته فى أن يفاجأ بالأمر الواقع «وبذلك نكون قد نفذنا خطتنا بدون أن نستهدف لخطر ما» وإما أنه سيثور للنبأ فيتصل به - أى بحسنين - ويمنعه من تأليف الوزارة الجديدة «ولا نكون قد خسرنا شيئا»! . .

* * *

وكان فاروق، بعدما استرد هدوءه قد فكر من جهته كذلك فى عواقب المفاجأة إن أغضب كيلرن، فارتاح إلى «المناورة اللطيفة» ووافق عليها!

ولذلك أجرى حسنين اتصالاته بالمرشحين لوزارته علنًا وفى وضح النهار!

وبذل كل ما يمكنه بذله لكى يصل نبؤها إلى سمع كيلرن! . .

وانتهت الاتصالات، وكيلرن لم يتكلم!

فنادى حسنين المختصين فى الديوان وأمرهم بإعداد وثائق إقالة الوزارة الوفدية وتأليف الوزارة الجديدة برئاسته.

وذاع فى القصر أن حسنين «أنهى اتصالاته وأن الأوامر الملكية تعد توطئة لإعلانها» . .

كل ذلك، وحسنين يرقب تليفونه. ولكن كيلرن لم يتكلم!

وأعدت الأوامر الملكية، فطلب حسنين أن يلقى نظرة عليها ليراجعها بنفسه. . إطالة للوقت؛ انتظارًا لمعرفة موقف كيلرن.

فما معنى سكوته؟

أبلغه الخبر فقرر تجاهله ليترك للقصر حرية التصرف؟.

أم لم يبلغه بعد؟. .

أم بلغه، ولكنه لم يشأ أن يتكلم قبل أن يستوثق من صحته؟ . .

طافت تلك الأسئلة جميعًا بخاطر حسنين، وبعدما قلب الأمر على جميع وجوهه رأى أن يحتاط فيه للنهاية، فدخل على الملك فى الجناح الخاص به بحجة أنه سيرفع إليه أن الأوامر الملكية قد أعدت.

ولم يكن حسنين فى حاجة إلى مقابلة الملك «ليرفع إليه أن الأوامر الملكية قد أعدت» فقد كان فى وسعه أن يرفع إليه ذلك بواسطة «الشمشرجى النوبتجى» . .

وإنما كان الطبيعى أن يقابل حسنين الملك ومعه الأوامر الملكية لكى يمضيها جلالته! . .

والحقيقة أن حسنين قابل الملك، ليباحثه فى «سكوت» كيلرن، وليتفق معه على كيفية «إخراج» الفصل الأخير من تمثيلية الوزارة الجديدة!

وعاد حسنين إلى مكتبه وأمر بأن تكون «الأوامر الملكية» رهن الإشارة «لأن مولانا سيطلبها بين دقيقة وأخرى» . . .

وقد اعتاد فاروق أن يمضى المراسيم والأوامر الملكية فى الجناح الخاص به، أو فى مكتبه فى الظروف الاستثنائية. فكان المفهوم أنه سيطلب الأوامر الملكية الخاصة بتأليف الوزارة الجديدة فى أحد ذينك المكانين . . .

غير أنه بينما كانت الغرفة التى يقوم فيها مكتب حسنين مزدحمة بالموظفين وغير الموظفين فوجئوا بقدوم الملك من جناحه الخاص ودخوله مكتب الفريق عمر فتحى كبير الياوران، وكان مكتبه محاذيا لمكتب حسنين فى الجهة المقابلة من الطرقة.

وخرج كبير الياوران من مكتبه ليبلغ حسنين «أن مولانا أمر بإحضار الأوامر الملكية لإمضائها»!

وكانت هذه أول مرة يدخل فيها فاروق مكتب أحد رجاله ليمضى فيه أوامر ملكية!

وخف حسن يوسف «بك» (وكان مايزال «بك» يومئذ) إلى مكتب حسنين بالوثائق الرسمية . .

وبعد دقيقتين حملت هذه الوثائق إلى مكتب كبير الياوران فى «زفة» اشترك فيها حسنين وعمر فتحى وحسن يوسف، وموظفان آخران وقفا عند الباب . . تتبعهم أنظار جميع الواقفين فى الطرقة، وبينهم كاتب هذه السطور . .

وهنا أقول إننى لم أكن حتى تلك الساعة أعرف سر تلك التمثيلية، ولم أعرفه إلا فيما بعد حين وقفت على جميع أسرارها وأحطت بما خفى من فضائحها . .

ولذلك استغربت أن ينتقل الملك من مكتبه، أو من الجناح الخاص به، إلى مكتب كبير الياوران، ليمضى وثائق تأليف الوزارة الجديدة، وعزوت الأمر إلى نزوة من نزواته . . .

ولكن لما استبان لى السر علمت أن حسنين أراد بهذا الفصل الأخير من فصول التمثيلية أن يبلغ كيلرن أن الملك أمضى الوثائق فعلاً!

* * *

وتم لحسنين ما أراد، فما كاد الملك ينتهى من إمضاء الوثائق ويعود إلى الجناح الخاص به حتى اتصلت السفارة البريطانية بالقصر وقالت «إن السفير يرجو مقابلة الملك فورا لأمر مهم جدّا وعاجل جدّا!»

وبعد لحظات رد القصر على السفارة بأن «جلالة الملك سيقابل سعادة السفير مع السرور» . .

والتفت فاروق إلى حسنين وقال له: سأذهب الآن إلى قشلاق الحرس وأنتظر لأرى كيف سيأتى السفير؛ فإذا رأيته آتيا بطريقة هادئة وسلمية رجعت لاستقباله وإلا هربت منهم إلى جهة أختارها ريثما ينجلى الموقف . . .

وهرع فاروق إلى سيارته الخاصة، وخرج بها من باب القصر الخلفى، ولجأ إلى ثكن الحرس الملكى، ووقف إلى نافذة يمكنه أن يرى منها السيارات المتجهة إلى القصر . .

ولم تمض دقائق حتى أقبلت سيارة السفير البريطانى، وفى داخلها كيلرن وسكرتيره . .

ولما استوثق فاروق من أن لا دبابات هناك ولا مصفحات، واطمأن إلى «نوع» المقابلة، أسرع إلى سيارته الخاصة، وعاد بها إلى القصر من الباب الخلفى، واستقبل السفير فى مكتبه . .

وقال كيلرن إنه بلغه أن جلالته قرر تغيير الوزارة وتأليف وزارة جديدة برئاسة حسنين، فهل هذا صحيح؟

فأجابه فاروق بأنه صحيح، وأنه لم يعد يستطيع احتمال تصرفات النحاس، وأنه يعتقد أن الشعب أيضًا يريد هذا التغيير . . .

فقال له كيلرن :

لا تغيير «No Change»

فقال فاروق : ولكنى أمضيت الأوامر الملكية الخاصة بها .

فقال له كيلرن بجفاء :

نم عليها ! . . «Sleep On It»

وانتهت المقابلة ، ولم يؤلف حسنين وزارته ، وظلت الوزارة الوفدية مضطلعه بأعباء الحكم . .

ونصح كيلرن للنحاس بإلغاء عرض الإسكندرية . . .

وأسدل الستار على تمثيلية ١٧ إبريل .

تلك التمثيلية التى قال حسنين لفاروق «إنه لو حبطت خطتها لما خسرنا شيئا . . » .

ولم تعرف عنها البلاد يومئذ سوى أن الملك أراد تغيير الوزارة فمنعه الإنجليز ؛ فأراد حسنين أن يستقيل من منصبه احتجاجًا على هذا التدخل ؛ فلم يقبل الملك استقالته لأنه أدى ما عليه كاملاً ! ! . .

واستمر النحاس فى الحكم إلى أن أقيلت وزارته فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

* * *

وعلى أثر إقالة الوزارة الوفدية تولى الدكتور أحمد ماهر تأليف الوزارة الجديدة .

ولما أغتيل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ خلفه محمود فهمى النقراشى على رئاسة الوزارة .

وفى مستهل شهر فبراير سنة ١٩٤٦ تلقى فاروق كتابًا خاصّا من السفير البريطانى بأن استمرار التعاون بينه وبين النقراشى رئيس الوزارة أصبح متعذرًا ، وأنه يترك الأمر لحكمة جلالته .

وفسر حسنين يومئذ «الحكمة» بوجوب التضحية بالنقراشى .

فسأله فاروق عمن يرشح لرئاسة الوزارة بدلاً منه . .

فأجاب بأنه فكر فى إسماعيل صدقى فقال له فاروق : هل تعتقد أنهم يقبلون التعاون معه؟ . .

وكان فاروق يعنى السعديين والأحرار الدستوريين . .

فقال حسنين : لقد ذاقوا حلاوة الحكم يا مولاى ، فلن يفرطوا فيه لأجل رئيس وزارة .

فقال فاروق ضاحكًا : قطعة الجبنة ياملعون . . مش كده؟!

فضحك حسنين بدوره وقال : مادامت قطعة الجبنة موجودة يامولاى فلن يتخلف أحد عن الدعوة . .

ولم يكن لحسنين مصلحة فى أن يعرف الشعب أن كيلرن أبلغ فاروق تعذر استمرار تعاونه مع النقراشى ، فقرر أن يحيط كتاب السفير إلى الملك بالكتمان التام ، وأن يعمل على تنفيذ التغيير الوزارى كأنه إجراء اقتضته المصلحة العامة وحدها . .

واتفق حسنين مع فاروق على ذلك لئلا يعرف الناس سر كتاب السفير إليه ؛ فتضعف ثقتهم بالنظام الجديد وترتفع أسهم النحاس . . وكان حسنين يعرف «اللغة» التى تؤثر فى مولاه . .

ففى فبراير سنة ١٩٤٢ كان لحسنين مصلحة فى أن تنشأ أزمة بين الملك وكيلرن ؛ ليبعد عن الحكم منافسه الأكبر والأوحد عند الملك وهو على ماهر .

أما فى فبراير سنة ١٩٤٦ فلم تكن له مصلحة فى أن يعرف الشعب أن كيلرن طلب إخراج النقراشى ، وأن الملك أذعن لطلبه ، وأنه هو الذى نصح الملك بالإذعان . . .

بل إن مصلحته فى هذه المرة كانت على نقيض ذلك تمامًا .

كانت مصلحته فى هذه المرة تقضى عليه بالتستر على التدخل الإنجليزى سترًا لموقفه ، وصونًا لمظهر تصرفاته ؛ فكتم أمر كتاب السفير البريطانى عن الناس جميعًا فلم يعرفوا عنه شيئًا ، ولذلك لما سمعت قصته فيما بعد سميته «٤ فبراير الصامت» . .

وقال حسنين لكيلرن إن الملك تلقى رسالته الخاصة ، وإنه سيغير رئيس الوزراء ، على أن يبقى أمر الرسالة سرًا . .

وكانت النتيجة وحدها هى التى تهم كيلرن ، فلم يتردد فى إجابة حسنين إلى طلبه . .

غير أنه سأل حسنين متى يتم التغيير؟

فقال له إن البلاد ستحتفل بعد أيام بعيد ميلاد الملك (١١ فبراير) وإنه لذلك يستحسن إرجاء التغيير إلى ما بعد الاحتفال بالعيد، فوافقه كيلرن على رأيه . .

ودعانى حسنين إلى مكتبه بقصر عابدين وقال لى . . .

ولكن قبل أن أحدث القارئ عما قاله لى أفتح قوسين صغيرين لأنوه بأمرين اثنين: الأول أننى لم أكن فى ذلك الحين قد عينت مستشاراً صحفيا بعد، ولم يكن فاروق يسألنى رأيى فى الشئون السياسية بعد. والأمر الثانى أننى لم أكن أعرف عن كتاب السفير إلى الملك شيئا، فإن جميع التفاصيل التى ذكرتها هنا عنه عرفتها بعد ذلك بزمان طويل، وعرفتها من فاروق نفسه حين كنت أسأله عن بعض أحداث الماضى لأستوفى معلوماتى عنها.

فلما دعانى حسنين فى ذلك اليوم إلى مقابلته فى مكتبه بقصر عابدين، ذهبت إليه إذن «كصحفى مقرب» خالى الذهن تماما من موضوع كتاب السفير إلى الملك بل خالى الذهن من أن هناك قراراً بالتخلص من النقراشى . .

وأخذ حسنين يحدثنى عن سير الأحوال فى البلاد وكيف أنها لا تسير طبقًا للمرغوب فيه، وأنه مع ثنائه العظيم على أخلاق النقراشى ووطنيته وحسن نيته يشعر بأنه لم يوفق فى النهوض بأعبائه على الوجه الذى يساعد على بقائه فى الحكم، وأن المصلحة العامة قد تقتضى إحداث تغيير وزارى، فيتولى رئاسة الوزارة رجل آخر . .

وكان لحسنين فى أحاديثه مع زائريه مقدرة على إشعارهم دائما بأنه يستشيرهم فيما يفضى به إليهم، أو أنه يروم الاستئناس بآرائهم أو بمعلوماتهم فى الموضوع الذى يشغل ذهنه، فظننت لأول وهلة أنه يقول لى هذا الكلام ليعرف رأيى فيه كصحفى متصل بالجمهور وبالدوائر السياسية . .

على أنى ما لبثت أن أدركت غرضه، فساعدته على الإفصاح عنه، فقال إنه يريد منى أن أكتب كلمة فى «المقطم» فى هذا الموضوع بروح المعانى التى تكلمنا فيها . . كلمة «ملفوفة» ومؤدبة ولبقة، وفى الوقت نفسه كافية لإفهام النقراشى أن المصلحة العامة تقضى عليه بفسح المجال لغيره . .

وشفع حسنين ذلك بقوله: وأظن أن كلمة يمضيها كريم ثابت تنشر دائمًا فى مكان بارز.

وقد أراد حسنين بهذه التحية الرقيقة أن يفهمنى أنه يجب نشر الكلمة فى مكان بارز وبإمضائى . . .

ولم يقصد بذلك تكريمى طبعًا، وإنما قصد أن يدرك النقراشى من الإمضاء، وصلة صاحبه بالملك معروفة، أن الكلمة كتبت بإيعاز فيعمل بمعناها ويوفر على القصر حرج مطالبته بالاستقالة ! . .

ونشرت الكلمة بإمضاء «كريم ثابت» فى وسط صفحة الأخبار المحلية «بالمقطم» وهى صفحة كانت مخصصة للأخبار المحلية وحدها، وجعلت سطور الكلمة بعرض عمودين لا بعرض عمود واحد زيادة فى توجيه الأنظار إلى أهمية موضوعها، فبدت كأنها بلاغ رسمى لا مقال صحفى !

ومع أنها كانت كلمة «ملفوفة» فإن كل سطر من سطورها كان يؤذن بأن هناك تغييرًا وزاريا مرتقبًا، فإذا أتى القارئ على آخرها خرج منها بنتيجة واحدة، وهى ماذا تنتظر يا نقراشى لتستقيل ! . . ولم يبق سوى قارئ واحد لم يفطن إلى المراد من تلك الكلمة . .

وكان هذا القارئ هو النقراشى نفسه، فلم يتحرك، ولم يسأل حسنين عن مغزاها، مع أن كل سطر فيها كان ينم على أنها كلمة موعز بها من القصر ! . .

وعندئذ قال حسنين إنه سيضطر عقب عيد الميلاد الملكى إلى مصارحة النقراشى بالأمر، مع أنه كان شديد الرغبة فى أن توفر عليه كلمتى جانبًا من هذه المهمة الشاقة مع رجل «عقدى» كالنقراشى على حد تعبيره !

ورأى حسنين أن من المصلحة أن يخرج النقراشى من رئاسة الوزارة راضيًا؛ لأنه سواء قبل السعديون الاشتراك فى وزارة إسماعيل صدقى أو لم يرضوا؛ فإن تأييدهم للوزارة الجديدة فى مجلس النواب أمر لا مندوحة عنه . .

ولذلك «تعطف» الملك بمناسبة عيد ميلاده فأنعم على النقراشى بالوشاح الأكبر من نشان محمد على، وأنعم بالباشوية على وزرائه الذين لم يكونوا حائزين عليها، فكتبت براءات تلك الإنعامات ووثائق تغيير الوزارة فى وقت واحد . . »

وما كاد العيد الملكى ينتهى، وبينما كان «الأنصار» يهنئون رئيس الوزراء وصحبه بالإنعامات، وبينما كان حسنين يفكر فى الصيغة التى يستهل بها حديثه مع النقراشى،

وبينما كان الملك يتساءل عما سيكون لهذا التغيير من وقع فى النفوس وعما سيفسره الناس به . . حدث حادث أنقذ «مظهر» الباعث على التغيير الوزارى ! .

وأظهر القصر بمظهر المستجيب لشعور شعبى !

وأعنى الحادث المشهور بحادث «كوبرى عباس» . !

وهو الحادث الذى أطلق فيه البوليس رصاص بنادقه على طلبة كانوا خارجين فى مظاهرة ، فقتل منهم من قتل ، وجرح منهم من جرح ، فهاجت الخواطر لهذا الحادث وماجت .

وعلى أثر ذلك أذيع أن الوزارة قدمت استقالتها للملك !

وفهم الناس أن حالة التذمر التى زادها حادث كوبرى عباس تفاقمًا هى التى أوحت إلى فاروق بأن يطلب من الوزارة أن ترفع إليه استقالتها . .

وجلس حسنين فى مكتبه يتقبل تهانى أصدقائه ، «بحكمة» سياسته و«بالسرعة» التى عالج بها الموقف !

وتولى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة . .

ورضى الأحرار الدستوريون أن يشتركوا فى الوزارة برئاسته . .

أما السعديون فاعتذروا عن عدم الاشتراك فى الوزارة ، مع وعدهم لرئيسها بأن يؤيدوها فى البرلمان ، فاستعاض عنهم ببعض المستقلين . . .

الفصل السادس عشر
وزارة إسماعيل صدقى

لما كان إسماعيل صدقى رئيسًا للوزارة فى سنة ١٩٣٠ ، تمتع بنفوذ وسلطة لم يتمتع بهما رئيس وزارة آخر فى مصر ، بتأييد من الملك فؤاد ورضائه .

وكان عُمر فاروق يومئذ عشر سنوات ، ومايزال يلبس البنطلون القصير . . .

فلما عاد صدقى إلى رئاسة الوزارة بعد ست عشرة سنة ، وقد اكتملت خبرته وشيبته ، اعتقد أن الملك الشاب سيحبوه برعاية تفوق رعاية والده له . . .

وعلى أساس هذا الاعتقاد بدأ عمله ، ولاسيما أن حسنين ـ وكان صديقًا له ـ حدثه غير مرة عن ديمقراطية فاروق وعن تنشئته نشأة ديمقراطية !

هذا فضلا عن أن حسنين أكد له ـ لما عرض الوزارة عليه ـ أنه عرّف فاروق من هو إسماعيل صدقى فأضحت له عنده المنزلة اللائقة به وبمواهبه !

ولما توفى حسنين بعد تأليف الوزارة بأيام ، ازداد صدقى أملاً فى المعاملة الخاصة التى كان يمنى بها نفسه ، لظنه أن فاروق ـ وقد حرم من رائده ورئيس ديوانه ـ سيتجنب المشكلات والأزمات ، وخصوصًا التغييرات والانقلابات الوزارية ، ولو لفترة من الزمان على الأقل . .

غير أن صدقى لم يكن يعرف فاروق معرفة جيدة ، فبنى تقديره على المنطق ، ولم يبنه على معرفته له وللدروس التى لقنوه إياها منذ ارتقائه العرش ، فجاءت النتيجة مناقضة لما توقعه على طول الخط .

فقد شاء فاروق أن يثبت للملإ أنه يستطيع أن يصول ويجول بدون رائده ورئيس ديوانه . . .

وأراد أن يكون إسماعيل صدقى أول من يقتنع بذلك!

❊ ❊ ❊

وقد حدث بعد وفاة حسنين بقليل أن سألت جريدة كبيرة إسماعيل صدقى سؤالا له علاقة بالبرلمان ومصير مجلس النواب.

وكان اجتماع البرلمان قد تأجل عقب تشكيل الوزارة الجديدة ريثما يسوى صدقى علاقاته بالسعديين، وكانوا قد اعتذروا عن عدم الاشتراك فى وزارته...

وأجاب صدقى عن سؤال الجريدة إجابة لم تعجب فاروق!

فقد لاحظ عليها أن صدقى تكلم كأنه هو وحده صاحب الرأى فى الموضوع...

فأراد أن يفهمه من أول الأمر أن النهج على هذا المنوال لا يرضيه، وأنه يريد منه أن يرجع إليه فى جميع الشئون «المهمة» قبل أن يتصرف فيها ... وحتى قبل أن يتكلم عنها!

وكانوا قد علّموه أن «يملك» بهذه الكيفية، فكيف يفرط فى حقوقه؟!

فاستدعى حسن يوسف ـ وكان منذ وفاة حسنين قد أصبح رئيسًا للديوان الملكى بالنيابة ـ وأمره بزيارة إسماعيل صدقى وإبلاغه ملاحظته على الإجابة التى أجاب بها عن سؤال الجريدة...

وشعر حسن يوسف بما سيكون للملاحظة من وقع سيئ فى نفس إسماعيل صدقى، فاستهل حديثه معه بالكلام عن مسألة متعلقة بوزارة الأشغال، ثم عرج على موضوع «الإجابة»، كأنه يطرقه عرضًا وأشار إليه إشارة عابرة...

ولكن إسماعيل صدقى لم يكن الرجل الذى تفوت عليه هذه المناورة، فأدرك فى الحال أن المسألة الخاصة بوزارة الأشغال ليست الباعث لحسن يوسف على زيارته، وأن الموضوع الآخر الذى أشار إليه إشارة عابرة هو الغرض الأول والوحيد من هذه الزيارة. ومع ذلك لم يقل شيئًا وتظاهر بأن المناورة جازت عليه، وودع رئيس الديوان الملكى بالنيابة بالابتسامة اللطيفة التى استقبله بها...

وفى مساء ذلك اليوم أمر فاروق بدعوة حسن يوسف إلى مقابلته فى القصر. فلما حضر، قال له إنه تلقى كتاب استقالة من إسماعيل صدقى...

ولم يكن فاروق أو حسن يوسف فى حاجة إلى سؤال صدقى عن السبب . .

واستولى الغيظ على فاروق ، لا لأن إسماعيل صدقى رد على ملاحظته بتقديم استقالته ، بل لأن إسماعيل صدقى استقال والقصر غير متأهب لمواجهة هذه الاستقالة ، فلا يستطيع أن يقبلها فوراً !

ومع ذلك رفض الحل الذى اقترحه عليه حسن يوسف لتسوية الأمر . . .

فقد اقترح حسن يوسف أن يذهب إلى إسماعيل صدقى ، وأن يقول له إنه هو - أى حسن يوسف نفسه - المسئول عن سوء التفاهم الذى نشأ ؛ لأنه تجاوز فى حديثه المهمة التى عهد إليه فيها الملك . . .

فلم يعجب هذا الحل فاروق ، وقال إنه لا يرضى بأن يظهر القصر بهذا الضعف ، ولو اقتضى الحال أن يخرج إسماعيل صدقى فى نهاية الأمر . . .

وبعدما سكت لحظة قال : ولكنه لن يخرج ، وسيسترد استقالته ، وهو يكرر عبارات الأسف والاعتذار ، فاتركونى أعالج الموقف كما أريد . . .

وأمر بدعوة إسماعيل صدقى إلى مقابلته . . .

فأبلغه حسن يوسف بعد قليل أنه ليس فى بيته ، وأنه مدعو إلى العشاء عند أحد الوزراء المفوضين الأجانب . .

فأمر بالاتصال به فى بيت الوزير المفوض الأجنبى !

فاتصلوا به هناك ، فقيل لهم إنه «على المائدة» . . .

فعادوا إلى فاروق يسألونه عن أوامره فقال : مائدة ولا مش مائدة ما يهمنيش . . كلموه وأفهموه أنه «مطلوب حالا» !

وكان صدقى لابسًا «السموكنج» وجالسًا إلى مائدة مضيفه حين فوجئ بأمر الملك ، فاعتذر إلى الوزير المفوض ، وغادر المائدة ، وهرع إلى القصر . . .

ولم تستغرق المقابلة طويلاً ، ثم خرج صدقى من مكتب الملك ، وكتاب استقالته بيده ، وعلى شفتيه دعاء إلى الله بأن يحفظ جلالته ذخراً للبلاد !

وقال لى فاروق فى تلك الليلة : ثق أن صدقى لن يكررها بعد هذه المرة . .

* * *

ثم كان اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم فى «أنشاص» . . .

فلما قال لى فاروق إنه سيدعو إلى هذا الاجتماع بدون أن يستشير الوزارة ، وأنه سيعقده بدون أن تمثل فيه ، أسوة بما حدث عند زيارته لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود فى السنة السابقة ، قلت له إن إسماعيل صدقى قد يقف من هذه المعاملة غير موقف أحمد ماهر ، وقد يكرر حكاية الاستقالة . . .

فقال : قلت لك إنه لن يكررها . . . ومع ذلك فأنا مستعد أن أقول له مع السلامة!

فقلت : وما الضرر فى استشارة رئيس الوزارة . . فمن المحقق أنه سيرحب بالفكرة . .

فقال : لأنى لا أريد أن تكون هذه الاستشارة «سابقة» تقيدنى فى المستقبل!

وحل موعد اجتماع «أنشاص» فأخذت أرقب موقف رئيس الوزارة وأنا غير مصدق أن إسماعيل صدقى سيسكت على المعاملة التى يبغى فاروق أن يعامله بها .

وبينما كنت جالسًا مع فاروق فى الجناح الخاص به بسراى «أنشاص» فى ساعة مبكرة من صباح اليوم الثانى للاجتماع ، دخل «الشمشرجى النوبتجى» وقال إن «التشريفاتى النوبتجى» أبلغه «أن دولة صدقى باشا جاء ليمضى اسمه فى سجل السراى وليستأذن فى التشرف بمقابلة مولانا دقيقتين» .

فقال فاروق : وإيه غرضه من المجىء؟

فقال «الشمشرجى النوبتجى» : إن «التشريفاتى النوبتجى» لم يقل أكثر من ذلك . . .

فالتفت فاروق إلىّ وقال : انزل قابله وشوف إيه الحكاية؟

وقال لى صدقى : «إنه جاء ليهنئ جلالة الملك بالتوفيق الكبير الذى وفقه بالدعوة إلى هذا الاجتماع ، وبالنجاح الباهر الذى نجحه ، مما يبشر بأعظم النتائج!

ورجعت إلى فاروق وأبلغته «الغرض من الزيارة» . .

فابتسم وقال : قل للتشريفاتى أن يرد عليه بأنى سأقابله . .

وهممت بالانصراف لأبلغ التشريفاتى أمره، فاستوقفنى وقال بلهجة الساخر: ألم يقل لك مثلاً إن الوزارة تحتج على عدم اشتراكها فى المؤتمر؟

وابتسم وهز رأسه كمن أراد أن يقول لى: هل ترى الآن مقدار ما أظهرت من جهل حين قلت لى إن إسماعيل صدقى قد يغضب؟

وأمر فاروق كبير الأمناء بدعوة رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى مأدبة الوداع الرسمية التى أدبها لضيوفه، وإلى الحفلة الساهرة التى أعقبتها . . .

ولبى رئيس الوزارة الدعوة شاكرًا!

* * *

وقبيل حلول عيد الأضحى فى أواخر صيف ذلك العام، قال لى فاروق إنه سيمضى أيام العيد فى رحلة بحرية حتى «قبرص»، وإنه يسره أن أكون بين الذين دعاهم إلى مرافقته فيها، فاستأذنته فى السفر إلى لبنان لحاجتى إلى الاستجمام، وخصوصًا أن عائلتى كانت تصطاف فى جباله. فأذن لى فى ذلك ولم أصحبه فى رحلته . . .

وقرر صدقى فى ذلك الحين، وكانت مباحثاته مع الإنجليز قد تقدمت، أن يعزز مركز الوزارة بضم السعديين إليها باعتبارهم أصحاب الأغلبية الأولى فى مجلس النواب، وكان قد اتصل بهم فى المدة الأخيرة لهذا الغرض، وبعد اتصالات طويلة، رضى النقراشى أن يدخل بعض رجاله الوزارة.

وتواترت أنباء هذا التعديل الوزارى، فأيدها صدقى فى تصريح له نشرته الصحف . . . بعدما اتفق مع القصر على مبدإ التعديل طبعًا . . . وقال فى تصريحه إن التعديل سيتم «فورًا»!

ولكن الملك كان قد سافر فى الرحلة البحرية التى أشرت إليها آنفًا، فسأل صدقى القصر عن موعد عودته، فأجيب بأن الرحلة ستستغرق أيام العيد فقط، فاعتمادًا على هذه الإجابة، صرح للصحف بأن التعديل سيتم بعد يومين!

وانقضى اليومان، والملك لم يعد من رحلته البحرية بعد . . .

فاتصل صدقى بحسن يوسف وسأله: هل عندهم أخبار عن موعد عودته؟ فأجاب

بالسلب، فصرح عندئذ للصحف بأنه «لابد لإجراء التعديل من انتظار أوبة جلالة الملك ليعرض مشروعه على مسامعه الكريمة»!

ومر يومان آخران من غير أن تتلقى القاهرة إشعاراً بموعد رجوع فاروق!

ولما خاطب صدقى حسن يوسف هذه المرة قال له إن اليخت أقلع من قبرص، مما ينبئ بأنه فى طريقه إلى مصر... فصرح صدقى للصحف بأن التعديل سيتم بعد يومين «حتمًا»!

وكنت أتتبع تلك التصريحات المتعاقبة من مصيفى بلبنان، فأتخيل تأثير تلك «المرمطة» فى حالته النفسية وما قد يكون لها من عواقب...

وصدرت الصحف فى صباح اليوم العاشر من أيام «التأجيل» متضمنة تصريحًا مقتضبًا لإسماعيل صدقى قال فيه إن موعد عودة جلالة الملك لم يعرف بعد.

والحقيقة أن فاروق كان قد غادر «قبرص» إلى «رودس»... لا إلى مصر!

وفى المساء كنت أستمع إلى الإذاعة المصرية، فسمعت أن دولة إسماعيل صدقى باشا، وسعادة حسن يوسف بك رئيس الديوان الملكى بالنيابة سيسافران فى الغد إلى جزيرة «رودس» ليعرض دولة الرئيس مشروع التعديل الوزارى على جلالة الملك!

وكان القصر قد تلقى فى خلال اليوم العاشر برقية من اليخت الملكى، بأن فاروق نزل فى «رودس» فليحضر صدقى إليها بالطائرة لعرض مشروع التعديل الوزارى، وليكن حسن يوسف معه!

ولم يكن لهذه البرقية سوى معنى واحد وهو أن الملك «غير مستعجل للعودة».. فإذا كان رئيس الوزراء «مستعجلاً» على تعديله الوزارى فليحضر هو إلى «رودس».

ذلك هو الرد الذى أبلغ لإسماعيل صدقى بعد انتظار دام عشرة أيام!

وفى الغد ركب صدقى الطائرة إلى «رودس» ومعه حسن يوسف...

وأذيع فى المساء «أن جلالة الملك تفضل فوافق على التعديل الوزارى وأمضى المراسيم الخاصة به».. كما أذيع «أن رئيس الوزراء كان موضع عطف جلالته ورعايته، وأن جلالته تعطف فدعاه إلى الغداء على مائدته، ثم زوده بإرشاداته وتوجيهاته»!

ونسى صدقى أو تناسى «مرمطة» الأيام العشرة، والمظهر الذى ظهر به أمام الناس،

فأذاع عقب عودته إلى مصر بيانًا نشرته الصحف فى الغد، وقد استهله بقوله إنه يسره أن يزفّ إلى الشعب المصرى أن جلالة الملك بصحة جيدة، وأنه أفاد من سياحته كثيرًا، ثم نوه بالدعاية الطيبة العظيمة التى ينشرها جلالته فى كل مكان ينزله فى خلال رحلته. وملأ البيان عمودًا كاملا فى الصحف!

ويظهر أن إسماعيل صدقى لم يلمح الفنانة «كاميليا» بصحبة فاروق يومئذ!

* * *

ولم تمض أيام على عودة فاروق إلى مصر حتى قرأت فى الصحف اللبنانية أن صدقى قدم استقالته إلى القصر، بسبب موقف بعض أعضاء اللجنة القومية منه و «الروح» التى تسود اللجنة. . .

وكان صدقى قد ألف هذه اللجنة ليعرض عليها نتائج مفاوضاته مع الإنجليز.

وفى مساء اليوم نفسه، وكنت أتعشى عند الشيخ بشارة الخورى الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية، تلقيت إشارة تليفونية من القصر الملكى بأن فاروق يأمرنى بالعودة إلى مصر حالا!

وعدت إلى مصر بعد يومين، فبلغت الإسكندرية فى المساء، ولما خرجت من محطة «سيدى جابر» وجدت إحدى سيارات القصر فى انتظارى، فصعدت إليها ومعى أمتعتى، وطلبت إلى السائق أن يتجه إلى الفندق.

ولكن لما جاوزنا فناء المحطة لاحظت أن السيارة تسير فى غير الاتجاه الذى يؤدى إلى الفندق، فأردت أن أسأل سائقها عن سبب ذلك. . . فإذا هو يوقفها فجأة فى مكان من الطريق لا يصل إليه النور إلا ضعيفًا، ويوجه نظرى إلى سيارة أخرى كانت تنتظرنا فى ذلك المكان على مسافة مائة متر من ميدان المحطة.

وسرعان ما لمحت أن فاروق هو الجالس فى السيارة الأخرى. فنزلت من سيارتى وذهبت إليه فدعانى إلى الجلوس بجانبه، وأطلق للسيارة العنان. . . ثم بدأ الحديث بقوله: لقد طلبت منك أن تعود بسرعة لأنى أحببت أن أعرف رأيك فى أزمة وزارية نشأت بسبب استقالة صدقى، ولكنها انتهت الآن وبقى صدقى فى الوزارة، ومع ذلك أريد أن تعرف تفاصيل ما حدث لتبدى لى رأيك فى تصرفنا، وسآخذك الآن إلى حسن يوسف ليقص عليك هذه التفاصيل!

ولما وصلنا إلى فندق «بوريفاج» حيث كان حسن يوسف مقيمًا، ألفيناه جالسًا فى حديقته، فطلب إليه فاروق أن يروى لى ما حدث. ثم تركنا وحدنا فى أحد جوانب الحديقة، وجلس هو فى جانب آخر منها مع أحد رجاله...

* * *

وحدثنى حسن يوسف عن العوامل التى حملت إسماعيل صدقى على الاستقالة، ثم قال إنه لما تلقى الملك الاستقالة سأله ـ أى سأل حسن يوسف ـ عن رأيه فى خير ما يمكن عمله لمواجهة الموقف على ضوء الظروف المحيطة به، فنصح له بتكليف شريف صبرى «باشا» تأليف وزارة ائتلافية تشمل الوفديين؛ لتعالج موضوع المفاوضات مع الإنجليز، فوافقه الملك على رأيه... فاتصل بشريف صبرى، فقبل أن يحاول تأليف الوزارة الجديدة، ولكنه ما لبث أن أبلغه اعتذاره عن عدم قبول المهمة، لأن الوفديين اشترطوا للاشتراك فى وزارة ائتلافية حل مجلس النواب...

ومضى حسن يوسف فى حديثه فقال: إنه بعدما أبلغه شريف صبرى اعتذاره جلس يفكر فى تدبير حل آخر للأزمة، وبينما كان يتعشى ـ بالفندق ـ دخل عليه إسماعيل صدقى وكان فى طريق عودته إلى بيته، وقال له:

«كنت مارّاً من هنا فرأيت أن أسألك عما عملتم»؟ فصارحه بأن شريف صبرى فشل فى محاولته بسبب الشرط الذى اشترطه الوفديون، وهنا ألقى حسن يوسف عبارة قصيرة وهو لا يظن دقيقة واحدة أنها ستؤدى إلى ما أدت إليه، فقال له: «ألا تبقى دولتك فى الحكم وتريحنا من هذا التعب؟»..

ولشد ما كانت دهشته حين سمعه يقول إنه لا مانع عنده من البقاء إذا «قوّاه» جلالة الملك، فسأله عن نوع «التقوية» التى يرغب فيها، فقال أن يتلقى كتابًا من جلالة الملك تنم عبارته على التأييد، فوعده بهذا الكتاب. وبذلك حلت الأزمة، واستمر صدقى فى الحكم!

* * *

ولما أنهى حسن يوسف حديثه، نهضنا واتجهنا إلى حيث كان فاروق جالسًا، فسألنى عن رأيى فى «التصرف الذى تصرفناه» فأيدته وقلت إنه لم يكن فى الإمكان، والظروف على ما هى عليه ـ أن يُعمل شيء أفضل من إبقاء صدقى فى الحكم إلى أن تظهر نتيجة مفاوضاته مع الإنجليز.

وكانت تلك الليلة أول مرة استشارنى فيها فاروق فى الموقف السياسى الداخلى.

وليس هنا مجال لسرد ما حدث لوزارة إسماعيل صدقى حتى يوم استقالتها نهائيا، فإن أخبار تلك المرحلة من مراحل حياتها معروفة ومنشورة. . .

وكان صدقى مريضًا لما رفع إلى فاروق استقالته النهائية، وقد أضعفته خيبة الأمل فى نتيجة مفاوضاته مع الإنجليز أكثر مما أضعفه المرض والعلة.

وزاره حسن يوسف موفدًا من فاروق؛ ليعرض عليه منصب رئيس الديوان الملكى، فشكر له عطفه وثقته واعتذر عن عدم قبول المنصب بعذرين. . .

ورجا من حسن يوسف ألا يبلغ فاروق سوى العذر الأول وأن يحتفظ لنفسه بالثانى. . .

كان عذره الأول أن صحته ساءت ولم تعد تمكنه من النهوض بأعباء المنصب. .

أما عذره الثانى فكان شعوره بأن طبيعة خلقه لا تلائم المنصب!

ومن أعجب ما حدث يومئذ أنه بينما كان حسن يوسف يزور إسماعيل صدقى ليعرض عليه منصب رئيس الديوان الملكى، كان فاروق يقول إنه يتمنى أن يرفض صدقى المنصب!

وكان قد ندم، فى أقل من ساعة، على تفكيره فى تقليده إياه!

ولما عاد حسن يوسف وأبلغه فشله فى مهمته، فرح فرحًا شديدًا. .

وقال أحد الحاضرين إنه إذا كان جلالته يروم تكريم إسماعيل صدقى، فلماذا لا ينعم عليه بقلادة فؤاد الأول، فيلقب بصاحب المقام الرفيع.

فتظاهر فاروق بأنه لم يسمع كلمة واحدة من هذا الاقتراح!

* * *

وانتهز حسن يوسف فرصة زيارته لإسماعيل صدقى، فسأله عمن يرشح لرئاسة الوزارة بعده، فأجابه بأنه ينصح بإعادة النقراشى. . .

وعمل فاروق برأى صدقى فأعاد النقراشى إلى رئاسة الوزارة، فظلت مؤلفة من السعديين والأحرار الدستوريين.

الفصـــل السابع عشر

نتيجة السكوت على تجاهل فاروق للوزارات

رأينا فى الفصل السابق كيف أن تجاهل فاروق للوزارة فى الاجتماع الذى دعا إليه ملوك العرب ورؤساءهم قوبل من إسماعيل صدقى بذهابه إلى «أنشاص» لتهنئته به .

وقبل ذلك بسنة سافر فاروق إلى الحجاز لزيارة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، فلم يستصحب معه أحدًا من الوزراء فى رحلته ، بل إنه لم يخبر رئيس الوزراء أنه مسافر للاجتماع بالملك عبد العزيز ، فلم تعلم الحكومة عند إبحاره من مصر سوى أنه سيمضى أيامًا فى رحلة بحرية فى البحر الأحمر ، ثم فوجئت بنبإ اجتماعه بالعاهل السعودى كما فوجىء به الناس .

واتصل الدكتور أحمد ماهر بالقصر ليعرف موعد عودة فاروق ، فظن بعضهم أن الوزارة حانقة على استخفافه بها وامتهانه لأبسط القواعد الدستورية ، وأن رئيسها يسأل عن موعد عودته ليفاجئه باستقالتها كما فاجأها هو برحلته !

ثم تبين أنه كان للاستفسار غرض آخر !

فإنه ما كاد فاروق يصل إلى السويس حتى وجد الوزارة فى استقباله بكامل هيئتها ، وقد ارتدى جميع أعضائها «الردنجوت» !

وقابله أحمد ماهر فى «صالونه» باليخت ، ورفع إليه تهانى الحكومة بسلامة عودته ونتائج رحلته ، ولم يقل كلمة واحدة تنم على أن الوزارة غاضبة . . أو على الأقل عاتبة !

وبهذه المناسبة أود أن أضيف إلى ما تقدم أن مصر كانت المملكة الوحيدة فى العالم التى كان ملكها يسافر إلى الخارج بدون أن يؤلف مجلس وصاية يقوم مقامه فى أثناء غيابه ،

وذلك لأن جميع الوزارات التى تعاقبت على الحكم لم تجرؤ على مخاطبته فى هذا الشأن، وسكتت على هذا التصرف المنافى للحكم الدستورى روحًا وعملاً!

* * *

وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا السكوت من جانب الوزارات إلى تمادى فاروق فى الاستهانة بها، واسترساله فى فرض مشيئته عليها، كما حدث عند إخراج عبد المجيد بدر «باشا» واللواء أحمد عطية «باشا» من وزارة النقراشى، وهى الوزارة التى عقبت وزارة إسماعيل صدقى..

فقد كان فاروق كثير التردد على «حلمية بالاس»، ففى ذات ليلة رأى عبد المجيد بدر وزير المالية واللواء أحمد عطية وزير الحربية جالسين مع بعض أصدقائهما حول مائدة مواجهة لمائدته، فلم يحول عنهما نظره..

ولم يمكث الوزيران طويلا بعد وصوله، بل نهضا وانصرفا وتركا أصدقاءهما وحدهم، كأنما أحرجهما أن تكون مائدتهما موضع نظر الملك باستمرار، أو كأنما أرادا أن يثبتا له أنهما يأويان إلى فراشهما مبكرين!

فلما أذيع بعد أيام أنهما خرجا من الوزارة، وقيل إن خروجهما منها كان بطلب من القصر، راجت إشاعة قوية بأن فاروق رآهما فى «حلمية بالاس» فأغضبه جلوسهما فيها، فأمر بإخراجهما من الوزارة.

والواقع أن الإشاعة كانت «نصف صحيحة».. فإنه لم يكن لجلسة «حلمية بالاس» علاقة بطلب إعفائهما من منصبيهما، فقد كان الطلب عند النقراشى من قبل ذلك بأيام، غير أنهما كانا يجهلان أمره، فقد كتمه النقراشى عنهما أملاً منه بأن ينجح فى إقناع الملك بالعدول عنه. ولكن الذى حدث هو أنه لما رآهما فاروق فى «حلمية بالاس» تذكر أنهما لم يخرجا من الوزارة بعد، فلما أصبح الغد أبلغ رئيس ديوانه (وكان إبراهيم عبد الهادى قد عين رئيسًا للديوان) أنه مصر على طلبه فبذل النقراشى مجهودًا أخيرًا للاحتفاظ بهما فلم يوفق!

وقد طلب فاروق إخراج عبد المجيد بدر - وكان وزيرًا سعديا - بحجة أنه فتح باب مكتبه لكثير من «الرجاءات» وأنه لا ينهض بأعبائه على الوجه المرغوب فيه!

وطلب إخراج اللواء أحمد عطية ـ وكان وزيراً حرّا دستوريا ـ لبعض الوشايات، ومنها أنه يكثر من الاستعراضات العسكرية التي يحضرها حبّا منه للظهور.

وأراد النقراشي يومئذ أن يصون كرامة صديقه وزميله عبد المجيد بدر، فتقلد وزارة المالية لكي يظهر للناس أن عبد المجيد بدر لم يخرج من الوزارة إلا لأنه رئي لبعض الاعتبارات المتعلقة بالمصلحة العامة أن يشرف رئيس الوزارة على وزارة المالية بنفسه . .

وتوقعت يوم إثارة موضوع عبد المجيد بدر واللواء أحمد عطية أن يثور النقراشي، وأن تظهر في الأفق بوادر أزمة وزارية، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث!

والغريب في «النقراشي» أنه كان يهيج أحيانًا لأمور لم يكن أحد يتوقع أن تهيجه، ويسلم أحيانًا بأمور كنا نظن أنه سيهدد بالاستقالة إن أصر القصر عليها.

ومن ذلك أن أول قرار قرره بعد تأليفه الوزارة كان إحالة محمود غزالي مدير الأمن العام إلى المعاش . .

واتصل به القصر وقال له إنه إذا كان لا يريد غزالي في الأمن العام، فهل يمكن نقله إلى جهة أخرى في الحكومة بدلا من إحالته إلى المعاش؟ فكان رده «إما أنا في الحكومة وإما غزالي!».

وهكذا ثار النقراشي وهدد بالاستقالة لاحتمال بقاء غزالي في الحكومة، وفرط في وزيرين من أعضاء وزارته لغير سبب جدي ولم يثر!

* * *

وكان فاروق يشكو دائما من أن القائمة التي يقدمها الأحرار الدستوريون بأسماء مرشحيهم للمناصب الوزارية لا تتغير، وأنها كلها أسماء قديمة «زهقنا منها»!

وكانت تلك القائمة تحتوي دائما على اسم حامد العلايلي . .

وفي كل مرة كنت ألاحظ أن فاروق يشطب اسمه قبل أن يقرأ سائر الأسماء!

بل في كل مرة كان يخيل إليّ أنه يبحث عن اسمه ليشطبه!

وكان يشطبه بقوة، ويكرر الشطب بحيث لا يبقى للكتابة أثر . .

وسألته مرة لماذا يكرهه هذا الكره الشديد؟

فقال لى : إنى لا أكرهه . . ولا أعرفه!

فقلت : ولماذا هذه «الخناقة» مع اسمه إذن؟

فقال : لأنى سمعت أنه «شؤم»!

* * *

وكان «لشكل» الرجل أحيانا تأثير كبير فى حكم فاروق له أو عليه . .

قال لى مرة إن هذا الوزير يعجبنى!

ولما كنت أعلم أنه لا يعرفه سألته : بماذا يعجبك يا أفندم؟

فقال : «بشنبه»!

وكان يشير إلى أحمد مرسى بدر وزير العدل الأسبق، وكان وزيراً سعديا . .

* * *

وكان يحلو لفاروق أحيانًا أن يعطى بعض الوزراء «دروسًا» كما كان هو نفسه يقول . .

وتملأ ذكرياتى عن تلك «الدروس» صفحات برمتها . .

وأتيح لى فى عهد الوزارة النقراشية التى جاءت بعد وزارة إسماعيل صدقى أن أشهد لأول مرة «درسًا» من تلك الدروس العلنية . .

وكان ذلك فى مأدبة غداء أدبت فى قصر القبة ودعى إليها رئيس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر، وكنا جميعًا مرتدين بدلة الردنجوت السوداء . .

وجلس النقراشى فى الجهة المقابلة لفاروق بوصفه رئيسًا للوزارة، وإلى يمينه عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال إذ ذاك . .

وجاء مصور القصر ليصور فاروق وضيوفه . .

وكانت «فوطة السفرة» تتدلى على صدر عبد المجيد إبراهيم صالح من ياقته على طريقة الحى اللاتينى فى باريس فى القرن الماضى . .

وأترك للقارئ أن يتخيل المنظر بشرط أن يذكر أن «الفوطة» كانت بيضاء، وأن «الردنجوت» كانت سوداء!

وإذا فاروق يقول للوزير : «يظهر أن هذه عادة قديمة عندك» ، وأشار إلى الفوطة التى تتدلى من رقبته . .

وظن الوزير أن فاروق يسأله عن تاريخ هذه العادة فقال : إنها يا مولاى من عاداتى أيام التلمذة التى يحتفظ بها الإنسان .

فقال فاروق : إن العادات الكويسة يحتفظ بها الإنسان ، أما العادات الوحشة فيتركها . .

ولم يجد الوزير أن هذه العبارة كافية لحثه على تغيير وضع فوطته . . واستمر فى الأكل .

وهنا شاهدنا فاروق ينادى أحد «السفرجية» ويقول له شيئًا لم نسمعه . .

واتجه السفرجى إلى حيث كان الوزير جالسا ، ونزع الفوطة من مكانها ووضعها على ركبتيه !

وأذهلت الحركة الوزير فلم يقل شيئًا .

واحتقن وجه النقراشى فبدا «كالمعلم» الذى يسمع «المفتش» يؤنب أحد تلاميذه .

وكان عبد المجيد إبراهيم صالح وزيراً حرا دستوريا ، ففرح نصف الوزراء الأحرار الدستوريين لأنهم كانوا «يحبون» النصف الآخر !

وفرح الوزراء السعديون ، فقد كانوا «يحبون» زملاءهم الأحرار الدستوريين !

وتظاهر رجال القصر بأنهم لم يروا شيئًا .

والتفت فاروق إلى المصور وقال له بالفرنسية : الآن يمكنك أن تصور !

وخرج رئيس الوزراء والوزراء من قصر القبة إلى قصر عابدين فكتبوا أسماءهم ، طبقا للتقاليد ، فى سجل التشريفات شاكرين لجلالة الملك كرم ضيافته وجميل رعايته .

ونوهوا للصحفيين بما لقوه من عطفه !

وكانوا واثقين من أن «الفوطة» لن تتكلم !

* * *

ومن تلك الذكريات ما حدث فى المأدبة التى أدبت فى قصر عابدين بمناسبة مولد «ولى العهد»، ودعى إليها رئيس الوزراء (وكان النحاس) ورئيسا مجلسى البرلمان، والوزراء، وبعض كبار رجال الحكومة وكبار رجال القصر.

وكان المفروض أن المناسبة مناسبة سعيدة، وأن فاروق ممتلئ غبطة وحبورًا، وأن جو المأدبة جو فرح وسرور وابتهاج . . وأن الضيوف سيأكلون هنيئًا ويشربون مريئًا . .

ولكن فاروق أبى أن تنسيه المناسبة السعيدة واجب «التوجيهات السامية»، فقال مخاطبًا عبد السلام فهمى جمعة «باشا» رئيس مجلس النواب: «عندى ملاحظة لك . . . وهى أنه عندما تؤخذ لك صورة فى المجلس يحسن أن تكون لابسًا الطربوش!».

ثم التفت إلى ناحية فؤاد سراج الدين، وكان جالسًا على بعد ثلاثة أمتار منه وقال: «وعندى ملاحظة أخرى لوزير الداخلية، وهى أنه عندما يخرج من التشريفات ويصوروه مش ضرورى يكون بيدخن السيجار!».

وكان فاروق يعنى «بالتشريفات» القاعة التى يدخلها الناس فى الأعياد والمناسبات ليكتبوا أسماءهم فى سجل «التشريفات»!

وكان قد شاهد صورة لوزير الداخلية تمثله خارجًا من تلك القاعة بعد ما كتب اسمه فى «سجل التشريفات» وفى فمه سيجار كبير، فتذكرها فى تلك المناسبة السعيدة!

* * *

وبينما كان فاروق يتصرف تصرفات كثيرة بدون أن يحسب للوزارة حسابًا، وبدون أن يقيم لرأيها وزنًا أو اعتبارًا، كان من جهته يحرص حرصًا شديدًا على أن تؤدى الوزارة ما عليها نحوه كاملاً، ولا يفرط فى ذلك، ولا يتساهل فيه، ولو كان الأمر متعلقا «بالشكليات» . .

ومن أعجب ما أذكره عنه فى هذا الشأن ما حدث مرة فى الأوبرا فى عهد رئاسة النقراشى لوزارته الثانية.

فقد كانت التقاليد تقضى بأن يكون الوزراء، أو بعضهم، فى استقبال الملك فى دار الأوبرا عند ذهابه إليها فى موسم «الأوبرات»!

فحدث فى تلك الليلة أن لاحظ فاروق بعد وصوله إلى دار الأوبرا أنه ليس فيها وزير واحد . . .

وكان النقراشى قد اعتذر عن عدم الحضور لتعبه، ولم يهتم بمعرفة من من الوزراء سيكون فى الأوبرا فى تلك الليلة، لوثوقه من أن بعضًا منهم سيذهب إليها من تلقاء نفسه حتمًا . .

ولكن تصادف أن كل وزير اتكل على ذهاب غيره من زملائه، فكانت النتيجة أن تخلفوا جميعًا، ولم يكن عدد الذين يحبون ارتداء ملابس السهرة بينهم كبيرًا . . .

ونادى فاروق كبير الأمناء وأمره بالاتصال تليفونيا بالنقراشى وإبلاغه الأمر الخطير!

كيف يذهب الملك إلى دار الأوبرا لمشاهدة التمثيل والوزارة غير ممثلة فيها!

وعاد كبير الأمناء بعد قليل يقول إن رئيس الوزراء يأسف أسفًا شديدًا، ويعتذر عن زملائه جميعًا، وأنه سيبحث حالاً عن وزير «ينقذ الموقف»!

وكان لابد للنقراشى أن يبحث عن وزير «جاهز» فلا يتأخر ذهابه إلى الأوبرا . .

وتذكر أن ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة مدعو إلى العشاء فى سفارة أجنبية، فمن المحقق أن يكون لابسًا ملابس السهرة . .

واتصل به تليفونيا فى دار السفير الأجنبى، وشرح له الموقف، وطلب منه أن يهرع إلى دار الأوبرا بلا إبطاء، فقال له إنه «بالسموكنج» وليس ببدلة السهرة (الستامبولينا) التى تلبس عندما يذهب الملك إلى الأوبرا، فقال له النقراشى إن شيئًا خير من لا شىء، وألح عليه بالإسراع!

ولما رأى فاروق وزير التجارة، هدأت أعصابه قليلا . . واطمأن!

اطمأن إلى أن الوزارة أصبحت ممثلة، وأن التقاليد أنقذت، واحترمت . . .

ثم أمر بأن يجلس الوزير فى مؤخرة المقصورة كيلا يلاحظ الحاضرون اختلاف ملابسه عن ملابس سائر المحيطين به . .

وفى صباح الغد، ذهب رئيس الوزراء إلى القصر . .

ولم يذهب إليه ليقول إنه كبر على الملك أن يحضر الأوبرا والوزارة غير ممثلة. ولم يكبر عليه أن يزور الملك ابن السعود أو أن يعقد مؤتمر أنشاص والوزارة غير ممثلة!

بل ذهب إلى القصر ليرجو من كبير الأمناء أن يبلغ الملك أنه يكرر الاعتذار وأنه يؤكد له أن ما حدث لن يتكرر مرة أخرى!

هذا ولما ذكرت أن الوزارة الماهرية انتقلت إلى السويس بكامل هيئتها لاستقبال فاروق عند عودته إلى مصر من زيارته للملك ابن السعود ولتهنئته بها ـ فاتنى أن أقول إنه قد يتبادر إلى الأذهان أن الوزارة لم تشأ أن تواجه الملك باحتجاجها على مسلكه عند وصوله إلى السويس، وأنها آثرت أن ترجئ ذلك إلى فرصة أخرى . .

فأحب أن أوضح هنا أن الوزارة لم تقل لفاروق كلمة واحدة فى هذا الموضوع فيما بعد . . لا بطريقة مباشرة ولا بالواسطة!

وكل ما حدث هو أنه لما زار فاروق مصلحة المساحة فى ذلك الحين خطب أمامه مكرم عبيد بوصفه وزيراً للمالية باعتبار أن مصلحة المساحة تتبع وزارة المالية فقال . .

ماذا قال؟

هل قال ما يفهم منه أن الوزارة متبرمة وحانقة؟

أو أن الوزارة عاتبة وغاضبة؟

ماذا قال؟

قال إنه يعلن أنه تيمناً بزيارة فاروق سيصدر ورق النقد الذى تطبعه مصلحة المساحة مُحَلّى بصورته الكريمة!

ومن ذلك التاريخ صدر ورق النقد من فئة خمسة قروش وعشرة قروش وعليه رسم فاروق!

وهكذا كانت الوزارات «تحاسب» فاروق على استخفافه بها، وازدرائه لها، وإغفاله إياها فى المناسبات التى كان الدستور يقضى بألا يغفلها فيها!

الفصل الثامن عشر

عقلية موروثة فى القصر

قلت عند كلامى عن «الدستور غير المكتوب» إن على ماهر وأحمد حسنين كانا يستطيعان عند ارتقاء فاروق العرش، وعند شروعه فى مباشرة سلطته الدستورية، أن يسديا خدمة جليلة إلى المبادئ والتقاليد الدستورية الصحيحة، لو عدلا العقلية القديمة التى كانت تسيّر القصر فى علاقاته بالوزارات.

وبمناسبة ما أوردته فى الفصل السابق عن كيفية معاملة فاروق للوزارات والوزراء، قد يكون من المفيد أن أسجل هنا بعض ذكرياتى عن علاقات الملك فؤاد برؤساء الوزارات، لنرى كيف كانت معاملته لهم تتحول بتحول الظروف والأحداث والنزوات، ولنرى كيف أن العقلية التى كانت تسيطر على القصر لم تتغير فى عهد فاروق..

توفى سعد، وفى الحكم وزارة ائتلافية برئاسة عبد الخالق ثروت، وكان ثروت يومئذ يفاوض «أوستن تشمبرلن» وزير الخارجية البريطانية لحل القضية المصرية..

وأسفرت المفاوضات عن الاتفاق على أسس لماعرضت على الوفد برئاسة رئيسه الجديد مصطفى النحاس رفضها جملة وتفصيلا، ثم رفضها مجلس الوزراء.

وكان الملك فؤاد لا يحب ثروت؛ فرأى الفرصة سانحة للتخلص منه!

وزار جلالته مستشفى الأمراض الصدرية فى حلوان..

وشهد الزيارة ثروت بوصفه رئيسا للوزارة، والوزراء، والنحاس بوصفه رئيسا لمجلس النواب، وكبار رجال القصر، ووكلاء الوزارات، وكثيرون غيرهم من كبار الموظفين..

وانتهت الزيارة..

وبينما كان الملك يهبط سلم المستشفى الكبير، درجة، درجة، ليستقل السيارة الملكية، وضع يده على كتف النحاس، وأخذ يحادثه فى عطف واهتمام كبيرين.

فكانت هذه أول مرة يرى فيها الناس الملك فؤاد محيطا أحد رجال الدولة بمثل هذه الرعاية «العلنية»، ومتبسطا معه فى الحديث فى حفلة رسمية بهذه الكيفية . . .

وتجاهل جلالته ثروت تجاهلا تاما!

وكان قرار الوفد برفض نتائج مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن قد عرف!

ومازال الملك فؤاد منصرفا إلى النحاس وحده حتى بلغ السيارة فصافحه وهو يبتسم له ابتسامة عريضة!

ثم صافح ثروت من غير أن يوجه إليه كلمة واحدة، ومن غير أن يشمله بلفتة واحدة!

فأدرك كل ذى عينين أن النحاس قد جلس على كرسى رئاسة الوزارة!

وفى الغد قرر ثروت الاستقالة، وزرته فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء بحكم عملى الصحفى، وسألته لماذا يعجل بالاستقالة، وهل رفض نتيجة مفاوضاته مع «تشمبرلن» يجب أن يؤدى إلى تخليه عن الحكم؟

فقال: ألم تلاحظ ما حدث فى مصحة حلوان، وكيف كان الملك يعانق النحاس باشا!

فقلت: وهل معنى ذلك أن تستقيل دولتك؟

فقال: نعم . . بلغة السرايات!

فقلت: وإذا تظاهرت دولتك بعدم الاكتراث لما حدث ولم تستقل فماذا يحدث؟

فقال: سأضطر عندئذ أن أبقى بتأييد من الإنجليز . . وأنا لا أقبل ذلك . . .

ثم طلب منى ألا أشير إلى هذا الحديث بكلمة واحدة، وأن أنشر فقط أنه قرر الاستقالة . .

واستقال ثروت يومئذ فعلا، وهو لم ينجز بعد إعداد كتابه الأخضر عن مفاوضاته مع تشمبرلن!

* * *

وألف النحاس الوزارة الجديدة واحتفظ بالائتلاف . .

وما كادت الوزارة تباشر عملها ، حتى نشأت بينها وبين لورد لويد الأزمة الخطيرة ، التى عرفت بأزمة قانون الاجتماعات!

وأنذر لويد الوزارة بوجوب «سحب» القانون من البرلمان ، والعدول عنه!

وأرسلت لندن بعض البوارج البريطانية إلى الإسكندرية إمعانا فى التهديد . .

وكان مجلس النواب قد أجاز القانون وأرسله إلى مجلس الشيوخ . .

وعقدت الوزارة عدة اجتماعات لبحث الأزمة والمسلك الذى تسلكه إزاء الإنذار البريطانى . . .

ونصح الملك فؤاد للوزارة بقبول طلب لويد فتسترد القانون من البرلمان وتعدل عنه . . .

وأبت الوزارة أن تعمل بالنصيحة الملكية .

واقترح واصف غالى ، وكان وزيرا للخارجية ، إرجاء نظر القانون فى مجلس الشيوخ شهرين ، فيتسع الوقت فى خلالهما لخوض مباحثات جديدة مع لورد لويد بشأنه . . .

فقال النحاس إن إرجاء القانون شهرين يؤجل الأزمة ، ولكنه لا يحلها . . .

وبعد نقاش طويل استقر القرار على إبلاغ لورد لويد أن الوزارة مع تمسكها بحقها فى إصدار هذا القانون ، ستحاول أن تقنع مجلس الشيوخ بإرجاء نظره إلى الدورة المقبلة . .

فرد عليها لويد بأنه هو من جهته كذلك متمسك بوجهة نظره ، على أن روح رده أشعر الوزارة بأن الأزمة قد «نامت» . . .

ونامت الأزمة فعلا!

ولكن الفتنة استيقظت وتحركت!

فاتفق لورد لويد مع الملك فؤاد على التخلص من النحاس بطريقة أخرى . . .

وفتقت الحيلة فكرة «تصدع الائتلاف» . .

فاستقال محمد محمود لأسباب صحية ، وكان وزيرا للمالية . .

وحذا حذوه إبراهيم فهمى كريم، وكان وزيرا للأشغال . . وأحمد خشبة، وكان وزيرا للحقانية، وجعفر ولى، وكان وزيرا للحربية . .

ولما ظهر أن النحاس غير مستعد لتقديم استقالته أقاله الملك بحجة «تصدع الائتلاف»!

وفى الغد ألف محمد محمود الوزارة من غير الوفديين . .

ولم يمض على تأليفها إلا أمد قصير، حتى ضج الملك فؤاد بالشكوى من محمد محمود، ، لما كان يبدى من تمرد فى علاقاته به .

ولكن ماذا يصنع ولورد لويد يؤيد الوزارة الجديدة تأييدا تاما .

وكان الملك فؤاد يعرف كيف يكتم حقيقة شعوره، فكتم غيظه وحقده، وأخذ يترقب الفرصة التى يتمكن فيها منه!

وسافر جلالته إلى أوروبا فى صيف سنة ١٩٢٩ فى زيارة رسمية لألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا . .

وكان مقررا أن يستريح بعد ذلك ثلاثة أسابيع فى إحدى مدن المياه المعدنية بفرنسا، ثم يسافر إلى إسبانيا فى زيارة رسمية بدعوة من الملك ألفونسو الثالث عشر . .

فلما انتهت زيارته لسويسرا سافر فعلا إلى فرنسا للاستشفاء طبقا للبرنامج الذى وضعه لرحلته، وفى أثناء إقامته فى فرنسا طلب محمد محمود أن يمنحه جلالته لقب «قائمقام ملك» فى المدة الباقية له فى أوروبا، وأن ينعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على!

وأبلغ الإنجليز الملك فؤاد أنهم يزكون هذين الطلبين؛ لتعزيز نفوذ محمد محمود وشد أزره بمناسبة رجوعه إلى مصر بالأسس التى انتهت إليها مفاوضاته فى لندن مع وزارة الخارجية البريطانية .

ولما أخبر الملك فؤاد بما يطلبه محمد محمود صاح قائلا : إن النزول عن العرش أسهل عندى من تعيين محمد محمود «قائمقام ملك»!

واستغنى عن المدة الباقية له فى فرنسا!

وألغى زيارته الرسمية لإسبانيا!

وحزم أمتعته وعاد إلى مصر على جناح السرعة . .

وما أحس الملك فؤاد أن البلاد ترفض الأسس التى جاء بها محمد محمود من لندن . . وأن تحمس دار المندوب السامى البريطانى لوزارة محمد محمود آخذ فى التقلص والزوال . . . وأنه يستطيع الآن أن يصيب فرصته وبغيته ، حتى أوفد سعيد ذوالفقار كبير أمنائه إلى النحاس سرا . . .

ومن غير علم توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى . . أوفده إليه ليؤكد له : أن «مولانا» يحبه ، ويقدره ، ويثق به . . .

وأنه لما أقاله فى المرة السابقة كان مكرها على ذلك من لورد لويد فأمضى الإقالة على مضض شديد . . وبألم شديد . .

وأن ثقته به ظلت كاملة فى تلك الفترة . .

وأنه ما برح ينتظر الفرصة الملائمة ليعيده إلى الحكم . . «وقد حانت ولله الحمد»!

وأنه ليس أدل على أن ثقته به لم تتزعزع من أنه يريد الآن أن يدعوه إلى تأليف الوزارة فورا بدون حاجة إلى وزارة انتقال ، أو إلى انتخابات جديدة!

وأنه يترك له أن يجرى بعد ذلك انتخابات جديدة ، أو أن يحيى البرلمان القديم الذى حله محمد محمود لما قرر وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . .

فكلفه النحاس أن يرفع إلى جلالة الملك شكره العظيم على عواطفه نحوه وثقته به . .

أما فيما يتعلق بالموضوع ، فأوضح أنه بعدما قيل فى كتاب إقالته أنه لا يمثل البلاد ، لم يعد فى مقدوره أن يعود إلى الحكم إلا بعد إجراء انتخابات جديدة يعلن فيها الشعب مشيئته!

فحاول سعيد ذو الفقار أن يقنعه بأن يجرى هو هذه الانتخابات بعد تأليفه الوزارة ؛ فلم يفلح ، فقد أصر النحاس على أن تجرى الانتخابات وزارة محايدة منعا لكل قيل وقال . . .

هكذا كان النحاس فى تلك الأيام!!

فألف عدلى وزارة محايدة أشرفت على إجراء انتخابات جديدة ، فأسفرت عن فوز الوفد ، فعاد النحاس إلى الحكم على رأس وزارة وفدية بحتة . . .

* * *

وفشلت المفاوضات التى دارت بين النحاس وأرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك .

ورأى الملك فؤاد أن الظروف مواتية للتخلص من النحاس ومن النفوذ الوفدى فى البلاد، فتوسل بقانون محاكمة الوزراء لتحقيق غرضه، وكانت الوزارة تريد إصدار هذا القانون .

ودعا إليه توفيق نسيم رئيس ديوانه ليتباحث معه فى اختيار رئيس جديد للوزارة . .

وذكر له اسم إسماعيل صدقى، وقال إنه يعتقد أنه خير من يستطيع مواجهة الموقف، ومقاومة النحاس ووفده!

وكان توفيق نسيم لا يحب إسماعيل صدقى، ولا يميل إليه فلم يرحب بترشيح الملك له . .

وحاول أن يقنعه بقبول محمد محمود مرة أخرى . . .

فقال له فؤاد: أنسيت كم أتعبنا محمد محمود؟ . . أنسيت طلباته . . وتصريحاته؟!

واسترسل فى استفراغ ما كان فى قلبه ضده، ثم قال: أنسيت أنه طلب أن يكون قائمقام ملك ، أنسيت لما قال إنه هو وحده يقرر متى يعود الدستور . . فهل تريد الآن أن أتعاون مع هذا الرجل مرة أخرى . . «جاميه» . . أنت فاهمنى؟ . . «جاميه» . .

و «جاميه» كلمة فرنسية معناها محال . . أبدا . .

ولما هدأ جلالته قليلا كرر توفيق نسيم محاولته، فقال: لنجربه مرة ثانية يا مولاى . . سترى يا مولاى أنه فى هذه المرة لن يتصرف كما تصرف فى المرة الأولى . . . إننى أضمنه لمولاى هذه المرة . . إذا كنت ألح على مولاى هذا الإلحاح فلأنى أعتقد أن مهمتنا تكون أسهل مع وجود محمد محمود على رأس الوزارة . . .

ولكن الملك أبى أن يحيد عن كلمة : «جاميه»!

ولأول مرة فى تاريخ علاقاته بتوفيق نسيم لاحظ أن رئيس ديوانه لا يبدى تحمسا لتنفيذ رغباته وتوجيهاته، فقال له: اسمع يا نسيم . . أنا عاوز إسماعيل صدقى وأنت عاوز محمد محمود . .

فقال توفيق نسيم: أستغفر الله يا مولاى . . إن الأمر لجلالته، وما علىّ إلا الطاعة والتنفيذ . .

فقال له: لا . . اسمع أولا ما سأعرضه عليك . . أنا عاوز إسماعيل صدقى وأنت عاوز محمد محمود . . فعلشان ما تشعرش أنى فرضت عليك حاجة ضد إرادتك . . .

فقال توفيق نسيم: أستغفر الله يا مولاى . . أمر جلالتك . .

فقاطعه قائلا: اسمع بس كلامى للآخر . . أنا عندى حل كويس وعادل . . إيه رأيك لو عملنا قرعة بينى وبينك؟

فقال توفيق نسيم: يا مولاى أستغفر الله . . إيه الكلام ده يا مولاى . . أمر جلالتك فوق كل رأى يا مولانا . . أنا برأت ضميرى وقلت إللى فى نفسى والأمر الأعلى لجلالتك . .

فقال فؤاد: لا . . أنا عاوزك تكون مستريح ومبسوط علشان تشتغل مع الرئيس الجديد بنفس . . حنعمل قرعة . . إيه رأيك؟

فابتسم توفيق نسيم، وازداد انحناء ودعا لجلالته بطول العمر!

ولما لم يكن مع أحدهما قطعة نقود بعشرة قروش، نادى الملك حاجبه الخاص وسأله عن «أم عشرة» فأخرجها من جيبه وناوله إياها . .

وقال فؤاد لرئيس ديوانه: تختار إيه؟

فقال توفيق نسيم: بس إيه لزمة ده كله يا مولاى؟

فقال فؤاد: تختار إيه: الملك . . ولا النقشة؟

فابتسم نسيم وقال: الملك طبعا يا مولاى . .

فقال فؤاد: وأنا النقشة . .

فقال نسيم: الملك يبقى نجيب محمد محمود . . وال . .

فقاطعه فؤاد قائلا: ابعد محمد محمود عن الملك . . الملك يبقى نجيب إسماعيل صدقى، والنقشة يبقى محمد محمود . .

فقال توفيق نسيم: وهو كذلك يا مولاى . .

وأطاح فؤاد بقطعة النقود فى الهواء . . ثم سقطت بعد لحظة على المكتب . . فصاح قائلا : الملك . . يبقى إسماعيل صدقى . . أنا متأسف علشانك يا نسيم . . ولكن الزهر عاز كده . . يبقى إسماعيل صدقى!

فقال نسيم بصوت البائس اليائس : أمر مولاى . .

وتم الاتصال بإسماعيل صدقى فألف الوزارة الجديدة . .

وأمر الملك فؤاد رئيس ديوانه بإعداد الأمر الملكى بالإنعام على الرئيس الجديد برتبة الرئاسة (صاحب الدولة) عملا بالتقاليد المتبعة . .

فتباطأ توفيق نسيم، ومر اليوم الأول، بدون أن يعد الأمر الملكى المطلوب . .

وانقضى اليوم الثانى، وتوفيق نسيم لا يتحرك . .

واستبطأ إسماعيل صدقى الأمر الملكى، فاتصل فى اليوم الثالث بالقصر وقال إن الإسراع بإصداره ضرورى لأن الناس يسألون عن سر عدم إعلانه حتى الآن . .

وعندئذ فقط أذعن توفيق نسيم لمشيئة الملك، وأعد الأمر!

أى بعدما أفهمه بجميع الوسائل أنه غير راض عن هذا الاختيار . . بالرغم من «القرعة» . . وبالرغم من حكم «الزهر» .

وما لبث فؤاد أن أدرك أن توفيق نسيم لن يتعاون مع إسماعيل صدقى بالقوة التى يريدها .

وخرج توفيق نسيم من رئاسة الديوان «لأسباب صحية» . . مغضوبا عليه!

وأضحت جميع اتصالات إسماعيل صدقى بالقصر، واتصالات القصر بإسماعيل صدقى، تتم عن طريق زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية . .

وفى سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ كنت الصحفى المقرب إلى توفيق نسيم فى عهد وزارته الأخيرة، فحدثنى يوما عن كيفية اختيار إسماعيل صدقى رئيسا للوزارة كما أوردتها فيما تقدم، ثم قال لى : وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى أبديت فيها شيئا من التردد فى طاعة أوامر جلالة الملك . .

* * *

ونال إسماعيل صدقى من الحظوة عند الملك فؤاد ما لم ينله رئيس وزارة آخر!

حتى أنه لما أصيب بمرضه العضال أمر فؤاد رجاله بموافاته بتقرير يومى عن سير حالته . .

ثم أمر بأن يمضى فترة النقه والاستجمام فى القصر الملكى بأدفينا بالقرب من الإسكندرية .

وكان هو الذى يشرف على إعداد قائمة ألوان الطعام (المينو) الذى تقدم لكبير وزرائه ليتحقق من أنها تناسب صحته!

وطلب إلى زكى الإبراشى أن يوعز إلى الصحف بالتنويه بذلك ليعلم الناس جميعا مقدار عطفه العظيم على رئيس الوزارة!

ورجا صدقى من زكى الإبراشى أن يبلغ «مولانا» أنه لا يملك ما يقابل به هذا العطف السامى الكريم سوى عهد يقطعه على نفسه بأن يفنى صحته فى خدمة جلالته .

ودار الفلك دورته . . .

وانقلب فؤاد على صدقى . . . وقرر الاستغناء عن خدماته إراحة له وإشفاقا على صحته!

* * *

وألف القصر الوزارة الجديدة ، واستدعى عبد الفتاح يحيى من أوروبا ، وقال له : ستكون رئيسا لهذه الوزارة ، فدعا لمولانا بطول العمر وقبل المهمة شاكرا!

وتفرغ بعض الوزراء للبحث عن «أى موضوع يمكن أن يسىء إلى إسماعيل صدقى» تنفيذا لأمر جلالة الملك . .

وعرفت يومئذ وزيرا اعتكف فى بيته أياما بحجة أنه مريض ، وكان فى الحقيقة يراجع بعض الملفات لعله يجد فيها مايشين إسماعيل صدقى . . إرضاء لمولانا!

وكان هذا الوزير مدينا لصدقى بأول منصب وزارى تقلده!

* * *

ومادمت فى صدد توفيق نسيم وكيفية تأليف الوزارات؛ فسأذكر للقارئ كيف أصبح توفيق نسيم رئيسا للوزارة أول مرة.

كان يوسف وهبة رئيسا للوزارة لما رزق الملك فؤاد ولى عهده فاروق فى ١١ فبراير عام ١٩٢٠..

وكان توفيق نسيم وزيرا للداخلية؛ فأوعز إليه القصر بجلب وفود من جميع أنحاء الأقاليم لتزور «عابدين» وتعرب عن ابتهاج البلاد بالحدث السعيد!

ورأى وزير الداخلية من الواجب عليه أن يحيط رئيس الوزراء بالإيعاز الذى تلقاه، فلم يرحب يوسف وهبة بالفكرة، وقال إن الظروف السياسية لا تسمح بتحقيقها، فالشعب غير راض عن الحكومة، والمتظاهرون يرشقون رجالها وأنصارها بالبيض والطماطم، فيخشى إذا سعت وفود إلى «عابدين» أن يتعرضوا لها ويعتدوا عليها فيحدث ما لا تحمد عقباه.

وكان توفيق نسيم قد وثق صلاته بالقصر، فذهب إليه، وقال إن رئيس الوزراء اعترض على فكرة استقدام الوفود، ولم يوافق عليها!

فأمر الملك فؤاد أن يؤتى إليه بيوسف وهبة..

ولما مثل فى حضرته لم يفاتحه فى موضوع الوفود، ولم يناقشه فيه..

بل قال له: مالك يا يوسف باشا.. أنا شايف من وشّك إنك عيان.. إنت عيان؟!

فلم يسع يوسف وهبة عندئذ إلا أن يقول: أنا فعلا عيان يا مولاى..

فقال له فؤاد بلهجة المشفق عليه: مادمت عيان لازم ترتاح، أيوه ضرورى ترتاح. أنا ما أحبش أبدا أن تضيع صحتك.. لازم ترتاح..

وانصرف يوسف وهبة من الحضرة الملكية ليكتب استقالته!

وعهد فؤاد إلى نسيم برئاسة الوزارة الجديدة.

ولما عاد يوسف وهبة إلى أهله، قص عليهم ما دار بين الملك وبينه وكيف أن جلالته ابتدره بقوله: أنا شايف إنك عيان..

ثم قال: وماذا كان يمكننى أن أقول له: أأقول له إنت غلطان يا مولاى.. مش

ممكن . . أأقول له إن صحتى كويسة . . يبقى كأنه ما عندوش نظر . . برضه مش ممكن . . فاضطريت أن أقول له أيوه يا مولاى أنا فعلا عيان!

ولما استقبل الملك فؤاد سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ ليكلفه تأليف الوزارة، قال له: هل تعلم يا سعد باشا من كان يهتف لك وأنت قادم إلى هنا؟ فاروق . . فقد كان واقفا خلف النافذة فلما رأى سيارتك وسمع الناس تهتف لك اقتدى بهم وأخذ يقول: يحيا سعد . .

فدعا سعد للأمير الصغير بالعمر المديد . .

فقال فؤاد: وسأستدعيه ليسلم عليك . . وأنا متأكد أنه سيفرح جدًا بذلك . .

ودق الجرس وأمر باستدعاء فاروق . .

وكان فاروق يومئذ فى الرابعة من عمره، فأقبل فى استحياء، فقال له والده: تعال يا فاروق . . أنا عاوزك تعرف سعد باشا وتسلم عليه!

وعلى إثر خروج سعد من قصر «عابدين» فى ذلك اليوم، قال فؤاد لبعض رجاله إنه لاحظ أن السلالم قد أتعبت سعد باشا.

وأمر فى الحال بتركيب مصعد بجوار السلم الذى يؤدى إلى مكاتب الديوان ليستعمله سعد عند زيارته للقصر حرصًا على راحته!

ولم يفته طبعا بأن يوعز بإذاعة نبإ هذا الأمر فى القصر ليبلغ سعد باشا . .

وعُرف هذا المصعد بين رجال القصر «بأسنسور سعد باشا»، وظل رجال القصر القدامى يسمونه «أسنسور سعد باشا» حتى آخر عهد فاروق . .

وكان الملك فؤاد يصف نفسه بأنه «حاو» ، وقد قال مرة للبارون «فون شتورر» وزير ألمانيا الأسبق فى مصر: «لو لم أكن حاويا، لفقدت عرشى أكثر من عشرين مرة!».

الفصـــل التاسـع عشر

مكتب المستشار الصحفى

ظل مكتب المستشار الصحفى حتى آخر يوم لاضطلاعى بهذا المنصب يتألف من رجلين اثنين لا ثالث لهما!

وكان أحدهما المستشار الصحفى نفسه، والآخر سكرتيره الخاص!

وهنا قد يسأل القارئ كيف تيسر لى تصريف عملى كمستشار صحفى بدون أن يعاونى أحد سوى سكرتيرى، مع اشتغاله باستقبال زائرىّ، وتنظيم مواعيدى ومقابلاتى وأوراقى؟!

فمن ذا الذى كان يُعدّ إذن «المواد» التى توزع على الصحف والمجلات من أخبار ومقالات؟

ومن ذا الذى كان ينظم دعاية الملك، ويشرف عليها، ويمونها بالبيانات والمعلومات؟

ومن ذا الذى كان يتصل بمكاتب الصحف الأجنبية ويمدهم بأنباء السراى الملكية؟

ومن ذا الذى كان يرفع إلى الملك قصاصات الصحف الخارجية وأقوال الصحف المحلية؟

وهل كان فى استطاعة المستشار الصحفى أن ينهض بهذا العمل كله وحده ومن غير معاونة أحد له سوى سكرتيره؟ . . .

* * *

والرد على هذه الأسئلة «جميعا» هو أن مكتب المستشار الصحفى لم يكن يعمل عملاً واحدًا من تلك الأعمال «جميعًا»! . . ولذلك لم يكن المستشار الصحفى فى حاجة إلى أكثر من سكرتير!

وإنى أتخيل وأنا أكتب هذه السطور، الدهشة العظيمة التى تملكت القارئ وهو يقرأ هذا الكلام، ولكنى أؤكد له أنه ليس فى مصر جريدة واحدة، أو مجلة واحدة، تستطيع أن تقول إننى بعدما أصبحت مستشارًا صحفيا أعطيتها مقالة أو أخبارًا عن الملك وطلبت منها نشرها دعاية له!

وأؤكد أنه ليس فى مصر صحفى واحد يستطيع أن يقول إننى سلمته يومًا مقالة واحدة عن الملك، أو نبذة واحدة عنه، وطلبت منه أن يسعى لنشرها فى جريدته أو فى مجلته!

وأؤكد أننى لم أزر جريدة ما، أو مجلة ما، لأفاوضها فى دعاية للملك، أو لأفرض عليها دعاية معينة، أو لأطلب منها أى طلب كان بشأن الدعاية للملك!

وأؤكد أنه ليس فى مصر صحفى واحد يستطيع أن يقول إننى ساومته يومًا، بنفسى أو بالواسطة، فى موضوع دعاية لأجل الملك!

وما قلته هنا عن الصحفيين المحليين ينطبق بالحرف الواحد على الصحفيين الأجانب ومراسلى الصحف الأجنبية ووكالات الأنباء الخارجية!

* * *

وأؤكد أن مكتب المستشار الصحفى لم يكتب مقالة واحدة للصحف دعاية للملك، وأنه لم يوزع على الصحف خبرًا واحدًا عن الملك بقصد الدعاية له!

وتستثنى من ذلك طبعا الأخبار التى كان لها صبغة إخبارية وكان سكرتيرى يمليها على جميع الصحف على السواء..

أما فيما عدا تلك الأنباء ذات الصبغة الإخبارية، فإن كل ما كان يكتب عن فاروق وينشر عنه لم يكن مصدره مكتب المستشار الصحفى، ولم يكن يكتب أو ينشر بطلب من المستشار الصحفى أو بإيعاز منه، بل كان يكتب «من عند» الجريدة أو المجلة التى تنشره، وبمحض رغبتها ومشيئتها!

وطالما طلبت منى بعض الصحف والمجلات مقالات بإمضائى، أو بغير إمضائى، فكنت أعتذر إليها دائمًا، وكانت حجتى فى ذلك أننى لو كتبت لصحيفة واحدة لاضطررت أن أكتب لسائر الصحف التى طلبت منى الطلب عينه!

وقد نشرت لى «دار المعارف» فى سلسلة «اقرأ» كتيبًا عن فاروق، جمعت فيه بعض

المقالات التى كتبتها عنه فى مناسبات مختلفة، فأود أن أنوه هنا بأن هذا الكتيب طبع ونشر قبل أن أصبح مستشارًا صحفيا، أى قبل مايو سنة ١٩٤٦ .

ولو قوبل ما جاء فى ذلك الكتيب بما استمرت بعض الأقلام فى كتابته عن فاروق بعد سنة ١٩٤٦ لتبين أن كتيبى عنه ليس شيئًا مذكورًا إلى جانب ما دبجته تلك الأقلام!

* * *

ومنذ ما كاشفت فاروق برغبتى فى اعتزال منصبى أول مرة، وكان ذلك فى مطلع سنة ١٩٥٠، إلى حين قبول استقالتى النهائية فى أواخر سنة ١٩٥١، انقطعت عن موافاة الصحف حتى بأنبائه الإخبارية، فيما عدا أخبار خطبته وزواجه، وكانت أقرب إلى البلاغات الرسمية منها إلى الأخبار العادية!

وحتى الأعداد الخاصة، أو الشبيهة بالخاصة، التى أصدرتها بعض الصحف بمناسبة زواج فاروق وناريمان فى سنة ١٩٥١، صدرت من غير طلب منى ومن غير أى سعى من جانب مكتبى، وأذكر أن قلم تحرير إحدى الصحف التى أصدرت عددًا خاصًا فى تلك المناسبة ألح علىّ لموافاته ببعض «المواد»، فغيرت بعض ألفاظ مقالين قديمين نشرتهما لى الصحيفة نفسها قبل تعيينى مستشارًا صحفيًا، فأعادت نشرهما فى العدد الخاص كأنهما مقالان جديدان وافاها بهما مكتب المستشار الصحفى!!

وحسبى دليلا على كل ما تقدم أن ما كتبته معظم الصحف والمجلات فى الأعياد والمناسبات الملكية لم ينقص حرفًا واحدًا عما كانت تكتبه فى أثناء اضطلاعى بمنصب المستشار الصحفى بالقصر!

* * *

وقد كتبت عنى كتابات كثيرة بعد قيام الثورة، ومع ذلك لم يستطع صحفى واحد، أو كاتب واحد، أو ناشر واحد أن يقول إننى حاولت يومًا أن أساومه بأى وسيلة من وسائل الإغراء. . . حتى ولو يزعم أنه رفض المساومة وأعرض عنها بإباء وشمم!

وعلى ذكر تلك الكتابات، يؤلمنى أن أشير هنا إلى أن أكثرها تجريحًا لى صدرت عن صحف ومجلات كان المسئولون عنها فى طليعة المتصلين بى، والمترددين علىّ، والمتوددين إلىّ! . . فكان عزائى وأنا أقرأ نفثات أقلامهم شعورى بأن ذاكرة الناس ليست بالضعف الذى يظنونه. . وأننى لو أردت إذاعة بعض ما عندى لانحنت رءوس كثيرة، واسودت وجوه كثيرة!

وكانت قصاصات الصحف المصرية والخارجية، وأقوال الصحف المحلية والأجنبية، ترفع إلى الملك بمعرفة الإدارة الأوروبية بالديوان الملكى، طبقًا لنظام وضع فى عهد الملك فؤاد، واستمر فى عهد فاروق، ولم أر بعد تعيينى مستشاراً صحفيا ما يدعونى إلى اقتراح تعديله.

ولما اعتزل الأستاذ عدلى أندراوس منصب مدير الإدارة الأوروبية بالديوان الملكى ونقل إلى السلك السياسى، ضمت المكاتب التى كانت تحت رئاسته إلى المكاتب التى يشرف عليها السكرتير الخاص، ومن ضمنها المكتب المختص بقصاصات الصحف وأقوالها.

* * *

أما الصور التى كانت تلتقط للملك فى خلال رحلاته وزياراته وفى الحفلات والمناسبات التى كان يحضرها، فكانت ترفع إليه رأسًا ليوافق على ما يستحسن نشره منها وليستبعد ما يبغى استبعاده، ولم يكن لمكتب المستشار الصحفى يد فى هذه العملية بتاتًا.

وفى السنوات الأخيرة كان محل رياض شحاتة المصور هوالذى يوزع على الصحف والمجلات الصور التى يصورها فى المناسبات الملكية، بعدما يجيز الملك نشرها بنفسه، وكان عرضها عليه يتم عن غير طريق مكتب المستشار الصحفى!

* * *

إذن ماذا كان المستشار الصحفى يعمل؟

وأبادر فأقول إن المستشار الصحفى لم يكن يستريح يومًا واحدًا، ولم تكن تهدأ له حركة يومًا واحدًا، ولم يكن يعرف يوم عيد ولا يوم عطلة، ولم يتمتع فى أثناء تلك السنين الطويلة إلا بإجازة واحدة، وحتى فى فترات مرضه كانت الأوراق والمذكرات ترسل إليه فى بيته، وكان التليفون الذى لا يعرف رقمه إلا القصر لا يريحه من صوته...

أما ماذا كان المستشار الصحفى يعمل، فسؤال أرجو أن يكون القارئ قد وجد الردّ عليه فيما بسطته وفيما سوف أبسطه من ذكرياتى.

* * *

وربما كانت الأيام التى مرت بها أزمة زواج «الأميرة» فتحية ورياض غالى أحرج أيام عرفتها «كمستشار صحفى لديوان جلالة الملك».

ففى اليوم الذى أذاعت وكالات الأنباء أن هذا الزواج قد تم فعلاً، أصدر فاروق ثلاثة أوامر فى وقت واحد . . .

وكان الأمر الأول لحسن يوسف، بوصفه رئيسًا للديوان الملكى بالنيابة، أن يتصل بسفير أمريكا فى مصر لكى يبلغ حكومته «رغبة جلالته» فى إخراج رياض غالى من الولايات المتحدة الأمريكية . . . مع تكليف سفير مصر فى أمريكا أن يواصل من جهته المساعى لتحقيق هذا الغرض!

وكان الأمر الثانى لحسن يوسف، بوصفه كاتم سر مجلس البلاط، أن يتصل «بالأمير» محمد على رئيس مجلس البلاط، وأن يتفق معه على موعد قريب يجتمع فيه المجلس لتجريد «الملكة» نازلى و «الأميرة» فتحية من لقبيهما، ولتقرير الإجراءات القانونية والمالية التى تتخذ نحوهما . . .

وقد نشرت قرارات مجلس البلاط فى حينها؛ فلا أعود إليها هنا، وكان فى مقدمتها تجريد «الملكة» الوالدة و «الأميرة» من لقبيهما!

* * *

وكان سفير أمريكا مؤدبًا، فلم يقل لحسن يوسف إن سلطان فاروق لا يمتد إلى الولايات المتحدة، وإن إدارة الهجرة الأمريكية لا تخضع لنفوذه، بل قال إنه سيبلغ حكومته رغبة الملك، ولم يعد بشىء . . .

وجاء رد الحكومة الأمريكية بعد حين بأن الجهات المختصة تبحث ما يمكن عمله على ضوء القوانين والنظم المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية . . .

وتكررت اتصالات حسن يوسف بالسفير الأمريكى بمصر، وتعددت فى واشنطن مقابلات السفير المصرى لولاة الأمور الأمريكيين . .

وفى كل مرة كان يقال لفاروق إن الجهات المختصة فى الحكومة الأمريكية جادة فى بحث رغبته! . . .

إلى أن أدرك، مع الوقت، أن رغبته لن تتحقق!

وكثيرا ما كان يردد أن الحكومة الأمريكية لم تظهر نحوه فى تلك المناسبة ما كان ينبغى أن تظهره من مجاملة! . . . ومن ذلك الحين فترت علاقاته بالسفير الأمريكى فى مصر!

* * *

أما الأمر الثالث الذى أصدره فاروق، يوم زواج فتحية ورياض غالى، فصدر إلى المستشار الصحفى . . .

وأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ الذى لم يعاصر تلك الأيام، أو لا يذكر ما حدث فى تلك الأيام، ، هو أن الملك أمر المستشار الصحفى بتكليف الجهات الحكومية المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لتحول دون «إبراز» خبر الزواج فى الصحف المحلية، ودون «التوسع» فى نشر تفاصيله ابتغاء الحد من تعليقات الناس عليه بقدر الإمكان!

فإذا فاروق يأمرنى بأن أبلغ الحكومة أنه يريد أن تترك الصحف حرة فى نشر كل ما ترغب فى نشره عن قصة رياض غالى ونازلى وفتحية! . . . وأن فى وسع الصحف أن تروى لقرائها كل ما عندها عن رياض غالى ونازلى وفتحية من أخبار ومعلومات وروايات بلا قيد ولا شرط!

* * *

وحاولت أن أقنعه بضرر التوسع فى النشر بهذه الصورة، فقال لى: هل نازلى أمك أم أمى؟

فقلت له: إن نازلى أم «الملك»، ولا يعنينى أمرها إلا من هذه الناحية وحدها، فكل تشهير بها يصيبك رزاز منه . . .

فقال: أريد أن يعرف الشعب حقيقة هذه الأم!

فقلت: وما فائدة «نشر الغسيل الوسخ» على مرأى من العالم؟

فقال: سيعذرنى الناس بعد ذلك فيما أنوى اتخاذه من إجراءات!

فقلت: يمكن تحقيق هذا الغرض بدون فضائح . .

فقال: لا . . أنا أريد أن تنشر الصحف كل شىء . . إن نازلى لم تعد أمى!

فقلت: أعود فأقول لجلالتك إننى غير مهتم بالموضوع من هذه الناحية . . ولكنى أرى أن العرش لا يحتمل هزات جديدة!

فقال: أشكرك على نصائحك. . . فهل تتكرم الآن بتنفيذ الأمر؟!

* * *

وظلت الصحف أيامًا متواصلة تنشر صفحات كاملة عن حكايات نازلى، ورحلات نازلى، ومغامرات نازلى!

وكان فاروق يطيب نفسا بما يطالعه عنها كأنها أم أكبر عدو له!

ولم نكن قد استرحنا بعد من قصة طلاقه من فريدة. . . ومن قصة التقائه بناريمان فى محل أحمد نجيب الجواهرجى!

وقال قائلون: ليهنأ فاروق بمستشاره الصحفى!

وقال آخرون: إن المستشار الصحفى لم يسمح بنشر ما نشر إلا لتواطئه مع الوفديين على إضعاف مقام العرش فى البلاد!

ولم يكن هؤلاء وأولئك يعلمون أن فاروق الرجل ماض فى محاربة فاروق الملك!

أما من جهتى فلم أكن محتاجًا إلى برهان جديد لأستوثق من صواب قرارى بوجوب «الانسحاب» من القصر على نحو ما سيراه القارئ مفصلاً فى فصل تال. . .

* * *

وفى اليوم التالى ليوم نشر خبر زواج فتحية، التقيت بالأستاذ أحمد يوسف السكرتير الخاص المساعد، وكان معلم «الأميرات» الشقيقات فى اللغة العربية، أسوة بفاروق.

وحدثنى طويلا عن ذكاء فتحية، وتوقد ذهنها، وسرعة خاطرها، وخفة روحها، ثم قال: «فلا أفهم كيف فعلت ذلك»، وبكى، وبينما كان يكفكف دمعه قال: «ليتهم أوفدونى إليها!».

ولم أر فى القصر كله يومئذ شخصًا ذكر فتحية بكلمة خير واحدة، أو ذرف عليها دمعة واحدة.

* * *

وأخذ فاروق يردد فى كل مناسبة أنه لن يهدأ له بال حتى «يستريح» من رياض غالى!

وبعدما اعتزلت خدمة القصر، وقبل قيام الثورة ببضعة شهور، بلغنى من مصدر ثقة أن

رجلاً لم أعرف اسمه عرض على فاروق أن «يخلصه» من رياض غالى فى أول فرصة ملائمة، ومن غير أن يثير ذلك أية ضجة أو فضيحة!!

وصدق فاروق، ووافق على أن يدفع له خمسة وعشرين جنيها فى الشهر!

وانقضت أشهر برمتها بدون أن يزف إليه أحد البشرى التى كان ينتظرها . . .

وكنت واثقًا من أن رياض غالى سيظل حيًا يرزق . . . وأن «أول فرصة ملائمة» لن تأتى أبدًا!

وبخاصة أن خمسة وعشرين جنيها فى الشهر لا تكفى «للتخلص» من عدو فى أمريكا!

ورحل فاروق عن مصر والخبر السعيد الوحيد الذى بلغه عن رياض غالى هوأنه رزق بمولود من فتحية!

* * *

وأبت «الأميرات» فوزية، وفائزة، وفائقة أن يجارين شقيقهن فى عدائه لأمهن، فكن يكتبن إليها بانتظام، ويتصلن بها تليفونيا من وقت إلى آخر . .

وفى ذات يوم «ضبط» فاروق برقية تهنئة مرسلة إليها من إحداهن بمناسبة عيد ميلادها، فتحرى؛ فعلم أن كل واحدة منهن أرسلت إليها برقية بالمعنى نفسه، فغضب وراجعهن فى ذلك مؤاخذًا، فكان ردهن أنهن هنأنها بوصفها أمهن ولم يهنئنها بوصفها الملكة نازلى . . . وأن كل برقية كانت معنونة باسم «السيدة نازلى صبرى» خضوعًا لأمره وامتثالاً لمشيئته!

الفصل العشرون

النقراشى فى رئاسة الوزارة

وعبد الهادى فى رئاسة الديوان (*)

قلت فى فصل سابق إن أول مرة استشارنى فيها فاروق فى الموقف السياسى الداخلى كانت عند استقالة إسماعيل صدقى فى آخر صيف سنة ١٩٤٦ ، وهى الاستقالة التى عدل عنها بعد يومين .

ولم يمض على ذلك أمد قصير حتى استقال صدقى نهائيا ، وعاد النقراشى إلى رئاسة الوزارة .

وكان حسن يوسف منذ وفاة حسنين قبل ذلك بأشهر يضطلع بمهام رئاسة الديوان الملكى ، بالإضافة إلى أعبائه الأصلية كوكيل للديوان ، فأخذ فاروق يوفدنى إلى النقراشى بمهام كان نوعها أو موضوعها يختلف كل مرة باختلاف العمل الحكومى أو الحدث السياسى الذى كانت تتناوله .

وكنت أعرف النقراشى منذ عشرين سنة خلت ، ومع أن أغلب الصحفيين كانوا ينفرون من طبعه ومن طريقة معاملته ، ولاسيما قبل أن تزداد تبعاته ، وقبل أن تنتقل إليه رئاسة السعديين ، كانت العلاقات بيننا دائما علاقات تفاهم ومودة ، وقد استمرت كذلك حتى آخر حياته .

وكانت زياراتى للنقراشى فى البداية قليلة ، وفى فترات غير متقاربة ، ثم زادت وكادت تصبح منتظمة لما لاحظ فاروق ما كنت أصادفه من توفيق عند «الرجل العنيد» كما كان يسمى النقراشى ، وخصوصا فى الشئون التى كانت وجهات النظر تختلف بشأنها .

(*) نشر هذا الفصل بحذافيره فى جريدة «الجمهورية» بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٥٥ .

وهنا قد يسأل القارئ: وما هى المهام التى كان فاروق يعهد بها إليك عند النقراشى، ثم عند رؤساء الوزارات التى تعاقبت على الحكم؟

وردا على هذا السؤال أقول إننى تكلمت فى فصل سابق عن «الدستور غير المكتوب» الذى كانت العلاقات بين الوزارة والقصر تسير على مقتضاه، وسردت للقارئ أمثلة منوعة للمسائل والشئون التى كانت الوزارة ترجع فيها إلى الملك قبل البت فيها وتنفيذها.

فالمهام التى كنت أنهض بها كانت تتناول تلك المسائل والشئون كلها، ولذلك يتعذر علىّ تعيين نوعها وتحديد موضوعاتها، فقد كانت تشمل كل الأنواع وكل الموضوعات..

ولم تكن الوزارة، فى جميع العهود، تعتمد على المكاتبة وحدها فى استطلاع رأى القصر فى تلك الموضوعات والشئون، بل إن معظم الاستطلاع «وجس النبض» والتشاور، والاستئناس برغبة الملك واستعداده - كان يجرى عن طريق الاتصال الشخصى بين رئيس الوزراء والقصر... فكان فاروق فى أحوال كثيرة يرى أن أكون حلقة هذا الاتصال بينه وبين رئيس الوزراء، حتى إذا تم التفاهم على الأمور التى يدور البحث عليها أخذت طريقها الرسمى من الوزارة إلى الديوان الملكى...

ولم يكن «التفاهم المبدئى» يقتصر على العمل الحكومى وحده أو على الموضوعات التى أشرت إليها عند كلامى عن «الدستور غير المكتوب»، بل كان يتناول كذلك كل ما يتصل بما يسمونه «السياسة العليا».

ومن المعروف أن فاروق لم يكن يقابل رؤساء الوزارات إلا عند الضرورة القصوى، ولم يكن رئيس الديوان أو رئيس الديوان بالنيابة يكثر من التردد على رئيس الوزارة، كذلك لم يكن رئيس الوزارة يزور الديوان الملكى إلا نادرا، فكان لابد من رجل يثق به فاروق من جهة ويطمئن رئيس الوزراء إلى الكلام معه من جهة أخرى، ليكون صلة الاتصال بينهما فى شئون السياسة العليا؛ إذ لم يكن يعقل أن يتم ذلك بينهما بالكتابة، فهذا الاتصال الذى كانت الظروف السياسية تقتضيه باستمرار كان يؤلف الجانب الآخر من مهامى عند رئيس الوزراء.

* * *

واستمر اتصالى بالنقراشى حتى بعد تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان الملكى..

فقد ظن الذين يعنيهم الأمر عند تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان أن تعيينه فى هذا المنصب سيعزز العلاقات بين النقراشى وفاروق؛ وسيسهل صلات العمل بين الوزارة والقصر، وشاطرهم الناس هذا الظن بوجه عام . . .

وتوقعنا نحن فى القصر ما توقعه الناس، واعتقدت من جهتى أن وجود إبراهيم عبدالهادى فى رئاسة الديوان، وقد كان الساعد الأول للنقراشى سيريحنى من مهامى عند رئيس الوزراء باعتبار أن الاتصال الشخصى سيجرى بواسطته من الآن فصاعدا . . .

ولكن ما كاد عبد الهادى يباشر عمله فى الديوان، حتى لمحت بعض السحب فى جو علاقاته بالنقراشى، فحسبت نفسى متوهما فى بادئ الأمر، وأخذت أراقب الموقف عن كثب، فاتضح لى أنه مشوب فعلا ببعض الفتور، وخصوصا من ناحية النقراشى!

وحرت فى تعليل هذا الفتور . . .

وكنت أزور النقراشى يوما، وبعد حديث قصير، حدق فىّ وقال: أريد يا فلان أن أسألك سؤالا وأطمع فى أن تجاوبنى عليه بالصراحة التى نتكلم بها دائما . . .

ثم سألنى قائلا: هل كان إبراهيم (عبد الهادى) يعلم أنه سيعين رئيسا للديوان، أم فوجئ بهذا التعيين كما قال لى؟

فأجبته بقولى: بل فوجئ به . . .

فقال: متشكر، وأرجو أن يبقى هذا الموضوع بيننا . . .

وكان إحساسى فى تلك اللحظة أنه لم يصدقنى، وأنه أدرك أنه لا يمكننى أن أجيب بغير ما أجبت به فلم يشأ إحراجى!

وانصرفت من عند النقراشى فى ذلك اليوم «وقد وضح السبب فبطل العجب!» . .

* * *

ولما أحاط فاروق بحقيقة الموقف بين الرجلين اغتبط بها اغتباطا شديدا لاعتقاده أنه نجح فى تحرير رئيس ديوانه الجديد من نزعته الحزبية القديمة، ولم ينظر إلى الموضوع إلا من هذه الناحية.

وكانت النتيجة أنه بعدما كان فاروق وحده هو الذى يوفدنى بمهام إلى رئيس الوزراء، أصبح فاروق ورئيس الديوان هما اللذان يطلبان منى الآن زيارة النقراشى «لتمهيد الطريق»

أو «لتذليل العقبات» فى بعض الشئون، إذ لم يلبث النقراشى أن أخذ يعامل عبد الهادى معاملة لا تخلو من الجفاء حينا ومن الحدة حينا آخر، فغدا عبد الهادى «يحسب حسابا» لمقابلته وخصوصا إذا كانت المقابلة لمسائل دقيقة، فكان يرغب إلىّ فى مقابلته أولا؛ لأعد له «الجو» عنده. . .

فكانت أيامًا من أعجب ما رأيت فى عابدين!

وما أكثر ما رأيت فى عابدين!

وكم من مرة سمعت عبد الهادى يقول بعد حديث تليفونى مع النقراشى: «الراجل ده حيجننى» أو «بس أعمل إيه فى الراجل ده. . حيجننى!».

وبعد إحدى مكالماته معه، وكان النقراشى قد احتد عليه بشدة، رأيته يشد شعر رأسه وهو يقول: «خلاص. . . النقراشى حيموتنى»!

فطيبت خاطره، وقلت له إن النقراشى يحتد عليه من «عشمه فيه»، ثم سألته هل كان دائما «عصبيا» معه بهذه الكيفية؟

فقال: أبدا. . . مش عارف إيه اللى جراله الأيام دى!

وفى الغد كان عجبى يزداد حين أزور النقراشى فيقابلنى مقابلة هادئة، فإذا عرضت للموضوع الذى أثار عاصفة فى اليوم السابق بينه وبين رئيس الديوان باحثنى فيه بهدوء وبرغبة صادقة فى التفاهم عليه. . .

وكنت أطلب مقابلته أحيانا فى أيام كثرت فيها ارتباطاته بمواعيد سابقة، فيتعذر عليه مقابلتى فى مكتبه، فيدعونى إلى الغداء فى نادى محمد على، فأوافيه فى رئاسة مجلس الوزراء ساعة انصراف الدواوين ونذهب إلى النادى معا أو أقابله فى النادى رأسا، فنقضى ساعتين على الأقل فى خلوة ما كان جو المكتب ليتيحها لنا بحال ما. .

* * *

وبهذه المناسبة سأروى للقارئ قصة ذلك الاجتماع الذى أراد النقراشى عقده لمجلس الوزراء فى الإسكندرية، وكاد يؤدى إلى استقالة الوزارة أو إقالتها. . .

فمن التقاليد التى كانت متبعة أنه إذا لم ينتقل البلاط إلى الإسكندرية رسميا فى فصل الصيف فجلسات مجلس الوزراء لا تعقد إلا فى القاهرة، ولو كان الوزراء يترددون على

الإسكندرية ويمضون فيها فترات طويلة، فكانوا فى يوم عقد مجلس الوزراء يلتقون جميعا فى القاهرة لهذا الغرض.

ففى مساء أحد الأيام بالإسكندرية، قال لى الملك إنه علم من أيام أن النقراشى يريد عقد مجلس الوزراء «غداً الأحد» فى الإسكندرية فأمر عبد الهادى بأن يبلغه بأنه لا يوافق على ذلك لأن البلاط لم ينتقل إلى الإسكندرية رسميا فى هذا الصيف، وأن هناك تقليدا فى هذا الشأن واجب الاحترام، وأنه «اشتبك» مرة مع النحاس لأنه أراد أن يخالفه ويعقد مجلس الوزراء فى الإسكندرية والبلاط غير منتقل إليها رسميا . . . فإذا هو ــ أى فاروق ــ يعلم منذ قليل أن النقراشى مصمم على رأيه، وأن الوزراء جميعا قد جاءوا إلى الإسكندرية لحضور مجلس الوزراء غدا، فاتصل بعبد الهادى وسأله كيف يحدث ذلك؟ فأجاب بأنه خاطب النقراشى فى الموضوع مرتين أو ثلاث مرات ولكن يظهر أنه لم يقتنع!

وهنا قال لى فاروق: أريد منك أن تذهب الآن إلى النقراشى وتقول له إما أن يعدل عن عقد مجلس الوزراء فى الإسكندرية غدا، وإما أن يستقيل، فإذا أصر على رأيه ولم يستقل أقلته، وخذ معك حيدر علشان يقدر جدية الموقف!

واتصل فاروق بحسن يوسف تليفونيا فى منزله بالقاهرة وطلب إليه «أن يكون مستعدا؛ لأن الليلة يمكن يكون فيه يا استقالة وزارة يا إقالة وزارة!» . . .

* * *

وبعد بحث قصير اهتديت إلى مقر الفريق محمد حيدر، وكان وزيرا للحربية، فكلمت النقراشى بالتليفون فى بيته وقلت له إننى وحيدر نود زيارته لخمس دقائق، وأننى كنت أتمنى ألا نزعجه بزيارتنا فى تلك الساعة من الليل لولا الاضطرار!

وقد أردت بهذه العبارة الأخيرة أن أشعره تلميحا بأننا قادمان إليه «بالأمر»

ولما اجتمعنا بدأت الحديث بسؤاله عن صحته، فقال إن حر القاهرة أتعبه، فجاء إلى الإسكندرية ليمضى فيها أياما، وأنه يشكو من ألم فى إحدى ركبتيه ولكنه يستريح كثيرا عندما يشرب عصير الليمون، وكان بالقرب منه كوبة من هذا العصير.

فقلت له إنه من الضرورى أن يهتم بصحته، وأنه أحسن صنعا بالقدوم إلى الإسكندرية، وأنه يجدر به أن يقيم فيها الفترة التى تريحه . . .

فقال: ومع ذلك فإنى لا أستريح هنا لأنى أذهب كل يوم إلى مكتبى فى «بولكلى»، ولكن الجو على كل حال أرحم من حر القاهرة فى هذه الأيام . . .

فقلت: إذا كان العمل فى «بولكلى» يريحك، فلماذا لا تستمر على ذلك بعض الوقت، فإن عدم انتقال الملك والوزارة إلى الإسكندرية رسميا لا يمنع التردد على «بولكلى» . . . ولكن إيه حكاية عقد مجلس الوزراء هنا بكرة؟

فقال على الفور: وماله؟

فقلت له: من المعلوم أن مجلس الوزراء لا يجتمع عادة إلا حيث يكون البلاط، والبلاط فى هذا الصيف لم ينتقل إلى الإسكندرية رسميا، ولابد أنك تذكر أنه حدثت مرة أزمة على هذا الموضوع بين الملك والنحاس، ولذلك قال لى الملك منذ قليل: «هل يريد النقراشى أن يعاملنى كما عاملنى النحاس؟» فلما رأيته متأثرا و «زعلان» قلت له إننى سأزورك وأتفاهم معك.

وأطرق النقراشى لحظة ثم قال: فهمت منك أن جلالة الملك زعلان . . . وأنا يهمنى ألا يزعل . . . فأرجو أن تبلغه أن مجلس الوزراء لن يعقد فى الإسكندرية غدا وأننى سأعقده فى القاهرة بعد أيام . . .

وهكذا لم يحتج إقناعه بالعدول عن عقد المجلس فى الإسكندرية إلى أكثر من هاتين العبارتين! . .

ولما عدت إلى فاروق بادرنى بقوله: عملت إيه؟

فقلت: إن حسن يوسف يستطيع أن ينام الليلة مطمئنا!

فقال: وحيقول إيه للوزراء؟

فقلت: فهمت منه أنه سيقول لهم إنه مشغول باجتماع سرى مع بعض الخبراء العسكريين الأجانب . . .

فقال: كويس كده . . بس مش قادر أفهم إزاى عبد الهادى ما قدرش يتفاهم معاه على الموضوع ده!

* * *

وقصة إبراهيم عبد الهادى فى رئاسة الديوان من أغرب القصص التى عرفتها فى عابدين!

ففى ظهر يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ أمر فاروق بدعوة حسن يوسف إلى مقابلته وقال له: بمناسبة الاحتفال بعيد ميلادى غدا قررت شغل منصب رئيس الديوان وقد «اكتشفت» من مدة الرجل الذى يصلح له «وحطيت عينى عليه» لهذا اليوم.. فما رأيك فى إبراهيم عبد الهادى؟

فحبذه طبعا، فطلب إليه أن يعد له الأمر الملكى بتعيينه..

ثم استدعيت لمقابلة فاروق بدورى، فلما دخلت عليه بادرنى بقوله: لقد أمرت حسن يوسف الآن بإعداد أمر ملكى بتعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان..

ثم حدثنى عن الظروف التى عرفه فيها، وعن أسباب إعجابه به حديثا طويلا ليس هنا مجاله، وكرر لى ما قاله لحسن يوسف وهو أنه «اكتشف» منذ أشهر أنه الرجل الذى يصلح لرئاسة الديوان، وأنه «حط عينه عليه» سرا للوقت المناسب، وأنه لم يخبرنا بذلك؛ لأنه أراد أن يفاجئنا بتعيينه... وكان فاروق ـ كما قلت عنه قبلا ـ شغوفا بالمفاجآت!

وفى المساء قال لى فاروق إن شريف صبرى يقيم حفلة ساهرة فى داره بمناسبة عيد ميلاده جرياً على عادته فى كل عام بوصفه رئيسا لنادى سليمان باشا، وأنه «سيفاجئ» المدعوين بذهابه إلى الحفلة على حين غرة.. وطلب منى أن أنتظر إشارة تليفونية منه.

وبعد نصف ساعة خاطبنى أحدهم قائلا إن الملك ينتظرنى فى بيت شريف صبرى.

ولما دخلت البيت ألفيت إبراهيم عبد الهادى واقفا بالقرب من الملك وقد عقد إحدى يديه على الأخرى، فأدركت أنه أعلمه بتعيينه! وتقدمت للسلام على فاروق كأنى أراه لأول مرة فى تلك الليلة فقال لى: قل مبروك لرئيس الديوان الجديد!

فهنأته وتمنيت له التوفيق فى منصبه الجديد.

وجلس فاروق فى صدر قاعة الاستقبال الكبرى يستمع إلى «أم كلثوم» ووقف إبراهيم عبد الهادى إلى يسار كرسيه بوصفه «رئيسا لديوانه»، ولم يدعه فاروق إلى الجلوس كأنما أراد أن يعوده من اللحظة الأولى على مواجهة متاعب المنصب الجديد!

* * *

ولما انتهت «أم كلثوم» من الغناء اتجه فاروق إلى حجرة المكتب وأشار إليّ بأن أتبعه إليها. فلما اختلى بى طلب منى أن أتصل بالصحف العربية والإفرنجية التى تصدر فى الصباح وأن أملى عليها خبر تعيين رئيس الديوان الجديد . .

فجلست إلى التليفون، واتصلت بالصحف الصباحية، الواحدة تلو الأخرى، بينما جلس فاروق أمامى يتتبع كيفية تنفيذ تعليماته!

وكان من الطبيعى بعد هذا كله أن نتوقع أن يوثق فاروق صلاته برئيس ديوانه الجديد فلا يقوم بينهما حجاب ولا تحتاج اتصالاتهما إلى وسيط . . . ولا تكون المذكرات والإشارات التليفونية والتبليغات الشفوية عن طريق «الشمشرجية» الوسيلة الوحيدة لاتصالهما وتخاطبهما.

فإذا فاروق يقف من الرجل الذى «اكتشفه» واختاره بنفسه موقفا يناقض ذلك كله على خط مستقيم!

فلا مقابلات خصوصية، ولا اتصالات شخصية، ولا اجتماعات يومية، أو أسبوعية، أو شهرية.

ولا شىء يدل على أن الرئيس الجديد يتمتع بمنزلة خاصة عند الملك . . . أو على أن الملك يميزه بمعاملة خاصة! . . .

وظن فى بادئ الأمر أن فاروق يريد أن يترك للرئيس الجديد فرصة كافية للإحاطة بأعباء منصبه قبل أن يكثر من مقابلاته له واتصالاته به . . .

فإذا هو بعد انقضاء فترة «الفرصة الكافية» لا يغيّر موقفه نحوه، ولا يعامله بغير ما يعامل به سائر كبار رجال القصر!

فالمذكرات هى هى، والإشارات التليفونية هى هى، والتبليغات الشفوية عن طريق «الشمشرجية» هى هى!

وبالاختصار خضع الرئيس الجديد «للنظام» الذى كان كبار رجال القصر خاضعين له فلا تمييز ولا استثناء!

غير أن مقتضيات العمل بين الملك ورئيس الديوان كانت لا تكفيها المذكرات والإشارات التليفونية والتبليغات الشفوية، وكانت تستلزم اتصالا شخصيا فى كثير من

المسائل والشئون، فبدلا من أن يقابل الملك رئيس ديوانه كل يوم أو كل يومين أوكل ثلاثة أيام أو كل أسبوع، قرر أن يكون اتصالهما بواسطتى وعن طريقى بدون أن يحتاج الأمر إلى تلاقيهما واجتماعهما، فكانت تمر أسابيع برمتها، بل أشهر بطولها بدون أن يقابل رئيس الديوان الملك إلا فى الحفلات والمناسبات الرسمية.

❊ ❊ ❊

وكان يندر أن ينقضى يوم بدون أن أمضى فيه ساعتين مع عبد الهادى فى مكتبه، وكانت الساعتان تمتدان أحيانا إلى ثلاث ساعات، وكثيرا ما كان يدعونى إلى حضور بعض مقابلاته قائلا لزائريه إنه لا يخفى علىّ سرّا!

ودخلت عليه يوما فقال لى: ما رأيك فى بدلتى؟

فقلت: كويسة . .

فقال: وقميصى؟

فقلت: كويس . . .

فقال: وكرافتتى؟

فقلت: كويسة . . .

فقال: وشعر رأسى؟

فقلت: مقصوص كويس . . .

وظننت أنه دعى فجأة إلى مأدبة غداء، أو أنه نسى أنه مدعو إلى مأدبة غداء، فيريد أن يطمئن على هندامه . . . وكنت على وشك أن أسأله عن سر هذا الاهتمام بمظهره حين استأنف حديثه قائلا: أمال ما تقدرش تقول لى الملك ما بيقابلنيش ليه . . هو أنا زنجى . . ولا إيه؟

فأكدت له أن الملك لا يذكره إلا بما ينم على حبه له وثقته به وتقديره له . . .

فقال: إذن كيف تفسر هذه القطيعة؟

فقلت: هل هذا هو الشىء الوحيد الذى يحيرك هنا؟

فقال : أنا حقيقة فى حيرة ، فأنت تقول إنه يحبنى ويثق بى ويقدرنى ، وأنا من جهتى شاعر بذلك . . . ولكنى عاجز عن التوفيق بين هذا الشعور وبين عدم مقابلته لى . .

وفى الغد اتصل به «الشمشرجى النوبتجى» ودعاه إلى مقابلة الملك مقابلة خاصة .

وبعد المقابلة قال لى فاروق : «يظهر أنك نسيت أن تنصحه بما أوصيتك به . . . فقد طول فى المقدمات كعادته ! » . .

أما المقابلة الخاصة التى تلت هذه المقابلة فلا أذكر تاريخها !

ولكنى متحقق من أمر واحد وهو أنها لم تتم فى «الموسم» نفسه ! !

وكان إبراهيم عبد الهادى لا يتردد أحيانا فى مصارحة بعض زائريه بأن «الفضل» يعود إلىّ فى إنجاز ما يشكرونه عليه . . .

ومن ذلك أنه لما زاره حامد جودة رئيس مجلس النواب إذ ذاك بمناسبة صدور الأمر الملكى بتعيينه أميرا للحج ، قال له : اشكر كريم فهو إللى خلص الموضوع

وقد قلت بعد الثورة فى مناسبة ما إن حامد جودة شكرنى يومئذ وقبلنى ، فكتب فى الصحف مصححا الرواية فقال إنه «شكرنى» ولكنه «لم يقبلنى» .

وقد يتساءل القارئ : لماذا أسوق هذه الروايات والأمثلة؟

ستتكشف حكمة ذلك فى بعض الفصول التالية .

الفصل الحادى والعشرون

لماذا سافرت إلى عمان وبغداد

لم أدع مشاغلى الجديدة فى القصر تنسينى العلاقات مع الدول العربية، فلم أغفلها.

وكان الملك عبدالله فى تلك الأثناء قد أكثر من تصريحاته عن مشروع «سوريا الكبرى»، وهو المشروع الذى كان يرمى به إلى إدماج الأردن وسوريا فى دولة واحدة تحت تاجه.

واستاءت الدوائر السورية من إمعانه فى تلك التصريحات واسترساله فيها، وشاطرتها الدوائر المصرية استياءها، وأعلنت استنكارها لكل محاولة يراد بها المساس باستقلال سوريا وكيانها وحدودها ونظام الحكم فيها، وسلكت المملكة العربية السعودية مسلكها.

وآلمت العرب هذه البلبلة فى الأفكار فى وقت يجب أن تتحد الجهود وتوقف على خدمة قضية فلسطين وهى تجابه أخطر مراحلها!

* * *

وكان على فاروق هدية للملك عبدالله ردّا على هدية قديمة منه، فاتفقت معه على أن أسافر إلى عمان بالهدية، وأغتنم هذه الفرصة فأتكلم مع العاهل الأردنى فى موضوع الدعوة التى ينشرها لمشروع «سوريا الكبرى».

وسافرت إلى عمان كمبعوث ملكى بطائرة الملك الخاصة، وكان يقودها ياوره الجوى؛ قائد الأسراب حسن عاكف.

واستقبلت فى عمان رسميا، وبعد استراحة قصيرة فى فندق «فيلادلفيا» ذهبت لمقابلة الملك عبدالله فى قصره الشتوى فى «الشونة» بسيارة ملكية صحبنى فيها ياوره، فرحب بى جلالته، وأكرم وفادتى، فأبلغته تحيات فاروق وقدمت له هديته فسر بها، وكانت «ظرفين» للقهوة من الذهب المحلى بالحجارة الكريمة ومعهما صينية من طرازهما.

ثم قدمت له علبة مقفولة، وهمست فى أذنه بكلمات، فأشرق وجهه وبدت عليه علائم الاغتباط والانشراح، وكانت العلبة تحتوى على عقد جميل.

ودعانى جلالته إلى الغداء على مائدته مع ضابط الطائرة وبعض رجال حاشيته، فلم يدر الحديث طبعا إلا على شئون عامة، وبعدما شربنا القهوة أذن لى بالانصراف على أن نجتمع على انفراد فى صباح الغد فى قصر «رغدان» بعمان.

وفى المساء حضرت حفلة استقبال أقامها لى القائم بأعمال المفوضية المصرية، ودعا إليها هيئة الوزارة الأردنية وممثلى الدول العربية وكبار رجال القصر وأصحاب الصحف وغيرهم.

❊ ❊ ❊

وزرت فى العصر الأمير طلال ولى العهد، ولم أكن قد رأيته منذ اجتماعنا فى الإسكندرية، وتعمدت أن أذهب إليه وحدى فلا يتحرج فى حديثه معى . . .

ولما وصلت إلى داره فى الموعد الذى عينه لمقابلتى، استغربت أن يقال لى إنه «غير موجود» فى الدار!

وكان ذلك «أول» ما استغربته فى تلك الزيارة . . .

وبينما كنت أخرج بطاقتى من محفظتى وأناولها للجندى الوحيد الذى كان يحرس الدار، أقبل سموّه ماشيًا وقد ارتدى الملابس العربية.

وحيانى تحية عادية كأنه رآنى قبل ذلك بساعة واحدة، أو كأنه ليس بيننا معرفة سابقة!

وكان ذلك «ثانى» ما استغربته فى تلك الزيارة . . .

ولما دخلنا حجرة الجلوس، وتفرست فى وجهه على ضوء النور الكهربائى، لاحظت عليه نوعًا من الوجوم لم أعهده فيه قبلاً!

وكان ذلك «ثالث» أمر استغربته فى تلك الزيارة . . .

وظننت لأول وهلة أن ولى العهد مراقب، وأنه يعرف أنه مراقب، وأنه لذلك يتعمد الظهور بهذا المظهر، فلا يتهم بأنه على صلة خفية بفاروق، فتحفظت فى حديثى تحفظه فيه . . .

غير أنه تغير فجأة بعد قليل، وأخذ يكلمني بالصراحة القديمة التي عودني عليها، وصارحني بأسرار خطيرة، فأدركت أنه غير مراقب!

وكان ذلك «رابع» أمر استغربته في تلك الزيارة . . .

وإذا كنت لا أردد هنا الأسرار التي سمعتها منه، فلأني أعتقد أن من مصلحة العروبة ألا تذاع في الوقت الحاضر!

وقبل أن تنتهي الزيارة بدقائق لاحظت أن أمارات الذهول والوجوم قد عادت إلى وجهه، فبدا كمن يعاني انفعالات نفسية شديدة التأثير!

وكان ذلك «خامس» أمر استغربته في تلك الزيارة . . .

ولما نهضت منصرفًا ودعني كأنه سيلقاني بعد ساعة، وكانت حركاته ميكانيكية!

وكان ذلك «سادس» أمر استغربته في تلك الزيارة، وطالما تمنيت لو لم أقدم عليها، لما خلفته في نفسي من ذكرى مؤلمة لم تمحها الأيام . . .

وكانت آخر مرة رأيت فيها طلال!

وبعد خمس سنوات، وكنت وزيرا في وزارة حسين سري، زارني السيد عوني عبدالهادي سفير الأردن في مكتبي بدار الوزارة «ببولكلي» بالإسكندرية، ليبحث معي موضوع الأطباء المصريين الذين طُلبوا إلى عمان لفحص الملك طلال . . .

* * *

وفي صباح الغد صعدت إلى قصر «رغدان» وتشرفت بمقابلة الملك عبدالله مقابلة استغرقت ثلاث ساعات.

وكلمته في موضوع مشروع «سوريا الكبرى» بصراحة تامة، فدافع عنه بحماسة عظيمة، وقال في ختام دفاعه إن تنفيذه على كل حال يتوقف على مشيئة الشعب السوري!

وبعد مجهود كبير تمكنت من إقناع جلالته بوقف تصريحاته عنه وإرجاء كل كلام في صدده إلى ما بعد الانتهاء من قضية فلسطين، ولما اتفقنا على ذلك رجوت منه أن يملي عليّ ما أقوله لفاروق «لأني أخشى أن تخونني ذاكرتي فلا أستطيع أن أردد حديثه بالبلاغة التي تكلم بها»، فأملى عليّ رسالة تعهد فيها بوقف التحدث عن مشروع سوريا الكبرى

حتى تحل قضية فلسطين، ولما انتهى من إملائها، رجوت من جلالته «أن يتوجها بإمضائه لأحتفظ بها تذكاراً لهذه المناسبة السعيدة».

فأمضاها وهو يقول باسماً: لقد أصبت عصفورين!...

إشارة إلى إملائه الرسالة وإمضائها...

فقلت: بل وثقت بين ملكين!

فقال: عفارم.. عفارم.

وأخرج من جيبه ساعة من ذهب نقش عليها اسمه وتاجه وأهداها إليّ قائلا: «أرجو أن تحتفظ بهذه الساعة تذكاراً لهذه المقابلة»، وأنعم عليّ في اللحظة نفسها بنشان الكوكب الأردني من الطبقة الثانية، فشكرت له جميل عطفه وحسن رعايته، ولما زار مصر بعد ذلك بأشهر؛ أنعم عليّ بالوشاح الأكبر من نشان الاستقلال.

ثم قال إنه سيرسل إليّ بالفندق هدية صغيرة للملك، وكانت عصا جميلة من العاج لها قبضة رشيقة من الذهب بشكل كرة.

* * *

ولما عدت إلى الفندق كان الوزراء الأردنيون يفدون عليه لحضور مأدبة الغداء التي أقامها لي سعيد المفتي باشا، وكان يومئذ رئيساً للوزارة بالنيابة.

وذكرت لأحد الوزراء عَرَضًا أنني زرت الأمير طلال؛ فسألني قائلا: «وكيف وجدته؟»، فاسترعى سؤاله انتباهي بعد الأمور التي استوقفت نظري عند زيارتي له!

وكنت ما أزال أشرب القهوة حين جاءني مدير الفندق يدعوني إلى التليفون؛ لأن القصر الملكي يود محادثتي...

وإذا الملك عبدالله يقول لي إنه أراد أن يودعني مرة أخرى، وأن يتمنى لي سفراً سعيداً، فكررت لجلالته شكري على ما أحاطني به من تكريم وعناية.

ومن مطار ألماظة ذهبت رأسًا إلى قصر القبة وقابلت فاروق وأطلعته على نتيجة مهمتي، ثم حدثته عما لاحظته على الأمير طلال وعن خوفي على مصيره!

* * *

ولم يمض على زيارتى لعمان أمد قصير، حتى سافرت إلى بغداد كمبعوث ملكى أيضًا «بمهمة خاصة» لدى صاحب السمو الملكى الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق إذ ذاك.

وكان سفرى إليها بالطائرة الملكية نفسها، وكان محمد يس (بك) وزير مصر المفوض ببغداد فى مقدمة مستقبلىّ، وكنا صديقين من زمان طويل.

وتضاربت يومئذ الروايات فى تعيين «المهمة الخاصة» التى أوفدنى بها فاروق إلى الوصى، وأذاعت وكالة كبيرة للأنباء أنها تتصل بمشروع مصاهرة ملكية، فشاع أن الأمير عبد الإله سيخطب إحدى شقيقات فاروق!

وتلطف الأمير عبد الإله فاستقبلنى فى مكتبه «بالبلاط» بعد وصولى إلى بغداد بساعة، وشهد المقابلة محمد يس الوزير المفوض، فأبلغته تحيات الملك، ثم دار الحديث على بعض الشئون العامة، وانتهت المقابلة بدون أن أعرض للغرض الحقيقى من زيارتى، لوجود الوزير المفوض معى.

ولما كان بعد الظهر أخبرنى الوزير المفوض أننا سنتعشى فى الغد على مائدة الوصى، وأنه تلقى دعوة بهذا المعنى، فأخذت أرقب موعدها بفارغ صبر، إذ كانت نتيجة مهمتى كلها تتوقف على ما سيدور فيها.

* * *

وقبل أن أحدث القارئ عما جرى فى ذلك العشاء، سأبسط له لماذا سافرت إلى بغداد، وماذا كنت أتوخى من زيارتى للوصى.

فقد بلغنى من بعض أصدقائى العراقيين المتصلين بالأمير عبد الإله أنه مستاء استياء شديدًا من المعاملة التى عامله بها فاروق لما مرّ بالقاهرة آخر مرة فى طريقه إلى أمريكا، إذ لم يرد له الزيارة مع أنه وصى على عرش دولة وولى عهد فى آن واحد، وأنه كان يتوقع منه غير هذه المعاملة، وخصوصًا بعد اجتماع أنشاص!

وسألت فى ذلك السيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض، فتردد فى إجابته، فلما أكدت له أننى أتكلم معه بصفة خاصة لعلى أستطيع أن أتدارك ما حدث، أيد لى ما سمعته، وزاد عليه أن الأمير عبدالإله قال له قبل أن يغادر القاهرة: إنه قرر أن تكون هذه آخر مرة يمر بها!

وخاطبت فاروق فى الأمر ؛ فقال إن الذى حدث يوم المقابلة المشار إليها هو أنه لما انتهت زيارة الأمير عبدالإله له كلف عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء أن يسأل السيد تحسين العسكرى عن برنامج الأمير بعد ذلك ، فكان جوابه أن سموه سيتوجه من القصر إلى دار السفارة البريطانية ليحضر حفلة استقبال تقام له فيها ، ثم سيتعشى فى «أوبرج الأهرام» ، وأنه سيسافر فى ساعة مبكرة من صباح الغد ، فلما عاد إليه كبير الأمناء بجواب وزير العراق المفوض ، فهم منه أن وقت الأمير كله «مشغول» ، فلم يكن هناك إذن مجال للتفكير فى رد الزيارة له . . .

وكنت أعرف فاروق وأعرف نفوره من المقابلات والزيارات الرسمية ، ، فأدركت أنه «أراد» أن يفهم من جواب وزير العراق المفوض ما فهم ، وأنه لو كان حريصًا على رد الزيارة للوصى لعرّف كبير الأمناء كيف يتفاهم على موعدها مع السيد تحسين العسكرى !

فقلت له إنه ليس من مصلحة النتائج التى أسفر عنها اجتماع أنشاص ولا من مصلحة العلاقات بين مصر والعراق أن يستمر ما علق بذهن الأمير عبد الإله قائمًا ، وأن سوء التفاهم إذا ترك من غير علاج فمن المحقق أن يستفحل على مر الأيام ، وأن يتحول إلى خلاف . ونحن أحوج ما نكون إلى التآزر وعقد الخناصر ، وبخاصة أن مشكلة فلسطين تزداد خطورة يومًا بعد آخر . . .

وانتهينا إلى وجوب سفرى إلى بغداد لعلى أوفق إلى تبديد ما فى نفس الأمير عبدالإله ، على أن يقال فى الصحف إننى موفد «بمهمة خاصة» ، فلا يعرف الناس شيئًا عن موضوعها .

وترك لى فاروق حرية التصرف فى معالجة الموضوع تبعًا للظروف . . .

* * *

وتوقع الأمير عبد الإله أن يكون عندى حديث خاص له ، فلم يدع إلى العشاء معى سوى محمد يس الوزير المفوض ، وقائد الأسراب حسن عاكف ، وضباط الطائرة ، والسيد تحسين قدرى مدير التشريفات الملكية بالبلاط العراقى وياور سموّه .

وبعد العشاء اتجه بى الأمير إلى «صالون» للتدخين ، ودعانى إلى الجلوس على مقربة منه تحت صورة زيتية كبيرة للمغفور له الملك فيصل الأول ، ولم يتبعنا سائر الحاضرين ، بل جلسوا فى قاعة الاستقبال .

واستهللت كلامى بقولى إننى أرجو أن تكون صلاتى القديمة بأسرته، وعلاقاتى الشخصية به، شفيعى عنده إذا خرجت فى حديثى على المراسم المألوفة فى المهام المماثلة لمهمتى . . .

فقال: أرجوك يا فلان أن تتكلم اليوم بالصراحة التى كلمتنى بها دائمًا، وألا تتقيد بأنك مبعوث ملكى . . .

فقلت على الفور: إن سموك عاتب على الملك فاروق . . .

فاحمر وجهه، وقبل أن يعقب على عبارتى مضيت فى كلامى وقلت له: إننى أعلم أنه عاتب بسبب عدم زيارة فاروق له ردًا لزيارته عند مروره بمصر فى طريقه إلى أمريكا، وأعلم أنه قال لوزير العراق المفوض إنه لن يمر بمصر فى المستقبل! . . .

فقال سموه: هذا صحيح . . .

فقلت: وكان لك أن تعاتب فعلاً ، ولكن ما رأى سموك فى أن ما حدث كان نتيجة لسوء تفاهم نشأ بين تحسين العسكرى وعبد اللطيف طلعت! . . .

وهنا رويت لسموه الحديث الذى دار بين كبير الأمناء ووزير العراق المفوض.

فقال: إنى لم أسمع هذه الحكاية قبل الآن.

فقلت: وأكثر من ذلك أنه ما كاد الملك يسمع أن سموك متكدر حتى قرر إيفادى إليك لأبسط لك ما بسطت، ولأؤكد لسموك ما يكنّه لك، وحرصه على أن تظل النفوس صافية لا تشوبها شائبة.

فقال: إننى ممنون جدًا، والحقيقة أننى كنت عاتبًا كما قلت لك، أما الآن فقد زال كل شىء . . . إننى فعلاً ممنون جدًا . . .

فقلت: والآن لى مطمع عند سموك بوصفى عربيا، وهو أن تتيح للملك فاروق بعد هذا التفاهم أن يظهر علنًا ما يشعر به نحوك، فتسر لذلك قلوب العرب.

واقترحت على سموه أن يمضى أيامًا فى مصر، فيهيئ للملك فرصة لتكريمه، وتكون مناسبة لتبادل الرأى فى مشكلة اليوم، وأعنى مشكلة فلسطين . . .

ولم أترك سموه فى تلك الليلة إلا بعدما وعدنى وعدًا قاطعًا بأنه سيزور مصر فى القريب العاجل!

* * *

وانتهزت فرصة حديثى مع سموه فى تلك المقابلة عن العلاقات بين مصر والعراق، وقلت له: إنه إذا وُفِّق العراق إلى اختيار الرجل الذى يحسن تمثيله فى مصر، فمما لا ريب فيه أنه يستطيع أن يعمل كثيرًا فى سبيل تعزيز العلاقات بين البلدين. ولم أكتم عنه «كصديق» أن تمثيل العراق السياسى فى مصر لم يكن فى بعض الأحيان بالرتبة التى تليق بمقامه وبالأعباء الملقاة على عاتق ممثله.

وسألنى سموه «على سبيل المثال» عن العراقى الذى أعتقد أنه ينجح فى تمثيل بلاده فى مصر.

فقلت: إنى أعرف غير واحد يصلح لذلك... وأظن أن رجلاً مثل نجيب الراوى ينجح نجاحًا كبيرًا فى مصر، وثق سموك أنك تخدم العراق خدمة عظيمة إذا عملت بنفوذك على تعيينه وزيرًا مفوضًا فى القاهرة، بل تخدم العراق ومصر والعروبة معًا. فإن مفوضيتكم فى مصر فى حاجة إلى رجل من هذا الطراز.

وكنت قد عرفت السيد نجيب الراوى عن طريق قريبه السيد عبد الجليل الراوى، ممثل العراق الآن فى دمشق، وكان فى وقت ما قائمًا بأعمال المفوضية العراقية بمصر، وأود بهذه المناسبة أن أحيى الجهود الصادقة التى بذلها عبد الجليل فى سبيل التقريب بين البلدين فى الفترة التى أدار بها شئون المفوضية العراقية فى القاهرة بعد وفاة السيد تحسين العسكرى، وقد توفى فجأة قبيل سفرى إلى بغداد.

ولا أريد أن أزعم أن حديثى مع الأمير عبدالإله عن السيد نجيب الراوى هوالذى أفضى فيما بعد إلى تعيينه فى مصر، ولكنى سعيد بأن يكون النجاح الذى صادفه فيها قد أثبت للأمير عبدالإله أننى كنت مخلصًا فى حديثى معه فى تلك الليلة، وأننى لم أكن مراعيًا، إلا مصلحة واحدة، وهى مصلحة العروبة وحدها.

وكان السيد نجيب الراوى وزيرًا للمعارف العراقية عند زيارتى لبغداد، فأقام لى حفلة شاى فى داره جمعتنى بنخبة من رجال العراق، وقد زادنى كل ما رأيته فى الدار اقتناعًا بأنه الرجل الذى يجب إيفاده إلى مصر.

وكان الاستقبال الذى أقامه وزير مصر المفوض بمناسبة وجودى فى بغداد فرصة طيبة أخرى للقاء كثيرين من ساسة العراق وصحافييه.

* * *

وبعد أسابيع قلائل وصل الأمير عبد الإله إلى القاهرة، فاستقبل استقبالاً حافلاً، وأقام فى سراى الزعفران. وكان الملك قد أمر بوضعها تحت تصرفه . . .

ولما قابله فاروق رحب به ترحيبًا حارا . . .

وأقام له مأدبة غداء رسمية فى قصر القبة . . .

وأهدى إليه الوشاح الأكبر من نشان محمد على . . .

ورد له الزيارة رسميًا فى سراى الزعفران . . .

وأحاطه بجميع مظاهر الحفاوة والتكريم!

وكان هناك رجل يتوق إلى مشاهدة ذلك كله، فلم يتح له أن يشاهد شيئًا منه، وهو كاتب هذه السطور، فقد أصيب قبل وصول الأمير بيومين بما ألزمه الفراش فى تلك الفترة.

ولكنى كنت على اتصال دائم بقصر القبة تليفونيا لأستوثق من أن كل شىء يسير طبقًا للبرنامج المتفق عليه . . . وقد حدث يوم المأدبة الرسمية التى أقيمت فى قصر القبة أن نسى المحيطون بفاروق أن يطلبوا الوسام من قصر عابدين، ولو لم يخطر لى أن أسألهم عنه قبل موعد الغداء بنحو نصف ساعة لما وجده فاروق على مكتبه عند استقباله لضيفه قبل الغداء!

وزارنى يومئذ السيد عبد الجليل الراوى القائم بأعمال المفوضية العراقية موفدًا من قبل الأمير عبد الإله يسأل عن صحتى وليبلغنى تحيات سموه.

فسألته: وهل سموه مسرور؟

فقال: جدًا جدًا، فوق ما تتصور!

ولما قدم سموه مصر، أول مرة بعد ذلك، دعيت إلى دار المفوضية العراقية فسلمنى بنفسه نشان الرافدين من الطبقة الثانية وهو يقول: هذه تحية من العراق لجهودك فى سبيل العلاقات العربية!

الفصـــل الثانى والعشرون

مهـــام عربيــــة

وفى سنة ١٩٤٧ كذلك سافرت إلى دمشق بالطائرة الملكية؛ لأمثل الملك فى الاحتفال الذى أقيم برئاسة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية لتأبين سعد الله الجابرى الزعيم والسياسى السورى الكبير .

وكان للمغفور له سعد الله الجابرى بك منزلة عظيمة فى نفسى، فسرنى أن أختار لهذه المهمة، وأن يتاح لى أن أشترك فى تحية ذكرى جهاده الطويل فى سبيل سوريا والعروبة .

ومن الأمور التى لا يعرفها كثيرون أن أعراض المرض الذى قضى عليه ظهرت فى مصر أول ما ظهرت، وكان ـ رحمه الله ـ قد جاء إلى القاهرة ليمثل بلاده فى اجتماع مجلس الجامعة العربية فحمل فى إحدى جلساته حملة شعواء على مشروع «سوريا الكبرى»، وكان يتكلم بحماسة وانفعال شديدين، واحتد فى أثناء كلامه على المندوب الأردنى أكثر من مرة. فما كاد يعود إلى الفندق حتى شعر بتعب شديد ولزم الفراش أيامًا. . . وكان ذلك بداية المرض الذى لم يمهله طويلاً!

* * *

وكان هناك فى ذلك الحين خلاف شديد بين سوريا ولبنان على بعض الشئون المالية، فتقرر أن أغتنم فرصة وجودى فى دمشق فأتكلم مع الرئيس القوتلى فى موضوع هذا الخلاف، ثم أستأنف السفر إلى بيروت وأزور الشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية للغرض نفسه .

ووُضع برنامج زيارتى للبنان على أساس أن أغادر دمشق إلى بيروت فى صباح اليوم التالى ليوم حفلة التأبين، وأن أمكث فى العاصمة اللبنانية ثلاثة أيام .

* * *

ودعاني الرئيس القوتلي إلى الغداء على مائدته يوم حفلة التأبين، ودعا معي عوض البحراوي (بك)، وزير مصر المفوض في سوريا ولبنان.

وعند الظهر ذهبت إلى دار المفوضية المصرية لأزور عوض البحراوي، ولنتوجه بعد ذلك إلى قصر رئاسة الجمهورية معًا، فالتقيت عند مدخل الدار بأحد سعاة التلغراف وبيده برقية يسلمها لأحد سكرتيري المفوضية، ولما فضها الوزير المفوض ألفاها صادرة من مصر ومكتوبة «بالشفرة» وممضاة «الديوان الملكي» فأدركنا حالاً أنها مرسلة إليّ، ولما حلت رموزها تبين أنها أمر من الملك بأن أعود «اليوم» إلى مصر بالطائرة «الملكية»!..

فقلت في نفسي إن هذه البرقية تشعر بأن الملك يريدني لطارئ خطير، وإلا لم يأمرني بإلغاء مهمتي والعودة على جناح السرعة؟ فقررت أن أنفذ الأمر طبعًا وأن أعود في اليوم نفسه، ولكن بعدما أحضر حفلة التأبين، وإلا ماذا يقول الناس متى علموا أنني قدمت دمشق لتمثيل الملك في الحفلة، ثم سافرت فجأة من غير أن أحضرها!...

وكان موعد الحفلة الساعة الرابعة بعد الظهر، فلم يكن هناك إذن مجال للتفكير في السفر قبل الغروب...

* * *

ومن جهة أخرى قلت إنه إذا عدت إلى مصر من غير أن أمر ببيروت، فإن وقع ذلك في الدوائر اللبنانية سيكون سيئا، بسبب الخلاف القائم مع سوريا، فيقال إن مبعوث الملك فاروق عاد إلى مصر من دمشق رأسًا، مع أنه وعد بزيارة بيروت، ولم يكن في إمكاني نشر البرقية التي تلقيتها من الديوان الملكي.

وبعدما فكرت في الموقف من جميع نواحيه قلت لعوض البحراوي إنني قررت أن أحضر حفلة التأبين وأن أمكث فيها ساعة واحدة، ثم أغادرها إلى المطار، وأستقل الطائرة إلى بيروت، فأزور رئيس الجمهورية اللبنانية، وأنجز عملي معه، ثم أستأنف الطيران بعد ذلك إلى مصر فأبلغها عند منتصف الليل. وبذلك أكون قد وفقت بين مهامي والأمر الجديد الذي تلقيته بأن أعود «اليوم»!

فقال لي البحراوي إن السفر جوّا من دمشق إلى بيروت متعب جدًا بالرغم من قصر المسافة بين العاصمتين، وإن الطيران فوق جبالهما ليلا لا يخلو من خطر، فقلت له إنني لا أستطيع التوفيق بين جميع الاعتبارات إلا بهذه الكيفية، فأقرني على رأيي، واتصل بوزارة

الخارجية فى بيروت تليفونيا، وأبلغها اضطرارى إلى تعديل برنامجى، وأننى سأصل إلى بيروت بين الساعة السادسة والنصف والسابعة مساء، فأقابل رئيس الجمهورية؛ ثم أسافر إلى مصر.

وقصدنا إلى قصر رئيس الجمهورية السورية وقابلنا الرئيس القوتلى مقابلة طويلة، فألفيته أشد الناس حرصًا على التفاهم مع لبنان، ثم تغدينا على مائدته مع الرئيس هاشم الأتاسى الرئيس السابق للجمهورية السورية، وكان قادمًا من حمص لحضور تأبين صديقه وزميله فى الجهاد.

وبعد الغداء رجعت إلى الفندق وارتديت «الردنجوت» باعتبار أننى سأشهد حفلة التأبين مندوبًا عن الملك . . .

وبدلاً من أن تبدأ الحفلة الساعة الرابعة لم تبدأ إلا الساعة الخامسة إلاّ ثلثًا، لخلاف نشأ بين الرئيس هاشم الأتاسى ومنظمى الاحتفال على المكان الذى أعد لجلوسه، فقد أبى أن يكون كرسيه متأخرًا عن كرسى رئيس الجمهورية، وأصر على أن يكون إلى جانبه، وبعد أخذ ورد حل الإشكال بتحقيق رغبته!

ونجم عن هذا التأخير أن فترة الاستراحة حلت الساعة السادسة بدلاً من الساعة الخامسة، فودعت الرئيس القوتلى والسيد جميل مردم بك ــ وكان رئيسًا للوزارة ــ واتجهت إلى المطار رأسًا «بالردنجوت» ومعى الوزير المفوض عوض البحراوى.

* * *

وكان الطيران فى تلك المنطقة متعبًا فعلاً ومحفوفًا بالخطر، ولكن الخطر الحقيقى تجلى لما أشرفنا على مطار بيروت، ولم يكن المطار الجديد الحالى قد أنشئ بعد، ولم يكن المطار القديم مُعدًا لنزول الطائرات ليلا، فسلطوا علينا نورًا كشّافًا قويا ليعاونوا قائد الطائرة على تلمس طريق الهبوط، فبدلا من أن يعاونه ضايقه وأزعجه وحال دون رؤية أرض المطار، فظلت الطائرة تدور حول المطار نحو نصف ساعة قبل أن يتمكن قائدها من الإفادة من النور الكشاف، وأخيرًا هبط بها ببراعة عظيمة، وكنت قد نزعت «الردنجوت» فى تلك الأثناء وارتديت بدلة عادية.

وكانت الساعة قد قاربت الثامنة حين فتح باب الطائرة، ونزلت منها لأصافح المستقبلين وأرد السلام «لقره قول الشرف» الذى أدى التحية، ثم توجهت رأسًا فى موكب

رسمى إلى قصر رئاسة الجمهورية، فقابلت الشيخ بشارة الخورى وبصحبتى عوض البحراوى، ثم تعشينا على مائدته.

وفى خلال العشاء أقبل من قال إن الراديو أذاع أن ضباط البوليس فى مصر أضربوا، وأنهم اعتصموا بدار ناديهم بالقاهرة، فأدركت عندئذ أن هذا هو سر استعجال عودتى إلى مصر..

وقبيل الساعة العاشرة والنصف ودعت رئيس الجمهورية، وبعد ربع ساعة كانت الطائرة تشق السحب فى طريقها إلى القاهرة!

* * *

ووصلت إلى مطار ألماظة فى منتصف الساعة الواحدة صباحًا متأخرًا نصف ساعة عن الموعد الذى حددته لى برقية الديوان الملكى.. باعتبار أن «اليوم» ينتهى عند منتصف الليل!

ولما دخلت على فاروق فى قصر القبة استقبلنى بقوله: أردت أن تعود بسرعة لأننى كنت أريد أن أعرف رأيك فى موضوع إضراب ضباط البوليس ولكنه انتهى... وأنا متأسف لأنك اضطررت إلى قطع رحلتك ولم تزر بيروت!

فقلت: إننى قادم من بيروت يا أفندم.

فقال: اجلس «وكر» ما عندك...

ولما انتهينا من حديث رحلتى، حدثنى عن الأدوار التى مر بها إضراب ضباط البوليس... وفى نحو الساعة الرابعة صباحا قلت: هل تسمح جلالتك بأن أقول لك شيئًا؟

فقال: وماذا تريد أن تقول؟

فقلت: هل تسمح لى بأن أقول إننى متعب قليلاً!

فقال: أنت دائمًا لا تفكر إلا فى الراحة والنوم!

ثم قال: طيب روح نام...

وهكذا كان فاروق يأذن لى بالنوم كأنه منة يمنّ بها علىّ!

* * *

ومما هو جدير بالذكر أن زياراتى لعمان وبغداد ودمشق وبيروت كمبعوث ملكى لم تكن سرآ من الأسرار ولم تتم فى الخفاء، بل كانت الصحف تتحدث عنها كل مرة وتنشر أخبارها بعنوان «المبعوث الملكى».

وكانت الوزارة القائمة يومئذ وزارة النقراشى، وكانت تتألف من السعديين والأحرار الدستوريين . . .

وكان رئيس مجلس النواب الأستاذ حامد جودة، ورئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل . . .

وكان إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى . . .

* * *

ووجه بعض أصدقائى السعوديين نظرى إلى أن الكتب الخاصة التى يكتبها جلالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى فاروق تظل «بدون رد» فى معظم الأحيان، وأنهم يخشون أن يؤثر ذلك فى نفس جلالته على مر الأيام.

وكان فاروق يغفل الرد على تلك الكتب إهمالاً، وخصوصًا أن الرد عليها كان يقتضى إجراءات كثيرة، وفى مقدمتها أن يعمل الفكر فيما يريد أن يتضمنه ردّه!

ففى البلاط السعودى كان الملك عبد العزيز يدعو إليه أحد مساعديه، ويملى عليه الكتاب الخاص، وبعدما كانوا يكتبونه على الآلة الكاتبة كان جلالته يمضيه فى اليوم نفسه، فيرسل إلى مصر فورًا . . .

أما فى البلاط المصرى فكانت كتابة الرد تستلزم أن يفضى فاروق «بأفكاره» إلى ديوانه، وأن يعد الديوان «مشروع ردّ» على أساسها، وأن يكتب هذا المشروع على الآلة الكاتبة، وأن يراجعه رئيس الديوان أو وكيل الديوان، أو الاثنان معا، وأن يرفع بعد ذلك إلى الملك داخل حافظة خاصة، وأن يقرأه الملك ويُدخل عليه التعديلات التى تخطر له، وأن يعيده إلى الديوان ليكتب المشروع النهائى على ضوء «التوجيهات السامية»، ثم يرفع المشروع النهائى إلى الملك فيقره، ويرجعه إلى الديوان «لتبييضه»، وبعدما يتم نقله على الورق الخاص بالمكاتبات، يرفعونه إليه للمرة الثالثة ليمضيه!

فكان فاروق يرى، اختصارًا لجميع تلك الإجراءات، أن يكتفى فى معظم الأحوال «بالإحاطة» بالكتب التى يتلقاها وأن يغفل الردّ عليها!

ولما علمت بالأمر من بعض أصدقائى السعوديين، تكلمت عنه مع فاروق، على أساس أننى سمعت رواية لم أصدقها، وإنما رأيت من الواجب علىّ أن أخبره بها، وهى أن بعض كتب الملك عبد العزيز إليه، أو الرسائل التى يتلقاها منه بواسطة ممثله فى مصر عن طريق الديوان الملكى، تظل «بدون ردّ» من جانبه، فقال لى إن الرواية صحيحة، فلما أبديت له استغرابى قال إنه ليس بينهما «تكليف»، وإنه إذا كان لا يرد أحيانًا على بعض كتبه ورسائله الخاصة «فلأنى لا أعرف ماذا أقول له، ولاسيما أن نظام العمل عندنا يختلف كثيرا عن نظام العمل عندهم»، فقلت إن هذا كله لا يمنع الملك عبد العزيز من التساؤل عن سبب بقاء رسائله إليه «بدون ردّ»، وإننى أخشى أن يكفّ عنها مع الوقت استنكافًا منه لهذه المعاملة، وإن لم يجهر بذلك!

فحاول أن يبرر تصرفه، فشعر بضعف حجته، وانتهينا إلى أنه عندما يتلقى فى المستقبل «أى شيء» من الملك عبد العزيز، نتفق على ما يريد قوله لجلالته ردًا على رسالته، فأجتمع بالوزير المفوض للمملكة العربية السعودية وأمليه عليه ليرسله إلى ملكه تلغرافيا «بالشفرة» توخيًا للسرعة!

وفعلاً جرينا على هذا النظام من ذلك الحين، فكلما كان فاروق يتسلم رسالة خاصة من الملك عبد العزيز، كنت أتفاهم معه على الخطوط الرئيسية للرد، ثم أجتمع بالشيخ عبدالله إبراهيم الفضل الوزير المفوض السعودى، وأحيطه برد «جلالة الملك فاروق» ارتجالاً كأننى حفظته عن ظهر قلب بجميع عباراته وألفاظه . . .

وما لبث الملك عبد العزيز أن طبق النظام عينه على رسائله إلى فاروق، فكان الشيخ عبدالله إبراهيم الفضل كلما تلقى من ملكه برقية مطلعها «اتصلوا بكريم ثابت واطلبوا منه إبلاغ جلالة الملك فاروق ما يأتى . . . . » اتصل بى وزارنى إما فى مكتبى أو فى بيتى، وسلمنى صورة من البرقية التى تلقاها لأبلغ فاروق فحواها!

وبالرغم من ازدياد أعبائى ومهامى كنت سعيدًا بأن أشعر أننى أخدم العروبة والعلاقات العربية بالقدر الذى تسمح لى به ظروفى، وإن كان ما أبذله فى هذا السبيل غير معروف إلا للرجال الرسميين فى البلدان العربية ولبعض المتصلين بهم.

* * *

وقدّرت الدول العربية جهودى فى مناسبات شتى فأنعمت علىّ بأرفع أوسمتها.

وللظرف الذى تسلمت فيه نشان «الأرز» اللبنانى من الطبقة الثانية ذكرى طريفة، فقد كنت مريضًا طريح الفراش حين اتصلت بى المفوضية اللبنانية وأخبرتنى أن الأستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية يود زيارتى.

وكنت أعرف حميد فرنجية، وأقدر وطنيته وفضله وعلمه، فسررت بزيارته.

ولما دخل علىّ فى حجرة نومى قال لى إنه يعلم أننى مريض ولكنه يحمل إلىّ نشان «الأرز»، ولم يشأ أن يغادر مصر وأن يترك لغيره مهمة تسليمى إياه، فشكرته على فضله المزدوج.

وبعد انصرافه أخذت ابنتى ــ وكانت ماتزال طفلة ــ النشان وعلقته على صدرها لأشاهد منظره...

ولا أذكر أننى رأيت «الأرز» يوما بالرونق الذى رأيته به فى تلك اللحظة!

وبعد أسابيع أنعمت علىّ الدولة السورية بنشان أمية «ذى العقدة»، وسلمنى إياه السيد جميل مردم بك فى إحدى زياراته لمصر باسم فخامة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية، وكان جميل مردم بك رئيسًا للوزارة السورية يومئذ.

الفصل الثالث والعشرون

فاروق والنقراشى والإنجليز

فى ليلة سفر النقراشى إلى أمريكا ليدافع عن قضية مصر أمام مجلس الأمن، ترأس الملك الاحتفال بليلة القدر جريا على عادته فى كل سنة.

ومع أنه لم يكن باقيا لسفر رئيس الوزارة سوى ساعات حرص على أن يشهد الاحتفال بصحبة الملك، وعلى أن يكون فى استقباله عند وصوله إلى الجامع، وفى وداعه عند انصرافه منه.

ولما انتهى الاحتفال حفّ كبار الحاضرين بالملك، وفى مقدمتهم رئيس الوزارة والوزراء وشيّعوه حتى باب الجامع.

وهناك وقف فاروق يودع النقراشى متمنيا له السلامة فى رحلته والتوفيق فى مهمته، ثم انحنى عليه وقبله على خديه!

وكانت هذه أول مرة ـ وآخر مرة ـ قبّل فيها فاروق رئيس وزارة حيا، فقد قبّل قبل ذلك الدكتور أحمد ماهر، ولكنه قبّله وهو مسجى على فراش الموت عقب اغتياله...

* * *

ولو ودع فاروق النقراشى فى قصره لما قبّله، فالقبلة التى طبعها على صفحتيه عند باب الجامع لم تكن له، بل كانت لمظاهرة أراد بها أن يذاع بين الناس أنه يؤيد بجميع مشاعره رئيس وزرائه فى المعركة التى سيخوضها فى مجلس الأمن ضد إنجلترا...

ومما هو جدير بالذكر أن القبلة، أو مظاهرة القبلة، لم تجئ تنفيذا لخطة مرسومة، أو فكرة مبيتة، وإنما جاءت ارتجالا ومن وحى اللحظة التى نفذت فيها!

ولم يكن فاروق يعرف عن مهمة النقراشى والخطة التى سيجرى عليها سوى أنه

سيدافع عن وجهة النظر المصرية ويفند الحجج الإنجليزية، كما فندها الذين مثلوا مصر فى مجلس الأمن من قبله . . .

غير أنه لما وقف النقراشى فى مجلس الأمن، وشن على الإنجليز حملته الشعواء، وقال عنهم إنهم «قراصنة» لم يروا (أى الإنجليز) فى قبلة فاروق له سوى تحية ملكية لرئيس الوزارة الذى وصفهم بهذا الوصف، فوقف مندوبهم فى مجلس الأمن يهدد بإذاعة الأسرار التى تنطوى عليها وثائق سرية معينة، وخيف يومئذ أن يكون لتلك الأسرار صلة بفاروق، وأن يكون موضوعها مرتبطا بما اتهمه به «كيلرن» يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وهو أنه كان على اتصال سرى بالمحور فى أثناء الحرب، فبذلت المساعى لدى المندوب البريطانى لإقناعه بعدم تنفيذ تهديده، ولم يطو هذا الموضوع إلا بعد جهد كبير!

وعاد النقراشى إلى مصر، وقابله فاروق، ولم يقبّله . . . فقد كان لقاؤهما هذه المرة داخل القصر! . . .

ولما زرت النقراشى فى بيته عند عودته من رحلته، قص علىّ قصة «الهدية التى اشتراها للملك ولم يكن موفقا فيها»، فقال إنه فكر يوم سفره من أمريكا فى شراء هدية للملك، ولما كان يعلم أنه شغوف بتدخين السيجار دخل محلا كبيراً لبيع السجاير والسيجار وابتاع علبة سيجار كبيرة أعجبه منظرها، وبينما كان يضعها فى حقيبته خطر له أن يريها لزميل له خبير فى تدخين السيجار ــ وكان النقراشى لا يدخن بتاتا ــ فما كاد زميله يراها حتى ابتسم، وقال متهكما إنه «سيجار أمريكانى»، فسأله عما يقصد بذلك، فأجابه بأن الذين يدخنون سيجار «هافانا» لا يدخنون السيجار الأمريكى مطلقا، فإن سيجار «هافانا» هو السيجار الفاخر وهو الخليق بأن يهدى إلى الملك، وهنا فتح العلبة ليرى شكل السيجار، وفى هذه المرة ضحك ولم يكتف بالابتسام وقال: «والسيجار محروق كمان!» فلا يمكن إهداؤه بحال من الأحوال . .

قال لى النقراشى: وقد كانت غلطتى وأنا لا أعرف شيئًا عن السيجار، أننى لم أستأنس برأى غيرى فى النوع الذى أشتريه، وقد أردت أن أتدارك الغلطة بابتياع علبة أخرى من سيجار «هافانا»، فاتضح لى أن الوقت لم يعد يسمح بالنزول إلى السوق إذ كنا نتأهب للذهاب إلى المطار، وبذلك رجعت إلى مصر ولم أجلب معى هدية للملك مع الأسف الشديد! . . .

ولما قابلت فاروق لأحيطه بحديث النقراشى، رويت له قصة الهدية وعلبة السيجار،

فضحك لها كثيرًا وطلب منى أن أقول للنقراشى : إن خطبه «كيفته» بما فيه الكفاية فلا يتأسف على السيجار!

ومرت الأيام . . .

وإذا فاروق فى أواخر سنة ١٩٤٨ يسأم من النقراشى ويمل منه؛ فيقول فى بعض مجالسه الخاصة فى سياق حديثه عن فشل سياسته : وحتى لما أحب أن يهدى إلىّ صندوق سيجار «طلع السيجار محروق ومش نافع»!!

* * *

وكان فاروق لا يحب الإنجليز ستة أشهر فى السنة، ويبغضهم أربعة أشهر، ويمضى الشهرين الباقيين فى البحث عن الطريقة التى يمكنه أن يقنعهم بها أنه صديق لهم!

غير أنه كان خائفا من الشيوعية ومن خطرها على عرشه، وازداد خوفه منها منذ سنة ١٩٤٥ باطراد، ومنذ سنة ١٩٤٨ كان يجهر بأن الشيوعية ستثل العروش تباعا فلا يبقى سوى عرش إنجلترا . . .

ولذلك أخذ منذ سنة ١٩٤٥ يرى وجوب الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز، تستكمل به مصر استقلالها من جهة، وتعتمد به على مؤازرة إنجلترا لها ضد الشيوعية من جهة أخرى، وكان يرى أن مصلحة مصر وإنجلترا واحدة من هذه الناحية، ويجهر فى مجالسه الخاصة بأن الإنجليز سيدافعون عنه عند الاقتضاء، ويحمونه من كل ثورة شيوعية . . . وعلى أساس اعتقاده أن الإنجليز سيدافعون عنه عند الاقتضاء، تطور تفكيره فيما بعد تطورا آخر فيما يجب أن يكون عليه مركز الإنجليز فى مصر، وسأتحدث عن ذلك بإسهاب فى موضعه . .

وقال مرة إنه إذا اقتنع يومًا «بصلاحية» مشروع اتفاق مع إنجلترا، وآمن بأن فى تنفيذه مصلحة لمصر، فلن يتردد فى إمضائه ولو وقف فى وجه الساسة جميعا، فإنه يخاطب يومئذ الشعب رأسًا بنفسه بواسطة الإذاعة ويفهمه لماذا أقدم على ما أقدم عليه!!

وجاء إسماعيل صدقى فى سنة ١٩٤٦ بمشروع الاتفاق الذى عرف بمشروع «صدقى بيڤن»، وأقنع الملك بفوائده، فرحب به، وقال إنه مستعد لإمضائه، ولكنه ما كاد يشعر بأن الساسة يرفضونه، وأن «الجو» مناوئ له، حتى عدل عن تحمسه له، ولزم القصر أياما

ريثما تهدأ الأفكار، ثم كان أول المغتبطين بعدم إصرار صدقى على مشروعه، وتقريره الاستقالة، إذ وفر عليه مئونة التفكير فى كيفية التحرر من تأييده السابق له!

* * *

وكان الإنجليز يعلمون أن فاروق لا يحبهم، وكانوا يعلمون أنهم لا يستطيعون الاعتماد عليه، فلم يُخدعوا بأحاديثه ووعوده قط.

وجل ما هنالك أنه لما كان يشعر بازدياد الدعاية ضده فى البلاد؛ كان يكثر من تأكيداته له بأنه الحليف المخلص الذى يستطيعون أن يعتمدوا عليه فى الشدائد، وأن يتكلوا عليه فى المحن، فكانوا مع عدم استعدادهم لتصديق هذا الكلام يميلون أحيانا إلى إعطائه «فرصة جديدة»؛ لعله يفلح فى كسب ثقتهم وفى إزالة بعض شكوكهم القديمة، ولكن فى كل مرة كان يثبت لهم عمليا أنه رجل متقلب لا يركن إليه أبدًا. . .

وكان يطلب من إنجلترا وأمريكا أن تعاملاه على أساس أنه «مصر»، وأنه هو الذى يمثل «مصر»، وأنه إذا جدّ الجد رأتا كيف يمكنه أن يوجه الأمور فى مصر وفقا لمشيئته، وأن يسيرها فى الاتجاه الذى يريده بما يطابق وعوده للديمقراطية الغربية!

* * *

ونشأت مشكلة كوريا ونشبت الحرب الكورية، وقررت هيئة الأمم أن تدعو الدول المشتركة فيها إلى إيفاد قوات من جيوشها لنصرة شعب كوريا الجنوبية فى كفاحه ضد الشيوعية، فإذا الحكومة المصرية تقرر أن تلزم مصر الحياد فى هذا الصراع، وأن تبقى قواتها العسكرية بعيدة عنه.

وعوتب فاروق على هذا القرار، وقيل له إن البيان الذى أذاعته الحكومة المصرية فى هذا الشأن جاء خلوا «حتى من التأييد الأدبى» للقرار الذى قررته هيئة الأمم ضد العدوان الشيوعى على كوريا الجنوبية!

فكان رد فاروق على هذا العتاب أنه ملك دستورى، ومضطر إلى التقيد بسياسة حكومته وقراراتها، وأنه إذا لم ينتهج هذه الخطة «كشفت» الحكومة موقفه وأضعفت نفوذه فى البلاد، وليس ذلك من مصلحة الديمقراطية فى نضالها ضد الشيوعية!

وهكذا كان كلما سلكت الحكومة مسلكا مناقضًا لوعوده وتأكيداته ــ ولم تكن الحكومة

تعرف ما هى وعوده وتأكيداته ـ لا يجد ما يبرر به موافقته على مسلكها إلا الاعتذار بأنه ملك دستورى وأنه مرغم على «تغطية» موقفه خوفا من اشتداد الدعاية الشيوعية ضده!

ولا أريد بذلك أن أقول إنه كان يعد دائما بما يعد به «بلفا» وكذبا، فمما لا ريب فيه أنه كان يقطع أحيانا العهود والوعود السياسية، وهو مؤمن بصواب تفكيره وسلامة تقديره وحكمة السياسة التى اعتزم أن يجرى عليها، ولكنه كان لا يلبث بعد حين أن ينسى ذلك كله وينحرف عنه، أولاً : لأنه كان بطبيعته متقلب الرأى، لا يثابر على خطة، وثانيا : لأنه كان يخاف أن يقضى على ما بقى له من مقام فى البلاد إذا قيل عنه «إنه أصبح إنجليزيا»، وثالثا : لأن شعوره «السياسى» كان لا يجد فى شعوره «العاطفى» ما يؤيده ويعززه!

ومن أعجب تصرفاته من هذا القبيل، أنه لما زار المرشال مونتجمرى مصر فى أوائل سنة ١٩٥١، اتصل السر رالف ستفنسن السفير البريطانى بالقصر راجيا تحديد موعد يتشرف فيه القائد الكبير بمقابلة الملك، وكان قد قابله فى زيارة سابقة.

ولم يكن للبلاد فى ذلك الحين سوى حديث واحد، وهو حديث مصير المعاهدة المصرية والإنجليزية، ووجوب إلغائها إذا لم تسفر المباحثات الدائرة بين الحكومتين عن نتيجة ترتضيها مصر.

ولسبب لم أعرفه قط، ولم يعرفه أحد من رجال القصر، لم يشأ فاروق مقابلة مونتجمرى، وسافر إلى الإسكندرية بحجة أنه يود أن يكون قريبا من خطيبته ناريمان عند إجراء عملية الزائدة لها فى مستشفى «المؤاساة»! . . . واتخذ المستشفى مقامًا له طوال الأيام التى مكثتها فيه!!

واتصل عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء وحسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة «بالشمشرجى النوبتجى» بمستشفى «المؤاساة» غير مرة ملحين بضرورة تعيين موعد للمرشال، وضممت صوتى إلى صوتهما، وكلنا يعلم ما لمونتجمرى من شأن خطير فى بلاده، وكلنا يقدر ما سيكون عليه شعور السفير إذا خولفت التقاليد والمجاملات الدبلوماسية ولم يجب إلى طلبه، ولكن إلحاحنا جميعا لم يجد نفعا، فقد أصر فاروق على أنه «لا يستطيع الابتعاد عن خطيبته وهى تعمل عملية!». . .

ومكث مونتجمرى فى القاهرة أياما، ثم غادر مصر من غير أن يقابل الملك. . .

وغادر الملك المستشفى!

وقد حاولت يومئذ أن أعرف منه لماذا تجنب مقابلة مونتجمرى، فكان كلما سألته فى ذلك يجيبنى بقوله: لأننى لا أستطيع ترك خطيبتى وهى فى المستشفى، وأظن أنهم يقدرون ذلك!

وكان فاروق وهو يقول لى هذا القول يعلم أننى آخر من يصدقه!

ومع ذلك أبى أن يفصح عن السبب الحقيقى...

* * *

وبمناسبة كلامى عن السر رالف ستفنسن والمرشال مونتجمرى، أذكر أنه لما رشحت الحكومة البريطانية السر رالف ستفنسن سفيراً لها فى مصر، كتبت إحدى المجلات المصرية تقول إنه فى كل بلد نزله السر رالف ستفنسن تقوض نظام الحكم... ذهب إلى الصين فانهار نظام الحكم الذى أنشأه المرشال «تشنج كاى تشك»، وذهب إلى يوجوسلافيا فأطاحت الثورة بتاج الملك بطرس وأحلت الجمهورية محل الملكية!

وقرأ فاروق هذه النبذة فتطير بها، وقال لى بالتليفون: أنا أفكر فى رفض الموافقة على ترشيح هذا الرجل؛ فإنى متشائم من قدومه إلينا!

فقلت له إن رفض الموافقة على الترشيح ليس أمراً سهلا، وإن العرف الدبلوماسى لا يجيزه ـ أى لا يجيز عدم الموافقة إلا لأسباب واعتبارات جدية وخطيرة...

فقال: وهل تريد أخطر من أن ينحسنا كما نحس غيرنا؟!..

فقلت: وهل هذا سبب جدى؟...

فضحك وقال: أنا أعلم أنه لا مفر من الموافقة، وسأوافق... وربنا يستر!!

* * *

وليعد بنا الحديث إلى النقراشى والإنجليز، وإلى ما حدث بعد عودته من مجلس الأمن، فأقول إنه وضح يومئذ أن الحكومة البريطانية لن تستأنف مباحثة الحكومة المصرية فيما بينهما من وجوه الخلاف مادام النقراشى رئيسا للوزارة.

وكان يكفى المرء فى تلك الأيام أن يراقب حركات النقراشى والسر رونالد كامبل السفير البريطانى إذا التقيا فى حفلة واحدة، ليشاهد فيها صورة صادقة لحقيقة الموقف بين رئيس الوزارة المصرية والسفير البريطانى بوصفه الرجل الذى يمثل السياسة الإنجليزية فى

مصر، فقد كان كل منهما «ينفش» كالديك الرومى حال وقوع نظره على الآخر، ويتقدم للسلام عليه وقد علا وجهه احمرار الانفعال، حتى إذا تصافحا وتبادلا التحية مقرونة بالابتسامة الدبلوماسية التقليدية، بدا لك بجلاء أنهما لم يتصافحا ولم يتبادلا التحية إلا لأن آداب المجتمع تقضى بذلك، وأن الترجمة الحقيقية لتحية السفير هى «أهلا بالرجل الذى أحب أن ألوى عنقه»، وأن المعنى الحقيقى لرد النقراشى عليه هو «أؤكد لعزيزى السفير أننى أبادله هذا الحب بأكثر منه»! . . .

ودعانى مرة المنسنيور أرثر هيوز ممثل قداسة البابا فى مصر إلى مأدبة غداء أدبها تكريما للنقراشى بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء، ودعا إليها السفير البريطانى، وقبل أن ندخل حجرة الأكل تسليت وقتا غير قصير بتتبع البراعة العظيمة التى أبداها الداعى فى «الوصل» بينهما بإشراكهما معا فى حديثه كأنه يجهل «حقيقة» علاقاتهما جهلا تاما، وخيل إلىّ ساعتئذ أن السفير كان يقول فى سره للنقراشى «اعلم أننى لا أجاملك إلا لأننا فى أرض محايدة»، وأن النقراشى كان يقول له من جهته «اعلم أننى لو عرفت أنك ستكون هنا لاستغنيت عن هذا التكريم»!

ولا أنسى منظرهما حين دعينا إلى حجرة الأكل، وبلغ الاثنان باب الحجرة . . . فقد التفت النقراشى إلى كامبل وقال له بالإنجليزية: «بليز» (من فضلك) داعيا إياه إلى الدخول قبله . . .

فتقهقر كامبل نصف خطوة، وقال له بدوره: «بليز» . . .

وعاد النقراشى فقال: «بليز» . . .

وقال كامبل مرة أخرى: «بليز» . . .

وهنا تقدم النقراشى، ودخل قبله!

وكان الباب يتسع لمرور ثلاثة أشخاص معًا!!

❊ ❊ ❊

وكان السر رونالد كامبل يختلف اختلافا تاما عن لورد كيلرن بأخلاقه وطبائعه، وعاداته، وطريقته فى العمل، فلم يكتب إلى الملك قائلا إنه لا يستطيع التعاون مع النقراشى!

ولم يحرج الملك بتاتًا . . .

فقد قررت الحكومة البريطانية بعد نقل كليرن من مصر ألا تتعرض لفاروق فلا يستغل تعرضها له فى توطيد مركزه كما استغل حادث ٤ فبراير . . .

وتركت لفاروق أن يقرر مصير فاروق!

وكان كامبل بهدوئه وبساطته ولين جانبه خير منفذ لهذه السياسة الجديدة . . .

وأحبه فاروق وقال عنه إنه «رجل طيب ومؤدب»!

ولم يشأ أن يفهم أن عند الإنجليز دائما رجلا لكل ظرف . . ولكل سياسة!

وأنه مهما اختلفت مظاهر هؤلاء الرجال فالخطوط الرئيسية للسياسة التى ينتهجونها ترسم فى لندن!

واقتصر كامبل على مقاطعة النقراشى «عمليا»! . . .

وكان أحمد خشبة وزيرًا للخارجية فجعل كامبل جميع اتصالاته بالحكومة المصرية عن طريقه، وكانت علاقات خشبة بالسفارة البريطانية حسنة وودية شأنها بسائر السفارات والمفوضيات.

وتوهم النقراشى أن «جموده» سيقلق الحكومة البريطانية فى نهاية الأمر، ويبعثها على خطب وده، ولذلك كان يتوقع دائما أن تجيء «الخطوة الأولى» من جهتها بعد القطيعة التى نشأت بينهما بسبب موقفه فى مجلس الأمن . . .

ولم أستطع أن أفهم منه قط على أى أساس بنى اعتقاده هذا، وكل ما كان يقوله فى هذا الصدد هو «أنه يعرف أخلاق الإنجليز جيدا، ويعرف أن هذه هى الخطة التى تجعلهم يلينون!» . . .

أما الإنجليز فلم يروا فى «جموده» ضررًا لهم . . . بل على عكس ذلك رأوا أنه يكسبهم وقتا، وكان كسب الوقت جل ما ينشدون!

* * *

كان الرأى قد استقر فى خلال صيف سنة ١٩٤٨ ، على تأليف وزارة جديدة برئاسة خشبة تحل محل وزارة النقراشى، وأنه رُئى أن يسبق ذلك إيفاد خشبة على رأس الوفد

الذى سيمثل الحكومة المصرية فى اجتماع الدورة السنوية لجامعة الأمم بباريس، ليحيط نفسه بشىء من الدعاية تمهيدًا لتوليه رئاسة ا لوزارة.

وأقول هنا إننى انتهزت فرصة زيارتى للنقراشى فى بيته بالإسكندرية، لأخاطبه فى موضوع عدم عقد مجلس الوزراء فى الإسكندرية، وكلمته فى موضوع رئاسة الوفد المسافر إلى باريس، فسألته عمن سيرأسه، فقال لقد جرينا فى الماضى على إسناد رئاسته إلى هيكل (باشا).

فقلت إن ذلك حدث لما كان رئيس الوزارة يضطلع بمنصب وزير الخارجية علاوة على الرئاسة ولم يشأ أن يسافر بنفسه، أما الآن فالوضع مختلف إذ لوزارة الخارجية وزير مستقل بها، وهو خشبة (باشا)، فلماذا لا يتولى رئاسة الوفد المسافر؟ . . . ومن حسن الحظ أنه حر دستورى كهيكل . . .

فقال: لا مانع عندى من أن يكون خشبة هو الذى يسافر إذا كنتم ترون ذلك . . .

فقلت: الواقع أن الملك يستحسن ذلك، وخصوصا أنه لما سافر هيكل إلى مجلس الأمن تذمرت دولتك من عدم تقيده بتوجيهات الحكومة . . .

فقال: وهو كذلك!

وهنا قلت له: وهذا طبعا على أساس أنك أنت غير مسافر، أما إذا شئت أن تسافر فمن المحقق أن الملك يرحب بأن تكون رئاسة الوفد لك.

فقال: لا أخفى عليك أننى كنت أود أن أحضر هذا الاجتماع، وأن أرأس بنفسى وفد مصر إليه، ولكنى قدرت أنه لو حضرته لالتقيت بالمستر بيڤن (وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك)، وأنا لا أميل إلى الاجتماع به على «هامش» مؤتمر، وأفضل إذا كان يريد أن نجتمع أن يرسل إلىّ دعوة خاصة!

وهكذا كان النقراشى يتوقع أن بيڤن سيوجه إليه دعوة خاصة!

وكان بيڤن قد قال إنه مادام وزيرًا للخارجية البريطانية فلن يفاوض النقراشى! . . .

ولما رويت هذا الحديث للملك وقلت له إن النقراشى ينتظر «دعوة خاصة» من بيڤن، قال بالفرنسية ضاحكا: سينتظر طويلا! . . .

وغادر النقراشى هذه الدنيا ودعوة بيڤن لم تصل إليه بعد!

الفصــل الرابع والعشرون

أهمية التغيير الجديد

لم يكن ذهاب وزارة إبراهيم عبد الهادى ومجىء وزارة حسين سرى مجرد وزارة تستقيل ووزارة جديدة تحل محلها، ولم يكن تكليف حسين سرى إجراء الانتخابات الجديدة مجرد رغبة فى إجراء انتخابات لا مندوحة عن إجرائها . . . كلا، لم يكن الأمر كذلك . . . بل كان تحولاً سياسيا فى سياسة القصر، وتغييراً شاملاً فى أوضاع البلاد السياسية !

ففى اليوم الذى استقال فيه إبراهيم عبد الهادى عرف الناس أنه لم يستقل من تلقاء نفسه، أو لخلاف مع القصر، وإنما استقال بإيعاز من القصر، ولأن القصر رغب إليه فى أن يستقيل، فكان ذلك وحده إيذانًا بأن الملك «غيّر» سياسته، وكفّ عن التمسك بالنظام الذى أنشأه بنفوذه، وسحب تأييده للوزارة التى تألّفت على أساسه ! . . .

ولذلك يمكننا أن نصف ما حدث فى يوليو سنة ١٩٤٩ بأنه كان تغييراً، وتغييراً أساسيًا، فى أوضاع مصر السياسية ، كما قلت آنفا . . .

ولعله كان أول تغيير سياسى خطير من هذا النوع أقدم عليه الملك من تلقاء نفسه، وبمحض مشيئته وإرادته، منذ قيام الحكم الدستورى فى مصر . . .

وعندما أقول «من تلقاء نفسه وبمحض مشيئته وإرادته» أعنى بدون تدخل الإنجليز وإملائهم هذا التغيير عليه وبدون حدوث أحداث داخلية، أو انتخابات نيابية، تفرضه عليه وتلزمه بتحقيقه .

بل أستطيع أن أذهب إلى أبعد من ذلك فى إبراز المعنى المتقدم، فأؤكد أن «تغيير» يوليو سنة ١٩٤٩ تم من غير استشارة الإنجليز فيه، أو بعبارة أخرى من غير استئذانهم فيه، بل تم من غير إشعارهم به، ولو على سبيل الإحاطة! . . .

فإذا ذكرنا أن على ماهر «باشا» أقصى فى سنة ١٩٣٩ عن رئاسة الوزارة بأمر من الإنجليز ، وإذا ذكرنا حادث فبراير سنة ١٩٤٢ ، وإذا ذكرنا فشل فاروق فى التخلص من النحاس فى إبريل سنة ١٩٤٤ ، وإذا ذكرنا أن القصر لم ينجح فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ فى إبعاد النحاس عن الحكم إلا بعد ضمان سكوت الإنجليز على ذلك، وإذا ذكرنا أن السفير البريطانى كتب فى أوائل سنة ١٩٤٦ إلى الملك يقول إن استمرار التعاون مع النقراشى رئيس الوزارة أصبح متعذرًا، فأجيب بأن الملك سيتخلص من النقراشى ويخلصه منه ـ أقول متى ذكرنا ذلك وحده تجلى لنا المعنى الذى نوّهت به بأجلى مظاهره .

ورب قائل يقول : وماذا كان يهم الإنجليز بقى النظام القديم أو لم يبق ، أجرى حسين سرى الانتخابات أو أجراها غيره ، أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد بالأغلبية أو عن عدم فوزه بها .

والرد على ذلك أن الإنجليز ما برحوا منذ دخولهم مصر يتتبعون بعناية واهتمام المعلوم من شئونها ، والمجهول ، لتأثيرها المباشر وغير المباشر فى مصالحهم على اختلاف أنواعها ، فكيف يكون حالهم فى وقت اتفقت فيه كلمة البلاد على اعتبار المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية التى عقدت فى سنة ١٩٣٦ «غير ذات موضوع» وأخذت تطالب بإلغائها فى إلحاح وحماسة . . .

بل كيف لا يهتم الإنجليز بزوال نظام وقيام نظام جديد ، وجميع الدلائل تدل على أنه إذا لم تتلاعب الإدارة الحكومية بالانتخابات فالفوز بالأغلبية مكفول للوفديين . . . فهل كان من مصلحة الإنجليز أن يزول النظام القديم فى تلك الآونة؟ . . . وهل كان من مصلحتهم أن يعود الوفد إلى الحكم؟ . . . وهل كان من مصلحتهم أن يبسط الوئام جناحيه على علاقات القصر بالوفد وعلى حملات النحاس بفاروق؟ . . .

لا أريد بهذه الأسئلة أن أقول إنه كان للإنجليز مصلحة فى حدوث ما حدث أو لم يكن لهم مصلحة فى حدوثه ، وإنما سقتها للتدليل على أنه كان من غير المعقول ألا يهتم الإنجليز بحدث يفضى إلى إنهاء نظام وإحلال نظام آخر مكانه ، وخصوصًا فى تلك الفترة ، والمعاهدة التى يتمسكون بها فى مهب الرياح!

هذا فيما يتعلق بالإنجليز . .

أما فيما يتعلق بالأحوال الداخلية ، فلم يكن هناك ما يُكره الملك على تغيير النظام القائم ، فقد مضت وزارة إبراهيم عبد الهادى فى الحرب التى شنّتها الحكومة على الإخوان

المسلمين منذ عهد وزارة النقراشى ، ومع أنها واجهت متاعب كثيرة بسبب هذه الحرب لم تفلت الأمور يومًا من أيديها ، ولم يُبد إبراهيم عبد الهادى قط ما ينم على أنه ينوء بالمهمة الخطيرة التى ورثها عن سلفه ، أو يلتمس حلاً يريحه منها عن غير طريق النضال والصراع . . .

وانتهزت جميع العناصر المعادية للوزارة فرصة انشغالها بمعركة الإخوان المسلمين ، فتضافرت على مناوأتها بكل وسيلة . . .

غير أنه بالرغم من اكفهرار الجو أحيانًا ، وتلبده بالسحب أحيانًا أخرى ، لم يشعر القصر يومًا بأن الوزارة غير قابضة على ناصية الحال . . .

ولم أر الملك فزعًا من معركة الإخوان المسلمين إلا فى مناسبة واحدة : يوم مقتل النقراشى . أقول «فزعًا» لأنه من الطبيعى أن المعركة أزعجته وأقلقته فى مناسبات شتى ، أما المرة الوحيدة التى بثت فيه الفزع حقيقة ، فكانت يوم اغتيال النقراشى ، فقد خشى يومئذ أن تكون الرصاصات التى أطلقت فى وزارة الداخلية وأصابت من رئيس وزرائه مقتلاً بداية ثورة فى البلاد أشعل «الإخوان المسلمون» نارها ! . . .

ولما انقضت أيام بدون أن يظهر للثورة بوادر ، اطمأن باله ، ثم أخذت وزارة الداخلية توافيه يوميًا بأخبار توفيقها فى مقاومة الإخوان المسلمين ، فازداد اطمئنانًا يومًا بعد آخر .

والواقع أن اهتمامه بمنازلة الوزارة للإخوان المسلمين لم يبدأ جديا إلا عند مصرع النقراشى ، فآمن بما كان الرئيس الراحل يؤكده له عن مطامعهم ، ثم لم يلبث هذا الاهتمام أن فتر تدريجيا حينما تبين له أن الأمن مستتب وأن سلامته مكفولة ، حتى أصبح يمل حديث الإخوان المسلمين ويأخذ على إبراهيم عبد الهادى توجيه جميع جهوده فى اتجاه واحد ! . . .

وكان فاروق بطبيعته سريع الملل ، سريع التقلب ، يندر أن يستقر على رأى واحد ، أو ميزان واحد ، فى تقدير الأمور ووزنها ، ولم يكن لهذا الخلق صلة بتحول الظروف ، فيقال إنه كان رجلاً لين العريكة ، عمليا ، يرقب الظروف ويسايرها ، ويعدل خططه ويحورها وفقًا لمقتضياتها . . . كلا ، لا يمكننى أن أرد عدم استقراره إلى ناحية عملية متغلبة فى نفسه ، وإنما أردها إلى كثرة تحولاته النفسية ، ولذلك قلت إن نزعة التقلب كانت طبيعة فيه ، وكانت تتجلى فى حياته الخاصة تجليها فى حياته العامة ، وكم من مرة اتضح لى أن طريقته فى معاملة خليلاته لا تختلف ، فى روحها ، عن طريقته فى معاملة وزرائه ، مما

أثبت لى ــ إلى جانب دلائل أخرى ــ أنه بطبيعته سريع الملل، سريع التقلب، إلا عندما تصطدم طبيعته هذه بعوامل متصلة ببعض نزواته، كأن يعلم مثلا أن الخليلة التى أعرض عنها تميل إلى غيره، أو أنها هى التى تبغى حسم الموقف بينهما، ففى هذه الحالة كان يبذل قصارى طاقته فى سبيل استرضائها والاحتفاظ بها. . . وكان هذا شأنه فى سائر نواحى حياته.

أما من جهة الوفد، فقد كان فاروق يعلم أن النحاس وأنصاره يمثلون قوة سياسية كبيرة فى المعارضة، ولكنه كان مطمئنا إلى أن مقاومة الوفد للنظام القائم لن تتجاوز حدود الكتابة والخطابة، وأن قيادة الوفد لم تعد قادرة على إثارة الخواطر على وجه يهدد الأمن، ويقلق الحكام، ويجبر الملك على تغيير سياسته بإنهاء النظام الذى أنشئ باسمه وفى ظل رعايته. . .

ولا جدال فى أن اطمئنان الملك، من هذه الجهة، كان فى محله، ففى سنة ١٩٤٩ كان الوفد عاجزاً عن تنظيم أى حركة شعبية تذعر القصر وتخيفه، فمنذ إقالة الوزارة الوفدية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى فى آخر يوليو سنة ١٩٤٩ لم يستطع الوفد أن يحرض أنصاره على عمل واحد تُشْتَمّ منه رائحة الثورة، وتضطر الملك إلى مراجعة نفسه وإعاده النظر فى موقفه. . .

ومن المغالطة أن يقال إن الأحكام العرفية ــ التى كانت ما برحت قائمة فى البلاد منذ الحرب العظمى ومنذ حرب فلسطين ــ شلّت نشاط الوفد وحالته دون قيامه بحركة شعبية ينفذ صداها إلى القصر، فقد كان الوفديون فيما مضى يصمدون للحديد والنار، ويستخفّون بتدابير إسماعيل صدقى وإجراءاته استخفافهم بتدابير محمد محمود وإجراءاته، فأين ذلك من الهدوء الذى خيم على معسكراتهم فى عهد الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ إقصائهم عنه فى أكتوبر سنة ١٩٤٤! . . .

إذن لم تكن تدابير النقراشى وإبراهيم عبد الهادى هى السبب، وإنما كان السبب أن ولاء الجماهير للنحاس والوفد تحوّل من ولاء إيجابى إلى ولاء سلبى، أو إذا أردنا تعبيراً آخر قلنا إن تأييد الجماهير للنحاس والوفد تطور من تأييد إيجابى إلى تأييد سلبى، بمعنى أن الأنصار الّذين واجهوا فى الماضى جميع ضروب التعسف والبطش بقلوب ترحب بالبذل وتستهون التضحية، غدوا غير مستعدين إلا لشىء واحد، وهو أن يصوتوا لمرشحى الوفد إذا خاض الانتخابات.

ولا أعرض هنا للعوامل التى أفضت إلى هذا التحول، فإن بسطها يبعدنى كثيراً عن بحثى، وإنما نوهت به لكى أقول إن الملك أدرك هذه الحقيقة، فلم يعد يخشى جانب الوفد كهيئة تستطيع أن تهدده عن طريق تهديدها للأمن العام!

بل سيطرت على ذهنه عقيدة أخرى، وهى أنه لن يتيسر لعدوه القديم مصطفى النحاس أن ينال منه إلا إذا عاد إلى رئاسة الوزارة واجتمعت فى يده مقاليد الحكم، ولذلك وضع نصب عينيه غاية واحدة، وهى وجوب إبقاء النحاس بعيداً عن الحكم بكل وسيلة إلى أن يريحه الله منه، وكان لا يفتأ يردد قوله إنه يحزم أمتعته ويرحل عن مصر إذا قضت ظروف ليست فى الحسبان بأن يتولى النحاس رئاسة الوزارة مرة أخرى!

فيتبين مما تقدم أنه لما أنهى فاروق فى يوليو سنة ١٩٤٩ النظام الذى قام بنفوذه وتأييده، وأتى بحسين سرى ليجرى الانتخابات الجديدة فى جو جديد، لم يفعل ذلك رضوخًا لمقاومة وفدية أو اتقاء لحركة شعبية يتزعمها الوفد ويدعو إليها.

وأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه لو ظل إبراهيم عبد الهادى فى الحكم وأجرى الانتخابات الجديدة، لما استطاع الوفد أن يغير الأوضاع القائمة وأن يحول دون امتداد نظام القصر فترة أخرى من الزمان، ولاضطر إما إلى الاشتراك فى الانتخابات الجديدة تسليمًا بالأمر الواقع، أو إلى الاستمرار على الخطة التى انتهجها منذ إقصائه عن الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٤٤.

وليس معنى هذا الكلام أنه لو تحقق هذا الاحتمال يومئذ لكُتب للنظام الذى عرف بنظام القصر أن يعمر حتمًا خمس سنوات أخرى، فأنا شخصيا أعتقد أن مدّه، أو امتداده عجّل بنشوء الثورة التى نشأت فى يوليو سنة ١٩٥٢، وإنما معناه أن «الولاء السلبى» من جانب الوفديين للوفد لم يكن كافيًا وحده لتمكينه فى سنة ١٩٤٩ من التصدى للملك وإرغامه على تغيير خططه!

الفصــل الخامس والعشرون

أســـرار الوزارة المحـــايدة

كان من الطبيعى أن تغفل وزارة حسين سرى الائتلافية المشروع الذى أعدته الوزارة السابقة لتقسيم الدوائر الانتخابية على أسسه، فألّفت لجنة مشتركة من بعض أعضائها لإعداد مشروع جديد تقبله الأحزاب المشتركة فيها، وقال حسين سرى لرجالها إنه يرغب إليه فى إنجاز مهمتهم بلا إبطاء، لأنه يريد أن تجرى الانتخابات الجديدة فى أقرب وقت مستطاع.

ورحبت يومئذ بما يبدى حسين سرى من استعداد حسن لتنفيذ السياسة الجديدة، فبذلت جهدًا صادقًا فى معاونته وتيسير قضاء شئونه عند الملك، تذليلا لكل عقبة قد تؤخر سيرنا نحو الانتخابات، فلما أوفد إلىّ صهره الدكتور محمد هاشم ـ وكان وزير دولة فى وزارته ـ ليؤكد لى أنه غير مستريح بتاتًا إلى سير الأمور فى الوزارة، وأن بعض العناصر المشتركة فيها «تلعب بذيلها»، وتحاول أن تقيم العقبات فى سبيلها لتفسد عليها مهمتها، وأن صبره قد نفد ـ أقول لما أوفد إلىّ صهره بهذه الرسالة صدقتها ولم يخامرنى شك فى أمرها.

وكان محمد هاشم خير من يعلم مدى تحمسى الشديد لأن تجرى الانتخابات فى أقرب وقت، وفى جو لا تشوبه شائبة، فلم يجد صعوبة فى استمالتى إلى ما طلبه حسين سرى منى وهو أن أقنع الملك بوجهة نظره، وهى ضرورة تحويل الوزارة من وزارة ائتلافية إلى وزارة محايدة، إذا كنا نبغى حقيقة أن نكفل للسياسة الجديدة النجاح ـ بل أعترف بأنى ذهبت فى تصديق رسالة حسين سرى إلى حد الترحيب بها، فقد صممت من البداية على التوسل بكل مكانتى عند الملك للقضاء على كل محاولة، أو دسيسة، أو مناورة يراد بها إحباط السياسة الجديدة أو تعطيلها، أو الانتقاص من رونقها!

ولم أجد بدورى مشقة ما فى نيل موافقة الملك على اقتراح حسين سرى، وخصوصًا لما

سمع أنه يشكو من تعنت السعديين والأحرار الدستوريين، فى اللجنة المشتركة المكلفة ببحث مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية، فقال لى: «إحنا مش فاضيين لدلعهم دلوقت . . . قل لحسين سرى إنى موافق على تطيير الوزارة الائتلافية، وتأليف وزارة محايدة وعلى بركة الله!».

وأبلغت حسين سرى موافقة الملك على وجهة نظره، فشكرنى على مجهودى.

* * *

وقد عرفت فيما بعد أن شكوى حسين سرى من السعديين والأحرار الدستوريين كانت غير صحيحة، وأنه لم يحدث فى داخل الوزارة ما كان يستوجب التخلص منها، وأن ما زعمه عن عجز اللجنة الوزارية المشتركة عن المضى فى مهمتها كان زعمًا باطلا، فقد بحثت اللجنة شئون جميع الدوائر، واتفقت عليها ماعدا أربعين دائرة كانت لاتزال محل أخذ ورد، ولم يكن ليتعذر على حسين سرى أن يحسم الخلاف الناشئ على تلك الدوائر الأربعين لو شاء حسمه، وخصوصا أن اللجنة لم تبلغه أنها عجزت عن التوفيق بين وجهات النظر فيما يتعلق بها، أى بالدوائر الأربعين الباقية.

ولكنه لم يشأ!

لا لأن تعنت السعديين والأحرار أتعبه واستنفد صبره . . . ولا لأنهم حاولوا ما أوجس منه شرًا فخاف على مصير السياسة الجديدة . . . وإنما لخطة أضمرها، ورأى أن ساعة الشروع فى تنفيذها قد أزفت، «فأوجد» الخلاف الذى تذرع به لتقديم استقالة وزارته الائتلافية بعدما «توهم» أنه فاز «ببلف» فؤاد سراج الدين «وضمه» إلى رأيه!! . . .

أقول بعدما «توهم» أنه «بلف» فؤاد سراج الدين و «ضمه» إلى رأيه، لأن لهذه المناورة قصة طريفة تستحق أن أرويها . . .

فقد استصوب حسين سرى ألا يخطو الخطوة الأخيرة فى تنفيذ فكرة الوزارة المحايدة قبل أن يعجم عود فؤاد سراج الدين ويطمئن إلى موقف الوفديين نحوه، فتظاهر يومًا بأنه «يفتح له قلبه» وقال له: قل لى يا فؤاد بصراحة . . هل أنت مسرور من كيفية سير الأمور فى الوزارة، ومن «المناكفة» التى يلجأ إليها السعديون والأحرار الدستوريون فى اللجنة المشتركة؟ . . .

فقال له فؤاد على الفور متكلفا لهجة الامتعاض والاستياء: الواقع أننى كنت ساكتا على مضض لعدم رغبتى فى زيادة متاعبك . . . أما وقد فتحت باب هذا الموضوع فدعنى أقول لك بصراحة إننى تعبت منهم وأن صبرى «على آخره»! . . .

ورقص قلب حسين سرى طربًا لهذا الكلام، ولكنه كتم شعوره، وقال: إن هذه حالة لا تطاق ولا يمكن أن تستمر! . . . وأنا أيضا أكاد أنفجر! . . .

فقال فؤاد: ولماذا لا تؤلف وزارة محايدة بدلاً من هذه الوزارة فتستريح وتريحنا جميعًا و«بلاش الغلب ده كله!» . .

وكان حسين سرى لا يصدق أذنيه!

فقال لفؤاد: يسرنى أن أسمع منك هذا الرأى لأنى أنا نفسى لا أرى حلا آخر للموقف، وإنما خشيت أن تظن أننى أريد أن أتخلص منك فتغضب . . .

فقال فؤاد: وهل العمل للمصلحة العامة يغضب . . . اسمع منى، واسع لتأليف وزارة محايدة ولا تتباطأ!

فقال حسين سرى: وهو كذلك . . . وسأنتهز أول فرصة لأوجد «خناقة» تبرر الاستقالة!!

فقال فؤاد: اترك لى أمر استفزازهم . . . ثم تنتهز أنت الفرصة «وتعمل اللى عليك» . . .

فقال حسين سرى: عال جدًا . . . اتفقنا . . . ولكن قل لى كيف يسير العمل فى اللجنة المشتركة . . .

فقال فؤاد: لم يبق أمامنا سوى أربعين دائرة!

فقال حسين سرى: من رأيى ألا ننفذ ما اتفقنا عليه إلا بعد عشرة أيام، أولاً لأنه لابد لى من بضعة أيام أستوفى فى خلالها استعدادى، وثانيًا لأننا نكون قد اقتربنا من الموعد الذى يجب أن يعلن فيه تقسيم الدوائر فتقوى عندئذ حجتى فى أن الخلافات القائمة فى اللجنة المشتركة تضطرنى إلى الاستقالة حرصًا على المصلحة العامة . . . ولكن لأجل ذلك يجب أن يوقف العمل فى اللجنة المشتركة فى أثناء هذه الأيام العشرة حتى تظل الدوائر الأربعون معلقة، فيسهل علينا إيجاد أزمة بسببها . . .

فقال فؤاد: من السهل تعطيل اجتماعات اللجنة المشتركة!...

فقال حسين سرى: وما سبيلك إلى ذلك؟

فقال فؤاد: أدعى المرض، وألزم بيتى، فتضطر اللجنة إلى إرجاء اجتماعاتها...

فهنأه حسين سرى بهذه الفكرة الموفقة، وافترقا على أن يعودا إلى بحث كيفية إخراج «الأزمة» المطلوبة إلى حيز الوجود عندما يسمح الأطباء لفؤاد بمغادرة داره!

وخرج حسين سرى من هذا الاجتماع وقد ازداد اعتدادًا بنفسه... وكيف لا يزداد اعتدادًا بنفسه وقد استطاع ببراعته أن «يحمل» فؤاد سراج الدين على أن يكون هو الذى يقترح عليه أولاً تحويل وزارته إلى وزارة محايدة... وأن يشركه فى تنفيذ فكرته ومؤامرته!!..

* * *

كذلك اعتقد حسين سرى، أو بعبارة أصدق: كذلك توهّم حسين سرى!!..

فقد خرج فؤاد سراج الدين من هذا الاجتماع، وهو يضحك فى سره على «براعة» حسين سرى وسعة «حيلته»، وذهب رأسًا إلى مصطفى النحاس وقال له: خلاص يا رفعة الباشا!

فسأله قائلا: خلاص إيه؟..

فأجابه فؤاد بقوله: سيؤلف حسين سرى وزارة محايدة بدلاً من الوزارة الحالية!

فقال النحاس: برواڤو عليك... هذا خبر عظيم لنجاح عظيم... براڤو!... حقيقة براڤو!... تعال هنا.. أريد أن أقبلك!

وبعدما عانقه قال له: والآن أخبرنى كيف وفقت إلى هذه النتيجة العظيمة بهذه السهولة؟...

فحدثه فؤاد بإسهاب عما دار بينه وبين حسين سرى، وقال إنه لولا «السيجار» الذى كان يملأ فمه لما تمالك نفسه عن الضحك فى كل مرة أحس فيها أن حسين سرى يقول لنفسه إنه نجح فى «استغفاله»!

* * *

وهنا سأطلع القارئ على سر، هو في نظرى أكثر أسرار هذه التمثيلية طرافة! . . . فقد حدث قبل اجتماع سراج الدين بحسين سرى بقليل أن عقد الوفد جلسة برئاسة مصطفى النحاس للبحث فى الموقف السياسى من جميع نواحيه، ولاسيما شئون الانتخابات، فاتفقت كلمة أغلب الأعضاء على أن السعديين والأحرار الدستوريين سيستفيدون فى الانتخابات من وجود الوزارة الائتلافية، ومن اشتراكهم فيها، وينالون عدداً من المقاعد يجاوز ما يئول إليهم منها لو جرت الانتخابات فى ظل وزارة محايدة، وبعدما أفاضوا فى هذا المعنى سألوا: هل يتيسر لممثلى الوفد فى الوزارة الائتلافية أن يحملوا حسين سرى، بوسيلة ما، على الاستعاضة عن وزارته الائتلافية بوزارة محايدة، فأجابهم فؤاد سراج الدين بأنه سيسعى جهده لتحقيق هذه الأمنية!

إذن لما توجه فؤاد لزيارة حسين سرى، كان الوفد يتمنى إبدال الوزارة الائتلافية بوزارة محايدة بقدر ما كان حسين سرى يتمنى ذلك، وكان فؤاد يجهل طبعًا ما يدبره حسين سرى، فكانت خطته ألا يفاجئه بما يشعره بأن الوفد يروم التخلص من الوزارة الائتلافية، بل كانت خطته أن يحدثه تدريجًا عن مخاوفه من مناورات «الأحزاب الأخرى»، حديثًا يدرك منه حسين سرى بوضوح أنه لن يبلغ موعد الانتخابات بسلام إلا إذا ألّف وزارة محايدة، لا تعرقل الدسائس والفتن الحزبية جهودها، وقرر فؤاد إلى جانب ذلك ألا يسترسل كل مرة فى حديثه إلا بقدر ما يبدى حسين سرى من استعداد لتقبل هذا الاتجاه الجديد. . .

تلك إذن كانت نية فؤاد عند ذهابه لزيارة حسين سرى، وتلك كانت خطته . . .

ولكن ما كاد حسين سرى يبتدره بقوله: قل لى يا فؤاد «بصراحة» . . . هل أنت مسرور من كيفية سير الأمور فى الوزارة، ومن «المناكفة» التى يلجأ إليها السعديون والأحرار الدستوريون فى اللجنة المشتركة؟! . . ما كاد حسين سرى يبتدره بذلك، حتى استشف من ألفاظه، ولهجته، ومن نظرته وملامح وجهه، أنه لا يسأله هذا السؤال عفواً أو استطلاعًا للأخبار، وإنما يسأله إياه استطلاعًا لرأيه فى موضوع يخرص على عدم مكاشفته به قبل أن يمهد له . . .

ورجح فؤاد أن يكون هذا الموضوع رغبة لحسين سرى فى تأليف وزارة محايدة تحل محل الوزارة الائتلافية، فقرر أن يرمى عصفورين بحجر واحد، فمن جهة يسهل على حسين سرى أمر مكاشفته بما يريد أن يكاشفه به، ومن جهة أخرى يتلقف هو هذه الفرصة

التى أتاحها له حسين سرى فيلقى إليه بفكرة الوزارة المحايدة ـ فقال له : ولماذا لا تؤلف وزارة محايدة بدلاً من هذه الوزارة فتستريح وتريحنا جميعا «وبلاش الغلب ده كله»!

ثم مضيا فى حديثهما على النحو الذى عرفه القارئ!

وكذلك تلاقت مصلحة الوفد ومصلحة حسين سرى عند نقطة واحدة، وهى ضرورة تأليف الوزارة المحايدة!

* * *

وخرج فؤاد سراج الدين من عند النحاس يقول لبعض المجتمعين فى داره إنه «يشعر بشىء من التعب وحاجته للعودة إلى بيته» . . . وذلك تنفيذاً للخطة التى اتفق عليها مع حسين سرى!

وفى صباح الغد أذيع أن الأطباء الذين عادوه أشاروا عليه بالاعتكاف أيامًا!

وكان بعض الوزراء يزورون حسين سرى فقال لهم : بلغنى الآن أن فؤاد باشا لم يذهب اليوم إلى مكتبه، وأنه منحرف الصحة . . .

وهنا طلب من سكرتيره أن يتصل ببيت فؤاد سراج الدين باشا، ويسأل هل يمكنه أن يكلمه تليفونيّا؟

ودق جرس التليفون بعد دقائق، وقيل لحسين سرى : إن معالى فؤاد باشا «على الخط» . .

فقال حسين سرى : نهارك سعيد يا فؤاد باشا . . . أنا متأسف على إزعاجك ولكنى وبعض إخواننا المجتمعين عندى أردنا أن نطمئن عليك . . . وإن شاء الله تكون حالة عرضية؟ . . .

فشكرهم جميعًا، وقال إنها حالة عرضية، ولكن الأطباء شددوا عليه بوجوب الاعتكاف.

فقال حسين سرى : لا بأس عليك . . . وإن شاء الله نراك بعد يوم أو يومين . . . ماذا تقول؟ . . . ستعتكف أسبوعًا؟ . . . الأطباء مصممون . . . ما هذا الكلام؟ . . . أنت شباب يا أخى، فماذا نقول نحن . . . ولكن مادام الأطباء يريدون ذلك فليس لنا سوى الامتثال . . . إنما أرجوك ألا تتأخر علينا، فأنت تعرف أن أعمال اللجنة المشتركة معطلة، وستتعطل الآن أكثر بسبب اعتكافك، وأنا مستعجل، وأريد أن أخلص بسرعة!

فأكد له فؤاد أنه سيستأنف العمل فى أول لحظة يسمح له فيها الأطباء بالذهاب إلى مكتبه، فشكره على ذلك، وتمنى له شفاء عاجلا.

ولما أعاد حسين سرى «سماعة» التليفون إلى مكانها، قال للحاضرين من زملائه: أنا متأسف فعلا لمرض فؤاد باشا... فهذا تعطيل جدًا... ولكنى لم أستطع أن ألح عليه أكثر مما فعلت... ويبدو لى من حديثه أنه متعب أكثر مما يقول أو أكثر مما يعلم...

فقالوا إن أسبوعًا واحدًا لا يؤخر العمل كثيرًا...

فقال: أنتم تظنون ذلك، أما أنا فأفهم أن كل شىء يجب أن يتم فى وقته!...

ثم استطرد قائلا: وعلى كل حال إذا لم يشف فؤاد باشا بعد أسبوع فسأضطر إلى المضى فى عمل اللجنة بشكل آخر...

وانصرف زائروه من عنده، وهم يفكرون فى كل شىء إلا فى احتمال واحد...

ومرّوا بدار فؤاد سراج الدين وتركوا له بطاقاتهم... فلما وقع نظره عليها ابتسم وأشعل سيجارًا جديدًا!...

* * *

وشفى فؤاد سراج الدين من الانحراف الذى ألم بصحته فى الموعد المتفق عليه مع حسين سرى، فقررت اللجنة المشتركة أن تستأنف عقد اجتماعاتها..

وزاره محمد هاشم بحجة تهنئته بشفائه، ولكنه فى الحقيقة أراد أن يبلغه أن حسين سرى أتمّ استعداده، وأنه يرى أن أوان تنفيذ فكرة الوزارة المحايدة قد آن... وأنه يسأله هل عنده مقترحات معينة بشأن «الأزمة» التى لا مندوحة عن نشوئها تبريرًا للاستقالة!...

فقال فؤاد إن اللجنة المشتركة تعقد اجتماعًا فى الغد، وأنه يقترح أن يفاجئها حسين سرى بزيارته فى خلال انعقادها، وأن يسأل هل انتهت من عملها، حتى إذا قيل له إن هناك أربعين دائرة لاتزال رهن البحث تظاهر بالامتعاض الشديد، وقال إن موعد إعلان تقسيم الدوائر قد حان، وأنه لا يستطيع أن ينتظر أكثر مما انتظر، ولذلك سيعرض ملفات الدوائر الأربعين الباقية على مجلس الوزراء فى الجلسة التى يعقدها فى اليوم التالى ليفصل فيها...

ومضى فؤاد فى بسط اقتراحه قائلا : وفى مجلس الوزراء سأعرف كيف استفز بعض إخواننا، فينتهز حسين باشا فرصة «الخناقة» التى ستقوم بيننا، وينفذ ما يريد تنفيذه!

فقال هاشم: وإذا لم يتيحوا لك فرصة لاستفزازهم؟ . . .

فقال: فى هذه الحالة أعمل أنا على إيجاد الفرصة . . .

واستحسن حسين سرى أفكار فؤاد سراج الدين، وقرر أن يعمل بها!

وبينما كانت اللجنة المشتركة مجتمعة فى اليوم التالى فى مكتب بدوى خليفة «باشا» وكيل وزارة الداخلية إذ ذاك، دخل على أعضائها مقطب الحاجبين، وحياهم تحية فاترة سريعة، وسألهم عن المرحلة التى بلغوها، وما كاد يسمع أن هناك أربعين دائرة لم ينته بحثها بعد حتى تكلف الاستياء والغضب، ومَثّلَ الدور الذى اقترح عليه فؤاد سراج الدين تمثيله أبرع تمثيل، ثم قال: أرسلوا هذه الملفات إلى رئاسة مجلس الوزراء، فسأعرضها على المجلس غداً فيصد خلافاتكم بشأنها، وننتهى منها دفعة واحدة!

ولم ينتظر حتى يسمع رأيهم فى قراره، بل رفع يده إلى رأسه مسلمًا عليهم «بالجملة»، وانصرف وعلى وجهه «التكشيرة» التى دخل بها!

وقال لى فؤاد سرج الدين فيما بعد إنه يعترف بأن حسين سرى أجاد التمثيل، فى ذلك اليوم، إجادة تامة، وأنه كان ممثلا من الطراز الأول . . .

ولم يعترض أحد على القرار بعد انصراف حسين سرى من مقر اللجنة، فجمع أعضاؤها أوراقهم وعادوا إلى مكاتبهم . . . فقد رأى ممثلو السعديين والأحرار الدستوريين أنه فى إحالة ملفات الدوائر الأربعين إلى مجلس الوزراء مصلحة لهم، مادام عدد وزرائهم ثمانية . . . أما فؤاد سراج الدين فأبدى عجبه لمسلك حسين سرى ثم تظاهر بالاستسلام للأمر الواقع! . . .

واجتمع مجلس الوزراء فى الغد، وطرح الرئيس ملفات الدوائر الأربعين على بساط البحث . . .

وفتح ملف مديرية المنوفية؛ وهى مديرية أحمد عبد الغفار «باشا»، فكان من الطبيعى أن يكون أول من يدلى برأيه فى موضوع تقسيم دوائرها . . .

والذين عرفوا أحمد عبد الغفار يعرفون أنه يتكلم دائما بصوت جهورى، فلما قاطعه فؤاد سراج الدين فى مستهل كلامه تضايق، وازداد صوته ارتفاعًا . . .

وإذا فؤاد يقول له بعد قليل «بنرفزة»: إنت بتزعق كده ليه . . . زعيقك بيرن فى جوانب القاعة . . . هو إحنا فى الشارع؟!

فقال محتدًا: فى الشارع؟! . . إيه اللغة دى؟! . . .

فقال فؤاد «غاضبًا»: أحسن من لغتك على كل حال!

فصاح أحمد عبد الغفار قائلا: إيه الكلام ده . . . أحسن من لغتى إزاى . . . إنت بتقول إيه؟! . . .

فزاد فؤاد من درجة غضبه وقال: إنت فاكر إننا قاعدين فى دوار؟ . . . إحنا فى مجلس وزراء!

وهنا لم يتمالك أحمد عبد الغفار أعصابه فثار، وأرغد وأزبد . . .

فجمع فؤاد أوراقه «بحركة عصبية» ونهض منصرفا . . .

وفى اللحظة نفسها ارتفع صوت حسين سرى قائلا: أنا لا يمكننى الاستمرار فى وزارة بهذا الشكل . . . دى مش وزارة . . . وسأرفع استقالتى الآن إلى جلالة الملك!

وبينما كان فؤاد سراج الدين يغادر قاعة اجتماعات مجلس الوزراء من الباب الذى يؤدى إلى بهو الدار، كان حسين سرى يغادرها إلى مكتبه بمظهر يدل على الانفعال والغضب الشديدين، وحاول بعض الوزراء أن يستوقفوه ويهدئوه، فلم يلتفت إليهم، ودخل مكتبه، وأقفل الباب وراءه! . . .

وكانت الاستقالة معدة مقدمًا، فأخرجها من حقيبة أوراقه ووضعها فى جيبه، وأسرع إلى القصر فسلمها لحسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة .

* * *

وانصرف الوزراء السعديون والأحرار الدستوريون من رئاسة مجلس الوزراء آملين أحد أمرين: فإما أن يأمر الملك حسين سرى بالبقاء فى رئاسة الوزارة والتوفيق بين العناصر المشتركة فيها، وإما أن يقبل استقالته ويعهد إلى رجل مستقل آخر فى تأليف وزارة ائتلافية جديدة .

ورجّح أغلبهم الاحتمال الأول، وقالوا إن الملك سيرى حتما أن المشادة التى وقعت فى جلسة مجلس الوزراء لا تسوغ التفريط فى الوزارة كلها، وأن من المتيسر جدًا لحسين سرى

أن يزيل أثر ما نشأ بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار، وقال المرحوم إبراهيم دسوقى أباظة «باشا» إنه مستعد للمعاونة فى هذا السبيل.

ولم يدر فى خلد أحد منهم أن ما حدث لم يكن سوى الحلقة الأخيرة من «تمثيلية» اشترك أحمد عبد الغفار فى إخراجها وإنجاحها من غير أن يفطن إلى ذلك!

فلما عُرف بعد استقالة حسين سرى بأقل من ثلاث ساعات أن الملك قبل استقالة الوزارة الائتلافية، وكلفه تأليف وزارة محايدة، ووافق على أسماء أعضاء الوزارة الجديدة، وأن محطة الإذاعة أذاعت أسماءهم ـ أقول لما عُرف أن هذا كله تم فى أقل من ثلاث ساعات أدرك السعديون والأحرار الدستوريون أن فى الأمر سراً لا محالة!

ومرت الأيام، وجرت الانتخابات، وتألفت الوزارة الوفدية، وفى ذات ليلة كان أحمد على علوبة «باشا» أحد الوزراء الأحرار الدستوريين السابقين جالساً مع فؤاد سراج الدين فى مجلس الشيوخ، فقال له: هناك موضوع يا فؤاد باشا أود أن أسألك عنه من زمان طويل على سبيل الذكرى... هل تذكر «المشادة» التى حدثت فى مجلس الوزراء وانتهت باستقالة حسين باشا... ألم تكن «تمثيلية» من جانبكما؟!

وضحك فؤاد ضحكة معناها: كانت تمثيلية فعلا.

* * *

وما لبثت الأيام أن أبانت لى، شيئًا فشيئًا، الباعث الحقيقى لحسين سرى على طلب الوزارة المحايدة!

فقد تبين لى أنه بينما كان يتظاهر بأنه ماض مخلصا فى النهوض بالمهمة التى تألفت الوزارة الائتلافية من أجلها، وأنه سيتخلى عن الحكم عند إجراء الانتخابات وإعلان نتائجها... كان مضمراً خطة خفية ومقرراً أن يشرع فى تنفيذها فى الوقت المناسب!...

وقسم خطته إلى ثلاث مراحل، ففى المرحلة الأولى يصبر على الوزارة الائتلافية إلى أن تنتهى اللجنة المشتركة من تقسيم الجانب الأكبر من الدوائر الانتخابية، فلا تستطيع الأحزاب بعد ذلك أن تطعن فى التقسيم، وفى المرحلة الثانية يتحرر من الوزارة الائتلافية ويؤلف وزارة محايدة، وفى المرحلة الثالثة يسعى فى ظل الوزارة المحايدة لتوجيه الانتخابات توجيها لا يمكّن حزبًا واحدًا من الفوز بأغلبية كبيرة، فيساعده التوازن الذى

تسفر عنه المعركة الانتخابية على البقاء فى الحكم على رأس وزارة ائتلافية أو شبيهة بالائتلافية!

تلك كانت خطة حسين سرى كما وضحت لى على مر الأيام، وأعود فأعترف هنا بأنى لم أفطن إليها إلا بعد تأليف الوزارة المحايدة، فقد صدقته حين قال لى إن السياسة الجديدة فى خطر، وأن لا شىء ينقذها سوى تأليف وزارة محايدة تحميها من الدسائس والمناورات الحزبية، حتى أنه لما حدثت «مشادة» مجلس الوزراء ظننت أنها جاءت مصداقا لمخاوفه، فحمدت الله على أننا كنا متأهبين لتأليف الوزارة المحايدة فورا، وكان حسين سرى قد أخفى علىّ أنه تواطأ مع فؤاد سراج الدين على الإطاحة بالوزارة الائتلافية بهذه الكيفية، فلم أعلم الحقيقة إلا فيما بعد.

ولما ظهرت لى هذه الحقيقة خشيت أن أكون مبالغًا فى تأويل بعض القرائن المريبة، أو مهولا فى تفسير بعض التصرفات التى استرعت انتباهى، فاجتمعت بفؤاد سراج الدين وسألته عن رأيه فى الحالة السياسية من جميع نواحيها، فأكد لى فى سياق حديثه أن حسين سرى يبغى البقاء فى الحكم، ويمنّى نفسه بأن تسفر الانتخابات عن توازن، وأن هذه الأمنية هى التى بعثته على تأليف الوزارة المحايدة، وأنه هو ــ أى فؤاد سراج الدين ــ شاء أن يوهمه بأنه خُدع فى موضوع الوزارة المحايدة، «لأن من مصلحة الوفديين فى هذه الظروف أن تكون الوزارة القائمة وزارة محايدة، فتظاهرت له بأن مناورته جازت علىّ، فى حين أننى كنت مقتنعًا تمامًا بأنه لا يريد الوزارة المحايدة تأمينا للسياسة الجديدة كما يدعى، وإنما يريدها لاعتقاده أنها تيسر له تحقيق التوازن الذى ينشده».

فسألته: هل لأمنية حسين سرى خطورة تذكر من الناحية العملية؟ فقال: إن حسين سرى لا يستطيع أن يحقق التوازن إلا إذا زوّر فى الانتخابات وارتكب مخالفات صارخة، فقلت له إن ذلك لن يحدث، فقال إذن من المؤكد أن يفوز الوفديون بالأغلبية المطلقة مهما اشتد ضغط الوزارة على رجال الإدارة.

وجاء ما سمعته من فؤاد سراج الدين مطابقًا لرأيى الشخصى، سواء فيما يتعلق بغرض حسين سرى من تأليف الوزارة المحايدة، أو فيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة للانتخابات.

* * *

ولم أر من الحكمة، لاعتبارات شتى، أن أشعر حسين سرى بأن ما يجتهد فى إخفائه أصبح معروفا ومفضوحًا، فقد كنت واثقًا من أنه لن يجرؤ على الخروج على القانون،

وأنه ليس الرجل القادر على تزوير الانتخابات وتزييفها، وخصوصًا أنه يعلم أن للقصر في وزارة الداخلية رجالاً يوافونه بأخبار كل حركة من حركاته.

أما احتمال تشديده على رجال الإدارة فلم أكترث له كثيرًا، أولا: لأن صلاته بهم لم تكن قوية، وثانيا: لأنهم كانوا يدركون أنه غير باق فى الحكم بعد الانتخابات، وثالثا: لأن التحول الذى طرأ على سياسة القصر وتجلى فى كيفية التخلص من وزارة إبراهيم عبد الهادى؛ أشاع بينهم أن جميع النتائج التى تسفر عنها الانتخابات سيان عند الملك، ورابعا: لأنهم كانوا يلاحظون أن رجال القصر فى وزارة الداخلية يقفون موقفا محايدًا من موضوع الانتخابات ولا يحثونهم على اتباع خطة معينة.

وكنت فى الوقت نفسه أعلم أن ضباط البوليس ما برحوا ناقمين على ما عوملوا به فى عهد وزارة النقراشى ولم ينسوه بعد، فمن الطبيعى أن يفيد الوفديون من شعورهم وموقفهم، كما سيفيدون من عداء الإخوان المسلمين لوزارتى النقراشى وإبراهيم عبدالهادى، ومن ثم للعناصر التى كانت مشتركة فى هاتين الوزارتين...

ولم يغرب عن بالى كذلك أن نسبة كبيرة من الناقمين على الملك ستنتهز فرصة الانتخابات الجديدة فتؤيد الوفد مناوأة لفاروق، وإضعافًا لسطوته، لاعتقادها أن النحاس هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يقف فى وجه الملك ويحد من سلطانه...

فكنت إذا أضفت جميع هذه العوامل إلى عامل آخر، وهو أن السنوات الخمس التى قضاها السعديون والأحرار الدستوريون فى الحكم خدمت الوفديين، خرجت من تفكيرى فى الموقف بأن كل تشديد من جانب حسين سرى على رجال الإدارة للتأثير فى مجرى الانتخابات سيكون عبثًا، ومجهودًا ضائعا، فالانتخابات ستسفر حتما عن فوز الوفد بالأغلبية الكبرى.

* * *

وحلّ موعد الانتخابات وجميع المعلومات التى عندنا فى القصر متفقة على أن الوزارة لن تعمد إلى التزوير والارتكاب، أما فيما يتعلق بالتشديد على رجال الإدارة، فمن الغريب أن جميع العوامل التى نوهت بها فيما تقدم، غابت عن تقدير حسين سرى وحجبتها عنه شهوة البقاء فى الحكم، فأقدم فى الأيام الأخيرة على تنفيذ القسم الثالث والأخير من خطته، فاتصل برجال الإدارة فى الأقاليم، وطالبهم «باستعمال نفوذهم

لتحقيق التوازن بقدر الإمكان» ، فوعدوه خيراً طبعًا ، وقد تعمد أن تكون معظم اتصالاته بهم فى آخر وقت منعًا للقيل والقال .

وكلّمه فؤاد سراج الدين بالتليفون من بلدته فى خلال ليلة الانتخابات ، وقال له إن لديه أدلة تقطع بأنه أمر رجال الإدارة بإسقاط المرشحين الوفديين فى منطقته ، فأنكر ، فقال له فؤاد إنه يبلغه ذلك ليحمله مسئوليته فيما بعد .

وخشى فؤاد أن تتأرجح بعض النفوس ؛ فلجأ إلى حيلة لطيفة ، وهى أنه اتصل بجريدة «المصرى» وطلب إلى االمسئول عن تحريرها أن تصدر الجريدة فى الصباح ـ أى صباح يوم الانتخابات ـ وعلى عرض صفحتها الأولى عنوانًا ضخمًا بالحبر الأحمر يقول : المرشحون الوفديون يكتسحون جميع الدوائر !

وفى الصباح انتشرت جريدة «المصرى» فى الأقاليم ، فلما اطلع المترددون من رجال الإدارة على هذا العنوان ، وعلى ما كتب تحته راجعوا أنفسهم وقرروا أن يسيروا فى الركب الوفدى . . . ولم يفكر أحد منهم فى أن الجريدة أعدت ، وطُبعت ، ووزعت قبل أن تبدأ الانتخابات بساعات ، فكيف تسنى لها أن تعلم أن المرشحين الوفديين يكتسحون جميع الدوائر . . . بل قال كل واحد فى نفسه لابد أن يكون الوفديون مكتسحين سائر الدوائر : فلماذا يتردد هو . . . ولماذا يتخلف هو عن الركب؟ !

* * *

وقضى حسين سرى بعد ظهر اليوم السابق ليوم الانتخابات فى مكتبه بوزارة الداخلية يجمع البيانات عما «يقدره» رجال الإدارة لنتائج الانتخابات ، ويبدو أن الذين كانوا يمدونه بها لاحظوا شدة تعلقه بفكرة التوازن فأكدوا له أن قوى الأحزاب متقاربة !

وأوفدنى إليه الملك فى مساء ذلك اليوم لأستطلعه آخر الأخبار ، فقال لى إن جميع الدلائل تدل على أن «مراكز» الأحزاب تكاد تكون «متعادلة» ، وإن كان قد بلغه من قليل أن كفة السعديين هى الراجحة فى بعض الجهات ! . . .

ولولا ضغطى الشديد على شفتىّ فى تلك اللحظة لعرف من ابتسامتى رأيى فى هذه المعلومات ! !

وبعد أربع وعشرين ساعة من هذا الحديث نقضت نتائج الانتخابات جميع معلوماته وبياناته ، وقضت على جميع آماله وأحلامه ، فقال عندئذ إن حسبه فخراً أن الانتخابات

التى جرت فى عهده كانت من «أنظف» الانتخابات التى عرفتها مصر إن لم تكن «أنظفها»!

وفاز الوفد . . .

ولا ريب فى أن الوفد كان يتمتع يومئذ بأغلبية جليّة فى البلاد، ولكن لا ريب كذلك فى أن العوامل التى نوهت بها آنفًا رفعت نسبة هذه الأغلبية فى الانتخابات فبلغت ما بلغته، ولا أظن أن الوفديين أنفسهم كانوا يؤملون أن يدركوا الرقم الذى أدركوه فى مقاعد المجلس الجديد.

ومع أن هذه النتيجة لم تكن مفاجأة للملك بعد أحاديثى المتعددة معه عن «الاحتمالات»، لا أكتم أنها أذهلته، فقد يتوقع الإنسان حدثا ما، وقد يخيل إليه أن توقعه سيخفف من وقعه عند حدوثه، ومع ذلك إذا حدث لم يَحُل توقعه دون ذهوله له، وكذلك كان شعور الملك فى تلك المناسبة!

فبالرغم من تأكيدى له أن أغلبية الشعب لم تتخل عن الوفد، ومع أنه اقتنع بصواب السياسة الجديدة وضرورتها، وعوّل على قبول نتائجها ـ ظل يرجو أن تصدق معلومات حسين سرى وتكهناته فلا يستأثر الوفديون وحدهم بالأغلبية، فإذا شاءت الظروف أن ينالوا أغلبية فلتكن أغلبية «معقولة» أى أغلبية لا تكفيهم للتعنت فى علاقاتهم به، فكان من الطبيعى بعد ذلك أن تذهله أنباء الأغلبية العظيمة التى فازوا بها وأن تذعره . . .

وأذكر أنه لما اجتمعت عند فاروق الأرقام الأخيرة لنتائج الانتخابات، كانت أمامه كئوس من عهد نابليون الأول يعرض عليه تاجر كبير شراءها، وقد نقش على كل كأس منها التاج وتحته حرف (ن) N أول حروف اسم نابليون . . . ولم أكد أعرف قصة هذه الكئوس، فأردت تلطيف الجو قليلا بالكلام عنها، فأشرت إليها قائلا: تاج وحرف (ن) . . . لازم نابليون!

فقال غاضبًا: لأ يا سيدى . . . نحاس!

وكان فاروق لايزال، حتى تلك الساعة، يتهم مصطفى النحاس بأنه يتطلع إلى رئاسة الدولة! . . .

الفصــل السادس والعشرون

ميثاق الضمان الجماعى العربى
وكيف نبتت فكرته

فى إبّان اضطلاع وزارة حسين سرى بأعباء الحكم فى خريف سنة ١٩٤٩ ، كاشفت مصر سائر البلدان العربية بفكرة ميثاق الضمان الجماعى ، وهى الفكرة التى ما لبثت أن أصبحت حقيقة قائمة بإنشاء هذا الميثاق واشتراك الدول العربية جميعًا فى إمضائه .

فأين نبتت الفكرة ، وكيف نشأت ، وما هى الظروف التى رأت فيها النور؟ . . .

* * *

قد يدهش القارئ أن يعلم أن الفكرة نبتت فى حجرة من حجر فندق «سميراميس» ، وأن حديثًا دار بين اثنين فى تلك الحجرة هو الذى أوحى بها ، وعجل بإخراجها من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ!

فإنه على أثر مصرع حسنى الزعيم ومحسن البرازى فى دمشق ، قيل إن رجال الحكومة السورية الجديدة من أنصار سياسة اتحاد سوريا والعراق ، بل قيل إن بعضهم يدعو إلى هذا الاتحاد فعلاً . . .

وحلّ فى ذلك الحين موعد اجتماع مجلس الجامعة العربية ، فقدم القاهرة السيد ناظم القدسى وزير الخارجية السورية إذ ذاك ، ليمثل سوريا فى اجتماعات مجلس الجامعة .

ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، فرأيت مع ذلك أن أجتمع به وأن أسمع آراءه فى الشئون التى تشغل أذهان العرب قاطبة ، فرتبت لى المفوضية السورية موعدًا لزيارته فى فندق «سميراميس» .

* * *

واستقبلنى فى صالونه الخاص الملحق بحجرة نومه، ثم انسحب القائم بأعمال المفوضية السورية وتركنا وحدنا، فكان أول ما أكدته له أننى أزوره بصفتى عربيا مهتما بالشئون العربية . . .

وكان سيادته يعلم طبعًا صلتى بفاروق، ولم يكن أمر هذه الصلة ليغرب عن باله مهما أكدت له، ولم أكن من جهتى أنتظر ألا يقيم له اعتباراً فى الحديث الذى سيدور بيننا . . . فإذا كنت قد نوهت له بأننى أزوره «بصفتى عربيا مهتما بالشئون العربية»، فلكى أسمح لنفسى بحرية فى الحديث لا تتسنى مع القيود الرسمية، وخصوصًا أننى كنت أجتمع به لأول مرة . . .

* * *

ورأيت الفرصة سانحة لخوض موضوع اتحاد سوريا والعراق، فقلت له: إننى مسرور للصراحة التى اتسمت بها أسئلتك، وهى تشجعنى على أن أسألك بدورى عما نسمع عن نشاط دعاة الاتحاد مع العراق فى سوريا؟

فقال: إنه من الخطإ أن نظن أن كل من يدعو إلى اتحاد سوريا والعراق يعمل لحساب العراق، فإن فى سوريا كثيرين يدعون إلى هذا الاتحاد عن إيمان وعقيدة، لاعتقادهم مخلصين أن فى ذلك مصلحة حقيقية لسوريا! . . .

فقلت: وهل يمكننى أن أعرف ما هى هذه المصلحة؟

فقال: إن وجود إسرائيل على مرمى حجر من سوريا خطر دائم يهدد البلاد السورية، وموارد سوريا محدودة، فإذا اتحدت مع العراق «فلا ريب فى أن جيشين اثنين يكونان فى هذه الحالة خيراً من جيش واحد، ولا ريب أن طائرتين خير من طائرة واحدة، وأن مدفعين خير من مدفع واحد!» . . .

فقلت: أى أن المسألة مسألة سلامة فقط . . .

فقال: بكل تأكيد! . . .

فقلت: وإذا كانت هناك ثلاثة جيوش أو أربعة، أفلا تكون خيراً من جيشين، وإذا كانت هناك ثلاث طائرات أو أربع، أفلا تكون خيراً من طائرتين . . .

فقال: لا ريب فى ذلك!

فقلت: إذا أمكن عمل شيء من هذا القبيل، فهل تنتفى حجة الذين يدعون إلى الاتحاد مع العراق «عن إخلاص»؟ . . .

فقال: حتمًا! . . .

فقلت: وهل ترحب معاليك بفكرة تقوم على هذا الأساس؟

فقال: من كل قلبى . . . بل أكون فى طليعة الداعين إليها!

ثم استطرد قائلاً: ولكن أحب أن أوجه نظرك إلى شيء واحد، وهو أننا فى سوريا قد سئمنا الكلام . . . فالأقوال والوعود لا تكفينا!

فقلت: إننى أدرك ذلك . . . ولكن إذا كان هناك شيء مكتوب . . . إذا كان هناك مثلاً ميثاق على غرار ميثاق الأطلنطى؟ . . .

فقال: هذا يكون شيئًا عظيمًا!

* * *

وغادرت فندق سميراميس ورأسى «يغلى» بفكرة الميثاق!

وأعترف بأننى لما ذهبت إلى «سميراميس» لمقابلة السيد ناظم القدسى لم تكن الفكرة فى ذهنى، بل لم يكن فى فكرى أكثر من أن أعرف ما سيقوله عن نشاط حركة الدعوة إلى الاتحاد مع العراق . . .

غير أن حديثه هو الذى وجه تفكيرى عن الاتجاه الذى اتجهه، وبخاصة لما قال إن المسألة «مسألة سلامة فقط» فنبتت عندئذ فى رأسى فكرة الميثاق فجأة!

ورجعت إلى بيتى وتغديت والفكرة تجول فى خاطرى، وما نهضت عن المائدة حتى كنت مقررًا أن أشرع فى العمل لها فورًا، فقد كان ذلك اليوم من الأيام التى كنت أشعر فيها أننى على موعد مع التوفيق!

واتصلت تليفونيا بقصر القبة، وقلت «للشمشرجى النوبتجى» إننى أرجو مقابلة الملك على عجل لأمر مهم، فغاب لحظة ثم عاد يقول إنه يدعونى إلى الحضور . . .

وكان فاروق يعلم أننى لا أطلب مقابلته فجأة وفى غير المواعيد التى أقابله فيها عادة إلا إذا كان هناك ما يقتضى سرعة المقابلة لأهمية الموضوع وخطورته، فكان فى توقه إلى معرفته يقرر استقبالى بلا تأخير . . .

وشغلت نفسى، وأنا فى طريقى إلى قصر القبة، بالتفكير فى الأسلوب الذى أقدم له به الفكرة إذ كان من تأثير كارثة فلسطين فى نفسه أن فترت حماسته للشئون العربية، فخشيت أن تصطدم الفكرة بهذا الفتور، فيضن عليها بتأييده؛ فلا ترى النور . . . وقد كان من المستحيل فى ذلك العهد أن يوضع مشروع خطير كهذا موضوع البحث والتنفيذ إلا إذا وافق الملك عليه وتعهده برعايته!

ولكنى كنت على موعد مع التوفيق فى ذلك اليوم . . .

أصغى فاروق إلى حديثى مع وزير الخارجية السورية بعناية واهتمام، ولما قلت له إنه لابد من عمل شىء حاسم لنكفل للسوريين الطمأنينة التى يمنيهم بها دعاة الاتحاد مع العراق، قال: ماذا يمكننا أن نعمل . . . أنا مستعد لعمل شىء . . . ولكن ما هو؟

ولم أكن أطمع فى أن أسمع منه أكثر من ذلك . . .

فحدثته عندئذ عن ميثاق يعقد بين الدول العربية على أساس ضمان مشترك، أو ضمان جماعى كالضمان الجماعى الذى كفله ميثاق الأطلنطى للدول المشتركة فيه، فقال: أنا موافق، ولكن هل يوافق حسين سرى، فأنت تعلم أنه غير متحمس للجامعة العربية ولكل ما يتصل بها . . .

فقلت: إننا لا نخسر شيئًا من الكلام معه . . . فإن الموضوع ليس موضوع سوريا وحدها، والخطر الذى يهدد سوريا لا يهددها وحدها، وفى هذه الحالة لا يكون موضوع سلامة سوريا موضوعًا محليا لا يهم سوى سوريا وحدها، وعلى هذا الأساس سأتكلم مع حسين سرى! . . .

فقال: لا يهمنى كيف تكلمه، بل يهمنى أن تقنعه! . . .

وبعدما سكت لحظة قال: إذا وافق على الفكرة، أمكنه أن يعرضها رسميا فى أول جلسة لمجلس الجامعة، بشرط أن يعرضها باسمى!

وكأنما أراد أن «يحلل» هذا الشرط، فقال: أنا لا أطلب ذلك لنفسى . . . وإنما لكى يعلموا أننى متفق مع الوزارة على هذه السياسة وأنها سياسة الدولة «الدائمة» لا سياسة وزارة قد تكون موجودة اليوم، وقد لا تكون موجودة غدا!

وفى المساء قابلت حسين سرى فى بيته.

وما كدت أنتهى من إحاطته بما دار بين السيد ناظم القدسى وبينى حتى قال لى : إن الكلام وحده لم يعد يقنع إخواننا السوريين ، ولم تعد الوعود وحدها ترضيهم وتطمئنهم ، ويجب علينا أن نكون منصفين وأن نعترف بأنهم على حق فى موقفهم ! . . .

فقلت له : أنا «مع» دولتك و «من رأيك» فى أن الكلام لم يعد ينفع ، وأنه لابد من عمل شيء إيجابى محسوس ومكتوب . . . فما رأيك فى مشروع ميثاق بين الدول العربية على منوال ميثاق الأطلنطى ؟ . . .

فقال على الفور : هذا حلّ ينفع ، وأنا أوافق عليه . . . ولكن الملك ؟ . . . هل يوافق عليه ؟ ! . . .

فقلت باسمًا : إن الملك موافق ولكنه كان «خائفًا» منك ! . . .

وأعجبته كلمة «خائفًا» فضحك زهوًا . . .

ثم قال : مادام موافقا ، فإنى سأتحدث عن الفكرة فى أحاديثى مع مندوبى الحكومات العربية ؛ لأعرف مدى استعداد حكوماتهم للانضمام إلى مثل هذا الميثاق . . .

فقلت : ولماذا لا تعرضها عليهم مجتمعين ، وبصورة رسمية ، فى إحدى جلسات مجلس الجامعة ، فيكون لها تأثيرها العظيم فى سوريا وفى سائر البدان العربية ، وعندئذ تتكشف حقيقة الموقف ، إذ سيضطر كل بلد عربى إلى تحديد مركزه وسياسته . . .

فقال : موافق !

فقلت : وفى هذه الحالة يسر الملك أن يكون عرض الفكرة باسمه لكى يدرك الجميع أن الملك والحكومة متفقان على هذه السياسة . . .

فقال : موافق أيضًا !

وودعت حسين سرى وتركته يهضم قولى له أنه سيكتب صفحة من أمجد صفحات العروبة ! . . . فقد كانت النتيجة وحدها هى التى تهمنى . . .

ولما التقيت بعد ذلك بفاروق بادرنى بقوله : عملت إيه مع حسين سرى ؟

فقلت له : اغتبط جدًا «بفكرة مولانا» ووعد بتنفيذها فورًا !

* * *

ولما اجتمع مجلس الجامعة العربية فى اليوم التالى أو فى اليوم الذى بعده، وقف حسين سرى وقال إنه باسم جلالة الملك يعرض على الحكومات العربية استعداد الحكومة المصرية لعقد ميثاق يكفل للبلدان العربية ضمانًا مشتركًا!

ولم أكن حاضرًا جلسة المجلس، فلم يتسنّ لى أن أشاهد ما ارتسم على وجوه المشتركين فيها حينما فاجأهم رئيس الوزارة المصرية بهذا البيان، ولكنى تخيلته وأنا جالس أنتظر عودة حسين سرى من الاجتماع ليصف لى وقع بيانه فى نفوس المندوبين، لأنقله إلى الملك حسب أمره. . .

ولعل السيد ناظم القدسى تذكر فى تلك اللحظة حديثًا دار فى «الصالون» الخاص الملاصق لحجرة نومه بفندق سميراميس!

ومرت الأيام. . . واشتركت جميع الدول العربية فى إمضاء ميثاق الضمان الجماعى، وكان لى فى الجهود التى بذلت لإقناع بعض الحكومات العربية بإمضائه نصيب غير يسير!

ولكن من الأسف أن عقلية الحكام الذين تولوا حكم مصر حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ عجزت عن تقدير أغراض هذا الميثاق، ولم تعرف كيف تفيد منه لتخرج المبادئ التى قام عليها إلى حيز الوجود والتنفيذ، فظل الميثاق بلا روح إلى أن قامت الثورة.

* * *

وفى شهر مايو سنة ١٩٥٣، أى بعد قيام الثورة بنحو سنة، نشرت مجلة «سبكتاتور» الإنجليزية الشهيرة مقالاً عن ميثاق الضمان الجماعى بين العرب، جاء فى مستهله:

«ترى هل كان الرجل الذى أوجد فكرة هذا الميثاق يتصور ـ يوم كان يجلس فى فندق سميراميس ويبثها فى مندوبى البلدان العربية ـ أن هذا الميثاق سينمو النمو الذى نماه ويكون له هذا الشأن العظيم فى السياسة العربية؟». . .

ثم ذكر المقال أن هذا الرجل هو كريم ثابت. . .

الفصـــل السـابع والعشرون

النحاس وفؤاد سراج الدين ورئاسة الوزارة

فى اليوم السابق لليوم الذى استقبل فيه الملك رئيس الوفد وكلّفه تأليف الوزارة الجديدة، اجتمع أعضاء الوفد عند النحاس فى داره وتباحثوا فى آخر «الترتيبات» الوزارية، ثم قال النحاس لفؤاد: والآن اقرأ علينا تشكيل الوزارة بصورتها النهائية . . .

وكان البحث فى الأيام السابقة قد دار على الوزراء «الجدد» وحدهم واقتصر عليهم، ولم يتناول الوزراء «القدماء» كعثمان محرم وأحمد حمزة وعبد الفتاح الطويل وفؤاد سراج الدين، باعتبار أن أمرهم لا يحتاج إلى بحث.

ولذلك أراد النحاس بعدما انتهوا من اختيار الوزراء الجدد ومن توزيعهم على الوزارات التى اختيروا لها أن يحيط بالتشكيل الوزارى كاملاً، فطلب إلى فؤاد أن يقرأ عليهم المشروع النهائى برمته.

وأخذ فؤاد يقرأ: مصطفى النحاس للرئاسة . . . عثمان محرم للأشغال . . . محمد صلاح الدين للخارجية . . . زكى عبد المتعال للمالية إلخ . . .

وكان النحاس يعقب على كل اسم بقوله «تمام» وينقر على مكتبه بأصبعه، فينتقل فؤاد إلى الاسم الذى يجىء بعده . . . حتى كاد يأتى على أسماء الوزراء جميعًا.

ولما لم يسمع اسم «فؤاد سراج الدين» ظن أن فؤادًا أخّر اسمه تواضعًا . . .

وإذا فؤاد يقول: عبد الفتاح الطويل للداخلية . . .

فصاح قائلا: الداخلية إزاى يا رجل أنت . . . قصدك الحقانية . . . خد القلم وصحح!

فقال فؤاد: بل قصدى الداخلية يا رفعة الباشا.

فقال النحاس مبهوتًا: الداخلية؟ . . . إزاى الداخلية يا فؤاد؟ . . . أمال أنت حتكون وزير إيه؟

فقال فؤاد: أنا أرجو أن تعفينى رفعتك من دخول الوزارة . . .

فصاح النحاس مرة أخرى قائلا: أعفيك إزاى . . . إيه الكلام ده . . . اكتب يا شيخ عندك فؤاد سراج الدين للداخلية! . . .

فقال فؤاد: أرجوأن تصدق رفعتك أننى جادّ فى رجائى . . .

وهنا لاحظ النحاس من لهجة فؤاد أنه لا يمثل دور المتواضع أو المتعفف، وأنه جادّ فعلاً فى اعتذاره، فقال له: جاد إزاى يا فؤاد . . . إيه معنى الكلام ده!

فقال فؤاد إنه يعتقد أن فى بقائه خارج الوزارة خدمة للوفد، فقد لوحظ فى كل مرة دعى فيها الوفد إلى تأليف الوزارة أن اشتراك أقطابه فيها وانصرافهم إلى النهوض بالأعباء التى تلقيها المناصب الوزارية على عاتقهم يفضى إلى إغفال شئون الوفد كحزب من جميع النواحى، فمن المصلحة إذن، وقد اختير سكرتيراً عاما للوفد ألا يقيد نفسه بمنصب ما، فيمضى فى استيفاء التنظيم الجديد الذى شرع فى وضعه لشئون الوفد الإدارية والمالية، ولعلاقاته باللجان الوفدية والهيئات الوفدية المختلفة. وضرب لذلك أمثلة شتى، ومنها أنه لما باشر أعمال سكرتيرية الوفد، لاحظ خلو سجلاته من محاضر جلساته فى أثناء فترة طويلة من الزمان، فاضطروا فى أحوال كثيرة أن يرجعوا إلى مجموعات الصحف ليستخرجوا منها تاريخ بعض قرارات الوفد ــ بل ليستخرجوا منها هذه القرارات نفسها، بينما الناس يظنون أن للوفد نظامًا محكم الحلقات، ويعزون إلى هذا النظام أو التنظيم جانبًا غير يسير من نجاحه.

وما يقال عن سجلات جلسات الوفد يقال عن سجلات الهيئة الوفدية وسجلات اللجان الوفدية العامة واللجان الفرعية، فقد أهملت إهمالاً تامًا من زمان طويل . . . حتى فى تسجيل أسماء رجالها والقائمين بها . . . بالرغم مما طرأ عليها من تغيير وتبديل على مر الأيام . . . ولو بحكم الموت!

وهنا قال فؤاد إنه أخذ ينظم هذا كله، أو يعيد تنظيمه، مستعينًا بنشاط ثلاثة أو أربعة من الشبان الوفديين النابهين، يعملون تحت إشرافه، ويدفع لهم مرتباتهم من جيبه.

وتكلم بعد ذلك عن حالة الوفد المالية وضرورة تنظيمها على أسس ثابتة، فلا يتكرر ما

حدث فى بعض الظروف، إذ لم يجدوا فى صندوقه ما ينفقون منه على شئون كان لا مندوحة لهم عن الإنفاق عليها.

وبعدما أسهب فى بيان ما تقدم، قال إنه لوحظ كذلك فى كل مرة تولى فيها الوفد الحكم أن الانشغال بالمهام اليومية كان يقلل دائمًا من اتصال الوزراء الوفديين بزملائهم من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية والعناصر الوفدية بوجه عام، فيكثر عدد العاتبين والمتبرمين والغاضبين، فهذا النائب الوفدى يشكو من أن الوزير الفلانى لا يحيط النواب الوفديين بما يجب أن يحاطوا به، وهذا النائب الوفدى الآخر يتذمر من وزير آخر لأنه يغفل الوفديين ولا يهتم بشئونهم، وهذا الشيخ الوفدى يقول إن الحكام الوفديين لا يُطلعون أنصارهم على ما تقضى المصلحة بإطلاعهم عليه، وهذا العضو من أعضاء الوفد لا يكتم عتابه على زملائه الوزراء، ويتساءل لماذا لا يدعى الوفد إلى الاجتماع عندما يكون فى الحكم إلا نادرًا. . . ولما شعر فؤاد بأنه وفّى هذه الناحية من حديثه حقها، قال إن بقاءه خارج الوزارة يساعده بوصفه سكرتيرًا عامًا للوفد على التفرغ لمعالجة الأمور التى نوه بها؛ فتقل أسباب التذمر والتبرم والخلاف، ولا يخفى ما لهذه الأسباب من تأثير فى مركز الوفد، وخصوصا عندما يكون مبعدًا عن الحكم ومضطهدًا من الوزارة القائمة، فعندئذ تتجلى صورة العاتبين والمتبرمين والساخطين بأجلى مظاهرها! . .

ولما بلغ فؤاد هذه المرحلة فى حديثه توقف عن الكلام لحظة ثم قال: أرجو ألا أكون قد أثقلت عليكم. . . ولكنى أردت أن أبين لرفعة الباشا لماذا أرى أن من مصلحة الوفد والفكرة الوفدية أن أظل خارج الوزارة، وهذا طبعًا مع العلم بأنى سأكون فى البرلمان على استعداد دائم لمعاونة إخوانى الوزراء الوفديين فى الأعمال البرلمانية، فأخفف عنهم كثيرًا من هذه الناحية. . .

فقال النحاس: هل عندك كلام آخر تريد أن تقوله فى تأييد وجهة نظرك؟ . . .

فقال فؤاد: هذا فيما يتعلق بالناحية العامة، أما فيما يتعلق بالناحية الخاصة أى بى شخصيًا، فأؤكد لرفعتك أننى سأكون مسرورًا وراضيًا. . . فإن اعتزازى بلقب السكرتير العام للوفد يفوق اعتزازى بكل لقب وزارى، وعندى أن عضوية الوفد تجاوز عضوية الوزارة منزلة ومقامًا. . . أما من حيث النفوذ فلا أعتقد أن نفوذى سيكون أقل من نفوذ وزير. . . بل سأذهب إلى أبعد من ذلك فى صراحتى فأقول إنه إذا كانت المسألة مسألة شهوة، فقد كنت وزيرًا قبل الآن. . . وفضلاً عن ذلك فإن بقائى خارج الوزارة سيمكننى

من مواصلة تعهد مصالحى الخاصة بنفسى، فلا أهملها كما أهملتها لما كنت وزيرًا فى المرة السابقة . . . وأنا متأسف للكلام عن ذلك . . . ولكنى أردت أن أبين لرفعة الباشا أنه من مصلحتى الخاصة كذلك ألا أدخل الوزارة، فيطمئن إلى ما أكدته له، وهو أننى قررت هذا القرار بنفس راضية كل الرضاء . . . وأكبر رجائى أن تكون رفعتك قد اقتنعت بأن قرارى يخدم المصلحة العامة أكثر مما يخدمها انضمامى إلى الوزارة . . .

فقال النحاس: لم أقتنع! . . . ويجب أن تدخل الوزارة!

فتمسك فؤاد برأيه، وأصر على عدم دخول الوزارة . . . فقال النحاس إنه لا يقبل منه عذرًا، وإنه يفرض عليه وزارة الداخلية فرضًا، فعاد فؤاد إلى بسط الاعتبارات الرئيسية التى بنى عليها وجهة نظره، وتشبث بها، فنشأ نقاش طويل اشترك فيه الحاضرون جميعًا، ولكن بدون جدوى . . .

ولما اتضح للنحاس أن جميع محاولاته قد حبطت، صاح فى فؤاد قائلا: إذا كانت وزارة الداخلية مش مكفياك وما تملاش عينك فتفضل خد رئاسة الوزارة . . . تفضل خدها إذا كنت عاوزها!

ونهض النحاس بحركة عصبية ظاهرة، وخرج من الحجرة غاضبًا . . .

* * *

وصعق فؤاد، واغرورقت عيناه، وهمّ باستبقائه لكى يقول له كلمة، ثم حبس لسانه، لئلا يستبد به الألم فيخرجه عما يجب عليه له . . .

ولكن الكلمة التى لم يقلها للنحاس قالها لعبد الفتاح الطويل: «إن رئاسة الوزارة فى يدى، لو أردتها لنلتها، ولكنى لا أطمع فيها، ومازلت أجاهد من أيام بكل قواى لأجل أن أكفلها له»! . . .

فطيّب عبد الفتاح الطويل خاطره، وأكد له أنه يغالى فى انفعاله ويسىء تأويل عبارة بريئة قيلت عفواً، إذ من المحقق أن النحاس لم يقصد المعنى الذى تبادر إلى ذهنه . . .

فقال فؤاد: على كل حال لقد قلت لك ما كنت راغبًا فى قوله له . . .

فقال عبد الفتاح: إن التصرف الذى تصرفته كان أكرم، فلا تنس أنه كوالدك!

فقال فؤاد: لهذا السبب لم أتكلم . . . غير أن فى وسعك أن تردد له ما أفضيت به إليك!

* * *

أما النحاس فصعد توًا إلى الطابق العلوى استعداداً للغداء، فالتقى بزينب هانم، فقال لها باسمًا: اسمعى . . . أنا قلت لفؤاد من دقيقة واحدة إنه عاوز رياسة الوزارة فزعل قوى! . . .

فقالت: مالكش حق! . . . روح صالحه بقى! . . .

فروى لها ما دار بينهما، وختم روايته بقوله إنه واثق الآن من أنه لن يتردد فى الانضمام إلى الوزارة!

وكان فؤاد مدعوًا فى ذلك اليوم إلى الغداء على مائدة النحاس، فلم ير من اللياقة أن يتخلف عن هذه الدعوة، فلما قابلته زينب هانم قالت له: على وجهك مظاهر الانفعال، فما الذى يغضبك؟ . . .

فقال: لست غاضبًا.

فقالت له: لقد عرفت ما حدث . . . وقد أخبرنى الباشا بالعبارة التى قالها لك . . . وكان مغتبطًا جدًا بأن مناورته نجحت فحملتك على الرجوع عن قرارك . . . فإذا حملت قصده على غير ذلك تكون مخطئًا، ومخطئًا جدًا، فأنت تعرف حبه لك وثقته بك.

فقال لها: أود أن أقول كلمة واحدة . . . إن رئاسة الوزارة فى يدى، فلو كنت طامعًا فيها لما تركتها تفلت منى . . . ولكنى أجاهد من أيام بكل قواى لأقنع الملك بأن من المستحيل أن تكون رئاسة الوزارة لغير النحاس باشا . . . هذا هو ردّى على عبارة الباشا، ولعصمتك أن تنقليه إليه إذا شئت ذلك! . . .

وهنا أقبل النحاس وعانقه كعادته مرحبًا به، وانتهى الغداء بدون أن يشيرا إلى ما حدث فى حجرة المكتب بكلمة واحدة . . .

وفى الغد استقبل الملك رئيس الوفد فى مكتبه بقصر القبة، وعهد إليه بتأليف الوزارة الوفدية الجديدة . . .

ثم ذهب حسين سرى، بوصفه الرئيس الجديد للديوان الملكى، إلى النحاس فى بيته ليتسلم منه بيان التشكيل الوزارى لعرضه على الملك مبدئيا طبقًا للتقليد الذى كان متبعًا عند تأليف الوزارات . . .

وكان فؤاد سراج الدين مجتمعًا بالنحاس عند حضور حسين سرى، فقال فؤاد لرئيس الديوان الجديد: أود أن أحتكم إليك يا حسين باشا فى خلاف قائم بينى وبين مصطفى باشا.

فقال حسين سرى: خيرًا إن شاء الله.

فحدّثه فؤاد عن رغبته فى البقاء خارج الوزارة للاعتبارات والأسباب التى أبداها للنحاس فى اليوم السابق، وكيف أن رفعته يرفض تحقيق رغبته . . .

ولما انتهى من حديثه التفت حسين سرى إلى النحاس، وقال له: لا تسمع هذا الكلام يا رفعة الباشا، فأنا معك فى أن وجوده فى الوزارة ضرورى! . . . أعطنى القائمة من فضلك فإن جلالة الملك فى انتظارها . . .

ودخل فؤاد الوزارة وزيرا للداخلية . . .

ولما بلغتنى قصته يومئذ قلت: إذا كانت الحقيقة تطابق الدلائل فتفسيرى لذلك هو أن فؤادًا يريد أن يدخر نفسه لليوم الذى يعتزل فيه النحاس رئاسة الوزارة مراعاة لحالته الصحية، أو لشعوره بأن من الأفضل لعلاقات الوزارة الوفدية بالملك أن ينزل عن مكانه فيها لوفدى آخر، فتنتقل إليه رئاستها عندئذ انتقالاً طبيعيًا فيتقلدها وقد وطّد نفوذه فى الأوساط الوفدية بنشاطه من جهة وببقائه حتى هذا اليوم بعيدًا عن الانتقاد واللوم. .

ثم قلت أما إذا كانت الحقيقة لا تطابق الدلائل فليس لمسلك فؤاد سوى تفسير واحد، وهو أن بعض المتضايقين من ازدياد نفوذه أسرّوا إلى النحاس أن بعض الألسن تلوك بأن فؤاد سراج الدين يسعى فى الخفاء لحث الملك على إبلاغ الوفديين أنه لا يقبل النحاس رئيسًا للوزارة الوفدية الجديدة، وأنه يرشح لرئاستها فؤاد سراج الدين بدلا منه . . . فأراد فؤاد بالمسلك الذى سلكه أن يظهر للنحاس أنه زاهد فى المنصب الوزارى لعله يبدد أثر ما قيل له قبل أن يرسخ فى ذهنه . . .

فقد كان كره فاروق للنحاس أمرًا شائعًا فى كل مكان ومعروفًا لكل إنسان، وكان بعض رجال القصر، وبعض المتصلين به، يرددون فى مجالسهم بدون تحفظ أن الملك يؤثر

الرحيل عن مصر على التسليم بعودة النحاس إلى الحكم ، فلما أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد بالأغلبية كان من الطبيعى أن يتكهن كثيرون بأن الملك لن يقبل أن يتقلد النحاس رئاسة الوزارة الوفدية الجديدة ، وأنه سيطلب لضمان حسن العلاقات بين الوزارة والقصر أن يتولى وفدى آخر رئاسة الوزارة . . . فكان من السهل إذن على بعض خصوم فؤاد فى الدوائر الوفدية أن يعملوا على نشر هذه التكهنات فى محيط النحاس ، وأن يضيفوا إليها أن فؤاد سراج الدين يحبذ سراً هذا الاتجاه على أن يكون هو الوفدى الذى يقع عليه الاختيار بعد تنحية النحاس عن رئاسة الوزارة .

* * *

وإذا كنت لا أستطيع أن أجزم برأى فى موقف فؤاد من الاشتراك فى الوزارة فى يناير سنة ١٩٥٠ ، وهل كان جاداً فيه أم غير جاد ، فهناك أمر أستطيع أن أجزم به ، وهو أن فؤاد سراج الدين برىء مما عزى إليه يومئذ ، وهو أنه سعى لإقصاء النحاس عن رئاسة الوزارة ، ليكون هو رئيسها ، أو أنه تمنى أن يصر الملك على عناده فتئول إليه رئاسة الوزارة بعد تنحى النحاس عنها . . . فإن جميع الاتصالات والمباحثات المتعلقة برئاسة الوزارة جرت بواسطتى وعن طريقى فى تلك المناسبة ، ولم يكن أحد يعلم حقيقة ما يدور فيها سوى الملك . . .

* * *

وقد رأينا فى فصل سابق أن فاروق لم يغير رأيه فى موضوع قبول النحاس رئيساً للوزارة الوفدية الجديدة إلا فى مساء اليوم السابق لليوم الذى قابله فيه وكلفه تأليف الوزارة . . . أى فى اللحظة الأخيرة . . . وبعدما أرهق أعصابنا .

فقد أبى فى خلال الفترة التى انقضت بين إذاعة نتيجة الانتخابات وإعادتها فى بعض الدوائر أن يحيد قيد أنملة عن القرار الذى استقر عليه رأيه من زمان طويل ، وهو ألا يسلم بحال ما بعودة النحاس شخصيا إلى الحكم .

كنت أباحثه كل يوم فى هذا الموضوع بصبر جديد ، وأسلوب جديد ، ونغمة جديدة ، وحجج جديدة لعلى أوفق إلى إقناعه بالرجوع عن تصميمه ، وفى كل يوم كان الشعور الذى يخالجنى عند افتراقى عنه أنه ازداد عناداً وإصراراً ، كأنى لم أكلمه ، ولم أعالج مخاوفه ! . . .

ولما لم يلن أمام الصورة المطمئنة التى صورتها له عن إخلاص النحاس، وولائه، وحسن استعداده للتفاهم معه وإرضائه، عدلت خطتى وبصرته بالأزمة العنيفة التى سيواجهها إذا رفض النحاس أن يتنحّى عن رئاسة الوزارة وقابل مناوأته له بمثلها.

فكان تارة يرد على ذلك بأنه يعلن عندئذ عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات التى جرت، ويؤلف وزارة أخرى لتجرى انتخابات جديدة. . . وكان تارة أخرى يقول إنه يعمد فى هذه الحالة إلى تأليف وزارة عسكرية يعتمد عليها فى تصريف شئون الدولة إلى أن يريحه الله من بلاء النحاس، أو يحل الوفديون عقدة النحاس من تلقاء أنفسهم عندما يستوثقون من أنه العقبة التى تحول دون وصولهم إلى الحكم! . . . فإذا خذلته البلاد، ولم تقبل هذا الحل أو ذاك، وتمردت عليه، رحل عنها لتستمتع بالنحاس!!

ومع أنى لم أدع اليأس يتطرق إلى نفسى، لئلا يوهن عزيمتى فأتراجع فى جهودى - أعترف بأنه مرت بى أوقات أشعرتنى بأن الحكمة والحيطة تقضيان علىّ بأن أحاول البحث عن حل آخر نلجأ إليه إذا فشلت جميع جهودنا عند فاروق وأقام على إصراره حتى اللحظة الأخيرة.

ففى تلك الأوقات العصيبة، اتصلت بفؤاد سراج الدين مراراً، واجتمعت به ساعات طويلة كنا نقضيها فى تبادل الآراء بالصراحة التى سادت أحاديثنا فى كل مناسبة.

ولم أكتم عنه فى خلال هذه الاجتماعات أننا نواجه مشكلة كبرى، وهى مشكلة النحاس ورئاسة الوزارة، وأن جميع الجهود التى بذلتها، وكررت بذلها، لتغيير موقف الملك من النحاس باءت بالفشل التام، ولم أخف عليه أننى أخشى جدّاً أن يتمسك الملك بقراره مهما تكن العواقب، مادام يؤمن بأنه يدافع عن سلامة عرشه ومصير سلطانه.

ورأيت أن التلويح له برئاسة الوزارة قد يدنيه من وجهة نظر الملك ويقلل من حماسته فى الدفاع عن وجهة النظر المناقضة لها، فصارحته بعبارة لا غموض فيها ولا إبهام، بأن الملك يرحب به رئيسًا للوزارة الوفدية إذا تنحى النحاس عن رئاستها!

وكان فاروق قد قال لى إنه يرضى بأى وفدى آخر رئيسًا للوزارة الجديدة بدلاً من النحاس، وكان اسم فؤاد سراج الدين فى مقدمة الأسماء التى ذكرها وقال إنه يوافق عليها. . . .

ومن المحقق أنه لو تنحى النحاس يومئذ عن مهمة تأليف الوزارة لعهد بها الملك فوراً

إلى فؤاد سراج الدين، بل لو علم الملك يومئذ أن النحاس متردد وأن فؤاد سراج الدين مستعد لأن يتزعم فى الوفد حركة تنادى بوجوب إنقاذ مصير الحكم بتنحية النحاس عنه - أقول لو علم الملك يومئذ ذلك - أو شعر بشىء من ذلك، أو أمل بشىء من ذلك لما تراجع قط، ولما كلف النحاس تأليف الوزارة مطلقًا، ولأصر حتى النهاية على إسناد الرئاسة إلى وفدى آخر، وإلا هدد بإجراء انتخابات أخرى بواسطة وزارة غير وزارة حسين سرى!

وأود أن أنوه هنا بأنى خطوت هذه الخطوة على كره منى؛ لاعتقادى أنها حتى إذا نجحت فنجاحها سيدفعنا فى طريق محفوف بالأشواك والصعاب، إلا إذا تنحى النحاس عن رئاسة الوزارة من تلقاء نفسه وبمحض إرادته ومشيئته، وهو احتمال تدل جميع الدلائل على أن حال من يعتمد عليه أشبه بحال من يبنى تقديره على الوهم والخيال. أما إذا نزل النحاس عن رئاسة الوزارة مكرهًا حتى لا يفوّت على حزبه فرصة العودة إلى الحكم، فإن مهمة الرجل الذى يحل محله فى رئاسة الوزارة ستكون من أعسر المهام؛ لما ستصطدم به من مناورات ودسائس وفتن فى داخل الأوساط الوفدية، وخصوصًا من الذين علقوا آمالهم على عودة النحاس شخصيا إلى الحكم وعددهم غير يسير!..

بقى احتمال آخر وهو أن يرفض النحاس الإذعان لمشيئة الملك، وأن يختلف معه رجل كفؤاد سراج الدين، على أساس عدم جواز تضحية مصير الوفد ومصير الحكم الدستورى فى البلاد بسبب رجل واحد، ولو كان هذا الرجل مصطفى النحاس نفسه... وفى هذه الحالة يؤلف فؤاد سراج الدين وزارة وفدية بتأييد العناصر التى تنتصر لوجهة نظره، ولا يبالى بعدم رضاء النحاس عنه... ولكن هل بلغ فؤاد سراج الدين من النفوذ ما يمكنه من الاستغناء عن تأييد النحاس له... وهل تستطيع وزارة تخرجها إلى الوجود فتنة فى داخل حزبها أن تواجه ما ينتظرها من قضايا وفى مقدمتها قضيتها المعلقة مع الإنجليز!

تلك هى باختصار الأفكار التى كانت تطوف بخاطرى حينما أقدمت على مصارحة فؤاد سراج الدين بالمشكلة الكبرى التى تحطمت على صخرتها جهودى، فلا غرو إذا قلت إننى خطوت هذه الخطوة على كره منى؛ لاعتقادى أن كل حل قد نبلغه بدون التفاهم عليه مع النحاس لن يكون حلاّ رشيدًا موفقًا. ولكن مع ذلك أحسست أنه يجب علىّ ألا أقف مكتوف اليدين لئلا تفاجئنا الأزمة ونحن غير مستعدين لها، وقد أجد عند فؤاد سراج الدين حلاّ لم يخطر لى، أو حجة جديدة لم يتجه إليها تفكيرى فى أحاديثى مع الملك، أو عرضًا ييسر لى مهمتى عند جلالته، وكأنما أردت أن أهون على نفسى، فقلت لها وهَبْ

أن سعيى لدى فؤاد لم يؤدِّ إلى نتيجة ، فحسبى أن أستطيع بعد ذلك أن أقول للملك إنه من العبث أن يدخل فى حسابه أن فى مقدوره أن يتكل على حركة عصيان فى الوفد يتزعمها فؤاد سراج الدين أو غير فؤاد سراج الدين!

وكان فؤاد سراج الدين قاطعًا فى هذا الموضوع من أول مرة كاشفته به فقال لى: «لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك».

ثم أفاض فى بسط الحجج، والأسباب، والاعتبارات، التى تعزز هذا الرأى، وكان يختم كل جزء من أجزاء «مرافعته» مكرراً قوله «لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك».

ولما صارحته بأنه إذا تنحى النحاس عن الحكم فرئاسة الوزارة ستئول إليه حتما، قال: قل لجلالة الملك بلسانى إننى أنصح بأن يصرف النظر عن كل محاولة من هذا القبيل، لأنها لن تجدى نفعًا . . . أما فيما يتعلق بى أنا شخصيا ففى اليوم الذى أخرج فيه على النحاس لأجل منصب لن أكون جديراً بثقة الملك، أو بثقة أحد!

فقلت له: ولماذا لا تصل إلى رئاسة الوزارة برضاء النحاس نفسه؟

فقال: أعود فأكرر نصيحتى بوجوب صرف النظر عن كل كلام من هذا القبيل . . . لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك.

وقلت له فى اجتماع آخر: لماذا لا تحاول أن تسبر غور مصطفى باشا فى موضوع رئاسة الوزارة، فقد يكون مستعداً للتنحى عنها من تلقاء نفسه . . . ليس من الضرورى أن تقول له صراحة «تنحَّ» . . . بل اعجم عوده وجس نبضه بكلمة عابرة . . . بتلميح بسيط . . . فإذا تبين لك أن هناك فائدة من الكلام تكلمت وإلا سكت . . .

فعاد وكرر: لن أفعل ذلك . . . لا تلميحًا ولا تصريحًا . . . اسمع منى . . . ليس أمامكم سوى حل واحد وهو أن يتولى مصطفى باشا تأليف الوزارة . . . ولا تفكروا لحظة واحدة فى حل آخر!

وكنت بعد كل اجتماع بفؤاد سراج الدين أنقل إلى الملك ما دار بيننا بحذافيره، فلما استمع إلى ما تقدم، قال لى: اذهب إليه مرة أخرى واشرح له بصراحة أننى لا أريد النحاس ولا أقبله بحال ما . . . وقل له إننى لا أفهم لماذا يرفض أن يجس نبضه . . . ألا

يحتمل أن يتنازل عن رئاسة الوزارة متى علم أن من المصلحة أن يكون على رأس الوزارة رجل آخر؟ . . . قل له إننى أعلم إنه أقرب رجل فى الوفد إلى النحاس، وأعرف مكانته عنده؛ فهل يعجز عن إقناعه بوجهة نظرنا . . .

واجتمعت بفؤاد مرة أخرى، وقلت له: لماذا لا تخبر النحاس باشا أنك سمعت «لغطًا» بأنه يحتمل أن يطلب الملك أن يتولى تأليف الوزارة الوفدية رجل غيره، وأنك رأيت من الواجب عليك أن تحيطه بما سمعت . . . ثم تسمع رأيه فى هذا الكلام . . . فقد يفاجئك بقوله إنه يكفيه أن يرى فى الحكم وزارة وفدية وإنه هو شخصيًا غير متمسك برئاسة الوزارة . . . ألم يرض سعد باشا بأن يكون عدلى وثروت على رأس وزارة ائتلافية يؤيدها . . . فلماذا لا يؤيد النحاس باشا وزارة كلها وفدية ويؤلفها رجل من رجاله . . . لماذا تحكم مقدمًا بأنه لن ينزل عن رئاسة الوزارة راضيًا ولو مراعاة لحالته الصحية . . . إن الملك يسألك لماذا تتردد كل هذا التردد وأنت أقرب رجال الوفد إلى النحاس؟!

فقال: لن أشعر مصطفى باشا مطلقا بأن رئاسته للوزارة محل أخذ ورد . . . أنا لا أرضى له هذا . . . وثق أنه بقدر ما لا أرضاه لرئيس الوفد لا أرضاه للملك أيضًا . . . إن مجرد التلميح بهذا الكلام لمصطفى باشا سيؤثر فى نفسه . . . وكل تأثير من هذا النوع سيولد غمامة فى جو علاقات القصر والوزارة . . . وليس من المصلحة أن يبدأ الفريقان علاقاتهما الجديدة وفى سمائها غمامة . . . ليس ذلك من مصلحة الملك، ولا من مصلحة الوفد . . . ولا من مصلحة البلد . . . إن مصطفى باشا مقبل على هذا العهد الجديد بقلب صاف ورغبة صادقة فى التعاون مع الملك تعاونًا مخلصًا صريحًا لخير مصر ومصالح مصر وقضية مصر، ومن ثم لخير العرش والملك؛ لأن مجد العرش مستمد من مجد البلد، وخير العرش مستمد من خير البلد. فليس من المصلحة إذن ــ واستعداد مصطفى باشا كما وصفته لك ــ أن نؤذيه ونجرح شعوره بلا طائل . . .

فقلت: إذن أنت يا فؤاد باشا تؤمن بأنه لن يفكر فى التنحى عن رئاسة الوزارة؟

فقال: لك أن تفهم ذلك . . .

فقلت: وما الذى يجعلك تؤمن بذلك؟ . . .

فتخلص بلباقة من الرد على هذا السؤال بقوله: انس أنك فى خدمة الملك . . . وأجبنى بصراحة . . . هل تعتقد أنت أن مصطفى باشا يتنحى عن رئاسة الوزارة؟ . . .

فقلت: لا! . . . فقال: لماذا؟

فقلت: لأن القصر اتهمه بالخيانة فى حادث ٤ فبراير، فإذا دعاه الملك الآن إلى تأليف الوزارة فالدعوة تكون بمثابة ترضية له! . . .

فقال باسمًا: إذن لماذا تسألنى؟

فقلت: قد تكون هناك أسباب أخرى . . .

فقال: ألا ترى أن السبب الذى ذكرته يكفى؟

فضحكت وقلت: هذا سبب يمكن معالجته بما يوفق بين وجهتى النظر . . . يدعوه الملك إلى تأليف الوزارة فيذاع ذلك، ثم يذاع أن النحاس باشا اعتذر لحالته الصحية وتنحى عن الرئاسة لغيره . . .

فقال: لا يمكن . . . وستكون تمثيلية مفضوحة . . . وسيظل معناها أن الملك يكرهه ولا يثق به . . . فكيف يستقيم التعاون فى هذه الحالة؟

فقلت: إذا كان الوفدى الذى يؤلف الوزارة رجلاً ذكيا، ولبقًا، ومخلصًا للنحاس، ففى استطاعته أن يبدد ما فى قلب الملك من هواجس ومخاوف، وأن يصلح بينهما.

فقال: كل هذه الحلول يا فلان ليست حلولا عملية . . . إن الحل العملى الوحيد عند الملك . . . ليضع يده فى يد النحاس . . . هذا هو الحل الوحيد . . . فإذا كنت تريد أن تخدم الملك والبلد حقيقة، فوجه مجهودك فى هذا السبيل . . . وأرجو منك بإلحاح أن تعمل على ألا يشعر مصطفى باشا لحظة واحدة أن الملك مايزال ناقمًا عليه أو نافرًا منه . . . إن مصطفى باشا يعتقد أن الملك فتح صفحة جديدة من يوليو الماضى، فلا تصدموه . . . وأرجو من الملك أن يصدقنى عندما أقول إن الأيام ستظهر له أنه ظلم النحاس، وأن النحاس خير رجل يضع يده فى يده . . .

والنحاس إذا عاهد صدق وبَرَّ بعهده وكان أمينًا له . . . ومادام الملك يريد بالتغيير الذى أجراه أن يعود إلى الطريق الدستورى السوى كما قلت لى مرارًا؛ فلتكن عودة كاملة الرونق . . . ولن تكون هذه العودة كاملة الرونق فى نظر الشعب إلا إذا رآهما الشعب متصافيين، متعاونين!

وختم فؤاد حديثه بقوله: ولا تنس أن قضيتنا مع الإنجليز مازالت معلقة... ولن تحل هذه القضية على الوجه المرغوب فيه إلا إذا أدرك الإنجليز أن الملك والشعب يد واحدة... وأن الوزارة التى تفاوضهم تمثل هذه الوحدة... ووزارة كهذه لا تستغنى عن القوة التى يمثلها النحاس!

وكما أن الملك كان يظن أننى لا أبسط وجهة نظره لفؤاد سراج الدين «بالقوة والصراحة اللازمتين»، كذلك كان يبدو لى أن فؤاد سراج الدين يظن أننى لا أنقل إلى الملك ما أسمعه منه «بالشجاعة والصراحة الكافيتين» فكان يكرر كل مرة الحجج والاعتبارات التى بنى عليها موقفه من أول مرة!

ولما ثبت للملك أن لا فائدة ترجى من الاستمرار فى الإلحاح على فؤاد، قال لى: لماذا نحصر مساعينا فى فؤاد سراج الدين؟... فقد نجد وفديا آخر يتطوع لمصارحة النحاس بما يجب مصارحته به!

فقلت: إذا كان فؤاد سراج الدين محجمًا يا مولاى، ونحن نعرف صلاته بالنحاس، وتأثيره فى النحاس، فلا أعتقد أن غيره يقدر على ما لا يقدر عليه هو... فلابد أنه مؤمن تمامًا بأن النحاس لن ينزل عن رئاسة الوزارة حتى يقف هذا الموقف... وهذا يؤيد ما أبديته لجلالتك من بادئ الأمر...

فقال: وأنا من جهتى لن أرجع عن موقفى... وليحدث ما يحدث ما دمتم لا تريدون أن تفهمونى... سأقابل الليلة رئيس الديوان الجديد (حسين سرى) وسأطلب منه أن يبلغ الوفد رسميا أننى أريد وفديّا آخر لرئاسة الوزارة غير النحاس... وسترى أنهم، والنحاس معهم، سيوافقون على طلبى عندما يتبين لهم أن الحكم سيفلت من أيديهم...

كان ذلك فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر.

وبعد ثلاث ساعات من هذا الحديث زارنى فاروق فى بيتى، وهى الزيارة التى وافق فى خلالها على قبول النحاس رئيسًا للوزارة، على نحو ما رويت قبلا.

* * *

وكان من الطبيعى أن يتمسك النحاس برئاسة الوزارة الجديدة لمحو أثر الحملة التى حملها عليه القصر بعد حادث ٤ فبراير.

وحتى من غير حادث ٤ فبراير، والحملة التى شُنّت عليه فى أعقابه، لما تنحى عن رئاسة الوزارة!

بل حتى لو أراد النحاس نفسه أن ينزل عن هذه الرئاسة لغيره لما استطاع ذلك! . . .

فقد كان لبعض المحيطين به من أهل بيته وأقاربه مصلحة شخصية فى أن يتولى رئاسة الوزارة، وفى أن يتولاها هو بالذات! . . .

وكان هؤلاء الأهل والأقارب يعلمون أن مآربهم لن تقضى على وجه يرضى مطامعهم إلا إذا كان النحاس نفسه على رأس الوزارة الجديدة . . .

أو بعبارة أخرى، كانوا يعلمون أنه لو ترأس الوزارة رجل آخر لما تهيأت لهم الفرص التى يتطلعون إليها بالكثرة والسهولة التى تتهيأ لهم بهما فى ظل رئاسة النحاس، مهما تكن صلاتهم قوية بالرجل الذى يؤلف الوزارة بدلاً منه؛ إذ من المحال أن تتوافر لهم فى عهد أى رئاسة أخرى الظروف التى تتيحها لهم عوامل شتى فى كنف النحاس . . .

فهؤلاء الأهل والأقارب، ومن إليهم، علقوا جميع آمالهم على رئاسة النحاس للوزارة الجديدة، وربطوا مصالحهم بها، فلو شاء هو يومئذ أن يتنحى عن هذه الرئاسة لما مكنوه من ذلك، ولما تركوه يسلك سبيلاً يهدم مطامعهم ويحطم مآربهم، ولاسيما أنهم كانوا يقدّرون أن هذه الوزارة قد تكون بسبب تقدم سنه آخر وزارة يتولاها، فهى إذن آخر فرصة تتاح لهم لتحقيق أقصى ما يستطاع تحقيقه، ونيل أكثر ما يتيسر لهم نيله! . . .

ولا ريب فى أن منزلة بعض منهم عند النحاس، وتأثيره فى مشاعره، وخصوصًا فيما يتعلق بشخصه، كانا فى مرتبة لا يدانيها نفوذ أى عضو من أعضاء الوفد ولو كان فؤاد سراج الدين نفسه، فكان من المحقق أن يتغلب هذا العنصر على فؤاد سراج الدين وعلى كل وفدى آخر يسعى لإقناع النحاس بالنزول عن رئاسة الوزارة الجديدة، وخصوصًا أن الفريق الأول كان سيظهر للنحاس بمظهر المدافع عن كرامته الشخصية الغيور على مجده الشخصى، بينما يظهر الفريق الثانى بمظهر من يدافع عن رغبة للملك ويعمل لتحقيق غرض شخصى ومنفعة ذاتية! . . .

ولا أشك لحظة واحدة فى أن فؤاد سراج الدين أدرك هذا كله فى ذلك الحين، ووزنه، وإن لم يفصح عنه لاعتبارات شتى، فى الأحاديث التى دارت بيننا على رئاسة الوزارة. ولكن من ينعم النظر فى الأجزاء التى أوردتها من تلك الأحاديث يَرَ أثر الاعتبارات التى

أشرت إليها واضحًا فى صيغة بعض ردوده، مع حرصه على التزام الصراحة التى كانت تسود مباحثاتنا عادة. وكنت من جهتى أقدر دقة موقفه وأشعر بأن هناك أمورًا لا يقدر على مصارحتى بها، وإن كان يعلم أننى على بينة منها! . . .

ولا مرية أنه كان لفؤاد سراج الدين مكانة خاصة فى «دار الزعامة»، ولا جدال فى أنه كان يتمتع عند النحاس وزينب هانم بمنزلة لا ينافسه فيها منافس من أعضاء الوفد، ولكن هذه المنزلة بكل ما انطوت عليه من صداقة، وألفة، وثقة، وعطف، وتقدير، كانت تنتهى عند حد معين، وهو «رئاسة الوزارة»!

وهنا يبرز جليًا معنى العبارة التى فاه بها النحاس حين قال لفؤاد سراج الدين غاضبًا: «تفضل خد رئاسة الوزارة إن كنت عاوزها! . . .».

وقد أراد عبد الفتاح الطويل أن يقنع فؤاد سراج الدين ساعتئذ بأنها عبارة «بريئة» قيلت «عفوا». . . وربما كان هذا ما اعتقده عبد الفتاح الطويل فعلاً. . . أما فؤاد فكان أعلم بالمؤثرات النفسية المحيطة بالنحاس، فأدرك من هذه العبارة، سواء قيلت عمدًا أو عفوًا، أن بعض الذين لهم على مشاعر النحاس سلطان ملأها بما أشاعه بعض المغرضين، وهو أن فؤاد سراج الدين يطمع فى رئاسة الوزارة ويسعى لها بمؤازرة بعض رجال الملك، هذه الرئاسة التى يجب عليه ألا يفرط فيها بحال ما لأن فى إسنادها إليه تبرئة له مما أراد خصومه أن يشوهوا به سيرته الوطنية بعد حادث ٤ فبراير! . . .

وقال فؤاد فيما بعد لبعض أخصائه إنه أراد يومئذ أن يجارى عبد الفتاح الطويل فى تفسيره، وهو أن العبارة قيلت عفوًا، فوجد أن صدورها عفوًا لا يقلل مطلقًا من دلالتها؛ لأنه إذا صح أن النحاس لم يتعمد التفوه بها، وإنما فلتت منه فى لحظة هياج وغضب، ففى ذلك دليل على أنها جاءت معبرة عما يطوى عليه مشاعره!!

* * *

وكان من نتيجة حالة النحاس الصحية وتأثيرها فى مقدرته على العمل، أن تملّك الوزراء إحساس بأن رئاسته للوزارة تكاد تكون رئاسة اسمية، وأن هيمنته عليها تكاد تكون هيمنة صورية!

ولا جدال فى أن الوزراء كانوا غير مسئولين عن نشأة هذا الإحساس، أريد بذلك أن أقول إن هذا الإحساس لم ينشأ عن طموح بعضهم إلى زيادة نفوذه، أو عن روح خبيثة

لعبت برءوس بعضهم، وإنما نشأ بفعل حالة النحاس نفسه، وكان نتيجة حتمية لهذه الحالة.

وكان من الطبيعى ألا يكون تأثير هذا الإحساس واحدًا ومتماثلاً فى جميع الوزراء، مع ما كانوا عليه من تباين فى المشارب والنزعات . . . فاختلف مداه باختلاف النفوس!

فقد رأى بعضهم أن هذا الاستقلال يطلق يده فى شئون وزارته ويعفيه من الرجوع إلى الرئيس إلا فى أحوال معينة، ويريحه من تدخل الرئيس فى سياسته وقراراته وتصرفاته، فانصرف إلى النهوض بأعبائه، غير ملتفت إلى ما يحدث حوله . . .

أما البعض الآخر، فلم يقف تأثير مسلك النحاس فيه عند هذا الحد، فاغتر بالاستقلال الذى يتمتع به، فزين له طموحه أن الظروف مواتية له لبلوغ الذروة فى النفوذ، لا فى دائرة اختصاصه وحدها بل فى محيط النحاس والمحيط الوفدى بوجه عام.

وبذلك تولدت العوامل التى أفضت مع الأيام إلى نشأة التطاحن الداخلى فى هيئة الوزارة!

وفى تلك الأثناء كان المطّلعون على حقيقة الأحوال فى داخل الوزارة الوفدية يسألون أين فؤاد سراج الدين؟ . . . ألا يرى الأخطار التى تهدد الوزارة؟ . . . ألا يشعر بأن قبضة النحاس على مقاليد الأمور قد تراخت . . . فماذا ينتظر السكرتير العام للوفد؟ . . . ولماذا لا يجعل من نفسه الرئيس الفعلى للوزارة فيدير شئونها بالنيابة عن النحاس لأنه عاجز عن إدارة شئونها ولا يريد أن يتخلى عن رئاستها الاسمية؟ . . .

والواقع أن فؤاد سراج الدين كان لا يجهل شيئا مما يعلمه المتسائلون . . . وإنما هم كانوا يجهلون ما يعلمه فؤاد سراج الدين . . .

فقد كان فؤاد يعلم أن النحاس مع ثقته به، وحبه له، وعطفه عليه، يشك فى أمره فى موضوع رئاسة الوزارة . . . ألم يكشف النحاس عما يريبه منه حينما قال له: إن وزارة الداخلية لم تعد تملأ عينك، فإذا كنت تريد رئاسة الوزارة فخذها! . . .

ويبدو أن هذا الموقف أنشأ عقدة نفسية لفؤاد، فعمل على ألا يتجاوز نشاطه وسلطته «خطًا» معينًا لئلا تزيد مخاوف النحاس من جهته فيرسخ فى ذهنه أنه يطمع فعلاً فى سلبه رئاسته وسلطاته! . . .

وكان فؤاد حريصًا على علاقاته الودية بالنحاس، فإنه إذا كان فؤاد لم يطمع فى رئاسة

الوزارة الوفدية هذه المرة على نحو ما بسطت قبلا، فليس معنى هذا أنه كان لا يفكر فى أن يصبح رئيساً للوزارة الوفدية يوماً ما بطريقة طبيعية شرعية، بل كان من حقه أن يفكر فى ذلك وأن يتطلع إليه، وفى هذه الحالة كان من البديهى أن يحرص على ألا تشوب صلاته بالنحاس شائبة؛ صوناً لمقامه فى المعسكر الوفدى! . . . وإذا شئنا أن نعترف بأنه يكن للنحاس وفاء وحبا شخصيين، كان لنا أن نضيف هذا الاعتبار إلى تفسيرنا للموقف الذى وقفه يومئذ . . .

وقابل النحاس ذلك من جهته بحرص شديد أيضاً على إشعار الوزراء، ولاسيما الجدد منهم، بأنه إذا كان لفؤاد سراج الدين منزلة خاصة عنده لاعتبارات شتى، فإن هذه المنزلة لا تجيز له شيئًا من حقوق الرئاسة ولا تخوله شيئًا من سلطات الرئاسة! . . .

أى بعبارة أخرى أفهمهم أنه هو الرئيس، وأنه لم ينزل لفؤاد عن حقه فى الإشراف على الوزارة، فلا سلطان لفؤاد عليهم إذن من هذه الناحية، ولا هيمنة!

وانقسم الوزراء إزاء هذه الميوعة ثلاثة أقسام: قسماً يدرك مقام فؤاد سراج الدين، ولا يرى غضاضة فى تزايد نفوذه، ولا يطمع فى منافسته فيه، وكان الوزراء الذين يؤلفون هذا الفريق لا يتخطون فؤاداً، بل يرجعون إليه عن طيب خاطر، ويحلون كلمته محلها من العناية والاعتبار.

وقسماً يدين بتقدمه وبلوغه المنصب الوزارى للنحاس شخصيّاً، ومع ذلك كان رجاله غير مخدوعين بما يحاول النحاس أن يصور به علاقاته بفؤاد سراج الدين، ويعلمون الحقيقة القائمة، وهى أن النفوذ الوفدى الأول عند النحاس هو نفوذ فؤاد، فلم يتجاهلوه ونظموا علاقاتهم به على هذا الأساس.

أما القسم الثالث فكان قوامه بعض الوزراء الجدد فى الهيئة الوفدية، وفى طليعتهم زكى عبد المتعال وزير المالية، فهؤلاء غرّهم ما أبداه النحاس، وتوهموا أن فى استطاعتهم أن يبلغوا عند النحاس المكانة التى بلغها فؤاد سراج الدين، وأن يضعفوا من نفوذه تدريجيّاً. وكان أول خطإ وقعوا فيه أنهم لم يقدروا حداثة عهدهم فى صفوف الوفديين، فأرادوا أن يكون لهم من أول يوم ما لبعض الذين رسخت أقدامهم فى المعسكر الوفدى من شأن ونفوذ، فألبوا عليهم غير واحد من زملائهم، فتكاتف هؤلاء طبعًا مع فؤاد سراج الدين، وكانت نيّات هذا الفريق الثالث قد وضحت له من قرائن ومظاهر شتى! . .

ولا أستطيع أن أقول إن النحاس أدرك يومئذ حقيقة نيّات الفريق الثالث فشجعه عليها، أى لا أستطيع أن أقول إنه فطن إلى أن وزراء هذا الفريق وضعوا نصب أعينهم القضاء على نفوذ فؤاد سراج الدين، وتشييد نفوذهم على أنقاضه فرضى عن ذلك. . . وإنما يخيل إلىّ أن النحاس فسّر تهافت بعض منهم على إرضائه وتحقيق «الرغبات الخاصة» بأنه مظهر لإخلاصهم له واعترافهم بجميله عليهم ورغبتهم فى إقامة الدليل على أنهم جديرون بثقته خليقون بعطفه. . . وأعنى «برغباته الخاصة» ما كان لأقاربه وأفراد عائلته من طلبات والتماسات! . . .

وسنرى فى فصل آخر، ما كان لهذه الملابسات كلها من تأثير كبير فى إخفاق الوزارة الوفدية.

الفصـــل الثامن والعشرون

سر عدم عرض وزارة الخارجية على واصف غالى

لاحظ كثيرون عند تأليف الوزارة الوفدية فى فبراير سنة ١٩٤٢ أن النحاس لم يعرض منصب وزير الخارجية على واصف غالى «باشا»، مع أنه تقلد هذا المنصب فى جميع الوزارات الوفدية السابقة . . . ثم عادوا فلاحظوا الملاحظة نفسها عند تأليف الوزارة الوفدية فى يناير سنة ١٩٥٠ ! . . .

والواقع أن لهذا الموضوع سراً . . .

ففى شهر أغسطس سنة ١٩٣٧ عدل النحاس وزارته التى ألفها فى سنة ١٩٣٦ .

وانتهز تلك الفرصة فأخرج من الوزارة محمود فهمى النقراشى «باشا»، وأخرج منها معه محمد صفوت «باشا»، ومحمود غالب «باشا»، وعلى فهمى «باشا» .

وكان واصف غالى وزيراً للخارجية فى تلك الوزارة، فقال للنحاس بمناسبة ذلك التعديل إنه يرغب فى اعتزال منصبه الوزارى مراعاة لحالته الصحية ! . . .

فحاول النحاس أن يقنعه بالعدول عن رأيه فلم يفلح إذ أصر واصف على أن صحته ساءت ولم تعد تمكنه من النهوض بأعباء منصبه ! . . .

فقال له النحاس عندئذ إن الوقت الذى اختاره للإخلاد إلى الراحة ليس مناسبًا، لأن خصوم الوفد سيستغلون خروجه من الوزارة؛ ليزعموا أنه يؤيد مسلك النقراشى ويعطف عليه ! . . . هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه أحد موقعى المعاهدة المصرية ــ الإنجليزية، فلا أقل من أن يبقى فى وزارة الخارجية حتى تجتاز أول مرحلة من مراحل تنفيذ نصوصها ! . . .

غير أن جميع الاعتبارات التى ساقها إليه النحاس لم تثنه عن عزمه، فتشبث بأن صحته فى حاجة ملحة إلى الراحة التامة!

وإزاء هذا التصميم القاطع لم ير النحاس مندوحة عن إجابته إلى طلبه، فأبلغ الأمر للقصر ورشح محمد محمود خليل «بك» وزيراً للخارجية مكانه . . .

وبينما كان النحاس ينتظر أن يتلقى من القصر أن الملك وافق على إحلال محمد محمود خليل محل واصف غالى فى وزارة الخارجية، خاطبه كبير الأمناء فى القصر بالتليفون وقال له: إن مولانا يرى أن من الخسارة أن تحرم وزارة الخارجية من واصف باشا فى الظروف الحاضرة! . . .

فقال النحاس: إنه يشاطر جلالة الملك رأيه، ولكنه بذل كل ما فى طاقته لتحويل واصف باشا عن تصميمه فلم يوفق!

فقال له مخاطبه: إذا كررت رفعتك سعيك الآن فسترى أنه سيقبل! . . .

وما كاد النحاس يتصل بواصف غالى من جديد حتى تبين له أن ما أبلغه إياه القصر صحيح!!

فقد ردّ عليه واصف بأنه مادامت هناك رغبة فى أن يبقى فلا يسعه إلا النزول عليها! . . .

وتظاهر النحاس بالاغتباط وقال له إنه شديد الارتياح إلى هذا القرار وشكره عليه . . .

وفى اليوم نفسه، أسر النحاس إلى بعض خلصائه أنه شعر بمرارة لم يشعر بها من قبل للموقف العجيب الذى وقفه واصف، فإنه لم يخطر على باله قط أن تذهب جميع جهوده فى إقناع واصف بالبقاء أدراج الرياح، فإذا صدرت إليه إشارة خفيفة من القصر امتثل ورجع عن قراره!

واستقرت هذه المرارة فى نفس النحاس، فلم يدعُ واصف بعد ذلك إلى الاشتراك فى أى وزارة وفدية أخرى!!

الفصـل التاسع والعشرون

أردت الخروج من القصر

كان يمثل إيطاليا فى مصر سنة ١٩٣٥ وزير مفوض، يدعى الكونت باليانو، نشأت بينه وبينى أواصر صداقة شخصية متينة.

وزرته يوما فألفيته فى حالة عصبية غير عادية، فقصّ علىّ أنه فوجئ من يومين بوصول مفتش من وزارة الخارجية بروما، وأن هذا المفتش أخذ يتصل بمعاونيه فى شئون شتى تتعلق بعمله قبل أن يتصل به هو!

ولم يخف علىّ أنه وجد فى هذا التصرف مساسًا بكرامته، وأنه أرسل برقية بهذا المعنى إلى موسولينى وضمنها احتجاجًا على معاملته بهذه الكيفية.

فقلت له: إننى أخشى ألا يتقبل موسولينى برقيته قبولا حسنا... فقاطعنى بقوله: بل قل إنه لن يكون لها سوى نتيجة واحدة!

فقلت: إذن؟...

فقال: اسمع يا صديقى... أنت لاتزال شابا، ولا يزال مجال التقدم والترقى فسيحا أمامك، فاعلم أن الصعوبة ليست دائما فى الوصول، بل فى الانسحاب فى الوقت الملائم، وأن كثيرين من الرجال المشتغلين بالسياسة يرتكبون أعظم الأخطاء فى حياتهم؛ لترددهم فى الانسحاب من الميدان فى الفرصة المناسبة، فلا أريد أن أكون منهم!

وفى الأسبوع نفسه تلقى الكونت باليانو برقية باستدعائه إلى روما!... فلم يفاجأ بها...

وكانت تلك البرقية خاتمة خدمته الحكومية...

ولم يأسف على ذلك فقد كان منذ هجوم موسولينى على الحبشة ينظر إلى مستقبل

الأمور فى إيطاليا من خلال نظارة سوداء، وقد قال من اليوم الأول لحرب الحبشة: «إلى أين يسوقنا هذا الرجل؟ . . . لا أدرى!». . .

وكان حديثه معى عن حكمة الانسحاب فى الوقت الملائم من الأحاديث التى رسخت فى ذهنى منذ نشأتى ولم تبرح مخيلتى يومًا من الأيام.

* * *

وبعد تأليف الوزارة الوفدية بأمد قصير رأيت أن أعمل بنصيحة الكونت باليانو، و«أن أنسحب من القصر فى الوقت الملائم».

ولم يكن هناك وقت أكثر ملاءمة للانسحاب من ذلك الوقت . . . وكنا فى شهر مارس سنة ١٩٥٠.

فالحالة فى داخل البلاد هادئة، فلا حوادث ولا اضطرابات . . .

وفى الحكم وزارة وليدة انتخابات أجرتها وزارة محايدة . . .

والعلاقات بين الوزارة والملك تسير سيرًا حسنًا، وقد تبددت مخاوف الملك من ناحية النحاس . . . وإنجلترا على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الوزارة . . .

فالوقت إذن ملائم للانسحاب، وإذا انسحبت لم يقل أحد إنه فر من الميدان والمشكلات تحيط بالملك من كل جانب!

ولم يقل الملك: إنه يتخلى عنى وأنا أجابه المشكلات التى أجابهها!

ولا أكتم أننى كنت أفضل الانسحاب من غير أن أثير غضبه ومن غير أن أؤلبه علىّ! . . .

وكانت علاقاتنا الشخصية يومئذ فى أوج مراحلها، وخصوصا وقد اطمأن إلى نتائج السياسة الجديدة التى دعوته إلى اتباعها . . .

* * *

وكان فاروق نفسه فى مقدمة العوامل التى بعثتنى على التفكير فى الاستفادة من نصيحة الكونت باليانو!

بل إن فاروق نفسه كان العامل الأول، والرئيسى، فى تقديرى اعتزال خدمته!

بل أعترف بأنه لولا هذا العامل، أى لولا فاروق نفسه، لربما لم أقرر الانسحاب بالسهولة التى قررته بها!

فإنى لما عرفت فاروق، واختلطت به، كان من الطبيعى أن تستوقف نزواته نظرى، وأن تسترعى انتباهى، ولكنى لم أفزع منها، ولم أر فيها ما يدعو إلى القلق والتشاؤم. . .

فقد كنت أعلم ما يعلمه عدد غير قليل من الناس، وهو أن فى الأسرة العلوية شذوذًا موروثا، فعزوت بعض تلك النزوات إلى ما ورثه عن آبائه وأجداده، وعزوت الجانب الآخر منها إلى نزق الشباب، واندفاع الشباب، وقلة خبرة الشباب، وبخاصة أنه اعتلى العرش وهو فتى جميل الصورة، قوى البنية، واسع الثروة، لم يستوف علمه بعد، ولم يعرف من الدنيا إلا اليسير، وقد زاده حب الشعب له عند توليه العرش اعتزازًا بسلطانه، وزاده تبارى الحكام فى التزلف له اعتدادًا بنفسه!

أدخلت هذه الاعتبارات جميعا فى تقديرى، وتوقعت أن يكون العمل معه شاقا، ولكنى قلت لنفسى إن الأيام بتجاربها ستعالج نزواته تدريجيّا وتباعد بينه وبين مواطن الزلل شيئًا فشيئًا، فلم أعبأ بما يحف بالعمل معه من صعاب، وتذرعت بالصبر وطول الأناة، وتوفرت على خدمته بكل قواى، ناظرًا إلى المستقبل بتفاؤل وابتسام، عاقدًا رجائى على دروس الأحداث وعبر الأيام!

غير أن الأحداث والأيام ما لبثت أن أخذت تثبت لى خطأ تقديرى من أساسه!

فقد لاحظت مع الوقت، وسنة بعد أخرى، أن تقدمه فى السن لا يلطف من نزواته، ولا يخفف من غلوائه! . . .

وأن التجارب تمر به بدون أن تحد من اندفاعه أو تقلل من استهتاره . . . بل بدون أن تترك أثرا فى وعيه أو فى قلبه!

وأن الأزمات، على اختلاف أنواعها، تهزه يوما أو أياما، ثم يزول تأثيرها زوالا تامّا كأنها لم تكن! . . .

وكان من الطبيعى أن يشغل ذلك تفكيرى وأن يثير هواجسى. . .

فما أتت سنة ١٩٤٩ على آخرها حتى كانت النتيجة التى خرجت بها من تفكيرى الطويل تحثنى على اتباع النصيحة التى أسداها إلىّ الكونت باليانو قبل ذلك بخمس عشرة سنة. . .

فقد أضحت عقيدتى أن فاروق الرجل يحارب فاروق الملك!

وأن فاروق الرجل يهدم كل ما يبنيه فاروق الملك!

وأن لا فائدة ترجى من دروس الأحداث والتجارب ومن تعاليم الأزمات والمحن!

* * *

وكانت صحتى عاملا كبيراً فى القرار الذى قررته، فقد أضناها التعب والإرهاق، فأصبحت لا تقوى على مقاومة برد طفيف، ولا تحتمل أقل تغيير فى نظام المعيشة، وصار يندر أن ينقضى شهران أو ثلاثة أشهر من غير أن ألزم الفراش أياما، بالرغم من العلاج الذى كان طبيب أخصائى كبير يتعهدنى به يوميا. . .

وازدادت حالة ساقى اليسرى سوءًا، وأنذرنى الأطباء بوجوب إراحتها، وإلا أقعدتنى معظم أشهر السنة!

وقد أبى فاروق منذ عرفته أن يمنحنى إجازة ليوم واحد، وكانت الأسابيع الثلاثة التى قضيتها فى لبنان فى صيف سنة ١٩٤٦ الإجازة الوحيدة التى تمتعت بها فى أثناء ملازمتى الطويلة له، ومع ذلك لم تكن تلك الأسابيع الثلاثة إجازة بمعناها الصحيح، بل كانت فترة نقاهة ضرورية لمرض ألزمنى الفراش أكثر من شهر. . .

وأردت فى صيف سنة ١٩٤٨ أن أسافر إلى فرنسا لمعالجة ساقى، فأعددت جواز سفرى، وحولت إلى باريس المال الذى تقتضيه نفقات إقامتى وعلاجى، لأكون مستعداً للسفر عندما أظفر بموافقته على إجازتى، وذهبت يوما إلى القصر وجواز السفر فى جيبى، وكنت فى حاجة إليه لاستيفاء بعض الإجراءات، ولما دخلت على فاروق فى الجناح الخاص به، أذن لى فى نزع سترتى، فنزعتها ووضعتها على كرسى، فلمح جواز السفر، فأخذه وقلبه، ولما وقع نظره على «تأشيرات» الدول ومعاملات تحويل المال استشاط غضبا، وأنّبنى على تفكيرى فى السفر بدون إذنه، وعبثا حاولت إفهامه أنه لم يكن معقولا أن أسافر قبل أن أستأذنه فى السفر، وقبل أن أنال موافقته عليه، وأننى لم أهتم بإنجاز إجراءاته «مقدما» إلا لكى أكون متأهبا له عند سماحه به، فلا أضيع عندئذ وقتا فى استيفاء الإجراءات والمعاملات. . . ولم يهدأ إلا لما قال لى إنه سيأخذ جواز السفر ويحتفظ به!

ولم يسمح لى بالسفر طبعا!

* * *

وكنت فى ذلك الحين، إلى جانب عملى فى القصر، أتولى رئاسة تحرير جريدة «المقطم»، وأنهض بمهام مستشار الإذاعة المصرية وهو المنصب الذى عينت فيه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ بعقد لخمس سنوات، وكان النقراشى رئيسا للوزارة إذ ذاك.

وانتهزت فى منتصف سنة ١٩٤٩ فرصة نشأة خلاف بينى وبين بعض شركائى من أصحاب «المقطم»؛ فاستقلت من رئاسة تحريره تخفيفا من أعبائى.

وكان علىّ فوق هذا كله أن أمضى السهرة بصحبة فاروق «بالأمر» فى معظم الليالى، وندر أن أذن لى بالانصراف قبل الساعة الواحدة صباحا، وكثيراً ما استبقانى معه حتى الساعة الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسة صباحا، فعرفت ليالى كثيرة لم أنم فيها سوى ساعتين!

ومع أنه كان يشعر أحيانا بأننى متعب تعبا شديدا، وأننى لا أقوى على فتح عينى، كان يصر على أن ألازمه حتى نهاية السهرة، ثم لا أكاد أعود إلى بيتى وأشرع فى نومى حتى يوقظنى تليفونيا لموضوع نسى أن يكلمنى عنه فى أثناء جلستنا، أو لتكرار بعض ما قاله فى خلال سهرتنا!

وأذكر أننى قلت له مرة فى إحدى سهراتنا، وكان التعب قد أخذ منى كل مأخذ: إن الناس يتمنون وظيفة، أو رتبة، أو نشانا، أو مجداً... أما أنا فلا أتمنى سوى شىء واحد!

فقال: وما هو؟

فقلت: «الملاية» البيضاء.. أتمنى أن أمد رجلىّ على سريرى... أتمنى «الملاية» البيضاء... لا أكثر!

فضحك ولم يتحرك، وامتدت بنا السهرة إلى الساعة الرابعة صباحا وليس معنا ثالث يشاركنى فى تحمل عبء الحديث...

فقد كان لا يستطيع النوم إلا مع الفجر!

وفى الغد كانت درجة حرارتى ٣٩ْ فتمتعت «بالملاية» البيضاء، ولو مريضا.

وكان أصدقائى يتساءلون كيف أقوى على تلك الحياة... حياة العمل فى النهار، والسهر فى الليل، واختلاس النوم اختلاسًا... أسبوعا بعد آخر، وشهراً بعد آخر، وسنة بعد أخرى... من غير راحة أو إجازة!

والواقع أننى كنت عائشا على أعصابى . . .

ولكن لم تأت سنة ١٩٤٩ على آخرها حتى أيقنت أن ما أضحى به من صحتى وقواى وأعصابى ذاهب سدى، وأن استمرارى فى هذه التضحية إجرام فى حق نفسى وفى حق عائلتى ، فازددت تصميما على الانسحاب!

* * *

وحدث فى صيف سنة ١٩٤٩ حادث صغير كان له تأثيره فى تقريب «الانسحاب» إلى نفسى ، فقد كنت جالسًا يوما مع فاروق فى مكان عام بالإسكندرية يطل على البحر ، فحدثنى عن كياسة صاحبه ونشاطه حديث المعجب به ، ثم قال : وفى اليوم اللى يقع فيه «بوللى» سأعينه محله!

وكان يعنى «بيقع» . . أن يسقط ميتا!

وقال ذلك بلهجة من يقول إنه سيستبدل سيارة بأخرى!

مع أنى لم أعرف بين الذين كانوا قائمين على خدمته من خدمه بالنشاط والتفانى اللذين خدمه بهما «بوللى» ، وكنا جميعا نتوقع كل يوم أن نسمع أن «بوللى» قضى نحبه من شدة تعبه وإجهاده ، فقد كان الخادم الذى لا ينام ولا يستريح ، وكان المعروف أنه ليس بين رجال فاروق الخصوصيين من يدانيه فى المنزلة التى له عنده!

ولذا شق علىّ فى ذلك اليوم أن أسمع فاروق يتكلم عنه بتلك اللهجة بدلاً من أن يشفق على حاله ويخفف عن كاهله رأفة به ورحمة بأولاده . . .

وفى ذات يوم قال لى فاروق وهو يحاول أن يثنينى عن السفر إلى أوروبا لمعالجة ساقى : أريد يا كريم أن أصارحك بأمر يتجنب الأطباء مصارحتك به ، وهو أن لا فائدة لساقك من كل علاج ، وستظل العلة تتفاقم إلى أن يأتى يوم يضطر فيه الأطباء إلى بترها ، فإذا كنت فى هذا اليوم لاتزال فى «شرف الخدمة» أمرت بإدخالك مستشفى فؤاد (المؤاساة) . . .

وكان جادّا فى حديثه!

فضحكت ، فظن أننى لم أحمل حديث بتر الساق على محمل جدى ، فقال : أنا لا أمزح!

فقلت : ليت جلالتك كنت مازحا . . .

فقال : ليس فى احتمال بتر الساق ما يضحك!

فقلت : إنى لا أضحك لهذا الجزء من الحديث ، فإن أمره بيد الله . . .

فقال : وما الذى يضحكك إذن؟

فقلت : قول جلالتك إنه إذا كنت فى «شرف الخدمة» أمرت بإدخالى المستشفى على حسابك ، أى إذا ــ وهنا شددت على مخارج الألفاظ تشديدا جعل لهجتى لا تخلو من روح التهكم ــ لم أكن فى «شرف الخدمة» ضننت علىّ بنفقات بتر الساق!!

وأحس بوقع حديثه من نفسى ، فحاول أن يكون مداعبا ، فقال باسمًا : «الشرط نور» . . .

وكان «النور» وضاء ، فسقطت آخر غشاوة كانت على بصرى!

وأيقنت مما كنت فى ريب منه ، وهو أن فاروق الذى أخدمه لا يحب أحدا ، وأنه عندما يعتقد أنه يحب زيداً من الناس لا يكون إلا متوهما أنه يحبه ، أما الحقيقية فهى أنه لا يحب زيدا بل يحب فى زيد الرجل الذى يخدمه ويفيده ، فإذا استغنى عنه أو زالت الفائدة زال الحب ، ولذلك لم يكن له أصدقاء حقيقيون ، فقد كان لا يعرف كيف يحب حبا حقيقيا أو كيف يصادق صداقة حقيقية ، حتى لما كان يخيل إليه أنه يحب وأنه يصادق!

وقد تعمدت أن أقول : إنه كان «لا يعرف» كيف يحب أو كيف يصادق . . . فإن ذلك كان جزءا من خلقه ومن طبيعته!

كان طبعًا فيه ، ولم يكن تطبعًا!

فقد ولد محروما من هذه النعمة!

* * *

ومن الاعتبارات التى حضتنى على تقرير «الانسحاب» إدراكى أن الناس يملون وجوه المحيطين بصاحب السلطان ، ويحملونهم تبعات كثيرة فى غير مواضعها لجهلهم الحقيقة فى أغلب الأحوال والأحيان . . .

ولم يكن خافيا علىّ أن بعض المظاهر كانت ضدى على خط مستقيم ، وفى مقدمتها

ظهورى مع فاروق فى الأماكن العامة ومصاحبتى له فى سهراته وفى غدواته وروحاته، فلم أكن فى نظر كثيرين سوى سميره فى مجالسه ورفيقه فى لهوه . . .

بل لم أكن فى تقدير كثيرين سوى واحد من أولئك الذين يزينون للملك حياة المجون والاستهتار!

ولم يكن أحد يدرى ما كان ذلك السهر يكلفنى من تضحية صحية على الأقل . . .

ولم يكن أحد يدرى ما كنت أبذل فى سبيل ردع فاروق وكبح جماحه . . .

ولم يكن أحد يدرى كم من عمل أنجزت فى ظل تلك العلاقة الشخصية . . .

ولم يكن أحد يدرى بما كان لى من نصيب فى إنهاء النظام الذى عرف بنظام القصر، وفى إجراء انتخابات سنة ١٩٤٩ على يد وزارة محايدة؛ رغبة منى فى الاتجاه بفاروق نحو الطريق الدستورى . . . والذين كانوا يعرفون تلك الأسرار لم يكن من مصلحتهم أن يتظاهروا بأنهم يعرفونها سواء كانوا من رجال القصر أو من رجال السياسة . . .

ولم يكن أحد يدرى بما بذلت فى سبيل العلاقات العربية سوى عدد يسير من المسئولين فى مصر وفى سائر البلدان العربية . . .

وكنت من جهتى فى مركز لا يمكننى من التحدث عن عملى، بل لا يمكننى من إماطة اللثام عن الحقيقة، لأن كل حديث من هذا القبيل كان يقتضى إزاحة الستار عن أسرار، ولم تكن هذه الأسرار ملكا لى . . .

وكان من الطبيعى أن يفضى سكوتى الإجبارى إلى ازدياد الإشاعات والأقاويل التى تمسنى مادام أصحابها لا يجدون من ينبرى للرد عليها ودحضها . . .

وانضم إليهم الذين كانوا فى الحكم، ثم أقصوا عنه، وما لبثوا أن علموا أن كريم ثابت هو المسئول عن السياسة الجديدة . . .

وتآزر معهم كل من خاب له أمل فى القصر وعند الملك، فقد كان أصحاب الآمال التى تتحقق يشكرون بين «أربعة جدران» فلا يسمع أحد شكرهم وثناءهم، أما أصحاب الآمال التى كانت لا تتحقق فكانوا يملئون الدنيا صياحا إذ كانوا لا يرون لعدم تحقيق آمالهم سوى علة واحدة وهى وجود كريم ثابت إلى جانب الملك! . . .

ومع ذلك لم تكن جميع تلك الاعتبارات وغيرها لتحملنى على «الانسحاب» بسهولة لو لم أفقد الرجاء وأقطع الأمل من ناحية فاروق شخصيا على نحو ما قلت فى مستهل هذا الفصل . . .

ففى نهاية سنة ١٩٤٩ اكتملت لدىّ جميع العناصر التى بنيت عليها قرارى فأزاحت آخر ستار كان يحجب عنى الحقيقة المؤلمة ، وهى أن لا فائدة ترجى من إصلاح فاروق وخصوصا بعدما وقع فى أسر القمار ، ولم تعد الحياة تحلو له إلا حول المائدة الخضراء!

وجاءت خطبته لناريمان والظروف التى تمت فيها معززة لما اتجه إليه تصميمى فقررت أن أعتزل خدمته وأن أنسحب من عابدين فى أول فرصة تسنح لى . . .

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٥٠ رأيت ، كما ذكرت آنفا ، أن الوقت ملائم من جميع النواحى لإخراج قرارى من حيز الفكر والتصميم إلى حيز الفعل والتنفيذ.

وكنت يومئذ فى أعلى منازل الرضا والتقدير عند الملك ، ولعل شعورى بأنى غير مرغم على اعتزال منصبى هوّن علىّ العمل بنصيحة الكونت باليانو ، فانتهزت ذات ليلة فرصة وجودى وحدى مع فاروق وقلت له : لى التماس عند مولانا . . .

فقال : نعم . . .

فقلت : إن جلالتك تعرف حالتى الصحية ، وتعرف أننى محتاج إلى راحة وإلى علاج طويل الأمد ، ولم أشأ أن أتقدم بهذا الالتماس والظروف غير مناسبة ، أما الآن فالحالة على ما أعتقد تسمح بأن أرجو من جلالتك أن تعفينى من منصبى ، ولاسيما أنه أصبح للديوان رئيس (حسين سرى) يستطيع أن يتفرغ للعمل السياسى مع الحكومة . . .

فأذهله حديثى وقد توقع فى ذلك الوقت أن ألتمس منه كل شىء إلا إعفائى من منصبى ، فقال : أنت تعلم يا فلان أن صحتك تهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن استغنى عنك الآن ونحن فى بداية عهد جديد!

فقلت : سأكون خادمك فى خارج القصر ، كما كنت خادمك فى داخله فأرجو . . .

فقاطعنى بقوله : على كل حال إن الآن ليس وقت سفر إلى أوروبا للعلاج . . . وعندما يأتى الصيف نرى هل حالتك تستدعى أن تسافر بإجازة أم لا . . . أما فكرة الاستقالة فاطردها من رأسك إلا إذا كنت تريد أن تقطع صلتك بى . . .

فلم يسعنى إلا أن أقول له : أمرك يا أفندم . . .

وأن أنتظر فرصة أخرى . . .

فقد كنت مقرراً الانسحاب، ومصمما على اعتزال منصبى، ولكنى كنت أريد الانسحاب بدون خلاف أو غضب وبدون أن يتحول «حب» فاروق لى إلى بغض وعداء . . .

أما وقد قال «إلا إذا كنت تريد أن تقطع صلتك بى» لم أجد مندوحة عن النزول على رغبته إذ لم يكن لعبارته سوى تفسير واحد فى لغة الملوك، أو فى لغة الملك فاروق على الأقل . . .

ومن تلك الليلة بدأت جهاداً جديداً . . . جهاداً فى سبيل الخروج من القصر، والتحرر من خدمة الملك، مع عدم استفزاز الملك خشية أن يتحول إلى عدو . . . إذ لم يكن من السهل فى تلك الأيام أن تفتح أبواب الرزق فى وجهى إذا عرف الذين بأيديهم مفاتيحها أن الملك يناوئنى ويعادينى، وكان خروجى من القصر وحده كافيا لأن يبعثهم على التساؤل عن شعور «جلالته» نحوى والاستيثاق من أن تعاونى معهم لن يعطل مصالحهم ويجر عليهم غضب الملك!

ودام هذا الجهاد، الفريد فى نوعه، سنة ونصف السنة، فكان أصعب جهاد خضته فى حياتى! . . .

الفصل الثلاثون

مسألة أعضاء مجلس الشيوخ

عرف السعديون والأحرار الدستوريون، ومن إليهم، بعد استقالة إبراهيم عبد الهادى، أننى المسئول عن السياسة الجديدة التى أطاحت بوزارتهم وحكمهم، فسخطوا علىّ!

وكان لبعض كبار رجال القصر نصيب وافر فى إطلاعهم على المجهول من الأسرار كلما عاتبهم قطب من أقطابهم على التحول العظيم الذى تحوله القصر نحوهم. . .

غير أن السعديين والأحرار الدستوريين، والذين كانوا يرون رأيهم، كتموا حقدهم صاغرين فى الفترة التى تلت استقالة وزارة عبد الهادى مباشرة؛ لاشتراكهم فى الوزارة التى خلفتها، وأعنى وزارة حسين سرى الائتلافية. . .

فقد كان من غير المعقول، وهم شركاء فى الوزارة الجديدة، أن يجهروا بالسخط الذى كانت ناره تحتدم فى قلوبهم، ثم لما حول حسين سرى وزارته الائتلافية إلى وزارة محايدة، اضطروا إلى الاستمرار فى إخفاء حقيقة شعورهم مادامت الانتخابات لم تجر بعد. . .

ولكن ما كادت الانتخابات تسفر عن فوز الوفد بالأغلبية واضطلاع النحاس بالحكم حتى استحال سخطهم نقمة!

* * *

وكان مبعث نقمتهم أنهم لم ينظروا إلى السياسة الجديدة ونتائجها إلا على ضوء الشهوة الحزبية، فلم يروا فيها سوى أنها أفقدتهم الحكم وأقصتهم عن المناصب الوزارية، كأنما الوزارة تخليد لا تقليد، وكأنما الحكم غاية لا وسيلة، وكأنما الأحزاب لا تقدر على خدمة بلادها إلا إذا كانت فى الحكم!

ومع ذلك ظل لهم أمل أخير، وهو ألا يقوم ودٌّ بين الملك والنحاس، وأن تتكرر نشأة الأزمات القديمة، فيتيسر لهم عندئذ أن يصطادوا فى الماء العكر، وأن يستردوا منزلتهم عند فاروق كما حدث كل مرة تولوا فيها الوزارة!

غير أن استقالة حسين سرى من رئاسة الديوان، وما ذاع عن أسبابها وظروفها، وسير العلاقات بين القصر والوفد سيراً يدل على أن الصفاء والوئام حلاً محل الجفاء والخصام ـ قضى على الأمنية التى كانوا يمنون بها أنفسهم!

ولما تبين لهم أن سياسة الانتظار سيطول أمدها، ولم تكن أعصابهم لتصبرهم عليها بعدما استمرءوا الحكم، قرروا أن يعدلوا عن موقفهم السلبى وأن ينتهجوا خطة إيجابية . . .

وأجمع رأيهم على محاربة كريم ثابت!

* * *

ولم تكن الرغبة فى الانتقام مما ساهم فى تحقيق السياسة الجديدة غايتهم الوحيدة من الخطة التى اتفقت عليها كلمتهم . . .

بل كان لهم غاية أخرى منها، وهى القضاء على الرجل الذى يقرب بين النحاس وفاروق، ويوفق بين القصر والوزارة!

وكانت جميع الدلائل تدل على أن كريم ثابت هو هذا الرجل!

فقد عاد نظام العمل بين القصر والوزارة، بعد خروج حسين سرى من رئاسة الديوان، إلى ما كان عليه فى عهد الوزارات السابقة ـ أى وزارات النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وحسين سرى ـ فبينما كان حسن يوسف لا يبارح مكتبه إلا نادراً ليتوفر على أوراقه واستقبال زواره، كنت أنهض بمعظم الاتصالات التى تحتاج إليها العلاقات اليومية بين القصر والوزارة . . .

وبعدما كنت أظن أن الفرصة الملائمة للانسحاب من «عابدين» قد حانت، إذ الظروف بعد خروج حسين سرى من رئاسة الديوان تردنى إلى نشاطى السابق على غير رغبة منى . . .

وقد اضطرتنى أزمة زواج فتحية ورياض غالى إلى التردد على النحاس تحت جنح

الظلام . . . فلما نمى إلى المعارضين نبأ زياراتى المتعاقبة له فى أوقات غير عادية حملوها على أنها جزء من الجهود التى أبذلها لتعزيز العلاقات بين الوفديين والوزارة . . . ولم يكن الباعث الحقيقى على تلك الزيارات معروفًا لأحد!

وجاءت المظاهرة التى تعمدها فاروق يوم الاحتفال بافتتاح «مبرة فؤاد الأول» بالقلعة ضغثا على أبالة ، فأيقن السعديون والأحرار الدستوريون وحلفاؤهم أنه لابد من القضاء على كريم ثابت إذا أرادوا القضاء على التفاهم القائم بين فاروق والنحاس . . .

وكان زوال هذا الوفاق سبيلهم الوحيد إلى الحكم!

وقدم مصطفى مرعى استجوابه المشهور فى مجلس الشيوخ ، فكان إيذانًا ببدء الحرب التى أعلنوها على كريم ثابت . . .

وقابل الشيوخ المعارضون حملته علىّ بحماسة شديدة ، تجلى فيها عداء المعارضة لى بأجلى مظاهرها . . .

ومع تأييد السعديين والأحرار الدستوريين لموقفه ، اغتبطوا بأن يرفع لواء الحملة رجل لا تربطه بهم صلة حزبية حرصا منهم على استبقاء «خط رجعة» فى علاقاتهم بالقصر!

وكان مصطفى مرعى بارعًا فى إعداد استجوابه من ناحية «التكتيك» ، فبعدما تكلم عن خمسة آلاف جنيه دفعتها إدارة مستشفى «المؤاساة» لكريم ثابت ، استطرد إلى الكلام عن الشطر الثانى من استجوابه وكان عن الذخيرة والأسلحة الفاسدة التى ظهرت فضائحها فى حرب فلسطين ، فألهب كلامه حماسة ا لمعارضين . . .

ولئن كان مصطفى مرعى لم يذكر اسمى فى حديثه عن الأسلحة والذخيرة ، فإن مجرد ربط هذا الحديث بحديثه عن علاقتى «بالمؤاساة» كان كافيًا لإيهام سامعيه بأن لكريم ثابت صلة وثيقة بموضوع الذخيرة والأسلحة الفاسدة!

وتوقعت المعارضة أن يكون ما دار فى مجلس الشيوخ نهاية كريم ثابت فى القصر . . . فقد ظنت أن موضوع اتفاقى مع «المؤاساة» كان مجهولاً من الملك ، وأنه متى علم به من أقوال مصطفى مرعى لم يتردد فى فصلى من خدمته . . .

أما فاروق فكان على بينة من الموضوع ، وهو الذى أمرنى بقبول العرض الذى عرضه علىّ الدكتور أحمد النقيب مدير المستشفى .

ومع ذلك ذهبت إليه عقب ما حدث فى مجلس الشيوخ ، ورجوت منه أن يعفينى من منصبى لأكون حرّا فى الدفاع عن نفسى وفى إذاعة بعض الأسرار السياسية عن التعاون الذى قام بين وزارات السعديين والأحرار الدستوريين وبينى ، فأبى ، وقال لى : «هل أنت مسئول أمامهم أم أمامى؟ ومادمت متمتعًا بثقتى فلا أرى لماذا تستقيل!» .

فقلت : وكيف أسكت على موقفهم فى مجلس الشيوخ؟

فقال : إن الناس سيدركون أن المعارضة لم تتحمس هذه الحماسة كلها لخمسة آلاف جنيه ، بل لرغبتها فى القضاء عليك ، فإن أنت استقلت خدمت غرضها وحققت أمنيتها . . .

فكررت رجائى ، فأصر على رفضه وقال : وإذا كنت أنت ترضى أن تخرج من القصر فى هذه الظروف فأنا لا أرضى ذلك لنفسى!

وفى الغد نشرت جميع الصحف خبرًا جاء فيه أن كريم ثابت المستشار الصحفى قدم استقالته من منصبه فى القصر «ولكن جلالة الملك أمر بعدم قبولها» .

وكانت الاستقالة الثانية فى خلال ثلاثة أشهر!

* * *

وبعد ذلك بيومين اتصلوا بى من قصر القبة ودعونى إلى مقابلة الملك ، وقالوا لى إنهم اتصلوا بحسن يوسف للغرض نفسه ، وكانت الساعة قد أشرفت على الرابعة بعد الظهر .

والتقيت بحسن يوسف فى مكتب «التشريفاتى النوبتجى» فسألنى هل سمعت شيئًا عن موضوع هذه المقابلة؟ فأجبت سلبًا .

ثم دعينا إلى «الصالون» الخصوصى فى الجناح الخاص بالملك بالطابق العلوى ، وما كدنا ندخله حتى أقبل علينا فاروق بالعباءة «السكروتة» التقليدية وبيده تقرير مكتوب بالفرنسية على ورق أزرق ، وخاطبنا بعد التحية بقوله : لقد دعوتكما لأتلو عليكما ما جاء فى هذا التقرير ، وقد تلقيته ظهر اليوم من رجل تعرفانه ولى بمعلوماته ثقة تامة . . .

وأخذ يتلو علينا التقرير . . . فإذا صاحبه يقول له إن كريم ثابت ليس المقصود وحده بالحملة التى شنتها عليه المعارضة ، بل المقصود بها كذلك هو الملك نفسه . . . وإن المعارضة أرادت أن تكون هذه الحملة على كريم ثابت بمثابة «تجربة» فإذا نجحت ، توسعت

فيها واسترسلت، وتناولت كل مرة موضوعًا جديدًا يمس جلالته عن قرب أو عن بعد . . . وإنه فى مقدمة الموضوعات التى تنوى إثارتها موضوع أسلحة حرب فلسطين وذخيرتها من نواح مختلفة، وموضوع إصلاح اليخت الملكى «محروسة»، وموضوع بيع اليخت الملكى «فخر البحار» للحكومة . . إلخ .

ولما انتهى من تلاوة التقرير قال إنه يشاطر صاحبه رأيه، ويعتقد أن هذه الحملة المناوئة له جديرة بالبحث والاهتمام، وإنه لذلك يطلب إلينا أن نفكر فى أمرها تفكيرًا جديًا «فإن الموقف أخطر مما تظنون»!

فقال حسن يوسف إنه يبدو له أن صاحب التقرير بالغ فى وصف الحالة، وأنه ليست هناك حملة مدبرة، وأن ما حدث فى مجلس الشيوخ كان عاصفة هبت ثم ولّت، ولم يكن مقصودًا بها ما استخرجه صاحب التقرير . . .

فالتفت فاروق إلىّ وقال: وأنت ما رأيك؟

فقلت: إن جلالتك تقدر حتمًا ما أشعر به من حرج . . .

فقاطعنى قائلا: ده مش كلام! . . . وعلى كل حال أنا أبلغتكما ما عندى، وصارحتكما برأيى، فاذهبا الآن وفكرا فى الموضوع من جميع نواحيه!

* * *

وبعد أسبوع من هذا الحديث أقيمت مأدبة غداء رسمية فى قصر رأس التين بمناسبة انتقال الملك إلى الإسكندرية رسميا (٨ يونيو ١٩٥٠) ودعى إليها رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، والوزراء، وكبار رجال القصر، وهى المأدبة التقليدية التى كانت تؤدب عند انتقال البلاط إلى العاصمة الثانية لمناسبة الصيف . . .

وأمر فاروق كبير أمنائه بألا يدعو إليها الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) رئيس مجلس الشيوخ!

وكان من الطبيعى أن يصل إلى سمع الوزارة نبأ عدم دعوة هيكل إلى المأدبة الملكية، فأدرك النحاس أن الملك غاضب على رئيس مجلس الشيوخ للموقف الذى وقفه عند عرض استجواب مصطفى مرعى . . .

ولما كان هيكل رئيسًا للأحرار الدستوريين لم يكن من الصعب على النحاس أن يدرك

فى الوقت نفسه أن غضب الملك على هيكل يشمل حتمًا الأحرار الدستوريين ومن ثم السعديين. . .

وعندئذ قرر النحاس أن هذه هى الفرصة الذهبية التى يجدر به أن ينتهزها ليعرض على الملك أن الوزارة ترى عدم دستورية المرسوم الذى أصدره أحمد ماهر بإبطال العمل بالمرسوم الذى أصدرته وزارة الوفد فى سنة ١٩٤٢ بتعيين أعضاء بمجلس الشيوخ وإعادة العمل به. . . وذلك جريًا على خطة الوفد كلما عاد إلى الحكم!

وكانت الوزارة الوفدية تتحين هذه الفرصة بفارغ صبر، وبخاصة أن عدم تمتعها بأغلبية وفدية فى مجلس الشيوخ سبب لها متاعب كان يهمها أن تستريح منها!

فلما وصل النحاس إلى قصر رأس التين ليحضر تلك المأدبة، طلب من كبير الأمناء إبلاغ الملك أنه يلتمس مقابلته قبل الغداء لدقيقتين، فقابله فاروق فى مكتبه، والحاضرون يتساءلون عن الأمر المهم الذى اقتضى أن يلتمس رئيس الوزارة مقابلة سريعة من الملك بهذه الكيفية. . .

وفى خلال تلك المقابلة عرض النحاس على الملك فكرة إبطال المرسوم الخاص بثلاثين شيخًا وإحلال مرسوم قديم محله، فارتاح فاروق إلى الفكرة واغتبط بها ووافق عليها.

ووعده النحاس بأن يرفع إليه أسماء الشيوخ الذين سيعودون إلى المجلس أو يبقون فيه بمقتضى المرسوم القديم، مضافًا إليها أسماء الشيوخ الجدد الذين تقترح الوزارة تعيينهم بدلاً من الذين توفاهم الله منذ إقالة الوزارة الوفدية السابقة فى أكتوبر سنة ١٩٤٤.

* * *

وفى ذات ليلة ــ وكنا فى رمضان ــ قال لى فاروق: أين القائمة التى قال لى النحاس إنه سيرسلها إلىّ بشأن الشيوخ؟

فقلت له إننى سأسأله عنها فى الغد.

فقال: مفيش حاجة اسمها «بكرة» (غدا). . . اذهب إليه الآن، وقل له إن انتظارى قد طال، وإننى أريد القائمة الليلة، وكفانا تسويفًا!

فقلت له إن الساعة قد ناهزت العاشرة، وإن النحاس يأوى إلى فراشه مبكرًا. . .

فقال: نحن فى رمضان، والوقت صيف، فلا يعقل أن ينام الآن، فخاطبه بالتليفون واطلب منه أن ينتظرك. . .

وكنا فى قصر رأس التين، فاتصلت بالنحاس وأنبأته بزيارتى، وفى نحو الساعة الحادية عشرة كنت أطرق باب الجناح الخاص به فى فندق «سان ستفانو» بالرمل . . .

ولما سألته عن القائمة التى ينتظرها الملك، قال إنها أعدت ولا ينقصها سوى «التبييض»، وإنها موجودة عند فؤاد سراج الدين، وإنه سيكلمه بالتليفون حالاً . . .

ومن حسن الحظ وجدنا فؤاد سراج الدين فى بيته، فودعت النحاس وذهبت إليه، وطالبته بالقائمة فأعطانى إياها وهو يقول باسمًا: أتريد أن تفهمنى أن الملك سيراجعها فى «وسط الليل»؟ . . .

وكان الليل قد انتصف فعلاً!

* * *

وقد ذهب بعضهم مذاهب شتى فى تعليل زيارتى للنحاس وفؤاد سراج الدين فى تلك الساعة المتأخرة من الليل، باعتبار أنها أمر غير مألوف . . . ولا مشاحة فى أنها أمر غير مألوف فى الحياة العادية، ولكنها كانت أمرًا مألوفًا جدًا عند فاروق، فطالما خرج رسله من عنده فى جوف الليل يطرقون أبواب منازل بعض الوزراء، أو كبار رجال القصر لمباحثتهم فى شئون كانت فى أغلب الأحيان تحتمل التأجيل والإرجاء! . . .

ومن ذلك أن حسن يوسف قال فى مناسبة ما بعد قيام الثورة إنه لما أبلغه محمد حسن الشمشرجى أمر الملك بزيارة النحاس ليلاً ليكلمه فى شأن رئيس ديوان المحاسبة، اقترح إرجاء الزيارة إلى الغد لتأخر الوقت، فلم يوافق فاروق على اقتراحه وأصر على أن يزور النحاس بعد الساعة العاشرة ليلاً، ولم يكن ذلك فى شهر رمضان!

ورجعت إلى قصر رأس التين فى الساعة الواحدة صباحًا، وعرضت القائمة على فاروق فراجعها، ثم تناول قلمه الأحمر ورسم على القائمة علامة «صح» دلالة على موافقته عليها!

ثم سألنى عما قاله النحاس وفؤاد سراج الدين لما قصدت إليهما وطلبت منهما القائمة، فذكرت له ما قاله فؤاد، فهزّ رأسه وقال: إن هؤلاء الناس يظنوننا مثلهم، ولا يعلمون أننى لا أعرف نهارًا ولا ليلاً عندما يكون أمامى عمل أحب إنجازه . . . فهل لك أن تخاطب فؤاد سراج الدين بالتليفون الآن وتقول له إننى وافقت على القائمة، فيصدق أننى نظرتها «فى وسط الليل»!

وَدُعِيَتْ هيئة الوزارة بعد يومين إلى مأدبة إفطار فى قصر رأس التين ، وفى خلال الإفطار قال فاروق مخاطبًا فؤاد سراج الدين : بقى معالى الوزير استغرب أن ننظر قائمة الشيوخ الجدد «فى وسط الليل» وأن نهتم بالعمل ليلاً؟ . .

وابتسم فؤاد ابتسامة استحياء ، فمضى فاروق فى حديثه قائلاً : إن شاء الله «تتعدُوا» منا! . . .

* * *

وحدث لما عرضت القائمة على الملك أن فاجأنى باعتراض لم يكن موضوعه فى الحسبان ، وكان من المحتمل أن يؤدى إلى خلاف كبير بين الوزارة والقصر ، وأن يفسح المجال لبعض الدسائس والمناورات .

فقد جاء فى ذيل القائمة أن الوزارة تتقدم بترشيح على زكى العرابى (باشا) رئيسًا لمجلس الشيوخ بدلا من الدكتور محمد حسين هيكل . . .

وكان العرابى رئيسًا لمجلس الشيوخ فى عهد الحكم الوفدى السابق ، فكان من الطبيعى أن تقرر الوزارة الوفدية إعادته إلى هذا المنصب وفقًا لخطتها فى إعادة الأوضاع فى مجلس الشيوخ إلى ما كانت عليه . . .

وكان فاروق يعطف على العرابى ، ولم يحبس عنه هذا العطف حتى فى أشد أوقات خلافه مع النحاس ، بل كان يقابله من وقت إلى آخر ويأمر بدعوته إلى القصر فى بعض المناسبات الرسمية ، وإذا جاء ذكره فى أحاديثه تكلم عنه بما ينمّ على مودته له وثقته به ، بل بما ينمّ على أنه يعدُّه من كبار «أصدقائه» فى صفوف الوفديين وأنه «يدخره للطوارئ» . . .

وكنت أعرف ذلك طبعًا ، فلما قلت له إن الوزارة ترشح على زكى العرابى رئيسًا لمجلس الشيوخ «كما كان قبلاً» توقعت أن يرحب بعودة «صديقه» الوفدى إلى منصبه وأن يوافق على ترشيحه فورًا ، ولذلك أذهلنى حين رفع حاجبيه وقاطعنى بقوله : لا يا سيدى . . . زكى العرابى ما ينفعش!

فقلت : ليه يا أفندم؟

فقال : ضعيف . . . وما يسدش فى هذه الظروف!

ولاحت لى فى تلك الأزمة بوادر الأزمة المحققة التى سينشئها هذا الاعتراض إن لم يعدل عنه . . .

وكانت لهجته تدل على التصميم فآثرت معالجة الموقف عن غير طريق الجدل والمناقشة حتى لا يزداد عنادًا، فقلت باسمًا: هل تريد جلالتك بتظاهرك بالاعتراض على زكى العرابى أن تمتحنى لتوقعنى؟! . . .

فقال: قصدك إيه؟

فقلت: إنى أعرف أن مولانا يعطف على زكى العرابى من زمان طويل، ويقربه إليه، وينظر إليه نظرة خاصة، فهل من المعقول أن يعارض فيه الآن إلا إذا كان يريد أن يمتحننى ليعلم هل أتتبع حركاته وأفهم مناوراته! . . .

وفى ثانية واحدة عدل فاروق عن رأيه خشية أن يقال إنه كان مخطئا فى تقديره لما شمل على زكى العرابى بعطفه، وتظاهر بأنه كان حقيقة «يمتحننى» فضحك وقال: فهمتها يا ملعون؟

ورسم علامة «صح» إلى جانب الاقتراح القائل بإعادة «على زكى العرابى» رئيسًا لمجلس الشيوخ! . . .

وهكذا بدلاً من أن تقضى المعارضة يومئذ على الوفاق القائم بين الوزارة الوفدية والقصر، ساهمت بالموقف الذى وقفته فى مجلس الشيوخ مساهمة عملية عظيمة فى اطراد ذلك الوفاق، وفى توثيق العلاقات بين النحاس وفاروق.

ولما علم فاروق يوم ١٤ يونيو (١٩٥٠) أن النحاس يحتفل بعيد ميلاده فى اليوم التالى، قال إنه يود «أن يجامله» بمناسبة عيده! . . .

وجعل يفكر فى نوع المجاملة وكيف تكون. . .

فاقترحت عليه أن يهدى إليه صورته ممضاة منه، فقال: لسّه بدرى علشان أهديه صورتى!

فقلت عندئذ إن ساعة نقش عليها التاج والحرف الأول من اسمه تكون هدية لطيفة. .

فقال: سأسأل حسن يوسف عن رأيه فقد يكون عنده اقتراح آخر. . .

فكان رأى حسن يوسف «أن يهدى مولانا إلى النحاس صورته الكريمة». . .

وبعدما عرف فاروق رأى حسن يوسف ورأيى دعا إليه سليمان قاسم رئيس خدم القصر وقال له: اعمل ترتيبك مع مفتش «أنشاص» لكى ترسلوا غدًا إلى النحاس باشا

صندوقًا من فواكه «أنشاص» ويجب على من يحمله إليه أن يفهمه أنها هدية شخصية منى إليه بمناسبة عيد ميلاده!

ثم التفت إلىّ وقال: مش علشان دى أرخص هدية، ولكن إذا أهديته اليوم صورتى أو ساعة فماذا أهديه فى المستقبل؟ . . .

ولعله لاحظ من ملامح وجهى أننى لا أستحسن الهدية التى وقع عليها اختياره ولم أقتنع بوجهة نظره، فقال: ثم افرض أننا اختلفنا معه بعد مدة فلن يمكننى عندئذ أن أسترد منه الصورة! . . .

وما كاد النحاس يتلقى «الهدية الملكية» حتى نشرت الصحف نبأها تحت عنوان: «عطف الملك على كبير وزرائه فى عيد ميلاده»!

ولم أشك يومئذ دقيقة واحدة فى أن فاروق اختار هذه الهدية دون غيرها، لأنها كانت أرخص من سواها! . . . فقد أفهمنى مرة أن الإطار الفضى الذى يهديه مع صورته يكلف ثمانين جنيها!

ولا ريب أن صندوق فاكهة كان أرخص من ساعة ذهب!

الفصل الواحد والثلاثون

استقالة ثالثة ... فرابعة!

أفزعت حركة الشيوخ الأحزاب المعارضة وآلتها، فمن جهة أضعفت شوكتها فى مجلس الشيوخ وعززت موقف الوزارة، ومن جهة أخرى، أظهرت للناس بعدها عن الحكم وحقيقة منزلتها فى القصر، فلما أفاق رجالها من هولها واستبان لهم مدى خطورتها انطلقوا فى المجالس والأندية يئنون ويشكون، وجعلوا يرددون أن الشيوخ الذين خرجوا من المجلس لم «يطردوا» إلا للحملة التى قامت على كريم ثابت، لعلهم يستدرون عطف سامعيهم ويؤلبونهم على الوزارة والقصر . . . وعلى كريم ثابت مصدر كل شر!

وقالت الوزارة بلسان الناطقين باسمها فى البرلمان، وعلى صفحات الجرائد، إن عملها لم يكن بدعة، أو تكلفا، وإنما جاء مطابقا للسياسة التى جرى عليها الوفد كلما ولى الحكم، ومحققا للمبادئ التى ما انفك ينادى بها ويدعو إليها، فكان طبيعيا وقد آلت إليه مقاليد الأمور أن يقوّم الأوضاع غير المستقيمة تنفيذًا لسياسته القديمة وانتصارًا للقواعد والتقاليد الدستورية السليمة.

وزادوا على ما تقدم قولهم إن الوزارة ألّفت فى شهر مارس، أى بعد توليها الحكم بشهر وبعض شهر، لجنة وزارية لبحث هذا الموضوع بجميع تفاصيله، واختارت الأستاذ أمين عز العرب سكرتيرا عامًا لها وقد كان قبل ذلك السكرتير العام لمجلس الشيوخ.

وردت المعارضة على ذلك بردود شتى جاء فيها أن الوزارة الوفدية سكتت ستة أشهر على الوضع الذى كان قائما فى مجلس الشيوخ، فلماذا لم تفكر فى تقويمه إلا بعد الحملة التى كان كريم ثابت محورها، فقالت الوزارة فى تعقيبها على هذه الملاحظة إنها كانت مشغولة بإنجاز الأمور ذات الصفة العاجلة، وإنها انتظرت الفرصة الملائمة لتنفيذ خطتها الحاسمة؛ وكانت تعنى بالفرصة الملائمة الفرصة التى تكفل فيها موافقة الملك على اقتراحاتها باللين والمسالمة . .

ولا مرية أن مسلك المعارضة فى مجلس الشيوخ، وما بلغ فاروق عن نيّاتها، عبّدا للوزارة طريقها، ويسرا لها عملها، فلولا تلك الظروف لما جاراها فاروق فى سياستها وسلم بإجرائها، أو على الأقل لساومها فيها ولما رضى أن تقتصر ترشيحات الشيوخ الجديدة على العناصر الوفدية وحدها، ولكن الرغبة التى كاشفه بها النحاس يوم المأدبة تلاقت مع رغبته وصادفت هوى فى نفسه فرحب بها، فلما عرضت قائمة الترشيحات الجديدة لم يتردد فى قبولها برمتها متأثراً بموقف شيوخ معينين من غير الوفديين لم يدخلوا مجلس الشيوخ إلا عن طريق القصر، بعدما تمسحوا بأبوابه، ثم تناسوا ذلك وتنكروا للقصر . . .

* * *

وكتب يومئذ حامد جودة (نائب رئيس السعديين ورئيس مجلس النواب فى عهد السعديين والأحرار الدستوريين) مقالا فى جريدة «الأساس» لسان حال السعديين بعنوان «فرفش يا كريم» تناول فيه العمل الذى عملته الوزارة على أساس أنه انتصار لكريم ثابت يحق له أن يفرح به، ومن هنا كان عنوان «فرفش يا كريم»، وقد كُتب بالخط الكبير وشغل عرض الصفحة الأولى كلها تقريبا!

وكان هذا المقال واحداً من سلسلة مقالات خصّنى بها حامد جودة فى تلك المناسبة، ودلت بما تجلى فيها من ضغينة وحقد وكراهية على أن كريم ثابت هو الذى كان يحرك ما فى صدورهم من جمر مكنون وحزن مكتوم! . . .

* * *

وتوسلت المعارضة بالضجة التى أثارها فى البلاد حديث الأسلحة والذخيرة الفاسدة، وما كان لها من تأثير فى حرب فلسطين، فنشرت فى المجالس أن كريم ثابت فى طليعة الذين لهم يد فى هذه الفضيحة الكبرى!

وكانت المعارضة تتوقع حقيقة أن ترى اسم كريم ثابت على رأس الأسماء التى يدين التحقيق أصحابها، فتقضى عليه إدانته قضاء مبرما!

فماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة أن التحقيق ابتدأ وانتهى من غير أن يذكر فيه اسم كريم ثابت مرة واحدة . . .

وعُرف فى أواخر يوليو من السنة نفسها (١٩٥٠) أن الملك ينوى السفر إلى أوروبا فى شهر أغسطس؛ ليمضى فيها جانبا من فصل الصيف، فحاولت أن أقنعه بإرجاء سفره إلى سنة أخرى مراعاة للظروف الداخلية والبلبلة التى أنشأها فى الأفكار موضوع الأسلحة والذخيرة الفاسدة، فلم يقتنع، ولم يكن سائر الذين خاطبوه فى ذلك من أصدقائه الخصوصيين أكثر توفيقا منى. . .

وكتبت إليه مذكرة خاصة قلت له فيها إن التعب بلغ منى كل مبلغ، وإن وطأة المرض اشتدت على ساقى ورجلى، والتمست منه أن يقدر سوء حالتى الصحية فيعفينى من منصبى، فأسافر إلى أوروبا انتجاعا للصحة وطلبا للعلاج.

وكانت هذه «ثالث» استقالة فى سبعة أشهر!

فأوفد إلىّ الأميرالاى محمد حلمى حسين بوصفه صديقا لى، يبلغنى أنه فى عطفه علىّ وإشفاقه على صحتى ما كان ليتردد فى قبول التماسى وتحقيق أمنيتى، لو لم يكن هناك تحقيق يدور على الأسلحة والذخيرة، ولو لم يكن الناس يرقبون هذا التحقيق ويتتبعون أخباره وينتظرون نتائجه. . .

قال لى حلمى: فمولانا يخشى إن هو قبل استقالتك الآن أن يسىء الناس تأويلها، وأن يتوهموا أن لك فى موضوع الأسلحة والذخيرة ضلعا، وأن التحقيق أدانك، فاضطررت أن تستقيل، أو أن الملك اضطرك إلى الاستقالة، ومولانا لا يرضى لك بذلك فضلا عن أنه لا يرضى به لنفسه، ولهذا يرى أنه ليس من المصلحة مطلقا أن تستقيل الآن، وهو يقول لك إنه إذا كنت راغبا فى معالجة ساقك، فإنه لا يعارض فى ذلك طبعا ويأذن لك بالسفر، وخصوصًا أنه هو نفسه سيسافر كما تعلم، وعندما تعود تراجع نفسك فى موضوع الاستقالة على ضوء ما يسفر عنه العلاج والراحة اللذان ستتمتع بهما. . .

وهكذا رفض فاروق استقالتى الثالثة متذرعا بالتحقيق الخطير!

وأدركت أن عبارة «وعندما تعود تراجع نفسك فى موضوع الاستقالة» لم تكن سوى عبارة «كلامية» قالها ليصون بها «المظهر» فى حديثه مع حلمى. . .

وقابلته وشكرته على الروح التى تقبل بها مذكرتى وعلى الإذن لى بالسفر، فطلب منى أن أرافقه فى رحلته على أن أبدأ علاجى بعد ذلك!

فأبديت له أن جانبا من العلاج يقتضى الاستحمام بمياه معدنية خاصة واحدًا وعشرين

يوما، وأن موسم البلدة التى تتوافر فيها هذه المياه ينتهى فى أواخر سبتمبر بسبب الأمطار والبرد بعد ذلك، فلابد لى من الذهاب إليها فى أول سبتمبر على أكثر تقدير . . .

فرغب إلىّ فى أن أصحبه فى الأيام الأولى من رحلته «فقط»، فنزلت على رغبته، مع اعتذارى عن السفر معه باليخت الملكى لأن البحر لا يلائم حالتى، وتفاهمنا على أن أقابله فى «دوفيل» رأسا فى السابع عشر أو الثامن عشر من أغسطس . . .

وفعلا قابلته فى «دوفيل» ومكثت معه الأيام العشرة التى قضاها فيها، وعاد هناك فكرر محاولة إقناعى بإرجاء علاجى وملازمته فى بقية تنقلاته، فلم يفلح، فألح ووعدنى بألا يحرمنى من إجازتى فيما بعد، فقابلت إلحاحه بتكرار الشكر والاعتذار . . .

وافترقنا يوم رحيله عن «دوفيل» فسلك هو وضيوفه وحاشيته طريق «بيارتز» ثم «الريفييرا» ثم «كابرى» . . .

وسلكت أنا طريق مقاطعة «السافوى» فى طريقى إلى علاجى وأنا لا أصدق أننى غدوت حرًّا . . . ولو إلى حين!

ولم أره بعد ذلك فى أوروبا طوال مدة رحلته . . .

* * *

وفى خلال إقامتى فى أوروبا سمعت أخباراً أذهلتنى وروعتنى ونغصت حياتى فى فترة علاجى واستجمامى . . .

غير أنها فى الوقت نفسه أزالت عن عينىّ غشاوة، وفسرت لى أموراً كثيرة كانت مجهولة منى وغامضة على!

سمعت أنه لما فتحت النيابة خزانة «جهلان» أخذ ناظر الخاصة منها دفتراً يحتوى على «حسابات» تهم الملك، وسمعت أن «جهلان» عاد إلى مصر، وأن النيابة أرادت أن تقبض عليه فلجأ إلى القصر، وتوارى فيه، وأن فى الغد أركبه بوليس القصر الطائرة «وهرّبه» إلى أوروبا . . .

وسمعت أن الملك أفاد ماليّا من بعض صفقات الأسلحة، ومن عملية إصلاح اليخت «محروسة» ومن عمليات أخرى بما آل إليه من نصيب السماسرة . . .

وكانت هذه الأمور كلها غير معروفة لى ولسائر كبار رجال القصر، فلما ترامت إلىّ

أخبارها فى أوروبا، أذهلتنى وروعتنى كما قلت، ولما أعملت فيها الفكر والروية تكشفت لى مسائل كثيرة، فأدركت لماذا كانت وزارة الحربية لا تسهل مهمة ديوان المحاسبة فى بحث حسابات حملة فلسطين وبعض الصفقات، وأدركت لماذا كان فاروق منزعجا من استمرار وجود محمود محمد محمود فى ديوان المحاسبة، ولماذا هاج على المعارضة فى مجلس الشيوخ، وثارت ثائرته لما بلغه أنها ستمضى فى حملتها، وتتكلم عن بعض صفقات الأسلحة، وإصلاح اليخت «محروسة» وبيع اليخت «فخر البحار» للحكومة إلخ . . . وأدركت لماذا رحب بحركة الوزارة الخاصة بالشيوخ، ولماذا استعجل «القائمة» لما تباطأ النحاس فى إرسالها إليه!

وإذ أدركت ذلك أدركت أن الغضب الذى أبداه عند إثارة موضوع «المؤاساة» فى مجلس الشيوخ لم يكن «لأجل خاطرى»، كما تبادر يومئذ إلى بعض الأذهان، وإنما كان لأنه خشى أن تتمادى المعارضة فى موقفها، وأن تعرض لموضوعات تمسه شخصيا، فأراد أن يتجنب بحث تلك الموضوعات بكل وسيلة، ولو عزيت استقالة محمود محمد محمود وحكاية الشيوخ إلى كريم ثابت، فقد كان ذلك فى نظره أهون من أن تسلط الأضواء على موضوعات كان من مصلحته ومن مصلحة الذين أفادوا ماليا معه أن تظل تفاصيلها طى الكتمان!

* * *

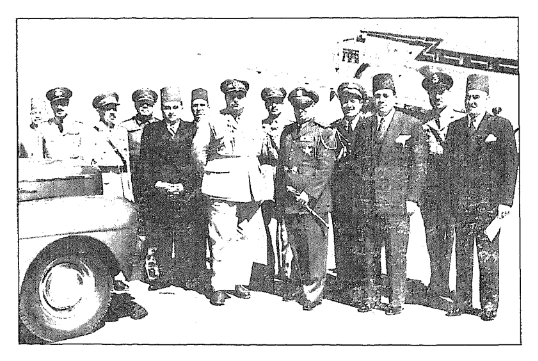
وعند ذلك تحول شعورى تحولا جديدًا، فبعدما كنت أشعر بأن لا فائدة ترجى من استمرارى فى العمل فى القصر، وأن من الخير أن أنسحب منه؛ لأن فاروق الرجل يحارب فاروق الملك، ولأن جميع الدلائل تدل على أن فاروق الرجل سيقهر فاروق الملك ويصرعه ــ أصبحت أشعر بأنى أنفر من جو القصر ولا أقدر على العمل فى محيطه؛ فجعلت أمد إقامتى فى أوروبا أسبوعا بعد آخر، وكلما اتصلوا بى من القصر وسألونى عن موعد عودتى أجبت بأننى ما أزال متعبا . . .

وأخيرًا عدت إلى مصر فى منتصف نوفمبر!

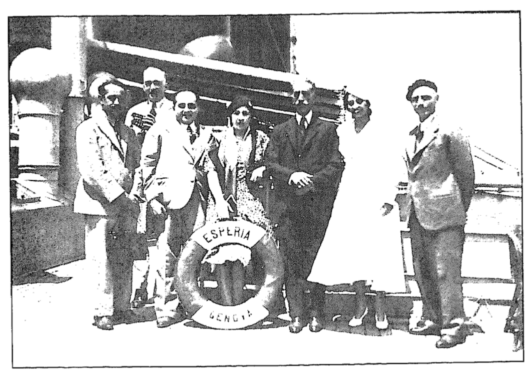
وأبلغت ساعة وصولى إلى القاهرة أن الملك غاضب علىّ لتأخرى فى العودة، فقلت: إننى لم أستكمل علاجى بعد، وإننى لم أعد إلا لأبسط له ظروف صحتى، وأستأذن فى الرجوع إلى فرنسا، وتوقعت أن يكون رده علىّ أنه مادام الأمر كذلك؛ فإنه يعفينى من



الملك فاروق بالزى العسكرى مع الضباط والجنود ويظهر كريم ثابت



الملك فاروق وعلى يمينه كريم ثابت



كريم ثابت وحرمه وفيصل ملك العراق والسيدة لطف الله



كريم ثابت مع الأمير فيصل (ولي عهد العراق)



الملك فاروق مع كريم ثابت فى إنشاص عندما سأل الملك كريم «أين سلاحك؟»

فأشار كريم ثابت إلى قلمه قائلا: «هذا هو سلاحى!»



الملك فاروق فى زيارة لإحدى الوحدات العسكرية ويظهر كريم ثابت خلفه



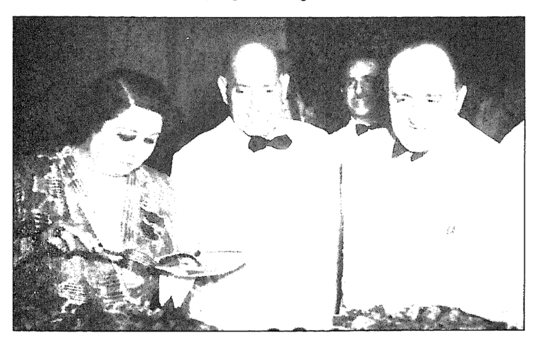
الباشوات الثلاثة: كريم ثابت وخليل ثابت (والده) والنحاس باشا



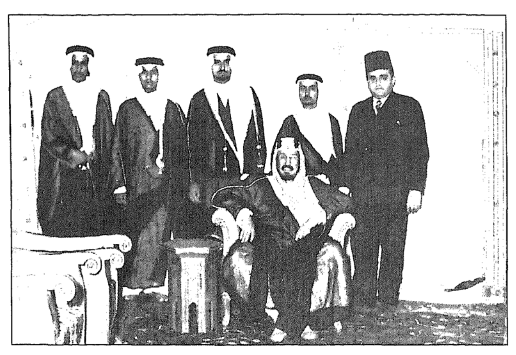
النحاس باشا يقطف بعض الزهور لكريم ثابت وحرمه



فؤاد سراج الدين باشا مع كريم ثابت



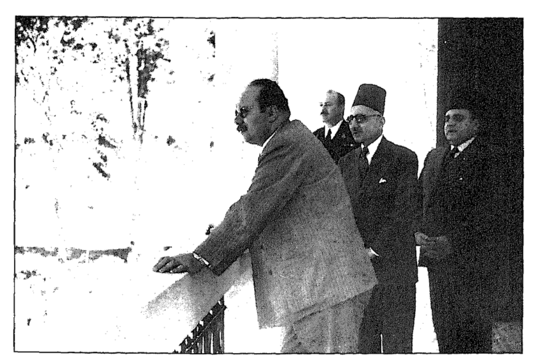
كريم ثابت مع النحاس باشا وحرمه زينب الوكيل

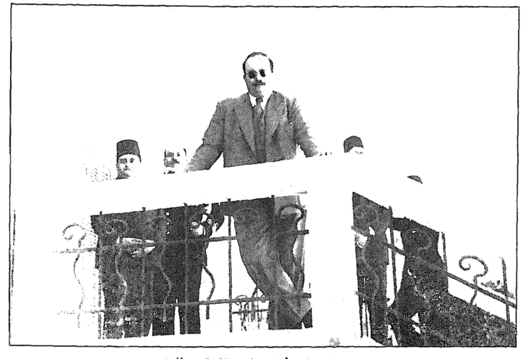


الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية مع كريم ثابت والأمراء السعوديين



كريم ثابت مع الملك باول ملك اليونان


فاروق يتطلع من شرفة استراحته فى انشاص


فاروق فى نظرة تأمل ويظهر خلفه كريم ثابت

منصبى، فإذا الرد هو: أن مولانا يسأل عن المدة التى سيستغرقها استكمال العلاج، فقلت: حتى منتصف ديسمبر!

ولم يقابلنى فاروق فى أثناء الأيام التى قضيتها فى مصر، ولم يزرنى، ولم يكلمنى بالتليفون، فرجعت إلى فرنسا بدون أن أراه . . .

ولم أكن قد اجتمعت به منذ افتراقى عنه فى «دوفيل» . . . أى منذ آخر أغسطس!

* * *

ومكثت فى أوروبا حتى منتصف ديسمبر، وفى غضون إقامتى فى باريس اتصلوا بى من قصر القبة تليفونيا واستفسروا عن صحتى «بأمر من مولانا»، ثم أبلغونى أنه يود ألا أؤخر موعد عودتى . . .

وفى يوم وصولى إلى القاهرة فاجأنى فاروق بعد الظهر بزيارته لى فى منزلى! . . .

وما كاد نظره يقع علىّ حتى قال إنه «يفرحه جداً» أن يرى أننى أفدت كثيراً من علاجى، ثم سألنى عن صحتى عامة وعن حالة ساقى خاصة، فقلت له: إن العلاج نفعنى، غير أن الأطباء لم يخفوا علىّ أن نفعه سريع الزوال، وحذرونى من إجهاد نفسى . . .

واغتنمت فرصة اهتمامه بصحتى واستقصائه عن حالتى؛ فذكرته بوعده وناشدته إراحتى من أعبائى باستجابة التماسى وإعفائى من منصبى، وخصوصا أننى بعيد عن القصر منذ أغسطس الماضى، أى منذ خمسة أشهر لم أباشر فى أثنائها عملا . . .

فقال: من العبث أن تفكر فى الاستقالة، أو أن تظن أننى أقبل استقالتك، فإنى لازلت فى حاجة إليك . . .

فقلت: سوف أكون رهن إشارة جلالتك فى كل وقت . . .

فقال: لا تضيع وقتى ووقتك بجدل عقيم . . . إذا كنت متعبا فلا تجهد نفسك، ولا تذهب إلى مكتبك إلا عندما تستطيع الذهاب إليه، ولا تحمل نفسك فوق طاقتها، وأنا من جهتى سأخفف عنك ما استطعت، وسأريحك من السهر معى إلا فى بعض المناسبات . . . اعمل كل شىء يوفر لك الراحة، ويصون صحتك، ولكن لا تفكر فى الاستقالة!

فماذا كان فى وسعى أن أقول له فى تلك الحالة؟

وماذا كان يسعنى أن أفعل أكثر مما فعلت؟! . . .

وها هو يزورنى فى بيتى، ويرفض استقالتى للمرة الرابعة، ويحتم علىّ البقاء فى منصبى ولو لم أذهب إلى مكتبى!

* * *

استأنفت إذن عملى فى القصر فى منتصف ديسمبر، فزادتنى الأيام القليلة الباقية من سنة ١٩٥٠ إيمانًا بصواب قرارى الخاص بالانسحاب من «عابدين»، وما حلت أوائل سنة ١٩٥١ حتى صممت على اعتزال منصبى فى خلال هذه السنة بأى وسيلة كانت!

فقد أصبح شعورى عند ذهابى إلى مكتبى بالقصر شعور الذاهب إلى السجن، فلم أعد أطيق منظره، أو الجلوس تحت سقفه، أو العمل فى «جوه»، وحلّ نوع غريب من الخمول محل نشاطى القديم، فصرت أتجنب العمل وأفر منه، وأتحاشى الاتصالات والمقابلات والاجتماعات وأهرب منها، فإذا كلمنى فاروق بالتليفون؛ أو دعانى إلى مقابلته، وسألنى عما سمعت، أو عما عملت، أو عمن قابلت، أجبته بأننى كنت متعبا فلم أر أحدًا، ولم أقابل أحدًا، بل صرت أهمل فى تنفيذ تعليماته وأسوِّف فى قضاء مهامه لعله يفهم من تراخىّ فى العمل أننى غير قادر على النهوض بأعبائى، فيعتقنى، ويحررنى من قيود منصبى.

* * *

وفى تلك الأثناء كان «قرفى» من الصورة التى أتأمل فيها يزداد كل يوم عن اليوم الذى قبله . . .

وأعنى بالصورة صورة الحالة العامة من جميع نواحيها . . . فقد كنت لا أرى سوى ظلام فى ظلام، وسواد فى سواد، ولا أشاهد إلا ما يبعث على التشاؤم والقنوط!

وكان فاروق دائما السبب الأول لتشاؤمى وقنوطى . . .

وقد ازددت تحققا من أن نزواته تستفحل مع الأيام بدلاً من أن تخفف الأيام من حدتها وتقلل من خطرها، فازددت ثقة بأن فاروق الرجل أوشك أن يصرع فاروق الملك!

وكان هذا الشعور منشأ «القرف» الذى استولى علىّ، وخصوصا لما تجلت لى فى أوائل

سنة ١٩٥١ ظاهرتان جديدتان، أولاهما أن الأزمات التى مر بها فاروق فى سنة ١٩٥٠ كأزمة الأسلحة والذخيرة وما نشأ عنها، وأزمة تهريب «جهلان» والظروف التى أحاطت بتفتيش خزانته، لم تكن عظة له وعبرة، فلم يقلع عن مغامراته ولم يبتعد عن الأبواب التى يدخل منها المال الذى تنبعث منه رائحة الفضيحة والاستهتار!

أما الظاهرة الثانية فكانت انغماسه فى القمار أكثر من كل وقت مضى حتى كاد ينقطع له، كأن ما أصيب به العرش من هزات لم يفتح عينيه ولم ينبهه إلى عواقب الاسترسال فى شططه!

ولم يخفف من «قرفى» فى ذلك الحين سوى عدم سهرى معه إلا فى أحوال نادرة جدًا «لحرصه على صحتى» كما كان يقول . . . أما السبب الأول والحقيقى لكفى عن السهر معه فكان القمار، فقد أمسى لا يسهر إلا حول المائدة الخضراء، ولما كنت لا «ألعب» خفت قدماى عن سهراته تدريجيًا حتى كدت لا أصحبه فيها إلا مرة فى الشهر أو مرتين على الأكثر . . .

وكان من نتائج خضوعه للقمار واستسلامه له أن أغفل واجباته كملك إغفالا تامًا ولم يعد يهتم إلا بما لا سبيل إلى إغفاله وإهماله!

* * *

وكأنما شق على فاروق الرجل أن يرى ما شيّده فاروق الملك فى البلدان العربية لايزال قائما، فعكف على هدمه بنفس الهمة والإلحاح نفسهما اللذين كان يهدم بهما نفوذه فى داخل مصر، فساءت علاقاته برئيس جمهورية لبنان وبالوصى على عرش العراق وملك الأردن، وأفسد صلاته بالملك ابن السعود بما قضى على المكانة التى كانت له عند جلالته، على نحو ما سنرى فى الفصل التالى.

الفصل الثانى والثلاثون

فاروق يهدم علاقاته العربية

ساءت العلاقات بين فاروق والشيخ بشارة الخورى رئيس جمهورية لبنان ـ إذ ذاك ـ بسبب نشان!

فقد أهدى الرئيس اللبنانى إلى فاروق وشاح الأرز اللبنانى الممتاز، وهو أرفع نشان فى الجمهورية اللبنانية، وانقضت نحو خمس سنوات من غير أن يرد له فاروق التحية، بحجة أنه سيردها له عندما يزور لبنان، فلما تعاقبت الأيام والأعوام ولم تتم الزيارة لم ير فاروق مندوحة عن إبلاغ الشيخ بشارة الخورى أنه أهدى إليه الوشاح الأكبر من نشان محمد على، وأنه سيوفد إليه بعثة ملكية تسلمه النشان بالمراسم التقليدية المتبعة.

وأفهم الشيخ بشارة الخورى أن فاروق لم يهد إليه قلادة محمد على لأنها تهدى إلى الملوك وحدهم، ولا تهدى إلى رؤساء الجمهوريات. . .

ولم يكن فاروق صادقا فى ذلك، فقد أهديت قلادة محمد على فى عهد والده إلى رؤساء جمهوريات كثيرين، ومنهم رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ورئيس الاتحاد السويسرى!

ورفض الشيخ بشارة الخورى أن يقبل الوشاح الأكبر من نشان محمد على، حرصًا على كرامة منصبه كرئيس للدولة اللبنانية، وأوضح أن هذا النشان ينعم به على رؤساء الوزارات فى مصر، وأن كتاب «البروتوكول» المصرى ينص على أن حامله يلقب «بصاحب المعالى» إذا كان لا يحمل رتبة أعلى.

ومع أن قلادة فؤاد منحت كذلك لبعض رؤساء الوزارات والديوان الملكى، قال الشيخ بشارة الخورى إنه إذا كان فاروق يريد أن ينشئ تقليدًا جديدًا وهو أن يقصر إهداء قلادة محمد على إلى الملوك وحدهم، فلا أقل من أن يهدى إليه قلادة فؤاد!

فكان رد فاروق على ذلك أن قلادة فؤاد أنشئت «لداخل مصر» ولا تصدر «إلى الخارج»، وأنه إذا كان الشيخ بشارة الخورى لا يرضى بالوشاح الأكبر من نشان محمد على، فإنه يأسف لاستحالة إرضائه بنشان آخر. . .

فقال بشارة الخورى إنه فى غنى عن النشان!

ولست فى حاجة إلى القول إن جميع هذه الاتصالات كانت تجرى بطريقة غير مباشرة وعن غير طريق الرجال الرسميين فى معظم الأحيان.

وكان موقفى من فاروق فى هذا الموضوع لا يخلو من حرج، لانحدارى من أصل لبنانى، غير أن رياض الصلح بك رئيس الوزارة اللبنانية يومئذ صارحنى عند زيارته الأخيرة لمصر «بتأثر» الشيخ بشارة من موضوع النشان، وأنه لم يكن ينتظر هذه المعاملة من جانب الملك، فطرحت جانبًا كل اعتبار شخصى وكلمت فاروق فى الموضوع على أساس ما ألقاه إلىّ رياض الصلح، فتمسك بوجهة نظره وكرر قوله إن قلادة فؤاد لم تنشأ «للإصدار»!

فأبرزت له عندئذ الأمر الملكى الذى أصدره والده بإنشاء القلادة التى سميت باسمه، وقد جاء فى مستهله إن قلادة فؤاد تهدى إلى رؤساء الدول وأولياء العهود والأمراء، وأنه «يجوز» الإنعام بها على مصريين يؤدون خدمات ممتازة للملك والبلاد!

فأبى أن يقتنع بما تلوته عليه، وأصر على عناده. . .

وحاولت أن أعرف هل لديه سبب خاص، أو أسباب خاصة، تفسر سرّ هذا الإصرار، فلم أخرج من محاولتى بأكثر من أن قلادة فؤاد لم تنشأ إلا للإنعام بها فى مصر، وأن نص الأمر الملكى الخاص بإنشائها على غير ذلك، فتحققت عندئذ من أن السرّ فى نزواته لا فى شىء آخر! . . ولما لم يكن لبعض نزواته تعليل أو تفسير، عجزنا جميعًا عن تعليل موقفه وتفسير مسلكه!

وفى شهر مايو سنة ١٩٥١ عقد فاروق قرانه على ناريمان، فعاتبنى لأن بشارة الخورى لم «يجامله» ولم يرسل إليه «هدية الفرح»!

* * *

وبعدما ساءت العلاقات بين فاروق ورئيس جمهورية لبنان، أهدى قلادة محمد على إلى رئيس إسبانيا ورئيس البرازيل!!

وقال يومئذ إنه أهدى إليهما القلادة ردًا على النشانين الرفيعين اللذين أهدياهما إليه بمناسبة زواجه!

ومن الغريب أن رؤساء دول أخرى، ومنها البرتغال، أهدوا إليه نياشين رفيعة فى المناسبة عينها فلم يهتم بمبادلتهم الهدية . . .

وسأله بعض أخصائه عن سر اهتمامه بإسبانيا والبرازيل؟ فقال إنه يريد أن تكون له علاقات ودية شخصية بهذين البلدين «احتياطًا ليوم تضطره ظروفه إلى الرحيل عن مصر فيتخذ أحد البلدين مقامًا له إذا لم يلق فى إيطاليا الحفاوة التى لقيها جده»!

وكان فاروق ــ كما يعلم عنه ذلك جميع أصفيائه ــ دائم التحدث عن «اليوم الذى تضطره فيه الظروف إلى الرحيل عن مصر» . . . وهو موضوع سأعود إليه بإسهاب فى فرصة أخرى.

* * *

واتصل بى يومًا السيد عبد الجليل الراوى القائم بأعمال المفوضية العراقية، وقال لى إن صاحب السمو الملكى الأمير عبد الإله يروم الاجتماع بى لأمر خاص، فذهبت إلى دار المفوضية العراقية وقابلت سموه، فقال لى إنه دعانى إلى مقابلته «لأن عنده رسالة شخصية يود إبلاغها لجلالة الملك».

وهنا احمر وجهه حياء، وسكت كمن يبحث عن مقدمة لموضوع رسالته، فقلت له: أظن أننى لا أخطئ إذا قدرت أنها خاصة بخطبة سموك . . .

وشعرت بأن عبارتى أراحته فابتسم وقال: هى عن خطبتى فعلاً، وقد كنت أود أن يكون جلالة الملك أول من يعلم بها، ولاسيما أن الخطيبة مصرية، ولكن شاءت الظروف أن ينتشر خبرها قبل ذلك، فأرجو أن تشرح الأمر لجلالته وأن تخبره أننى سأخطب غدًا رسميا إن شاء الله . . .

ولم يكن الأمير عبد الإله مكلفًا أن يبلغ فاروق أنه سيخطب، وأنه كان يود أن يكون أول من يعرف النبأ، وإنما رأى أنها مجاملة يقتضيها واجب اللياقة، وبخاصة بعدما تفاهما وزال ما كان بينهما عقب زيارتى للأمير فى بغداد . . .

وبدلاً من أن يفكر فاروق فى مقابلة هذه المجاملة بمجاملة من جانبه تليق بالمناسبة

المرتبطة بها، قال لى: بلغ الأمير عبد الإله أننى مع تهنئتى له كنت أتمنى له «حاجة أحسن من كده».

وحسبته مازحًا! . . .

ولكنه أكد لى أنه جادّ فى كلامه، وأن هذا هو رده الوحيد على رسالة الأمير عبد الإله إليه! . . .

فقلت له مشدوها إنه من المحال أن أبلغه هذا الرد . . .

فقال: إذا لم تبلغه إياه فسوف أتعمد أن ألتقى به وأن أسأله هل أبلغك كريم ثابت ردى على رسالتك؟!

فقلت: وما الغرض من إيلامه بهذه الكيفية؟ . . .

فقال: إنى لا أبغى إيلامه، ولكن ما بيننا من صداقة يفرض علىّ أن أصارحه برأيى!

فقلت: إنه لم يطلب رأينا . . .

فقال: ولكن أنا أعطيه رأيى! . . .

فقلت: أتريد جلالتك الحقيقة . . . أنا لا أستطيع إبلاغه ذلك!

فقال: إذن سأكلف كبير الأمناء أن يزوره وأن يبلغه ردى!

وهنا قدّرت أن من الأفضل فى هذه الحالة أن أتولى المهمة بنفسى، وأن أحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه!

وتعمدت أن أذهب إلى دار المفوضية العراقية، والأمير عبد الإله غير موجود فيها، فقابلت عبد الجليل الراوى وأبلغته أن الملك يهنئ الأمير بخطبته، ويرجو له الهناء والسعادة.

ثم قلت: وليس أدل على شعور جلالته نحو سموه من أنه قال إنه كان يتمنى له أحسن مما اختار . . . وتركت لعبد الجليل الراوى أن يبلغ ذلك للأمير بالصيغة التى يريدها . . .

وحاولت أن أقنع فاروق بأن يرسل إلى سموه هدية بمناسبة قرانه، فلم أفلح، وكانت حجته أن الأمير عبد الإله لم يختر العروس اللائقة به! . . .

وهنا أيضًا اصطدمنا ببعض ما لا يفسر من نزواته ففشلت جميع مساعينا!

وهدم فاروق الرجل ما بنيناه لفاروق الملك عند الوصى على عرش العراق وولى عهده! . . .

ولما عقد فاروق قرانه على ناريمان لم يتلق طبعًا هدية من الوصى على عرش العراق. . . ولكنه لم يخاطبنى فى الموضوع ولم يقل لى إنه عاتب على سموه!

ولعله أدرك لماذا لم يجامله الأمير عبد الإله. . .

* * *

ولما زار جلالة الملك عبد الله مصر آخر مرة كانت زيارته شبيهة بالرسمية، ومع ذلك استقبله فاروق فى المطار، وأعد له استقبالاً رسميا حافلاً كأن الزيارة زيارة رسمية. . .

وأقام له مأدبة رسمية فى قصر عابدين، وأهدى إليه قلادة محمد على. . . وأمر بأن يحاط فى كل مكان بأقصى ضروب الحفاوة والتكريم. . .

وأهدى جلالته إلى فاروق أرفع وسام أردنى فتقلده فى المأدبة الرسمية. . .

وأنعم بنياشين أردنية رفيعة على كبار رجال القصر. . .

وذلك بعدما أقر فاروق قائمة الأسماء التى شملت الإنعامات أصحابها!

ولما انتهت الزيارة، وعاد الملك عبدالله إلى بلاده، التمس كبار رجال القصر من فاروق أن يأذن لهم بحمل النياشين التى أنعم عليهم بها العاهل الأردنى جريًا على النظام الذى كان متبعًا فى ذلك الحين. . .

وإذا فاروق يبلغهم ردًا لم يكن أحد منهم يتوقعه! . . .

وكان هذا الرد: إن مولانا يأمر بألا تحملوا النياشين التى أنعم بها عليكم الملك عبدالله!

وعبثًا حاولنا أن نعرف السبب. . .

وعلى أثر عودة الملك عبدالله إلى عمان أرسل إلى فاروق يكاشفه برغبته فى الإنعام بنياشين أردنية على لفيف من ضباط الجيش المصرى، فرد عليه بما فهم منه جلالته أن رغبته لم تلق قبولاً.

وسعى الملك عبدالله لمعرفة سر هذا التحول المفاجئ فى علاقة فاروق به فذهبت جميع مساعيه أدراج الرياح.

وكأنما أراد جلالته أن يستوثق من هذا التحول فلما زار القوة المصرية التى كانت مرابطة فى بيت لحم أرسل إلى فاروق برقية تحية وشكر بمناسبة الحفاوة التى قابله بها الضباط والجنود المصريون، فأمر بعدم الرد عليها، وأبى أن يصغى إلى أى كلام فى هذا الموضوع!

* * *

وسألت يوما عن الأميرالاى محمد حلمى حسين، فقيل لى إنه سافر بالطائرة الملكية إلى المملكة العربية السعودية لمهمة لدى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود . . .

واستغربت أن يوفد فاروق أحد رجاله إلى الملك عبد العزيز بمهمة خاصة وألا يخبرنى بذلك، مع أن مخابراتهما الشخصية كانت تجرى على يدى، فحاولت أن أعرف ما هى المهمة التى عهد فيها إلى حلمى، فلم يرو غليلى، وتملص من الإجابة عند سؤالى بقوله إنها لموضوع خاص سيحدثنى عنه «فيما بعد»، فرابنى الأمر!

وكان حلمى يصارحنى القول دائما، فلما عاد من رحلته، واجتمعت به، أسرّ إلىّ أن فاروق أوفده إلى الملك العزيز ليطلب منه معونة مالية على سبيل «السلفة» زاعمًا أن خفض قيمة الجنيه المصرى أوقعه فى ارتباكات مالية لا سبيل له إلى الخروج منها من غير «فضيحة عالمية»، إلا إذا أمده الملك عبد العزيز بعون مالى يسدده له عندما تتحسن ظروفه المالية! . . .

فقلت لحلمى: وبعدين؟

فقال: لم يقل الملك عبدالعزيز شيئا . . . ولعله صدق أنه يعانى حقيقة أزمة مالية خطيرة يخشى منها الفضيحة فبادر إلى مساعدته . . .

فقلت: لنرجو أن يكون قد صدقه وإن كنت أستبعد ذلك!

وتحقق ما توقعه فاروق فبادر الملك عبد العزيز إلى نجدته، وأسعفه بتحويل على أحد البنوك الأمريكية بمليون دولار!

ولم يحدثنى فاروق عن مهمة حلمى قط، ولما عدت إلى سؤاله عنها قال لى: ألم يخبرك حلمى بموضوعها؟ فقلت: لا. فقال: إنها كانت لأمور تتعلق ببعض الأفكار الدينية فى الحجاز!

وتذكرت عندئذ اجتماع رضوى، وما كان للملك فاروق من منزلة عند الملك عبد العزيز.

ولكن فاروق الرجل أبى إلا أن يهدم هذا كله!

* * *

وسافر حلمى إلى المملكة العربية السعودية مرة أخرى بمهمة مماثلة للمهمة الأولى مع اختلاف «العذر»!

ففى هذه المرة ادعى فاروق أنه بذل مالاً طائلا فى سبيل قضية فلسطين خاصة وقضايا العرب عامة، وأنه غير قادر على الاستمرار وحده فى هذا البذل فهل «لأخيه» الملك عبد العزيز أن يسهم فيه بما يعينه على مواجهته؟

ولا أدرى ماذا جال فى خاطر العاهل السعودى لما بلغته هذه الرسالة الجديدة...

وإنما أعلم أنه لما سلم رجاله حلمى خمسين ألف جنيه ذهبًا قالوا له «إن هذا هو كل الذهب الذى تيسر لهم جمعه»!

وكان الجنيه الذهب يساوى يومئذ خمسة جنيهات ورقا!

وقال لى حلمى إن فاروق لم يُخْف استياءه لما وجد بين الخمسين ألفًا من الجنيهات الذهب نحو ثلاثمائة أو أربعمائة جنيه عليها صورة «الملكة».

ولا يخفى أن الجنيه الذهب الإنجليزى الذى عليه صورة «الملكة» أرخص فى أسواق القاهرة من الجنيه الذهب الإنجليزى الذى عليه صورة «الملك»... ببضعة قروش!

وتسامح فاروق فلم يطلب من الملك عبد العزيز «إبدالها»!...

* * *

ومع ذلك كله فمن الإنصاف لفاروق أن أقرر هنا أنه لم يكن وحده منشأ الصورة المظلمة التى كانت تطوف بذهنى كلما فكرت فى الحالة العامة...

بل كان لتشاؤمى أسباب أخرى، وفى مقدمتها حالة الوزارة، سواء كان ذلك من حيث علاقاتها بفاروق، أو من حيث اضطراب أحوالها وتأثيره فى شئون الحكم.

الفصـــل الثالث والثلاثون

أزمــة زواج فتحية ورياض غــالى

لما بلغ فاروق أن شقيقته «الأميرة» فائقة عقدت قرانها على فؤاد صادق فى أمريكا، ولم تنتظر موافقته على هذا القران ظن أن هذا النبأ سيكون أسوأ ما يبلغه عن شقيقاته، فإذا هو بعد قليل يعلم أن شقيقته «الأميرة» فتحية ستتزوج من رياض غالى، وأن أمه تحبذ هذا الزواج وترحب به وتحث ابنتها عليه. . . فطار صوابه!

واستدعانى، وكلفنى أن أزور النحاس، وأن أقص عليه قصة رياض غالى بأكملها، وتاريخ علاقاته بأمه وشقيقته فتحية من «ألفها» إلى «يائها» . . . وأن أؤكد له أنه لن يسلم بهذا الزواج مطلقا، وأنه سيتوسل بكل وسيلة لإحباطه وإفساده، أسلم رياض غالى أو لم يسلم، لأن اختلاف الدين ليس الحائل الوحيد الذى يحول دون زواجهما فى نظره. . .

وكان علىّ بعد ذلك أن أقنع النحاس بأن يأخذ على عاتقه مهمة معالجة هذه المشكلة فتدرك «الملكة» نازلى أن الملك والوزارة متحدان فى موقفهما منها ومن مشروع هذا الزواج، وأن الحكومة متضامنة مع الملك ترى رأيه وتشاطره استهجانه واستنكاره!

* * *

واتصلت بالنحاس تليفونيا، واتفقنا على أن أزوره بعد العشاء، وبعد انصراف زائريه، ليتسنى لى الاختلاء به «لنتكلم فى هدوء فى موضوع عائلى خاص يهم جلالة الملك» كما قلت له بالتليفون. . .

وفى الساعة العاشرة والنصف مساء استقبلنى فى حجرة صغيرة ملاصقة لحجرة نومه بداره «بجاردن سيتى»، ولم يكن معنا أحد. . .

ولما انتهيت من الجزء الأول من حديثى قال: كان الله فى عونه، فإن مصائبه العائلية تدك الجبال!

ثم انتقلت إلى الكلام عن الجانب «العملى» من مهمتى وكاشفته بما يطلبه فاروق منه، فقال: أرجو أن تؤكد له أن عواطفى كلها معه، وأننى أشعر بآلامه ومصائبه كأنها آلامى ومصائبى، وأننى أؤيده فى موقفه تمام التأييد، وأعده ببذل كل ما فى استطاعتى بذله لتحقيق رغبته . . .

ولم يخامرنى ريب فى أنه كان يتكلم من قلبه!

ونهض إلى التليفون، وطلب الاتصال بالملكة نازلى فى «سان فرانسيسكو» بأمريكا!

وعدنا إلى حديثنا فى انتظار مكالمة سان فرانسيسكو . . .

وبعد ساعة تقريبا دق جرس التليفون، وقيل له: جلالة الملكة نازلى بسان فرانسيسكو يا أفندم!

واستغرقت المكالمة نحو ربع الساعة . . . وكان النحاس ناعما ولطيفا فى بدايتها، فذكر «جلالتها» بصداقتهما، وما يكنه لها من تقدير واحترام، واستفسر عن صحتها وصحة «الأميرتين» فائقة وفتحية، ثم سألها عن «حكاية زواج الأميرة فتحية»، فأيدت له صحتها وأخبرته أن القران سيعقد بعد يومين، فقال لها إنه لم يصدق أنها وافقت عليه لاعتبارات لا تخفى على فطنتها، فقالت إن رياض غالى قد أسلم، فقال لها إن هذا النوع من الإسلام غير مقبول، فضلا عن أن اختلاف الدين ليس العقبة الوحيدة، فقالت له إنها تؤثر سعادة ابنتها على جميع الاعتبارات، فقال لها إن هذا الزواج يسىء إلى مركز الأسرة المالكة بوجه عام، وإلى جلالة الملك بوجه خاص، فردت عليه مكررة أن سعادة ابنتها هى التى تهمها فى المقام الأول، وانتهزت هذه الفرصة لتقول إن فاروق «لم يسأل عنها بل أهملها وقصّر فى حقها وحق شقيقاته!» . . .

وهنا اشتد النحاس فى حديثه وقال إنه يحب أن يوضح لها أن الحكومة والشعب يؤيدان الملك فى موقفه، فقالت إنها مقيمة على رأيها، مصممة على قرارها!

وبعد أخذ ورد طويلين أجابت النحاس إلى طلبه، ووافقت على تأجيل القران ثلاثة أيام «علشان خاطره»، على أن يتصل بها مرة أخرى قبل انقضاء الأيام الثلاثة . . .

ولما ودعت النحاس فى تلك الليلة كانت الساعة قد قاربت الثانية صباحًا!

* * *

وانقضت الأيام الثلاثة فى مقابلات، واتصالات، ومخابرات . . .

اتصالات تليفونية بين حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة، وكامل عبد الرحيم سفير مصر فى واشنطن . . .

ومخابرات بين كامل عبد الرحيم وقنصل مصر فى سان فرانسيسكو و «الملكة» نازلى . . .

وبرقيات «بالشفرة» من السفارة المصرية بواشنطن إلى الديوان الملكى، ومن الديوان الملكى إلى السفارة المصرية بواشنطن . . .

ومقابلات بين حسن يوسف وسفير أمريكا فى مصر . . . وبين كامل عبد الرحيم وبعض كبار رجال وزارة الخارجية الأمريكية . . .

وأحاديث تليفونية بين «الأميرتين» فوزية وفائزة وسان فرانسيسكو . . .

واجتماعات مستمرة فى الجناح الخاص بالملك . . .

وفى كل ليلة كنت أنتظر إلى أن تخلو دار النحاس من الزائرين، ثم أذهب إليه، فنتبادل الأخبار والمعلومات، ونتباحث فيها، حتى الساعة الواحدة صباحًا . . .

وكان الرجال الذين يتولون حراسته والسهر على سلامته أول من أدهشتهم زياراتى المتعاقبة له فى تلك الساعة المتأخرة من الليل . . .

* * *

ومرت الأيام الثلاثة، فإذا جميع الجهود والمساعى التى بذلت هنا وهناك تبوء بالفشل التام!

وبر النحاس بوعده «للملكة» نازلى، واتصل بها فى مساء اليوم الثالث، فسألته هل أقنع فاروق بوجهة نظرها؟! . . .

فقال لها: إنه كان ينتظر أن تكون هى التى اقتنعت «بوجهة نظرنا هنا»!

فردت عليه بأنها لم تقتنع بشىء، وأنها مصممة على المضى فى طريقها! . . .

فقال لها عندئذ بجفاء إنه بوصفه صديقا لها ورئيسا للحكومة يأسف لموقفها أسفًا

شديدًا ، ويبلغها أنه فى هذه الحالة سيضطر «جلالة الملك» إلى اتخاذ إجراءات صارمة نحوها ونحو فتحية ، وأن الحكومة ستؤيده فيها والشعب كله من ورائها!

فلم تزداد إلا استمساكا بموقفها ، وقالت إنها «لا تعبأ بالإجراءات التى سيلجأ إليها فاروق!» . . .

وختم النحاس حديثه بتحية فاترة لا أظن أنها سمعتها . . .

* * *

وكان لموقف النحاس فى مشكلة زواج فتحية ورياض غالى وقع عظيم فى نفس فاروق فجهر لأول مرة بتقديره لإخلاصه وولائه ، وكلفنى أن أبلغه ذلك مع شكره وتحياته ، فاغتبط النحاس برسالته ، ورجا أن يستمر حسن التفاهم قائما بينهما لخير البلاد .

وخُيِّل إلىّ يومئذ أنه لو أحب الملك أن تكون رسالته إلى النحاس رسالة مكتوبة لاستهلها بقوله «عزيزى» مصطفى النحاس باشا . . .

وقد سبق أن قلت فى فصل سابق إنه لما عهد فاروق إلى النحاس فى تأليف الوزارة قبل ذلك بأربعة أشهر ، أمر ديوانه بحذف كلمة «عزيزى» من كتابه إليه واستهله بقوله «حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا» ، إذ رأى أنه بالرغم من الصلح الذى عقد بينهما ، فإن النحاس لا يستحق كلمة «عزيزى» بعد! . . .

وهكذا عرف النحاس ، فى خلال أربعة أشهر ، كيف يحول شعور فاروق نحوه تحويلا تاما ، فغدا فى نظره الصديق الذى يستطيع أن يعتمد على ولائه بعدما كان العدو الذى يتحتم عليه أن يحمى عرشه من خطره!

* * *

وفى يوم ٢٦ أبريل زار فاروق ضريح والده فى مسجد الرفاعى بمناسبة ذكرى وفاته بحضور رئيس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر وكبار موظفى الحكومة وغيرهم .

وكان مقررا أن يذهب فاروق بعد ذلك من المسجد إلى القلعة ؛ لافتتاح مبرة «فؤاد الأول» وبمعيته فى السيارة الملكية الفريق عمر فتحى كبير الياوران .

فإذا هو بعد انتهاء زيارته للضريح يأمر فجأة بدعوة النحاس ليكون بمعيته عند ذهابه من المسجد إلى مكان المبرة بالقلعة .

وكان النحاس والوزراء قد انصرفوا من المسجد مسرعين ليبلغوا دار المبرة قبل وصول الملك إليها ليشتركوا فى استقباله مع المشرفين عليها.

وبينما كان فاروق يستريح قليلا فى استراحة ملاصقة للمسجد، ليترك للمدعوين الوقت الكافى للوصول إلى مكان الاحتفال بافتتاح المبرة كان أحد ضباط القصر يجد فى أثر النحاس ويدعوه للعودة إلى المسجد!

ولما دخل النحاس الاستراحة حياه فاروق تحية حارة، وحادثه على انفراد حديثا طويلا لم يسمع الحاضرون شيئا منه، غير أن مظهر «الجلسة» كان يدل على أن الملك يحيط كبير وزرائه برعاية خاصة!

ثم استقل الملك السيارة الملكية، وإلى يساره النحاس، فلم أشك فى أنها كانت أول مرة دعا فيها فاروق النحاس إلى الركوب بمعيته بمحض مشيئته ورغبته لا بحكم المنصب والتقاليد!

أما من جهة النحاس، فلم أشك فى أنها كانت أول مرة شعر فيها بأن مقعد السيارة الخلفية لا ينذره بأنه جالس على «بارود»!

وإنى لواثق من أن القارئ قد فطن إلى أن كلمة «بارود» قد حلت محل كلمة أخرى يقضى أدب الكتابة باستبعادها. . .

وفى الغد صدرت الصحف منوهة «باللفتة الملكية»، ومتحدثة عن «العطف السامى» الذى شمل به الملك كبير وزرائه، فأدرك الناس أنه لابد أن تكون العلاقات بين الجانبين «حسنة جداً»، لكى يختص فاروق عدوه القديم بهذه التحية الشخصية والمجاملة العلنية! . . .

وكانت «المعارضة» أول من أدرك ذلك. . .

وكانت «المعارضة» تبنى آمالها على غير ذلك!

* * *

وفى خلال طواف فاروق بأرجاء الدار التى أنشئت فيها المبرة، أومأ إلىّ بأن أقترب منه، وخافتنى قائلا: هل تظن أن النحاس فهم معنى الحركة التى عملتها؟ . . .

فقلت: حتما. . .

فقال: تبقى تزوره وتشوف . . .

فقلت: حاضر.

فقال: لأنى فعلا ممنون منه، ويهمنى أن يفهم أننى تعمدت أن يعرف الناس ذلك . . .

ولما ابتعدت عنه، أخرجت من جيبى قلما وورقة، وتظاهرت بكتابة شىء، كأننى حريص على تدوين التعليمات التى أصدرها إلىّ لئلا أنساها!

وعند عودتى إلى البيت أخرجت الورقة، وتأملت فيها لحظة، ثم مزقتها . . .

ولم أكن قد كتبت عليها سوى ثلاث كلمات، هى: ضريح الملك فؤاد . . .

فعند هذا الضريح وقف فاروق فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ «ليخبر والده أنه طرد النحاس من الحكم فى اليوم السابق»، كما قال لبعض رجاله عند عودته إلى القصر!

وعند هذا الضريح نفسه أمر فاروق فى يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ بدعوة النحاس إلى الركوب بمعيته تحية له وتكريما!

وزرت النحاس فى مساء ذلك اليوم تنفيذًا للأمر . . .

وكانت وجوه جميع الذين صادفتهم فى طريقى إلى «الصالون» فرحة جذلة . . .

وقابلنى النحاس بقوله إنه من سروره وانشراحه تغدى «فرخة» برمتها!

ثم قال لى: هذا بينى وبينك . . . أما لجلالة الملك فأرجو أن تقول كيت وكيت . . .

ولأول مرة لم أكن أمينا فى النقل . . . إذ لما قابلنى فاروق بعد ذلك وسألنى «هل النحاس ممنون؟» قلت: «لدرجة أنه تغدى فرخة بأكملها!» . . .

فقد كانت حكاية الفرخة فى نظرى أبلغ من كل كلام!

وقال لى النحاس إنها كانت فرخة «مسلوقة فى الشوربة» . . .

ولم أر أن إغفال هذا التفصيل يؤثر فى سير العلاقات . . . فلم أذكره للملك!

ثم تبين لى بعد حين أننى أخطأت بإغفاله . . . على نحو ما سيجىء الكلام.

* * *

ففى أحد الأيام أذهلنى فاروق بقوله إنه رأى صورة للنحاس فى إحدى المجلات

«فأقلقه» مظهر التعب البادى على وجهه، وأنه لا يحب أن يفكر فى «المصيبة» التى ستحدث إذا أصيب النحاس بسوء!!

فابتسمت، فقال: أنا أعلم لماذا تبتسم.. إن هذا الكلام يدهشك... ولكن ثق أننى أعنى ما أقول!

فقلت: إنى ابتسم لأنى تذكرت مذكرة «محترفى السياسة».

فقال: الحمد لله على أننا لم نسمع كلام صاحبها وأمثاله!

* * *

وهنا أترك حديث فاروق عن صحة النحاس قليلا؛ لأروى للقارئ قصة مذكرة «محترفى السياسة»...

فعلى أثر استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى، وبعد تأليف وزارة حسين سرى بفترة وجيزة، تلقى فاروق مذكرة سرية من أحد الباشوات المقربين إليه عن خطر السياسة الجديدة قائلا: إنه من المحقق أن نتيجتها ستكون عودة الوفد إلى الحكم، ولا يعلم أحد غير الله ماذا تكون عاقبة ذلك، فإلى أين يسوقنا بعض «محترفى السياسة»؟!

وكان كل سطر فى المذكرة ينطق بأن صاحبها لا يعنى «ببعض محترفى السياسة» سوى كاتب هذه السطور!

ورسم فاروق خطا بقلمه الأحمر تحت عبارة «بعض محترفى السياسة»، وأرسل إلىّ المذكرة...

* * *

ومرت الأيام، وجاء الوفد إلى الحكم، وبعد تأليف الوزارة الوفدية بستة أشهر دعا الباشا صاحب المذكرة أعضاء الوزارة وعلى رأسهم النحاس إلى مأدبة إفطار ودعا معهم بعض كبار رجال القصر...

وظن الباشا صاحب المذكرة أن النحاس سيجيبه إلى دعوته، فجعل اسم أول لون من ألوان الطعام الذى سيقدم لضيوفه «شوربة (حساء) على طريقة سمخراط».

نسبة إلى «سمخراط» بلدة السيدة زينب الوكيل حرم النحاس!

غير أن النحاس اعتذر عن عدم حضور مأدبته فى اللحظة الأخيرة، فلم يتسع له الوقت لإعداد بطاقات جديدة بقائمة ألوان الطعام . . . أو ربما لم يشأ أن يعد بطاقات جديدة . . .

وكنت طريح الفراش فى ذلك اليوم، فلما انتهت المأدبة زارنى أحد الذين حضروها مستفسرا عن صحتى، وكان معه نسخة من قائمة ألوان الطعام، فلما وقع نظرى على اسم أول لون منها احتفظت بها، وعلى أثر انصراف الزائر رسمت خطا تحت «على طريقة سمخراط»، ووضعت القائمة فى مظروف، وأرسلتها إلى الملك فى مساء اليوم نفسه بعدما كتبت عليها: يظهر أن صاحب مذكرة «بعض محترفى السياسة» غيّر رأيه فى النحاس والوفد . . . وأصبح من أنصار سمخراط ! ! . . .

ولما اطّلع فاروق على رسالتى كلمنى بالتليفون، وبعدما أبدى رأيه فى نفاق الباشا المذكور، وقال إنه كلف «الشمشرجى النوبتجى» أن يتصل به ليسأله: كيف تصنع الشوربة على طريقة سمخراط ؟ !

وأوعزت من جهتى إلى إحدى الصحف الكبيرة بنشر قائمة ألوان الطعام ليعرف أصدقاؤه ومعارفه أن «حبه» للوفد والنحاس بعثه على إطلاق اسم سمخراط على الشوربة التى قدمها لضيوفه، وأنه إذا كان قد فاته أن يكون من «محترفى السياسة» فلم يفته أن يكون من محترفى التملق إلى سمخراط !

* * *

وأعود إلى حديث فاروق عن صحة النحاس وقلقه عليها . . .

فبعدما قلت له إننى ابتسمت لأننى تذكرت مذكرة «محترفى السياسة»، وبعدما عقّب على قولى بما عقّب به عليه، طلب منى أن أزور النحاس، وأن أبلغه أنه يوصيه بمراعاة صحته !

فقلت: إن النحاس شديد العناية بصحته من تلقاء نفسه ولا يحتاج إلى توصية . . .

فقال: إنه يأكل كثيرا . . . أكثر مما يناسب سنه !

فقلت: من قال لمولانا إنه يأكل كثيرا؟

فقال: ألم تذكر لى مرة أنه أكل فرخة كاملة؟!

فقلت: كانت فرخة «مسلوقة» وربما لم يأكلها كلها. . .

فقال: ومن قال لك إنها كانت «مسلوقة»؟

فقلت: النحاس نفسه. . .

فقال: ولكنك لم تذكر لى يومئذ أنه قال لك إن الفرخة كانت «مسلوقة»!

فقلت: لأنى لم أر أن هذا التفصيل يستحق الذكر. . .

فقال جادا: ده مش كلام! . . . أرجو فى المستقبل ألا تحذف شيئًا مما يقال لك، وأن تبلغنى الأحاديث كاملة. . . فإن ما تحسبه أنت قليل الأهمية ولا يستحق الذكر، قد يكون له عندى أهمية خاصة وتقدير خاص. . .

فقلت: وهل كان يهم جلالتك أن تعرف أن الفرخة كانت مسلوقة؟

فقال: طبعا، لأن الفرخة المسلوقة شىء، والفرخة المحمرة شىء آخر!

ثم قال: «ومع ذلك إن فرخة مسلوقة كتير عليه بالنسبة لسنه». . . فاذهب إليه وقل له إننى أريد منه أن يهتم بصحته، وأن يقلل من أكله! . . .

ولم يكن من المعقول أن أزور النحاس لأقول له لا تأكل فرخة «كاملة» ولو كانت «مسلوقة»!

ولكن لما زرته بعد يومين لعمل كان يقتضى أن أقابله من أجله حدثته عن حكاية الفرخة «المسلوقة» وما سببته لى، فاستلقى على ظهره من شدة الضحك.

فقلت له: وبهذه المناسبة كلفنى الملك أن أبلغك أنه يوصيك بصحتك ويطلب منك أن تخفف من أكلك فلا تثقل على جهازك الهضمى. . .

ثم قلت ضاحكا: سبحان من يغير!

فقال: الحمد لله. . .

وكأنما أراد أن يطمئن الملك فأخذ يحدثنى عن الأجزاء التى يأكلها فى الفرخة، والأجزاء التى لا يأكلها . . . «لأنى فى الواقع لا آكلها كلها طبعا» . . .

ولما قابلت فاروق طمأنته إلى أن النحاس لا يأكل الفرخة كلها! . . .

وتنفيذاً «للأمر الملكى» بأن أنقل إليه الأحاديث كاملة . . . حدثته بدورى عن الأجزاء التى يأكلها النحاس من الفرخة . . . والأجزاء التى لا يأكلها!

الفصــل الرابع والثلاثون

صحة النحاس وتعيين نائب للرئيس

التقيت بالنحاس فى قصر القبة ليلة حلف اليمين، ولكن ظروف اللقاء لم تسمح لنا بأكثر من تحية سريعة وكلمة عابرة، فلما استراح من سيل المهنئين زرته فى مكتبه بدار رئاسة مجلس الوزراء للتهنئة، وللتفاهم معه على كيفية تنظيم اتصالاتنا.

وكانت هذه أول مرة أجتمع به فيها منذ سنة ١٩٤٢، بل يمكننى أن أقول منذ سنة ١٩٣٨ . . .

فلما كان رئيسًا للوزارة سنة ١٩٣٦ كنت ما أزال أحد أصحاب جريدة «المصرى»، فتوثقت العلاقات التى نشأت بيننا منذ سنة ١٩٢٤ وهى أول سنة اشتغلت فيها بالصحافة.

وفى سنة ١٩٣٨ تركت جريدة «المصرى» فقلّت اجتماعاتى به بطبيعة الحال، ورجعت إلى عادتى القديمة فى التردد عليه من وقت إلى آخر . . .

ولكن لما تولى الحكم فى شهر فبراير سنة ١٩٤٢ واستحكم الخلاف بينه وبين الملك اضطررت إلى وقف اتصالى به مراعاة لصلاتى بفاروق، وكانت ماتزال فى مرحلتها الأولى . . .

وأعتقد أنه حتى لو أردت أن أستمر على الاتصال به لما شجعنى هو نفسه على ذلك، فقد كان كرهه لكل ما هو «فاروقى» يومئذ لا يقل عن كره الملك لكل ما هو «نحاسى»! . . .

ولذا يمكننى أن أقول إن اجتماعى به بعد تأليفه الوزارة فى يناير سنة ١٩٥٠ كان أول اجتماع لنا منذ عشر سنوات . . .

ولما رأيته فى قصر القبة ليلة حلف اليمين، استوقف نظرى ما يبدو عليه من مظاهر الصحة والعافية، وقلت لبعض إخوانى إن وجهه يكاد يكون الوجه الذى رأيته آخر مرة فى مطلع سنة ١٩٤٢.

غير أنى خرجت من اجتماعى به فى رئاسة مجلس الوزراء، وقد استرعت انتباهى ظاهرتان: الأولى أن الزمان لم يصن نشاط ذهنه كما صان نشاط جسمه، والأخرى أنه يتضايق من حصر فكره طويلاً فى موضوع واحد! . . .

وعزوت جانبًا من الظاهرة الثانية إلى التعب الذى يشعر به حتما من كثرة مقابلاته وأحاديثه فى ذينك اليومين، ولم أشأ أن أتأثر بما لاحظته فى هذا الاجتماع الأول . . .

ثم تعاقبت اجتماعاتنا فتجلت لى هاتان الظاهرتان بصورة لا تدع مجالاً للشك فى أن المخبر لا يطابق المظهر، وأن الزمان لم يحفظ له من توقد ذهنه ومضاء عزيمته وشدة مراسه سوى النزر اليسير!

وباختصار اتضح لى أن البون شاسع، من جميع الوجوه، بين النحاس الذى أعامله اليوم، والنحاس الذى عرفته قبلاً، وأن ما يبديه الآن من مجهود فكرى ليس سوى وميض! . . .

بل ثبت لى أن ما نراه من مظاهر صحته يرجع، فى جانب كبير، إلى حرصه العظيم على راحته، وعنايته الفائقة بشئون صحته، وأنه لو حاد قليلاً عن النظام الذى وضعه لمعيشته لما استطاع أن يثبت طويلاً على ما يبدو لنا من نشاطه . . .

وسأتوسع هنا فى الكلام عن هذه الناحية فى حياته لما كان لها من تأثير مباشر فى كيفية اضطلاعه بمهامه كرئيس للوزارة فى سنة ١٩٥٠ . . .

فقد عرف النحاس منذ شبابه بعنايته بصحته، وكان أصدقاؤه يحمدونه عليها ويتمنون الاقتداء به فيها، ولكن لما تقدمت به السن بالغ فى أسباب هذه العناية مبالغة لا تتفق مع ظروف رجل يريد أن يكون رئيسًا للوفد وزعيمًا للأغلبية النيابية ورئيسًا للوزارة فى وقت واحد!

فمن حرص على النوم فى ساعة معينة إلا فى ظروف نادرة . . . إلى حرص على عدم مغادرة الفراش فى الصباح قبل ساعة معينة إلا فى أحوال استثنائية . . . إلى تقيد بألوان

معينة من الطعام لا يحيد عنها . . . إلى مواظبة على مواعيد معينة للأكل لا يخرج عليها إلا فى الطوارئ . . إلى أدوية لابد أن يتعاطاها فى أوقاتها وإلا أقام الدنيا وأقعدها . . .

وهذا إلى جانب تردد الأطباء عليه، وتردده عليهم، فى مواعيد منتظمة ثابتة، وكانت هذه المواعيد مقدسة عنده فإذا حانت ساعة «الإبرة» فلا عمل ينسيه إياها ولا اجتماع يؤخره عنها، وإذا أزفت ساعة «الكمادات» لعينيه فلا بحث يلهيه عنها ولا حديث يحمله على تأجيلها! . . .

وصحب هذه المبالغة فى إجراءاته الصحية غلوٌ كبير فى بعض تفاصيلها، كأن لا يتناول الحبوب التى يتعاطاها قبل الأكل إلا إذا أتوا له بعلبة فى داخلها «ملقاط» صغير خصصه لاستخراج الحبوب من زجاجاتها، فلا يمسها بيده، مع أنه يغسل يديه قبل توجهه إلى المائدة بعناية تامة، ويعتذر عن عدم مصافحة أحد بعد غسلهما حتى ينتهى من الأكل ويغادر المائدة!

ومن الناس من يثنى على رجل يسهر على صحته بهذه الكيفية ويبذل فى سبيل العناية بها هذا الجهد وهذا الوقت، ولكن هل دخل فى تقدير الذين يرون هذا الرأى أن النحاس كان رئيسًا للوفد وزعيمًا للأغلبية النيابية ورئيسًا للوزارة فى آن واحد، وهل أدخلوا فى حسابهم مهام هذه الرئاسات الثلاث ومقتضياتها قبل أن يحكموا هل كان فى استطاعة النحاس أن يوفق بينها وبين ما كان يخصصه لإجراءاته وتدابيره الصحية من وقت وجهد؟! . . .

وما يقال عن صحته يقال عن مسكنه، وقد سمعته مرة يقول لزينب هانم إنه لن يمضى ليلة واحدة فى الدار الجميلة التى بنتها فى عزبتها بضاحية «المرج» إلا عندما تنتظم مواسير الماء الساخن ويتم تركيب «المصعد»! . . .

فلا غرو أن قلت إن الرجل الذى عدت فاجتمعت به فى يناير سنة ١٩٥٠ كان من جميع الوجوه غير الرجل الذى عرفته قبلاً ولم أجتمع به من عشر سنوات! . . .

* * *

وما كادت الوزارة الجديدة تشرع فى مباشرة مهامها حتى أخذ أثر هذا التحول العظيم الذى طرأ على النحاس يظهر تدريجيّا فى حياته كرئيس للوزراء . . . كل يوم أكثر من اليوم الذى قبله.

فكان يندر أن يغادر داره إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء قبل الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، أو قبل الساعة الثانية عشرة، وفى بعض الأحيان كان يتوجه إلى مكتبه فى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر، معرجًا عليه بعد زيارته لطبيب من أطبائه . . .

بل كان يلازم البيت فى كثير من الأحيان إما خوفًا من رداءة الطقس واحتياطًا من البرد، أو التماسًا للراحة، أو إيثارًا للعمل فى بيته.

وكان لا يحافظ على موعد رسمى إلا بمجهود كبير وإلحاح شديد من جانب القائمين على خدمته، أما المواعيد غير الرسمية فكان يندر جدًا أن يحافظ عليها، لعدم «تربصهم» له بشأنها! . . .

* * *

وعلى أثر افتتاح البرلمان الجديد أراد الوزراء الوفديون أن يبحثوا كيفية توزيع أنفسهم على المجلسين، وخصوصًا أن مجلس الشيوخ كان يقتضى عناية خاصة منهم؛ لعدم وجود أغلبية وفدية بين أعضائه، فسُئل النحاس هل سيشهد فى أغلب الأحيان جلسات مجلس النواب أم جلسات مجلس الشيوخ، وتوقع بعضهم أن يجيب بأنه سيوجه التفاتًا خاصًا إلى جلسات مجلس الشيوخ، فيعزز نفوذه الشخصى موقف الوزارة فيها، إذ كان المعروف أن وطأة المعارضة ستشتد فى هذا المجلس، وقال آخرون إن النحاس مع تقديره لظروف الوفديين فى مجلس الشيوخ سيترك مهمة مواجهة المعارضة فيه لفؤاد سراج الدين، ويتردد هو على جلسات مجلس النواب؛ فتظل صلاته بالنواب الوفديين موصولة.

وانقضت سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ بدون أن يشهد النحاس جلسات المجلسين سوى مرة أو مرتين، فكان أول رئيس وزارة برلمانية فى العالم يتخلف عن شهود جلسات البرلمان.

فإذا أضفنا إلى ذلك أنه كان لا يذهب إلى مكتبه إلاّ قليلاً، جاز لنا أن نسأل كيف يستطيع رئيس وزارة فى هذا العصر أن يباشر شئون الحكم «من منزله» أسبوعًا بعد أسبوع، وشهرًا بعد شهر، وسنة بعد سنة؟!

* * *

وأدى هذا الاعتكاف، أو الانزواء، إلى انقطاع الصلة تدريجيًا بينه وبين الأعضاء الوفديين فى البرلمان، ولاسيما النواب الذين كانوا حديثى العهد فى الهيئة الوفدية ولم

ترسخ قدمهم فيها بعد، فهؤلاء كانوا فى حاجة إلى عناية خاصة بهم من لدن الزعيم ليكون لتعلقهم به القوة التى اتصفت بها علاقات أعضاء الهيئة الوفدية بالزعامة الوفدية فى الماضى، ولكنه أغفل هذا الاعتبار!

وكان الشيوخ والنواب الوفديون الذين يجتمع بهم هم الذين يزورونه فى بيته من وقت إلى آخر، إما لتحيته والاستفسار عن صحته، أو لتهنئته بعيد من الأعياد، وقلما كانت الأحاديث فى هذه المناسبات تتناول موضوعات تيسر للرئيس تجديد معلوماته عن أحوال البلاد وشئونها، أو تتيح له الإحاطة بما للأحداث المختلفة من صدى فى نفوس أعضاء الهيئة الوفدية . . .

وأفضى هذا التباعد عن الشيوخ والنواب الوفديين وسائر ممثلى الهيئات والجماعات الوفدية وغير الوفدية إلى عزله عن التحول الذى تتحوله الآراء والأفكار بين طوائف الشعب تبعًا لتقلب الأحوال الداخلية والعالمية، وفاته أن ما جدّ على الهيئة الوفدية من عناصر الشباب قمين بتغيير بعض الأوضاع القديمة فى المعسكر الوفدى، وخليق بيقظة خاصة من جانبه . . .

ونشأ عن إغفال جميع هذه الاعتبارات أنه ما كادت الوزارة الوفدية تمضى فترة قصيرة فى الحكم حتى أدرك المراقبون السياسيون أن النحاس غير محيط بما طرأ على الأفكار من تطور، بل غير ملمّ بما دخل على الهيئة الوفدية نفسها من تيارات جديدة، مع أنه كان فيما مضى يقول إن أول واجب على الزعيم الذى يريد صون زعامته والاحتفاظ بها هو «أن يتحسس نبض الشعب باستمرار؛ لئلا يفاجأ بما يتعذر عليه مداواته!».

* * *

ولاحظت أن التغيير الذى طرأ على توقد ذهنه ومضاء عزيمته مسّ قدرته على الاستماع، فأصبح لا يطيق الإصغاء إلى البيانات الطويلة والأحاديث المستفيضة، ولاسيما إذا خرجت عن نطاق الموضوعات العادية وتناولت مسائل يحتاج استيعابها إلى نشاط ذهنى ومجهود فكرى! . . .

وأدرك بعض سكرتيريه وبعض الوزراء أن التغيير الذى طرأ عليه من هذه الناحية يقتضى أن يدققوا فى اختيار الأوقات التى يكاشفونه فيها بما يريدون مكاشفته به، وأن يعنوا بكيفية «تقديم» المسائل التى يرغبون فى عرضها عليه واستطلاع رأيه فيها، فكانوا إذا توسلوا بذلك نجحوا حيث يفشل غيرهم من صحبهم وإخوانهم، وكان هؤلاء ــ أى الذين

يفشلون فى حمله على الإنصات إليهم ـ يعزون فشلهم إلى إيثاره الآخرين عليهم، ولا يعزونه طبعًا إلى قلة خبرتهم فى ترقب الأوقات الملائمة للتكلم معه أو إلى قلة درايتهم بالأسلوب الذى يجدر بهم أن «يقدموا» به كلامهم ليجذبوا سمعه إليه، فكانوا ينصرفون من عنده متبرمين موتورين، وإن أخفوا حقيقة شعورهم صاغرين صابرين! . . .

وفى هذا ما يفسر جانبًا كبيرًا من نجاح فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج ومحمد صلاح الدين فى عملهم معه، ولا يخفى أن إبراهيم فرج ومحمد صلاح الدين عملا كمساعدين له فى ظروف ومناصب شتى زهاء خمس وعشرين سنة، فكانت معرفتهما لأخلاقه وطبائعه، مع المنزلة الخاصة التى اكتسباها عنده، عونًا كبيرًا لهما على معالجة أحواله الجديدة، أما فؤاد سراج الدين فكان فى السنوات الأخيرة أكثر الوفديين ترددًا عليه وأشدهم اتصالاً به، فاستطاع بذكائه وفطنته أن يحيط بأطواره إحاطة عززت نفوذه وكلمته عنده تعزيزًا كبيرًا على نحو ما هو معروف.

وبرع بعض سكرتيرى النحاس براعة عظيمة فى مسايرة ظروفه الجديدة واستغلالها لمصلحتهم وقضاء مآربهم، وطالما أزعج مسلكهم أقرب الوزراء إليه، ومع ذلك لم يستطع هؤلاء تحريره من نشاطهم وألاعيبهم!

واقترنت هذه الظاهرة بظاهرة أخرى من نوعها وهى استسلامه لمطالب أقاربه وأفراد عائلته بكيفية لم يكن لها مثيل فى تاريخه القديم، وقد امتاز بالصلابة والتشدد والمساواة والنفور من المحسوبية، وأكبر الظن أن حالته الصحية والعصبية هى التى أدت إلى هذا التحول، حتى أنه كثيرًا ما كانت الدموع تسيل من عينيه لأقل إثارة أو أبسط عاطفة!

وعندى أن تكاسل النحاس فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ عن إعداد خطبه بنفسه قد يكون من أسطع الأدلة على ما أصيبت به عزيمته وموازين تقديره للأمور من ضعف ووهن!

فقد كان النحاس فى الماضى يكتب جميع خطبه بيده، حتى خطبه الجامعة الطويلة بمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر، ويعنى بها عناية عظيمة معنى ومبنى، ويدقق تدقيقًا كبيرًا فى تنسيقها وتقسيمها، وإذا تبين له بعد إعداد جزء منها أن هناك «نقطة» أولى بالتقديم على «النقط» التى فرغ من تدوينها لم يتردد فى إجراء التعديل الذى يضع هذه «النقطة» فى موضعها مهما كلفه ذلك من مجهود جديد، وكان يغضب غضبًا شديدًا إذا وقع خطأ عند

نقلها أو طبعها ونشأ عن هذا الخطإ إحلال كلمة جديدة محل كلمة أصلية ولو أدت معناها! . . .

أما فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ فكان يترك لأحد سكرتيريه مهمة إعداد «الكلمات» التى يلقيها فى جميع المناسبات بلا استثناء!!

وحتى البيان الذى ألقاه فى البرلمان عند إعلان إلغاء المعاهدة، عَهَد إلى غيره بكتابته! . . . فإنه لما تقرر فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ إلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية، واستقر الرأى على إعلان إلغائها فى البرلمان ببيان تقدم به الوزارة للمجلس مشروعات القوانين المنظمة لهذا الإجراء، قال النحاس للوزراء إنه سيلقى هذا البيان فى مجلس النواب بنفسه، فرحبوا بذلك، فإذا به يطلب من محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج أن يعداه له مبدئيا! . . . ولما فرغا من كتابته عرضاه عليه بحضور فؤاد سراج الدين، فأقره بحذافيره، ولكن فؤاد أبدى وجوب اختتامه بعبارة حماسية واقترح المعنى الذى تبلور بالعبارة التى اختتم بها البيان، وهى: فى سبيل مصر إلخ . . .

* * *

ولما عرفت فى صيف سنة ١٩٥٠ أن النحاس قرر السفر إلى أوروبا للعلاج والاستشفاء، رأيت أن أعجم عود زوجته فى موضوع تعيين نائب لرئيس الوزارة، لعلها تقبل أن تساعدنى فى إقناع زوجها بضرورة تعيين نائب له . . . تخفيفًا عنه!

وكنت أعلم أن السيدة زينب الوكيل آخر من يرضى بأن يتنحى النحاس عن رئاسة الوزارة، أو أن ينزل «لنائب رئيس» عن حقوقه وسلطاته، ولكنى عزمت على مواجهتها بالحقيقة كاملة، لعلها تدرك أن الموقف أخطر من أن تجعل للاعتبارات الشخصية المقام الأول فى تقديرها . . .

ففى يوم كنت مدعوًا إلى الإفطار عندهما فى جناحهما الخاص فى فندق «سان إستفانو» بالإسكندرية، اغتنمت بعد الأكل فرصة ذهاب النحاس إلى حجرته، ليباشر بعض إجراءاته الصحية الوقائية، فقلت لزينب هانم: أظن أن رفعة الباشا سيعين نائبًا عنه مدة غيابه فى أوروبا . . .

فقالت: طبعًا . . . فقد جرت العادة دائما بأن يكون هناك رئيس بالنيابة مدة غياب الرئيس!

فتظاهرت بأنى أجهل من سيكون رئيسًا بالنيابة، وقلت متكلفًا المزاح: يا ويلنا من دلع فؤاد سراج الدين عندما سيصبح نائبًا لرئيس الوزراء.

فقالت على الفور: ومن قال إن فؤاد سراج الدين هو اللى حيكون رئيس بالنيابة؟ . . .

فقلت بسذاجة: أظن أن هذا هو الوضع الطبيعى . . .

فقالت بشىء من الحدة: طبيعى إزاى يا كريم باشا . . . هل نسيت عثمان باشا محرم . . . إنه أقدم من فؤاد بكتير، وأقدم من جميع الوزراء الحاليين . . .

فقلت: الحقيقة أنى لم أفكر فى الأقدمية!

فقالت: أمال فكرت فى إيه؟ . . .

فقلت: لا يخفى على عصمتك أن مهام الرئاسة فى هذه الأيام كثيرة ومتعددة، ولها نواحٍ لم يشتغل بها عثمان باشا محرم . . . وأظن أنه هو نفسه يقدّر ذلك! . . .

فقالت: هذا صحيح . . . ومفيش شك أن فؤاد سراج الدين من هذه الناحية أصلح . . . ولكن تخطى راجل كبير زى عثمان محرم مش ممكن . . . ولا الباشا يرضى بكده! . . .

وكانت زينب هانم تشير دائمًا إلى زوجها بقولها «الباشا».

فقلت: أؤكد لعصمتك أن عثمان محرم نفسه يرحب بأن يكون فؤاد نائبًا لرئيس الوزارة! . .

فقالت: مش عارفة . . . ربما . . . ولكن الباشا مش ممكن يجرح شعوره بالطريقة دى . . . ويخلق حالة اضطراب فى الوزارة.

فقلت: هل تظنين أن هذا الاضطراب غير موجود؟ . .

فتجاهلت السؤال وقالت وكأنها تستكمل عبارتها السابقة: إلا عثمان محرم وشعوره . . مش ممكن الباشا يجرحه علشان خاطر فؤاد أو غير فؤاد . . . ثم إن فؤاد حيكون جنبه دايمًا.

فقلت: كنت أظن يازينب هانم أن هذه فرصة حسنة لتعيين فؤاد «نائب رئيس وزارة» حتى إن عاد الباشا من أوربا بالسلامة استمر فؤاد نائبا للرئيس فيخفف عنه كما هو الواجب!

فصاحت قائلة: واجب مين يا كريم باشا وفؤاد مين. . . هم دول يقدروا يعملوا حاجة إلا إذا كان النحاس باشا فوق راسهم! . .

فقلت: ما هو الباشا سيظل فوق راسهم. . . ولكن هل تعتقدين عصمتك أن صحة الباشا تسمح له. . .

فقاطعتنى قائلة: إن صحة الباشا «بمب» ولله الحمد! . . . اسمع منى يا كريم باشا. . . شيل من دماغك حكاية تعيين فؤاد نائب رئيس. . .

وفى تلك اللحظة دخل علينا النحاس، وقال باسمًا: خيرًا إن شاء الله. . بتتكلموا فى إيه؟ . . .

فقلت: هناك خلاف بين زينب هانم وبينى يا أفندم. . .

فقالت: كريم باشا عاوز يعمل لنا «فرتينة» فى الوزارة وفى الوفد. . . عاوز إن فؤاد سراج الدين هو اللى يكون نائب رئيس وزارة وتزعّل عثمان محرم! . . . ففهمته إن ده مش ممكن وإنك مش ممكن تزعل عثمان محرم لا علشان فؤاد ولا علشان غير فؤاد! . . .

فقال: هو ده ممكن؟ . . . مش ممكن! . . .

لازم عثمان محرم هو اللى يكون رئيس وزارة بالنيابة . . . تمام كده! . . .

ثم التفت إلىّ وقال: السِّت معاها حق يا كريم. . . لازم عثمان محرم. . . عثمان محرم أقدم من فؤاد بكثير. . . تمام كده! . . .

فقلت له: الحقيقة يا رفعة الباشا أننى كنت أظن أن فؤاد سراج الدين يريحك أكثر من غيره، وأنك ربما تريد أن تعده لليوم الذى تقول لهم فيه يا ناس حرام عليكم. . . اتركونى بقى أتمتع بحقى من الراحة! . . .

وكانت زينب هانم أسرع منه فى الرد فقالت: إن الباشا لن يستريح قبل أن يرى مصر قد حققت أمانيها. . . يومها بس يقدر يستريح! . . .

وهنا صدرت عنها العبارة التى بعثتنى على وقف سعيى وقضت على كل أمل عندى. قالت: وعلى كل حال تأكد يا كريم باشا أنه بعد مصطفى النحاس لن يكون هناك وفد. . . إن الوفد هو مصطفى النحاس، وبعد مصطفى النحاس مفيش وفد!

واغرورقت عينا النحاس بالدموع، وقال لها باسمًا: إيه المرافعة العظيمة دى؟

فقالت له: لا مرافعة ولا حاجة... لازم يعرفوا الأمور على حقيقتها!...

* * *

والواقع أنه بعد هذه المقابلة عرفت الأمور على حقيقتها!...

عرفت أنه بالرغم من الترضية التى نالها النحاس بعودته إلى الحكم، فإنه لا يفكر لحظة واحدة فى اعتزال رئاسة الوزارة من تلقاء نفسه!...

وعرفت أنه حتى لو فكر النحاس فى اعتزالها لما تركوه يخرج تفكيره إلى حيز التنفيذ!

وعرفت أن «معزّة» النحاس وزينب هانم لفؤاد سراج الدين تقف عند حدٍّ معين، أى عندما تصطدم بشىء اسمه رئيس وزارة أو نائب رئيس وزارة!...

وعرفت أنه إذا كان محيط النحاس لا يقبل فؤاد سراج الدين نائبا لرئيس الوزارة، فلن يقبل وفديا آخر فى هذا المنصب بطبيعة الحال!

وعرفت أنه ما لم يطرأ ما ليس فى الحسبان، فمن العبث توقع أى تنظيم جديد فى المحيط الوزارى الوفدى!...

ومن الخطإ أن أقول إن هذه المقابلة عرفتنى بهذه الأمور، فقد كانت معروفة لى من قبل، وإنما الصحيح أن هذه المقابلة أكدتها لى بعد انقضاء سبعة أشهر على تأليف الوزارة وأنذرتنى بألا أعلق أملاً على احتمال تحسن الأحوال فى طريقة الحكم!...

ولا إخالنى فى حاجة إلى الإفاضة فى أن تحمس السيدة زينب الوكيل لعثمان محرم لم يكن عن إيثار له، أو عطف عليه، أورغبة حقيقية فى مراعاة الأقدمية الوزارية، وإنما كان عذرًا تذرعت به لإبعاد فؤاد عن وكالة الرئاسة... ومن ثم عن الرئاسة!

الفصل الخامس والثلاثون

تزايد مسئوليات فؤاد سراج الدين

على إثر خروج زكى عبد المتعال من وزارة المالية، واعتذار الدكتور عبد الجليل العمرى عن عدم قبول هذا المنصب، طلب النحاس مقابلة الملك وعرض عليه فكرة تقليد وزارة المالية لفؤاد سراج الدين مع بقائه وزيراً للداخلية.

وعارض فاروق هذا الحل معارضة شديدة... فإذا النحاس لأول مرة منذ تأليف الوزارة يلح عليه... ويلحف فى الإلحاح... ملتمساً إقرار التعيين «ولو لمدة عشرة أيام فقط» يدبر فى أثنائها وزيراً آخر للمالية!...

وقال لى النحاس يومئذ إن فؤاد سراج الدين اعترض على إضافة وزارة المالية إلى أعبائه الأصلية، وأنه «ضغط» عليه وأرغمه على القبول، فقلت فى نفسى إذا صحت الرواية فمن المحقق أن معارضة فؤاد كانت معارضة صورية، أراد بها فى المقام الأول إشعار النحاس بأنه غير متلهف على زيادة نفوذه، فقد كنت أعرفه وأعرف أنه لو شاء حقيقة أن يتملص من هذا التكليف الجديد، لما أتاح لأحد أن يفرضه عليه أو أن «يضغط عليه» على حدّ تعبير النحاس!

وكان رأيى، من بادئ الأمر، أن الجمع بين وزارتى الداخلية والمالية خطأ كبير من جانب فؤاد سراج الدين، وقد استغربت كيف أن تقدير عواقبه العاجلة والآجلة غابت عن فطنته فى تلك المناسبة.

فمن الناحية السياسية والحزبية، كان النفوذ الذى لفؤاد سراج الدين فى غير حاجة إلى مظهر جديد وفى غنى عن اضطلاعه بوزارة جديدة، ومع ذلك لو سلمنا بأن ضم وزارة المالية إلى دائرة اختصاصه زاده نفوذاً فى الظاهر ووازنّا بين هذه الزيادة فى مظهر نفوذه

والزيادة التى زادتها نسبة الحسد والغيرة والعتاب والاستياء فى صفوف الوفديين أنفسهم ـ ولا أقول غير الوفديين ـ لكانت كفة الزيادة الثانية هى الراجحة حتمًا!

أما من الناحية العملية ، فقد أدرك فؤاد سراج الدين عند تعيينه وزيرًا للمالية أن جميع الأنظار متجهة إليه لترى آثار نشاطه فى هذه الوزارة الجديدة عليه ، فأقبل على عمله فيها بهمة الوزير الدائم لا بروح الوزير المنتدب!

وأحب فؤاد كرسيه الجديد فأخذ يتردد على مكتبه بوزارة المالية أكثر من تردده على مكتبه بوزارة الداخلية ، ويمكث فى وزارة المالية أكثر من مكثه فى وزارة الداخلية ، ويهتم بشئون وزارة المالية أكثر من اهتمامه بشئون وزارة الداخلية ، ويبحث مشروعات وزارة المالية وأعمالها المطلوبة منه أكثر من بحثه لمشروعات وزارة الداخلية وأعمالها المطلوبة منه ، حتى كاد يصبح وزيرًا للداخلية بالنيابة لا وزيرًا للمالية «بالنيابة» ، وأصبح مكتبه فى وزارة المالية مكتبه المختار ، حتى لبحث مهام وزارة الداخلية!

واستهل فؤاد عمله ، كوزير للمالية ، بوقف موجة «الاستثناءات» فى الحكومة ، ولئن كان هذا الإجراء قد جاء متأخرًا وبعدما ضجت البلاد بالشكوى من «الاستثناءات» ، فلا ريب أنه لولاه لاسترسلت الوزارة الوفدية فى «الاستثناءات» وتوسعت فيها أكثر مما فعلت .

فمن الإنصاف أن يُعترف لفؤاد سراج الدين بأنه لولا نفوذه الشخصى عند النحاس وفى المحيط الوزارى لما استطاع أن يرد عن وزارة المالية الرغبات الاستثنائية التى كانت تنهال عليها من كل جانب ، وإن كان هو لم يعمل بروح هذه الخطة الجديدة فى بعض الترقيات التى أجراها فى وزارة المالية نفسها!

وقد سمعته مرة يحصى الأعمال والمشروعات التى أنجزها فى الفترة التى قضاها وزيرًا للمالية ، وأهمها ديوان الموظفين ، ولائحة التوظف ، والكادر الجديد ، واتفاقية الأرصدة الإسترلينية ، والتعديلات الجمركية الجديدة ، وهذا طبعًا إلى جانب مهامها العادية والسياسة القطنية . . .

ولكن هذا النشاط الذى أبداه فى وزارة المالية لم يقابله نشاط مثله فى وزارة الداخلية ، فهناك قصر عنايته على الشئون التى كان لا مندوحة له عن البتّ فيها ، واعتمد فى الجانب الأكبر من العمل على عبد الفتاح حسن وكيلها البرلمانى ، وهو الذى أصبح فيما بعد وزير دولة للشئون الداخلية .

ونسى فؤاد أنه ليس وزيرًا عاديًا للداخلية، وأن تبعاته لا تنتهى حيث تنتهى تبعات كل وزير آخر! . . .

فقد كان السكرتير العام للوفد، وكان فى أنظار الناس المسئول الأول عن سياسة الحكم الوفدى بعد النحاس، والمسئول عن تنظيم النشاط الوفدى فى البرلمان، والمسئول عن الاتصال بالصحافة والصحفيين وعن كل ما يمتّ إلى الدعاية الحكومية بصلة، والمسئول عن ملاحقة صلات الوفد بالشيوخ والنواب الوفديين، والمسئول عن ملاحظة نشاط الأحزاب والهيئات المعارضة، والمسئول عن رصد ما يطرأ على الرأى العام من تحول فى التفكير وفى الاتجاه، والمسئول عن مراقبة التيارات الخفية والدعايات السرية . . .

كان فؤاد مسئولاً عن هذا كله!

وكانت هذه المسئوليات التى لا حدّ لها تحتاج إلى وقت، والوقت محدود . . .

وكانت تحتاج إلى جهد جبار . . . ولجهود الإنسان حدود . . .

وهو من جهة أخرى مرهق بأعباء الوزير العادية فى وزارتى الداخلية والمالية . . .

ومطالب بالاشتراك فى أعمال اللجنة السياسية الخاصة بالمباحثات المصرية ـ الإنجليزية.

ومسئول عن صون صلات الوزارة بالقصر من كل عبث، ومن كل دَسّ . . .

ومضطر بعد هذا كله، أو فوق هذا كله، إلى التردد على النحاس مساء كل يوم فى بيته ليسهر على سلامة علاقاته به، ولينجز معه الأعمال التى يريد الاستئناس برأيه فيها!

فكان من غير المعقول أن يأخذ جميع هذه المسئوليات على عاتقه من غير أن يغفل بعضًا منها، أو من غير أن يتهاون فى بعض منها، أو من غير أن يتراخى فى بعض منها، أو من غير أن يفلت زمام بعضها من يده ولو خصص لها كل وقته، ولم يَشْكُ من وطأة تبعاتها، وبدا له أنه ينهض بها على خير وجه!

وما لبث أن أدى هذا التضخم فى الواجبات، والالتزامات، إلى نشوء ما لم يكن من نشوئه مَفَرّ . . .

فمن جهة ارتفعت نسبة خصومه، وحساده، ونقاده، وتكاثر العاتبون، والغاضبون، والموتورون، والناقمون!

ومن جهة أخرى عجزت طاقته البشرية عن الإحاطة بجميع مسئولياته وتبعاته، فتعددت مواطن الضعف، وتجلى بعضها لكل ذى عينين، وظل البعض الآخر مستتراً لا يراه إلا الذين كانوا يرقبون بعض الظواهر ويحللون أسبابها، ويفكرون فى نتائجها!

وفى كل مرة أتيح لى أن أوجه نظره إلى ثقل أحماله، كنت أفتح له قلبى وأصارحه بمخاوفى، فكان يستمع إلىّ بما عرف عنه من رحابة الصدر، بل كان يشعرنى أحيانًا بأنه مقتنع بوجهة نظرى ويقول «وماذا يمكننى أن أصنع؟» كمن يشكو من قلة المعاونين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم. . .

ثم كان لا يصنع شيئًا!

بينما كانت الثغرات التى أوجدتها مواطن الضعف تزداد كل يوم اتساعًا وخطراً!

ومن المحقق أن الحقيقة فى هذا الشأن كانت غير خافية على كثيرين من الوفديين المسئولين وغير المسئولين، وكان بعضهم شديد الوطأة على فؤاد عند تحدثهم عنه مع أصدقائهم وزملائهم، ولكنها كانت لا تعدو نطاق الأحاديث والكلام دون أن تقترن بعمل جدِّى عن طريق الوفد أو الهيئة الوفدية. . .

الفصــل السادس والثلاثون

الملك فؤاد وقصة «كحّته»

كان الملك فؤاد يشكو، منذ حداثته، من حالة عصبية تحرك فى أثناء كلامه نوعًا من السعال الشبيه بـ «الكحة» . . .

ومن المعروف أنه لما كان أميرًا تزوج من الأميرة شويكار ثم طلقها . . .

فحدث فى ذلك الحين أن شكت شويكار إلى شقيقها الأمير سيف الدين سوء معاملة زوجها لها . .

فذهب سيف الدين يومًا إلى ناد كان فؤاد يتردد عليه، وأنبه على مسلكه، ثم أطلق عليه الرصاص من مسدسه!

ونقل فؤاد إلى المستشفى فاستخرجت الرصاصات من جسمه، ونجا من الموت . . .

وعلى إثر هذا الحادث تفاقمت حالته العصبية الأصلية، وتحولت «كحته» تحولاً جديدًا، فأضحت أقرب إلى النباح منها إلى السعال!

وشاع يومئذ بين الناس أن إحدى الرصاصات التى أطلقها سيف الدين عليه استقرت فى صدره فأنشأت له هذه العلة . . .

أما الحقيقة فهى أن العلة ولدت معه، ثم استفحلت فى أعقاب حادثة الاعتداء عليه.

وكان هذا الصوت الغريب الذى يصدر عنه «يفلت» منه كلما تكلم . . . مهما اجتهد فى حبسه، ومهما جاهد فى سبيل منع انطلاقه!

أقول «انطلاقه» لأنه كان لا يخرج من حلقه بهدوء كما تخرج «البحة» العادية أو «الكحة» الطبيعية، وإنما كان ينطلق انطلاقا كأنه «صاروخ» يطلقه هواء مضغوط من داخل الحلق إلى خارجه!

وكان هذا الصوت لا يتألف كل مرة إلا من «كحة» واحدة أو طلقة واحدة، أى أنه كان لا يتكرر كل مرة كالسعال، بل كان ينطلق كل مرة نوبة واحدة، كأنه فاصل حسى بين عبارة وأخرى.

ولكنه كان يتكرر مراراً فى خلال الحديث الواحد، ولم يكن لتكرره بين مرة ومرة وقت محدود أو معلوم، فأحيانا كان يتكرر بعد نصف دقيقة، أو دقيقة، وأحيانا أخرى كان يتكرر بعد دقيقتين أو أكثر قليلا . . .

ولوحظ أنه كان يشتد، وأن فترات انقطاعه كانت تقصر، إذا كان الملك غاضبا، أو متعبا، أو هائج الأعصاب لسبب ما، فتتكاثر الطلقات وتتلاحق، فيخيل إلى من يسمعها، ولا يرى مصدرها، أنها نوع غريب من النباح المتقطع!

وحدث مرة بعد ارتقائه العرش أن استقبل وفدًا من أعيان مدينة حلوان . . .

وكان على رأس الوفد شيخ يجهل علته، ولم ينبهه أحد إليها قبل المقابلة . . .

فما كاد جلالته يطلق فى وجهه «كحته» المعروفة حتى صاح الشيخ قائلا: يا ساتر! . . .

وسقط على الأرض مذعوراً . . .

ومن ذلك اليوم كان رجال التشريفات إذا ارتابوا فى أن الزائر يجهل «الحكاية» كاشفوه بها و «أعدّوه» لسماع «السعال الذى يشكو منه مولانا بسبب برد خفيف»! . . .

* * *

وفى سنة ١٩٢٩ زار الملك فؤاد ألمانيا زيارة رسمية صحبته فيها . . .

وكان المرشال هندنبرج رئيسًا للجمهورية الألمانية وقتئذ . . . أو «الرايخ الألمانى» كما كانوا يسمونه . . .

وتضمن برنامج الزيارة دعوته إلى حفلة ساهرة رسمية فى دار «الأوبرا» . . .

وتقرر أن يجلس الملك والمرشال فى «المقصورة الإمبراطورية» . . . وهى المقصورة التى كان الإمبراطور غليوم الثانى يجلس فيها . . .

وتقوم هذه المقصورة فى مؤخرة القاعة فى الجهة المقابلة للمسرح، بحيث يتسنى للجالس فيها أن يشاهد جميع أرجاء القاعة . . .

ولما أقبل المرشال الكبير وبصحبته الملك فؤاد عزفت الموسيقى السلام المصرى فالسلام الألمانى، ثم التفت جميع الحاضرين إلى مقصورتهما وحيوهما مصفقين . . .

ورفع الستار، وأطفئت الأنوار، وساد القاعة صمت تام . . .

والألمان قوم نظاميون بطبيعتهم.

فضلا عن أن هذه الحفلة كانت حفلة رسمية لم يدع إليها إلا كبار رجال الدولة وزوجات المتزوجين منهم . . .

حتى خيل أنهم من شدة تعلقهم بالنظام، وتقديرهم لما يسمعون من أنغام، قد حبسوا أنفاسهم!

وفجـــأة . . .

وبينما كانت الموسيقى تعزف لحنا هادئا ناعمًا . . . والقاعة فى سكونها تبدو كأنها خالية من الناس . . .

انطلق صوت غريب!

فأدركت حالا أن الملك أراد أن يقول شيئا لهندنبرج ففلتت منه «كحته»! . . .

وكانت «فلتة» قوية رددت جوانب القاعة صداها فى وسط ذلك السكون الشامل . . .

وارتسمت على وجوه الحاضرين علامات الاستغراب لسماع صوت لم يألفوا سماعه فى داخل دار «الأوبرا» . . .

ولم يخطر لأحد منهم أن هذا الصوت قد انبعث من «المقصورة الإمبراطورية» . . . وأن مصدره كان صاحب الجلالة الملك الضيف . . .

وإنما ظنوا أنه «تسلل» إلى القاعة من باب أهمل الحجاب غلقه . . .

والألمان قوم نظاميون . . .

فلم ألمح واحدًا منهم متلفتا يمينًا، أو شمالا، بل ظلت أنظارهم مصوّبة إلى المسرح كأنها موصولة به برباط خفى!

ولعل رأسى كان الرأس الوحيد الذى تحرك فى وسط ذلك الحشد الكبير ليتفرس فى الوجوه . . .

وعادت الموسيقى إلى عزف لحن عذب . . . خافت . . .

ورأى الملك فؤاد الفرصة ملائمة ليقول للمرشال هندنبرج شيئًا جديدًا . . .

وإذا الصوت الأول ينطلق مرة ثانية ، فمرة ثالثة . . .

ويظهر أن هندنبرج سأله ما استوجب الرد عليه ، فتعاقب الصوت نفسه غير مرة!

ونسى القوم عندئذ أنهم أهل نظام ، وسألوا بعضهم بعضًا عن هذا الصوت . . . وهو حتما ليس سعالا عاديّا . . . فكيف يسكت عليه المسئولون عن نظام الحفلة؟!

وساد القاعة شيء من الهرج والمرج . . .

وعلمت فيما بعد أن كثيرين منهم ظنوا أنه لا يستبعد أن يكون بين عمال الدار عامل شيوعى فعمد إلى هذه المداعبة للتشويش على جلال الحفلة ورونقها!

ثم حلت فترة الاستراحة الأولى . . .

فانتقل المدعوون والمدعوات إلى «صالونات» الدار للتدخين وتناول المرطبات . . .

فاندسّ بينهم كبير من رجال التشريفات بالقصر الجمهورى الألمانى ، وأسر إلى بعض منهم أن الملك الضيف مصاب بعاهة من فعل رصاصة ، وأن هذه العاهة هى التى تسبب هذا الصوت الغريب عندما يتكلم!

وطلب إليهم أن ينشروا هذا التفسير بين سائر الحاضرين منعا للابتسام والكلام، وحرصا على التقاليد والنظام . . .

ورفع الستار ، واستأنفت الموسيقى عزفها . . .

وأرهف الحاضرون السمع للموسيقى . . . وللشىء الآخر . . .

وبعد قليل شقّ هذا الشيء الآخر حجب السكون المخيم على القاعة! . . .

ولكن الألمان قوم نظاميون . . . فلم يتحرك رأس واحد . . .

ولم يفه أحد بكلمة واحدة . . . ولم ترتسم على الشفاه ابتسامة واحدة . . .

كأنهم لا يسمعون شيئًا ، ولم يلاحظوا شيئًا!

ولكن ما كادت الحفلة تنتهى حتى انهالت علىّ الأسئلة التى لم أسترح منها طوال الأيام التى استغرقتها الرحلة الملكية . . .

لماذا «يعمل» الملك هذا الصوت وهو يتكلم؟ . . .

أحقيقى أن أحد الأمراء أطلق عليه رصاصة فأصابه بعاهة دائمة؟ . . .

ولماذا اعتدى عليه هذا الأمير؟ . . .

أصحيح أنهما كانا يتنافسان على امرأة واحدة؟ . . .

ولم أكن عند زيارتنا لألمانيا وتشيكوسلوفاكيا قد اكتشفت بعد أن العاهة كانت علة طبيعية فى الأصل، ثم تفاقمت بعد حادث الاعتداء عليه، فإنى لم أكتشف هذه الحقيقة إلا فى أثناء وجودنا فى «جنيف» عند مقابلتى للبروفيسور توديكوم زميل الملك فؤاد فى الدراسة فى سنى الحداثة، ونجل البروفيسور توديكوم الكبير مدير المعهد الذى دخله فؤاد فى جنيف عقب ارتحال أبيه الخديو إسماعيل عن مصر، فقد ذكر لى فى خلال حديثه أن فؤاداً كان يشكو من حالة عصبية دائمة فى حلقه . . . ثم سألنى: هل تحرر منها على مر الأيام؟!

وكان التملص من الرد على تلك الأسئلة أمراً عسيراً . . .

ومن جهة أخرى، كان يتعذر علىّ أن أرد عليها ردّاً صريحًا . . .

فقد يصل الحديث إلى بعض الصحف اليسارية فتنشره كتصريح لصحفى ملحق بالحاشية الملكية . . . فماذا تكون النتيجة؟ . . .

ولذلك حرصت دائمًا على التنويه بأنها «قصة قديمة» . . . وأن الملك كان يومئذ «شابّا» . . . وأن الأمير الذى اعتدى عليه كان «معتوها» . . . وأنه قضى الشطر الأكبر من بقية حياته فى مستشفى للأمراض العقلية بإنجلترا . . .

وفى الغد أخبرنى البارون «فون شتورر» وزير ألمانيا المفوض فى مصر إذ ذاك أن ما حدث فى دار «الأوبرا» نبههم إلى أمر نسوه؛ وهو أن يرجوا من الصحف الألمانية ألا تشير إلى «الحركة العصبية» التى يشكو منها جلالته!

وأبت بعض الصحف اليسارية أن تستجيب إلى هذا الرجاء فنوهت بالعاهة . . . وبأصلها وفصلها! . . .

فكنت فى كل مكان نذهب إليه أشعر بأن الناس يرقبون بفارغ صبر أن «يتكلم» الملك

ليسمعوا «الصوت الغريب» الذى أصبح حديث مجتمعاتهم بعد الكتابة التى كتبتها بعض الصحف عنه . . .

وبعدما كان المستفسرون والمستطلعون يكتفون بالأسئلة العامة ، ويقنعون بالردود المبهمة ، صاروا لا يستريحون إلا إذا عرفوا التفاصيل . . . وتفاصيل التفاصيل!

* * *

وبعد زيارة الملك فؤاد لألمانيا وتشيكوسلوفاكيا زار سويسرا بدعوة رسمية من حكومتها .

وكانت «زيوريخ» من المدن السويسرية التى شملتها الرحلة .

وفى «زيوريخ» زار كلية الهندسة ، وهى ذات شهرة عالمية .

وبعد زيارتها حضر مأدبة غداء غير رسمية أدبتها له السلطات المحلية فى الحديقة الشتوية لفندق «بور أو لاك» أشهر فنادق المدينة .

وجاء مكان جلوسى إلى يسار قرينة أحد الحكام السويسريين ، وكانت كثيرة السؤال والاستفسار . . .

فما شرعنا فى الأكل حتى سألتنى بالفرنسية قائلة : لماذا «يعمل» الملك هذا الصوت عندما يتكلم؟

وكان الملك جالسًا فى مواجهتنا تقريبًا . . . والمسافة التى بيننا وبينه لا تزيد على مترين إلا قليلا . . .

فلم أر من الحكمة ، أو من السلامة ، أن أخوض فى تاريخ غير مستحب . . . وعينا الملك ترصدان ما يدور على المائدة . . . ونحن فى مكان يسهل أن يترامى إليه منه ما ينبئه بموضوع حديثنا . . . وخصوصًا أن جارتى السويسرية لم تألف المجالس الملكية ، فلم تر موجبا لخفض صوتها وهى تنهال علىّ بأسئلتها! . . .

فقلت لها : إن جلالته يشكو من برد خفيف . . .

فسكتت قليلا . . . وأنصتت . . . ثم قالت : إن هذا الصوت ليس سعالا . . . ولا يمكن أن يكون من أثر برد . . .

فتظاهرت بأنى لم أسمع ملاحظتها . . . وانصرفت إلى غدائى بدون كلام . . .

فنظرت إلىّ وقالت : إنك لن تقنعنى بأن البرد يسبب هذه «الصيحات» . . . لماذا لا تريد يا سيدى أن تقول لى الحقيقة ؟ . . .

فلعنت الظروف التى قضت علىّ بأن أجلس إلى جانبها . . .

ولما أيقنت أنها لن تعتقنى قبل أن تسمع ردّا على سؤالها قلت لها : سأخبرك بعد الغداء بما تريدين معرفته يا سيدتى . . .

فقالت ملحة : ألا يمكنك أن تتكلم الآن . . .

فقلت لها : لا يا سيدتى . . . بعد الغداء يكون أفضل . . .

فقالت : لماذا؟

فقلت همسًا : لئلا يسمعنا جلالته . . .

فقالت بلهفة : إذن إن فى الأمر سرّا ! . . .

فقلت : نعم . . .

فقالت بدلال : ألا تريد أن تحدثنى عنه الآن . . . أكانت مبارزة غرامية ؟ . . .

فقلت متوسلا : أرجو يا سيدتى أن تغيرى الحديث . . . فقد يسمعنا . . . ألا ترين أنه ينظر إلينا من وقت إلى آخر . . .

فاحمرت وسكتت . . . وتظاهرت بأنها تأكل . . . ولكنها كانت فى الحقيقة «تدرس» وجه الملك كلما حول نظره عنا لعلها تكتشف وحدها سر الصوت الغريب وكيف ينبعث ! . . .

وانتهت المأدبة ، وانتقل الملك والمحيطون به إلى جانب آخر من الحديقة لشرب القهوة . . .

وتعلقت جارتى بذراعى وقالت لى : والآن حدثنى . . .

فحدثتها عن حكايته بإيجاز ، فأصغت إلىّ كأنها تصغى إلى أعجب حكاية سمعتها فى حياتها ، ثم قالت : أتريد أن تقول لى إن جلالته «يرسل» هذه الصيحات باستمرار؟

فقلت لها : عندما يتكلم فقط . . .

فقالت: حتى عندما يكلم زوجته؟ . . .

وحان موعد مغادرة الفندق إلى المحطة.

واصطف نزلاء الفندق، والذين احتشدوا فيه، على جانبى الممر الذى سيجتازه الملك فى طريقه إلى السيارة.

وكان بينهم فتاة أرادت أن تلتقط له صورة بآلتها الفوتوغرافية فتقدمت خطوة لتستوقفه . . .

فأسرع إليها أحد رجال الحاشية، ونهاها عن ذلك . . .

ولمح الملك هذه الحركة فلم يرتح إلى تصرف الضابط . . .

وشاء أن يظهر لنزلاء الفندق وللذين كانوا معه من ولاة الأمور السويسريين أنه ملك ديمقراطى . . .

فلما اقترب من المكان الذى وقفت فيه الفتاة التفت إليها وقال لها بالفرنسية: صورى يا مدموازيل! . . .

ولم يتحرك حتى انتهت من تصويره فقالت له: شكرا جزيلا يا صاحب الجلالة . . .

فقال لها باسمًا وهو يتابع سيره: أرجو أن تكون صورة ناجحة . . .

وفى اللحظة نفسها أطلق الصوت الغريب!

فضحكت الفتاة، ولوحت له بيدها، وظنت أنه أطلق هذا الصوت ليداعبها . . . فقلدته!

ولكن قبل أن تكرر «نباحها» مرة ثانية خف إليها ضابط سويسرى من ضباط الأمن وقال لها باللغة الألمانية عبارة لم أفهمها . . . وإنما فهمتها هى . . فاحمرت خجلا . . .

ولا أدرى هل سمع الملك تقليدها له أم كان مشغولا بحديثه مع السويسرى الكبير المنتدب لمرافقته فى زيارته . . . فإنه لم يبد فى تلك اللحظة، أو فيما بعد، ما يدل على أنه سمع ما كدّره . . .

ورويت يومئذ قصة هذه الفتاة . . . كمظهر من مظاهر ديمقراطية جلالته . . .

وأغفلت الشطر الأخير منها طبعًا!

الفصل السابع والثلاثون

كيف تزوج مصطفى النحاس

[فى سنة ١٩٣٤ وفى أثناء وزارة عبد الفتاح يحيى عقد مصطفى النحاس باشا قرانه على الآنسة زينب الوكيل]

قرر النحاس فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج!

وقرر أن يتزوج قبل يوم ١٥ يونيو!

لأنه فى يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٣٤ كان سيبلغ الخامسة والخمسين!

وقانون المعاشات لموظفى الحكومة المصرية يحرم الأرملة من نصيبها فى معاش زوجها إذا تزوج بعد بلوغه الخامسة والخمسين . . .

ورأى النحاس أن يستشير أم المصريين صفية هانم زغلول فى موضوع زواجه، وفى المرأة التى يحسن أن يختارها زوجة له . . .

وزارها لهذا الغرض، وصارحها بالبواعث التى بعثته على التفكير فى الزواج، كما يصارح الابن أمه، ثم سألها رأيها فى السيدة التى تعتقد أنها تناسبه ليجعل منها شريكة حياته.

فقالت له إن حرم المرحوم عاطف بركات «باشا» سيدة فاضلة ممتازة، وأنها تعرفها معرفة وثيقة تسمح لها بتزكيتها بكل قوتها.

فقال: عاطف باشا! . . . أبدًا!

فقالت: لماذا أبدًا؟

فقال: زوجة عاطف باشا . . . لأ . . . مش ممكن يا أفندم!

فقالت: ليه مش ممكن؟

فقال: أنا عارف أنها ست فاضلة وممتازة وعظيمة، ولكن مش ممكن يا أفندم.

فقالت: بس ليه مش ممكن؟

فقال: عاطف كان زميلي يا أفندم . . . وقد نفينا مع بعض وعشنا مع بعض زى إخوة . . أقوم أتجوز امرأته إزاى . . . مش ممكن يا أفندم . . .

فقالت له: فكر كويس . . .

فقال: يستحيل أقدر يا أفندم . . . ده أنا دلوقت بأتكلم وشايف عاطف بركات قدامى . . . أمال لما أتجوز مراته تبقى حالتى إزاى . . . مش ممكن يا أفندم!

فقالت له: وهناك سيدة فاضلة وممتازة أخرى . . .

ثم ابتسمت وقالت: ولا عيب لها إلا أنها قريبتى . . .

فقال: إذا كان هذا عيبها فعلى الرأس والعين . . . مين يا أفندم؟

فقالت: حرم المرحوم فؤاد سعد الدين.

فقال: مفيش شك إنها ست فاضلة وممتازة وعظيمة برضه . . ولكن برضه ما أقدرش يا أفندم . . .

فقالت: وليه دى كمان؟

فقال: لما كنت وزيراً للمواصلات كان المرحوم فؤاد سعد الدين سكرتيراً عامّا للوزارة وكنت أقدره وأحترمه.

فقالت: ولكن ده كان من عشر سنوات.

فقال: ولسه دلوقت شايفه قدامى زى ما يكون يومها . . . مع الأسف يا أفندم ما أقدرش برضه أتجوز مراته!

فقالت: آدى الاثنين اللى أعرفهم وشايفة أنهم يناسبوك . . . فراجع نفسك وفكر كويس واختار واحدة من الاثنين . . .

فقال: مش ممكن يا أفندم. . . لا دى أقدر أتجوزها ولا دى أقدر أتجوزها.

فقالت: ربنا يوفقك يا ابنى لبنت الحلال اللى تناسبك وتعجبك!

وقالت صفية هانم فيما بعد إنها لما رشحت له حرم عاطف بركات وحرم فؤاد سعد الدين أدخلت فى تقديرها اعتبارات شتى، أولها اعتبار السن لما له من شأن كبير فى الزواج ولاسيما لرجل فى ظروفه!

وكان لمكرم عبيد والسيدة قرينته صديقان عائليان هما الأستاذ جاك ميلاد ـ وكان يومئذ موظفا فى مصلحة سكة الحديد ـ والسيدة ليزا مقار قرينته.

وذكر مكرم أمامهما يوما أن النحاس يفكر فى الزواج، ويبحث عن عروس. . .

فقالت السيدة ليزا إنها لما كانت أسرتها تقيم فى حدائق القبة، كانت تسكن فى «فيلا» مجاورة لدار عبد الواحد الوكيل بك وأسرته، فأدى تزاور العائلتين إلى نشوء علاقات صداقة وود بين أفرادهما. . .

واستطردت السيدة ليزا من ذلك فقالت: إن لعبد الواحد الوكيل عدة بنات وأن أكبرهن ـ وتدعى زينب ـ لم تتزوج بعد وهى على جانب كبير من الذكاء والجمال. . . وأنها ـ أى السيدة ليزا ـ تعتقد أنها العروس التى تصلح للنحاس باشا. . .

وكان مكرم عبيد يعرف عبد الواحد الوكيل ويقدر سجاياه، فأعاد على النحاس ما سمعه من السيدة ليزا مقار، فصاح النحاس قائلا: بنت عبد الواحد الوكيل. . . يستحيل. . . ده خرج على الوفد!

فقال له أحدهم إن عبد الواحد الوكيل لم يخرج على الوفد، وإنما استقال من الهيئة الوفدية فى عهد وزارة إسماعيل صدقى، ليدرأ عن نفسه اضطهاد الحكومة له فى مصالحه. . . ولم ينضم إلى حزب آخر. . .

وقال آخر: إن السياسة شىء والزواج شىء آخر. . .

وأخيرا طلب النحاس أن يأتوا له «بصورة» زينب الوكيل «ليكوّن فكرة» عنها قبل أن يقرر قراره النهائى فى شأنها. . .

وجلبت السيدة ليزا مقار صورتها، فما كاد نظره يقع عليها حتى أعجب بها!

وأعرب عن رغبته فى زيارة العائلة ليتسنى له أن يراها . . .

وتمت الزيارة . . . ولما عرف زينب ازداد إعجابا بها ، وسارع إلى طلب يدها!

وتم عقد القران فى سنة ١٩٣٤ وفى أثناء وزارة عبدالفتاح يحيى .

واستبقى النحاس باشا عنده الصورة الفوتوغرافية التى جلبتها له السيدة ليزا مقار . . .

وعلى إثر عقد القران طلب إلى عروسه أن تمضى له تلك الصورة . . . وبعدما أمضتها أمضاها هو بدوره ، واحتفظ بها . . . لأنها الصورة التى كانت سبب سعادته كما قال يومئذ!

الفصـــل الثامن والثلاثون

بين خطبة الملك وزواجه

وأعلن فاروق أنه سيخطب ناريمان رسميا فى ١١ فبراير، يوم ذكرى ميلاده . . وأنه سيعقد قرانه عليها فى ٦ مايو، يوم ذكرى اعتلائه العرش . . فأدركت أنه لن يتاح لى تنفيذ قرارى وبلوغ مرامى قبل حلول الصيف . .

وأقيمت حفلة الخطبة الرسمية فى دار ناريمان، وقد حدث فيها حادث لا يخلو من طرافة وأراه جديرا بالرواية . .

ففى يوم الخطبة اضطر النحاس إلى السفر إلى سمنود لتشييع جنازة شقيقه عبد العزيز النحاس، ثم عاد إلى العاصمة على جناح السرعة وشهد حفلة الشاى التى أقامها فى سراى الزعفران احتفالا بعيد الميلاد الملكى، وألقى فيها الخطبة التى أعدها لهذه المناسبة طبقا لتقليد جرى عليه رؤساء الوزارات فى الأعياد الملكية .

وظننا أن حداده وتعبه سيحولان دون حضوره حفلة الخطبة فى دار ناريمان فى مساء ذلك اليوم، فلما رآه فاروق داخلا «بالسموكنج» ومشاطرًا الحاضرين ابتهاجهم بالمناسبة «السعيدة» صافحه بحرارة وقال له : أنا ممنون لحضورك بالرغم من ظروف حزنك وتعبك .

فرد عليه النحاس بقوله : إن فرح جلالتك يَجُبُّ كل حزن وينسينى كل تعب . . وليس أحب إلىَّ من أن أرى جلالتك مغتبطا وسعيدا ! . . .

فكرر له فاروق شكره، وتقديره لشعوره ومجاملته . .

وأجلسه إلى جانبه قليلا ثم تركه «لصاحب السمو الملكى» الأمير محمد على ولى العهد . . وانتقل إلى جهة أخرى . .

ونسى «الأمير» محمد على أنه فى حفلة ساهرة، وأن المناسبة «مناسبة سعيدة»، أو أن المفروض أنها «مناسبة سعيدة» . . ونسى أنه يوم عيد ميلاد الملك . .

ونسى أن النحاس قادم من مأتم شقيقه، وأنه حزين ومتعب بالرغم من المجهود الذى يبذله ليظهر بالمظهر الملائم «لمناسبة» الحفلة . .

نسى ذلك كله، ورأى أنها فرصة مواتية لينتقد للنحاس «تصرفات كثيرة تصرفتها وزارته» وليوجه نظره «إلى أخطاء كثيرة وقعت فيها وزارته» على حد قوله له . .

ولاحظت أن النحاس ينصت إليه ممتعضا، ومتكلفا إخفاء غضبه وكبت أعصابه . .

ولم ينقذ الموقف إلا افتتاح «البوفيه» (المقصف)!

ووقف فاروق أمام المائدة الرئيسية، وإلى يمينه ناريمان، وإلى يساره شقيقته فوزية . .

ووقف فى الجهة المقابلة لهم «الأمير» محمد على، وإلى يمينه النحاس، فكاتب هذه السطور . .

ويظهر أن النحاس لم يتغدَّ فى ذلك اليوم فى متسع من الوقت، فأقبل على الطعام بشهية، فقال له محمد على بصوت مسموع : شايفك يا باشا بتاكل كويس فى الليل!

وكأنما كان النحاس ينتظر فرصة «لينفجر» فيه فقال له محتدّا : «إذا ما كنتش آكل هنا، أمال آكل فين؟ . . آكل عندك؟!» . . .

وخرجت الكلمتان الأخيرتان من فمه كأنهما رصاصتان انطلقتا من السكين والشوكة اللذين كان قابضا عليهما وصوبهما إليه وهو يقول له « . . أمال آكل فين؟ . . آكل عندك؟!»

وذهل محمد على، ولم يتكلم . .

فقال فاروق «لسموّه» بالفرنسية باسما : إنه على الدوام النحاس نفسه الذى لا يمكن إصلاحه!

وتظاهر النحاس بأنه لم يسمع ما قاله الملك تلطيفا للجو!

وعند خروجنا من «البوفيه» همس فاروق فى أذنى قائلا : قل للنحاس إننى أهنئه «بشخطته» فى صاحبنا . .

واتجهت نحو النحاس وأبلغته ارتياح الملك إلى «شخطته» فى ولى العهد!

فابتسم وقال: الرجل ده فلقني بحديثه.. وبعد كده ضاقت فى عينه لقمة.. هو أنا كنت بآكل فى بيته؟!...

* * *

وفى شهر مارس صدر قرار الأستاذ محمد عزمى النائب العمومى بحفظ التحقيق الخاص برجال الحاشية الذين شملهم التحقيق فى موضوع الأسلحة والذخيرة، فأنعم عليهم فاروق برتب ونياشين« تعويضا لهم عما أصابهم» كما قال يومئذ...

ومع أن التحقيق بدأ وانتهى من غير أن يمسنى ومن غير أن يسألنى المحققون سؤالا واحدا، ومع أن اسمى لم يرد فى البيان الذى أذاعه النائب العمومى، أمر فاروق بإضافة اسمى إلى قائمة الإنعامات، وأنعم علىَّ بالوشاح الأكبر من نشان النيل، باعتبار أن الحملة بدأت علىَّ فى مجلس الشيوخ!

وكنت جالسًا فى حجرة نومى بمنزلى حين دق جرس التليفون وأخبرنى «الشمشرجى النوبتجى» بهذا الإنعام مهنئا، فقلت له على الفور إننى أرجو أن يعفينى الملك من هذا الإنعام فى الوقت الحاضر؛ لأن «مجيئه مع إنعامات الذين حقق معهم قد يحمل الناس على الاعتقاد بأننى كنت ضمن الذين شملهم التحقيق، فى حين أنه لم يتناولنى بتاتا!»...

وكان عندى فى تلك الساعة، مصطفى أمين وإلياس أندراوس، فأفضيت إليهما بوجهة نظرى، وقلت إننى سأبذل قصارى طاقتى لأتخلص من هذا النشان!...

ودق جرس التليفون مرة أخرى، وكان فاروق نفسه هو المتكلم هذه المرة، فبادرنى بقوله: بلغنى أنك «رافض» النشان اللى أنعمت به عليك!..

فقلت: أستغفر الله يا أفندم.. كيف أرفض هذا العطف الكبير.. وإنما أبديت خوفى من أن يلتبس الأمر على الناس، فيظنوا أن التحقيق امتد إلىَّ وشملنى، فى حين أن النيابة لم تسمع أقوالى ولو كشاهد.. ولذلك التمست أن تتفضل جلالتك بتأجيل هذا الإنعام إلى فرصة أخرى..

فقال: أنا أنعمت عليك بهذا النشان لأن الحملة بدأت ضدك.. فإما أن تقبله الآن وإما أن ترفضه نهائيا!

فقلت : يعنى مفيش وسط . . فإما قبول فورًا أو رفض نهائيا . .

(وهنا أشار إلىَّ مصطفى أمين وأندراوس إشارة معناها أن أقبل)

فقال: وأحب أن أنبهك كمان إلى أن خبر الإنعام ما بقاش سر فى الديوان، وأن رفضك له حيتسبب عنه كلام كتير! . .

فقلت : مادمت جلالتك تفسر التماس التأجيل بأنه رفض؛ فإنى متنازل عن هذا الالتماس . . وكل ما أرجوه فى هذه الحالة هو أن تأمر جلالتك بأن يصدر بلاغ مستقل بهذا الإنعام غير البلاغ الذى سيشير إلى سائر الإنعامات . .

فقال: هذا أمر سهل، ويمكنك أن تتفق عليه مع المختصين فى الديوان . .

وفعلا صدر بلاغ مستقل بالإنعام الخاص بى!

* * *

ولما اقترب موعد القران الملكى قال فاروق إنه لهذه المناسبة «السعيدة» سينعم برتب ونياشين على كبار رجال القصر والحكومة . .

وكانت القوائم التى رفعت إليه من القصر تتضمن اقتراح الإنعام على عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالوشاح الأكبر من نشان إسماعيل؛ لأنه يحمل وشاح النيل، والإنعام على الفريق عمر فتحى كبير الياوران برتبة الامتياز(وكان صاحبها يلقب بمعالى) لأنه يحمل وشاح إسماعيل، والإنعام على حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة بالوشاح الأكبر من نشان النيل؛ لأنه يحمل نشان إسماعيل من الطبقة الثانية، والإنعام على كريم ثابت بالوشاح الأكبر من نشان إسماعيل؛ لأنه يحمل وشاح النيل، إلى آخره . . .

ووافق فاروق على الاقتراحات التى رفعت إليه باستثناء الاقتراحات الخاصة بالذين شملتهم إنعاماته بمناسبة حفظ التحقيق الذى دار مع رجال الحاشية، ورفض الاقتراح الإنعام علىَّ بالوشاح الأكبر من نشان إسماعيل بحجة أنه لم ينقض على إنعامه علىَّ بوشاح النيل شهران . . .

وكانت حجته من ناحية العرف والمنطق فى محلها . .

وكنت على بينة من ضعف موقفى، ولكنى رأيت أنها فرصة «للانسحاب» ما دمت قد

قررت أن أنسحب «هذه السنة» بأى وسيلة كانت، فتجاهلت العرف والمنطق، وأبلغته أن المناسبة التى أنعم فيها عليَّ بالوشاح الأكبر من وشاح النيل كانت مناسبة استثنائية، ولا علاقة لها بتاتا بمناسبة زواجه . . ورجوت أن يعيد النظر فى قراره!

فعلت ذلك وأنا أعرف طبائعه، وأعرف أنه لن يكون لرسالتى إليه سوى نتيجة واحدة، وهى أن يتشبث بوجهة نظره، فقد كان ينفر نفورا شديدا من كل من يظهر تلهفا على رتبة أو نشان، ويجد لذة خاصة فى تسويف تحقيق أمنيته . . .

وما كادوا يبلغونه رسالتى حتى اتصل بى تليفونيا وبسط لى وجهة نظره والاعتبارات التى تقوم عليها، فتظاهرت بأنى لم أقتنع بها وقلت إنه عندما سيطّلع الناس على قائمة الإنعامات على رجال القصر بمناسبة القران الملكى ولا يجدون اسمى بين أسمائها، سيفسرون ذلك بأنى غير حائز لثقة الملك وأن هناك تحولا من جهته نحوى . . ولن يذكروا شيئا من الاعتبارات التى أشار إليها.

وبعد أخذ ورد غير قصيرين قال لى غاضبا إنه مقيم على وجهة نظره، وختم حديثه!

وفى الغد أبلغته أنه ما دام مصرًا على رأيه «فرجائى إليه أن يعفينى من منصبى ليوفر عليَّ الإهانة التى ستصيبنى فى حالة بقائى وظهور قائمة إنعامات القصر خالية من اسمى»! .

وحاول بعض كبار رجال القصر وغيرهم أن يقنعونى بأن عنادى ليس فى محله، فتصنعت عدم الاقتناع، ورفضت أن أرجع عن موقفى مرددا «إن القائمة لن تنشر من غير اسمى وأنا فى القصر» ! . . .

وأدرك النابهون منهم، وبخاصة الذين كانوا يعرفوننى معرفة جيدة، أن الموقف الذى أقفه لا يطابق المرونة التى عهدوها فيَّ، ولا يعقل أن أختلف مع الملك «بهذه الطريقة العلنية» من أجل «نشان» . . وصارحنى بعضهم بأنهم يستخرجون من «مسلكى غير الطبيعى» أننى أريد اعتزال خدمة القصر، وأن أزمة النشان ليست سوى ذريعة أتذرع بها . . فأكدت لهم طبعا أنهم مخطئون فى تقديرهم!

وخاطبنى فاروق بالتليفون من دار خطيبته ليقول لى إنه «يستغرب» تصرفى، وإنه «غير ممنون منى»، فقلت له إننى أشعر بعد حكاية النشان بأننى لم أعد فى حالة نفسية

تمكنى من خدمته على الوجه الذى يرضيه ، وإن صراحتى هذه ـ مع علمى بأنها تغضبه ـ أكبر دليل على صدق شعورى . .

وهنا ترك السماعة لناريمان فقالت لى : هل يطاوعك حبُّك لمولانا على ترك خدمته فى أسبوع فرحه؟ . .

فقلت : طبعا لا . . ولذلك سأظل فى الخدمة حتى يوم ٥ مايو لأعد جميع البيانات التى تنشر عن الفرح ، ثم أستقيل فى مساء ذلك اليوم ، فلا تظهر القائمة يوم ٦ وأنا فى القصر . .

واسترد فاروق «السماعة» منها وقال لى : أنا مسافر الليلة إلى الإسكندرية لأرى الترتيبات التى عملت فى «المنتزه» لأننا سننتقل إليه عقب الزواج مباشرة . .

وفى الإسكندرية قال فاروق لأندراوس إن ناريمان نجحت فى إقناعى بالعدول عن موقفى ، فقال له أندراوس إنه يجهل ما دار بينها وبينى ولكنه يعلم أننى لم أعدل . .

وأوعز فاروق إلى أندراوس بأن يكلمنى بالتليفون من «المنتزه» وأن «يجس نبضى» ، فكلمنى «مهنئا بزوال الأزمة ، فسألته هل عدل الملك عن رأيه ، فضحك وقال : بل سمعنا أنك أنت قدرت الظروف فعدلت عن طلبك ، فقلت له إننى لم أعدل عن شىء وإننى أرجو أن يوضح ذلك لجلالته ، بل أرجو أن يفهم منه هل يود أن أستقيل الآن أم يوم ٥ مايو؟ . . .

وعاد أندراوس فاتصل بى بعد قليل وسألنى عما سيكون موقف زوجتى بعد استقالتى باعتبارها وصيفة البلاط . . .

فأدركت من صيغة السؤال أن استقالتى قد قبلت ، فقلت له : سأذهب غدا صباحا إلى «عابدين» وأسلم حسن يوسف ما عندى من أوراق رسمية «لأخلى طرفى» . . أما فيما يتعلق بزوجتى فالأمر للملك . . تبقى إن أراد أن تبقى ، وتستقيل أن أراد أن تستقيل . . وإن كنت شخصيا أرى أن بقاءها بعد استقالتى أمر غير طبيعى !

وفى الساعة العاشرة من قبل ظهر الغد دخلت على حسن يوسف فى مكتبه ومعى رزمة من الأوراق الرسمية والسرية ، وأخبرته أننى استقلت ، وأن الملك قبل استقالتى ، وأننى جئت لأسلمه ما فى عهدتى من أوراق رسمية وسرية . .

فابتسم وقال : إنى لا أتسلمها منك . .

فقلت : ومن يتسلمها إذن . . ألست رئيس الديوان بالنيابة؟

فابتسم مرة أخرى وقال : لا أستطيع أن أتسلمها منك . .

فقلت : كيف لا تستطيع . . لقد أبلغت الملك أمس مساء أننى سأسلمك إياها !

فقال : وأنا تلقيت أمرًا بألا أتسلمها منك عندما تحضر بها إلىّ! . .

فقلت : وما العمل الآن؟

فقال : تعيد هذه الأوراق إلى مكتبك . .

فقلت : لست عائدا إلى مكتبى . .

وتركت الأوراق عند السكرتير وعدت إلى بيتى . .

وزارنى محمد حسن بعد قليل، وقال لى إن الملك كلفه أن يبلغنى أن أبقى فى منصبى «بالأمر» وأن أكف عن الكلام فى موضوع النشان«بالأمر» أيضا . . .

فقلت : مادامت المسألة مسألة «أمر» فلا يسعنى إلا الامتثال له، ولكنى واثق من أنه سيرى أن لا مصلحة له فى أن أستمر فى العمل وحالتى النفسية على ما هى عليه . .

وهنا تظاهر محمد حسن بأنه سيطلعنى على «سرّ» كبير وقال لى إن الملك أمر بأن يعيدوا إليه كشوفات الإنعامات الخاصة برجال القصر لأنه يود أن يعيد النظر فيها . . . وأنه ينوى أن «يشطب» وشاح إسماعيل المطلوب لكبير الأمناء ورتبة الامتياز المطلوبة لكبير الياوران ووشاح إسماعيل المطلوب لناظر الخاصة، وألا يترك سوى وشاح النيل المطلوب لحسن يوسف باعتبار أنه لا يحمل وشاحا! . . .

وفعلا أعاد فاروق النظر فى الاقتراحات على هذا الأساس!

ولم يقل طبعا إنه «شطب» بعض الاقتراحات كيلا تجىء القائمة خالية من اسم كريم ثابت وحده، ولكننا جميعا أدركنا المقصود من هذا الشطب . .

فماذا كان يمكننى أن أصنع بعد ذلك . . سوى أن أسكت وأن أمكث فى منصبى صاغرا!

وهكذا حبطت مناورتى، وباءت استقالتى «الخامسة» بالفشل! . . .

* * *

وكانت ناريمان أول من أسف للأمر الذى صدر إلىَّ بالاستمرار فى عملى!

فقد كانت شديدة الرغبة فى إبعادى عن فاروق، ولم تكن صادقة فيما كانت تبدى لى من مظاهر الصداقة والمودة والتقدير . .

وتجلت لى رغبتها هذه عقب الخطبة الرسمية مباشرة، أى لما اطمأن بالها وشعرت بأنها ضمنت المصير، وأنه لم يعد يفصل بينها وبين «عابدين» سوى ثلاثة أشهر!

وكان أهلها يشاطرونها هذه الرغبة، بل لا أستبعد أن يكونوا هم الذين بثوا فيها الفكرة وشجعوها على العمل فى هذا السبيل، حتى إذا نجحوا فى إبعاد كريم ثابت انتقلوا إلى مناوأة غيره من المقربين إلى فاروق ابتغاء ألا يحيط به أحد غيرهم.

ولو كانت ناريمان لا تزال متزوجة من فاروق لأسهبت فى بيان ما ألمحت إليه فى هذه السطور، أما وقد طُلِّقت منه، وتزوجت من آخر، فحسبى هذه الإشارة الوجيزة!

وبلغ فاروق يومًا أننى قلت إن ناريمان لا تحبنى!

ولعلى تعمدت أن تبلغه هذه الرواية فتساعد على تهيئة الجو لانسحابى من القصر . . .

وكان ذلك قبل نشوء أزمة النشان بنحو أسبوعين . .

واتصل بى فاروق بالتليفون وسألنى عن نصيب حديثى من الصحة، فكان جوابى أننى لا ألوم ولا أشكو، فإن كل واحد حرّ فى شعوره . . .

فقال: لا يا سيدى . . إن المرأة التى تريد أن تصبح زوجتى يجب أن تحب الذين أحبهم، وأن تكره الذين أكرههم . . . وناريمان ذكية وعاقلة فلا أصدق أنها لا تحبك . . ومع ذلك سأحقق بنفسى، وأرى . .

فقلت مستغربا: كيف ستحقق يا أفندم؟ . . .

فقال: سأجمعكما وأسألك أمامها هل قلت إنها تكرهك ولا تحبك، وكيف عرفت

ذلك، أو كيف شعرت بذلك، ثم أسألها هى أمامك فيما سمعته منك وأطلب منها أن ترد عليك!

فقلت: أحب أن أصارح جلالتك من الآن بأنه إذا عملت ذلك فسوف أكذّب الحديث الذى نقل إليك، أو أقول إنه صدر عنى حقيقة ثم تبين لى أننى كنت مخطئا فى حكمى!...

فقال: أنا أعرفك يا فلان.. فأنت لا تقول ما بلغنى أنك قلته إلا إذا كان عندك أسباب تحملك على ذلك، فأنا أريد أن تسمع ناريمان حديثك بحضورى لأحقق الأمر..

فقلت: لقد صارحت جلالتك بما أنوى عمله إذا تمت هذه «المواجهة»..

فقال: إنها مواجهة ضرورية لأنى أريد أن يعرف كل واحد حدوده من الآن!..

فقلت: أنا المخطئ يا أفندم.. وكل ما قلته كذب فى كذب..

فأدرك أننى أحاول «قفل» الموضوع، فقاطعنى قائلا: ولماذا لا تريد «المواجهة»؟

فقلت: لأنى مخطئ..

فعاد وقال: لماذا لا تريد «المواجهة»؟

فقلت: لأن الشخص الذى تريد أن تواجهنى به سيدة...

فقال: إن هذه السيدة خطيبتى والأمر يهمنى شخصيا!

فقلت: إن خطيبة جلالتك اليوم ستصبح بعد قليل «حضرة صاحبة الجلالة الملكة»..

وفهم أننى أحببت أن أقول له: فكيف يسوغ أن تواجهنى بها لتحقق معى ومعها!

ولما انقضى على هذا الحديث يومان من غير أن يباشر التحقيق الذى كلمنى عنه أدركت أنه عدل عن «مواجهة» الملكة المقبلة بالمستشار الصحفى...

وفى ذات يوم ـ وكنا ما نزال فى الأسبوع نفسه ـ قالت لى ناريمان على مسمع من فاروق:

من قال لك يا كريم «باشا» إننى لا أحبك؟..

فقلت: أنا يا أفندم اللى قلت..

فقالت: وليه قلت كده؟.. أقدر أعرف؟

فقلت : علشان أسمع منك عكس ذلك . .

فقالت : طبعا تسمع العكس . . أنا باحبك وأحب كل اللى بيحبهم مولانا!

فقال لها فاروق : برافو «شيرى» (حبيبتى)

ثم التفت إلىَّ وقال : هل فهمت بقى أن شعورنا واحد . . وأنها بتحب من أحب وتكره من أكره!! . .

الفصــل التاسع والثلاثون

تصرفات عجيبة

أبلغني فاروق بوجوب بقائي في خدمته «بالأمر» . . وفي الوقت نفسه قرر مقاطعتي إظهاراً لاستيائه مني وعتابه عليَّ، ورغبة منه في معاقبتي و«تأديبي» كما قال يومئذ لبعض رجاله!

وتجلت في قطيعته هذه المرة صنوف من أطواره ونزواته على منوال أقرب إلى القصص الخيالية منه إلى الوقائع الحقيقية . .

فقد كفّ عن دعوتي إلى الاجتماع به في القصر، أو في خارج القصر، وامتنع عن زيارتي في منزلي، وأمسك عن الاتصال بي تليفونيا . . وكان لا ينقضي يوم من غير أن يكلمني بالتليفون مرة، أو مرتين، أو أكثر، إما نهارا أو ليلا، سواء التقينا أو لم نلتق!

وبالاختصار، قطع كل اتصال «شفوي» بينه وبيني، فكانت اتصالاتنا تجري إما بالمذكرات، أو بالواسطة!

واحتفل بعقد قرانه، والقطيعة قائمة، وظن بعض المحيطين به أنه «سيعفو عني» في هذه المناسبة السعيدة، غير أن الأيام المعدودة التي انقضت بين أزمة النشان والاحتفال بالقران لم تكن في نظره مدة كافية للقطيعة، أو بالأحرى «للعقاب والتأديب»، فلم يوجه إليَّ في جميع الحفلات التي أقيمت بمناسبة زواجه كلمة واحدة أو ابتسامة واحدة!

وكان عليَّ يوم القران أن أرجع إليه في أمور كثيرة لأعرف هل يود الإشارة إليها في الصحف أم لا، فكان «الشمشرجي النوبتجي» صلة الاتصال بيننا، مع أنني كنت قريبا منه في جميع حفلات ذلك اليوم، ولكني كنت «قريبا» و«بعيدا» في آن واحد!

ولا أعتقد أن أحدا من المدعوين إلى تلك الحفلات اكتشف حقيقة الموقف بين الملك

وبينى، فقد كانت جميع المظاهر مصونة، فضلا عن أنه لم يكن ليخطر لأحد منهم أن فاروق يجافينى، وإن جافانى فلا يعقل أن يخاصمنى يوم زواجه!

ولا أنكر أنه كان فى مقدورى أن أقلب الموقف رأسًا على عقب فى دقيقة واحدة لو تقدمت من فاروق و«استسمحته» بمناسبة القران «السعيد» . . ولعله كان ينتظر أن أخطو هذه الخطوة، ولكنى لم أفعل، فقد رأيت أن هذه القطيعة قد تساعدنى - إذا طال أمدها - على تحقيق أمنيتى بأن تسهل لى عملية «الانسحاب»، وقد غدت هذه العملية محور تفكيرى الوحيد . .

بل بدلا من أن أسعى إلى فاروق لاسترضائه وإزالة ما بيننا تصرفت فى ذلك اليوم «بجمود» تام . . حتى إن إحدى الوصيفات أخبرتنى أن ناريمان قالت لها بعد انتهاء استقبال الأمراء والأميرات فى عابدين : أرأيت كيف أن كريم ثابت لم يتقدم لتهنئتى ولم يقل لى «مبروك» ؟! . . .

فطلبت إليها أن تبلغها أن كريم ثابت كان موجودا فى الحفلة بحكم عمله، وأنه لم يكن فى استطاعته أن يتخطى المراسم وأن يدنو من «جلالة الملكة» ويكلمها إلا إذا أمرت «جلالتها» ودعته إليها . . .

وانتقل الملك والملكة إلى الإسكندرية بعد عقد قرانهما مباشرة، فانتقل البلاط إلى قصر رأس التين . . .

وفى ذات ليلة، دعانى أندراوس إلى العشاء فى نادى السيارات «بسيدى بشر» . .

وكنا ما نزال نتعشى حين أقبل فاروق على النادى وبصحبته ناريمان ووالدتها وبعض أقاربهما، فجلسوا خارج بناء النادى، فى الهواء الطلق، بالقرب من الصخور المطلة على البحر . .

وجاءنا «بوللى» محييا وقائلا إن مولانا يدعوكما إلى مجلسه، فنهض أندراوس، ولم أنهض وقلت «لبوللى» : أنت مخطئ حتما، فالملك يريد أندراوس وحده، وأنت تعرف أنه مقاطعنى . .

فقال : هو قال هات الاثنين . .

فقلت : خذ الآن أندراوس وحده، وتأكد . .

وعاد إلىَّ بعد قليل وقال : اتفضل . .

وصافحنى فاروق باسما وهو يقول : إزيك يا كريم؟ . . .

ولما تقدمت لمصافحة ناريمان قالت : إنت فين يا كريم «باشا» . . من زمان مش باين!

فقلت : كنت فى «إجازة» يا أفندم . .

وتظاهر فاروق بأنه لم يسمع شيئا . .

وبعد قليل خفت من الجلوس على شاطئ الحبر حاسرًا فى تلك الساعة من الليل، فصعدت إلى شرفة النادى ووقفت فى مكان يشرف على مجلس الملك وجماعته . . .

فقال لى فاروق : أظنك خائف من البرد كعادتك؟ . .

فقلت : من الرطوبة يا أفندم . .

وكان ما يزال فى كوبته قليل من الماء ، فغافلنى ، ورمانى به . . .

وفهم «العارفون» من هذه المداعبة أنه «اصطلح» معى!

ورأى فيها سائر الحاضرين مظهرا من مظاهر العطف!

وفى الغد انتشر خبرها فى القصر فآلم المحبين!

واعترف لى أندراوس عند انصرافنا بأن عشاءنا فى النادى وما تفرع عليه لم يكن مصادفة ، وأن فاروق هو الذى أوعز إليه به . . ليبدو لقاؤنا كأنه كان صدفة!

ولاحظ أندراوس أننى لم أعلق على ما سمعته منه ، فسألنى فيما أفكر ، فقلت له إننى إفكر فى هذه الصدفة . .

والحقيقة أننى كنت أفكر فى المصيبة الجديدة . .

مصيبة أن يستصحب الملك معه «جلالة الملكة» عند ذهابه إلى نادى السيارات!

وأن يشكو بعد ذلك من وجود «دعايات خبيثة» ضده فى البلاد! . .

وفى اليوم التالى ، وكنت ما أزال أسأل نفسى عن الباعث على هذا التحول الفجائى الذى تحوله فاروق نحوى ، وعن سر تلك المظاهرة الودية فى نادى السيارات ، زارنى

«بوللى» وبعدما هنأنى «بالصلح» قال إن الملك والملكة يسافران قريبا إلى أوروبا لقضاء شهر العسل متنقلين بين إيطاليا وفرنسا، وأن جلالته أوفده إلىّ ليسألنى هل «أحب» أن أسافر معه؟

وكان «بوللى »هو الذى يبلغ دائما الدعوات التى يأمر بها الملك إلى حفلاته ومآدبه ورحلاته الخاصة . .

فابتسمت وقلت : سبحان الله . . من مقاطعة تامة إلى دعوة لرحلة فى أوروبا!

فضحك وقال : يعنى «سعادتك» مش عارف مولانا . .

فطلبت إليه أن يبلغه أن الظروف غير ملائمة لسفره، وأننى لا أنظر بارتياح إلى غيابه عن البلاد فى الوقت الحاضر لاعتبارات شتى . .

فقال : قلت له هذا الكلام، وقاله له غيرى، ولكنه مصمم على السفر!

فقلت : ومع ذلك أرجو أن تنقل إليه رأيى تبرئة لذمتى . . أما فيما يتعلق بى فأرجو أن تبلغه شكرى على دعوته وتأثرى بها وأننى ما كنت لأتردد فى قبولها لولا شعورى بأن مصلحة العمل تقضى ببقائى فى مصر، ولاسيما أن حسن يوسف سيسافر إلى إسبانيا ليسلم الجنرال فرانكو النشان المهدى إليه، ثم يمضى شهراً فى فرنسا مستشفيا . . ولا شك عندى فى أن جلالته سيقدر جميع هذه الاعتبارات!

ولم أقل له إننى أنوى السفر إلى أوروبا بعد شروع الملك فى رحلته بقليل . .

وخاطبنى «بوللى» بعد ذلك بالتليفون وأنهى إلىّ أنه أبلغ الملك رسالتى، وأن جلالته قبل اعتذارى . . ومع أن «بوللى» أكد لى فى خلال حديثه التليفونى «أن مولانا مش زعلان» عاد فاروق إلى مقاطعتى فعدنا إلى الاتصال «بالواسطة» وعن طريق «المذكرات»! . .

* * *

وكان عبد الفتاح عمرو سفير مصر بلندن موجودا بالإسكندرية فى ذلك الحين، وكان ينتظر كل يوم أن يتلقى دعوة بالذهاب إلى القصر لمقابلة الملك قبل عودته إلى مقر منصبه، فإذا فاروق يتأهب للإبحار بدون أن توجه إليه هذه الدعوة! . .

وأقلق عمرو عزم فاروق على السفر إلى أوروبا، والجو السياسى ملبد بالغيوم، والعلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فى توتر مطرد..

وكانت العلاقات بين عمرو وبينى ودية، وكثيرا ما كنا نتزاور ونتبادل الآراء بصراحة، فشاطرنى قلقى، واتفق رأينا على أننا فى غنى عن «مشكلة جديدة»، وكنا نعنى بالمشكلة الجديدة تجدد الدعاية السيئة التى صاحبت رحلة الملك فى أوروبا فى الصيف السابق.

وقلت لعمرو إننى أبلغت فاروق رأيى فى سفره، فلم يؤد ذلك إلى نتيجة، فقال إنه سينصح له بالعدول عنه عندما يقابله، لعل نصيحته تعزز نصيحتى!

ولما قنط عمرو من المقابلة، اتصل تليفونيا بمحمد حسن وطلب إليه أن يبلغ الملك رسالة «قد لا يُسَرّ جلالته منها، ولكنه يرى من الواجب عليه أن يكاشفه بها»..

وكان فحوى الرسالة أن الظروف كلها من داخلية وخارجية تنادى بعدم حكمة غياب الملك عن مصر فى هذا الصيف!

وختم عمرو حديثه مع محمد حسن بقوله: «أرجوك أن تقول لمولانا إن عبد الفتاح عمرو بيبوس يديك وبيقول بلاش أوروبا فى الصيف دا»!

ولم تحرك هذه النصيحة وترا واحدا فى فاروق!... فقد كانت جميع مشاعره فى «كابرى» و«مونت كارلو» و«الريفييرا»!..

وكانت ناريمان تحلم بالسفر إلى أوروبا ليشاهد الأوروبيون ملكة مصر الجديدة!

وقبل الإبحار بيومين زار فاروق فى المساء حسن يوسف فى بيته «بسيدى بشر» ليأمره بإبلاغ رئيس الوزارة نبأ سفره.. وليزوده «بتوجيهاته» بوصفه رئيس الديوان بالنيابة.

وكان عبد الفتاح عمرو يزور حسن يوسف فى تلك الساعة، فصافحه فاروق بجفاء تام صامتا، ثم التفت إلى حسن يوسف وقال له: «تعال لنتكلم قليلا..» واتجه إلى شرفة البيت وحسن يوسف فى إثره..

وجلس عبد الفتاح عمرو مع حرم حسن يوسف فى بهو الدار، وكانا يسمعان قهقهة الملك من وقت إلى آخر!

ولما نهض فاروق منصرفا صافح السيدة ثم صافح عبد الفتاح عمرو من غير أن يوجه

إليه كلمة واحدة، وبعدما خطا خطوة واحدة قال لحسن يوسف : «أنا أعرف أن عندى رجالا أستطيع الاعتماد عليهم فى أثناء غيابى»

فقال حسن يوسف : ربنا يخللى مولانا . . كلنا خدامينه!

وأدرك عبد الفتاح عمرو غرض فاروق من العبارة التى قالها لحسن يوسف بصوت يسمعه، ولم يفته مغزى تشديده على كلمة «رجالا» ! . . .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن حسن يوسف شاطرنا رأينا فى «أن الوقت لا يسمح للملك بالسفر» ولكن رأيه لم يجاوز حدود مكتبه!

وحلّ يوم الإبحار وقطيعة فاروق لى مستمرة، فلم يكلمنى ولم أكلمه!

وسأله حسن يوسف هل يروم أن يكون كبار رجال القصر فى توديعه على مرفإ قصر رأس التين، فأجاب بأن لا ضرورة لذلك . . .

وهكذا سافر فاروق إلى أوروبا من غير أن يرانى، ومن غير أن أراه!

* * *

وانقضت على ذلك أيام، وبينما كنت أتغدى يوما فى نادى السيارات بسيدى بشر دعيت إلى التليفون، فإذا رئيس مكتب التليفون بقصر رأس التين يبلغنى «أن إيطاليا تريد أن تكلمنى بالتليفون» .

وكان يعنى الحاشية الموجودة فى إيطاليا بمعية الملك . .

وإذا أحد ضباط اليخت يكلمنى ويقول لى : إن مولانا أعطى حديثا لصحفى إنجليزى، وهو يريد من «سعادتك» أن تراجعه قبل نشره فى مصر، فقد ترى حذف بعض فقراته أو تلخيصها . .

فقلت : وهل سترسلون إلىّ الحديث قبل إذاعته فى إنجلترا؟

فقال : كلا . . ومولانا نفسه لم يطلع على الحديث بعد كتابته، فقد «دردش» مع الصحفى الإنجليزى فى موضوعات مختلفة، ثم ترك له أن يختار من هذه «الدردشة» ما يعتقد أنه ملائم للنشر، وأظن أن الجزء الأول قد نشر فى إنجلترا اليوم . .

وتلقت بعض الصحف فى اليوم نفسه برقيات من لندن تشتمل على مقتطفات

مستفيضة من الجزء الأول للحديث، فحجزتها الرقابة وأرسلتها إلى الديوان الملكى، فأطلعنى عليها حسن يوسف، فأذهلتنا وأزعجتنا، وانتظرنا بفارغ صبر وصول نسخة من الجريدة التى نشرت الحديث، وكانت السفارة المصرية بلندن قد أبلغتنا أنها أرسلتها بالبريد الجوى.

ولما تسلمنا الحديث كاملا تبين لنا أنه نشر على ثلاث دفعات، ولم أشأ أن أنفرد بالحكم، فقرأته مع حسن يوسف، فاتفق رأينا على أنه ليس فى الأجزاء التى تألف منها جزء واحد يصلح للنشر فى مصر، ومع ذلك انتقلنا إلى مكتب عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء وترجمت له الحديث شفويا، فجاء حكمه مطابقا لحكمنا، فاتصلت «بإيطاليا» تليفونيا وطلبت إبلاغ الملك أن الخير أن يُطوى الحديث كله فى مصر، وأضفت إلى ذلك أن حسن يوسف وعبد اللطيف طلعت يؤيدان هذا الرأى، فلم أتلق منه ردا على رسالتى، فاعتبرت عدم الرد بمثابة موافقة عليها.

وكان الجزء الثانى الذى تحدث فيه الملك عن القمار أعجب ما تضمنه حديثه، فقد اعترف بأنه يقامر، واعترف بذلك بلهجة من لايرى فى القمار آفة من الآفات، بل تباهى «بالطريقة» التى يلعب بها أو «بالقاعدة» التى يجرى عليها فى لعبه، وقال إنه متى بلغت خسارته الحد الذى عينه لاحتمالاتها كفّ عن اللعب، وإنه ينصح للشبان الذين يحبون اللعب أن يحذوا حذوه ويقتبسوا هذه الخطة عنه!

وكأنما أراد أن ينتهز هذه الفرصة ليرد على بعض الصحف الأوروبية التى نوهت بأنه يقامر بمبالغ كبيرة، فقال إنه إذا كان يلعب «بأرقام كبيرة»؛ فذلك لأن موارده المالية وثروته الخاصة تسمح له بذلك!

وتكلم عن طلاقه من فريدة وزواجه من ناريمان، فعرض لأمور شتى ما كان ليليق به كملك أن يعرض لها على صفحات الجرائد. . .

وجملة القول أن الحديث كان مرآة صادقة لبعض أطواره ونزواته، سواء كان ذلك بآراء كثيرة أبداها، أو بالكيفية التى عبَّر بها عن هذه الآراء، وكان لبعضها اتصال وثيق بالسياسة!

ويخيل إلىَّ أنه أراد أن يثبت للناس عامة، ولحاشيته خاصة، ولى بوجه أخص، أن

عدم وجود المستشار الصحفى معه لم يحل دون نجاحه فى إبراز آرائه على صفحات جريدة إنجليزية كبيرة!!

ولا أستبعد أن يكون بعض الذين رافقوه فى تلك الرحلة قد حثوه على ذلك ليشعروه بأنه يستطيع أن يستغنى عن مستشاره الصحفى!

* * *

وكثر حديث الصحف المحلية عن عزم الحكومة المصرية على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وتعددت تصريحات المسئولين المصريين عن هذا الموضوع.

وكان حسن يوسف قد سافر فى تلك الأثناء إلى إسبانيا، وتولى عبد اللطيف طلعت كبير الأمناء رئاسة الديوان الملكى بالنيابة، فتلقى يوما برقية بالشفرة من الملك بأن يزور النحاس ويبلغه أنه يود ألا تخطو الوزارة خطوة حاسمة فى موضوع إلغاء المعاهدة قبل أن يعود إلى مصر..

ورد النحاس على «الرغبة السامية» التى أبديت له بأنه من الطبيعى ألا تقدم الوزارة على عمل حاسم فى شأن إلغاء المعاهدة مادام جلالته غائبا عن مصر...

فقد خشى فاروق أن تضطره الأحداث إلى قطع رحلته!.. فكانت التعليمات التى أرسلها إلى رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى هذا الصدد!

* * *

وما كان لسفر فاروق إلى أوربا فى تلك الظروف السياسية الدقيقة.. أو لحديثه مع الصحفى الإنجليزى.. أو لبرقيته إلى رئيس الديوان بالنيابة - ما كان لهذا كله أن يؤثر فىَّ تأثيرا جديدا؛ إذ كنت مصمما على السفر إلى أوروبا وعدم العودة منها قبل أن يقبل فاروق هذه المرة استقالتى نهائيا، ولم أكن فى حاجة إلى أسباب جديدة أو إلى «مؤثرات جديدة» لأقتنع بصواب قرارى، غير أن الأمور التى أشرت إليها فى هذا الفصل زادتنى زهدا «وقرفا» وتشاؤما..

زهدا فى منصبى، و«قرفا» من جو القصر، وتشاؤما من الحالة بوجه عام!

وفى أواخر يوليو أرسلت إلى إيطاليا أقول إن حالتى الصحية توجب سفرى إلى فرنسا

لأجدد علاجى، فجاء الرد بأن الملك يسمح لى بإجازة «بشرط ألا تزيد على ثلاثة أسابيع» كما أبلغنى رئيس الديوان بالنيابة!

ولم أهتم بقيد الأسابيع الثلاثة، فقد كان مبدأ الإذن لى بالسفر هو الذى يهمنى . . .

وكانت ابنتى مريضة يومئذ وتعالج فى مستشفى «المؤاساة»، فلم أنتظر شفاءها خشية أن يطرأ ما يحمل فاروق على إلغاء إجازتى . . .

وفى يوم ٤ أغسطس سافرت إلى باريس، وبعد أسبوعين لحقت بى عائلتى . . .

الفصـــل الأربعون

هل كان فاروق يعلم؟

قبل أن أحدث القارئ عن الاستقالة النهائية التى بعثت بها إلى فاروق من أوروبا أود أن أرد على ثلاثة أسئلة طالما وجهت إلىَّ وهى :

١ - هل كان فاروق يعرف ما يقال عنه فى البلاد؟

٢ - هل كان يقرأ ما يكتب عنه فى الخارج؟

٣ - هل كنتم تسدون إليه النصح؟

* * *

أما عن السؤال الأول فلا أعتقد أن فى العالم حكاما كثيرين يعرفون ما يقال عنهم فى بلادهم كما كان فاروق يعرف ما كان يقال عنه فى مصر . . .

فقد كان يعرف «كل» ما كان يقال عنه!

وكان يعرفه «برمته» لا حذف فيه ولا تغيير . . .

وكان يعرفه «على حقيقته» لا تلطيف فيه ولا تخفيف . . .

وكان يعرفه «فى حينه» وبأسرع جدا مما يتبادر إلى الأذهان!

كان يعرف أولا كل ما يكتب عنه، تصريحا أو تلميحا، فى الجرائد والمجلات المحلية، وكان الديوان الملكى يوافيه يوميا بدقة وأمانة . . .

وكان - وهذا هو الأهم - يحاط علما «بكل ما يقال عنه» فى البلاد، وبكل ما تتحدث به المجالس عنه، الوطنية منها والأجنبية . . .

وما راجت فى مصر إشاعة عنه إلا بلغته بعد نشوئها بقليل!

وما انتشرت فيها رواية عنه إلا كان فى مقدمة عارفيها!

وما ارتفع هتاف ضده، فى أى مكان كان، إلا ترامى إليه صداه!

ومن المعروف أن الهتافات المعادية له تجلت فى الأيام التى تلت طلاقه من فريدة . . .

فكل تلك الهتافات، بألفاظها وعباراتها الأصلية، وصلت إلى علمه تباعا، بل قرأها مكتوبة فى تقارير رفعت إليه!

وكذلك سائر الهتافات المناوئة له التى رددت فى مناسبات مختلفة فى الكليات الجامعية والمدارس الثانوية ـ عرفها فى وقتها وأحاط بها فى حينها!

وما يقال عن الهتافات يقال عن المظاهرات . . ويوم أنزلت صورته فى جامعة القاهرة وديست بالأقدام عرف تفاصيل الحادث بحذافيرها عقب حدوثه مباشرة!

وحتى النكات التى كانت تؤلف عنه كانت لا تخفى عليه . . وكان يضحك للطريف منها ويعجب بتفنن مبتكريها! . .

وكانت الأخبار والمعلومات والبيانات عن ذلك كله تصل إليه من مصادر شتى . . .

كانت هناك أولا التقارير السرية التى تتلقاها إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية، وكانوا يرفعون إليه صورة منها عن طريق البوليس الخاص بالقصر . .

وكان هناك ثانيا التقارير التى كان البوليس الخاص يعدها ويرفعها إليه . .

وكان هناك ثالثا التقارير السرية التى كان يتلقاها رأسًا من أشخاص اتفق معهم على أن يوافوه بها، وكانت هذه التقارير تكشف له أحيانا عن أمور لم تتعرض لها التقارير الرسمية . .

وكان هناك ما كان مساعدوه وأصدقاؤه الخصوصيون وخدمه الخصوصيون ينقلونه إليه . .

وكان هناك ما كان يسمعه فى الأندية والأماكن العامة التى كان يتردد عليها . .

وكان هناك ما كانت محظياته وخليلاته يقصصنه عليه ويبلغنه إياه!

ومن المحقق أنه وصلت إليه أحيانا معلومات خاطئة ، ولا ريب أن بعضهم تعمد أحيانا تضليله ، ولكن هذا لا ينطبق على المعلومات الخاصة به ، ففيما يتعلق بشخصه يمكننى أن أجزم بأنه كان يعرف كل مايقال عنه يوما بعد يوم .

ولم يغضب قط على أحد لما قاله فى تقرير تضمن أسوأ الأخبار عنه ، بل كان يرى أن صاحب التقرير أدى ما عليه بترديد ما ذكره فى تقريره ، فشجع ذلك المصادر التى كانت تمده بالتقارير على موافاته بكل ما عندها من معلومات ، بغض النظر عما يكون لها من وقع فى نفسه . . .

كذلك لم يغضب قط على إنسان صارحه بما يقال عنه أو نقل إليه أحدث الإشاعات حوله ، ولو كان فى الحديث ما يخدش السمع ، بل كان على عكس ذلك يحث محدثه على مكاشفته بالتفاصيل كيلا يفوته شىء منها . .

وكان أصدقاؤه الخصوصيون يجدون فى مسلكه هذا ما يدفعهم على مصارحته بكل ما يسمعونه عنه ، وخصوصا أنهم كانوا يعلمون أن اتصالاته كثيرة ومن كل نوع فإن هم كتموا عنه أمرا فسوف يعرفه من جهة أخرى ، ولذلك كانوا يحيطونه بكل ما يترامى إليهم .

والخلاصة ، أنه إذا كان فاروق لم يغير شيئا من تصرفاته الشخصية ، فلا يمكن بحال ما عزو ذلك إلى أنه كان «لا يعرف» مايقال عنه ، وإلى أنه كان «غير محيط» بما تلهج به الأندية والمجالس !

لا . . فقد كان على بينة من كل ما يروى عنه !

* * *

أما عن السؤال الثانى ، فأقول إنه كان يقرأ كل ما يكتب عنه فى الخارج . . .

والكلام هنا ينصب بوجه خاص على ما كان يكتب ضده ، وخصوصا فى انتقاد حياته الخاصة . .

فما نشرت عنه مقالة ، أو نبذة ، فى الخارج إلا اطّلع عليها ، بل كان أول من اطلع عليها . .

وفى أغلب الأحيان ، كان يطلع عليها قبل مستشاره الصحفى!

وكانت بعض الصحف والمجلات التى تنشر عنه تلك المقالات لا ترد إلى مصر ، فكانت السفارات والمفوضيات المصرية توافى بها وزارة الخارجية لتبلغها للقصر أو ترسلها إلى القصر رأسًا . .

أما المجلات والصحف التى كانت تأتى إلى مصر ، فكانت تحجز فى المطارات والموانئ إذا تضمنت كتابات مناوئة له ، وترسل أعداد منها إلى القصر فورًا ، فترفع إليه فى اليوم نفسه . .

بل إن فاروق كان يعلم بأمر تلك المقالات والكتابات قبل وصولها إلى مصر!

فقد كان إذا ظهرت مقالة منها فى بلد ما بادر السفير المصرى أو الوزير المفوض إلى إرسال برقية «بالشفرة» إلى وزارة الخارجية بالقاهرة قائلا : إن جريدة كذا أو مجلة كذا نشرت مقالا فيه مساس «بالمقام السامى» أو «بالذات العلية لجلالة الملك» ، وإنه اتصل فورا بالجهات الرسمية «وأجرى اللازم» بشأنها . . .

وكانت هذه البرقيات تختم دائما بأن المقالة المشار إليها مرسلة بالبريد الجوى أو ببريد السفارة أو المفوضية . .

وعند وصولها إلى القصر كانت ترفع إلى فاروق رأسا ، فيقرأها ويرسم خطا بالقلم الأحمر تحت العبارات التى تؤلمه أكثر من سواها ، ثم يأمر بمنع المجلة أو الجريدة التى نشرتها من دخول مصر ، وبوضع اسم كاتبها - إذا كانت ممضاة - فى «القائمة السوداء» فلا يصرح له بدخول مصر!

ولم يكن القصر يحتاج إلى مخاطبة الحكومة فى هذا الشأن . . فقد كانت كل مرة تتخذ هذين الإجراءين من تلقاء نفسها!

وهنا أود أن أقول للذين يزعمون أن فاروق كان يجهل ما يقال عنه وأن المحيطين به أساءوا إليه بكتمان الحقائق عنه - أود أن أقول لهم : لنفرض جدلا أنكم صادقون فى زعمكم ، فإنكم بعد الذى ذكرته عن اطلاعه على الكتابات المناوئة له التى كانت تنشر عنه فى الخارج ، لا تستطيعون أن تقولوا إنه كان يجهل ما كان يقال عنه!

وكانت تلك الكتابات تتحدث ، فى صراحة وإسهاب ، عن سهره فى دور اللهو

والأندية الليلية، وعن قضائه الساعات الطويلة حول موائد القمار، وعن وقع ذلك فى النفوس، وكذلك كانت تتحدث عن مغامراته النسائية، وتورد أسماء بعض محظياته من «الأرتستات» الأجنبيات، وتردد ما كانت المجالس فى مصر تتناقله من روايات وإشاعات!

وباختصار، كان فاروق يقرأ «بالإنجليزية» و«الفرنسية» ما يسمعه «بالعربية» وكانت تلك الكتابات تحيطه بوقع تصرفاته فى الدوائر المصرية والأجنبية على السواء!

وكان بعض تلك الكتابات يحتوى أحيانا على قصص خرافية وروايات خيالية لا أصل لها إلا فى مخيلة كاتبيها، ولا تدل إلا على رغبة فى التشهير بأى وسيلة كانت، ومن ذلك أن كاتبا إنجليزيا كتب عنه مرة يقول إنه شكا فى وقت ما من أرق حرمه من النوم ولما اشتدت عليه وطأته وعجز أطباؤه عن معالجته وإراحته منه، ذهب إلى الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر وسأله عن رأيه فيما يشكو منه، فأجابه بأن سبيله إلى الخلاص منه هو أن يقتل أسداً، فما كان منه إلا أن ذهب إلى حديقة الحيوان وأطلق رصاص مسدسه على أول أسد رآه فصرعه، ولكنه لم ينم فى تلك الليلة وظل يشكو من أرقه، فأفضى إلى الشيخ المراغى بأنه عمل بنصيحته وقتل أسدا ومع ذلك لم يذق طعم النوم، فقال له الشيخ المراغى إنى يا صاحب الجلالة لم أعن الأسد الذى صرعته، وإنما كنت أعنى الأسد البريطانى!

ولكن لا ريب فى أن بعض تلك الكتابات كان يتضمن حقائق كثيرة عن تصرفات فاروق مع تعليقات قاسية عليها!

ومع ذلك لم يكن فاروق يرى علاجا للموقف سوى أمر واحد، وهومنع الصحف والمجلات التى تنشرها من دخول مصر ووضع أسماء كاتبيها على «القائمة السوداء» !

ولم يفكر فى إزالة الأسباب التى كانت بمثابة «المادة» التى تغذى الأقلام المناوئة له، ولم تكن الأسباب سوى مسلكه فى حياته الخاصة وبعض تصرفاته فى حياته العامة!

وقبل أن أنتقل إلى الرد على السؤال الثالث، أود أن أذكر هنا أنه فى السنة الأخيرة لاضطلاعى بمنصب المستشار الصحفى هالنى عدد الصحف والمجلات الأجنبية الممنوعة من دخول مصر، فأقدمت من تلقاء نفسى على مخاطبة فاروق فى الأمر، وما زلت به

حتى أقنعته برفع الحظر عن عدد كبير منها، وأبلغت ذلك لوزارة الداخلية، وأظن أن بعض السفارات الأجنبية فى مصر تعرف مجهودى الشخصى فى هذا الموضوع.

* * *

والآن أصل إلى السؤال الثالث وهو هل كان هناك من يسدى النصح إلى فاروق؟

وقد بينت فى فصل سابق كيف أن جميع رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى قصَّروا فيما كان عليهم من واجب من هذه الناحية.

وأقول هنا إنه بعد قيام الثورة ورحيل فاروق عن مصر، عزا كثيرون من الساسة ورجال القصر السابقين إلى أنفسهم مواقف شتى زعموا أنهم وقفوها حيال فاروق..

ومع كثرة مزاعمهم لم يقل أحد منهم إنه خاطب فاروق يوما فى موضوع حياته الخاصة ومسلكه الشخصى، مبينا له تأثيرهما فى حياته الرسمية والعامة!.. وفى هذا أكبر دليل على صحة ما ذكرته عنهم!

وما يقال عن رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى يقال عن كبار رجال القصر بجميع أقسامه، وكان عذرهم فى ذلك أنه مادام رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى لا يقدمون، ولا يجازفون، ولا يتكلمون، فلماذا نقدم نحن، ولماذا نجازف نحن، ولماذا نتكلم نحن؟ فيحل السخط والغضب علينا نحن؟!..

وما دمت أكتب للتاريخ، وللتاريخ وحده، فإن هذه الإشارة إلى إحجام رؤساء الوزارات والديوان الملكى لا تكون كاملة إلا إذا عرضت للبواعث التى بعثتهم على الإحجام..

ولم تكن هناك بواعث؛ بل كان هناك باعث واحد، وهو الخوف من إغضابه، أو بعبارة أصدق الحرص على عدم إغضابه!

هذه هى الحقيقة السافرة، أو العارية كما يقول الفرنسيون!

وهى حقيقة مؤلمة ولكن كونها مؤلمة لا يغير من كونها حقيقة!

فقد كانوا جميعا يخشون إغضابه..

لأن كل واحد منهم كان يعلم أن ضياع المنصب هو النتيجة المحتومة لغضب الملك!

ولأن كل واحد منهم كان موقنا أنه إذا اعتزل منصبه فسوف يجد الملك في اللحظة نفسها من يحل محله ويرضى بالأمر الواقع ويسلم به!

وهي حقيقة مؤلمة أخرى . . ولكن هذا ماحدث . . وهذا ما كان!

وقرأت عقب قيام الثورة حديثا «للأمير» محمد علي قال فيه إنه طالما نصح لفاروق بإصلاح مسلكه الشخصي، وحذره من عواقب الاستمرار في استهتاره!

ولما أتممت قراءة هذا الحديث خيل إليّ أن جميع الذين قرءوه من رجال القصر السابقين ضحكوا منه كما ضحكت أنا منه؛ إذ كلنا يعلم أن لا «الأمير» محمد علي ولا أحد غيره من الأمراء تجاسر يوما وفاتح فاروق في هذا الموضوع، ولو من طرف خفي . . .

فقد كان الأمراء الذين يقابلونه، أو يجتمعون به، أو يحضرون الحفلات الرسمية التي يشهدها يقفون أمامه، ويجلسون في حضرته، وعلى وجوههم مظاهر الخشوع والخضوع، وإذا خاطبوه جرت ألسنتهم بأسمى عبارات الاحترام والإجلال، مظهرين طبعا غير ما يضمرون، فلاهم في الحقيقة كانوا يحبونه أو يحترمونه، ولا هو في الحقيقة كان يحبهم أو يحترمهم، ولم أسمعه يقول إنه «يحب» سوى «الأميرين» عبد المنعم و محمد علي إبراهيم.

وسئلت في مناسبات شتى هل كانت شقيقات فاروق يكلمنه في موضوع حياته الخاصة أو سيرته الشخصية؟

فكنت أجيب دائما عن هذا السؤال بكلمة واحدة . . لا!

وكان بعض الذين يسمعون إجابتي لا يخفون عليّ دهشتهم، وينظرون إليّ نظرة معناها: هل أنت واثق مما تقول؟!

والواقع أنني لم أعرف في حياتي شقيقات يحسبن حسابا للكلام مع شقيقهن كما كانت فوزية وفائزة وفائقة «يحسبن حساب» الكلام معه!

وقد كن دائما متحفظات، غاية التحفظ، في علاقاتهن به . . لا يكلمنه إلا في شئون عامة تافهة . . بل لا يتكلمن في معظم الأحيان إلا إذا بدأ هو الكلام معهن!

وخيل إليّ مرة - وأنا أتأمل فيهم وهم مجتمعون في مكان واحد - أن فاروق يمثل «دورا» عندما يجلس إليهن، وأنهن كذلك يمثلن «أدوارهن» عند اجتماعهن به . .

كان لقاؤهم يبدأ دائما بتبادل القبلات . . وينتهى دائما بتبادل القبلات . . ولو كان اللقاء فى مكان عام! . . ولكن كل ما كان يجرى فى خلال جلستهم كان ينم على انتفاء الألفة بين الشقيقات والشقيق، أو بين الشقيق والشقيقات!

وأوفدنى فاروق مرة إلى شقيقته فائزة لأتكلم معها بشأن بعض الذين يترددون عليها وعلى قرينها!!

وكانت مهمة من أثقل المهام . . وأدقها!

وقالت لى فائزة كلاما كثيرا، فاقترحت عليها - تنقية للجو بينهما - أن تقابله وأن تكلمه بصراحة «كشقيقة تتكلم مع شقيقها» فوافقت على اقتراحى . . وكان فاروق فى الإسكندرية فى ذلك الحين، فاتفقت معها على أن تسافر إلى الإسكندرية، وعند وصولها تتصل به لتعيين الموعد الذى يجتمعان فيه . .

ولما قابلت فاروق قلت له إن عند فائزة كلاما تود أن تفضى به إليه شخصيا، وإنها ستحضر إلى الإسكندرية لهذا الغرض . .

وسافرت فائزة إلى الإسكندرية . . ولكنها لم تتصل بشقيقها! . . ويظهر أنها عدلت عن ذلك فى آخر لحظة!

ورأيتها بعد ذلك، فى غير حفلة واحدة من حفلات فاروق الخاصة . . وفى كل مرة قبّلها وقبّلته . . غير أنه فى كل مرة تجنب أن يسألها عما كانت تريد أن تقوله له . . وتجنبت هى أن تقول له ما كانت تريد قوله!

إذن من هم الذين كانوا يخاطبونه بصراحة فى شئون سيرته؟

كانوا بعض أصدقائه الخصوصيين، وكان عدد هذا البعض لا يبلغ عدد أصابع اليد الواحدة . .

وكلمته من جهتى فى موضوع حياته الخاصة مراراً . .

وقد وفقت توفيقا كبيرا فى علاقاتى به من الناحية السياسية والعامة، ونجحت فى تحقيق أمور كثيرة، ولكنى أعترف بأننى فشلت فشلا تاما فى الناحية الخاصة، وأعنى ناحية سيرته الشخصية!

إلى أن كانت أواخر سنة ١٩٤٩، فأيقنت أن لا فائدة ترجى من محاولة إصلاحه،

وأن كل ما يبنيه فاروق الملك يهدمه فاروق الرجل، ومن ذلك التاريخ بدأت استقالاتى وتعاقبت على نحو ما جاء في الفصول السابقة!

* * *

وهنا قد يسألنى القارئ: وماذا كان فاروق يقول لما كنت والذين أشرت إليهم فى الفقرة المتقدمة تكلمونه فى موضوع حياته الخاصة؟ . .

كان يكرر دائما قولا واحدا . . . «إن حياتى الخاصة ملك لى وفى اليوم الذى ترى فيه البلاد أن هذا الكلام لا يعجبها ما عليها إلا أن تقول لى ذلك فأرحل عنها!» .

وسأعود إلى كلامه هذا بإسهاب فى فصل آخر . . .

الفصــل الحادى والأربعون

استقالتى النهائية

آتى إلى موضوع استقالتى النهائية، فأقول إنه قبل أن أرسلها إلى فاروق رأيت أن أبرئ ذمتى تجاهه للمرة الأخيرة، فأقدمت على ما لم يقدم عليه أحد، وجازفت مجازفة لم يجازفها أحد . .

كتبت إليه من باريس فى منتصف أغسطس(١٩٥١) كتابا خاصًا ملأ عدة صفحات من القطع الكبير، لا أعتقد أن أخا يكتب مثله إلى أخيه، سواء كان ذلك من حيث صراحته أومن حيث روح الإخلاص الذى كان يتجلى فى كل سطر من سطوره وفى كل فقرة من فقراته .

قلت له فى مستهله، بعبارة جلية لا غموض فيها ولا إبهام، إنه ما برح يشكو من «الدعايات الخبيثة» التى تنتشر فى البلاد، فى حين أنه هو الذى يغذى هذه الدعايات أكبر تغذية بسيرته الشخصية ومسلكه الشخصى!

وعرضت لحياته الليلية فى الأماكن العامة و«لمظاهراته» فيها مع «الأرتستات» وغير «الأرتستات»، وقلت له إنه لو بلغه أن أحد رجاله يتصرف هذا التصرف لما سكت عليه ولأقصاه حتما عن خدمته!

واستطردت من ذلك إلى الكلام عن القمار والليالى الطويلة التى يقضيها حول المائدة الخضراء مقامرا، وقلت له إنه ليس فى العالم ملك أو رئيس جمهورية يظهر بهذا المظهر، وإن الناس معذورون إذا تساءلوا متى يهتم الملك بشئون الدولة إذا كان يسهر طول الليل وينام معظم النهار! . . .

وصارحته بما يقال عن الصفقات والعمليات التى اقترن بها اسمه، وقلت له إنه فى غنًى عن هذا كله، وإن موارده المالية العادية كفيلة بأن تدر عليه أضعاف ذلك إذا نظم ماليته تنظيما حسنًا . .

وخرجت من ذلك كله إلى قولى له إننى لا أطلب منه أن يعيش سجينا فى قصره، وإنما أطلب منه إذا خرج إلى مكان عام من وقت إلى آخر أحاط نفسه بما يصون هيبته فى أنظار الناس!

وناشدته أن يقاطع موائد القمار مقاطعة تامة، وأن يباعد بينه وبين نادى السيارات ليبتعد عن التجربة!

ونوهت له بأنه ليس فى كل ما أطلبه منه تضحية بمعنى التضحية الحقيقية، فلماذا لا يعيش كما يعيش سائر الملوك ورؤساء الدول؟ ولماذا لا يروِّح عن نفسه كما يروِّحون عن أنفسهم؟!..

ثم نصحته بأن يكثر من الظهور فى مناسبات عامة، وأن يزيد من زياراته للمعاهد العلمية والمؤسسات الإنسانية والمنشآت الصناعية والشعبية، وأن يعزز علاقاته بالجيش بالتردد على ثكنه، والاختلاط بضباطه فى «ميساتهم»، وأن يكثر من مقابلاته لرجال البلاد وللوزراء المضطلعين بأعباء الحكم..

وبالاختصار، قسمت كتابى قسمين، صارحته فى أولهما بما يجب عليه «ألا يعمل» وحدثته فى ثانيهما عما يجدر به أن يعمل، وأكدت له أنه إذا اتَّبع ما جاء فى القسمين استطاع أن يسترد جانبا كبيرا من النفوذ الذى فقده..

وانتهيت من ذلك إلى تذكيره بما يجب عليه من واجب للأمانة التى خلفها له آباؤه وأجداده، وقلت له إن جميع الظروف المحيطة به هيأته لأن يكون صاحب الكلمة الأولى فى هذا الجزء من الشرق إذا نهض بتبعاته ومسئولياته نهوضا كريما!

وختمت كتابى بقولى إننى أعلم أننى كنت جريئا جدًا فى حديثى إليه، وإن صراحتى قد تغضبه، ولكنى واثق من أنه سيغفر لى مسلكى عندما سيقدر بذكائه الشعور الذى أوحى إلىَّ بما أقدمت عليه..

وكان إلياس أندراوس عائدا من باريس إلى مصر فأعطيته الكتاب ليسلمه إياه، وقد كتبته بالفرنسية؛ أولا كيلا تفوت فاروق كلمة منه، وثانيا كيلا يقرأه أحد من خدمه الخصوصيين، وثالثا لكى أتمكن من كتابته على الآلة الكاتبة.. ولم أمضه حتى إذا ضاع وعثر عليه من قد يفكر فى نشره لم يستطع أن يعزوه إلىَّ بدليل قاطع.

ولما وصل أندراوس إلى مصر كان فاروق ما يزال فى «الريفييرا» بأوروبا فأرسلوا إليه كتابى ضمن بريد القصر..

وبعد أيام - وكنت ما أزال فى فرنسا - اتصل بى الأميرالاى أحمد كامل وكان بمعية فاروق فى «الريفييرا» وقال لى : «إن مولانا بيسأل مين اللى كتب الجواب اللى تلقاه من سعادتك على الآلة الكاتبة» .

فقلت : أنا .

ويظهر أن فاروق لم يكن بعيدا عنه ، لأنه قال لى بعد لحظة : «إن مولانا بيقول إنك مابتعرفش تكتب على الماكينة» . .

فقلت : بل أعرف أكتب عليها منذ كنت تلميذا .

وسكت لحظة أخرى ثم قال : «ومولانا بيسألك ليه ما مضتش الجواب . . هل خفت تمضيه؟»

فقلت : ما مضيتوش لأنى خفت أن يضيع وأن ينشر ، أما بدون إمضاء فمفيش دليل يقطع بصحته ويثبت أنه صادر منى . . وكان المهم أن يعرف هو أن الجواب منى ، أما وقد عرف ذلك فالغرض قد تحقق . . وأظن أن اللى يكتب جواب زى ده ما يخافش أن يمضيه !

وسكت مرة ثالثة ثم قال بعد قليل : طيب متشكرين . .

فقلت : أليس هناك شىء آخر؟

فقال : لأ . . متشكرين !

ثم قرأت فى الصحف بعد حين أنه عاد إلى مصر ، فأخذت أرقب نتيجة الصراع بين فاروق الملك وفاروق الرجل . .

وبعد أيام كتبت استقالتى النهائية وأرسلتها إليه بالبريد الجوى من «ستريزا» بإيطاليا . .

فقد جاءنى من مصر أنه ذهب إلى نادى السيارات بالإسكندرية و«لعب» ، وأن «جلالة الملكة» كانت معه ، وأنها «لعبت» أيضا ! . .

فقلت لنفسى : لقد انتهى الأمر ، وانتصر فاروق الرجل على فاروق الملك !

* * *

وأذاعت صحف القاهرة نبأ استقالتى ، وقالت إننى أرسلتها من أوروبا لأسباب

صحية ، وإن جلالة الملك تفضل بقبولها . . وكانت صيغة النبأ «واحدة» في جميع الصحف ، مما دل على أنها الصيغة التي أوعز القصر بنشرها . .

ومع ذلك راجت إشاعات بأن «الأسباب الصحية» ليست السبب الحقيقي للاستقالة ، وإنما سببها أن الملك غاضب عليَّ وأنه هو الذي أوعز إليَّ بتقديمها . .

وكانت الصحف المصرية تصل إلى قنصل مصر العام في ميلانو ، فكان يتلطف بإرسالها إليَّ فقد قرأت فيها بعد نشر خبر قبول استقالتي بأيام خبرًا آخر جاء فيه أن استقالتي كانت لأسباب صحية ، ولم تكن لأسباب أخرى ، وأن منصبي في القصر سيظل شاغرًا أعود إليه عندما تسمح لي صحتي بذلك ! . .

ولما اطَّلعت على هذا الخبر ، أدركت أنه ماكان لينشر بهذه الصيغة لو لم يكن القصر مصدره ، ولو لم يكن الملك نفسه هو الآمر به ، كما أدركت أنه قصد به الرد على تلك الإشاعات !

وكنت ما أزال في ميلانو أعالج أسناني لما قرأت في الصحف الواردة من القاهرة أن خليل ثابت «بك» والدي استقال من مجلس الشيوخ ، وكان عضوا فيه منذ سنة ١٩٣٦ . . .

ولما لم أتلق من أهلي ما يشعرني بأن صحته هي التي أملت عليه هذا القرار حرت في تفسيره ، ولم أدر كيف أوفق بينه وبين الخبر الذي نشر قبلا ، وقيل فيه إن منصبي في القصر «محجوز» لي ! . . .

غير أنه لم تمض على ذلك أيام حتى أعلمتني برقية من القاهرة بأن الملك أنعم على والدي برتبة الباشوية ، فأدركت عندئذ أن فاروق هو الذي أوعز إليه بالاستقالة من مجلس الشيوخ ليتسنى له الإنعام عليه بالباشوية ، إذ إن الدستور لا يجيز الإنعام على أعضاء البرلمان برتب أو نياشين . . وقد أراد فاروق بهذا الإنعام أن يظهر تقديره لخدماتي ، وأن يحضني على العودة إلى العمل في القصر !

وفي الأسبوع نفسه ، قرأت في صحف القاهرة خبرا آخر جاء فيه «إن الجهات العليا تفاهمت على حفظ المقعد الذي خلا باستقالة خليل ثابت (باشا) من مجلس الشيوخ لنجله كريم ثابت (باشا)» . .

ولم تكن عضوية مجلس الشيوخ، فى نظر الملك، تتعارض مع عملى فى القصر - فى حالة رجوعى إليه - ما دمت لا أتقاضى عنه مرتبا . .

ولما قرأت هذا الخبر قررت أن أعتذر، عند عودتى إلى مصر، عن عدم تعيينى فى مجلس الشيوخ؛ لأنى كنت حقيقة أريد أن أقاطع السياسة وأن أستريح منها نهائيا .

وتمهيدا لذلك تباطأت فى العودة إلى مصر، فلم أعد إليها إلا فى منتصف نوفمبر . . .

* * *

وعلى أثر وصولى إلى القاهرة أوفد إلىّ الملك من يعجم عودى ويجس نبضى ليعرف مدى استعدادى للرجوع إلى القصر، فرجوت منه أن يقول له إنه فهم منى أن الأطباء الذين عالجونى فى أوروبا أنذرونى بأن فى عودتى إلى عملى السابق خطرًا على حياتى . . وإلا ما ترددت فى استئناف خدمته!

وانتهزت هذه الفرصة فطلبت إلى رسول الملك أن يبلغه اعتذارى عن عضوية مجلس الشيوخ بحجة «أنه إذا كنت قادرًا على العمل فالعمل فى القصر أولى» . . .

وظننت أن الاعتذار إلى فاروق عن عضوية مجلس الشيوخ بهذه العبارة قد يخفف وقع امتناعى عن العودة إلى القصر فى نفسه . . .

وكذلك اعتذرت يومئذ للنحاس لما حدثنى فى موضوع هذه العضوية، وأصررت على اعتذارى شاكرًا! . .

* * *

تلك هى قصة اعتزالى العمل فى القصر . .

وإذا كنت قد تنفست الصعداء حين أبلغت نبأ قبول استقالتى، فإن شعورى بالراحة والتخفف من العبء لم يكن خالصا من الأكدار والشوائب، بل كان يخالطه الحزن الممض والأسى العميق؛ لأن خروجى من القصر لم يكن مصدره خصومة شخصية ظاهرة أو خفية بين الملك وبينى، أو عداوة معه سافرة أو مستترة، وإنما كان مصدره اليأس والقنوط من إصلاح شأنه، والعجز التام عن التأثير فيه لتقويم حاله، وإعادته إلى الحظيرة الشعبية التى تقلب فى نعيمها خلال السنوات القليلة الأولى من حكمه، عن طريق إحسان

سيرته، وإزالة ما علق بها من الشبهات وسوء القالة، والنأى عن المباذل العلنية التى جلبت عليه سخط الناس جميعا فى داخل مصر وخارجها. .

ولكن فاروق كان مركبًا من شخصيتين متناقضتين أشد التناقض، على نحو ما حللته فى الجزء الأول من مذكراتى (*)، فكانت الشخصية الهدامة فيه تقضى فى لحظة على كل ما نبنيه فى عام بالعرق والجهد!

ومن ذلك اليوم، انقطعت صلة العمل بين فاروق وبينى، وظلت على هذا الحال إلى أن كان شهر مايو سنة ١٩٥٢ فسألنى فجأة عن رأيى فى الموقف السياسى، وكانت وزارة نجيب الهلالى ما تزال فى الحكم، على نحو ما سأبين فى فصل تال.

(*) فاروق كما عرفته ـ دار الشروق ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

الفصل الثانى والأربعون

المباحثات المصرية الإنجليزية

فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أعلن النحاس فى مجلس البرلمان أن الحكومة المصرية قررت إلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ .

ولما رجعت إلى ذكرياتى وجدت أنها تتضمن معلومات كثيرة عن المباحثات التى دارت بين الجانب المصرى والجانب البريطانى فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ وعن الظروف التى قررت فيها الوزارة الوفدية إلغاء المعاهدة .

وقد استخرجت من تلك المعلومات ما أظن أنه لم ينشر بعد ، وسردته فى هذا الفصل والفصل التالى .

من الأسرار السياسية المهمة التى لم تذع قبل الآن ما حدث بين أعضاء اللجنة السياسية المصرية والسير رالف ستفنسن السفير البريطانى الجديد فى أول اجتماع عقده الجانبان بعد وصول ستفنسن إلى مصر وشروعه فى مباشرة مهام منصبه . .

وقد تم هذا الاجتماع فى «استراحة» الرى بجهة «المكس» بالإسكندرية ، وشهده مع أعضاء اللجنة السياسية المصرية الأستاذ على زين العابدين ، وقد اختاروه سكرتيرا للجنتهم لتسجيل المباحثات التى تدور فى الاجتماعات التى يعقدونها مع الجانب البريطانى .

وما كاد ستفنسن يشرع فى حديثه حتى قال لهم : عندى لكم خبر عظيم جداً ! . .

فأرهفوا السمع ، وهم يقولون لأنفسهم : خيراً إن شاء الله . .

ولكن قبل أن يمضى ستفنسن فى الكلام ، أعرب عن رغبته فى عدم تسجيل ما سيبلغه إياهم ريثما تجرى المباحثات . . .

فنهض زين العابدين، وغادر حجرة الاجتماع، عملا بالتقليد المتبع فى مثل هذه الأحوال.

وإذا ستفنسن يقول لهم إنه يسره جدا أن يبلغهم «إننا موافقون على الجلاء !»

ثم استطرد بعد ذلك قائلا : وعندى أن عمليات الجلاء يجب أن تصحب بمظاهرة كبيرة؛ ليقدر الشعب المصرى أهمية هذا الحدث العظيم، وليشعر بأن الجلاء قد أضحى حقيقة قائمة، وأن مراحله قد بدأت فعلا!

واغتبط الوزراء بهذا التبليغ، وعدّوه بداية طيبة تبعث على التفاؤل الكبير . .

واقتصر الحديث فى الاجتماع الأول على الجلاء فلم يتناول السودان.

وذهب الوزراء إلى النحاس، وأعلموه بما أنبأهم به السفير البريطانى الجديد، فنصح لهم بألا يبالغوا فى التفاؤل قبل أن تتقدم المباحثات وتنجلى النيات؛ لئلا يكون لتنفيذ الجلاء شروط تخيب الآمال!

وليس غرضى أن أقصّ هنا قصة هذه المباحثات، فقد دامت ثمانية عشر شهرا، وعندى أن الذين اشتركوا فيها من الجانب المصرى خير من يستطيع أن يكتب قصتها، وإنما سأقتصر على التنويه بالأمور التى أعتقد أنها متصلة اتصالا وثيقا بموضوع هذا الكتاب.

وعلى هذا الأساس أقول إنه ما كادت المباحثات تبدأ حتى أخذت تتعثر، وحتى بدا للمشتركين فيها من الجانب المصرى أن النصيحة التى أسداها إليهم النحاس كانت فى محلها!

وكادت سنة ١٩٥٠ تنصرم من غير أن تسفر المباحثات عن نتيجة ما، فقد اشترط الإنجليز للجلاء شرطا أساسيا وهو أن تقبل الحكومة المصرية مبدأ الدفاع المشترك فى السلم وفى الحرب!

وسافر صلاح الدين فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى أمريكا على رأس وفد مصر إلى اجتماع الأمم المتحدة، فاتفق معه النحاس بالتفاهم مع فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج، على أن يعرج على لندن فى طريق عودته إلى مصر بحجة رغبته فى مباحثة الجهات البريطانية المختصة فى موضوع الأرصدة الإسترلينية، فيقابل المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، ويصفّى معه المسائل المعلقة، وكان يلُوح للنحاس وصحبه أن بيفن حسن النية وراغب فى الوصول إلى اتفاق مع مصر . .

وحدث فى خلال وجود صلاح الدين فى الخارج، وقبل ذهابه إلى لندن واجتماعه بالمستر بيفن، أن نشرت بعض الصحف المصرية تصريحا لإبراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة قال فيه إن الذين سبقونا قالوا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع، وأنا أقول إنها ملغاة، وإنه لم يبق سوى أن يصدر البرلمان التشريع الذى يجعل هذا الإلغاء حقيقة قانونية بعدما أصبح فى نظر الشعب والحكومة حقيقة فعلية!

وقال إبراهيم فرج فى هذا التصريح كذلك إن إنجلترا هى التى خلقت إسرائيل بالاشتراك مع أمريكا، ومنعت وصول الأسلحة والذخيرة إلى مصر مخالفة بذلك معاهدة ١٩٣٦ التى يتشدقون بها، فاضطرت مصر أن تشترى الأسلحة والذخيرة من السوق السوداء فى الخارج.

فلما ذهب صلاح الدين إلى لندن وقابل بيفن، شكا وزير الخارجية البريطانية من ترديد الكلام حول إلغاء المعاهدة، وطلب من صلاح الدين أن تتعهد الحكومة المصرية بألا تلغى المعاهدة وألا تهدد بإلغائها، ثم قال: «وعندئذ تجرى المفاوضات»!

فقال له صلاح الدين إن المسألة ليست مسألة أحاديث أو تصريحات، وإنما هى مسألة ارتباط بين الحكومة المصرية والأمة المصرية عن طريق البرلمان.

واتصل صلاح الدين بعد المقابلة بالنحاس تليفونيا، وأعلمه بحديثه مع بيفن، فأيده فى موقفه وقال له إنه لا يمكننا أن نخرج على تعهداتنا للبرلمان بحال ما!

وانتهت اتصالات صلاح الدين فى لندن من غير أن تؤدى إلى نتيجة مرضية..

ثم توفى بيفن وتقلد المستر موريسن وزارة الخارجية البريطانية..

وعلى أثر وفاة بيفن «تقلص الأمل» على حد تعبير إبراهيم فرج فى حديث له معى عن تلك المباحثات..

قال لى إبراهيم فرج: نعم، إن التقدم كان بطيئا فى عهد بيفن، وإنما كان «تقدما بطيئا يحدوه الأمل» إذ كنا نشعر بأن الرغبة فى الاتفاق موجودة، ولكن بعد وفاة بيفن «تقلص الأمل» قطعا!

وألقى موريسن بيانا فى مجلس العموم البريطانى عن سياسة إنجلترا نحو مصر، فأعاد الموقف إلى ما كان عليه عند زيارة المرشال سلم لمصر فى ربيع سنة ١٩٥٠...!

فرد عليه صلاح الدين فى مجلس النواب المصرى بأن الحكومة المصرية تعتبر ما جاء فى خطبته قطعا للمباحثات الدائرة بين الجانبين!

فتلقى النحاس رسالة خاصة من موريسن بأنه لم يقل ما عزاه إليه صلاح الدين، وأن ما قاله لا يسوغ قطع المباحثات كما سيتبين له عند اطلاعه على النص الكامل لتصريحاته.

وناشد موريسن النحاس ألا يقطع المباحثات، وحثه على الاستمرار فيها، ووعد بأن يرسل إليه اقتراحات جديدة!

واطّلع الجانب المصرى على النص الكامل لبيان موريسن، فألفاه لا يختلف عن النص الأول الذى نقلته البرقيات إلا فى بعض ألفاظه، أما المعانى فكانت واحدة!

فرد عليه النحاس بأنه قرأ بيانه بحذافيره فلم يجد فارقا بين صيغته والصيغة التى رد عليها صلاح الدين!

وبعد ما أكدَّ ما تتضمنه بيان صلاح الدين فى مجلس النواب، طلب إليه أن يسرع بإرسال اقتراحاته الجديدة؛ لأن موعد العطلة الصيفية للبرلمان المصرى قد حل، والحكومة تريد أن تحسم الموقف قبل ارفضاضه براً بالعهد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش!

ووصلت الاقتراحات الجديدة...

ولما لم يجد فيها الجانب المصرى سوى تعديل يسير فى الألفاظ، رفضها وهدد بأنه سوف يعلن إلغاء المعاهدة.. وإذا موريسن يكرر إلحاحه على النحاس بالتريث، ويعده باقتراحات جديدة أخرى.. تختلف عن الاقتراحات التى رفضت!

فرد عليه النحاس، وكان ذلك فى أواخر سبتمبر (١٩٥١) بأن البرلمان قد طال اجتماعه، وأنه لابد من فض الدورة الحالية حتى يكون هناك فاصل بينها وبين الدورة القادمة، وأنه يريد قبل فضها أن يضع حدّاً للحالة المعلقة!

وكانت اجتماعات أعضاء اللجنة السياسية والسفير البريطانى قد قلّت كثيرا فى تلك الأثناء؛ إذ كانت وجهة النظر البريطانية تنتهى كل مرة إلى ضرورة قيام دفاع مشترك بين مصر وإنجلترا فى السلم والحرب معًا!

وأبى الجانب البريطانى أن يتزحزح عن موقفه، حتى لما أبدى الجانب المصرى استعداده لعقد حلف مع إنجلترا فى مقابل جلائها عن مصر!

* * *

وحار رجال الجانب المصرى فى تفسير هذا التحول الكبير الذى طرأ على موقف الجانب البريطانى، فبعدما أبلغهم ستفنسن عند قدومه إلى مصر «إنهم موافقون على الجلاء» وإنه يرى أن عمليات الجلاء، يجب أن تقترن بمظاهر توجه إليها أنظار الشعب، ما لبثوا أن أحسوا أن هذه الحماسة قد اعتراها شىء من الفتور، ثم لاحظوا أن المباحثات تسير ببطء غير طبيعى، ثم تبين لهم أنها لا تتقدم تقدما ما، ثم خيل إليهم فى وقت ما أن وجهة النظر البريطانية تتراجع ولا تتقدم! . . . فحيّرهم ذلك وحاولوا أن يكتشفوا سرّه، فتارة كان يقال لهم إن الأوضاع تتغير تبعا لتقلبات الحالة الدولية، وتارة أخرى كان يقال لهم إن الأغلبية التى تتمتع بها وزارة العمال فى مجلس العموم أغلبية ضئيلة لا يمكنها أن تعتمد لإقرار تسوية خطيرة كتسوية الجلاء عن منطقة قناة السويس . . .

وقيل لهم مرة، إن الدلائل تدل على أن حزب العمال لا يروم أن يبت فى مسألة مصر بعد ما تقرر إجراء انتخابات عامة فى إنجلترا فى أكتوبر (١٩٥١) لئلا يستغل المحافظون فى المعركة الانتخابية أى تساهل يبديه العمال فى هذه المسألة.

أما النحاس وصحبه فكانوا يردون على ذلك بأنهم لا يستطيعون أن يعلقوا طلبات مصر الشرعية على مقتضيات المناورات الحزبية فى إنجلترا، ولا سيما أن وزارة العمال لم تعطل نشاطها فى سائر نواحى السياسة الخارجية فلماذا لا تراعى اعتبار الانتخابات القادمة إلا عند بحث المسألة المصرية وحدها!

* * *

ولم يشأ النحاس وصحبه أن يروا ما كان لمجرى الأحوال الداخلية فى مصر من تأثير فى موقف الجانب البريطانى، مع أن التغيير السريع الذى لاحظوه فى منهج السفير الجديد عقب وصوله إلى مصر كان حريا بأن ينبههم إلى أنه لابد أن يكون لهذا التغيير سبب غير مركز وزارة العمال فى مجلس العموم البريطانى، أو على الأقل «إلى جانب» مركز العمال فى مجلس العموم البريطانى. وخاصة أن هذا المركز لم يتغير عما كان عليه منذ اليوم الذى بشّر فيه ستفنسن الجانب المصرى فى المباحثات بأن حكومته موافقة على الجلاء!

فمن المؤكد أن السفير الجديد استوثق، بُعيد وصوله إلى مصر، مما علمه المرشال سلم، وهو أن الملك والوزارة ليسا يدًا واحدة فى موضوع المباحثات! . .

ومن المؤكد كذلك أن اتصالات السفير الجديد وتحرياته أيدت له أن العرش فقد منزلته الأولى فى البلاد، ولم يعد يتبوأ المقام الذى كان له.

وأراد القدر ألا يمضى قليل على وصول ستفنسن إلى مصر حتى انفجرت أزمة الأسلحة والذخيرة، فسجَّل حتما ما كان لها من دوى عظيم، وما مس القصر والوزارة بسبب بعض ملابساتها!

بل لا أشك لحظة واحدة فى أن السفير الجديد اكتشف أكثر من ذلك! . . فعرف أن الوزارة التى يعاملها وزارة مفككة مضعضعة، تسير على غير هدى، وتفتقر إلى أول عنصر من عناصر النجاح، وهو عنصر التجانس والانسجام. وهنا سأنوه بحادث خطير حدث فى خلال المباحثات التى دارت بين اللجنة السياسية والسفير البريطانى، وعندى أن هذا الحادث وحده كان كافيا لأن يوجه نظر النحاس وصحبه إلى جانب من الحقيقة المؤلمة وأن يفسر لهم بعض ما كان يحيرهم فى موقف الجانب البريطانى . . .

وخلاصة هذا الحادث أنه لما انتهى صلاح الدين مرة من بسط رأيه فى موضوع كان البحث يدور عليه فى المراحل الأخيرة للمباحثات، قال له ستفنسن بلهجة لها مغزاها: هل أنت واثق يا باشا من أن جميع زملائك يرون هذا الرأى؟

فقال صلاح الدين: حتمًا!

فقال ستفنسن: لست أدرى . . .

وأردف إبراهيم فرج عندئذ قائلا: إن صلاح الدين بوصفه وزيرا للخارجية هو الذى يمثل الحكومة فى سياستها الخارجية وهو الذى يتكلم باسمها . . .

وغادر صلاح الدين وإبراهيم فرج مكان الاجتماع فى ذلك اليوم وقد أدركا تماما معنى السؤال الذى سأله، السفير البريطانى ومغزاه، فلما قابلا النحاس قصَّا عليه قصته فأبدى «تأسفه لهذه الحالة» ! . . .

ولم يكن سؤال السفير منتزعًا من الخيال . . .

فإن أمر الكلام فى السياسة الخارجية لم يكن مع الأسف مقصورا على وزير الخارجية

وحده أو على أعضاء اللجنة السياسية ـ إذا توسعنا فى تفسير اختصاصها إلى أبعد مدى ـ بل إن بعضًا من الوزراء الآخرين كان مولعا بالتحدث فى السياسة الخارجية، وفى مجريات المباحثات شغوفًا بالاجتماع برجال السلك السياسى، وبوجه خاص سفيرى بريطانيا وأمريكا، وأدرك السفير البريطانى ذلك، فكانا يتبادلان الرأى ويتبسطان فى الحديث فى المآدب التى تجمعهما، ولما أنس السفير إلى اعتداله عهد إليه فى الوساطة لدى النحاس للعدول عن موضوع إلغاء المعاهدة.

ونقل الوسيط رغبة السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة فى كلام عابر، فرد عليه النحاس بكلام مبهم حرصا على ما كان ينتويه...

وعلى أثر ذلك، أرسل الوسيط إلى السفير البريطانى خطابا باللغة الفرنسية ينهى إليه أنه قام بمهمته ونجح فى وساطته!!

تلك كانت الصورة الخفية التى تمثل أحد العوامل التى أثرت فى موقف الإنجليز من المباحثات فى مراحلها الأخيرة...

وقبل أن أنتقل إلى الفصل التالى، وسأتحدث فيه عن الظروف التى قررت فيها الوزارة إلغاء المعاهدة نهائيا ـ أود أن أروى قصة حادث آخر.. لدلالته كذلك!

فعندما وصل إلى مصر المستر كرزويل الوزير المفوض الجديد بالسفارة البريطانية، طلب ستفنسن تحديد موعد يقابل فيه النحاس ليقدم له كرزويل.

وقابلهما النحاس بحضور إبراهيم فرج.

وكانت المباحثات بين اللجنة السياسية والسفير البريطانى فى ذلك التاريخ تدور على السودان...

فانتهز النحاس فرصة هذه المقابلة ليتكلم عن السودان، فقال إن احتلال السودان جاء نتيجة لاحتلال مصر، فالجلاء عن مصر يجب أن يصحبه الجلاء عن السودان.. وإن من الخطإ أن توصف علاقات مصر والسودان بأنها علاقات أخوة، فإنها أقوى من ذلك، فهى تارة علاقات أم بابنها، وتارة علاقات ابن بأمه..

فقال ستفنسن: ولكن يجب كذلك ألا نغفل مسؤليات بريطانيا تجاه السودان..

فقال النحاس: ومن ذا الذى خولكم هذه المسئوليات؟.. وما هو مصدرها؟.. إن

منشأها القوة لا أكثر! . . أما المسئوليات الطبيعية والحقيقية فهى المسئوليات المتبادلة بين الشعب السودانى والشعب المصرى! . . .

فقال ستفنسن: ولكن هذا يا باشا لا يغير وجه المسألة . . فللفيل مسئوليات أيضا . . وللذباب مسئوليات . .

وكان الحديث بينهما يدور باللغة الفرنسية .

والذباب بالفرنسية يقال له« موش» بضم الميم وتسكين الواو والشين .

فما كاد النحاس يسمع أن للفيلة مسئوليات وأن «للموش» مسئوليات ، حتى هاج وثار وضرب المائدة بيده وصاح قائلا : «موش»؟ . . «موش» إيه»؟ إن «الموش» تستطيع أن تقتل الأسد . . أنا لا أقبل هذا الوضع . . أنتم مستعمرون مغتصبون . . يجب أن نفضحكم . . وسأفضحكم!

فالتفت ستفنسن إلى كرزويل وسأله قائلا : هل ترى أنت فيما قلته ما يستوجب الغضب؟

فقال كرزويل : لا .

فقال ستفنسن للنحاس : ولكن مادامت عبارتى قد أغضبتك يا باشا فإنى أسحبها . .

وبذلك هدأ الجو ، واسترد النحاس حلمه . . .

ولكن الاجتماع لم يسفر عن نتيجة!

الفصـل الثالث والأربعون

الوزارة تقرر إلغاء المعاهدة

في آخر جلسة عقدها محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج وستفنسن - وكانت في استراحة السواحل بالإسكندرية - قال وزير الخارجية المصرية للسفير البريطاني إنه لا فائدة من الاستمرار في مباحثاتهم . .

فقال السفير إنه غير يائس وإنه سيرجع إلى حكومته . .

وبعدما اتصل ستفنسن بلندن ، قابل النحاس وأبلغه أن موريسن ألف لجنة من الخبراء السياسيين والعسكريين البريطانيين لإعداد مقترحات جديدة تقرّب بين وجهات النظر !

ورجا ستفنسن من النحاس بإلحاح أن ينتظر حتى ترد هذه المقترحات الجديدة . .

فقال النحاس إنه لم يعد في وسعه أن يمد الدورة البرلمانية أكثر مما مدها ، فأكد له ستفنسن أن فترة الانتظار ستكون قصيرة . .

وحل آخر سبتمبر - ١٩٥١ - والمقترحات الجديدة التي وعد بها موريسن النحاس لم تصل بعد . .

وصارح النحاس صحبه بأنه مضطر إلى فض الدورة في خلال الأيام القليلة المقبلة ليكون هناك فاصل بين الدورتين ؛ احتراما لروح الدستور وصونًا لأحكامه !

وفي يوم الأحد ٣٠ سبتمبر اجتمع النحاس وفؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ليدرسوا الموقف من جميع نواحيه ، وليبحثوا موضوع فض الدورة البرلمانية ، وماذا تقول الوزارة للبرلمان في هذه المناسبة بعد ما وعدت بإلغاء المعاهدة إن لم تسفر مباحثاتها مع الإنجليز عن نتيجة يصح السكوت عليها . .

وجرى البحث حول قفل باب المباحثات و«قطع الحبل» مع الإنجليز، أو الانتظار فترة أخرى من الزمان..

وكان من رأى بعض المحيطين بالنحاس أن تقول الوزارة للبرلمان إنها فى انتظار مقترحات بريطانية جديدة، ولذلك تفض الدورة على أن تدعو ممثلى الأمة إلى الاجتماع فورا لترجع إليهم فيما تنتهى إليه بشأن هذه المقترحات الجديدة.

أما البعض الآخر، فكان يرجح الرأى الآخر، أى الرأى القائل بعدم الانتظار ووجوب إعلان إلغاء المعاهدة قبل فض الدورة البرلمانية، وكان هذا الفريق يتساءل عما يمكن أن يقال للبرلمان فى تبرير عدم بر الوزارة بالعهد الذى قطعته على نفسها!

إذن عقد النحاس وفؤاد سراج الدين وصلاح الدين وإبراهيم فرج هذا الاجتماع ليبحثوا الرأيين ويوازنوا بينهما على ضوء جميع الظروف والاعتبارات..

وتحدث فؤاد سراج الدين فقال إن الدلائل - فضلا عن معلوماته - تدل على أن الملك «انقلب» على الوزارة، مما ينبئ بأنه يبغى التخلص منها فى أول فرصة تسنح له!...

ثم انتقل فؤاد إلى الكلام عن مركز الوزارة فلم يكتم عن زملائه أن حملات خصومها عليها جعلها فى موقف لا تغبط عليه، وأن ذلك قد يشجع الملك على إقالتها قبل أن تكون قد برت بوعدها بإلغاء المعاهدة!

وبعدما أسهب فؤاد فى بسط الظروف الداخلية على تلك الوتيرة، قال إن الإنجليز لم يبدوا حتى الآن استعدادا جديا للاتفاق والتفاهم، ولذلك لا يظن أن الاقتراحات البريطانية المرتقبة ستسجل تقدما جليا من هذه الناحية، بل يعتقد أنها ستكون تسويفا جديدا ومناورة جديدة من جانب الحكومة البريطانية لكسب وقت جديد آخر!...

وانتهى فؤاد إلى أنه ما دام هذا هو موقف الإنجليز، وما دام هذا هو حال الملك، ففى هذه الحالة يحسن بهم ألا يترددوا فى إعلان إلغاء المعاهدة قبل ارفضاض الدورة البرلمانية، حتى إذا أقصوا عن الحكم خرجوا بعد أن نفذوا وعدهم، ولا سيما أن الجو كله معبأ بالدعوة إلى إلغاء المعاهدة!

واختتم بيانه بقوله: أما إذا لم نفعل ذلك وآثرنا التريث فترة أخرى، فأخشى أن يطردنا الملك فى أثناء العطلة البرلمانية، فنكون قد ضيعنا من أيدينا فرصة لا تعوض!

وقابل النحاس وصلاح الدين وإبراهيم أقوال فؤاد سراج الدين بالارتياح التام، فقد كانوا يتوقعون أن يدافع عن وجهة النظر القائلة بالتريث، فإذا هو الذى ينادى بأن لا محل للبحث فى غير «الإلغاء» فورا!

وبعد ما استقر قرارهم على هذا الرأى، اتفقوا على ضرورة إنجاز التشريعات المنظمة لإلغاء المعاهدة فى خلال أسبوع ليتسنى تقديمها للبرلمان فى جلسة يوم الإثنين ٨ أكتوبر (١٩٥١).

وكان صلاح الدين وإبراهيم فرج قد شرعا فى إعداد مشروعات تلك التشريعات فطلب منهما النحاس أن يتوفرا على استيفائها مع إبقاء أمرها سرّا عن سائر الوزراء «لئلا يتسرب خبرها!»...

واستعان صلاح الدين وإبراهيم فرج فى مهمتهما بالدكتور وحيد رأفت، وكان فى ذلك الحين مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية.

ولما كنت فى سجن «المحطة»(*) حدثنى إبراهيم فرج طويلا عن المجهود الجبار الذى بذله وحيد رأفت فى هذا العمل، وعما أبدى فيه من كفاية عظيمة، فتيسر لهم إنجازه فى الموعد المحدد.

وقرر النحاس أن يدعو مجلس الوزراء إلى الاجتماع فى يوم ٧ أكتوبر ليكاشفه بالقرار الذى سيعلنه فى مجلس البرلمان فى مساء اليوم التالى!

ثم رأى النحاس فى اللحظة الأخيرة أنه يجدر به أن يحيط أعضاء الوفد بالخطوة الخطيرة التى ستخطوها الوزارة الوفدية، وأن يستطلعهم رأيهم فيها لاتصالها الوثيق بالغرض الأساسى الذى تألف الوفد من أجله، فدعاهم إلى الاجتماع، وكلف فؤاد سراج الدين أن يبسط لهم الأسباب التى أملت عليهم هذا القرار.

وبعد ما أصغوا إلى هذه الأسباب، واستفسروا عما أرادوا الاستفسار عنه، أقروا سياسة الوزارة بالإجماع ودعوا لها بالتوفيق.

وحدث بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر، أى فى اليوم السابق لاجتماع مجلس الوزراء، أن أقيمت حفلة رياضية كبيرة فى ملعب (ستاد) الإسكندرية حضرها الملك والوزراء والموجودون فى الإسكندرية من السفراء والوزراء المفوضين الأجانب.

(*) بعد الثورة.

وقبل أن يصل الملك إلى مكان الحفلة دنا ستفنسن من إبراهيم فرج وقال له فى لهفة : أين محمد باشا فإنى لا أراه هنا . .

وكان ستفنسن إذا تكلم عن صلاح الدين أشار إليه دائما بقوله محمد باشا .

فقال له إبراهيم إن صلاح الدين لا يحضر الحفلات التى قد يتعرض فيها وجهه لأشعة الشمس لأنها تحرق بشرته . .

ومن المعروف فعلا أن بشرة صلاح الدين لا تحتمل وهج الشمس ، وكثيرا ما يراه الناس مستظلا بمظلة ، أو بجريدة عند انتقاله فى الطريق من إفريز إلى آخر ، أو عند نزوله من سيارته فى مكان ليس بينه وبين الدار التى سيدخلها سوى أمتار .

وسأل إبراهيم السفير البريطانى هل هناك شىء يريد أن يقوله لزميله فينقله إليه بالنيابة عنه .

فقال ستفنسن إن لديه أخباراً «مهمة جداً» يود إبلاغها للنحاس باشا ، وسأله هل يستطيع أن يبلغه إياها ما دام لم يلتق بمحمد باشا .

فقال له إبراهيم : طبعا وبكل سرور ، ولاسيما أنك تقول إنها أخبار «مهمة جداً»

فقال ستفنسن إنه تلقى برقية من لندن بأن المقترحات الجديدة التى وعد بها المستر موريسن النحاس باشا ستصل يوم الأربعاء!

ولما انتهت الحفلة أسرع إبراهيم فرج إلى إبلاغ النحاس وصلاح الدين رسالة السفير إليهما .

واجتمع النحاس وفؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج للتشاور فيما يحسن بالوزارة عمله بعد هذا التبليغ ، وهل تتريث وتؤجل مواجهة البرلمان بقرارها النهائى إلى أن تصل الاقتراحات الجديدة وتطّلع عليها ، أم تمضى فى خطتها ولا تنتظر معرفة فحوى هذه الاقتراحات . . .

وعاد المجتمعون فقلبوا الموقف على جميع وجوهه ثم انتهوا إلى أن من الخير عدم التأجيل!

وقيل فى تعزيز هذا الرأى إن بحث البرلمان للتشريعات التى ستقدم له يوم الإثنين ـ ٨ أكتوبر- سيحتاج إلى أسبوع ؛ فلن تصبح نافذة إلا بعد قرارها فى جلسة يوم الاثنين الذى

يليه - ١٥ أكتوبر - فإذا وصلت المقترحات الجديدة يوم الأربعاء كما قال السفير البريطانى وتبين أنها «صالحة» عرضتها الوزارة على البرلمان ليقرر ما تمليه عليه مصلحة البلاد . . .

* * *

ولما عقد مجلس الوزراء فى اليوم التالى، أخبر النحاس الوزراء بأن قراره استقر على إعلان إلغاء المعاهدة فى البرلمان فى الغد، وبسط لهم الأسباب التى بنى عليها قراره، أو على الأصح تولى فؤاد سراج الدين بسط الجانب الأكبر منها.

وبدا من بعض الوزراء أنهم ليسوا شديدى التحمس لتعجل الأحداث، ولكن لما لاحظوا أنهم أقلية وأن موقفهم لن يسفر إلا عن اتهامهم بالتخاذل، قالوا: على بركة الله.

ووافق المجلس على قرار الإلغاء بإجماع الآراء !

وقبل رفع الجلسة طلب النحاس إلى الوزراء ألا يتخلف أحد منهم عن حضور جلسة مجلسى البرلمان فى الغد، وأخبرهم أنه هو الذى سيقرأ فى المجلسين المذكرة التفسيرية التى أعدت للتشريعات كأنها بيان منه إلى ممثلى الأمة.

وأوصاهم، ملحًّا ألا يفضوا إلى أحد بكلمة واحدة عما سمعوه، أو عما اعتزموه، لئلا «تفلت الأمور من أيدينا»!

ثم عاد فقال لهم: يجب علينا أن نكون حذرين جدا . . إن كلمة واحدة تفلت منا قد تفسد علينا عملنا كله . . . وتفوت علينا الفرصة . . فلنتذرع بالكتمان التام إلى أن نفاجئ العالم بما سنفاجئه به . . وزيادة فى الوقاية والاحتياط أنصح لكم بالسفر إلى القاهرة متفرقين؛ منعا للتكهنات ودفعًا للقيل والقال!

ثم نهض وصافحهم وهو يكرر قوله: أعود فأوصيكم بضرورة إحاطة الموضوع بالكتمان التام . . وعلى بركة الله!

* * *

وبينما كان الوزراء يهمون بالانصراف قال فؤاد سراج الدين لحسين الجندى وزير الأوقاف: أنا أدعوك إلى الغداء معى اليوم يا حسين باشا.

فتردد حسين الجندى لحظة ثم قال: بكل ممنونية يا معالى الباشا ومع الشكر العظيم . . بس أنا مع الأسف مرتبط بموعد سابق للغداء . . .

فقال له فؤاد مداعبًا : بقى ترفض دعوتى يا حسين باشا . .

فقال حسين الجندى : أستغفر الله يا فؤاد باشا . . ولكنى والله مرتبط بموعد سابق ولولا ذلك لما ترددت دقيقة فى قبول هذه الدعوة الكريمة!

فقال له : إذا كنت صحيح مرتبط بموعد سابق قل لى مع مين وأنا أقول لك هل تقدر تلغيه ولا لأ! . . .

فقال حسين الجندى : وعدت إلياس باشا أندراوس بأنى سأتغدى عنده . . .

فقال له فؤاد : إذا كان على أندراوس فالأمر سهل . . كلمه بالتليفون من هنا واعتذر له . . حتى يمكنك تقول له إننى أنا اللى حللتك من ميعادك معاه لأن عندنا شوية حاجات عاوزين نخلصها مع بعض . . .

فقال حسين الجندى : مادمت معاليك ترى ذلك فأنا تحت الأمر . . .

ونهض إلى التليفون، واتصل بأندراوس، واعتذر إليه عن عدم استطاعته البر بوعده له لعذر طرأ عليه فى آخر لحظة .

وتغدى حسين الجندى فى ضيافة فؤاد سراج الدين، ثم سافرا إلى القاهرة معًا .

وكان فؤاد قد علم أن حسين الجندى سيتغدى عند أندراوس فخشى أن تفلت منه كلمة أو حركة يستنتج منها أندراوس أن فى الجو شيئا!

* * *

وفى صباح الإثنين (٨ أكتوبر) اتصل النحاس ـ وكان ما يزال فى الإسكندرية ـ بحسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة، ودعاه إلى مقابلته «لأمر مهم وعاجل» .

ولما تقابلا أوقفه النحاس على ما قررته الوزارة فى صدد المعاهدة المصرية الإنجليزية، وأخبره أنه سيعلن قرار إلغائها فى البرلمان عند اجتماعه فى المساء . . وأنه فى الوقت نفسه سيقدم للمجلسين التشريعات التى أعدتها الحكومة فى هذا الشأن!

ثم قال له إنه استدعاه ليسلمه المراسيم الخاصة بهذه التشريعات ليتفضل جلالة الملك بإمضائها!

وكأنما خشى النحاس أن يقال له فيما بعد إن الوقت لم يتسع لعرض المراسيم على الملك

قبل اجتماع البرلمان، فقال لحسن يوسف إنه مسافر إلى القاهرة بقطار الظهر ويرجو منه أن يتصل به تليفونيا في اللحظة التي يمضي فيها الملك المراسيم، وأنه إذا لم يتلق منه نبأ بذلك حتى موعد اجتماع البرلمان فسيقول في البيان الذي سيلقيه في المجلسين إنه أرسل مراسيم التشريعات إلى القصر وإنه في انتظار أن يتفضل جلالة الملك بإمضائها بين لحظة وأخرى! . .

وقال النحاس لحسن يوسف وهو يسلمه المراسيم إن الوزراء وحدهم هم الذين يعرفون السر، وإنه حذرهم من «التكلم عنه لمخلوق» حتى يلقى بيانه في البرلمان!

ثم أضاف إلى ذلك: وأكبر رجائي أن تحافظوا على هذا السر من جهتكم محافظتنا نحن عليه، وأنا واثق يا حسن باشا من أنك تقدر هذه المسئولية تمام التقدير.

وسافر النحاس إلى القاهرة بقطار الظهر.

وعلى أثر وصوله إلى داره خاطبه حسن يوسف بالتليفون من الإسكندرية وأبلغه أن مولانا تفضل فأمضى المراسيم فعلى بركة الله». . .

فشكره النحاس على مجهوده ودعا «لمولانا» بطول العمر!

ثم قال له حسن يوسف إن محمد شلبي «بك» مدير الإدارة العامة بالديوان سافر إلى القاهرة بالسيارة «على وجه الاستعجال» ليسلم رفعته المراسيم «ممهورة بالإمضاء الشريف»!

وبلغ محمد شلبي دار البرلمان في اللحظة التي وصل فيها النحاس إليها، فسلمه المراسيم، فتقبلها شاكرا مغتبطا، وتم الإعلان في البرلمان في وسط المظاهر التي أسهبت الصحف في وصفها يومئذ!

* * *

وعلى أثر ما أعلنه النحاس في البرلمان في جلسة الاثنين ٨ أكتوبر لم يتقدم السفير البريطاني بالمقترحات الجديدة التي قال لإبراهيم فرج يوم السبت إنها ستصل يوم الأربعاء.

وإنما طلب سفراء بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا أن يقابلوا محمد صلاح الدين

متفرقين وسلموه مذكرات بالمقترحات التى اتفقت حكومات الدو ل الأربع على تقديمها للحكومة المصرية تفاديا للأزمة المصرية الإنجليزية .

واختلفت المذكرة البريطانية عن المذكرات الثلاث الأخرى بأنها كانت مصحوبة بما سمى بروتوكول السودان .

أما مذكرات أمريكا وفرنسا وتركيا فلم تصحب بهذا البروتوكول ، وقد نوه سفراء هذه الدول فى كتبهم بأن حكوماتهم إذ تتقدم لمصر بهذه المقترحات لم تشأ أن تتعرض لموضوع السودان ؛ لأن لا علاقة لها به .

ولما قابل المستر كافرى صلاح الدين قال له فى خلال حديثه معه إنه يهمه أن يؤكد للحكومة المصرية أن لا شأن للحكومة الأمريكية ببروتوكول السودان ، وأنه هو الذى أصر على التنويه بهذا التحفظ فى مذكرات أمريكا وفرنسا وتركيا إلى الحكومة المصرية . . .

واجتمعت اللجنة السياسية برئاسة النحاس ، وبحثت المقترحات المقدمة من الدول الأربع ، وخرجت من بحثها بأنها «تؤخرنا ولاتقدمنا» وأن التسليم بها معناه أنه «بدلا من أن نكون محتلين من دولة واحدة نقبل أن تحتلنا أربع دول» !

وتقرر رفض هذه المقترحات رفضًا باتا فى كتاب مختصر ، مقتضب العبارة ، يسلم صلاح الدين نسخة منه لكل من سفراء الدول الأربع !

ودعا صلاح الدين السفراء الأربعة إلى مقابلته تباعا ، وسلمهم رد الحكومة المصرية منوها شفويا بالأسباب الرئيسية للرفض الذى انطوى عليه الرد المكتوب .

وكان مما قاله لهم إنه لما ألقى نظرة على مقترحاتهم ، استغربها لدرجة أنه فكر فى عدم تسلم مذكراتهم ، وإنما رأى أن مقتضيات الدبلوماسية تقتضى أن يتسلمها منهم !

وأسرّ كافرى ، فيما بعد ، إلى بعض أصدقائه أن هذا الكلام الذى وجهه إليه صلاح الدين آلمه كثيرا ، وأغضبه كثيرا ، فقاطعه ، ولم يزره فى مكتبه طوال المدة التى مكثها الوفد فى الحكم بعد ذلك ! . . .

الفصل الرابع والأربعون

الثورة التى كان فاروق يخشاها

كان فاروق عند تحدثه عن الثورة يعنى ثورة يدبرها الشيوعيون ليشعلوا نارها فى الوقت الملائم بغية قلب نظام الحكم فى مصر.

فقد كان الخطر الوحيد الذى يخشاه، ويحسب حسابه، هو الخطر الشيوعى!

أو بعبارة أخرى كان يرى أن عرشه مهدد بخطر واحد، وهو خطر الشيوعية، ويعتقد أنه ليس هناك خطر آخر يهدده! . .

لدرجة أنه كان يعزو إلى النشاط الشيوعى كل فكرة لا يعجبه معناها، وكل حركة لا يروقه مظهرها أو لا يرتاح إلى دلالتها. . .

فإذا قرأ فى صحيفة مقالة، أو نبذة، تعرض به من طرف خفى، أو تعرض بموضوع منسوب إليه، حكم فوراً بأن القلم الذى كتبها قلم شيوعى، وأن الدعاية الشيوعية هى التى حركته. . .

وإذا وقع نظره على منشور سرى مناوئ له، فلابد أن الدعاية الشيوعية هى التى أعدته، وطبعته، ووزعته. . . وإذا بلغه أن الطلبة نظموا مظاهرة فى الجامعة، أو فى غير الجامعة، وأنه تخلل هتافاتهم هتافات عدائية له، فلا منظم للمظاهرة سوى الخلايا الشيوعية، ولا مروِّج للهتافات التى تعالت فيها سوى الدعاية الشيوعية وأعوانها. . .

وإذا نمى إليه أن فى بعض أسلحة الجيش روح تذمر، قال إنه يعلم أن فى صفوف الجيش دعاة للشيوعية، وخصوصا فى سلاح الطيران!

والخلاصة، أنه كان يرى يد الشيوعية فى كل شىء لا يعجبه. . حتى بعض أعضاء

البرلمان كان يقول عنهم إنهم شيوعيون لمواقف وقفوها وعدّها خروجا على الإخلاص والولاء الواجبين للعرش . .

وفى التصريحات التى أفضى بها عند وصوله إلى أوروبا بعد الثورة ما يدل على ما كان لهذه العقيدة من سلطان على تفكيره ، فقد أكد فى جميع تلك التصريحات أن الثورة التى أقصته عن عرشه ثورة شيوعية أشعل نارها ضباط عرفوا بنزعتهم الشيوعية !

* * *

وبين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٤٨ سمعته مراراً فى مجالسه الخاصة يقول : من يدرى . . نحن فى زمان لا أمان فيه . . اليوم أنا ملك . . ولكن غداً . . من يدرى !

وأول مرة أشار فيها إلى هذا الموضوع أمامى كان يوم استقباله للملك فكتور عمانوئيل الثالث ملك إيطاليا الأسبق ، والملكة هيلانة ، عند التجائهما إلى مصر بعد رحيلهما عن بلادهما . .

فبينما كنا عائدين من مرفإ قصر رأس التين ، أعربت له عن إعجابى بالمقابلة الكريمة التى قابلهما بها فقال لى : لو كان والدى حيا لعمل ما عملت ! . .

ثم قال : وعلشان ربنا يكرم الواحد لو حكمت عليه الظروف يومًا بأن يرحل عن عرشه !

فقلت : لا قدر الله يا أفندم . .

فقال : وأنا أقول معك لاقدر الله . . ولكن كل شىء فى هذه الدنيا محتمل !

ثم عدت فسمعته غير مرة مرددا العبارة التى أوردتها آنفا ، أو عبارة أخرى بمعناها وإن اختلفت عنها بمبناها . . «من يدرى . . نحن فى زمان لا أمان فيه . . اليوم أنا ملك . . ولكن غدا . . من يدرى ! » .

وكان يرددها بوجه خاص فى المناسبات التى كنا نقترح عليه فيها عملا يتطلب بذل بعض المال ، فيقول : «أنا لا أستطيع أن أستغنى عن هذا المال . . يجب علىّ أن أحسب حساب المستقبل ! » . . .

وفى كل مرة كان يردف ذلك بقوله : من يدرى . . إن الزمان الذى نعيش فيه غدّار . . فاليوم أنا ملك . . ولكن غدا . . من يدرى !

ومع أن لهجته لما كان يتحدث بهذا القول، أو بمثله، كانت فى أغلب الأحيان تنم على أنه يلتمس عـذرا للتخلص من الاقتراحـات التى تبدى له، فإن مجـرد ترديده من وقت إلى آخر كان يدل على أن موضوعه يخطر له بين آونة وأخرى، ولم أرَ يومئذ أن تفكيره فيه أمر يدعو إلى الاستغراب، فمن المعروف عن الملوك أنهم يحتاطون لجميع الاحتمالات.

ولكن لا أعتقد أنه دار فى خلده لحظة واحدة فى خلال تلك السنوات أن ما يشير إليه فى أحاديثه محتمل الوقوع «بالنسبة إليه» فقد كان حتى سنة ١٩٤٨ معتزا بنفوذه اعتزازًا من العسير أن يخامر صاحبه أنه قد يأتى يوم يضطر فيه إلى هجر عرشه فعلا.

وبلغ اعتداده بنفسه ذروته عند نجاحه فى إقصاء النحاس عن الحكم فى أكتوبر سنة ١٩٤٤، وعند نقل كيلرن من مصر وتخلصه منه فى فبراير سنة ١٩٤٦، فلم يعد يخشى سوى الشيوعية، ولكن ولاة الأمور مع تسليمهم بوجود نشاط شيوعى فى مصر كانوا يؤكدون له أن لا خوف مطلقا من أن يتسع هذا النشاط اتساعًا يوجب القلق..

وفى آخر سنة ١٩٤٧ طلب إلىّ النقراشى أن أبلغ الملك أنه كوزير للداخلية يقرر أنه ليس فى مصر شيوعية أو شيوعيون، وأن كل ما يقال لجلالته خلاف ذلك تهويل لا مسوغ له!

ونقلت إليه رسالة النقراشى فضحك، وقال: يظهر أن جنابه عايش فى غير هذه الدنيا!

* * *

غير أنه لما حلّت سنة ١٩٤٨ بدأت بعض الظواهر تضعف من ثقة فاروق فى قوة عرشه، وبعدما كان يتحدث عن احتمال النزول عن العرش مداعبة، أو تذكرة، أو رغبة فى تجنب نقاش يحرجه، صار يشعر بأن هذا الاحتمال الذى كان يعتقد أنه مستبعد «بالنسبة إليه» لم يعد أمرا مستبعدا!..

ولم تكن النتيجة التى أسفرت عنها حرب فلسطين سبب هذا التحول الكبير الذى تحوله شعوره فى سنة ١٩٤٨ فيما يتعلق بقوة عرشه وصولجانه، فقد كان مؤمنا بأن مصر انتهجت فى موضوع فلسطين الخطة الوحيدة التى كان يجدر بها أن تنتهجها..

وكذلك، كان مؤمنا بأن القوة التى صمدت للجيش المصرى وحالت دون تمكنه من تحرير فلسطين لم تكن قوة إسرائيل. . بل كانت قوى الدول الكبرى التى هبت لنجدة إسرائيل وساعدتها عسكريا بكل أنواع المساعدات! . .

وإنما تحول شعوره لظواهر محلية استرعت انتباهه لأول مرة بصورة جدية!

فقد كان يعلم أن هناك لغطا حول بعض تصرفاته، وحول سلوكه الشخصى، وارتياده المجتمعات العامة ودور اللهو والأندية الليلية، ولكنه كان يحاول دائما أن يعزو هذا اللغط إلى الدعاية الشيوعية وإلى استياء بعض العناصر الرجعية التى «لاتريد أن تعيش فى القرن العشرين»، ولم يشأ أن يرى فى تزايد اللغط نذيرا بوجوب تدارك الموقف قبل استفحال الخطب وفوات الأوان. .

ولم تسقط الغشاوة عن عينيه إلا فى سنة ١٩٤٨ عند إعلان طلاقه من «فريدة»، فأذهلته الظواهر التى تجلت له فى تلك المناسبة!

فقد كان لا يجهل أن فى البلاد من يعطف على «فريدة»، ولكنه كان يعتقد أن منزلته فى الشعب أعظم من أن تتأثر بعطف جزئى تتمتع به «فريدة»، وأقوى من أن ينال منها استياء «الرجعيين» و«أصحاب العقول الضيقة». كما كان يقول.

بل اعتقد أن منزلته فى الشعب من القوة بحيث يستطيع أن يعوّد الناس على تقبل «الحياة الخاصة التى يريد أن يحياها» وتوهم «أن عنصر الشباب فى إدراكه لروح العصر الذى نعيش فيه» سيؤازره ويعينه على التغلب على انتقادات المنتقدين من «رجعيين» وغير رجعيين! . .

ومن جهة أخرى، اعتقد أن منزلته فى الشعب صخرة قوية منيعة ستتحطم عندها موجة كل استياء قد تثيره بعض الجماعات النسائية بمناسبة طلاقه. وهنا أيضا أخطأ التقدير، وحسب أنه سيتمكن من حمل الشعب على تقبل انفصاله عن «فريدة» بدون أن تحدث بلبلة فى الأفكار، وبدون أن يمس العرش أدنى أذى. .

وختم الغرور على بصره!

حتى إذا أعلن الطلاق، وسقطت الغشاوة عن عينيه كما قلت، أخذت الحقيقة تظهر له شيئا فشيئا، وأنبأته الهتافات العدائية التى ارتفعت فى جهات شتى، وخصوصا فى دور العلم، بأن الشباب الذى ألقى اعتماده عليه لا يؤيده، ولا ينتصر له. . .

ومن ذاك الحين، أدرك فاروق أن فكرة إقصائه عن العرش بدأت ترتسم فى الجو!

ولذلك لا يمكننى أن أقول إن سنة ١٩٤٨، أو مناسبة طلاقه بالذات، كانت نقطة التحول فى تقدير فاروق لقوة عرشه وثبات دعائمه!...

وبعد ما كان يتحدث عن احتمال تخليه عن العرش كاحتمال بعيد الوقوع وإنما يجب عليه أن يحسب حسابه، أصبح يتحدث عنه كاحتمال محقق الوقوع، وإنما قد يتأخر وقوعه بعض الوقت!...

ولم يخف يومئذ شعوره الجديد على المحيطين به، بل لم يخفه على بعض الذين كان لا يعرفهم سوى معرفة يسيرة..

وكان يتحدث عنه أحيانا حتى فى مقابلاته الرسمية..

أذكر أن سيادة المطران مدوّر، وهو من خيرة رجال الإكليروس الكاثوليكى، قابله فى أواخر سنة ١٩٤٨ بمناسبة عودته من أوروبا.

ودار الحديث بينهما على شئون شتى، ثم تناول موضوع الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية، فرجا منه المطران مدوّر أن يشمل الأقلية ببعض عطفه ورعايته..

فقال له فاروق: أتقول سيادتك إنكم أنتم أقلية؟!.. ألا تعرف أن هناك أقلية أقل منها؟!

فلم يفقه المطران قصده، وقال: أى أقلية تعنى جلالتك؟!

فقال فاروق: أقليتنا نحن!.. نحن الملوك!.. فالملوك هم الأقلية الحقيقية الآن!..

وخرج المطران مدوّر من حضرته وهو يتساءل عن الباعث لجلالته على هذا الكلام، ولاسيما أن الحديث لم يتعرض لنفوذ الملوك، أو لعددهم فى هذه الأيام!

وكان المطران يجهل طبعا ما يشغل بال فاروق فى ذلك الأوان، ولا يعرف شيئا عن حالته النفسية، فلم يربط بينها وبين ماسمعه منه، وحمل قوله على أنه مجرد دعابة أراد أن يختتم بها هذا الجزء من الحديث...

وكاد لا ينقضى يوم من غير أن يبلغنى فيه أن لسانه جرى بما ينم على تشاؤمه بمصير عرشه، وشعوره بأنه مهدد بالانهيار فى المستقبل القريب!

ولما تعددت الروايات عن أحاديثه فى هذا الشأن قررت أن أغتنم أول فرصة تسنح لى فأوجه نظره إلى خطورتها من حيث تأثيرها فى نفوس سامعيها، ومردديها، وخصوصاً إذا حرفها بعضهم، وأضافوا إليها إضافات من عندهم، وهو ما يحدث عادة. . .

ففى أول مرة عاد إلى هذه النغمة أمامى نوهت له بما فى دأبه عليها من خطورة، وقلت إننى أخشى أن يكون المحيطون به فى مقدمة الذين سيتأثرون بها، فيقولوا لأنفسهم إذا كان الملك نفسه يجهر بأنه «غير مستقر» ويتحدث عن «رحيله» كأمر لا مندوحة عن وقوعه، فهل من مصلحتهم أن يربطوا مصيرهم بمصيره؟! . . .

فخالفنى فى رأيى وقال إنه يعتقد أن مصارحتهم بالحقيقة قد يشحذ عزائم الحريصين على بقاء النظام الملكى فتتضافر جهودهم على مقاومة الدعايات الخبيثة المناوئة له . .

فبينت له عندئذ خطأ نظريته بأصرح عبارة تيسر لى مخاطبته بها، وأكدت له مرة أخرى أن الخطة التى درج عليها لن تؤدى إلا إلى النتيجة التى حذرته من مضارها، ثم ناشدته أن يقلع عنها لئلا ينتشر صداها بين المهيمنين على الدعايات التى يشكو منها فيعزز آمالهم، ويلهب حماستهم، ويحفزهم إلى التوسع فى نشاطهم . .

وانتهزت هذه الفرصة فسألته : ألا يرى من الأفضل أن يباعد بينه وبين الأسباب التى يبنى عليها خصوم العرش دعاياتهم؟ كأن يتجنب بقدر الإمكان غشيان الأماكن العامة «والمظاهر التى تساعد على رواج التأويلات وتصديق الإشاعات» . . .

فأجابنى بأنه غير مستعد «لتضحية حريته الشخصية» من أجل «تخرصات خصومه»، وأنه فى اليوم الذى تقول له البلاد إنها مجّت حاله «وتعبت منه» لن يتردد فى شد رحاله . . فيريحها ويستريح!

وكانت هذه هى إجابته فى كل مرة حاولت أن أتكلم معه فى هذا الموضوع، أو كلمه فيه غيرى من أصدقائه وصديقاته . . . ففاروق إذن كان يعلم أن فى البلاد حركة معادية له، وكان يعلم أن هذه الحركة تنمو وتتسع . .

ومنذ سنة ١٩٤٨ علم أنها أخطر بمراحل مما كان يحسب قبلا، فأخذ يتحدث عن التنازل عن العرش كأمر محقق لا سبيل إلى تفادى وقوعه . .

بل كان يعلم أكثر من ذلك . .

كان يعلم أسباب هذا السخط . . وكان يعلم أنها «المادة» التي يستخرج منها خصومه وقودا لنار الثورة التي ستطيح بتاجه!

كان يعرفها جميعا : سببًا سببًا . . جملة وتفصيلا!

وكان، فوق هذا وذاك، يعرف أنها أسباب لا يستطيع مكابر أن يدافع عنه فيها مهما حاول أن يلتمس له من أعذار، ومهما أوتي من براعة في الدفاع وفي تبرير الأمور . .

وكان من جهة أخرى، يعرف أن علاج الموقف في يده، وفي يده وحده، وأنه ما تزال أمامه فسحة من الوقت يمكنه، إن شاء، أن يتدارك حاله في خلالها، فينجو بنفسه قبل أن يشرف على الهاوية، وينقذ عرشه قبل أن يستفحل الخطب ويتعذر تلافي بوادر الانهيار! . . .

ولكنه لم يشأ!

ولم يقْوَ على كبح جماح نزواته . . .

فقد كان فاروق الملك في صراع مع فاروق الرجل . . فصرع فاروق الرجل فاروق الملك في آخر الأمر!

وأقف بهذه النقطة عند هذا الحد، فقد تكلمت عنها بإسهاب في مكان آخر فلا محل للتكرار، وأكتفي هنا بالقدر الذي كنت محتاجًا إليه لوصل أجزاء بحثي هذا بعضها ببعض . . .

* * *

وإذا كانت نزوات فاروق قد تجلت في إمساكه عن مداواة أسباب انحرافه عن جادة الصواب والرشاد، فقد تجلت أكثر من ذلك في التناقض الغريب الذي شاهدناه في تصرفاته المتصلة بما نحن في صدده، فبينما كان بعضها يدل على أن صاحبها يمنِّي النفس بالبقاء على عرشه حتى آخر حياته، كان بعضها الآخر يوحي بأنه يتوقع حلول الكارثة بين يوم وآخر!

ومن أعجب ما أذكره في هذا الصدد أنه جلس ذات ليلة يحدثني عن «إيمانه بأن عهده قارب من نهايته» وأنه «آخر ملك سيحكم مصر» وأنه «سيقضي بقية حياته في المنفى أسوة بإسماعيل باشا» . . .

وكان لايذكر جده إلا «بإسماعيل باشا»، ولم أسمعه يقول الخديو إسماعيل قط . .

وكنا فى تلك الليلة نتعشى فى «أوبرج الأهرام» على أنغام الموسيقى فى جو صاف مرح ليس فيه ما يحرك أوتار الحزن والتشاؤم فى قلب الإنسان . . .

وانقضى الجانب الأول من السهرة بدون أن يبدى فاروق ما ينم على أنه فى حالة نفسية غير عادية . .

ثم اعتلت المسرح مغنية فرنسية ، وغنت بعض «الطقاطيق» بلغة بلادها ، وكان بينها أغنية جاء فيها فى وصف العاشق «أنه سعيد كأنه ملك» . .

وما انتهت من غنائها حتى قال متبرما : «سعيد كأنه ملك» . . ترى لماذا يتوهم الناس أن الملك سعيد؟

فقلت : لأنهم يتصورون أن جميع الأسباب اللازمة للسعادة متوافرة له!

فقال بالفرنسية : لو دخلوا قلبى وبحثوا عن السعادة لأجهدهم البحث قبل أن يجدوا لها أثرا واحدا!

فقلت : إن جميع أسباب السعادة يا مولاى تتوافر لك لو شئت ذلك . .

فقال : أنت لا تعرف ظروفى!

فقلت : أعرفها أكثر مما تظن جلالتك . .

فقال : إذا كنت تعرفها وتقول إن فى إمكانى أن أكون سعيدا فأنت لا تقول ما فى ضميرك . .

وما زال يتطرق فى حديثه من نقطة إلى أخرى حتى جاء ذكر متاعبه كملك ، فتكلم بلهجة اليأس والقنوط عن التشاؤم الذى يخالجه عندما يفكر فى مصير عرشه . . وقد أوردت فى فقرة سابقة بعض العبارات التى تخللت هذا الجزء من حديثه . . .

ثم قال فجأة : هيا بنا! . . .

فظننت أنه بعد هذا الحديث لم يعد يطيق صوت الموسيقى ، فتبعته صامتا ، وأنا أتوقع أن يكون للحديث بقية عند عودته إلى القصر . . .

ولكن بدلا من أن يتجه بسيارته إلى العاصمة انطلق بها نحو الأهرام ، فتساءلت إلى

أين نحن ذاهبون فى تلك الساعة من الليل؟ فرجحت أنه يروم قضاء بعض الوقت فى جانب هادئ من جوانب حديقة «مينا هاوس»، جريا على عادته من وقت إلى آخر . .

ولما بلغنا الفندق ولم ندخل حديقته أدركت أننا صاعدون إلى «الاستراحة» التى كانت له فى سفح الهرم الكبير، وكان العمل ما يزال جاريا فى استكمال الدار الجديدة التى شيدها على أنقاض الدار القديمة التى بنيت فى عهد «إسماعيل باشا» . .

وقال لى ونحن ننزل من السيارة إنه يريد أن يتفقد سير العمل فى «العمارة» الجديدة وأن يرينى ما أنجز منه . .

وفى داخل الدار أخذ يحدثنى عن نظام تقسيمها والغرض من كل حجرة من حجرها، وكيف ستكون رسومها ونقوشها ورياشها، وقال إن إعدادها للاستقبال قد يستغرق وقتا طويلا لكثرة الرسوم والنقوش التى ستحلى بها جدرانها، ولكن عندما سينتهى الفنانون من عملهم سيشاهد الناس تحفة فنية رائعة لا مثيل لها فى هذا العصر!

فلما هنأته بها، وبتوفيقه فى اختيار هندستها ورسومها وطراز أثاثها، انتظرت أن يعقب على تهنئتى له بقوله إنه مجهود ضائع . . وإنه قد لا يرى ثمرته!

غير أن لهجته هنا اختلفت اختلافا تاما عن لهجته قبل ذلك بقليل، وكأن الرجل الذى يكلمنى فى سفح الأهرام غير الرجل الذى كان يكلمنى فى «أوبرج الأهرام» . فلا يأس هنا ولا تشاؤم . . ولا كلام عن الجو المكفهر الأغبر والأفق الملبد بالغيوم والمصير المظلم المشئوم!

وإنما كان كلامه كله عن مشروعاته . . وعما اعتزم تشييده فى القاهرة وفى الإسكندرية . . وفى المطاعنة . . وفى أسوان . . وفى الصحراء الغربية . . وعما سيعمله هنا . . وعما سيحققه هناك! . .

كان حديثه برنامجًا إنشائيا ضخمًا لعدة سنوات مقبلة لا لسنتين أو ثلاث سنوات . . فسألت نفسى وأنا أصغى إليه هل نسى ما أكده لى على أنغام الموسيقى!

ولو أردت أن أسرد للقارئ ما علق بذاكرتى عن المناسبات التى تجلى فيها هذا التناقض العجيب تجليه فى ليلة الأهرام لملأت كتيبًا برمته! . . .

ولكن لم تكن حياته كلها سلسلة عجيبة من المفارقات والتناقضات! . .

ولعل ما سأرويه فيما يلى كان أعجب ما بدر منه فى هذا الموضوع :

كانت هيئة الوزارة مدعوة يومًا إلى الغداء على مائدته فى قصر القبة . . وكانت المأدبة مأدبة رسمية لم يدع إليها مع الوزراء سوى كبار رجال القصر . . .

وقد ارتدى الملك وضيوفه «الردنجوت» عملا بالتقليد الذى كان متبعا فى القصر فى المناسبات الرسمية . .

وكذلك كانت التقاليد تقضى بأن يتولى الملك إدارة دفة الحديث على المائدة التى يتصدرها فلا يتكلم أحد إلا بإشارة منه أو ردّا على سؤال له . .

وقد اعتاد فاروق أن ينتهز فرصة اجتماعه بوزرائه فى المآدب التى كان يأدبها لهم فى بعض المناسبات فيحدثهم فى مختلف الشئون ، بادئا بالموضوعات التى قد يكون له فيها رأى خاص أو توجيهات خاصة .

وكان يضع أحيانا أمامه ، أو فى جيب سترته ، ورقة صغيرة بالمسائل التى يريد أن يشملها حديثه معهم ، لئلا تغيب مسألة منها عن ذاكرته فيغفلها . .

فجريًا على المألوف ، تناول حديثه فى تلك المأدبة أمورا شتى ، وكانت لهجته عادية هادئة ، لا أثر فيها لما كانت تتسم به عندما يكون منفعلا ، أو متعب الأعصاب ، أو مضطرب البال . .

ثم سكت برهة قصيرة خيل إلينا فى أثنائها أنه استنفد ما كان فى جعبته من موضوعات . .

وسكت المدعوون جميعا . .

وطاف الخدم بالحلوى . .

وكادت المأدبة تنتهى بدون أن يحدث حادث يذكر . .

وإذا هو يخاطب ضيوفه قائلا : هناك موضوع كنت عاوز أكلمكم عنه من مدة . .

فانقطعنا جميعا عن الأكل . . أدبًا واحتشاما!

واتجه إليه الوزراء ببصرهم وسمعهم . . ومن كان فى فمه قطعة من الحلوى بلعها ولم يمضغها مبالغة فى الاحترام ، وزيادة فى تكلف الانتباه وإظهار الاهتمام!

ومضى جلالته فى حديثه فقال : . . وهو موضوع سلام الدولة . .

فتبادر إلى ظن بعضنا أنه يفكر فى تعديله ، وظن بعضنا الآخر أنه سيشكو من عدم إحاطته بالاحترام الواجب له فى الأماكن العامة . .

وعلى كل حال لم يخطر لأحد أن «الملك» سيقول : . . «فهذا السلام يجب أن يسمى السلام الوطنى لا السلام الملكى ، لأنه سلام الدولة وليس سلام الملك» ! !

ولم يدر الوزراء بماذا يعقبون على هذه «الملاحظة السامية» . .

فقد خشوا إن هم بادروا إلى تقريظها وامتداحها كعادتهم فى الترحيب بكل «ملاحظة سامية» أن يحمل جلالته ثناءهم عليها على محمل الاغتباط بزوال كلمة الملك وحلول كلمة الدولة محلها . . .

وخشوا إن هم لم يعلقوا عليها ولم يتحمسوا لها أن يستاء جلالته من عدم تقديرهم للروح الوطنية العظيمة التى انطوت عليها!

وأنقذهم فاروق من ورطتهم باسترساله فى حديثه قائلا : . . إن مصر اليوم بلاد ملكية . . ولكنها قد تصبح غدًا بلادا جمهورية . . فمن الأفضل إذن من جميع الوجوه أن يسمى سلامها السلام الوطنى لا السلام الملكى ! . .

ثم التفت إلى الفريق عمر فتحى كبير الياوران وقال له : تبقى يا عمر تعمل من بكره الترتيبات اللازمة لإجراء هذا التغيير فى اسم السلام بحيث يصبح السلام الوطنى بدلا من السلام الملكى !

فقال عمر فتحى واجمًا : حاضر يا أفندم!

ولم ينبس أحد ببنت شفة حتى انتهاء المأدبة ، فقال فاروق : إن شاء الله أراكم بخير . .

وحيا ، وغادر القاعة إلى الجناح الخاص به ، وأرسل فى استدعائى . .

ولما دخلت عليه عاجلنى بقوله : فاتنى أن أنبه عليك بأن تنشر فى الصحف أننا غيّرنا السلام . .

فقلت بلهجة أدرك مغزاها : مع ذكر الأسباب التى أبداها مولانا؟ . .

فقال : إنى لم أصارحهم بجميع الأسباب ! . .

فقلت: وهل هناك أسباب أخرى؟

فقال: هناك سبب رئيسى.. وهو أن كثيرين من الناس أصبحوا لا يقفون عند عزف السلام أو يمشون ويتكلمون فى أثناء عزفه.. فإذا كانوا لايحبونه لاعتقادهم أنه سلام الملك فسيعلمون أنه سلام الدولة.. وأنهم عندما يحترمونه إنما يحترمون كرامة الوطن.. ولكنى لم أشأ أن أقول هذا الكلام للوزراء «فعملتها بجميلة منى»!...

فقلت: وعبارة إن مصر ستصبح غدا جمهورية؟..

فقال: لعلهم يدركون معناها بعد اللى قلته عن وجوب تغيير اسم السلام!..

فقلت: وهل يعتقد مولانا أنه بمثل هذا الكلام يخدم النظام الملكى ويعزز الثقة به.

فقال: اسمع يا كريم. البلد دى ماشية نحو الجمهورية بخطوات سريعة.. فإذا كانت الحالة دى عاجبة الحكومة فأهلا وسهلا.. أنا ما عنديش مانع.. أنا ما عنديش مانع أسيبها النهاردة.. بس يقولوا لى إنهم لقوا اللى يحكمها وأنا ألم عزالى وأرحل!..

فقلت: فى حاجة أسهل من كده يا أفندم..

فقال: هى إيه؟

فقلت: نشوف البلد ماشية نحو الجمهورية ليه!..

فقال: أنا عارف أسطوانتك.. لا يا سيدى.. أنا عارف إنه مهما عملت فمش عاجب.. ومش حايعجب.. ومش حأقدر أمنع اللى لا بد أن يحصل!

فقلت: وليه يا أفندم؟

فقال: لأنها عدوى لا علاج لها.. الزمن ده ما بقاش زمن ملوك.. بكره تشوف.. شوية شوية مش حيبقى فيه ملوك إلا فى إنجلترا ويمكن فى شوية بلدان تانية..

فقلت: وليه ما تكنش مصر من البلاد دى؟

فقال: أحبّ ما علىَّ.. ولكن أنا مش حاغيّر طبيعتى.. فإن كنت عاجبهم.. عاجبهم.. وإن كنت مش عاجبهم فما عليهم إلا أن يبحثوا عن اللى يعجبهم.. أنا باعمل اللى بأقدر عليه!..

واستمر الحديث بيننا على هذه الوتيرة فترة غير قصيرة ، وانتهينا فى آخره إلى النتيجة السلبية التى كنا ننتهى إليها كل مرة . .

وغيَّرَ اسم سلام الدولة لأنه يلمح شبح الجمهورية وأبى أن يغيّر نظام حياته!

فكان أول ملك فى التاريخ أمر بحذف كلمة «الملكى» من سلام الدولة الرسمى!

ولما أعيتنى الحيلة فى حديثى معه فى ذلك اليوم قلت له : إن الذين تحاكمهم محاكمنا بتهمة الشيوعية مظلومون يا أفندم فأنت الشيوعى الأول فى مصر! . .

ثم عدت فكررت له هذا القول فى مناسبات شتى ، ولكنى كنت كمن يحاول «أن ينفخ فى قربة مقطوعة» ! . .

وبعد أسبوع من تنفيذ «الرغبة السامية» الخاصة «بالسلام الوطنى» سافرنا إلى الإسكندرية لقضاء يومين فيهما يتفقد فى خلالهما الأعمال الجارية فى قصر «المنتزه» استعدادا لفصل الصيف . .

وعلى أثر وصولنا إليها سألنى هل شاهدت التقدم الذى تقدمه العمل «فى الأرض التى يستصلحها» بين قصر «المنتزه» وقصر «المعمورة» ، فأجبته بأنى رأيت العمل فى بدايته ، فقال : لقد أتممنا استصلاح مساحات كبيرة ، وزرعناها ، وبدأ الزرع ينمو فعلا ، فإذا رأيتها الآن فلا تصدق أن هذه هى الأرض التى كانت صحراء جرداء من مدة قصيرة! . . .

وقفز إلى سيارة «جيب» كان يستعملها فى تلك الرحلات ، ودعانى إلى الجلوس بجانبه ، ثم انطلق بها نحو الجهة الخلفية لقصر المنتزه فى طريقنا إلى الأرض التى يستصلحها ، ولما توغلنا فيها أخذ يحدثنى عن الجزء الذى «تمّ» من العمل ، وعن «الأجزاء التى لم تتم بعد» . . ويقول : فى آخر هذه السنة سننتهى من تعبيد هذه المنطقة . . وفى آخر السنة القادمة سننتهى - إن شاء الله - من تعبيد المنطقة التى تنتهى عند التل الكبير الذى تراه هناك! . .

وفى السنة اللى بعديها سنشرع فى تعبيد المنطقة التى وراها . . وقد عملنا حسابنا على أن تنتهى أعمال التعبيد والتمهيد للزراعة فى خمس سنوات!

ثم قال : وسأزرع هذه المناطق كلها كما زرعتها فى المساحة اللى مرينا بها من دقيقة . . عاوز أعمل هنا «أنشاص» تانية . . إيه رأيك . . مش تعتقد أنها حتكون حتة جميلة . . أنا اعتقد أنها حتكون قطعة من «أنشاص» . .

وحأبدأ قريبا بإصلاح قصر «المعمورة»، وإعادة فرشه وتأثيثه، بحيث يكون فيه قصران فى هذه المنطقة. . أنت ما زرتش قصر «المعمورة» على ما أظن. . فتعال نشوفوه. .

وبعد دقائق كنا فى قصر المعمورة المهجور، وقد اشتراه من السلطانة ملك أرملة عمه السلطان حسين كامل.

وهناك تكرر الحديث الذى سمعته فى «استراحة» الهرم. . «سأجعل مكتبى فى هذه الحجرة. . وسأخصص الحجر التى إلى اليمين للاستقبال. . أما القاعة التى تواجهنا فستكون قاعة الأكل. . وغرف الدور الثانى ستحول كلها إلى غرف نوم. . وسأخصص بعضها للضيوف لأنه لابد أن يكون عندنا ضيوف هنا. . ومش حاتعبك بالطلوع للدور الفوقانى علشان حالة رجلك. . وللقصر ده سطح جميل يمتد على طول مساحته ومعمول بحيث ينفع أن يكون «روف» فى الصيف. . لا بد تشوفه. . لأن المنظر اللى بيبان من فوقه مالُهْش تانى فى مصركلها!. .

وبعد ما عفانى من الصعود إلى الطابق العلوى خوفا على رجلى من الإجهاد حتم علىَّ الصعود إلى السطح وتقدمنى إلى السلم الطويل المؤدى إليه. .

وفعلا كان المنظر المحيط بنا خليقا بالمشاهدة. . البحر من جهة . . والصحراء من جهة أخرى. . وبساتين «المعمورة» من جهة ثالثة. .

والتفت إلىَّ وقال: أيمكنك أن تتخيل روعة الحفلات اللى سأقيمها على هذا «الروف» العظيم فى ليالى الصيف القمرية. . وخصوصا أن الرطوبة تكاد تكون معدومة هنا. . فهل كوَّنت الآن فى فكرك صورة للمشروع كله كما حيكون بعد إتمام تنفيذه من «المنتزه» لغاية هنا. .

فقلت: حتكون حاجة عظيمة صحيح. .

فقال: أنا برضه شايف كده. . وأظن أننا سننتهى إن شاء الله من تنفيذ هذا كله فى ظرف خمس سنين فيمتد الزرع بين القصرين على طول المسافة اللى قطعناها دلوقت. . وبعد «الكورنيش» من المنتزه لغاية هنا حيكون فى الإمكان الانتقال من قصر للتانى بدون حاجة للمرور فى الطريق العمومى. .

وعند عودتنا إلى قصر «المنتزه» سمح لى« بساعة واحدة أستريح فى أثنائها» بينما يراجع هو رسالة من النقود القديمة اشتراها من أمريكا ليضمها إلى مجموعته. .

ولما خلوت إلى نفسى جعلت أفكر - وكم من مرة فكرت - فى أحوال هذا الرجل الذى يناقض نفسه بين يوم وآخر . . وأحيانا بين ساعة وأخرى! تارة يحدثك عن المصير حديث من يتوقع لغده أسوأ الاحتمالات!

وطوراً يحدثك عن المستقبل فلا تسمع منه سوى بيانات عن مشروعات يحتاج تنفيذها إلى عدة سنوات!

ولكن أوَلم يكن عدم الاستقرار على حال طابع حياته الأول فى جميع نواحيها؟ . . .

فلم العجب إذن ، ولم الاستغراب؟

الفصل الخامس والأربعون

يعتقد أن الإنجليز سيحمون عرشه

عرفنا من الصفحات السابقة أنه لما كان فاروق، بعد سنة ١٩٤٨، يتحدث عن قرب انهيار عرشه كان لا يتصنع التشاؤم، ولا يتكلف الظهور بمظهر اليائس القانط، وإنما كان يتكلم عن عقيدة أنشأتها تأملاته فى بعض الأحداث، وفى قرائن شتى..

وعرفنا كذلك، أنه لما كان يتحدث عن مشروعاته لعدة سنوات مقبلة كان يسترسل فى وصفها تضليلا لرجاله وإيهاما لهم بأنه متفائل ومطمئن، وإنما كان يستوحى حديثه من شعوره بالتفاؤل والاطمئنان فعلا ساعة الحديث...

تلك إذن كانت حالته النفسية لما أخذ يقول فى أحاديثه الخاصة إن الذين يعملون للثورة لا يعلمون أنه عند ظهور بوادرها يعود الإنجليز إلى القاهرة فى أقل من ساعة!

وكثر ترديده لهذا القول فى سنة ١٩٥٠ على منوال لم يعد يدع مجالا للشك فى أن استنتاجى كان صحيحًا لما فسرته من بادئ الأمر بأن الملك لم يرد فى الحقيقة أن يجلو الإنجليز عن قناة السويس!..

فقد أصبح فاروق يرى أن سلامة عرشه تقتضى بقاء القوات الإنجليزية فى القنال، أو على الأقل «تتفق مع» سياسة بقائها فى القنال، فإذا قامت فى مصر ثورة وشعر الإنجليز بعجزه عن مقاومتها، خفُّوا إلى نجدته وعاونوه على إطفاء نارها!

وإذا ذكرنا أن الثورة الوحيدة التى كان يحسب حسابها هى ثورة ينظمها الشيوعيون، أدركنا لماذا اعتقد أن الإنجليز لن يسمحوا بنجاحها، ولماذا قدَّر أنهم سيسارعون إلى شد أزره وإنقاذ عرشه!.. وفى هذا ما يفسر تأكيداته للمرشال«سلم» فى ربيع سنة ١٩٥٠ بأن مصر ستقف إلى جانب إنجلترا «دائما» سواء كانت بينهما معاهدة أو لا!...

فإذا أضفنا إلى ذلك رواية أخرى بلغت النحاس وبعض صحبه عما قاله فاروق للمرشال «سلم» فى صدد الجلاء عن منطقة القناة، تأيد لنا أن خوفه من الأخطار الداخلية هو الذى أملى عليه حديثه مع المرشال، لا خوفه من أخطار حرب مفاجئة كما ادَّعى له يومئذ.

ولا ريب فى أن سياسة «التخدير» التى سار عليها السفير الهادئ «كامبل» كانت عاملا كبيرا فى هذا التحول العظيم الذى تحوله تفكير فاروق، فتلاشى كرهه للإنجليز ولم يعد يترقب جلاءهم عن منطقة القناة ليتحرر من السفير البريطانى كما كان يترقبه بفارغ صبر فى عهد كيلرن، ولاسيما أنه منذ قدوم «كامبل» إلى مصر لم يشعر بأن الإنجليز يستغلون وجود قوات لهم فى منطقة القنال ليفرضوا عليه سياسة معينة أو ليرغموه على قبول طلبات معينة.

ولم يلبث هذا الشعور الجديد - أى الشعور بأن السفير البريطانى لا يضايقه وأن وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال لا يزعجه - أن مهَّد السبيل إلى تطور تفكيره تطورا جديدا، فأضحى يرى فى بقاء القوات البريطانية فى تلك المنطقة «ضرورة» لسلامة عرشه، ولسلامته الشخصية!

ولا أظن أنه صارح الإنجليز يوما بأنه يعتمد عليهم فى ساعة شدة، أو سألهم هل يمكنه أن يطمئن إلى أنهم سيخفون إلى مساعدته إذا قامت ثورة.. لئلا يطلبوا منه «ثمنا لهذا الضمان»!..

ولكنه اعتقد أن أحاديثه معهم بالمعنى الذى تكلم فيه مع المرشال «سلم» كافية لإقناعهم بأن من مصلحتهم أن يدافعوا عنه وعن عرشه عند اللزوم!...

وكيف لا يعتقد أنهم سيدافعون بعد ما قال للمرشال «سلم» إنهم سيجدونه دائمًا إلى جانبهم!..

أوَلم يكن معنى ذلك ضمنا: على أن أجدكم أنا إلى جانبى إن اقتضى الأمر..

ورسخ هذا الاعتقاد فى ذهنه لما أهدى إليه الملك چورچ السادس لقب «جنرال» فى الجيش البريطانى..

وقال يومئذ لأخصائه إن هذه التحية من جانب ملك إنجلترا محت ما كان فى قلبه من أثر لحادث ٤ فبراير..

ولابد أنه قال لنفسه إن هذا التكريم الذى خصه به ملك إنجلترا دليل جديد على أن الإنجليز أدركوا أنه «القوة الدائمة» فى مصر وأنها القوة الوحيدة التى يجدر بهم أن يصادقوها ويحافظوا عليها.

ودليلى على أنه اطمأن إلى الإنجليز واعتقد أنهم اصطفوه وأنهم سينتصرون له فى الملمات: ما كان يبديه فى تعليقه على بعض أحاديثنا معه.

فقد كان عبد الفتاح عمرو يسّر إلىّ كلما جاء إلى مصر أنه غير مستريح إلى «جو» لندن بالنسبة إلى الملك، وكان إلياس أندراوس من جهته يقول لى إن أصدقاءه من كبار الإنجليز يتكلمون عن الملك بلهجة لا تدل على أنه يتمتع عندهم بالمنزلة التى تشعرنا أحاديثه أحيانا أنه يعقد عليها أملا كبيرا..

وصارحته غير مرة بما كنت أسمعه من عبد الفتاح عمرو و إلياس أندراوس، وفى كل مرة أفرغت حديثى فى قالب كان لابد أن يفهم منه أن اعتماده على تأييد الإنجليز وَهْمٌ وخيال.

وفى كل مرة كان يعقب على حديثى بقوله« هو عمرو يعرف حاجة!» أو «قل لعمرو خليه هو فى شغله ويسبلى أنا الحاجات دى» أو «خليهم - عمرو وأندراوس - يفهموا اللى يفهموه .. أنا عارف بأعمل إيه!»

ثم كان لا يزيد على هذه العبارات شيئا..

ولكن ما لم يقله بلسانه كان يقوله بابتسامته ونظراته.. فقد كان معناها: «اطمئنوا كلكم فأنا عارف بأعمل ايه» !

ولا أود أن يفهم مما تقدم أن عمرو لم يصارحه بنفسه بما كان يرى وجوب مصارحته به، أو أننى كنت أنقل إليه «إحساسات» عمرو بدون علم عمرو نفسه بذلك..

فكثيرًا ما كنا نجتمع ونتباحث فى أحوال الملك من جميع نواحيها، فنتبادل الآراء، والآلام، ثم نقرر أن نواصل مساعينا عنده.. كل من ناحيته.. لعل وعسى!..

وبدلا من أن يستفيد فاروق من معلومات عمرو، ومن مغزى بعض تلميحاته، تضايق منه، وقلل من مقابلاته له، ولما خاطبته مرة فى المعاملة التى يعامله بها قال لى: أعمل إيه فى عمرو.. كل مرة أقابله فيها يكركب مصارينى ويمشى!...

وقال لى أندراوس يوما: الراجل ده (فاروق) حيجننا . . أنا مش فاهم على إيه معتمد؟ . .

فقلت له ضاحكا: معتمد على الإمبراطورية البريطانية!

فقال: بس لو يعرف رأى الإنجليز فيه . .

فقلت: ولماذا لا تكلمه من ناحيتك؛ فإنه يعلم أن علاقاتك طيبة ببعض كبار الإنجليز.

فقال: كلمته يا سيدى . . كلمته . . وإمبارح كمان كلمته . . أمال أنا بأقولك الراجل ده حيجننا ليه . .

برضه راكب رأسه وفاهم إن أوروبا كلها، مش بس إنجلترا، حتدافع عنه إذا حدثت ثورة . . طبعا ما أقدرتش أفهمه بصراحة إن الإنجليز ما بيثقوش فيه، ولكن فهمته بالعربى إن اللى متغطى بهم عريان!

فقلت: وماذا قال لك عندئذ؟

فقال: ضحك وقال فى هذه الحالة أبقى ألم عزالى وأشوف لى حته فى أوروبا أعيش فيها!

وكان فاروق يقدِّر آراء سيدة مصرية ويصغى إليها بعناية، لثقته بإخلاصها. فسألتْهُ يومًا لماذا لا يحاول أن يسترد ما خسره من حب الشعب له؟ . .

فقال لها بالحرف الواحد: إن الشعب لا يحبنى!

ولذلك كان يشعر بضرورة الاعتماد على سند أجنبى!

* * *

ولما ألّف الوفد الوزارة فى يناير ١٩٥٠ وتبين لفاروق أن النحاس لن يكون مصدر تعب له، تحسنت حالته المعنوية؛ لظنه أن عودة الوفد إلى الحكم ستحسن مركزه وترد إليه بعض النفوذ الذى ضيعه، فازداد اطمئنانًا، فها هو الآن على علاقة طيبة بالإنجليز من جهة وبحزب الأغلبية من جهة أخرى . .

وصمم على إخراج مشروع زواجه من ناريمان إلى حيِّز الوجود!

ولكن لم يمض على تأليف الوزارة الوفدية أشهر حتى بدأ يظهر له أن وجود النحاس على رأس الوزارة، وإن كان يريحه من ناحية علاقته بالحكومة، فلا يخدمه من ناحية علاقته بالشعب!

أو بعبارة أوضح ظهر له أن صلحه مع النحاس لم يحسن مركزه فى الشعب!

ورأى المحيطون به أكثر مما رآه هو..

رأوا أن عواقب الخطة التى سار عليها النحاس منذ تأليف الوزارة لن تقتصر على عدم «نشل» الملك من وهدته، بل ستمد له فى حبل الغواية والضلال!...

وما لبثت الأيام أن أثبتت لفاروق أن النحاس غير قابض على زمام الأمور قبضته القديمة عليها، وأن وجوده فى الحكم لن يدرأ عنه الثورة التى يخشى أخطارها، فزاده هذا الشعور اقتناعا بفائدة بقاء الإنجليز فى منطقة القناة. يؤيد ذلك ما بلغ الوفديين يومئذ عن حديثه مع المرشال «سلم»!

* * *

وإذا كان وجودى إلى جانب فاروق قد أتاح لى أن أحيط بما بسطته فى الصفحات السابقة عن اتجاهات تفكيره وخططه، فإنى لم أكن إلى جانب الإنجليز حتى أزعم أننى كنت على بينة من حقيقة موقفهم من فاروق فى الفترات التى مرت بها أحداث مصر بين أوائل سنة ١٩٤٦ وأواخر سنة ١٩٥١، أى بين نقل كيلرن من مصر وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية.

أما اعتقادى الشخصى فهو أن الإنجليز الرسميين لم يغيروا فى أى وقت رأيهم الأساسى فى فاروق، وهو أنه رجل لا يمكن الاعتماد عليه!

وهو الرأى الذى كان الأساس الأول للتهم التى وجهها إليه كيلرن لما ذهب إليه بإنذاره المشهور فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

وإنما يلوح لى أنه إزاء التأكيدات التى كان فاروق يؤكدها لهم بعد نقل كيلرن من مصر، رأوا أن لا ضرر من إعطائه فرصة جديدة ليقيم الدليل: أولا على حسن نيته، وثانيا: على مقدرته على العمل بروح تأكيداته..

فإن تأكيدات فاروق لهم لم تنته عند وعده لهم بأن تقف مصر إلى جانبهم فى كل حرب مقبلة، بل جاوزت هذا الوعد واشتملت على تأكيد آخر وهو أن الظروف والتجارب ستثبت لهم أن الملك هو مصر، وأن لا نفوذ فى مصر يعدل نفوذه، وأنه إذا دعت الأحداث إلى الانتصار لهم فى موقف من المواقف الدولية فهو وحده الذى يستطيع أن يقنع الشعب المصرى بوجهة نظره وأن يحمله على قبول مشيئته! . . .

ذلك هو التأكيد الذى كنت أعنيه لما قلت إن الإنجليز رأوا أن يمتحنوا «مقدرته» على العمل بمقتضى روح تأكيداته لهم . .

وجاءت حرب كوريا، فقررت أمريكا وإنجلترا وحليفاتهما أن تسارع إلى نجدة كوريا الجنوبية، إما بالرجال والعتاد أو بالمال ومختلف المواد، تنفيذا لقرار الأمم المتحدة.

وتذكرت إنجلترا تأكيدات فاروق لرجالها الرسميين، فسألت وزارة النحاس عما تنوى عمله ومصر عضو فى هيئة الأمم المتحدة.

ورأت وزارة النحاس أن مصر غير ملزمة بشىء فى حرب كوريا، وأنها قانونا غير مضطرة إلى الاستجابة إلى نداء مجلس الأمن . . أما من حيث الشعور فلماذا تجارى هيئة الأمم المتحدة فى انتصارها لكوريا الجنوبية، فى حين أن هذه الهيئة لم تنتصر للقضية المصرية ! . . .

وقرر مجلس الوزراء أن لا علاقة لمصر بكوريا بتاتا، وأن الحرب الدائرة فيها لا تعنيها بحال ما . . ووافق على بيان أعدته وزارة الخارجية بهذا المعنى توطئة لإذاعته . .

وعملا بالتقاليد المنظمة لعلاقات الحكومة بالقصر، وجريا على سياسة عدم البتّ فى الأمور قبل استطلاع رأى الملك فيها، أرسل هذا البيان إلى الديوان الملكى لعرضه على فاروق ومعرفة رأيه . .

وأقر فاروق البيان فورًا فأذيع!

وبلغنى يومئذ من مصادر شتى أن الإنجليز - والأمريكيين طبعا - امتعضوا كثيرا من مسلك الحكومة المصرية، وقالوا إنه حتى إن أرادت أن تقف هذا الموقف من حرب كوريا فلا أقل من أن تستنكر الاعتداء على كوريا الجنوبية استنكارا صريحا، وتبدى تأييدها للمعسكر الغربى فى انتصاره لها! . . .

وعندئذ عاد الإنجليز فتذكروا تأكيدات فاروق لهم ووعده بأن تقف مصر إلى جانب إنجلترا فى كل حرب مقبلة! . .

وقالوا إذا كان فاروق لم يعن «بحرب مقبلة» حربا كحرب كوريا، أو إذا كان لم يستطع أن يفرض على حكومته خطة تخالف خطتها، ورأى أن مسألة كوريا مسألة لا يستحق أن يعادى النحاس بسببها . . ألا كان فى استطاعته - على الأقل - أن يطلب إلى حكومته أن تكتب بيانها بصيغة أخرى، وأن تضمنه المعانى التى كان يسرّهم أن ينطوى عليها؟! . .

وإذا كان عجز عن فرض «كلمته» فى صيغة بيان كهذا البيان، فماذا يمكنهم أن ينتظروا منه فى المستقبل؟ . .

وعلمت فى ذلك الحين أن الإنجليز عرفوا أن الملك أقرّ البيان الذى عرضته عليه الوزارة بدون أقل مراجعة أو مناقشة، وأنه لم يحاول محاولة واحدة لحملها على تعديل صيغته . . فيقال «على الأقل» إنه حاول، واجتهد، ولكنه عجز!

ولما قيل له إن الإنجليز عاتبون عليه قال: أعمل إيه؟ . . أنا ملك دستورى . . الوزارة عايزة كده . . خلاص . . خليها هى تتحمل المسئولية . . واللى عاوز يحاسب يحاسبها هى . . أما أنا فيا أكون ملك دستورى ويا أكون ملك غير دستورى . . ثم إن حكاية كوريا دى ما كانتش تستاهل أزمة مع الوزارة! . .

كل هذا الكلام الدستورى طيب . . .

ولكن ماذا كان وقعه فى الإنجليز . . بعد تلك الوعود . . وبعد تلك التأكيدات؟!

لا جدال فى أنهم عادوا فى تلك المناسبة فقالوا : لا أمل . . فهذا رجل لا يعتمد عليه!

أما هو فلما لاحظ بعد حكاية كوريا أنه لم يطرأ على مسلك السفير البريطانى نحوه تغييرٌ ما، حسب أن الإنجليز «بلعوا» تصرفه فيها، وأن ما قيل له عن استيائهم مبالغ فيه، وأنهم ما برحوا يثقون به، ويركنون إليه! . . .

وأنه بناء على ذلك يمكنه أن يستمر فى الاعتماد عليهم!

ولا أعلم هل خاطبه السفير البريطانى يومئذ فى موضوع كوريا أو لم يخاطبه فيه؟ . . وإذا كان خاطبه فيه، فماذا كانت لهجته وماذا كان حديثه؟ . . ويخيل إلىَّ أن الإنجليز قرروا

فى مناسبة كوريا أن يمضوا فى السياسة الجديدة التى رسموها عند نقل كيلرن من مصر ، وهى أن يكفوا عن التعرض لفاروق ، وعن التدخل فى سياسته وتصرفاته ، وعن توجيه أى عتاب إليه ، مادامت جميع الدلائل تدل على أنه من جهته ماض فى القضاء على نفسه بنفسه ! . .

وماداموا هم من جانبهم غير مغترين بوعوده ، وغير مخدوعين بتأكيداته ! . . .

وأبى فاروق بالرغم من كل ما قاله له بعض المحيطين به أن يصدق أن الإنجليز لن يحاربوا من أجله إذا دعتهم الظروف إلى الدفاع عنه ! . . .

الفصل السادس والأربعون

مفارقات

أخشى أن يكون القارئ قد ملَّ كثرة المرّات التى نوهت فيها بالتناقض العجيب الذى كان يتجلى فى كل ناحية من نواحى حياة فاروق، وإن كنت واثقا من أنه أدرك بفطنته أنه لم تكن لى مندوحة عن هذا التكرار مادامت علة فاروق الأساسية كانت فى كثرة تقلبه، وتحوله، وعدم استقرار رأيه على قرار.

ومع ذلك أود أن أحدث القارئ هنا عن ثلاثة موضوعات أرى فى حديثى عنها استيفاء لما ذكرته فى هذا الصدد من قبل، وخصوصا فى الفصلين السابقين . .

* * *

نحن الآن فى مطلع سنة ١٩٥١ . .

أى فى الوقت الذى كان فاروق يؤكد فيه للإنجليز أنه نسى حادث ٤ فبراير، وأن فى وسعهم أن يعتمدوا على صداقته، وأن مصر ستقف إلى جانب إنجلترا فى كل وقت . .

وكان تشرشل، فى ذلك الحين، زعيما للمعارضة فى إنجلترا، وقد أصيب بمرض خطير، ولما شفى منه فكر فى القدوم إلى مصر لقضاء فترة النقاهة والاستجمام فى أسوان، بعيدا عن جلبة العالم وضوضائه، فيتمتع بحرارة شمسها، ودفء جوها، ويتسلى بتصوير ما يكتنفها من مناظر طبيعية خلابة . .

وأرسلت السفارة المصرية فى لندن إلى القاهرة تقول إن تشرشل يود أن يعرف رأى السلطات المصرية فى هذا الموضوع، أى موضوع قدومه إلى مصر واستشفائه فى أسوان . .

ولا أخالنى فى حاجة إلى وصف المكانة العظيمة التى لتشرشل فى إنجلترا، والتأثير الكبير الذى له فى حياتها السياسية، سواء كان فى الحكم أو خارج الحكم . .

وعملا بالتقاليد التى كانت متبعة فى علاقات الحكومة بالقصر - وأرجو أن يغفر لى القارئ هذا التكرار - قال النحاس إنه لابد من إحاطة الملك بالموضوع واستئذانه! . .

ولم يخطر للنحاس، أو للعارفين بالموضوع من صحبه، لحظة واحدة، أن الملك سيقول: لا! . .

وإذا فاروق يفاجئهم بأنه لا يريد أن يجىء تشرشل إلى مصر!

ولما بلغ النحاس أن الملك ردّ على «الاستئذان» بالرفض صاح قائلا: بقى تشرشل . . يقول عاوز آجى بلادكم علشان أستجم فيها نقوم نقوله لأ مش عاوزينك . . إيه الكلام ده يا إخوانا؟! . .

وقيل لتشرشل إن هناك مباحثات دائرة بين الحكومتين . . وإن النفوس فى مصر هائجة وتطالب بإلغاء المعاهدة . . وإن الحكومة المصرية مع استعدادها لاتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة لا تستطيع أن تكفل سلامته فى الظروف الحاضرة . . أو قيل له ما يقرب من ذلك!

وأدرك تشرشل أن زيارته لمصر غير مرغوب فيها، فقضى إجازته فى المغرب الأقصى . .

وعرف الإنجليز طبعا مصدر التوجيه الذى عملت به حكومة القاهرة!

ولم يمض على هذا الحادث ثمانية أشهر أو تسعة، حتى عاد تشرشل رئيسا للوزارة البريطانية مرة ثانية!!

وكان فاروق لا يحب تشرشل لأنه كان فى عهد وزارته الأولى يعطف على كيلرن ويؤيده فى سياسته!

وكان فاروق يعتقد أنه لولا هذا التأييد الشخصى الذى لقيه كيلرن من جانب تشرشل لما كان حادث ٤ فبراير، ولما تيسر له أن يعامله بالشدة التى عامله بها.

وأذكر أنه لما اجتمع أقطاب الحلفاء فى القاهرة، فى خلال الحرب العظمى الماضية، فى المؤتمر الذى عرف «بمؤتمر القاهرة» زار فاروق تشرشل فى الدار التى أعدت لنزوله بالقرب من فندق «مينا هاوس»، وكانت لأحد كبار الإنجليز المقيمين فى مصر . .

ولما رجع فاروق إلى القصر سألته كيف كانت زيارته، فقال لى: ماذا تريد أن أقول

لك. ألا تعرف تشرشل و«وقاحته» . . أراد أن يكلمنى كأنه يكلم ولدًا صغيرا . . ولكن ما كدت أشعر بذلك حتى أفهمته أنه «غلطان» ! . .

ثم قال: ولما انتهت الزيارة، ونهضت منصرفا، ادعى أنه يتقدمنى ليرينى الطريق ولكن الحقيقة هى أنه أراد أن يمشى أمامى!

ولعله لما رفض فى أوائل سنة ١٩٥١ أن يزور تشرشل مصر اعتقد أنه انتقم منه! . . .

* * *

وفى أوائل سنة ١٩٥١ رأى فاروق أن الظروف تسمح له بتنفيذ فكرة زواجه من ناريمان، فقرر أن يعلن الخطبة رسميا فى ١١ فبراير، يوم عيد ميلاده، وأن يعقد قرانه فى ٦ مايو، يوم عيد جلوسه على العرش. .

وإذا هو بعد إعلان خطبته بأيام يتساءل كيف سيستطيع أن يعيش فى المنفى مع أسرته إذا لم تكن له فى أوروبا موارد مالية تكفيه لعيشه وعيش عياله؟! . .

وبدأ من ذلك التاريخ يهتم بتحويل المال إلى بعض البنوك فى أوروبا!

ولم يكن له قبلا جنيه واحد فيها! . .

وأحاط هذه العمليات بكتمان تام، ولم يكن يستشير فيها محليا سوى إلياس أندراوس مستشاره الاقتصادى. . .

* * *

وبينما كانت السراى والهيئات الرسمية تستعد للاحتفال بالقران الملكى، كان فاروق يبحث مع وزير مفوض أجنبى فى أمر لا أعتقد أنه يخطر لإنسان أن ملكا جالسًا على عرشه يباحث فيه وزيرا مفوضا يمثل بلاده فى بلاطه! . .

وكان ذلك الوزير المفوض يمثل دولة جمهورية فى أوروبا، ولكنه فى سعيه لخطب ود فاروق واكتساب ثقته أكد له أنه ملكى النزعة، وأن حب الملكية«فى دمه»، وأنه هام به حبًا وتقديرا، وأنه مخلص له إخلاصا لا حدَّ له. . فصدقه، واصطفاه، وقربه إليه، وأحاطه بعناية خاصة. .

وبلغ من شدة ثقته به أنه كان يحدثه عن مشاكله ومتاعبه، ويبثه أشجانه وآلامه، بصراحة لم يكن يخاطب بها أحدًا من أقاربه أو من أصدقائه. .

ثم توسع معه فى أحاديثه؛ فلم يكتم عنه مخاوفه من الثورة التى ستطيح بعرشه.

وفى ذات يوم سأله هل ينصحه باتخاذ بلاده مقاما له عندما يتخلى عن العرش ويرحل عن مصر.

فقال له الوزير المفوض إنه يرجو ألا يرى هذا اليوم، ولكن إذا حدث، لا قدر الله، ما ليس فى الحسبان، فإن الدار التى يمتلكها فى مقاطعة كذا فى بلاده تكون تحت تصرف جلالته على الدوام! . .

فشكره على عاطفته وقال له إنه لم يشكّ يوما فى إخلاصه . .

فعاد الوزير المفوض وأكد له أنه «ملكى» قبل أن يكون دبلوماسيا، وقبل كل اعتبار آخر! . . .

ولما انتهت المقابلة قال لى فاروق: لو تعلم ماذا قال لى فلان(وذكر اسم الوزير المفوض).

فقلت: خيراً إن شاء الله . .

فقال: تصور أنه وضع بيته تحت تصرفى يوم ألجأ إلى بلاده . . ألم أقل لك مراراً إن هذا الرجل يخلص لى إخلاصا عظيما! . . .

فقلت: وماذا كانت مناسبة هذا العرض؟

فقال: كنت أكلمه عن الثورة التى لابد أن تقع، وأن الظروف قد تجبرنى على النزول عن العرش . .

فقلت: وإيه بس يا أفندم كان لزوم الكلام ده معاه؟ . .

فقال: الراجل ده مخلص لى إخلاص ملوش نظير، وبأكلمه زى ما بأكلم شقيقى . .

فقلت: يمكن يكون مخلص ولكن ما تنساش إنه وزير مفوض.

فقال: أهه هو نفسه ردّ على الكلام ده من نفسه، وقال لى إنه ملكى قبل أن يكون دبلوماسى . .

وهنا أعاد علىَّ الحديث الذى دار بينهما، ثم قال: كن مطمئنًا . . فأنا أعرف هذا الرجل أكثر مما تعرفه أنت . .

فثق إن مفيش كلمة واحدة من الحديث اللى دار بيننا حتطلع منه لمخلوق!

فقلت: ولكن ليه بس يا أفندم الغرام فى الكلام ده؟

فقال: لأن لازم الواحد يحتاط لكل حاجة.. ويعمل ترتيبه على مهله.. علشان لما تحصل الكارثة ما يتخدش بها على غفلة.. فهمت بقى ليه؟

ثم قال: أمّال إنت فاكر أنا عملت مطار «أنشاص» ليه وكبّرته ليه.. مش علشان أقدر استعمله فى حالة مفاجئة مش لطيفة.. يا حبيبى إحنا فى وقت لازم الواحد يحسب فيه حساب كل حاجة ويحتاط فيه لكل شىء..

أما بخصوص فلان (الوزير المفوض) فأنا واثق منه ومن إخلاصه كل الثقة!..

وهنا نادى الحاجب الخاص وأمره باستدعاء كبير الأمناء..

وبحث معه برنامج الحفلات التى ستقام بمناسبة القران الملكى السعيد!

* * *

ولما نشأت الثورة، ورحل فاروق عن مصر، كان الوزير المفوض -الذى اعتاد أن يكلمه كأنه شقيقه- الوزير المفوض الوحيد الذى قال لبعض الصحفيين إنه طالما نصحه، وحذّره!

ولم يضع بيته تحت تصرفه طبعًا!...

الفصل السابع والأربعون

فاروق والجلاء والمعاهدة

هل كان فاروق يريد أن يخرج الإنجليز من منطقة قناة السويس؟

أم كان يريد بقاءهم فيها؟

وهل كان يريد إلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية التي عقدت في سنة ١٩٣٦؟

أم كان يريد عدم إلغائها؟

وأبادر فأعترف بعجزي عن الرد على هذه الأسئلة! . . .

ولا أعتقد أن في مصر من يستطيع الرد عليها ردا صحيحا قاطعا! . .

بل لا أعتقد أنه هو نفسه يستطيع أن يرد عليها لو أراد ذلك! . .

ولكني سأحاول أن أصف المؤثرات والعوامل التي كانت مشاعر فاروق تتأرجح بينها كلما فكّر في هذه الشئون، لعل القارئ يجد في هذا الوصف بعض ما يروم معرفته . .

ويقتضيني هذا البحث أن أبدأ بالإشارة إلى أخلاق فاروق، وما كان يتنازعه من نزوات، وُلد بعضها معه؛ فكانت غريزة فيه وجزءا من طبيعته، ونشأ بعضها الآخر معه نتيجة لظروف شتى؛ فأضحى مع الوقت عادة فيه، والعادة طبيعة ثانية . .

كانت نزوات فاروق في سياسته، وفي تصرفاته السياسية، هي نزواته في حياته الخاصة وفي تصرفاته الشخصية . . وفي غرامياته وعلاقاته النسائية!

سريع الاندفاع، والإقبال . . سريع الملل، والتحول والإعراض!

يحب، ولا يعرف لماذا يحب . . يكره ولا يعرف لماذا يكره . . ويجافي ولا يعرف لماذا يجافي . . ويقاطع ولا يعرف لماذا يقاطع . .

وكذلك كان حاله فى السياسة . . تروق له فكرة فيتعلق بها . . فيندفع فى تنفيذها . . ثم يملّها فيفتر تحمسه لها . . ثم يغفلها . . ثم يطرحها!

وبالسرعة نفسها قد يتحول إلى فكرة مناقضة لها ، فيعتنقها ، وينطلق فى طريق جديد مضاد للطريق الأول! . . .

ولم يكن رجلا عمليا ، فيقال إنه كان يلبس لكل حالة لبوسها . .

ومن جهة أخرى ، لم يكن رجلا ساذجا ، أو سهل الانقياد ، فيقال إنه كان يخضع لمشيئة غيره فى جميع حركاته . . وإنما نزواته هى التى كانت تسيرّه فى أغلب أحواله ، وتفرض عليه شذوذها فى معظم تصرفاته!

كان يخيل إلى أحيانا أن نزواته كانت تعطل حركة الذكاء والتقدير فى خلايا دماغه لتشق طريقها إلى مشاعره ، فتحركها وفقًا لأهوائها!

وأهواؤه نفسها كانت دائما متغيرة ، متقلبة ، لا تستقر على قرار فى جميع نواحى حياته ، حتى فى مأكله وملبسه ، وفى نزهه ولهوه ومغامراته!

وبالاختصار كان هو نفسه فى كثير من الأحيان لا يعلم ما ذا يريد ، أو لماذا يريد ما يقول إنه يريده ، ولماذا لا يريد ما يقول إنه لا يريده!

ومن الرجال من تختلف تصرفاتهم العامة عن تصرفاتهم الخاصة ، أما فيما يتعلق بفاروق فإن تصرفاته السياسية وسائر تصرفاته العمومية ، كانت صورة من تصرفاته الخصوصية مع اختلاف المظاهر طبعا . . ولكن الروح كانت واحدة!

* * *

ولاريب عندى فى أنه كان لا يحب الإنجليز . . .

لم يحبهم فى صغره ، لأن مربيته الإنجليزية كانت تقسو عليه! . .

ولم يحبهم بعد ذلك ؛ لأن بعضهم قال له إن فى مقدمة أسباب عدم حب المصريين لوالده شعورهم بأن الإنجليز هم الذين أجلسوه على العرش! . . .

ولم يحبهم ؛ لأن بعض مستشاريه الأولين أفهموه أنه كلما باعد بينه وبين الإنجليز ارتفعت أسهم وطنيته فى أنظار الشعب ، وتقلص النفوذ الشعبى الذى اكتسبه الوفد بمقاومة الإنجليز! . .

ولم يحبهم ؛ لأنه لم يحب أول سفير إنجليزى عامله، وهو لورد كيلرن، لشعوره منذ بدء تعارفهما بأن كيلرن لا يعامله«كرجل» و كملك«مستقل» !

ولم يحب الإنجليز ؛ لأنه أدرك أن كيلرن لا يعامله بالغطرسة التى عامله بها إلا اعتمادا على المركز الممتاز الذى لإنجلترا فى مصر لوجود قواتها فى أراضيها!

ولم يحب الإنجليز ؛ لأنه رأى فى وجود جنودهم فى مصر تقييدا لاستقلال بلاده، وبالتالى تقييداً لسلطانه، ولنفوذه ومقامه!

ولم يحب الإنجليز ؛ لأنه قدَّر أنه مالم يرحلوا عن مصر فسيظل تحت رحمة سفيرهم الذى يكرهه: لورد كيلرن!

فلما نشبت الحرب العظمى فى سنة ١٩٣٩ اغتر بقوة المحور، واعتقد أن الفرصة قد سنحت للتحرر من الإنجليز ومن لورد كيلرن! . . .

ووجد حوله يومئذ من أكد له أن تقديره فى محله، وأن فوز المحور على إنجلترا وحليفاتها محقق! . .

فاندفع فى هذا الاتجاه لا حبا فى الألمان والإيطاليين، بل لاقتناعه بأن فى انتصارهم تحقيقا للأمل الذى ينشده، فيتخلص من الإنجليز ومن عدوه اللدود كيلرن . .

وكان كل كرهه للإنجليز قد تركز فى كيلرن؟

أو بالأحرى، كان لايذكر إنجلترا والإنجليز بدون أن يرى شبح كيلرن ماثلا أمامه!

وقيل لى إنه كان يرقص فرحًا لكل نكبة يصاب بها الإنجليز فى الحرب، ويتيه اغتباطا لكل كارثة تنزل بهم، كأنه هو هتلر أو موسولينى . .

ثم حدث حادث ٤ فبراير، فازداد كرهًا للإنجليز ممثلين فى شخص كيلرن، وازداد إيمانا بأن لاخلاص له من هذا الكبت إلا بفوز الألمان والإيطاليين . . .

وظن أن الألمان والإيطاليين سوف يذكرون له عداءه للإنجليز، فإذا دخلوا مصر من باب خرجوا من باب آخر، فيغدو السيد المطلق، لاينازعه فى سلطانه منازع ولا يفرض عليه أحد وصاية!

فأخذ يرقب الصحراء الغربية على أحرّ من جمر . . ونظره لا يرتد عن صورة فوتوغرافية زين بها حجرة نومه . صورة هتلر . . وقد أهداها إليه قبل الحرب!

وكلما سجلت الأنباء نصرا جديدا لجيوش المحور الزاحفة على مصر، ردد للمحيطين به أنه يهنئ نفسه بتوفيقه «إلى اللعب على الحصان الكسبان من أول الأمر»!

ورحل الإنجليز المدنيون عن القاهرة . . وأحرقت السفارة البريطانية أوراقها . . وحزم السفير ورجاله أمتعتهم . . وسافر من سافر . . ومن لم يسافر تأهب للسفر عند أول إشارة . .

وزار كيلرن الملك مودعًا . .

وخشى بعض رجال القصر أن يسىء فاروق مقابلته انتقامًا لماضيه معه . . والمعركة فى الصحراء الغربية لم تنته بعد!

ولا أدرى من أشاع يومئذ فى القصر أن بعض الإنجليز يرى إكراه الملك على الارتحال معهم «ليستعملوه» فى تأليف حكومة مصرية حرة فى الخارج! . . .

ووصلت هذه الإشاعة إلى فاروق، فحار فى تفسير زيارة كيلرن له، وهل هو قادم إليه ليودعه أم ليستصحبه معه . .

وأوحت إليه هذه الحيرة بأن يكون كريما فى مقابلته له، رصينا فى حديثه معه، مسامحًا . .

ولما توثقت الصلة بين فاروق وبينى، حدثنى يوما عن تلك المقابلة، فقال لى إنه ضغط على أعصابه فى أثنائها «حتى لا تطلع منى كلمة واحدة تنم عن الشماتة . . مع أنه كان فى نفسى أن «أتفّ» فى وجهه «تفّة» تعبر عن كل ما كان فى قلبى من كره له . . ولكن الله سلم . . فقد كنت أخشى أن يقول لى « تفضل معانا» . . ولم أسترح إلا لما رأيته يصعد إلى سيارته، ويتركنا بسلام . . الله يلعنه ويلعن أيامه!» . . .

ثم كانت معركة العلمين، فانهارت آماله شيئا فشيئا . .

وقرر أن يخطب ود العسكريين الأمريكيين والإنجليز ليؤلبهم على كيلرن . .

فلا أقل من أن يكون كيلرن هو الذى يجلو عن مصر!

* * *

ومرت الأيام، وجلت القوات الإنجليزية عن القاهرة والإسكندرية طبقا لأحكام معاهدة ١٩٣٦؛ واستقرت فى منطقة قناة السويس وحدها . .

وفرح فاروق فرحا عظيما بجلائها عن العاصمتين، وسأل الله أن يعجل بحلول اليوم الذى يتم فيه جلاؤها عن كل أرض مصرية، فيستريح منها ومن ظلها الممتد إلى دار السفارة البريطانية فى القاهرة.

ولاحظت أن يديه كانتا ترتجفان وهو يرفع العلم المصرى على قلعة القاهرة، بعد إخلاء الإنجليز لها.. فلما انتهى الاحتفال، وعاد إلى القصر سألته فى ذلك، فقال لى: ارتجفت يداى لأنى تذكرت أن والدى كان يود أن يرى هذه اللحظة!

غير أنه ما كادت القوات الإنجليزية ترحل عن القاهرة والإسكندرية حتى أخذ فاروق يسأل نفسه: هل من مصلحته أن يجلو الإنجليز عن مصر كلها؟...

ولم يفض إلىَّ فاروق بذلك، وإنما استنتجته استنتاجًا، وسيرى القارئ فيما بعد على أى دليل بنيت استنتاجى، فإنى قبل أن أبلغ هذه المرحلة بحديثى أود أن أقول إن نقل كيلرن من مصر أبعد عنه الرجل الذى كان يكرهه، ويكره بسببه كل وارد من بلاده!..

أو كما كان فاروق نفسه يقول: الرجل الذى يحول بينى وبين نشوء أى تفاهم مع قومه!

وحلَّ محل كيلرن سفير لين العريكة، دمث الأخلاق، هادئ الطباع، هو السير رونالد كامبل، فكان خيرمن يمثل السياسة الإنجليزية الجديدة فى مصر.. سياسة ترك الحبل لفاروق!

فقد علَّم حادث ٤ فبراير الإنجليز أن مناوأتهم لفاروق تعزز مكانته فى الشعب، وتقوى نفوذه، وتحجب أخطاءه، فعدلوا خطتهم..

ومن جهة أخرى لاحظوا أنه بتصرفاته الشخصية يحارب نفسه بنفسه، ويقوض أركان عرشه بيده، فقرروا ألا يتعرضوا له مادام الزمان سيحقق - على أهون سبيل - ما كان كيلرن يبغى تحقيقه فى ٤ فبراير ١٩٤٢.

وخُدع فاروق بمظاهر السياسة الإنجليزية الجديدة!...

وفسرّها بأن الإنجليز أدركوا أخيرا أنه هو الرجل القوى فى مصر، لا النحاس. وأنه هو صاحب الرأى الأعلى والكلمة النافذة فى مصر، لا النحاس. وأنه هو «القوة الدائمة» التى يجدر بهم أن يخطبوا ودَّها، لا الوفد والنحاس!

وإذ اطمأن إلى أن السفير كامبل لن ينهج منهج كيلرن فى كيفية معاملته، أمعن فى استخفافه بالوزارات التى تتعاقب على الحكم! . .

وأسكر هذا الاطمئنان نزواته، فأطلقت لاستهتاره العنان!

وأحب فاروق كامبل . . .

وكان يقول عنه دائما إنه رجل «جنتلمان» . . .

وهو فى الحقيقة لم يحبه لأنه «جنتلمان» فقد كان بين سفراء الدول رجال أفاضل كثيرون ومع ذلك لم يحبهم . .

وإنما أحب كامبل لأنه عامله «بالاحترام والإجلال اللذين يجب على كل سفير أن يعامل بهما ملك البلاد» كما كان فاروق نفسه يقول . . .

وأحبه لأنه لم يشعره بما أشعره به كيلرن فى كل وقت، وهو أنه يعامل «ولدا» له عليه حق الوصاية والرقابة . . وطالما شكا من هذا الشعور وتألم . . .

وأحبه لأنه لم يحرجه بطلب ما، ولم يفرض عليه خطة ما، ولم يسد إليه نصيحة ما بوصفه سفير صاحب الجلالة البريطانية . . .

وبالاختصار، أحبه لأنه «تركه وشأنه» فأحسّ لأول مرة أنه فى مأمن من رجل «قصر الدوبارة»، وهو إحساس لم يستمتع به ليلة واحدة طوال مدة وجود كيلرن فى مصر!

وأخذ كرهه للإنجليز يخف تدريجًا!

* * *

وأذاعت البرقيات أن الملك چورچ السادس ملك إنجلترا مريض، وأن دوائر القصر والحكومة فى لندن قلقة عليه.

فقال فاروق إنه سيذهب إلى دار السفارة البريطانية ليستفسر بنفسه عن صحة الملك چورچ، وليكلف كامبل إبلاغ جلالته تمنياته له بالشفاء العاجل.

وكانت هذه أول زيارة لفاروق لدار السفارة البريطانية منذ اعتلائه العرش، فقد رفض فى الماضى أن يزورها فى أى مناسبة كانت، بالرغم من الإلحاح الشديد الذى كان حسنين يلحه عليه.

وفاجأ كامبل فى خلال الزيارة بنبأ إهدائه الوشاح الأكبر من نشان الكمال إلى الأميرة إليزابث ولية العهد.

وكان الفريق عمر فتحى كبير الياوران يحمل العلبة المحتوية على النشان، فأخذها منه وسلمها للسفير، فانحنى له كامبل وهو يتقبلها منه وشكره على هذه التحية الكريمة، مؤكدًا أن الأميرة ستغتبط بها اغتباطًا عظيمًا..

وضحك فاروق وقال: إنى لم أشأ أن أجىء إليك ويدى خاوية، فإن تقاليدنا ضد ذلك!

ولما أقبل كبير خدم الدار بعصير البرتقال، وملأ لفاروق كوبة منه، نهض كامبل، وتناولها منه، وقدمها له بنفسه وعلا الاحمرار وجه فاروق فى تلك اللحظة..

وكان وجهه يحمر فى حالتى الفرح والغضب على السواء..

فأيقنت أنه فرح بالعناية التى يحيطه بها السفير.. أوَلم يسارع إلى «خدمته» بنفسه وأبى أن يكون كبير الخدم هو الذى يقدم له كوبة العصير!

ونهض فاروق إيذانًا بانتهاء الزيارة، فخفَّ كامبل إلى باب الحجرة وفتحه على مصراعيه.. أى لم يكتف «بالدرفة» التى تفتح عادة بل فتح «الدرفة» الأخرى كذلك.. زيادة فى التكريم والاحترام.

وسار كامبل بمعية الملك حتى باب الدار، ولما صافحه انحنى انحناء كبيرا، ولم يتحرك من مكانه حتى استقل فاروق سيارته وانطلق بها..

وما كدنا نخرج من حديقة الدار حتى قال فاروق: أظن أنها كانت زيارة ناجحة...

فقلنا جميعًا بصوت واحد: جدًا يا أفندم!

فقال: حقيقة إن هذا الرجل مؤدب جدًا.. شفتم إزاى اتنتر واقف علشان يكون هو اللى يقدم لى البرتقان مش حد غيره.. أظن دى حركة ما كانش الواحد ينتظرها من كيلرن..

ثم قال كأنه يخاطب نفسه: وعلشان كده أنا كمان ما كنتش بأعتب باب السفارة دى طول مدة إقامته هنا.

فقال عمرو: الحمد لله اللى غيَّر الحال..

فقال فاروق: بعد إيه؟ . . بعد ما شفنا الغلب معاه(أى مع كيلرن) . . ولكن الحمد لله اللى فهموا إنه ما كانش ممكن أصفالهم طول ما هو قاعد على نافوخنا! . .

فقلنا جميعا بصوت واحد: الحمد لله . .

فقال: حصل كمان الليلة حركة لطيفة ثانية من كامبل ما أعرفش إذا كان حد منكم لاحظها . . هل لاحظتها أنت يا كريم؟ . .

وأدركت أنه يعنى حركة مبادرة كامبل إلى فتح الباب على مصراعيه بنفسه بدلا من أن يدق الجرس لكبير الخدم . .

ولكن نفاق القصور كان يقضى بأن يلاحظ الملك وحده ما يفوتنا جميعا من ملاحظته . .

فقلت: أية حركة يا أفندم؟

فقال: كنت على ثقة من أنكم جميعا لم تلاحظوها! . .

ثم قال: وأنت يا عمر؟

فقال عمر فتحى: مش في بالى مولانا بيقصد إيه . . فضحك وقال: وأنت يا عمرو؟

فقال عمرو: لازم حاجة استلفتت نظر مولانا . . .

فقال: أمال بأسألكم عنها ازاى . . بقى أنتم الثلاثة ما شفتوش حاجة . . ما شا الله عليكم . . ما شفتوش لما لاحظ إنى على وشك القيام إزاى اتنتر واقف مرة ثانية وراح وفتح الباب بنفسه . . ومش بس كده . . وكمان وطى علشان يفتح ترباس الدرفة الثانية . . كل ده من غير مايدق الجرس، مع إن «البتلر» (رئيس الخدم) كان واقف بره منتظر إشارة . . حقيقة إننى كلما عرفت السفير ده زيادة بأحبه زيادة! . .

فقلنا بصوت واحد: كانت حركة لطيفة صحيح يا أفندم . .

فقال: وإللى بيعجبنى فيه إنه بيعمل الحاجات دى بشكل طبيعى . . مش بيتكلفها ولا بيمثل رواية!

فقال عمر فتحى: فعلا يا مولاى . . تمام كده . . باين عليه إنه رجل طيب صحيح . . .

فقال فاروق: جنتلمان . . وأنا قلبى بيقولى إنه . . ماأقدرش أقول بيحبنى . . ولكن أقدر أقول إنه بيعزنى ويقدرنى . . ولا إيه رأيك يا عمرو؟

ولم ينتظر أن يسمع رد عمرو على سؤاله، بل مضى فى حديثه قائلا: على كل حال ما بيكرهنيش زى إللى كان قبله.. وأنا يكفينى هذا.

وفهمت يومئذ أنه كان له من وراء هذه الزيارة غرضان، أحدهما الغرض الظاهر منها وهو رغبته فى مجاملة الأسرة المالكة الإنجليزية فى ظرف قاس، والآخر غرض مستتر وهو أن يشعر الإنجليز بأن كيلرن هو الذى كان علة النفور القديم، أما والسفير الجديد قد نحا نحواً جديدا فى علاقته به، فهو من جانبه يقابل هذا الاستعداد بمثله!...

وعزَّز ظنى هذا حديث دار بيننا بعد الزيارة، فقد سألنى عما سينشر عنها، فقلت له إننى تفاهمت مع السفير قبل انصرافنا على ألا يذيع شيئا عنها حتى نتفاهم على صيغة الخبر الذى ينشر..

فقال: عملت كويس.. لأنى أخشى أن يفهم الناس أنها زيارة سياسية، وأن يستغلها الخصوم ليشيعوا أننى بقيت «إنجليزى». وهذا كله مش فى المصلحة، وخصوصا فى الوقت اللى الحكومة بتقول لهم فيه اطلعوا من القنال!..

فقلت له إننى فكرت فى صيغة «تتفق مع الغرض من الزيارة وتنفى صلتها بالسياسة أو بما هو جار بين الحكومتين»...

فقال: هات لما نشوف..

فقلت: من رأيى يا أفندم أن يبدأ الخبر بما يأتى: نظرا للعلاقات الحسنة القائمة بين الأسرة الملكية المصرية والأسرة الملكية الإنجليزية، زار جلالة الملك فاروق دار السفارة البريطانية ليستفسر عن صحة جلالة الملك چورچ السادس، وليكلف السيد رونلد كامبل السفير البريطانى إبلاغ جلالته أطيب تمنياته له بالشفاء العاجل...

فقال: كويس كده.. اقرأ علىَّ المقدمة مرة ثانية..

فكررت تلاوتها، فوافق عليها، ثم سألنى: وكيف ستوزع الخبر؟

فقلت: نحن لا نوزعه يا أفندم.. هم اللى يوزعوه.. وسيفهم طبعا أنهم لم يوزعوه إلا بعد ما تفاهمنا على صيغته..

ووافقت السفارة البريطانية على الصيغة التى اقترحتها عليها، وتولت هى فعلا توزيع الخبر على الصحف ووكالات الأنباء..

* * *

ولكنى اكتشفت فيما بعد أنه بينما كان فاروق يتظاهر لى، ولسائر المحيطين به، أنه لا يبغى من هذه الزيارة سوى أن يجامل الأسرة المالكة الإنجليزية التى أكرمته فى أثناء إقامته فى إنجلترا، وأن يفرق بين العلاقات الشخصية والعلاقات السياسية، وأن يثبت للإنجليز أن تعيين سفير من طراز السفير الحالى أزال التوتر الذى كان كيلرن مسئولا عنه - أقول اكتشف فيما بعد أنه كان لفاروق غاية خفية من تلك الزيارة إلى جانب تلك الغايات جميعًا وأن هذه الغاية الخفية كانت الباعث الأول له فى الحقيقة على تنفيذ فكرة الزيارة تحت ستار «المجاملة» .

وقد اكتشفت ذلك حينما بدأت أستنتج أنه يود فى قرارة نفسه ألا يجلو الإنجليز عن قاعدة قناة السويس! . .

ومتى بدأ هذا الاستنتاج؟

بدأ من اللحظة التى سمعته يقول فيها لأول مرة: إن الذين يحاربوننى لا يعلمون أنه بمجرد ظهور بوادر ثورة سيكون الإنجليز فى القاهرة فى أقل من ساعة!

ثم سمعته يردد هذا المعنى من وقت إلى آخر، فأيقنت عندئذ أن استنتاجى الأول كان فى محله، وأن تفكيره فى موضوع الجلاء قد اتجه اتجاهًا جديدًا يحرص على حبسه عنا! . . .

وأنه أراد أن يُرى الإنجليز فى زيارته لدار السفارة البريطانية عنوان هذا الاتجاه الجديد!

الفصـــل الثامن والأربعون

لا يعرف غايته

أصل الآن فى حديثى إلى موضوع إلغاء المعاهدة، وموقف الملك منه . . .

فعلى ضوء ما ذكرته عن التحول الذى تحوله تفكير فاروق فى موضوع الجلاء، قد يكون من الطبيعى أن يتبادر إلى الذهن أن الملك كان لايريد فى قرارة نفسه أن يصل النزاع بين الحكومتين إلى إلغاء المعاهدة، فيغضب الإنجليز ويثبت لهم أنه لم يقدر على معالجة الموقف بما يطابق تأكيداته لهم . . .

ولكن بين الطبيعى والمعقول، وبين التصرف الذى كان فاروق يتصرفه فى كثير من الأحيان، كان الفرق كبيراً!

ففى أثناء المباحثات التى دارت بين الحكومتين تجلت طبائعه بأجلى مظاهرها، سواء كان ذلك من حيث تردده وعدم استقرار رأيه على سياسة معينة، أو من حيث اعتقاده أنه يستطيع أن يرقص على حبلين من غير أن يسقط بينهما!

فبينما كان يؤكد للإنجليز أنه مخلص فى صداقته لهم وموال لمعسكرهم، وأنه يتعهد لهم بأن مصر ستقف فى صفهم فى كل وقت، بل بينما كان يسأل المرشال« سلم» هل يفكرون جدّيا فى الجلاء عن قناة السويس، كان من جهة أخرى يبلغ النحاس أنه ليس له توجيهات معينة فى مباحثاتهم مع الإنجليز وأنه يترك للوزارة أن تتبع خير الخطط الكفيلة بتحقيق الأمانى الوطنية!

وقال فاروق لنفسه إنه إذا تعثرت المباحثات، وفشلت، تحققت أمنيته« السرية» فى ألا يغادر الإنجليز منطقة القناة، ولم تستطع الوزارة الوفدية أن تدعى أنه لم يؤيدها فى خطتها وجهودها. أما إذا نجحت المباحثات فنجاحها سيجىء حتما نتيجة لتفاهم الجانبين، وفى هذه الحالة يستغل نجاحها عند الفريقين ويفوز بثناء الطرفين!

ولكنه لم يحسب حساب الاحتمال الثالث وهو أن تعمد الوزارة فى حالة عدم الاتفاق مع الإنجليز، إلى إلغاء المعاهدة! . . .

نعم، إن الوزارة أشارت إلى هذا الاحتمال إشارة جلية فى خطاب العرش، وتعهدت أمام البرلمان بأن تلجأ إلى إلغاء المعاهدة إذا تعذر تسوية مشكلتى الجلاء والسودان تسوية ودية . .

غير أن فاروق لم يقم لهذا التعهد وزنا، إما لتوهمه أن المباحثات سوف تنتهى إلى اتفاق، أو لظنه أنه إذا حبطت فالوزارة لن تقدم على تنفيذ تهديدها . . .

أو لاعتقاده أنه يستطيع، عند اللزوم، أن يوجه السياسة العليا طبقًا لمشيئته ووفقًا لرغباته!

أو لسبب أبسط من هذه الفروض جميعًا، وهو أنه لم يهتم ساعتئذ بالتفكير فى الاحتمالات، وفيما قد تؤدى إليه من نتائج ومشكلات، وأثر الاتكال على الظروف . . وقد يبدو هذا الفرض غريبا، ولكن أوَلم تكن شخصية فاروق حافلة بكل غريب ومليئة بكل عجيب؟!

* * *

وتعثرت المباحثات، وهددت الحكومة المصرية بقطعها، ولاح فى الجو أن وزارة النحاس ماضية فى خطتها . . وأخذت الدعوة إلى وجوب إلغاء المعاهدة تزداد كل يوم أكثر من اليوم الذى قبله . . .

وحلَّ صيف سنة ١٩٥١ والمباحثات تجتاز أخطر مراحلها . .

وإذا فاروق، فى تلك الظروف الدقيقة الحرجة، يعلن أنه مسافر إلى أوروبا «لأن من حقه أن يتمتع بشهر العسل بعيدًا عن أعباء العرش ومهامه» كما قال للذين صارحوه بأن الظروف غير ملائمة لسفره لأكثر من اعتبار واحد، فأبى أن يصغى إليهم وأصر على السفر . . .

ورحَّب النحاس بسفر فاروق إلى أوروبا متظاهرا بأنه يدرك «تمام الإدراك حق جلالته فى التمتع بشهر العسل» . . .

أما الحقيقة فكانت أنه رحب بسفره ليستريح منه مدة غيابه!

وعجزنا يومئذ عن تفسير إصرار فاروق على السفر، وتغافله عن جميع الاعتبارات التى كانت تدعوه إلى البقاء فى مصر، مع علمه بهذه الاعتبارات وبالأسباب التى كان المعارضون فى الرحلة يبنون عليها نصيحتهم!

ولم يتكشف لنا السفر إلا بعد سفره بقليل...

فقد أبحر فاروق إلى أوروبا من غير أن يقابل النحاس، أو بعبارة أصدق من غير أن يعرف من النحاس المراحل التى قطعتها المباحثات والعقبات التى تعترض تقدمها، ومن غير أن يتباحث معه فى الحلول التى تقترحها الوزارة أو فى السياسة التى تعتزم انتهاجها إذا فقدت الأمل فى إمكان التفاهم مع إنجلترا وديا، أو فى الخطط التى أعدتها لمواجهة الحالة التى ستنشأ إذا أعلنت إلغاء المعاهدة، ومن غير أن يزود النحاس بما كان يسمى فى ذلك العهد «بالتوجيهات السامية!»..

سافر إذن من غير أن يبحث مع النحاس أمرًا واحدا من تلك الأمور جميعا، كأن لا مباحثات هناك، ولا عقبات، ولا هياج فى الرأى العام، ولا خوف من نشوء مشكلات وأزمات!

فلماذا سلك هذا المسلك، ولماذا تصرف هذا التصرف؟

قد يقال فى الرد على ذلك: استهتارًا!

ولكن هذا الرد، وإن كان صحيحا، لا ينبئنا بجديد، فقد عرفنا أن الاستهتار كان جزءا من طبيعته.. فإلى جانب الاستهتار يجب أن نبحث عن الأسباب التى بعثته على إغفال جميع الاعتبارات التى كانت تقضى عليه بعدم السفر، ودفعته إلى الإبحار بدون أن يتباحث مع رئيس حكومته فى أخطر ما كان يشغل الأذهان فى تلك الأيام...

فإذا بحثنا عن تلك الأسباب وجدنا أن فاروق قدّر يومئذ أنه إذا تباحث مع النحاس فى شئون المباحثات وما قد تئول إليه، فسيضطر إما أن يوافق الوزارة على خطتها ويؤيدها فيها، وإما أن يبدى للنحاس ملاحظات أو توجيهات لا تساير السياسة التى تريد الوزارة أن تمضى فيها!

ففى الحالة الأولى: يرضى الوزارة، ويغضب الإنجليز...

وفى الحالة الثانية، يرضى الإنجليز، وإنما يُستهدف لخطر عظيم، وهو أن يستغل الوفد

هذا الموقف فى محاربته يوما ما، أو قد يبادرون فوراً إلى ترويج الإشاعات عن موقفه ليؤلبوا الرأى العام عليه ويكرهوه على تعضيد سياستهم . .

فتخلصا من هذا المأزق قرر أن يسافر بدون أن يباحث النحاس فى تلك الشئون، فلا يورط نفسه فى هذا الاتجاه، أو فى ذاك! . . .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن شعور فاروق بحاجته إلى بقاء الإنجليز فى قناة السويس لم يحول كراهيته لهم إلى حب . . . فمع رغبته الجديدة فى أن تكون العلاقات بينه وبينهم علاقات صداقة، كانت نزعته القديمة تعاوده من وقت إلى آخر، فكان يسره أن يواجهوا بعض المشكلات «لئلا يطمعوا فيه» ! . . .

وكذلك كان يسره ألا تسير العلاقات «دائما» بين الوفد والإنجليز فى طريق التفاهم، فلايستغنى الجانبان عنه، ولاسيما الجانب الإنجليزى، فقد كان يهمه بوجه خاص أن يرسخ فى أذهان الإنجليز أنهم فى حاجة إليه وإلى نفوذه الشخصى لصون مصالحهم فى مصر!

ولكن حدث بعد وصوله إلى أوروبا بمدة قصيرة أن اتسعت شقّة الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، فخشى أن تتفاقم الحالة فيؤاخذه الإنجليز على ابتعاده عن مصر فى تلك الظروف الدقيقة، ويحاسبونه على تركه الوزارة بدون توجيهات تساعد على تلطيف الجو، فأبرق إلى عبد اللطيف طلعت «باشا» كبير الأمناء . . وكان يقوم بأعمال رئاسة الديوان فى تلك الفترة . . وأمره بزيارة النحاس، وإبلاغه أنه يرغب إليه فى عدم البتّ فى شىء حتى يعود إلى مصر!

وفى الوقت نفسه، أبلغ فاروق الإنجليز أنه طلب إلى النحاس أن تظل الأمور معلقة إلى حين رجوعه، فيشترك فى معالجتها مع الوزارة!

وكان رد النحاس عليه أنه لا يعقل طبعا أن يحسم الموقف فى أثناء غياب جلالته!

وظن النحاس والإنجليز أن رحلة الملك لن تستغرق أكثرمن شهر، كما قال عند إبحاره من الإسكندرية، وأنه حتى لو كان فى نيته فى الأصل أن يمد إقامته فى أوروبا، لعدل عن مدها الآن فى تقديره للظروف القائمة فى مصر!

غير أن الملك كان متسليا فى أوروبا، وغيرراغب بتاتًا فى تعجيل عودته إلى مصر . . .

وقد ألف أن ينتظره الحكام فلماذا لا ينتظرونه هذه المرة؟! . .

وكان بعض المرافقين له فى رحلته يلمحون له بأن الحالة فى مصر قد تقتضى ألا تطول غيبته عنها، فكان يقول لهم: «خليهم يخبطوا فى بعض شوية.. برضه مش بطّال!»

وكان يعنى الوزارة والإنجليز وما نشأ بين الفريقين من توتر!

وخيل إليه يومئذ أنه مهما تأخر فى أوروبا، ومهما ساءت العلاقات بين الوزارة والإنجليز، ففى وسعه عند عودته إلى مصر أن يصلح ما يريد إصلاحه، ويقوّم ما يروم تقويمه!...

وفاته أن يقدّر أخطر عامل فى مصير المباحثات، وهو عامل الرأى العام!

فلما عاد إلى مصر فى بداية الخريف ألفى المباحثات فى مرحلة الاحتضار، والبلاد تطالب الوزارة بأن تحزم أمرها وتعلن إلغاء المعاهدة!

فماذا يصنع؟

أيقول للوزارة تريثى، واصبرى، فيشاع فى البلاد كلها أنه هو الذى يريد هذه السياسة، ويحول دون تنفيذ ما أجمعت البلاد على مطالبة الوزارة بتنفيذه!...

لم يجرؤ على ذلك لشعوره بأن العرش لم يعد يحتمل هزة جديدة!

أيقول للوزارة أنا أؤيدك فى خطتك فامض فى تنفيذ تهديدك!

لم يجرؤ على هذا أيضا؛ حرصا على علاقاته بالإنجليز، وكان يعلم أنهم لن يغفروا له هذا المسلك!

فما العمل إذن؟

وأخيرا هداه تفكيره إلى أن التخلص من وزارة النحاس قد يخرجه من مأزقه، فأخذ ينتهج فى معاملتها السياسة المعروفة بسياسة «وخز الإبر»!...

وبدأت العلاقات تسوء بين الجانبين...

وترامى إلى الوزارة أن بعض أصدقاء الملك وجلسائه يتحدثون عنها فى الأندية بلهجة لها مغزاها...

وكان قانون «من أين لك هذا» ما يزال قيد البحث...

وفى ذات يوم اتصل القصر بالنحاس، أو بفؤاد سراج الدين، وأبلغه أن «مولانا» يريد أن يكون لهذا القانون صفة الرجعى؛ فتسرى أحكامه على الماضى حتى سنة ١٩٣٩ . . !

وأدرك النحاس وصحبه ما ينطوى عليه هذا الطلب من غرض مباشر، وغرض غير مباشر!

أما الغرض المباشر فهو التهديد والتخويف. وأما الغرض غير المباشر فهو أن يكون القانون الجديد سلاحًا بيده يستعمله عندما يشاء! . .

وإذا النحاس وصحبه يفاجئونه بأن الوزارة ترحب بهذه الرغبة، وأنها ستعمل على تحقيقها! . .

ولما رأى أن هذه المناورة لم تنجح أعقبها بمناورة أخرى، فاتصل حسن يوسف مرة أخرى بفؤاد سراج الدين ونقل إليه «رغبة سامية» فى أن تعرض الوزارة قانون «من أين لك هذا» على البرلمان قبل فض الدورة البرلمانية القائمة!

ولما ظهر لفاروق أن هذه الرغبة لم تغضب الوزارة ألحقها «بإيضاح صغير على سبيل التذكير!» . . .

ولم يكن هذا «الإيضاح الصغير» سوى أن جلالته «لن يوافق على فض الدورة البرلمانية قبل أن يوافق البرلمان على قانون» من أين لك هذا» ! . . .

ولعل هذا «الإيضاح الصغير» كان أبرز القرائن التى أشعرت الوزارة بأن الملك قلب لها ظهر المجن، واعتزم التخلص منها، صونا لعلاقاته بالإنجليز بدون أن يظهر أنه لا يقرها على موقفها منهم! . . .

وقد بينت ما كان لهذا الشعور من أثر فى القرار الذى قرره النحاس وصحبه بشأن إلغاء المعاهدة قبل فض الدورة البرلمانية! . . .

وبينما كان رسل فاروق يؤكدون للإنجليز أنه ليس هناك ما يدل على أن الوزارة ستنبذ سياسة التريث والتأنى، ولو قبل ارفضاض الدورة البرلمانية على الأقل، كانت الوزارة تعدّ عدّتها لإعلان إلغاء المعاهدة، وتحيط عملها بالكتمان التام لئلا يتسرب أمره إلى فاروق فيفسده عليها! . . .

واستيقظ فاروق يوم ٨ أكتوبر (١٩٥١) ليسمع حسن يوسف يقول له إن النحاس

استدعاه وسلمه مراسيم القوانين المنظمة لإلغاء المعاهدة «ليتفضل جلالته بإمضائها» وأعلمه بأنه سيقدمها للبرلمان فى مساء اليوم نفسه!

ولم يكتم حسن يوسف عن فاروق أن النحاس قال له إنه إذا لم يبلغه حتى المساء أن الملك أمضاها، فسيقول عند تقديم صورتها للبرلمان إنه أرسل المراسيم إلى القصر ليتفضل جلالة الملك بإمضائها!

وأدرك فاروق فى تلك اللحظة أنه ليس أمامه سوى أن يمضى المراسيم، وإلا «كشفته» الوزارة أمام البلاد! . . .

وروى إلياس أندراوس فيما بعد أن الملك أوفده فى تلك الساعة إلى بعض أصدقائه الإنجليز يستشيرهم فى المسلك الذى يحسن به أن يسلكه بعدما وضعته الوزارة أمام الأمر الواقع، فقالوا إنه لم يبق أمامه سوى طريق واحد، وهو أن يمضى المراسيم! . . .

هذا ما رواه لى أندراوس وليس عندى ما يؤيده أو ما ينفيه . . .

* * *

إنى شخصيا أعتقد أن فاروق ارتاح يومئذ إلى «مفاجأته» بمراسيم إلغاء المعاهدة . . فقد أنقذته من الورطة والحيرة اللتين كان سيواجههما لو أخبره النحاس فى متسع من الوقت أن الوزارة مصممة على خطتها، وأنها ستنفذها قبل فض الدورة البرلمانية . .

ودليلى على ذلك أنه لم يغضب على النحاس . . بل لم يعاتبه!

ولعله ظن أن الشعب فى تحمسه لإلغاء المعاهدة سيقدر «تضامنه» مع الوزارة فى الخطوة الجريئة التى خطتها، فيساعده ذلك على استرداد بعض منزلته فى الأوساط الشعبية! . .

غير أنه سرعان ما رأى فى مظاهر بعض الأحداث ما خيّب أمله من هذه الناحية!

ولما تكاثرت المظاهرات، والهتافات، والكتابات المناوئة له، ولم توفق الوزارة فى منعها، ارتاب فى فؤاد سراج الدين، وجعل يردد فى مجالسه الخاصة أنه هو الذى يحرض عليها ويتستر على المسئولين عنها! . .

وكانت نظريته فى ذلك أن فؤاد سراج الدين يرمى إلى إشعاره بضعف مركزه وحاجته إلى الاحتفاظ بصداقة الوفد، أو بعبارة أخرى أن فؤاد سراج الدين يبغى أن يفهمه أنه ليس بالقوة التى تمكنه من محاربة الوفد وإقصائه عن الحكم! . . .

فاتساع الهوة بينه وبين الوزارة فى تلك الآونة لم ينشأ عن مفاجأة النحاس له بمراسيم إلغاء المعاهدة، بقدر ما نشأ عن العقيدة التى سيطرت عليه، وهى أن المسئولين عن الأمن مقصِّرون، ومقصرون عمدا، فى حمايته من جميع المظاهر العدائية!

ولم يسمعه المحيطون به يومئذ متحاملا على النحاس أو مستنكرا مسلكه فى موضوع إلغاء المعاهدة، بل كان غضبه منصبا على تهاون الوزارة وتراخيها فى مقاومة الدعايات الخبيثة والعناصر المناوئة له!

وعندى أنه لم يصبر على الوزارة فى تلك الأيام إلا لسبب رئيسى، وهو خوفه من أن يقال إنه طرد الوزارة الوفدية لأنها ألغت المعاهدة، ولأنها تُضايق الإنجليز فى منطقة القناة!. . .

ولسببين آخرين. . .

أولهما: أن انغماسه فى القمار أوهن عزيمته ونشاطه، وشغل معظم وقته، وباعد بينه وبين كل عمل يحتاج إلى شىء من صفاء الذهن لإعمال الفكر أو إلى شىء من المجهود لإحكام التدبير. . فلم يعد يجد وقتا إلا للقمار وحده!. . .

وثانيهما: أن النحاس «أسَرَه» - كما كان يقول - بمجاملاته وخدماته، وما أبداه منذ تأليف هذه الوزارة من ولاء وإخلاص واستعداد دائم للنزول على رغباته.

وهذا السبب الثانى يفسر لما ذا لم يحاول فاروق أن يتخلص من الوزارة قبل أن يسافر إلى أوروبا فى صيف سنة ١٩٥١، وقبل أن تتأزم الأمور بينها وبين الإنجليز. . .

فقد وجد فى النحاس رجلا لا يتعرض لسيرته وتصرفاته، ولا يزعجه بنصائحه، ولا يضايقه بملاحظاته. . ولا يضيق عليه!. .

فلماذا يتخلص منه؟

ولاريب أنه لو شاء فاروق فى ذلك الحين أن يتخلص من الوزارة الوفدية لما أعوزته الأسباب، ولكنه لم يشأ أن يتخلص منها، بل لم يفكر فى التخلص منها، فقد كان راضيا عن النحاس كل الرضاء، ومرتاحا إليه كل الارتياح!. . .

وحتى بعد أن تحرجت الأحوال بعد إلغاء المعاهدة، وحلت سياسة «وخز الإبر» محل سياسة الوثام، كان فاروق يقول: ليس فى قلبى شىء ضد النحاس، ولكنى لا أستطيع أن أقول ذلك عن وفديين آخرين!

وبعدما انتهج فاروق سياسة «وخز الإبر» فترة من الزمان، تردد كعادته، وشعر بأن الظرف قد يكون غير ملائم لتغيير الوزارة، وأنه قد يكون من الأوفق أن يعود إلى مداراتها.

ولكن بعض خصوم الوفد انتهزوا فرصة الفتور الذى طرأ على علاقات القصر بالوزارة، فنشطوا فى «الصيد فى الماء العكر» . .

واقترن هذا النشاط بازدياد استياء الإنجليز من اشتداد حركة الفدائيين فى معركة القنال، فجعلوا يسألون عن مدى رضاء الملك عن هذه الحالة بعد كل تأكيداته لهم، وبلغ ذلك سمعه . . .

ومن المحقق أن ما سمعه لم يساعد على تحسن علاقاته بالوزارة! . . .

ونجحت حركة تعيين حافظ عفيفى «باشا» رئيسًا للديوان الملكى! . . .

وإلى جانب الوسائل التى توسل بها الذين قاموا بهذه الحركة لإغراء فاروق وحمله على قبول حافظ رئيسا لديوانه، أفهموه أن وجود حافظ إلى جانبه سيرضى الإنجليز لصلاته الطيبة بهم، وسيخدمه فى معالجة شئونه مع الوزارة، إذ من المؤكد أنها ستحسب حسابا لوجود هذا السياسى «المخضرم» على رأس ديوانه! . . .

وتعددت الآراء التى تُبدَى للملك، وتباينت، فحار فى وسطها، ولم يعرف إلى أيها يركن؟ أو بأيها يأخذ؟! . . .

وكان من نتيجة هذه الحيرة أن ازداد ترددًا . . .

وأن ازدادت علاقاته بالوزارة اضطرابا . . .

وقابل ذلك من جانب الوزارة ازدياد فى الشكوك . . وازدياد فى الهواجس . . .

والبلاد، فى تلك الأثناء، فى قلق . . تريد أن تعرف ما هى الخطوة التى ستتلو خطوة إلغاء المعاهدة . . وفى منطقة القناة معركة اسمها معركة القنال! . . .

* * *

وشاع فى النصف الثانى من شهر يناير (١٩٥٢) أن الوزارة الوفدية تفكر فى قطع العلاقات السياسية بين مصر وإنجلترا . . .

وهمس خصوم الوفد فى أذن فاروق قائلين: حذار يا مولانا، فالوفديون يريدون «أن يخربوها ويجلسوا على تلّها»! . . .

فازداد حيرة!

وفى يوم ٢٥ يناير اتصل حافظ عفيفى بالملك وأبلغه أن إنجليزيا كبيرا زاره فى بيته وقال له إن فى البلاد لغطا بأن الوزارة تفكر فى قطع العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، فإذا صحّ ما يقال، وعمدت الوزارة إلى إجراء كهذا، فلن تكون خطورته فى نظر إنجلترا أقل من خطورة قرار بإعلان حرب!

فازداد فاروق حيرة فوق حيرة، وقلقا فوق قلق! . . .

وطلب إلى حافظ، بوصفه رئيسا للديوان، أن يتحرى نصيب هذا اللغط من الصحة . .

وكذلك طلب إليه أن يفكر فيما يجدر بهم عمله إذا اتضح لهم أن النبأ صحيح، ورفضت الوزارة أن تعدل عن رأيها فيه!

وفى يوم ٢٦ يناير حدث حريق القاهرة المعروف!

وبينما كان فؤاد سراج الدين مجتمعا بحافظ عفيفى فى مكتبه بقصر عابدين، فى ذلك اليوم، يتشاوران فى الحريق وهل تدعو الحالة إلى إنزال الجيش إلى المدينة، قال حافظ لفؤاد: قل لى يا فؤاد باشا . . أصحيح أنكم تريدون قطع العلاقات السياسية بين مصر وإنجلترا؟! . . .

ولم يشأ فؤاد أن يقول له إن النبأ صحيح، أو غير صحيح، بل قال إن الموضوع محل بحث من جميع نواحيه، وإنهم «لم يصلوا إلى قرار نهائى بعد».

فحدثه حافظ عما قاله له الإنجليزى الكبير الذى زاره فى بيته فى اليوم السابق!

والواقع أن قطع العلاقات السياسية بين البلدين لم يكن محل بحث جديد من جانب الوزارة فقد بحثته من قبل واكتفت باستدعاء عبد الفتاح عمرو من لندن . . .

ولكن فؤاد سراج الدين لم يود «أن يريح» حافظ عفيفى فقال له ما قاله!

ولم يتوان حافظ طبعا فى إبلاغ الملك «أن الموضوع محل بحث» !

فازداد فاروق ارتباكا! . . .

واستطاع حافظ عفيفى أن يقنعه بأن الفرصة ملائمة للاستراحة من الوزارة الوفدية تحت ستار مسئوليتها فى حريق القاهرة، فيرضى الإنجليز، ويظهر لهم أنه انتهز أول فرصة سنحت له فتخلص منها!

ولما اقتنع فاروق بالنصيحة التى أسداها إليه حافظ، سأل عن الرجل الذى يحسن أن يعهد إليه فى الإيعاز إلى النحاس بالاستقالة . .

فقال حافظ: إن من الأفضل أن تقال الوزارة لا أن يطلب إليها أن تستقيل!

فلم يطمئن فاروق، فى أعماق نفسه، إلى هذا القرار، لإحساسه أن النحاس لا يستحق منه هذه المعاملة، وسأله عن حكمته؟ . . .

فقال حافظ: إنهم فى غنى عن المتاعب التى قد ينشئها النحاس إذا «حرن» ورفض أن يستقيل . .

ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه سيكون للإقالة وقع أعظم فى الدوائر البريطانية، لأنها ستدل على أن جلالته كان متبرما بالنهج الذى نهجته الوزارة، فما كادت الظروف تتيح له التحرر منها حتى تلقف الفرصة! . . .

فقال فاروق: وهو كذلك!

واعتقد أنه عالج الموقف، واستراح من بعض متاعبه!

واعتقد حافظ عفيفى أنه خطا خطوة جديدة نحو رئاسة الوزارة!

الفصــل التاسع والأربعون

استعد فاروق للرحيل

لاحظ الصائدون فى الماء العكر استياء الملك من المظاهرات العدائية التى قامت استنكارا لتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان، فاغتنموا الفرصة لينالوا من الوفد والوزارة الوفدية بالدّس لفؤاد سراج الدين بوصفه السكرتير العام للوفد واليد اليمنى للنحاس، فألقوا فى روع فاروق أن هذه المظاهرات ما كانت لتقام لو أراد فؤاد سراج الدين وزير الداخلية أن يحول دون قيامها! . .

ولما أنسوا من فاروق استعدادًا لتصديقهم، توسعوا فى الوشاية وبالغوا فيها، وقال له بعض منهم إن فؤاد سراج الدين هو الذى يحض على تلك المظاهرات فى الخفاء ويشجع منظميها سرّا . . .

وكانت حجة أهل الوشاية أن فؤاد سراج الدين قلق من ناحية القصر وغير مطمئن على مصير الوزارة، فيريد أن يشعر الملك بأنه ليس بالقوة التى يظنها فى نفسه، وأنه فى حاجة إلى عضد وسند، فيدرك أن لا غنى له عن الوفد والوزارة الوفدية!

وكان فاروق قد بدأ ينقم على فؤاد سراج الدين بسبب كتابات بعض المجلات الأسبوعية، ويتهمه بالإهمال والتراخى فى حماية القصر منها، فصار بعدما صدق الوشاية الخاصة بالمظاهرات يقول إن فؤاد سراج الدين يغفل تلك الكتابات ويغض الطرف عنها استرسالا فى خطته المنطوية على إشعار الملك بأنه فى قبضة الوفد ولا يستطيع أن يستغنى عن مؤازرته له!

* * *

ثم كان مولد «ولى العهد» فى ١٦ يناير (١٩٥٢) فلاحظ فاروق أن الشعب قابل هذا

الحدث بفتور واضح، وأن ساحة «عابدين» لم تزخر بالجماهير، خلافا لما كان يتوقع، فعزا ذلك إلى تقصير فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى «إعداد الجو اللازم» لإثارة حماسة الجماعات وطوائف الشعب!

وعندى أنه لولا خوف فاروق من أن يقال إنه يناوئ الوزارة بتحريض من الإنجليز بسبب إلغاء المعاهدة، لنشأت أزمة خطيرة بينه وبين الوزارة فى تلك الأيام، وخصوصا أنه لم يكن له «طلبات» شخصية عند الوزارة فى ذلك الحين!

وقد رويت فى فصل سابق قصة الملاحظة العجيبة التى أبداها فاروق لفؤاد سراج الدين بشأن «السيجار» فى مأدبة الغداء الملكية التى أقيمت فى قصر عابدين لهيئة الوزارة وكبار رجال الحكومة ابتهاجا بمولد ولى العهد.. ومع أنها كانت ملاحظة تافهة بموضوعها فقد دلت بلهجتها والكيفية التى أبديت بها على ما كان عليه شعور فاروق يومئذ نحو وزير الداخلية والسكرتير العام للوفد!

* * *

تلك كانت العلاقة بين فاروق والوزارة من الناحية النفسية لما حل يوم ٢٦ يناير بحوادثه المشئومة!...

وهو اليوم الذى كان محددا للمأدبة الملكية التى دعى إليها فريقًا من ضباط الجيش والبوليس احتفالا بمولد ولى العهد...

وقد قال لى حسن يوسف فيما بعد إنه لما بلغ سمع فاروق قبل الغداء أن الحالة فى القاهرة مضطربة، فكر فى إلغاء المأدبة، ولكن حافظ عفيفى قال إنه ليس هناك ما يقضى بإلغائها، ونصح باستمرارها!

* * *

وكنت فى ذلك اليوم فى مكتبى بدار الإذاعة، فحانت منى التفاتة نحو النافذة، فاستوقف نظرى دخان كثيف يملأ الفضاء فى جهة قدرت أنها غير بعيدة عن ميدان الأوبرا، فناديت أحد رجالى وكلفته أن يبحث عن سبب هذا الدخان غير الطبيعى ومصدره، فعاد إلىَّ بعد قليل يقول إن هناك مظاهرات، وإن المتظاهرين أحرقوا الكازينو المعروف بكازينو «بديعة» بميدان الأوبرا، وإنهم يشعلون النار الآن فى دار سينما «مترو»!

وكان هذا أول ما سمعته عن حوادث ذلك اليوم الأسود . . .

ولما ترامى إلىَّ تدريجيا أن الفوضى تتسع نطاقا، وأن النار تزداد اندلاعا، خطر لى أن أذهب إلى القصر، وأن أسأل عن التدابير التى اتخذت لقمع هذا العبث وحماية العاصمة وصونها؛ خشية أن يكون الملك غير محيط بخطورة الحالة لتردد الديوان في إزعاجه وإقلاق راحته!! . .

ثم عدلت . . .

عدلت خشية سوء التأويل، وأن يظن البعض أننى أحاول أن أقحم نفسى فيما لا يعنينى ولا يخصنى التحدث فيه . . .

ولما كثر فيما بعد القيل والقال عن موقف بعض رجال الملك فى يوم ٢٦ يناير، حمدت الله على عدم ذهابى إلى «عابدين» فى ذلك اليوم، فلم يصبنى رشاش من الاتهامات التى تبادلها فؤاد سراج الدين وحافظ عفيفى ، أو الناطقون باسمه، على صفحات الجرائد!

ولا زلت إلى اليوم أعتقد اعتقادا جازمًا أنه كان من السهل جدا إنقاذ القاهرة فى يوم ٢٦ يناير بشىء من سرعة الخاطر والحركة السريعة والحزم!!

* * *

وزارنى أندراوس فى مساء يوم ٢٧ يناير وأخبرنى أن رأى الملك متجه إلى تكليف النحاس تأليف وزارة ائتلافية لمواجهة الموقف، فإذا لم يقبل أوعز إليه بالاستقالة.

وتذكر أندراوس بعد برهة وجيزة أنه نسى أن يكلم حسن يوسف فى موضوع ما، فتناول التليفون وكلمه، ثم سأله عن آخر الأخبار؟ . . .

وكان صوت حسن يوسف قويا ومسموعا من خلال سماعة التليفون، فالتقطت قوله لأندراوس: آخر الأخبار . . إقالة!

ولما انتهى أندراوس من مكالمته مع حسن يوسف قال لى: هل رأيت فوضى أعظم من هذه . . إنى لا أدرى حقيقة كيف أفسر هذا التناقض فى الخطة بين ساعة وأخرى! . . .

فقلت له: تفسيره سهل جدا . . بعدما تركته أنت دخل عليه من حارب فكرة الوزارة الائتلافية، وزين له إقالة النحاس، مؤكدا له أنها فرصة طيبة لإرضاء الإنجليز . .

فقال: هل تظن ذلك؟ . . .

فقلت : ليس عندى تفسير آخر لما رويته لى . . .

ولما التقيت بأندراوس فى الغد أخبرنى أن حافظ عفيفى هو الذى غيّر الاتجاه الأول، فقد قابل الملك بعد انصرافه هو - أى بعد انصراف أندراوس - وأقنعه بأن الفرصة ملائمة للتخلص من الوفد نهائيا، وأن النحاس لن يستقيل من تلقاء نفسه، فلا مندوحة عن إقالته، فأخذ بكلامه وقرر استعمال حقه فى الإقالة ؛ فيظهر للناس عامة وللإنجليز خاصة أنه هو الذى أقصى الوزارة الوفدية عن الحكم!

* * *

وما دمت فى صدد يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، يجدر بى أن أسجل هنا ما قصته علىَّ السيدة ناهد رشاد وصيفة «جلالة الملكة» فى ذلك الحين . . .

قالت لى إنه لما تفاقمت الحالة فى القاهرة، بعد ظهر ذلك اليوم، أقلقت فاروق وأهمته، فتولاه الخوف وسيطر عليه الذعر . . . فأمر بنقل ولى العهد الطفل إلى قصر القبة سرّاً، حرصا على سلامته من جهة وتسهيلا لتهريبه من جهة أخرى إذا استفحلت الحالة وأكرهته على الفرار بعائلته التماسا للنجاة، وكانت بناته فى قصر القبة . . .

وفى الوقت نفسه، أمر فاروق بإعداد حقائبه وحقائب زوجته ناريمان، وبناته، ليكون كل شىء معدا للهروب والرحيل عند أول إشارة تنبئهم بأن الفتنة قد تحولت إلى ثورة!

وقضى فاروق وناريمان ليل ٢٦ -٢٧ يناير ساهرين . . وجالسين بالقرب من حقائبهما!!

وبعد خمسة عشر يوما، احتفل فاروق بعيد ميلاده بحفلتين خاصتين أقامهما فى يوم واحد . . . إحداهما فى النهار، والأخرى فى الليل . . .

وكان قد نسى يوم ٢٦ يناير ومآسيه!

الفصـــل الخمسـون

وزارة نجيب الهلالى

احتفل فاروق فى ٦ مايو (١٩٥٢) بعيد جلوسه، والوزارة القائمة فى البلاد وزارة نجيب الهلالى . .

ومع أنه كان مقررا أن ينتقل هو وناريمان إلى الإسكندرية فى خلال أربعة أيام أصر على أن تشاهد «جلالة الملكة» متحفه الحربى بقصر عابدين واستراحة الهرم قبل سفرهما إلى العاصمة الثانية . .

ترى هل حدثه قلبه يومئذ بأنه لن يرى القاهرة بعد ذلك، فشاء أن يصحب ناريمان فى هاتين الزيارتين . . فكانتا آخر مناسبتين ظهرا فيهما معا : هو كملك، وهى كملكة!

* * *

ودعيت إلى مأدبة العشاء الخاصة التى أقيمت فى استراحة الهرم لمناسبة تلك الزيارة، وقد شملت الدعوة إليها نحو عشرين شخصا .

ولاحظت فى تلك الليلة أن فاروق كان فى حالة عصبية غير اعتيادية، حتى أنه فقد حلمه فى أثناء حديث له مع ناريمان، فانهال عليها تأنيبا وتقريعا على مسمع من الحاضرين جميعا، فقلت فى نفسى إنه حتما مشغول بأمر خطير يقلقه ويثير أعصابه، ثم ازددت اقتناعا بذلك لما انقضت الحفلة من غير أن نسمعه مقهقها كعادته ولو مرة واحدة!

وعند شروع المدعوين فى الانصراف، تقدمت للسلام عليه بدورى، فطلب إلىَّ أن أنتظر قليلا «علشان عنده شوية كلام» . .

ولما انتهى من توديع ضيوفه، قال لى : وبعدين معاك يا فلان؟ . .

فقلت : خيرا يا أفندم . .

فقال : هل معنى استقالتك من القصر أن تنقطع عنى انقطاعا تاما فلا توافينى برأى فى الأحوال العامة . . .

فقلت : إنى رهن الإشارة . . .

فقال : هل أنت مبسوط من الحالة السياسية فى البلد . . أنا مش مبسوط منها أبدا . . إن نجيب الهلالى خيب كل الآمال . . قال إنه حيقسم الوفديين قسمين ، وإنه حيكسب الأخيار . ولكنه ما عملش حاجة . . وما شفناش لا خيار ولا فاقوس . . ومش باين إنه حيعمل حاجة ، وأنا مش عارف السياسة دى حتودينا فين . . فإيه رأيك إنت فى الموقف؟ . .

فقلت له إننى ألاحظ أنه متعب ، وأن الساعة متأخرة . . والحديث طويل ويحتاج إلى شىء من التفكير . . فهل يسمح لى بأن أوافيه بمذكرة أضمنها رأيى فى الحالة من جميع نواحيها؟ . . .

فقال : يبقى عال قوى . . بس ما تتأخرش علىَّ . . وأنا مسافر بكره إلى الإسكندرية فأرسلها إلىَّ فى «المنتزه» . .

وكان الصوت الذى كلمنى به واللهجة التى سادت كلامه يدلان على أنه متعب ومهموم ، وأنه تورط فى سياسة جديدة ليس فى ظاهر الأمور ما ينبئ بأنها ستؤدى إلى نتيجة يصح السكوت عليها ، وأنه مبلبل الأفكار ، مضطرب البال ، غير مطمئن ، لايعلم أى السبل يسلك ، فرأى أن يستعين بصديقه القديم لعله يبدى له رأيا يريحه ، فلم يسعنى إلا النزول على رغبته ، وقد آثرت أن أبدى له رأيى كتابة ، عملا بالخطة التى جريت عليها طوال مدة خدمتى فى القصر ، فيكون كل شىء واضحا أمامه ، منعا لكل لبس ودفعا لكل سوء تفاهم . . .

* * *

وتلقى فاروق مذكرتى فى اليوم الذى كان الهلالى وأعضاء وزارته مدعوين إلى الغداء على المائدة الملكية فى قصر «المنتزه» بمناسبة انتقال البلاط رسميا إلى الإسكندرية لقضاء فصل الصيف فيها !

وقد استهللتها بقولى إن وزارة الهلالى ليست وزارة برلمانية ، ولا تعتمد على تأييد

أغلبية برلمانية أسفرت عنها انتخابات شعبية، ومعنى ذلك أنه لن يستطيع في حالة فشلها أن يقول إنه ملك دستورى، وإن وزر سياستها يقع عليها وحدها . .

بل إن الموقف عكس ذلك، فالهلالى لم يصل إلى رئاسة الوزارة إلا عن طريق القصر وحده، أى باختيار القصر ورضائه وتأييده، أو بعبارة أخرى إن الملك بتقليده رئاسة الوزارة لم يرضخ للمبادئ والتقاليد الدستورية، ولم يذعن لاعتبارات برلمانية ومقتضيات سياسية كان لامندوحة له عن الإذعان لها، وإنما قلده إياها بمحض إرادته وملء اختياره . . ولولا تأييده له لما أصبح رئيسا للوزارة!

وهنا قلت له: إن هذا الوضع يحمله تبعة سياسة الهلالى ووزرها، باعتبار أنه هو الذى اختاره وعينه وليست التقاليد والاعتبارات البرلمانية هى التى فرضته عليه بوصفه ملكا دستوريا، وصارحته بأن من الواجب علىّ أن أضع هذه الحقيقة أمام نظره لخطورتها وليخطو خطواته المقبلة على ضوئها، وإن كنت أعلم أنها حقيقة مؤلمة . .

واستطردت من هذه المقدمة إلى الكلام عن البيان الوزارى أو المنهج الوزارى كما بسطه الهلالى فى كتابه إليه ردّا على الأمر الملكى الذى تلقاه بتأليف الوزارة، فبعدما انتقدت لهجته قلت إنه لو كان الهلالى رئيسا لوزارة برلمانية لأمكن تحميله وحده مسئولية هذا البيان أو الكتاب، ولأمكن القول إن الملك اضطر إلى التسليم به باعتباره ملكا دستوريا، أمَا والوزارة ليست وزارة برلمانية، أمَا والقصر هو الذى اختار الهلالى وعينه - فلا سبيل إلى الاعتذار بأن الهلالى كان حرّا فى كيفية كتابة بيانه أو كتابه، وأن الملك كان ملزما بقبول كتابه على علاته بوصفه ملكا دستوريا، بل إن الناس يقولون إنه ما دام الملك هو الذى اختار الهلالى، ومادام الهلالى قد كتب إليه هذا الكتاب، فلابد أن الملك موافق عليه ومؤيد له! . .

وعقبت على ذلك بقولى إننى لا أدافع عن أخطاء الوزارة الوفدية وأوزارها، ولكن لماذا لا يترك الملك الحكم للشعب، ولماذا ينبرى هو لمحاربة الوفد ويتزعم حركة مناوأته، كأن هناك خصومة شخصية بينهما، فى حين أن شعوره نحو النحاس فى الوزارة الوفدية السابقة كان على عكس ذلك حتى آخر أيام حكمها، فلماذا يريد الآن أن يجعل منه عدوا له بلاسبب ولامبرر. وقد اعترف - أى فاروق - لى غير مرة بأن النحاس أثبت له إخلاصه وولاءه! . . .

واستلفت نظره إلى أن الهلالى عندما يناصب النحاس وأنصاره العداء لا يجازف

بشيء، ولا يقيد نفسه بشيء. . ولن يكلفه فشله أكثر من اعتزال منصبه والانزواء في بيته أو في مكتبه، أما الملك فماذا يصنع عندئذ؟ وكيف يواجه الوفد إذا أجبرته الظروف على مواجهته مرة أخرى؟! . .

وهنا تكلمت عن جهود الهلالي ومساعيه لشطر الوفد شطرين وقسمة الوفديين قسمين، فقلت إنها حبطت حبوطا تاما، وإن فشله في «فركشة» الوفد والوفديين خليق بأن يبدد حماسة الذين رشحوه لرئاسة الوزارة على أساس أنه الرجل الذى سيكسر شوكة النحاس وصحبه، ويفرق بين الوفديين ويضم إليه «أخيارهم» كما قال في كتابه إلى جلالته! . . .

ثم قلت إن الهلالي صرح بأن الانتخابات ستجرى في شهر أكتوبر (١٩٥٢) وإننى سألت بعض رجال القصر في وزارة الداخلية عن النتيجة التي يتوقعونها لها، فأجابوني بأنه إذا ظلت الأمور سائرة على ماهى عليه، فمن المحقق أن يخرج منها الوفد ظافرا بالأغلبية! . .

ونوهت له بأن الذى سألتهم في ذلك قالوا لى إنهم مستعدون لترديد هذا الكلام أمام الملك إذا سألهم عنه! . .

وهنا سألته عما يكون موقفه إذا مكث الهلالي في الحكم وأجرى الانتخابات، وفاز الوفد بالأغلبية، فكيف يبرر عندئذ تأييده المطلق للهلالي في السياسة التي نهجها؟! . . .

وانتقلت من ذلك إلى الكلام عما ينبغى عمله، فقلت له إنه إذا كان مقتنعا بأن الهلالي قد فشل في بلوغ الهدف الذى بنى عليه سياسته - بموافقة الملك كما يعتقد الناس - فمن المصلحة أن يشرع في معالجة الحالة فورا، ليتدارك ما حدث حتى الآن قبل فوات الأوان أى قبل تفاقم الخطأ واستفحال الشر!

واقترحت عليه الحل الذى أراه كفيلا بإنقاذ الموقف، وهو أن يعهد حالا إلى رجل مستقل بتأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة في أكتوبر القادم، فيمنح الناخبون ثقتهم لمن يريدون على ضوء التجارب والأحداث والمحن التي مرت بالبلاد، وقلت إن الحكمة في اختيار رجل مستقل محايد لإجراء الانتخابات ملحوظ فيها إبعاد القصر عن معترك السياسة، وإزالة مظنة تدخل الملك في سير الانتخابات!

وصفوة القول أن ما أبديته له في شهر مايو سنة ١٩٥٢ كان مطابقا لما أبديته في شهر مايو سنة ١٩٤٩، فيؤدى ما عليه من واجب كملك دستورى ويزيح المسئولية عن عاتقه!

وقد اعتدت إبان عملى فى القصر ألا أقصر مذكراتى إلى فاروق على بسط الآراء والإدلاء بالاقتراحات بل كنت أجاوز ذلك إلى عرض الوسائل التى أرى التوسل بها لتحقيقها، فأسهل عليه مهمته إن هو اختار اقتراحا منها وأراد أن يعمل به.

فجريا على عادتى القديمة فى العمل معه، ختمت مذكرتى بقولى إن هناك أربعة رجال يستطيعون فى نظرى أن يؤلفوا الوزارة الجديدة التى أدعوه إلى تأليفها لتجرى الانتخابات الجديدة فى أوائل الشتاء، وهم : على ماهر، وبهى الدين بركات، وحسين سرّى، ومرتضى المراغى.

ولم أكتم عنه أننى غير متحمس لإعادة على ماهر إلى الحكم بعد الملابسات التى أحاطت باستقالته أخيرا؛ لئلا يظهر القصر بمظهر أحب أن أجنبه الظهور به!

أما فيما يتعلق ببهى الدين بركات، فما أعرفه عن أخلاقه يحملنى على الاعتقاد بأنه سيختلف معه بعد توليه الحكم بأربع وعشرين ساعة!

ثم صارحته بآرائى فى «صلاحية» حسين سرى، ومرتضى المراغى للمهمة التى ستضطلع بها الوزارة الجديدة، وخيرته بينهما، إلا إذا كان يروم الاحتفاظ بمرتضى كوزير ولا يبغى «حرقه» قبل الأوان!

* * *

وكتبت المذكرة باللغة الفرنسية خوفا من أن يطلع عليها أحد من خدم فاروق فيشاع أمرها!..

ولما انتهت المأدبة التى أقيمت لهيئة الوزارة، دعا فاروق إليه حسن يوسف، وأعطاه مذكرتى، وطلب إليه أن يختلى بأندراوس وأن يترجمها له لأنه لا يعرف الفرنسية، وأن يبحثاها معا ويوافياه برأيهما فيها بدون اطلاع حافظ عفيفى عليها أو إخباره بمضمونها!

وامتثل وكيل الديوان للأمر طبعا، وحبس المذكرة عن رئيس الديوان فلم يعرف عنها شيئا! وبعدما اجتمع حسن يوسف وأندراوس، وبحثا المذكرة من جميع نواحيها، أنهى أندراوس إلى الملك أن لحسن يوسف ملاحظتين بشأنها.. الأولى : ماوجه الحكمة فى إجراء التغيير الوزارى بسرعة؟ والثانية : مادامت الانتخابات ستعيد الوفد إلى الحكم، فلماذا لا يعاد إليه رأسا بدلا من إجراء انتخابات جديدة؛ فنوفر على البلاد متاعبها ونفقاتها؟...

وأرسل فاروق إلىَّ هاتين الملاحظتين وسألنى رأيى فيهما، فأعددت مذكرة ثانية بردى عليهما . .

قلت فى ردى على الملاحظة الأولى : إننى أقترح التخلص من وزارة الهلالى فى أقرب وقت لحكمة ظاهرة، وهى منع اتساع الهوة بين القصر والنحاس والوفد. إذ كلما طال أجل الهلالى فى الحكم ازداد العداء رسوخا أو استفحالا، وازدادت شقة الخلاف نموا واتساعا! . .

وشفعت ذلك بأن للتغيير السريع حكمة أخرى، وهى أن يظهر للملإ أن الملك أجراه من تلقاء نفسه، وبمحض مشيئته، ولم يكرهه عليه حدث معين أو ظرف طارئ . . وكنت بهذا أيضا أردد ما قلته له فى مايو سنة ١٩٤٩ بالحرف الواحد . .

أما عن الملاحظة الثانية، فقلت إن فى إعادة الوفد إلى الحكم بدون انتخابات اعترافا بما انطوت عليه سياسة القصر من تناقض وفوضى فى الأشهر الأخيرة، وهو مظهر لا أظن أن القصر يرضاه لنفسه، فضلا عن أن إرجاع الوفديين إلى الوزارة بدون انتخابات يشعرهم بأن الحكم لا يستغنى عنهم، فيملأهم هذا الشعور غرورا، فلا يستطيع أحد بعد ذلك أن يكبح جماحهم!

وعدت فقلت إن إجراء انتخابات جديدة هو السبيل المنطقى الوحيد الجدير بأن يسلكه الملك، وخصوصا بعد «إقالة» الوزارة الوفدية فى يناير الماضى، كأنما يريد أن يتيح للشعب فرصة يعيد فيها النظر فى الكلمة التى قالها فى انتخابات سنة ١٩٤٩، وذلك على ضوء الحكم الوفدى من يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ .

ولما سلمت الرسول ردى المكتوب، حملته رسالة شفوية إلى الملك، وهى أن الملاحظتين اللتين أبداهما حسن يوسف لا تمسان «صلب» مذكرتى الأولى، وإنما تتعلقان بالوقت الذى يحسن أن يتم فيه التغيير، وهل تجرى انتخابات جديدة أم يستغنى عنها؟ فكأن حسن يوسف أيد وجهة نظرى فيما يتعلق بعدم بقاء الهلالى وبكل ما قلته فى هذا الصدد!

* * *

وبلغنى أنه لما رفعت مذكرتى الثانية إلى فاروق، قال إنه اقتنع برأيى وإنه سيعمل به فى الوقت الملائم! . . .

الفصـــل الحادى والخمسون

تعيينى وزيرا

أسلفت أننى عاهدت نفسى على ألا أمارس عملاً عامّا يتصل بالسياسة من قريب أو بعيد حينما قدمت استقالتى وتمّ قبولها فى جو من الهدوء والكرامة، وهو ما كنت أنشده منذ فكرت فى اعتزال عملى بالقصر.

ولم أخرج على هذه الخطة، بل اعتذرت جاهداً عن كل محاولة كانت ترمى إلى الزّجّ بى فى عمل عام، كترشيحى لعضوية مجلس الشيوخ التى أشرت إليها، واستراح ضميرى بالتزام هذا المسلك. إلى أن حلّ شهر مايو - ١٩٥٢ - وحدثنى الملك فى الوليمة التى دعا إليها فى استراحة الهرم عن عدم ارتياحه إلى الحالة العامة فى البلاد، وسألنى رأيى فيها، فوعدته بأن أبسطه فى مذكرة أبعث بها إليه، وقد لخصت موضوعها فى الصفحات السابقة.

وانقضت الفترة بين شهر مايو وأول شهر يوليو دون أن يجرى اتصال ما بين الملك وبينى كتابة أو مشافهة، ودون أن أعلم عن مصير مذكرتى إليه شيئًا جديداً، حتى خيل إلىّ أنه عدل عن الأخذ بها. . . .

وفى أحد أيام شهر يونيو سافرت إلى الإسكندرية بالطائرة الأولى لعمل خاص.

وتوجهت من المطار إلى فندق «سان ستيفانو»، ولما كان الوقت ما يزال مبكراً، وليس عندى ما يشغلنى قبل الظهر، خلعت ثيابى واستلقيت على الفراش ونمت حتى الظهر، ثم نهضت واستعددت للخروج، وكان أندراوس قد دعانى إلى الغداء فى داره.

وبينما كنت أجتاز بهو الفندق لأستقل سيارتى، استوقفنى عامل الباب قائلاً إن حسنى نجيب (بك) مدير الإذاعة يود أن يكلمنى بالتليفون من القاهرة. . .

وإذا صديقى حسنى نجيب يخبرنى أن فى القاهرة إشاعة قوية بأن الهلالى قدم

استقالته، ويسألني هل الإشاعة صحيحة، فقلت له إنني نمت عقب وصولي إلى الفندق ولم أستيقظ إلاَّ من قليل، فلم أر أحداً ولم أسمع شيئًا، ونصحت له على كل حال بعدم إذاعة شيء قبل أن تتلقى الإذاعة أنباء رسمية، فشاطرني رأيي . . . . .

ولما بلغت دار أندراوس قيل لي إنه لم يعد إليها بعد، ولما وصل بعد دقائق سألته من أين هو قادم، فقال من مكتبه بشركة «البيضا»، فحدثته عن «تليفون» حسني نجيب فدهش له كثيراً، ولم يخامرني شك في أنها كانت دهشة صحيحة وغير مصطنعة، ثم قال إنه إذا صحَّ النبأ فلابد أن الاستقالة كانت فجائية؛ لأنه «لو كان لها مقدمات، لعرف ذلك من حافظ عفيفي أو من زكي عبد المتعال» على حد قوله . . .

وجلسنا إلى المائدة ونحن نتساءل ـ في حالة صحة الخبر ـ عن البواعث التي بعثت الهلالي على تقرير الاستقالة فجأة . . .

ودق جرس التليفون، وهرول إلينا أحد خدم الدار وقال لأندراوس: سراي المنتزه يا أفندم . . . وكان المتكلم «الشمشرجي النوبتجي»، فقال لأندراوس إن الوزارة استقالت وإن الملك يريد أن يراه حالاً! . . . .

ثم سأله: ترى وأين يكون كريم «باشا» الآن؟ . . . .

فقال أندراوس: إنه موجود عندي ويتغدى معي . . .

فقال له: إن مولانا يأمر بأن تطلب منه «عدم التحرك» من بيتك، أما «سعادتك» فتحضر إلى «المنتزه» فوراً! . . .

وترك أندراوس غداءه، وهرع إلى القصر . . . . وظللت أفكر مهمومًا في هذا التطور المفاجئ! . . . . .

وفي نحو الساعة الثالثة والنصف عاد أندراوس، وأنهى إليَّ ثلاثة أخبار:

الأول: أن الهلالي استقال فعلاً، وأن الملك قرر قبول استقالته وعدم مراجعته فيها . . .

والثاني: أن الملك قرر تكليف حسين سري تأليف الوزارة الجديدة . . .

والثالث: أن الملك قرر أن تكون أنت وزيراً في الوزارة الجديدة!

فقلت: أنت تعرف يا أندراوس أننى ابتعدت عن السياسة وقررت عدم العودة إليها! . . .

فقال: أنت لا تعود إليها إلاَّ لفترة قصيرة. . . لغاية انتهاء الانتخابات. . . . ثم تستقيل الوزارة وعندئذ تصبح حرّا من جديد. . . . وليس من صالحك الشخصى أن ترفض دعوة الملك بقبول الاشتراك فى الوزارة الجديدة، حتى لا يخالجه الشك فى أنك تسلك مسلك العداوة له أو أنك غير مؤمن بالاقتراحات التى اقترحتها عليه فى مذكرتك المعروفة، التى يعتبر هذا التطور إيذانا بالبدء فى تنفيذها! . . . . .

فقلت: قد تتلخبط الحكاية عند حسين سرى!

فقال: حسين سرى وافق يا سيدى، ورحب بك! . . .

وهنا قصّ علىَّ أنه بعدما قابل الملك أوفده إلى حسين سرى ليبلغه أنه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة فقبل التكليف شاكرًا.

* * *

وبعد قليل استدعانى حسين سرى إلى داره، وكان معه الدكتور محمد هاشم، فجلسنا نحن الثلاثة نفكر فى أسماء الذين يحسن دعوتهم إلى الاشتراك فى الوزارة الجديدة، وأعددنا قائمة بها. . . .

وجاء أندراوس فى المساء فأعطاه حسين سرى القائمة، فذهب بها إلى فاروق، وبعد نحو ساعة اتصل أندراوس بحسين سرى تليفونيا من القصر وأبلغه أن الملك وافق على المرشحين الذين رفع إليه أسماءهم. . .

وبمقتضى هذه القائمة التى وافق عليها فاروق رشح مرتضى المراغى وزيرًا للحربية ورشحت أنا «وزير دولة» وكان الملك يريد أن يكون لقبى «وزير شئون القصر» فلم أستحسنه، ورغبت إلى أندراوس فى إقناعه بالعدول عنه بحجة أن لقب «وزير دولة» يهيئ لى مجالا أوسع للعمل ولا يقيدنى بقيود اللقب الأول، فاقتنع بذلك. . .

وأخذ حسين سرى يتصل بالمرشحين تليفونيا، ويدعوهم إلى مقابلته فى الغد فى بيته بالرمل، وكان أغلبهم فى القاهرة.

ولم يتصل فى تلك الليلة بمرتضى المراغى ــ وكان فى القاهرة ــ باعتبار أنه «عرف حتمًا» أن القصر رشحه لدخول الوزارة الجديدة، وأنه متفاهم معه على ذلك. . . .

واستدعاه فى اليوم التالى ليعلمه بأنه اختاره وزيراً للحربية، فاعتذر المراغى لإيثاره وزارة الداخلية عليها، فأمهله ساعتين ليفكر فى الأمر ويراجع نفسه، ولما لم يعد بعد ساعتين أغاظ تصرفه حسين سرى، فأبلغ الملك بواسطة أندراوس أنه لن يشركه فى وزارته «لا وزيراً للداخلية، ولا وزيراً للحربية» ما دام لم يكلف نفسه مؤونة الرّد عليه ولو ليكرر الاعتذار!

وكانت الدسائس، فى تلك الأثناء، مبذولة عند الملك من جانب الذين لم يثلج الحل الجديد صدورهم، وهمس بعضهم فى أذنه بأنه إذا كان مرتضى «لم يحسن التصرف» فليس معنى ذلك أن يسلم جلالته بنزوات حسين سرى!

وتأثر فاروق بما قيل له، وحاول أن يعالج الأزمة الوزارية بطريقة أخرى، فاتصل بحافظ عفيفى وسأله رأيه فيها، فرشح له بهى الدين بركات رئيساً للوزارة الجديدة، فأمره بالاتصال به.

وما كاد حافظ يتلقى هذا الأمر، حتى رقص له قلبه فرحًا؛ إذ رأى فيه قضاء على حسين سرى!

وكلّف الملك أندراوس أن يصارح حسين سرى بهذا الاتجاه الجديد!

ومما هو جدير بالذكر هنا أنه لما تحول فاروق عن حسين سرى، حاول بعضهم أن يستميله إلى فكرة تكليف مرتضى المراغى تأليف الوزارة الجديدة، فلم يصغ إليهم، ولم يبد أى استعداد لمباحثتهم فى هذه الفكرة. . . . .

* * *

وشرع بهى الدين بركات فى اتصالاته برؤساء الأحزاب، وزار حسين سرى ووقف منه على الخطوات التى خطاها، وعلى ما حدث بينه وبين مرتضى المراغى. . .

وقال بهى الدين لحافظ عفيفى إنه لا يستطيع «أن يعطيه كلمة نهائية» إلاّ بعد انتهائه من جميع اتصالاته!

ورفع حافظ إلى الملك عن طريق «الشمشرجى النوبتجى» ماأبلغه إياه بهى الدين فاستبطأ فاروق الحل، ولم يسترح إلى طريقة بهى الدين بركات فى العمل، وقال إن الأزمة الوزارية طالت أكثر مما يجب! . . .

وبدون أن يباحث فاروق رئيس ديوانه، وبدون أن يراجعه، أو يتصل به، أو يبلغه

عدوله عن بهى الدين بركات، أمر أندراوس بأن يزور حسين سرى فى بيته، وأن يطلب منه المضى فى تأليف وزارته «من غير مرتضى المراغى»!

واقتضى عدم تعيين مرتضى وزيرًا للحربية البحث عن وزير لها، فطلب فاروق أن يتولاها حسين سرى بنفسه؛ لما يعلقه عليها من شأن كبير، ولو اقتضى الأمر أن ينزل عن وزارة الداخلية لآخر، فرشح لها هاشم، فأقر ترشيحه.

وفى الساعة الحادية عشر مساء حمل أندراوس إلى الملك التشكيل النهائى للوزارة فوافق عليه، وأمر بأن يذاع نبأ تأليف الوزارة الجديدة فى صحف الصباح!

ولما عاد إلينا أندراوس عند منتصف الليل كان حسين سرى قد آوى إلى فراشه، فصعد هاشم إلى حجرته وأيقظه، فنزل وقابل أندراوس «بالروب دى شامبر» فهنأه بموافقة الملك على اقتراحاته جميعًا، وتمنى له التوفيق. . . .

كل ذلك وحافظ عفيفى لا يدرى شيئًا مما جدّ فى الموقف!!

وانصرف أندراوس إلى بيته، وعاد حسين سرى إلى فراشه رئيسًا للوزارة. . . .

واتصل هاشم بمدير الأمن العام بالقاهرة تليفونيا، وأملى عليه تشكيل الوزارة الجديدة لإبلاغه إلى الصحف!

ومن لطيف ما أذكره بهذه المناسبة أنه لما كلف حسين سرى تأليف الوزارة الجديدة، وبدأ مشاوراته واتصالاته ومقابلاته، كانت مداخل داره وحديقتها وشرفتها تزدحم فى كل وقت بمندوبى الصحف ومكاتبيها ومصوريها يرصدون الداخلين والخارجين، ويسجلون الحركات والسكنات، ويتبارون فى استطلاع الأنباء وتسقط الأخبار، سواء كان ذلك فى الليل أو فى النهار، فما كاد يشاع أن الملك انصرف عن حسين سرى إلى بهى الدين بركات حتى هرعوا إلى فندق «سيسل» حيث نزل بهى الدين، واحتلوا بهوه، وهجروا دار حسين سرى هجرًا تامًّا، فانقطعت كل حركة أمامها، وخلت الحديقة والشرفة من كل مخلوق. . . وإذا إدارات الصحف بالقاهرة هى التى تخبر مندوبيها فى الإسكندرية بأن الوزارة الجديدة تألفت برئاسة حسين سرى، وأن أخبارهم عن حركات بهى الدين بركات ومقابلاته وأحاديثه أصبحت قديمة و«غير ذات موضوع»! . . . .

* * *

وفى الغد ذهب أعضاء الوزارة الجديدة إلى قصر المنتزه لحلف اليمين أمام الملك.

ولما دخلنا على فـاروق راعنى منظره، وقـد ازداد بدانة، وارتسـمت على وجـهـه آثار السهر المضنى، ولما تكلم كان أشبه برجل مريض لا يقوى على الكلام إلا بمشقة، فقال لنا « إنى أهنئكم بمناصبكـم، وأرجو لكم التـوفيق، وأود أن تعلـموا أن أمام رئيسكم مهـمة شاقة، فأحب أن تساعدوه فيها بإخلاص» ولم يزد على ذلك حرفًا واحداً. . . .

وساورنى، وأنا واقف أمامه أحلف اليمين، شعور غريب لا أظن أن وزيراً آخر شعر بمثله قط، إذ كان موقفنا فى تلك اللحظة فريداً فى بابه. . . .

فقد أدرك الناس جميعًا عند اطلاعهم على أسماء الوزراء الجدد أن فاروق هو الذى اختارنى وزيراً. . . . ولم يكونوا مخطئين فى ذلك!

بل إن زمـلائى الوزراء أنفسـهم كـانوا ينظرون إلىَّ كـمـرشح الملك الشـخصى فى الوزارة. . . . .

فلو أنى قلت لهم ساعتئذ إن الملك الذى رشحنى وزيراً معهم لا يقابلنى، ولا يتصل بى، ولا يكلمنى، وإن عـلاقـاتنا اليـومـيـة القـديمـة قـد انقطعت من أكـثـر من سنة لما صدقونى. . . فكيف أنتظر أن يصدقنى الناس؟! . . . .

ومع ذلك فإن هذا الذى لا يصدق كان الحقيقة!

فقد عاد فاروق بعد حديثنا فى استراحة الهرم إلى مقاطعتى كأنه لم يدْعُنى إلى بعض حفلاته الخاصة، وكأنه لم يسألنى رأيى فى الموقف السياسى، وكأنى لم أوافه به، وكأنه لم يراجعنى فيه! . . . . وكان ما يزال مقيمًا على هذه المقاطعة حين وقفت أمامه أحلف اليمين بمناسبة تعيينى وزيراً!

أما حسين سرى فكان يعرف الحقيقة بحذافيرها وتفاصيلها، وقد صارحته بها من اللحظة الأولى، وقبل تأليف الوزارة، ليكون على بينة منها، فلم يحفل بها لاعتقاده أن العـلاقـة بين فـاروق وبينى أقـوى من أن تؤثر فـيـهـا «سـحـابة صـيف» وإلا مـا رشـحنى وزيراً! . . .

وتوقع بعض المتصلين بفاروق أن يستأنف اتصالاته بى بعد تعيينى وزيراً بطلب منه، ولا أدرى حقيقة ماذا كان ينوى أن يصنع فى هذا الصدد لو عمرت وزارتنا فى الحكم، فإنها ـ كمايعلم القارئ استقالت بعد تأليفها بثلاثة أسابيع!

وفى أثناء تلك الأسابيع الثلاثة استمرت مقاطعته لى، فلم يقابلنى ولم يكلمنى، بل

جرت جميع اتصالاتنا بواسطة المذكرات، وعن طريق الشمشرجية، حتى عند نشوء الأزمة التى أدت إلى استقالة الوزارة!

* * *

أسهبت في ذكر الملابسات التى اكتنفت اشتراكى فى وزارة حسين سرى الأخيرة لأستطرد منها إلى تفسير البواعث التى دفعتنى إلى قبول هذا الاشتراك، مع ما ينطوى عليه من خروج على الخطة التى رسمتها لنفسه بالابتعاد عن المشاركة فى أى عمل سياسى . . .

كان تكليف حسين سرى بتأليف الوزارة إيذانًا بتغيير الأساس الذى قام عليه نظام الحكم فى مصر بعد ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وتمهيداً للعودة إلى الشعب ليعرب عن رأيه فى انتخابات تجريها وزارة محايدة، وعدولاً عن سياسة الوزارات التى تقوم فى ظل «نظام القصر» . . . .

وكانت هذه الأهداف خلاصة المقترحات التى أوردتها فى مذكرتى إلى الملك فى شهر مايو من تلك السنة . . . .

وكان الملك بادى الرغبة فى تنفيذ هذه المقترحات كما أخبرنى رسول الملك فى ذلك اليوم . . .

وكان حسين سرى وزملاؤه الذين اختارهم للعمل معه ـ كانوا جميعًا لا ينتمون إلى أحزاب سياسية ولم يكن فى ماضيهم أو فى مشاعرهم أثر من الحزازات السياسية أو الحزبية التى يمكن أن تؤثر فى حياد الوزارة التى شكلت منهم . . .

إذن فقد توافرت جميع الأسباب والوسائل التى تحقق الغاية من المقترحات التى بسطتها فى مذكرتى، وتهيىء السبيل إلى العودة بالبلاد إلى الطريق الدستورى السوىّ . . .

وكانت دعوتى إلى الاشتراك فى الوزارة مساهمة فى السلطة التنفيذية التى ستكون مهمتها تنفيذ تلك السياسة التى دعوت إليها وتمنيت تحقيقها!

تلك كانت البواعث التى حَدَت بى إلى قبول الاشتراك فى الوزارة، وتفسر خروجى من عزلتى. «لفترة مؤقتة مرهونة بإتمام الانتخابات» على حدّ قول رسول الملك يومئذ.

ولكن . . . . .

ما كل ما يتمنى المــــرء يدركـه

تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

الفصـل الثانى والخمسون

أزمـة الجيـش

على أثر تعييني وزيرًا، أمضى حسين سرى كتابًا بندبى رئيسًا لمجلس إدارة الإذاعة، فقررت أن أمضى كل أسبوع يومين فى القاهرة، أولا لأوفر على موظفى الإذاعة الانتقال إلى الإسكندرية ليعرضوا علىَّ ما يُرجع إلىَّ فيه من شئون، وثانيًا لاعتقادى أنه من الضرورى أن أظل على اتصال مباشر بالعاصمة.

وبينما كنت جالسًا فى مكتبى بدار الإذاعة فى الساعة السابعة من مساء الأربعاء ١٦ يوليو (١٩٥٢) اتصل بى الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون، وقال إنه يروم مقابلتى «لأمر خطير» فرجوت منه أن يحضر إلىَّ فورًا.

ولما دخل علىَّ أخبرنى أن الحالة فى الجيش مضطربة، وأن أحد محررى «أخبار اليوم» أسرّ إليه أنه نمى إلى اللواء محمد نجيب قائد سلاح المشاة أن النية متجهة إلى نقله إلى جهة نائية، فقرر أن يستقيل من الجيش، وأعد برقية بهذا المعنى ليرسلها إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

وأطلعنى مصطفى أمين على صورة البرقية، ولم تكن تتضمن سوى تقديم الاستقالة، وقد ختمها اللواء محمد نجيب بقوله لرئيس هيئة أركان حرب الجيش إنه سيوافيه بالتفاصيل بالبريد..

وفهمت أن المحرر الذى جلبها لمصطفى أمين على اتصال بمحمد نجيب، وأنه لما كاشفه بها نصح له بالتريث قليلاً، ثم أسرع إلى مصطفى وحدثه عنها، فرأى بدوره أن يحيطنى علما بها...

وبعد حديث قصير قال لى مصطفى أمين إن استقالة محمد نجيب ستزيد الموقف تعقدًا ، وإنه يجدر بنا أن نتدارك الأمر بكل وسيلة . .

وكان هذا رأيى أيضا . .

* * *

وكانت هذه أول مرة أسمع فيها أن هناك توترًا بين القصر وفريق من الضباط ، وأن هناك اضطرابًا ، وأن هناك تفكيرًا فى «تشتيت» بعض الضباط والاستغناء عن خدمات آخرين ، وأن محمد نجيب يفكر فى الاستقالة ، وأن استقالته تزيد الموقف تعقدًا .

وكنت أجهل ذلك لسببين ، الأول أنه منذ تعيين حيدر وزيرًا للحربية فى سنة ١٩٤٧ فقائدًا عامًا للقوات المسلحة «حصر» فيه فاروق جميع الشئون المتصلة بوزارة الحربية والجيش .

وزيادة على ذلك ، أفهما فاروق غير مرة أن «جميع الشئون العسكرية» من اختصاص حيدر ، وأن حيدر على اتصال مباشر مستمر به ، فلم يكن لى ، أو لغيرى من رجال القصر أية علاقة بالشئون والموضوعات العسكرية ، بل كنا نجهل أخبارها جهلاً تامًا ولا نعرف عنها إلا ما نسمعه فى المجالس أو نقرؤه فى الصحف والمجلات !

أما السبب الثانى لجهلى أخبار الجيش وأحواله ، فكان انقطاعى عن القصر منذ شهر أغسطس سنة ١٩٥١ ، وسفرى إلى أوربا فى ذلك الشهر ، واستقالتى من منصبى فى خلال غيابى عن مصر على نحو ما عرف القارئ ، حتى إذا عدت إلى القاهرة فى منتصف شهر نوفمبر ، انصرفت إلى حياتى الجديدة وقطعت كل صلة بالسياسة والقصر ، فكان من الطبيعى أن أجهل أن فى الأفق شيئًا بين الملك والجيش !

* * *

وبعد ما أصغيت إلى معلومات مصطفى أمين قلت له إننى لا أعرف عن الحالة فى الجيش شيئًا وإننى غير مُلمّ بموضوع انتخابات نادى الضباط والإشكال الذى نشأ بسببها سوى إلمامة يسيرة ، ولكن بعد الانقلابات العسكرية التى وقعت فى سوريا ، أرى أن كل خبر يتعلق بأى حركة فى الجيش خليق بأن يلقى كل اهتمام وعناية من جانب رجال الحكم . . .

وأطلعنى مصطفى أمين على منشور من المنشورات السرية التى يصدرها «الضباط الأحرار» من وقت إلى آخر، فكان أول منشور من نوعه اطلعت عليه . .

ورأيت أن أبدأ العمل فى الحال!

فسألت عن زميلى الدكتور محمد هاشم فى وزارة الداخلية، فقيل لى إنه غير موجود فيها، فسألت أين يمكننى أن أجده؟ فقيل لى إنه مدعو إلى العشاء عند الأميرالاى محمد يوسف بمصر الجديدة، فاتصلت بمحمد يوسف، فأكد لى أنه سيتعشى عنده ولكنه لم يحضر بعد، فرجوت منه أن يطلب إليه الاتصال بى تليفونيا بمجرد وصوله . . .

وفى الساعة التاسعة والنصف كلمنى هاشم من مصر الجديدة، فقلت له إن هناك أمرًا مهمًا يقتضى أن نبحثه سويا على عجل، فأبدى استعداده للاجتماع بى فورًا، فقلت له إننى سأسبقه إلى مكتبه بوزارة الداخلية؛ لأن البحث قد يحتاج إلى بعض الاتصالات السريعة.

واتفقت مع مصطفى أمين على ألا يصحبنى عند ذهابى إلى وزارة الداخلية فى تلك الساعة من الليل، منعًا للقيل والقال، بل يوافينا فى أثناء اجتماعنا كأنه جاء صدفة لمقابلة وزير الداخلية لعمل صحفى . . .

* * *

وترك هاشم عشاءه، وأسرع إلى مكتبه بوزارة الداخلية، فحدثته عما سمعته من مصطفى أمين فأبدى اهتمامًا عظيمًا بالموضوع، وشاطرنى رأيى فى أنه أخطر من ألا يُعالج فورًا!

وأقبل مصطفى أمين، فطلبت إليه أن يعيد على هاشم ما قصّه علىّ . . .

وفى هذه الجلسة عرفت أمورًا جديدة كثيرة عن حركة الضباط الأحرار ونشاطهم، وعن روح التذمر فى الجيش، وكنت أجهلها جهلاً تامًا.

ولما طالت جلستنا، خشينا أن تستلفت أنظار الصحفيين والموظفين الموجودين فى الوزارة، فاقترحنا على مصطفى أمين أن يسبقنا إلى بيته على أن نلحق به بعد قليل فنستأنف حديثنا وبحثنا عنده، وندعو إلى مقابلتنا من نود دعوته، وقد اخترنا بيته مكانًا لاجتماعنا لعدم وجود «حراسة» عليه، فلا يدرى أحد بحركاتنا ومقابلاتنا . . . .

وبعد انصراف مصطفى أمين تشاورنا فى الموقف فى ضوء معلوماتنا، ورسمنا الخطة التى ننتهجها فى تلك الليلة، وقررنا أن نتحمل جميع مسئولياتها متضامنين؛ سواء كان ذلك أمام رئيس الوزارة أو أمام الملك وكان كلاهما بالإسكندرية . . .

وتنفيذا للخطة التى اتفقنا عليها، طلب هاشم من مدير مكتبه أن «يوصله» تليفونيا باللواء محمد نجيب فى منزله، وأن يبحث عن مدير المخابرات العسكرية ويدعوه إلى مقابلته . . .

وعاد إلينا مدير المكتب بعد دقائق يقول إن تليفون محمد نجيب «لا يرد» وإن مدير المخابرات العسكرية غير موجود فى بيته، ولكنه تمكن من الاتصال بوكيله فدعاه إلى الحضور بالنيابة عنه . . .

وتذكر هاشم أن لمدير مكتبه صلة عائلية ببعض أقارب محمد نجيب، فأوعز إليه بأن يذهب إليهم وأن يتصل بمحمد نجيب عن طريقهم، ويدعوه إلى زيارته فى بيته (أى بيت هاشم) لأنه يود أن يتكلم معه فى بعض الأمور . . .

وقال له إنه سيكون عند مصطفى أمين، فعندما يصل ومحمد نجيب إلى بيته يتصل به تليفونيا فى منزل مصطفى أمين، ويخبره بحضورهما فيذهب إليهما . . .

وبعد نصف ساعة، دخل علينا وكيل المخابرات العسكرية، فسألة هاشم هل عند المخابرات أخبار عن وجود شيء غير طبيعى فى الجيش؟

فقال إنه فى إجازة مرضية، ومنقطع عن مكتبه من أيام، ولم يسمع شيئًا!

فسألناه: هل سمع أن اللواء محمد نجيب متبرم ويفكر فيالاستقالة؟ فأجاب سلبًا، فشكره هاشم وصرفه . . .

وبعد ما راجعنا ما سيقوله هاشم لمحمد نجيب عند اجتماعه به، نهضنا وانصرفنا من وزارة الداخلية بسيارة هاشم الخاصة بعد ما قلنا لحراسنا إننا لسنا فى حاجة إليهم . . . .

* * *

واستأنفنا البحث فى منزل مصطفى أمين، فاتفقت آراؤنا على أن تعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية خير ما يعمل فى هذه الظروف، إلى جانب خروج اللواء حسين سرى عامر من الجيش، وقلنا إن تعيين نجيب وزيرًا للحربية لن يقتضى تعديلاً فى الوزارة ما دام رئيس

الوزارة هو الذى يتولى شئون وزارة الحربية، فمن السهل أن ينزل عنها للوزير الجديد ويكتفى بالرئاسة مع الخارجية . .

وقدرنا أن إقناع الملك بهذا الرأى لن تكون مهمة سهلة، ولا سيما بعد انتخاب الضباط لمحمد نجيب رئيسًا لناديهم فى الانتخابات التى لم يرض عنها جلالته . . . غير أننا أجمعنا على ضرورة بذل كل ما يمكن بذله لإقناعه بقبوله!

وخطر لنا فى خلال بحثنا أن نسأل الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش عن أخباره ومعلوماته، فاتصل هاشم بمنزله تليفونيا، فقيل له إنه نائم، فرجا منهم أن يوقظوه، ولما كلمه سأله عن معلوماته عن الحالة فى الجيش، فقال إن كل شىء طبيعى وهادئ، وإنه ليس هناك ما يستدعى الانتباه!

فقال له هاشم: وما أخبارك عن اللواء محمد نجيب؟ وهل صحيح أنه مستاء من شىء؟

فقال: إن محمد نجيب «مبسوط» وإنه لم يسمع شيئًا يدل على غير ذلك! . .

فقال له هاشم: يحسن بك مع ذلك أن تبحث وتتحرى؛ فلربما يكون هناك شىء. . . وسأكلمك مرة أخرى بعد نصف ساعة . . .

واتصل به هاشم مرة أخرى بعد نصف ساعة، فقال رئيس هيئة أركان حرب الجيش إنه علم أن محمد نجيب يفكر فى الاستقالة! . . .

فلم يتمالك هاشم عندئذ عن أن يقول له: فكيف يكون «مبسوطًا» إذن، وكيف يكون كل شىء «طبيعيًا»؟! . . . .

فعاد رئيس هيئة أركان حرب الجيش فأكد أن كل شىء هادئ فعلاً، وأنه سيبحث موضوع استقالة محمد نجيب فى الصباح . . .

وكان محمد حسن فى القاهرة فى ذلك اليوم، فاستحسنا دعوته إلينا لنفهمه أن شئون الجيش شئون دقيقة، لا يستهان بها، وأن الاسترسال فى تأييد اللواء حسين سرى عامر يوغر صدور عدد كبير من الضباط، ولنطلب منه أن يعاوننا فى إقناع الملك بقبول اللواء محمد نجيب وزيرًا للحربية . . .

وقلنا إنه سيدرك من استدعائه وحديثنا معه أننا غير غافلين عن الدور الذى «يلعبه» . . .

وكلمه مصطفى أمين بالتليفون، وطلب منه أن ينضم إلينا، فحضر بعد قليل، وبعدما أصغى إليما أردنا أن نقوله له، تظاهر بالاقتناع به ووعد بتأييد فكرتنا عند الملك «وإن كنت ـ كما قال ـ أؤكد لحضراتكم أنه ليس فى الجيش ما يدعو إلى الانزعاج والقلق، فإن الحالة عادية وكل شىء على ما يرام، وما الضجة التى يثيرها بعض الضباط سوى ضجة مصطنعة، ولا يزيد عددهم على عشرين ضابطًا على أكثر تقدير، وهم ضباط مشاغبون ومعروفون، وقليل من الحزم كفيل بوضع كل شىء فى نصابه!» . .

فقلنا له إنه ليس هناك ضرر على كل حال من تعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية ما دام منصب وزير الحربية شاغرًا . . .

ودق جرس التليفون، وكان المتكلم مدير مكتب هاشم، فأخبره أنه ومحمد نجيب قد وصلا إلى بيته، فقال له إنه سيوافيهما بعد خمس دقائق . .

ولما عاد إلينا هاشم، كان بادى السرور، فقد وعده محمد نجيب بأنه لن يقدم استقالته ولن يعمل شيئًا بدون أن يتفاهم عليه معه! . . .

ولم يقل هاشم طبعًا إنه اتفق معى على ترشيحه وزيرًا للحربية، فقد رأينا أن نكتم عنه ذلك، وإنما قال له إن الوزارة جديدة ولم تباشر مهامها إلا من أيام، ولم تبحث «الإشكالات» القائمة بعد؛ فلا أقل من أن تُعطَى الوقت الكافى لدرسها وبحثها . . . .

* * *

وكان هاشم مضطرًا إلى البقاء فى القاهرة فى الغد ليستعرض فرقة البوليس المدرعة التى أنشئت حديثًا، ولارتباطه بمواعيد أخرى، فتفاهمنا على أن أسافر أنا إلى الإسكندرية لمقابلة رئيس الوزراء . . . .

ومع أننى كنت مقررًا البقاء فى القاهرة حتى يوم الجمعة لأودع والدى عند سفره إلى لبنان، سافرت إلى الإسكندرية ظهر الخميس بعدما اتصلت بهاشم مرة أخرى، فعلمت منه أنه كلم حسين سرى بالتليفون وقال له إننى عائد إليه لموضوع خطير، وإننا متفاهمان على الخطة تفاهمًا تاما . . .

ولما قابلت رئيس الوزراء بعد ظهر الخميس، أطلعته على كل ما دار بينى وبين هاشم، وعلى كل خطوة خطوناها من اللحظة التى أبلغنى فيها مصطفى أمين أن محمد نجيب يفكر

فى الاستقالة، فقال إنه يقرّ التصرف الذى تصرفناه، ويوافقنا على أن العلاج يجب أن يبدأ بخروج حسين سرى عامر من الجيش وتعيين محمد نجيب وزيراً للحربية!..

* * *

وانتقلنا إلى الكلام عن كيفية التنفيذ، فقال إنه يحسن بنا ألا «نصدم» الملك بالطلبين معًا، بل نطلب منه أولا أن يسمح لنا بأن نوعز إلى اللواء حسين سرى عامر بالاستقالة، ثم نهيئ الجو للطلب الثانى، أى تعيين اللواء محمد نجيب وزيرًا للحربية...

واتفقنا على أن أكتب إلى الملك مذكرة خاصة فى موضوع حسين سرى عامر، وأن أشير فيها إلى أن الرأى الذى أبديه فى شأنه هو رأى رئيس الوزارة ووزير الحربية كذلك!

وأعددت المذكرة، وقرأتها على حسين سرى، فوافق عليها، فأرسلتها إلى الملك رأسًا...

وصارحت الملك فى هذه المذكرة بأن هناك روح تذمر واستياء بين الضباط، وأن الحالة تقتضى علاجًا سريعًا قبل أن تتسع شقة الخلاف بين الجيش والقصر!...

فردّ على فاروق بواسطة أندراوس بأنه «أعرف بالحالة منا» وأنه يرفض رفضًا باتا فكرة خروج اللواء حسين سرى عامر من الجيش!

وأسر إلىَّ أندراوس أن محمد حسن صلة الاتصال بين اللواء حسين سرى عامر والملك، وأن الملك تحت تأثير أن لدى حسين سرى عامر قوة تمكنه - عند اللزوم - من إخماد أى فتنة قد يفكر بعض الضباط «المتهورين» فى إشعال نارها!!

* * *

وكان رئيس الوزراء قد علم فى تلك الأثناء من نجل شقيقه، وهو الضابط إسماعيل سرى، أن الحالة فى الجيش أخطر جدا مما يتصور الحكام، وأن حركة «الضباط الأحرار» تلقى عطفًا وتأييدًا من السواد الأعظم من الضباط!

فلما أبلغنى أندراوس ردّ الملك، أعددت له مذكرة ثانية «أقوى جداً» من المذكرة الأولى، وبنيتها على المعلومات التى وقف عليها رئيس الوزارة من نجل شقيقه....

فردّ علىَّ فاروق هذه المرة بأنه يقبل إخراج اللواء حسين سرى عامر من الجيش، بشرط أن يخرج منه اللواء محمد نجيب فى وقت واحد!

وعندئذ اتفقت مع رئيس الوزارة على أن أرفع إليه مذكرة ثالثة أبلغه فيها أن الوزارة ترى تعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية كجزء من العلاج الأولى للحالة . . .

ومما قلته له فى هذه المذكرة أن المعلومات التى اجتمعت لدينا تؤكد أن السواد الأعظم من ضباط الجيش يؤيدون حركة «الضباط الأحرار» ويعطفون عليها فى حين أن المعلومات التى عند جلالته تقول إن عدد الضباط الأحرار لا يزيد على عشرين ضابطا . . ومع ذلك إذا صحت معلومات جلالته وكان عدد الضباط الأحرار لا يزيد على عشرين فعلاً، فكيف نفسر ما تكشف عنه الانتخابات التى جرت فى نادى الضباط؟ وكيف لا تكون نتيجة هذه الانتخابات دليلاً على أن الدعوة التى ينشرها العشرون تلقى تأييداً من أغلبية الضباط؟!

ثم تكلمت عن ترشيح محمد نجيب، فقلت إن انتخابه رئيساً لنادى الضباط فى الانتخابات المذكورة دليل على أن الضباط الأحرار والمشايعين لهم يثقون به، فما دام الأمر كذلك وما دمنا نبحث عن وزير للحربية، فلماذا لا يكون على رأس وزارة الحربية رجل يحبه الضباط ويريدونه؟ . . . . هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون الضباط المتذمرون على صواب فى بعض نظرياتهم وطلباتهم، فيستطيع محمد نجيب أن يتوفر على بحثها وتنفيذها، فإما أن ينجح فى سياسته وفى هذه الحالة يفيد الجميع من نجاحه، وإما أن يفشل وفى هذه الحالة تستقيل الوزارة كلها ومعها محمد نجيب!

ومنعاً لكل لبس، ولئلا يظن فاروق أننى أنقل إليه رأى رئيس الوزارة لا أكثر، ختمت مذكرتى بقول إننى أنا شخصياً أؤيد هذا الرأى تأييداً تاماً، وأرجو من جلالته بإلحاح أن يقر الوزارة على إخراج اللواء حسين سرى عامر من الجيش وتعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية .

وما كاد فاروق يطلع على مذكرتى حتى أبلغنى بواسطة محمد حسن: أنه يريد عدم الكلام فى موضوع تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية؛ لأنه لا يريد أن تبتلى البلاد بعرابى جديد!

* * *

وإذا حافظ عفيفى رئيس الديوان يزور رئيس الوزارة ويقول له إن الملك يطلب «تسريح» العشرين ضابطاً المتهمين بأنهم القائمون بحركة الضباط الأحرار!

فقال له حسين سرى: وهل تعرف أسماءهم يا باشا؟ . . .

فقال : أنا شخصيا لا أعرفها ، ولكن مولانا قال إنها عند حيدر . . .

فقال له حسين سرى : أرجو أن تبلغ مولانا أن الموقف أخطر مما يبدو له ، وأن الوزارة تريد إخراج حسين سرى عامر من الجيش وتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية ! . .

فوعده بأنه «سيقوم بالمأمورية» . . . .

وعلى أثر ذلك جاء حيدر لمقابلة رئيس الوزارة وقال له : لقد نفذت الأمر !

فقال له حسين سرى : أى أمر ؟ . .

فقال : أمر إبطال انتخابات نادى ضباط الجيش وقفله ! . . . .

فقال له حسين سرى : ومن أعطاك هذا الأمر ؟ . . .

فقال : مولانا !

وفهم حسين سرى من حيدر أن الملك أبلغه أنه إذا أراد «أن يقيم الدليل على حُسن نيته» فليبطل نتيجة انتخابات نادى الضباط ، وليتخذ الإجراء الذى يكفل صون النظام وتحقيق مشيئة جلالته . . . فأقام الدليل على حسن نيته !

فقال له حسين سرى : وكيف تقدم على ذلك بدون إخبارى واستئذانى ؟ . . .

فقال : إن الأمر «أتفه» من أن تهتم به رفعتك ، وقد مرَّ كل شىء بسلام ، وسترى بعد الآن أن الحركة التى يسمونها حركة «الضباط الأحرار» قد تلاشت وتبخرت ! . . .

فقال له حسين سرى : على فكرة . . . إن الملك يقول إن عندك أسماء الضباط العشرين الذى يريد «تسريحهم» . .

فقال حيدر : عندى أنا ؟ . . . أنا لا أعرف أسماءهم ، ولم يقل لى شيئًا عنها !

* * *

وبينما كان حيدر يزور حسين سرى ، كان محمد حسن يقول لى بالتليفون : إن مولانا يقول لك إنه كان يظن أن أعصابك «أمتن» مما ظهر له فى هذين اليومين . . . وهو يعلم أن بعضهم «هوَّش» محمد هاشم ، ولكنه لم يكن يعتقد أن هاشم «سيهُوَّشك» بدوره ! . . .

فقلت له : إننى سأرد على هذا الكلام بعد قليل . . .

وهنا سمعت فاروق يقول له: اسأله لما لا يرد عليه الآن؟...

فقال: لماذا لا ترد عليه الآن؟

فقلت: لأنى أفضل أن يكون ردِّى بالكتابة، وخصوصًا أننى على موعد مع وزير مفوض أجنبى بعد دقيقتين...

ولما انصرف حيدر من عند حسين سرى دخلت عليه، فأخبرنى بما دار بينهما وأخبرته من جهتى بما أبلغنى الملك إياه بواسطة محمد حسن، ثم اتفقت معه على المذكرة الجديدة التى سأرسلها إلى فاروق..

وأعترف هنا بأنى كنت أتوقع أن أسمع بين ساعة وأخرى أن ضباط الجيش عقدوا اجتماعًا، وأن الاجتماع كان بمثابة مظاهرة، وأنهم أعدوا عريضة للملك، وأن العريضة أقرب إلى الإنذار منها إلى العرائض العادية، ولكنى لم أتوقع فى ذلك اليوم - يوم السبت ١٩ يوليو - أن تكون المظاهرة «ثورة»، وأن تكون العريضة أمرًا بالنزول عن العرش والرحيل عن البلاد!...

ومع ذلك لما عكفت على كتابة هذه المذكرة الجديدة رأيت أن «أخيف» فاروق وأن «أفزعه»، لعل الخوف والفزع يفعلان فيه ما لم يفعله المنطق والحجج المعقولة ووجهات النظر السليمة، فتسقط الغشاوة التى تحجب الحقائق عن عينيه، ويصغى إلينا بدلاً من أن يصغى إلى المعلومات والتأكيدات التى ينقلها إليه جاهلون أو مغرضون!...

وبدافع من رغبتى هذه، أى رغبتى فى تخويفه وإفزاعه، صورت له صورة قلمية «لما سيحدث» إذا لم تعالج الحالة فى الجيش بسرعة على أساس الحل الذى نقترحه عليه، وهو إخراج حسين سرى عامر من الجيش، وتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية، والعناية ببحث أسباب التذمر فى صفوف الضباط. فقلت له إن جميع الدلائل والمظاهر تنذر بأن هناك فتنة عسكرية على الأبواب، وإنه إذا وقعت هذه الفتنة فلن يجد جلالته قوة عسكرية تقاومها وتقمعها، بل إن الشعب سيؤيدها وينضم إلى القائمين بها فتعم الثورة البلاد.... ولا حاجة لى إلى التنويه بما سينشأ عن هذه الثورة إذا قامت!...

ولم أصور له هذه الصورة القاتمة بإيجاز، أو بعبارة مبهمة وإشارة غامضة، وإنما تبسطت فى تصويرها، وأسهبت، وهولت، وتوقعت أسوأ النتائج، ولم أكف عن الكتابة إلا لما أيقنت أننى صورت له صورة مرعبة، حالكة السواد!

أما فيما يتعلق بما قيل عن نجاح هاشم فى «تهويشى» ، فقلت إنه إذا كان جلالته يعتقد أن هاشم قد «هوشنى» وأننى أقدم الاعتبارات الوزارية على المصلحة العامة ، فليس عندى ما أقدمه دليلاً على إيمانى بسلامة وضرورة السياسة التى نقترحها عليه سوى منصبى الوزارى فأضعه بين يديه ! . . .

ووضعت المذكرة فى مظروف كبير وكتبت عليه اسم الملك ، ثم ناديت «ياورى» وكلفته أن يذهب به إلى ضابط البوليس «النوبتجى» فى قصر «المنتزه» ليرفعه إلى الملك فوراً !

وأعود فأعترف بأننى لما صورت لفاروق الصورة السوداء التى تضمنتها هذه المذكرة لم أكن أتوقع أن تتحول الأمور هذا التحول الخطير ، وأن تصدق الصورة التى قدمتها له ، وأن ما كتبته لأفزعه به سيتحقق بحذافيره وبالحرف الواحد بعد كتابته بأقل من أربعة أيام !

* * *

وما كاد «ياورى» يغادر دار الوزارة «ببولكلى» فى طريقه إلى قصره «المنتزه» حتى استدعانى حسين سرى وقال لى : كان عندى الآن المستركافرى سفير أمريكا وقد أخبرنى أنه علم أن عدداً كبيراً من الضباط لا يدينون بالولاء للملك ، ثم سألنى على من نعتمد فى حالة حدوث فتنة ، وقال لى فى ختام هذا الشطر من حديثه إنه رأى أن مكاشفتى بذلك أمر واجب عليه كصديق وكسفير لبلاده ! . .

فقلت إن لهذا الحديث خطورته العظيمة ، وأرى أن ننقله إلى الملك حالاً ، لعله يدرك مغزاه فيقر خطتنا ويسهل لنا مهمتنا ! . . .

فقال : ولهذا استدعيتك . . . فعجل بإبلاغه إياه .

فعدت إلى مكتبى ـ ولم يكن يفصله عن مكتب الرئيس سوى الحجرة التى يجتمع فيها مجلس الوزراء ـ وكتبت للملك مذكرة سريعة بما أفضى به سفير أمريكا إلى رئيس الوزارة !

ولما لم أشأ أن يبت فاروق فى مذكرتى السابقة قبل أن يطلع على حديث المستركافرى ، لم أنتظر عودة «يا ورى» بل اتصلت بقصر «المنتزه» تليفونيا وطلبت أن يرسلوا إلى «مراسلة» بالموتوسيكل لأحمله رسالة عاجلة لجلالته !

وفى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر دق جرس التليفون فى حجرتى بفندق «سان

إستفانو» وإذا محمد حسن يبلغنى «بأمر من مولانا» أن جميع الاقتراحات مرفوضة، وأنه يحسن بى ألا أشغل نفسى بشئون الجيش ووزارة الحربية! . .

وهنا شعرت بأن من الواجب علىَّ أن أحاول محاولة أخيرة، فقلت: أرجو أن يسمح لى مولانا بمقابلة قصيرة . . .

فغاب محمد لحظة ثم عاد وأبلغنى أن مولانا يقول إنه اطلع على مذكراتك وعرف ما فيها! . . .

* * *

وبعد ربع ساعة دق جرس التليفون مرة ثانية، وفى هذه المرة كان المتكلم عزيز عثمان زميل محمد حسن، فقال لى: إن مولانا يقول لك إن جريدة «المصرى» عزت اليوم إلى الدكتور دريتون مدير المتحف المصرى رواية غير صحيحة فى خبر عن تمثال كذا، ومولانا يريد أن تبحث الخبر مع وزير المعارف وأن تصححه فى الجرائد . . .

وأدركت من هذه المكالمة أن فاروق أراد أن يفهمنى أنه غير مكترث للأمور التى تزعجنا، ولا يحفل بأخبارنا ومعلوماتنا، وأنه مهتم برواية محرفة جاءت فى جريد «المصرى» عن تمثال، أكثر من اهتمامه بمذكراتى، وأن تصحيح هذه الرواية من اختصاصى، فى حين أن شئون الجيش ووزارة الحربية ليست من اختصاصى، ويجب أن تُترك لأهلها!

وقبل أن أغادر الفندق إلى الوزارة دق جرس التليفون مرة ثالثة، وقال لى محمد حسن إن الملك أمره بإبلاغى أنهم اتصلوا بالفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وسألوه عن الحالة، فقال إن كل شىء هادئ وإنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق، وإنهم اتصلوا بقائد القوات الموجودة فى العريش، وسألوه السؤال نفسه، فأكد لهم أن الحالة طبيعية، وأنه لا يرى شيئا يستوقف النظر، وأنهم رجعوا إلى حيدر فقال إن جميع الأخبار التى عنده مطمئنة وإنه ليس هناك ما يبرر الانزعاج الذى تبديه الوزارة، وإنه لما أخبروه أن الوزارة ترشح محمد نجيب وزيراً للحربية استهجن الفكرة واستنكرها وعارض فيها معارضة شديدة، وإنه سيتصل بى ليقول لى هذا الكلام . . .

وهنا قال لى محمد حسن: إن مولانا يسألك هل تكفى هذه الأخبار لتطمينك أم ماتزال خائفًا؟ . . .

فقلت : إنى خائف عليه لا على نفسى ! . . .

فقال : إن شاء الله لا يكون إلا خيراً . . .

فقلت : إن شاء الله . . .

* * *

وذهبت إلى حسين سرى فى بيته ، وأنهيت إليه أن الملك رفض اقتراحاتنا . . .

فقال : وما رأيك الآن؟

فقلت : ليس أمامنا سوى مسلك واحد ، وهو أن نستقيل !

فقال : هذا رأيى ، وقد أحببت أن أعرف رأيك قبل أن أصارحك به ، فيسرنى أن نكون متفقين عليه ، وما دام الأمر كذلك ، أرجو منك أن تبلغ الملك أنه إذا أصر على الرفض اضطرت الوزارة إلى الاستقالة ؛ لأنها لا تستطيع أن تتحمل تبعة حالة ليست مسئولة عنها ! . .

وعاد هاشم من القاهرة ؛ فأطلعناه على ما جدَّ فى الموقف وعلى تصميمنا على الاستقالة إذا لم يرجع الملك عن عناده ، فأيد وجهة نظرنا وقال إن المعلومات التى اجتمعت لديه لا تترك لنا مجالاً للتراجع أمام الملك «فإن الحالة خطيرة فعلاً» !

* * *

وجلست إلى مكتبى وكتبت مذكرة للملك . . .

قلت له إنه لما التمست مقابلته بعيد ظهر اليوم فعلت ذلك حرصًا منى على تأدية كل ما علىَّ تبرئة لذمتى وإراحة لضميرى ، ولاعتقادى أن الموقف أخطر من ألا يواجه بالعناية التى يستحقها . . . غير أنه رفض المقابلة كما رفض الأخذ باقتراحات الحكومة . .

وبعدما أكدت له أن الحالة خطيرة فعلاً ناشدته تأييد الوزارة فى الطلبين اللذين طلبتهما ، وإلا أخشى أن تضطر إلى الاستقالة ؛ لشعورها فى هذه الحالة بأنها غير قادرة على تحمل تبعة الموقف !

وكانت هذه المذكرة آخر مذكراتى إليه ! . . .

وآخر حديث لى معه . . . . ولو بالكتابة ! . . .

واتصل بى محمد حسن فى المساء تليفونيا، وقال لى إن مولانا يقول لك إنه إذا أرادت الوزارة أن تستقيل فإنه لا يعارض فى ذلك، ولكنه مندهش من موقفك ووقوفك فى صف حسين سرى وعدم وقوفك فى صفه، ويقول إنه لم يكن ينتظر ذلك . .

فقلت له : إنى لا أقف فى صف حسين سرى أو غير حسين سرى، وإنما أقف فى صف السياسة التى أرى أنها فى مصلحة الملك والبلاد . . . وأحب أن يعرف مولانا أننى مشترك فى رسم السياسة التى تجرى الوزارة عليها لإيمانى بصوابها، فكيف لا أقف فى صفها؟! . . .

وختمت حديثى معه بقولى : إنكم يا محمد تلعبون بالنار، وربنا يستر!

وكلمنى محمد حسن مرة أخرى وقال : إن مولانا مصمم على رأيه ويترك للوزارة أن تتصرف كما تريد! فذهبت إلى حسين سرى وأحطته «بالتبليغات» الملكية كلها، فقال : لا مندوحة عن الاستقالة إذن!

* * *

ولما أصبح الغد دعا حسين سرى الوزراء إلى الاجتماع به فى داره، وأطلعهم على تفاصيل الأزمة فى جميع مراحلها، وختم بيانه بقوله إنه قرر الاستقالة؛ إذ يتعذر عليه المضى فى الحكم بعدما رفض جلالة الملك اقتراحاته، فأيدوه فى موقفه ووافقوا على الاستقالة!

فقال : إذن فقد تقررت الاستقالة بالإجماع!

ثم أردف قائلاً : أحب أن تعرفوا يا إخوانى أن كريم باشا كان متضامنا معى فى كل خطوة خطوتها فى هذا الموضوع!

وكنت جالسًا بجوار الدكتور على بدوى (بك) وزير العدل، فالتفت إلىَّ وقال : لما ترامت إلينا أخبار الأزمة سألنى بعض الزملاء عن الموقف الذى أظن أن كريم ثابت سيقفه، فقلت لهم إن كريم ثابت سيقف فى صف الوزارة ويتضامن معها، وإنه ليملأ قلبى سرورًا وفخرًا أن أرى أنك حققت أملى! . .

وصافحنى بحرارة.

* * *

وفى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر اتصل بى أندراوس تليفونيا وقال لى : يحسن

بحسين سرى أن يقدم استقالته فوراً، وألا ينتظر حتى صباح الغد، فقد سمعت أن بعضهم يقترح على الملك إقالة الوزارة بكتاب شديد العبارة!

وأسرعت إلى حسين سرى فى بيته، ونبأته بذلك، فنهض إلى التليفون وكلم حافظ عفيفى فى منزله، ثم ذهب إليه بكتاب الاستقالة...

* * *

وقال حافظ عفيفى لحسين سرى وهو يتسلم منه الاستقالة: أنا من رأيكم وأؤيدكم، لا فقط فى وجوب خروج حسين سرى عامر من الجيش، بل أيضًا فى وجوب تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية. ولكن نعمل إيه إذا كانت البلاد بيحكمها خادم! (إشارة إلى محمد حسن).

* * *

وفى ٢٣ يوليو قام الجيش بثورته، فقضى على عهد كان مقضيًا عليه بالانهيار والزوال!

انتهى..

الفهرس

رقم الإيداع ١٥٠٥٠/٩٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0578 - x

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

فاروق كما عرفته
نهاية الملكية



دار الشروق